

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا العربية

فرع النحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٦٤٤٨

شرح الشافية

للنضر اليزدي

أتمه سنة ٧٢٠هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

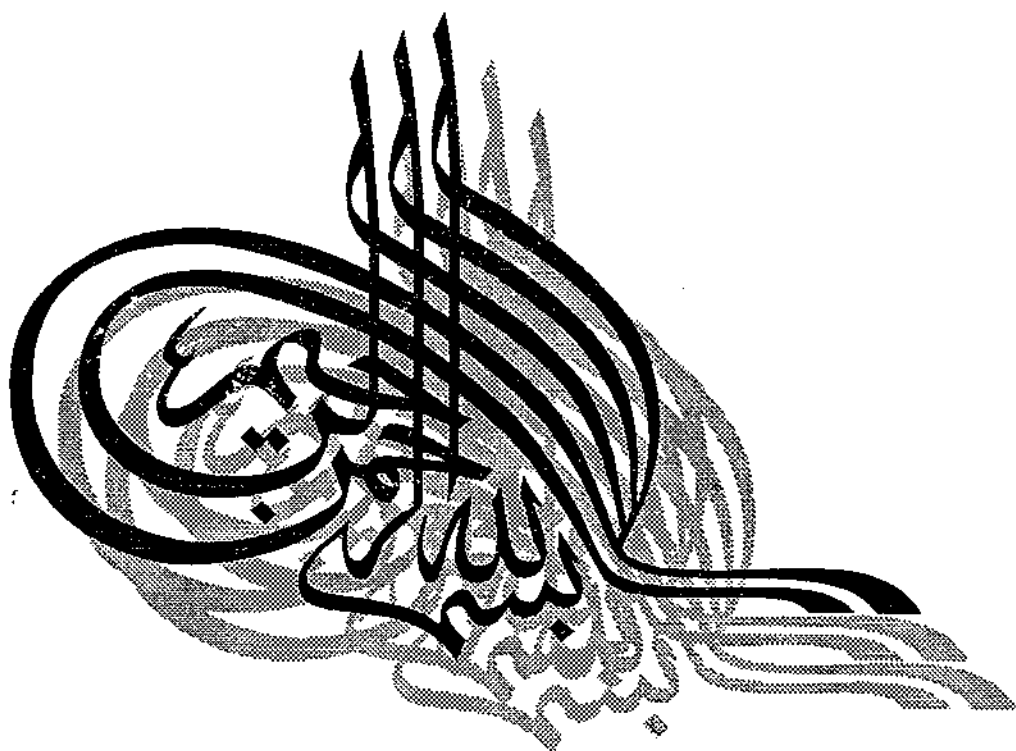
حسن أحمد الحمد والعثمان

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد مكي الأنصاري

(الجزء الأول)

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

﴿عنوان الرسالة: شرح الخضر اليزدي على شافية ابن الحاجب.﴾

لقيت شافية ابن الحاجب في علم التصريف عنايةً واسعةً من جمهور علماء التصريف بعده، وكانت عملتهم ومرجعهم الأول، وتوفّر عليها عدد كبيرٌ من العلماء شرحاً وتحشيةً وتعليقاً وترجمةً وإعراباً وشرحاً للغريب والأبنية.

ومن شرحها: الخضر اليزدي، الذي أتمّ شرحه هذا سنة ٧٢٠هـ وامتاز هذا الشرح باستيعابه للشروح قبله، كشرح المصنف، وابن الناطم، وركن الدين الإسترابادي، والجاربردي، ومناقشة مذاهب وآراء أصحابها، مناقشة ناقدٍ بصير متمكن قادر على تبيين الراجح من المرجوح، والخطأ من الصواب، والوافي بتمام المراد من القاصر المستدرَك عليه.

كما امتاز هذا الشرح بتبعه لابن الحاجب في جميع مصنفاته والمقارنة بينها، وبتتبع الزمخشري كذلك -الذي أخذ ابنُ الحاجب الشافيةً من مفسّله- في جميع مصنفاته كذلك.

وامتاز بعنايته بالحدود والتعليل وشرح اللغة والغريب عنايةً لا نظير لها بين شروح الشافية.

ولذلك صرفت نفسي إلى تحقيق هذا الكتاب النفيس على ثلاث نسخ قديمة، ومهدت له بدراسةً من فصلين، الأول فيه مبحثان: الأول في التعريف بالشافية وصاحبها، والثاني في أثر الشافية في الدراسات الصرفية، الثاني فيه ثلاثة مباحث: الأول في ترجمة اليزدي، والثاني في موقفه من الشافية وصاحبها، والثالث في موقفه من شراح الشافية، وختمت ذلك كله بالفهارس الفنية المتنوعة.

وفي الختام: أستطيع أن أقول: إن هذا الكتاب يعدُّ دراسةً نقديةً عميقةً وافيةً وإنه لهذه الميزة، ولعنايته العظيمة بالحدود والتعليل ليزاحم شرح الرضي على تصدُّر شروح الشافية كافةً، إن لم يزحزحه عن الصدارة.

والله الموفق.

عميد كلية اللغة العربية

أ. د: حسن باجودة

المشرف

أ. د: أحمد مكي محروس الأنصاري

الباحث

حسن أحمد الحمدو العثمان

مُقَدِّمَةٌ

- ٣ إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا مباركا، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين. أما بعد:
- ٦ فالعلوم كثيرة متشعبة، وشرف كل علم بقدر فائدته، والفوائد ضربان: ضرب يُنال به عرض الدنيا، وضرب يُنال به ثواب الآخرة، ومن جمعهما تبين أن له فضلا لا يشاركه فيه إلا مثله، ومزية لا يعدله فيها إلا عدله، ولو لم يكن في تعلم العربية والإحاطة بخصائصها، والتبحر في جلالها ودقائقها، إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة، التي هي عمدة الإيمان، لكفى بهما فضلا يحسن فيهما أثره، ويطيب في الدارين ثمره، فكيف وأيسر ما خصها الله عز وجل به من ضروب المادح يُكلِّل أعلام الكعبة، ويُتعب أنامل الحسبة، فقد شرف الله عز اسمه العربية وعظّمها، ورفع خطرها وكرمها، وأوحى بها إلى خير خلقه، وجعلها لسان أمينه على وحيه، وأسلوب خلفائه في أرضه، وأراد بقاءها ودوامها حتى تكون في هذه العاجلة لخيار عباده، وفي تلك الآجلة لساكني جناته ودار ثوابه.
- ١٥ ثم إن التصريف أشرف شطري العربية وألطفهما، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة، فالمملق منه مملق من حقيقة العربية، فهو ميزانها، به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف.
- ٢١ ولقد قيض الله تعالى للعربية حَفَظَةً وَخَزَنَةً من خواصه، من خيار الناس، وأعيان الفضل، تركوا في خدمتها الشهوات، وجابوا الفلوات، ونادموا لاقتنائها الدفاتر، وسامروا القماطر والمحابر، وكثروا في حصر لغاتها طباعهم، وأسهروا في تقييد شواردها أجفانهم، وأجالوا في نظم قلائدها أفكارهم، وأنفقوا على تخليد كتبها أعمارهم، فعظمت الفائدة، وعمت المصلحة، وتوفرت العائدة، من هؤلاء الْمُصْطَفَيْنِ الإمام الفقيه الأصولي المقرئ المحدث اللغوي النحوي الصرقي العروضي جمال الدين، عثمان بن أبي بكر، أبو عمرو، ابن الحاجب، فقد وضع في علم التصريف كتابا وسّمه بالشافية، هو مع صغر حجمه، ووجازة نظمه، قد اشتمل على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة، واحتوى على دقائق

الأسرار العربية، وانطوى على مباحث هي مفتاح العلوم الأدبية، وكان أول مؤلف ضم جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو، فتوافر العلماء عليه، شرحا ونظما وترجمة.

٣ وكان ممن يسره الله لخدمة هذا الكتاب: الخضر اليزدي، الذي أتم كتابه هذا سنة ٧٢٠هـ، فجمع فيه وأوعى، وأتى فيه بنكات ولطائف لم يسبق إليها، واستدراكات وتبسيهات لم يشر إليها أحد ممن سبقه من الشارحين، وإذا كان شرح الرضي على الشافية قد تصدر جميع الشروح فإني لأظن أن هذا الشرح سوف يزاحمه على هذه الصدارة.

٦ ولأن صناعة الإعراب التي هي مرقاة إلى علوم الكتاب، لا يُتَوَلَّجُ فيها إلا من أبوابها، ولا يُتَوَصَّلُ إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها، فوجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليقها، صرفت نفسي إلى التضلع بهذا العلم الشريف، ورغبت في أن تكون رسالتي إليه بابا، فاستعنت بالله، وجعلت خطة البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وهي فصلان:

١٢ الفصل الأول فيه مبحثان:

المبحث الأول: في التعريف بالشافية وصاحبها.

المبحث الثاني: في أثر الشافية في الدراسات الصرفية.

١٥ الفصل الثاني فيه مباحث:

المبحث الأول: في ترجمة الشارح اليزدي.

المبحث الثاني: في موقفه من الشافية وصاحبها.

١٨ المبحث الثالث: في موقفه من شراح الشافية.

ويسبق ذلك كله مقدمة.

القسم الثاني: النص المحقق.

٢١ تلوه الفهارس الفنية.

● ولقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على ثلاث نسخ، هذا وصفها:

الأولى: النسخة المحفوظة في مكتبة جارا الله في سليمانبة تركيا برقم (١٩٨٧)، وتقع في

٢٤ (٣٩٨ ص، ٢٥ س) تامة، حسنة الضبط، قليلة السقط، عليها بعض التعليقات والحواشي، غفل من

تاريخ النسخ، ولكنه فيما بدا لي لا يتجاوز القرن الثامن، وقد جعلتها أصلا.

- الثانية: التي رمزت لها بحرف (ك)، وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٧)،
وتقع في (٢٥٦ ص، ٢٩ س)، واتضح لي أنها والنسخة للأصل مأخوذتان عن نسخة واحدة، أو أن
٣ هذه الثانية مأخوذة عن الأصل، وذلك لوجود ذات التعليقات والخواشي على كلتا النسختين، ولاتفاقهما
في مواضع السقط والتصحيح والتحريف، ولاتفاقهما في عبارات كثيرة تخالف النسخة الثالثة، وعلى
هذه النسخة وقف وتبیس على الجامع الأزهر من الشيخ العالم محمد الكفوي، أحد علماء التصريف،
٦ وقد فرغ ناسخها عنها سنة ٨٤٧، وبالمقارنة بين هذه النسخة وسابقتها وجدت الأولى أقل سقطا وتحريفا.

جاء في مقدمتها:

- «بسم الله الرحمن الرحيم. رب زدني علما يا رب العالمين. أحمداك اللهم على أن وفقتني
٩ لصرف ريعان الشباب في اقتناء العلوم والآداب، وأسألك يا ذا المن أن تثبتني على كلمة هي للنجاة
باب، ثم على فعل الخيرات التي فيها كمال الإنسان بلا شك ولا ارتياب، وأعوذ باسمك العظيم أن
أعبدك على حرف، وعزمت عليك بوجهك الكريم الذي لا يسعه طرف أن تجعل مستقبل أمري
١٢ خيرا مما مضى حتى يكون حالي في مالي أن ألقاك محصول المنى، والصلاة على من صحَّ بمقدمه
اعتدال الأديان، وأدغم في بعثته صلاح الإنسان، ثم على آله المتتبعين إلى أكرم أرومة وأظهر
جرثومة، وعلى صحبه جموع الضياء وشموع الاهتداء، ما وجد للرياح تصريف، وقصد نحو المحيط
١٥ خفيف، وبعد: فقد اقترحت الواردة عليّ المختلفة إليّ اقتراحا امتدّ ملاه، وعرف مداه أن أشرح لهم
التصريف المنسوب إلى الإمام قلوة الأنام، أعلم المتأخرين، كاشف أسرار المتقدمين، جمال الدين أبي
عمرو عثمان بن أبي بكر والمعروف بابن الحاجب جزاه الله عن طلبة العلم خير الجزاء، وبوآه من
١٨ دار ثوابه أحسن الإيواء شرحا يكشف عن وجه المعاني نقابه، ويدلل من اللفظ صعابه، ويجمع مع
الإيجاز الإرشاد، ويحوز إلى التفهيم الاقتصاد، وذلك أنهم لم يظفروا بشرح يحوي هذه الأوصاف،
ويضم هذه الأطراف، فلم يكن بد من الإسعاف، ولم يحسن الإصرار على الاعتساف قضاء لحقوق
٢١ الإخاء، وأداء لشكر طرف من آلاء واهب الآلاء، فأقبلت على إعطاء سؤلهم، وتوجهت إلى استبراء
زناد مأمولهم، سالكا في صوغ الكلام طريقة عذراء، وشارعا في تبين المرام يدا بيضاء، قاصدا أن
يكون مكتوبي في سائر الشروح كالروح في الأبدان، أو كالإنسان من العين والعين من الإنسان،
٢٤ ولعمري إنه إن وجد من جانب الأصحاب والأحباب شرف القبول سار في المساهرة مسير الصبا
والقبول، فالمرجو منهم إن استفادوا منه دعاء يسمع، وكلام ينفع إته يسمع ويحب ولا يرد آمله ولا
يحب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

- ٢٧ قلت: وهذه المقدمة كاملة هي مقدمة شرح النظام النيسابوري على الشافية، وأحسب أن
ناسخ هذه النسخة نقلها من مقدمة الشرح المذكور.

الثالثة: التي رمزت لها بحرف (م)، وهي نسخة مسيح باشا المحفوظة في سليمانية تركيا برقم (٧١)، وتقع في (٥٨٤ ص، ٢٠ س)، غفل من تاريخ النسخ، ولكنه لا يتجاوز القرن الثامن، تعاقب عليها ناسخان، الأول متقن بمجود ضابط فاهم، والثاني بعكسه تماماً؛ كثير السقط والتحريف، وكنت سأعتمدها أصلاً للناسخ الأول، فمتعني الآخر من ذلك، يتصدر هذه النسخة دون أختها إهداء أتت الرطوبة على بعض أسطره وبعض كلماته، وعلى ثلاثة أسطر من بداية النص، وهذه صورة الإهداء:

(١)».....

... الملة والدين، كهف الإسلام والمسلمين، سلطان السلاطين، ... السعيد المرتضى الشهيد صاحب فضائل الحسب والنسب ... شمس الملة والدين، نور الإسلام والمسلمين، مربى طوائف المؤمنين، أبي عبد ... الحسيني، ضاعف الله اقتداره، ومد إلى أقصى مدى أطواره، وجعل وجوه ... مسفرة ضاحكة مستبشرة، وابتغيت إليه الوسيلة بفضل له فضيلة كدرة يتيمة أو جوهرة ذات قيمة عظيمة ومنزلة جسيمة، بل كشجرة الخلد وملك لا يبلى، إذ هو ثمرة الخلد من ملك قد احلولى بشرح لشافية ابن الحاجب العلامة القمين في فنونه بالإمامة تاج الفضلاء، وفخر العلماء تغمده الله بغفرانه، وأسكنه في مساكن المقربين من جنانه، شاف بالفحص عنها، واف متكفل لها بشواف تذل صعابها، تخرج من القشور لبابها، مشير إلى ما فيها من الشبه، مع ما أمكن من تلافيهاء، جامع لسائر الشروح، مقرر حقائقها على سبيل الوضوح، معرب عن وجه الصواب، مشتمل على نصوص مفتقر إليها من الكتاب، متضمن لما لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فيما مضى من الزمان، وغير بسيط، لا طويل متقارب معانيه متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت (٢) على الشارحين وإن كانوا لأنفسهم مادحين.

٢١ فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء (٣)

ولعلي يبرز إلي في هذا المضمار كما برزت إليهم، ويبرز علي كما برزت عليهم، فقل: قال النبي عليه السلام: «مثل أمي كالطر لا يدري أولهم خير أم آخرهم» (٤). هذا وإن المتوسل به إلى تلك

(١) ما تركت مكانه بياضاً قد طمسته الرطوبة فلم أتبينه، وقد رسمت ثلاث نقاط ... مكان كل كلمة.

(٢) في النسخة: (خفي).

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه (٦).

(٤) الحديث في سنن الترمذي (١٥٢/٥) ولفظه فيه: «مثل أمي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره»، والمقاصد الحسنة (٣٧٤)، وكشف الخفاء (١٩٧/٢).

الحضرة العلية.....مما قيل (١):

جاءت سليمان يوم العرض ديلمه تأتي برجل جراد كان في فيها
ترغمت بلسان الحال واعتذرت إن الهدايا على مقدار مهديها ٣
والله هو المأمول على أن يمن على وإيصال ...».

وهذا إحصاء عددي للفروق بين النسخ يبين مدى ضبط النسخ، وتوافق النسخ:

٦ ● السقط:

من الأصل فقط: ١١ موضعاً.

من ك فقط: ٦١ موضعاً.

٩ من م فقط: ٩١ موضعاً.

من الأصل و(ك) معاً: ٤١ موضعاً.

من الأصل و(م) معاً: لا يوجد.

١٢ من (ك) و(م) معاً: ٤ مواضع.

● التصحيف والتحريف:

المثبت يخالف الأصل وحده: ٣٠ موضعاً.

١٥ المثبت يخالف الأصل و(ك): ١١٩ موضعاً.

المثبت يخالف الأصل و(م): ٥ مواضع.

المثبت يخالف (ك) وحدها: ٢٢٢ موضعاً.

١٨ المثبت يخالف (ك) و(م): ١٥ موضعاً.

المثبت يخالف (م) وحدها (١٨٥) موضعاً.

المثبت يخالف النسخ الثلاث: ٢٨ موضعاً.

٢١ وتدل هذه الأرقام على أن (ك) توافق الأصل أكثر مما توافقه (م)، وأكثر مما توافق (م)، وتدل

أيضاً على أن (م) أكثر ضبطاً من (ك)، لكنها أكثر سقطاً منها، ومعظم سقطها سبق نظر.

(١) البتان بلا نسبة في شرح النظام النيسابوري على الشافعية (٥)، وقد وردا مع ثالث لهما في قصة مشهورة بين الهمد

وسليمان حكاها القزويني، وانظر كتاب قول على قول للكرمي (١٠٨/٩-١١٠)، ورواية الآيات عنده هكذا:

جاءت سليمان يوم العرض هُئِنْدَةً أهدت له من فرائس كان في فيها

وأشدت بلسان الحال قائلَةً إن الهدايا على مقدار مُهديها

لو كان يُهدى إلى الإنسان قيمته لكان يُهدى لك الدنيا وما فيها

وكان من منهجي في الدراسة والتحقيق:

- ١- أن أثبتُّ أوائل وأواخر غير المطبوع من الشروح والدراسات المتعلقة بالشافعية ليساعد هذا
- ٣ على التعرف على ما جاء غفلاً من اسم المؤلف أو العنوان أو مبتور الأول أو الآخر مما له علاقة بالشافعية من شرح أو نظم أو غيرهما.
- ٢- أثبت عددًا من النقول عمّا تعذر علينا الوصول إليه من شروح الشافعية مما هو في حكم
- ٦ المفقود؛ لذات العلة التي ذكرت.
- ٣- ذكرت عدد أوراق المخطوط وأسطر كل صفحة وكلمات كل سطر فيه ليتعرف على
- مقداره.
- ٩ ٤- شرحتُ الغريبَ عند أول ذكر له.
- ٥- تعمّدت الاختصار في أسماء ما يكثر ذكره من المراجع، وتمامُ اسمه وتفصيله في ثبت المصادر
- والمراجع.
- ١٢ ٦- بينت موضع نهاية كل صفحة من صفحات الأصل؛ بوضع هذه العلامة في بعد آخر كلمة
- من صفحة الأصل، وكتبت رقم اللوحة والوجه في الحاشية على يسار المتن؛ هكذا ١٥٨ ب مثلاً.
- ٧- أهملتُ ذكرَ ما كان خطأ واضحاً من النسخ، وما لا غنى فيه من فروق النسخ.
- ١٥ ٨- استعنت في ضبط النص بما توفر لديّ من شروح للشافعية.
- ٩- أحلت عند توثيقي للشاهد الشعري إلى ديوان صاحبه إن وجد، ثم إلى ما صرح فيه من
- المصادر باسم قائله، فإن لم أجده منسوباً ذكرت ذلك.
- ١٨ ١٠- ألحقت نصّ الشافعية بالشرح ضمن إطار، وميّزته عنه بالخط.
- ١١- كثيراً ما تختلف نصوص الشافعية المعتمدة لدى الشراح في عدد من الألفاظ، وما أثبتته هنا
- هو ما اعتمده اليزدي، وإن خالف النص المطبوع للشافعية.
- ٢١ ١٢- وثّقت النصوص والنقول والمسائل وفق المناهج المعتمدة لدى شيوخ المحققين.
- ١٣- استعنت بالحاسب الآلي لمقابلة النسخ، والبحث عن مواطن الإحالات، والأمثلة
- والإحصاءات الواردة في الدراسة، واستخراج الفهارس وترتيبها.
- ٢٤ وفي الختام أشكر كل من له فضل في إخراج هذه الرسالة، وأخص بالشكر:

معالي مدير جامعة أم القرى، وسعادة عميد كلية اللغة العربية، وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية.

٣ ولأستاذي الفاضل، وشيخي الجليل، سعادة الأستاذ الدكتور أحمد مكّي الأنصاري فضل كبير علي، ودين عظيم في عنقي، فقد كابد معي في قراءة نص هذا الكتاب ما كابد، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل إنجاز هذه الرسالة؛ رضية بذلك نفسه، منشراحاً به صدره، فأفدت من ملاحظاته السديدة، وآرائه الصائبة، فأسأل الله جلّت قدرته أن يتولى عني جزاءه وشكره.

٦ وشكري الجزيل، مع دعائي بالشفاء والمعافة لسعادة الأستاذ الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المشرف السابق على هذه الرسالة، الذي كان له الفضل الكبير في وضع اللبّات الأولى لهذه الرسالة خطة ومنهجاً، ثم حالت ظروفه الصحية دون استمراره.

٩ ولسعادة الأستاذين الفاضلين المناقشين لتفضلهما علي بقبول هذه الرسالة ومناقشتها، فأسأله سبحانه وتعالى أن يجزيهما على ما بذلاه من جهد، ولقياه من تعب خيراً وإحساناً، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم إنه سميع مجيب.

١٢ وبعد: فهذا جهدي في دراسة الكتاب وتحقيقه، ولست أرى حاجة في بيان ما كابدته من مشقة وعناء، فهذا مما توجه أمانة العلم والإخلاص له، وما ينبغي الإدلال بمثل هذا الجهد.

١٥ فما كان من سداد وصواب فتوفيق الله وإرشاده، وإن وقع سهو أو تقصير فما لا يعرى منه الخذاق المتقدمون، ولا يستكف العلماء المبرزون، والله أستهدي، وإياه أسترشد، وعليه أتوكل، وهو حسبي وكفى.

١٨



ننظر الى نوبه اوج عباد الله
حسين ابن المرحوم محمد عتيق

دین حال محنت ملک او بنی وقف صحیح اید و وقف اید و ب اولاد
 بشرط ایست قاضی دینی و قاضی محنت و از وقت حکم اید و ب اولاد
 و احوال سکون ببلند زیاده و قیفت از ره تصرف اید و احوال
 حال اولاد و ن عمر و زیاده و قیفت سلم الی انقبول انقبول
 دیو و کار اولاد او که قیفتی از طالع قاور او نورانی سان
 جبر ریلوب مشارک اولاد

اولاد کسب و کار

V. Carullah 4
1987



1922

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمَنَّانُ . رَبِّ سَمْعٍ وَبَصَرٍ خَفِيرٍ

وإنما نؤمن بذلك وجهه و...
 بعد ذلك أقدمه والسلام على...
 والذين أبو عمرو وعثمان بن...
 علم بأصول يعرف بها أحوال...
 ذكر الفصل ثانياً واجب في صناء...
 يخرج علم الخلاف فإنه ليس علم...
 بها أحوال أئمة الكلم يخرج مثل...
 الذي يعرف به أحوال أفعال...
 والكلام مع الكلمة كان الخلاف جمع...
 إيراد الكلمات إلى إيراد الكلم...
 من الاشتغال وقوله التي ليست...
 الأعراب والقبائل أن عقول قد تكون...
 ذلك علم الصرف فلا يكون الحدجا...
 كون فلا حد أو السادر كعدم...
 إذ لو قال يعرف بها أحوال...
 إذ قد يكون الكلم وقد تكون غيره...
 معنى أن يعرف المستفاد من...
 موجود السطر وذلك معدوم...
 شيء من الأمور العدمية...
 عن هذا يعرف أحد ما أن...
 المنقولة للبحر في...
 مثل هذا العدم...
 عن الأعراب...
 وبعض شارحي كتابه...

الحلفاء
المحاضون
من النور
فيلقه

وتماثل ما زنى ان كتب بالف اذ هي الف السنوية فخلو في صبح الاحوال وفي اسبوعه
 المنسوب بالالف لانه للسنة فقط وقد قدم ما يشعشع بخله في الوقف ويتعذر الواو
 من ايام التنحية خوفين وعصوان وبالجموع خوفين وقنوات فالمة بحورية وغرة
 والنوع بحورية وغرة وبرقة العزل الى نفسك بحورية وغرة واللام ان تقول
 وما يقال الضم المرفوع المتحرك به بحورية مين ابى زمينا وعزرون ابى عزونا والمضارع
 بحورية ويرمى ويكون الفا واها اذ لامة يكون نيا لا محالة قال سبوعه ليس في الكلام
 مثل وعوت ويكون العين واوا بحورية اذ شئ ما عينه ولامه واوا بحورية
 والنوع لا حار هي علامات الطريق فان جعل بان لا بحرين فيه شئ مما ذكر فان اميلت
 فاليا بحورية والا فالواو بحورية وهو القدر وانما كتبت لذي باليا لا نقلها باليا في لوكن
 واما كذا فتكتب على الوجهين الاحتمال واوتيه ويا يتيه اما واوليته فلقبها ثاني كذا قالوا
 فاولج التاج واما يا يتيه فلجوزان اما ليه اذ الكسنة لا قال كذا الالف الثالثة فينبغي
 ان تكون لاجل اليا او بدلها واما الحروف فلم يكتب منها باليا غير الى
 والى وعلى وصى اما الى فلا مالتعا واما على والى فلفظ لم يكن واكن
 واما صى فلمحما على الى لكونهما معنى الاشياء والفايه وحده
 غاية هذا الكتاب والمحمد لله المسمي النور المسمي الامور
 والصلوة على سيدنا محمد الشافع يوم النور
 وعلى آله وصحبه الذين
 وعدهم الله الجنة والنور
 والسلام على اهل النور

كتابي بقي واني اكتبى ثوب الفناء وكن شئ فاني

(١)

ك

غريب بن الحاجب في التصديق

هذه

الحمد لله الموفق
وقف من ان المعرا الاشراف السيفي ليزيل تلك العاكر المصنوعه الملكى الاشراف
التيك انباءك على طبل العالم الشريف وجعل مفرنا بكاجع الاكر انشاء بستانه لشرع خروج من
النظر انك لم يكن باظرا على الجاج المذكر شيخ مستعمل شهر رمضان المعظم فيسجد وحده تسع وثمان
المائة

محمد
محمد

صورة غلاف نسخة «ك»

فيسر الله ان يرفعنا الى اعلى مراتب رتب زواجه على باب العالم
احدكم اللهم اني قد تعققت لصرف رعايتك الشاكر ان اقتدار العلوم والآداب والاساطير
ما ذلت ان اكتب على حكمة من اللغات باب ثم على فعل الخيرات التي فيها كمال الاشياء بل
تلك رايك يا رب وادعوا ذكركم الغني ان يمدك على حرف ويزورك ملكك بو حرك
الكرم المولى "يسمى الحرف ان يملك مستطاب امره خيرا مما يمينه فيكون حاله في زمان
ان القام محمول المير والعلو على من صبح بتقدمه اعتدال الاديان زاد غنى حسنة
صالح الاشياء ثم على امره المتعبد الى امره ازومهم وانهم حركتهم وعلى صلبه مجموع
لغيا وشيوخ الاستاذاتما وجود شوايح فقرته وقصود نحو المحل غني
فقد اقتربت الوردات على الخلق في اقتراحا استوفاه وعرف فداء ان اسرته لم يترك
المسبوب الى الامام قدوة الامام اعلم القاصدين كما خاف السرار التقديس بحال الدنيا
الى عمر عثمان بن ابي عمر والعرفان بانه الحارس جزاء من بلغة الاسم خير الجزاء وتو
ف دار ثواب اجتناب الوردات شوايح كشف عين وجه المعاني تناء ويذكر في الفقه
صالحه وجمع مع اعجاز الارشاد وجمود اير النعيم الاقتصاد وذلك انهم لم يلقوا بشر
يخون عداء الاوساخ ومنه في معرفتهم في معرفة الاسماء ولم يجمعوا في معرفة
على الاعتصاف في معرفة الخلق في الاحكام وكذا في معرفة في معرفة واجب اورد في ذلك
على مشاء مناهج ونوعيت الى استبرار كما في ما سألهم سائل في صوغ العلم فدرسته حرة
دنا عاين في علم الاشياء ما صدق ان يكون ملكوت في سائر العلوم كما روي في ان يكون
ان كان من العبد والعبد في الانسان والعبد في الانسان وجو في جانب الامام
وربما يكاد يشبه في انساب سائر في السيرة مسير العلماء والاشياء في امره في
استعداد ومنه دعاء سحر وانهم صنع في صنع النجس وتروى في ذلك وما هو في
امانة عليه وكنه في سيرة
العلماء بحال الفقه والرواية في عمرو عثمان بن ابي كبر الما كان الفقه في كتاب ثواب في حدة
استغنى

وعلم ان ذكر الجنتين والامام في الفقه تانيا واجب في صناعة التوحيد بقوله مع
جنتي في ملك الجنتين والعلوم في علوم يخرج علم الخلاف فانه ليس علم الخوفا
بله في جريات والاصول منها القواعد وقوله تعرف بها احوال ابيته العلم يخرج ملك
علم الطب الذين تعرف احوال بدن الانسان وعلم الفقه الذين تعرف به احوال افعال
الحكام وفيه في ذلك ليس علم تعرف بها احوال ابيته العلم والعلوم في الملكة
كان الخلف جمع الملكة والجوز جمع الخربة ونساء الحكامات والتأخذ من يراود الحكامات

ان انما في الملكة

اللفظ لم ينقصوا اذا كان خبرا للمبتدأ نحو زيد ابن عمر واذا لاغفة منها في اللفظ لم ينقصوا
 في اليقين نحو زيد ابن عمر واذا اكدتوه للفقير وبخلاف ما اذا لم يقع بين علمين نحو يا ربك
 ابنه عمرو ويا زيد ابن اخينا ونقصوا الف مع الاشارة نحو سدا وسدا وسدان
 وحولاء لكثرة استعمالها بخلاف ما كانا وهاية قلته وبخلاف الصغر نحو سادته
 وبخلاف ما لو اقم الغنى نحو سادته الثالثة والاربع الى مزج ثلث كلمات ولهذا انما جاء
 الكاف ردت نحو كما ذكره وما ذاك لئلا يلزم المزج المذكور ونقصوا الالف
 من ذلك واو ك ومنه الثلث والثلثين للاختصار لكثرة الاستعمال ونقصوا
 كثير الواو من واو ذكر ابنه الواو ومنه حصة الالف من عثمان وسليمان ومحمود
 لكثرة الاستعمال وكذلك نقص بعضهم الف الحرف والسواك والسم ومنه الالف
 العجيبة كما يرمع واسحق واسمعيك الى غير ذلك واما الالف فانه كثيرا
 كالف راسخه فصاعدا في اسم كانت او في فعل ياء نحو المحزون ويخرج ويحل استعار
 بها في ما يلي او يتقلبها عند التنوين ياء (لا يجر) قبلها ياء فانها لا تكتب ياء كراثة الياء في شك
 صدق الا في نحو يحيى وليه حكيم للفتوح بين يحيى على وبينه فخلد بينه وبينه على
 وبينه وجها ولم يحكيوا لان الفتح والصفة انتك واما الالف الثالثة فانها كانت
 من ياء نحو رجي تكتب ياء والالف السواك كانت عن واو ولم تكن مبدوءة
 ونسبهم يكتب الياء كلف بالالف وسواها حلف مع كونها اسهل للكتاب ويعل غنوبر كتبها
 بالياء فان كان متوننا لمختار عندهم انها تكتب بالياء ايضا وسوقنا من المختار دقنا
 الى زينة ان يكتب بالالف اذ هي الف التنوين عنده في جميع الاحوال وفيه من سيبويه
 المنصوب بالالف لانه للتنوين فقط وقد تقدم ما يشهد بهذا في الوقف وتحتوي
 الواو ومنه الياء بالتنوين نحو قتيان وعصوان وبالحج نحو قتيات ومعنات والحرف
 نحو رمية وغرورة وبردة افعلك الى نفسك نحو رمية وغرورة والاعلم ان يقول
 وبما فصل النقص المرفوع المتحرك نحو زمين الى زمين وغرور الى غرور وما دلت على
 نحو جزر ويربي ويكون الماء واو اذ لا يكون ياء لما محالة قال سيبويه في الكلام مثل
 دعوت ويكون العين واو نحو شورة اذ كانت حاصلة والامه واو ان نحو القوية
 والحقون لا يجاء بعلامات الحروف فاذا جعل بان لا يجره فيه شيء مما ذكر فان
 اميلت فالياء نحو تميم والا فاولوا ونحو المن وحول القدر وانما كتبوا القدر بالياء لانها
 ياء في ذلك واما كلف على الوجهين لا احتمال واوتية وياء يته اما واوتية فقلها
 ما في كتابها قالوا في التوجيه والياء يته فليجوز اما لانه اذا اكدتوه لا يقال
 لبا الالف الا اشد فينبغي ان يكون للاجل الياء وتوكلها واما الحروف فلم يكتب
 منها ياء غير ياء والي ويلى ويلى وحق اما يلى فلما كتبها واما على والي فلما لم يكتب
 واليك واما حتى فلما كتبها على الى كقولنا بحسن الانتهاء والعاية وندعها هذا الكتاب

صورة من الصفحة ما قبل الأخيرة من نسخة "ك"

ن

١٧٨

وقف

والحمد لله المقيم النور المقيم الامور والصلوة على سيدنا محمد الشيعي المشيع يوم النشور
 وعليه الى وسعيه الذين وعدهم الله بالجنة والسور والسلام على
 اهل القبور وقودهم من اهل بيعة الخضر النورين يوم السبت
 نصف النهار وكان الحامس والحدون في شهر صفر
 ختم الله بالخ والظلمة عشرين وسبعا
 وقرعت الكتاب يوم الجمعة قبل الصلوة
 يوم الازية من محرم الحرام سنة
 سبع واربعين وثمانماية
 الهجرية

٢

مصرف	رقم دفتر
الكتاب	سبع المائة
المؤلف	الحضر الميرزا محمد
الناشر	النجف
تاريخ النسخ	٨٤٧ هـ
ملاحظات	عدد الأوراق
دار الكتب	١٠١٠

دار الكتب والوثائق القومية
 قسم التصوير
 ١٩٦٨
 حاد

صورة لصفحة في خزانة من نسخة "ك"



س

الحمد لله والحمد لله
 السيد المرتضى الشيرازي صاحب كتاب
 شرح الملة والدين في الاسلام والمسلمين من في طولنا المومنين
 الحسيني ضامننا امداره وهدانا في مدي الطوار وجعل وجهه
 سفره ضاحكة مستبشرة واسعدنا الى الوسيلة بفضل له فضله كدرة في
 دات دمة عظيمة وسريرة حسنة بل كشجرة الخلد وسكنا في اذن هو مرة الخلد
 من ملك فدلحوت شرح لنا فيه ابن الحاجب العلامة النعماني في فنونه الملمعة
 الفضلاء في العلماء بعد ائمة بقرانه واسكنه في من نور من رحمة شاف
 النقص عنها وان تكفل لها بسواف يدلل صعبا يخرج من الشور ليا بها مشرك
 ما فيها من الشبه مع ما امكن من لا فيها جامع لسا في شرح مقرر حقايقها على
 من الوضع عرب عن وجه القواب سمل عن صوص مقرر اليها من الكتاب
 تفتن لما ان سمعت واخطو على قلب شرف ما مضى من الزمان وغرب سبط اطول
 سقارب معاه سدارك بياسه مدرك اسبابا خفي على السارحين وان كانوا المنه ما ومن
 نفل من نعي في العلم فلسفه حفظت شيئا وغابت عنك اشياء وعلى مرزبان في هذا
 الضار كما بررت اللهم عز على كل ردت عليهم فقل قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اولهم خير لهم اخرهم منادوا في التوسل ان تلك الصورة العلية لسلسل ما قبل
 جات لحاف دم العرف من طمئة اتي رجل حاد كان في فقه ما ترمت بلسا بمجر واعتقد
 ان الابد لا يخطى بقدر مديها واسمه هو الماسول ان في على الماسول في كل عالم

صورة الإلهام الذي تفرقت به السلسلة "م"

Library No. 1000

منا عند التحديد

جميع العلوم وقوله يا صون يخرج علم الخلاف فانه ليس على ان يوا
 من التحول معنا القواعد وقوله يعرف بها احوال امه الكلم
 الطب الذي يعرف به احوال بين الانسان علم الفقه الذي يعرف
 والافعال لعباد وغير ذلك فان كل ذلك ليس علم يعرف به احوال امه الكلم
 والكلم جمع الكلمة كما ان الجنت جمع الخلفة والخرب جمع الحربة ومعناه الكلمات وانما
 عن ايراد الكلمات التي ايراد الكلم لانه اخف وامرية واحدة هي الاخرى في المعنى فهاهنا
 اولى من ان نقل بقوله التي ليست باعراب يخرج علم النحو لانه يعرف به احوال امه الكلم
 من جهة الاعراب ولما قيل ان يقول قد يكون العلم بجزئي اعني مثل الكلام في كل واحد
 ولم ابن وغير ذلك علم الصرف فلا يكون الحد جافا والجواب ان الشارح خارج عن القياس
 للمعنى في كل بحث يكون فليلا حدا وانما ذكرنا لعدم وثاقيل ان يقول فكل واحد الامر من
 الامية والكلم زيادة لا فائدة اذ لو قال يعرف بها احوال الامية احوال الكلم لكان كذا
 والجواب ان الامية نعم من الكلم اذ قد يكون الكلم وقد يكون غيرها فان اولي اعم من الثانية فليلا
 اضامها الى السابعة واما فائدة ايرادها فهي ان يعرف المستفيد من ذلك الامر استعمال
 البناء في اصطلاح النسخة في الكلمات كما يقال هذا البناء وجود وذاك معدوم البناء
 بل اني ليست باعراب امر عيني ولا يصلح شيء من الامور العينية
 امور الوجودية فلا يصلح ان يكون فضلا والجواب عن مثله

هذا في الوقت وتعرفوا من ايام التثنية نحو قتيان وعصرا ن والجمع نحو ثياب وقوا
 وبالمره نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو ريت و
 والهم ان يقول بانصال الضير المرفوع المحرك به نحو ريت الى ريتا وغزونا الى غزونا
 وبالمضارع نحو يغزو ويرى ويكون الفاء واوا اذ لامه يكون يا لا محاله قال سيبويه ليس
 في الكلام مثل غزوت ويكون العين واوا نحو شوى اذ شد ما عينه ولامه واوا ونحو القوا
 والضرا ا حجار هي علامات الطريق فان جعل ياء لا بحرف في شيء ما ذكرنا فان اسبغت
 فالياء نحو تني والافا لوالوا ونحو المنا وهما القدر وانما كتبوا الذي بالياء لانتقالها ياء الياء
 واما كلانكبت على الوجهين احتمال داويدة ويايئة اما داويدة فليقلها ناتي كلنا لافا ليا
 في ارجع والجمع واما يايئة فلحوا زامالة اذ الكسرة لا مثال لها الا الف الثالثة ستمى ان يكون
 اجل الياء او بدلا منها والاعرف فلم يكتب منها بالياء غير يلى والى وعلى وحى اما يلى
 فلا مالتها واما على والى فليقول لهم عليك واليك واما حى فلم يملها على الى كونهما
 بمعنى الصفاء والقاء وهذا غايه هذا الكتاب والمحدثه الحتم النور المم الامور
 على سيدنا محمد الشفيع الشفع يوم التشور وعلى له وصحه الذين وعدهم الله بالجو
 والسرور والسلام على اهل القصور وقد فزع عن اليقه الخضر اليزدي يوم السبت
 النهار وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسته عشر
 سالا حضرة تعالى الانتفاع به لا باب الاطلاع والاطلاع انه هو الوهاب



القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

- التعريف بالشافية وصاحبها
- أثر الشافية في الدراسات الصرفية

المبحث الأول: ابن الحاجب

هو^(١): جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الكردي، التَّوِينِي الأصل، نسبة إلى (دَوِين)، وهي بلدة من نواحي أَرَّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس؛ منها ملوك الشام بنو أيوب^(٢)، والإسناي المولد، نسبة إلى (إسنا)، وهي بلدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر، على شاطئ النيل^(٣)، والقاهري المنشأ، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النحوي.

كان أبوه حاجب الأمير عز الدين مُوسك الصلاحي بقوص، ولذا يقال في كنيته ابن الحاجب. مولده بإسنا سنة سبعين وخمسمائة، ووفاته بالإسكندرية سنة ست وأربعين وستمائة.

(١) ترجم له: أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥) في ذيل الروضتين (١٨٢)، وابن خلكان (ت: ٦٨١)، والنهجي (ت: ٧٤٨) في معرفة القراء (٦٤٨/٢-٦٤٩)، والعبير (١٨٩/٥)، والسير (٢٦٤/٢٣-٢٦٦)، وعبد الباقي اليماني (ت: ٧٤٣) في إشارة التعيين (٢٠٤-٢٠٥)، والأدغوي (ت: ٧٤٨) في الطالع السعيد (٣٥٧/٣٥٢)، والياضي (ت: ٧٦٨) في مرآة الجنان (١١٤/٤)، وابن كثير (ت: ٧٧٤) في البداية والنهاية (١٨٨/١٣)، وابن فرحون (ت: ٧٩٩) في الدياج المذهب (٨٦/٢-٨٩)، والفيروزآبادي (ت: ٨١٧) في البلغة (١٤٣-١٤٤)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣) في غاية النهاية (٥٠٨/١-٥٠٩)، وابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١) في طبقات النحاة (٤٠١-٤٠٢)، وابن تغري بردي (ت: ٨٧٤) في النجوم الزاهرة (٣٦٠/٦)، والسيوطي (ت: ٩١١) في حسن المحاضرة (٤٥٦/١) والبغية (١٣٤/٢-١٣٥)، والتنعيمي (ت: ٩٢٧) في المدارس (٥-٣/٢)، وطاش كيري (ت: ٩٦٨) في مفتاح السعادة (١٣٨/١-١٤٠)، وابن العماد (ت: ١٠٨٩) في الشذرات (٢٣٤/٥)، والخوانساري (ت: ١٣١٣) في الروضات (١٨٤/٥-١٨٨)، والبغدادي (ت: ١٣٣٩) في هدية العارفين (٦٥٤/١-٦٥٥)، وسركيس في معجم المطبوعات (٧١/١-٧٢)، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية (١٦٧-١٦٨)، والمرآفي في الفتح المبين (٦٥/٢-٦٦)، وعمر فروخ في تاريخ الأدب العربي (٥٥٩/٣-٥٦٢)، وطارق عبد عون الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي)، وبسام علي في أطروحته (الفكر الأصولي عند ابن الحاجب) وهي رسالة للماجستير في جامعة أم القرى، وهاشم عبد الدائم في مقدمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب، وذلك لنيل الدكتوراه من جامعة أم القرى، وهادي حسن حمودي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب أيضاً، وعصام نور الدين في كتابه: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، وطارق نجم عبد الله في مقدمته لكتايب ابن الحاجب: الكافية، والقصيدة الموشحة بالأسماء الملوثة السماعية، وكلاهما بتحقيقه، وموسى بناي العليلي في مقدمة تحقيقه لشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، وأسامة طه الرفاعي في مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للحامي، وحسن العثمان في مقدمة تحقيقه لشافية ابن الحاجب.

(٢) معجم البلدان (٤٩١/٢).

(٣) معجم البلدان (١٨٩/١).

شيوخه:

١- القاسم بن فيرة الشاطبي (٥٣٨-٥٩٠)^(١):

٣ أبو محمد، القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيبي الشاطبي المقرئ النحوي الضريع.

قرأ عليه أبو عمرو ببعض الروايات، وسمع منه التيسير، والشاطبية، والحديث، وتأدب عليه^(٢).

٦ ٢- أبو الفضل الغزنوي (٥٢٠-٥٩٩)^(٣):

أبو الفضل بهاء الدين محمد بن يوسف بن علي شهاب الدين الغزنوي المقرئ الحنفي النحوي.

٩ قرأ عليه أبو عمرو القراءات جميعها بطرق المبهج^(٤).

٣- أبو الجود اللخمي (٥١٨-٦٠٥)^(٥):

غياث بن فارس بن مكى، أبو الجود اللخمي المنثري الأستاذ المقرئ الفرضي النحوي العروضي الضريع.

١٢ تلا عليه أبو عمرو القراءات السبع^(٦).

٤- ابن البناء (؟ - ٥٩١)^(٧):

محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء، أبو عبد الله الشافعي المقرئ. تأدب أبو عمرو به^(٨).

(١) معجم الأدباء (٢٩٣-٢٩٦)، ومعرفة القراء الكبار (٥٧٣-٥٧٥)، ونفح الطيب (٢٢/٢-٢٥).

(٢) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٥)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وغاية النهاية (١/٥٠٨).

(٣) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وغاية النهاية (٢/٢٨٦).

(٤) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٥)، وغاية النهاية (١/٥٠٨). وقوله: بطريق المبهج يريد به كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن وخلف واليزيدي للشيخ أبي محمد عبد الله ابن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي (ت: ٥٤١).

(٥) معرفة القراء (٥٨٩-٥٩٠)، وغاية النهاية (٢/٤)، وبغية الوعاة (٢/٢٤١).

(٦) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٥)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وغاية النهاية (١/٥٠٨)، والديباج المنهب (٢/٨٧).

(٧) الخطط المقرئية (٤/٢٦٥).

(٨) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وطبقات النحاة لابن قاضي شعبة (٤٠٢)، وبغية الوعاة (٢/١٣٤).

٥- أبو منصور الأبياري:

أخذ عنه أبو عمرو الفقه^(١).

٦- أبو الحسن الأبياري (٥٥٧-٦١٨)^(٢):

شمس الدين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن عطية الصنهاجي الأبياري، الفقيه الأصولي المحدث.

أخذ عنه أبو عمرو أصول الفقه، وكان عليه اعتماده فيه^(٣).

٧- أبو الحسين بن جبير (٥٤٠-٦١٤)^(٤):

أبو الحسين، محمد بن أحمد بن جبير الكناني البلنسي الثقة الراوية العالم المتقن الفاضل الورع الجليل القدر الشيخ الكامل الرحال الشاعر الأريب الأخباري.

قرأ عليه أبو عمرو أصول الفقه^(٥).

٨- أبو الحسن الشاذلي (٥٩١-٦٥٦)^(٦):

تقي الدين، أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف بن هرمز الشاذلي المغربي،

رأس الطائفة الشاذلية، من المتصوفة.

قرأ عليه أبو عمرو كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، وغيره^(٧).

٩- أبو القاسم البوصيري (٥٠٦-٥٩٨)^(٨):

أبو القاسم، هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب مسند الديار المصرية.

سمع منه أبو عمرو الحديث^(٩).

(١) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والسير (٢٦٥/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣).

(٢) الدياج للنهب (١٢١/٢-١٢٣)، وحسن المحاضرة (٤٥٤/١-٤٥٥)، والفتح المبين (٥٢/٢).

(٣) شجرة النور (١٦٧).

(٤) شجرة النور (١٧٤-١٧٥)، ومعجم المؤلفين (٥٦/٣).

(٥) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٦٥/٢).

(٦) ترجمته في الأعلام (٣٠٥/٤).

(٧) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٥٦/٢).

(٨) الوفيات (٦٧/٦-٦٩)، وشذرات النهب (٣٣٨/٤).

(٩) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والسير (٢٦٥/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وطبقة النحاة لابن قاضي شهبة (٤٠١).

- ١١- أبو عبد الله الأرتاحي (٥٠٧-٦٠١)^(١):
أبو عبد الله، محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الأرتاحي.
٣ سمع منه أبو عمرو الحديث^(٢).
- ١٢- القاسم بن عساكر (٥٢٧-٦٠٠)^(٣):
أبو محمد، بهاء الدين القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر،
٦ المحدث الدمشقي الشافعي.
سمع منه أبو عمرو الحديث بعد دخوله دمشق^(٤).
- ١٣- أبو الثناء الحراني (٥٩٨-٥١١)^(٥):
أبو الثناء، حماد بن هبة الله بن حماد بن فضيل الحراني، المؤرخ المحدث الحافظ الحنبلي التاجر السفار.
٩ سمع منه أبو عمرو الحديث^(٦).
- ١٤- فاطمة بنت سعد الخير (٥٢٢-٦٠٠)^(٧):
أم عبد الكريم، فاطمة بنت سعد الخير بن محمد بن عبد الكريم بن سهل الأنصارية، فقيهة محدثة.
١٢ سمع منها أبو عمرو الحديث^(٨).
- ١٥- أبو العباس الخُوئي (٥٨٣-٦٣٧):
أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى اليرمكي، كان نحوياً بارعاً فقيهاً أصولياً متكلماً
١٥ مناظراً ديناً ورعاً ذا همة عالية، حفظ القرآن على كبر.
سمع منه ابن الحاجب^(٩).

- (١) الطالع السعيد (٣٥٣)، وشذرات الذهب (٦/٥).
(٢) الطالع السعيد (٣٥٣).
(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٢/٢-٤٣)، وتذكرة الحفاظ (١٣٦٧/٤-١٣٧٠).
(٤) السير (٢٦٥/٢٣)، وغاية النهاية (٥٠٨/٢-٥٠٩).
(٥) البداية والنهاية (٣٧/١٣)، وشذرات الذهب (٢٣٥/٤).
(٦) الصلة: وفيات (٤٦٤).
(٧) شذرات الذهب (٣٤٧/٤)، والأعلام (١٣١/٥).
(٨) الصلة: وفيات (٤٦٤)، والسير (٢٦٥/٢٣)..
(٩) طبقات الشافعية للسبكي (١٦/٨).

تبيته: ما نقله الدكتور عصام نور الدين في كتابه أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (ص: ٣٠) عن نيل الابتهاج بتطريز الدياج (١٨٨-١٨٩) لأحمد بابا التنبكي المطبوع بهامش الدياج من أن من شيوخ ابن الحاجب كذلك في الفقه عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي وهُم؛ إذ هذا من وفيات (٩٥٥)، وإنما له شرح على مختصر ابن الحاجب في الفقه.

تلاميذه:

- ١- الموفق بن أبي العلاء (٦١٧-٦٩٥):
- ٣ موفق الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي العلاء محمد بن علي بن المبارك الأنصاري النصيبي الشافعي المقرئ المحقق الصوفي.
- قرأ على ابن الحاجب بالسبع، وأخذ عنه العربية، وسمع منه مقدمته في النحو^(١).
- ٦ ٢- ابن المنير (٦٢٠-٦٨٣):
- ناصر الدين، أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجعفي الجذامي الإسكندري الفقيه المالكي الأصولي قاضي القضاة.
- أخذ الفقه والأصول عن ابن الحاجب وأجاز له بالإفتاء^(٢).
- ٩ ٣- الرضي القسطنطيني (٦٠٧-٦٩٥):
- رضي الدين، أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم القسطنطيني النحوي الشافعي.
- أخذ النحو عن ابن الحاجب^(٣).
- ١٢ ٤- ابن الرعاد المحلي (؟ - ٧٠٠):
- زين الدين، ابن الرعاد، محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العنزي المحلي.
- أخذ العربية عن ابن الحاجب^(٤).
- ١٥ الملك الناصر داود (؟ - ٦٥٥):
- الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى، صاحب الكرك، سلطان أيوبي عالم فاضل أديب شاعر.
- ألف له ابن الحاجب الكافية، ثم نظمها له، ثم شرح له النظم^(٥).
- ١٨

(١) معرفة القراء (٢/٦٤٨)، والسير (٢٣/٢٦٦)، وغاية النهاية (٢/٢٤٤-٢٤٥، ٥٠٩).

(٢) الدياج (١/٢٤٣-٢٤٦)، وبغية الرعاة (١/٣٨٤)، والفتح المبين (٢/٨٤-٨٥)، وشجرة النور (١٦٧).

(٣) السير (٢٣/٢٦٦)، وبغية الرعاة (١/٤٧٠-٤٧١)، وشذرات الذهب (٥/٤٣٤).

(٤) الدرر الكامنة (٤/٦٠-٦١)، وبغية الرعاة (١/١٠٣).

(٥) البداية والنهاية (١٣/٢١١)، والنجوم الزاهرة (٦/٣٢٦-٣٢٧)، ومقدمة شرح الوافية بتحقيق الدكتور موسى

بناي العللي (١٦-١٨).

- ٦- شهاب الدين القرافي (؟ - ٦٨٤):
- شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي الصنهاجي الفقيه المالكي الأصولي.
- ٣ أخذ الفقه عن ابن الحاجب^(١).
- ٧- زيد الدين بن المنير (؟ - ٦٩٥):
- زيد الدين، أبو الحسن علي بن محمد بن المنير، قاضي القضاة، الفقيه المحدث الراوية العالم المتقن البحر، أخو ناصر الدين المتقدم ذكره.
- ٦ أخذ الفقه عن ابن الحاجب^(٢).
- ٨- نجم الدين بن ملي (٦١٧-٦٩٩):
- نجم الدين، أحمد بن محسن، الأنصاري البعلبكي الشافعي.
- ٩ أخذ النحو عن ابن الحاجب في دمشق^(٣).
- ٩- ابن مالك (٦٠٠-٦٧٢):
- ١٢ قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل^(٤): «ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه -أي ابن مالك- جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه».
- ١٠- أبو علي، ناصر الدين الزواوي (٦٣١-٧٣١):
- ١٥ وهو أول من أدخل المختصر الفرعي إلى بحاية^(٥)، ومنها انتشر في المغرب^(٦).
- ١١- الحافظ المنذري (٥٨١-٦٥٦):
- زكي الدين، أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، صاحب التكملة لوفيات النقلة^(٧).
- ١٨
-
- (١) الدياج المذهب (٢٣٦/١-٢٣٩)، وشجرة النور (١٨٨-١٨٩)، والفتح المبين (٨٦/٢-٨٧).
- (٢) الدياج المذهب (١٢٣/٢-١٢٤)، وشجرة النور (١٦٧-١٨٨).
- (٣) شذرات الذهب (٤٤٤/٥-٤٤٥).
- (٤) حاشية الخضري (٧/١).
- (٥) بحاية: بالكسر، وتحقيف الجيم، مدينة على ساحل البحر بين أفريقية والمغرب. معجم البلدان (٣٣٩/١).
- (٦) شجرة النور (١٦٧).
- (٧) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والسير (٢٦٦/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وغاية النهاية (٥٠٩/١)، والفتح المبين (٧٤/٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٥٩/٨-٢٧٧).

١٢- شرف الدين ابن التلمساني (؟ - ٦٤٤):

عبد الله بن محمد بن علي الفهري، شرف الدين، أبو محمد.

٣ جاء في هامش نسخة من نسخ طبقات الشافعية للسبكي أما ترجمته: (أحد أئمة الكلام، قرأ على العز بن عبد السلام، وابن الحاجب)^(١).

١٣- أبو شامة المقدسي (؟ - ٦٦٥):

٦ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الشافعي، أبو محمد المعروف بأبي شامة. قال في ذيل الروضتين في وفيات سنة ٦٢٨: «وفيها توفي الزين الكردي أبو عبد الله محمد المقرئ، وكان من أصحاب الشيخ أبي القاسم الشاطبي رحمه الله، توفي بدمشق، وأخذ مكانه في الجامع شيخنا أبو عمرو بن الحاجب»^(٢).

١٤- ابن العمادية (٦٠٧-٦٧٧):

الإمام الحافظ الرحال، وجيه الدين، أبو المظفر، منصور بن سليم بن منصور الإسكندراني روى الحديث عن ابن الحاجب^(٣).

١٥- زين الدين الزوواوي (٥٨٩-٦٨١):

عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، شيخ القراء بدمشق في زمانه، وشيخ المالكية ومفتيهم وقاضيتهم.

أخذ العربية عن ابن الحاجب، واشتغل عليه^(٤).

١٦- ابن ينة الهواري (٦١٧-؟):

١٨ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز بن أحمد بن ينة الهواري أجازته ابن الحاجب^(٥).

١٧- الحافظ الدمياطي (٦١٣-٧٠٥):

شرف الدين، أبو محمد، عبد المؤمن الدمياطي^(٦).

(١) انظر طبقات الشافعية للسبكي (١٦٠/٨).

(٢) انظر الذيل على الروضتين (١٦٠).

(٣) الطالع السعيد (٣٥٣).

(٤) معرفة القراء الكبار (٢٧٦/٢)، والبداية والنهاية (٢٨٥/١٣).

(٥) برنامج الوادي آشي (١٤٧).

(٦) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٦/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٠٢/١٠).



١٨- عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبي (٦١١-٦٨٨).

قرأ النحو على ابن الحاجب^(١).

١٩- جمال الدين، أبو إسحاق الفاضلي^(٢).

٢٠- أبو علي الحسن بن الخلال^(٣).

٢١- أبو الفضل الذهبي^(٧).

٢٢- أبو الحسن بن البقال^(٧).

٢٣- أبو محمد الجزائري^(٤).

٢٤- ياقوت الحموي، صاحب المعجمين المشهورين^(٨).

وروى عنه إجازة جماعة منهم:

٢٥- العماد البالسي^(٥).

٢٦- يونس الدبوسي^(١).

٢٧- أم محمد، وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان الإسكندرية^(٦).

آثاره:

١- الأمل في النحوية:

١٥ كتاب في غاية الإفادة والتحقيق^(٧)، يطلعك على منزلة صاحبه الرفيعة، ومكانته العلية، وعلى

ما حباه الله به من عظم الذهن، وحسن التصور^(٨).

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣١٩/٢-٣٢٠).

(٢) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٦/٢٣).

(٣) معرفة القراء (٦٤٨/٢).

(٤) السير (٢٦٦/٢٣)، ومعرفة القراء (٦٤٨/٢).

(٥) بغية الوعاة (١٣٥/٢).

(٦) الطالع السعيد (٣٥٤).

(٧) الدياج المذهب (٨٨/٢)، وبغية الوعاة (١٣٥/٢).

(٨) غاية النهاية (٥٠٩/١).

وهو إملاءات أملاها في القاهرة وغزة والقدس ودمشق^(١) على:

١- آيات من القرآن الكريم.

٢- ومواضع من المفصل.

٣- ومسائل خلافية، ومواضع من كافيته، وعلى أشعار متفرقة.

٤- وعلى مسائل أخرى ثرية تتعلق بالنحو والصرف.

٦ طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي، وأخرجه في مجلدين في أربعة أجزاء
خص كل قسم من الأقسام الأربعة بجزء خاص.

٢- الكافية:

٩ طبع طبعات عديدة، آخرها في جدة سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله.

٣- الشافية:

طبع مع مجموعة مهمات المتون، ثم بتحقيق حسن العثمان عن دار البشائر البيروتية سنة ١٤١٥هـ.

٤- الإيضاح شرح المفصل:

١٢ طبع في مطبعة العاني في بغداد سنة (١٤٠٢هـ) بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلى في
مجلدين، وحقق عدة رسائل دكتوراه في العراق ومصر.

٥- شرح الوافية نظم الكافية:

١٥ طبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف في العراق سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق الدكتور موسى
بناي العليلى في مجلد واحد.

٦- شرح الكافية:

١٨ طبع في دار الطباعة العامرة في إسطنبول سنة (١٣١١) وحققه رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر
الدكتور جمال مخيمر.

٧- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية:

٢١ طبع في مكتبة المنار في الزرقاء في الأردن سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الدكتور طارق نجم

(١) انظر مثلاً: الإملاءات (١٠-٢٩، ٣٠-٤٢، ٤٤، ٦٩) من الجزء الأول.

عبد الله، وهي ثلاثة وعشرون بيتا من الكامل.

٨- منهي السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل:

٣ طبع في إستانبول سنة (١٣٢٦)، وفي بيروت (١٩٨٥).

٩- مختصر المنتهى:

أي مختصر منهي السؤل، طبع في بولاق سنة (١٣١٦).

١٠- رسالة في العشر:

رسالة تبحث في تركيب العشر مع الأول والأواخر في قولهم: العشر الأول، والعشر الأواخر، قرابة أربعين سطرا، وقد طبعت مع الأمالي النحوية في آخر الجزء الرابع^(١).

٩ هذا هو المطبوع من مصنفاته، أما المخطوط فهو:

١١- شرح الشافية:

فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة، وسيأتي الحديث عنه.

١٢- جامع الأمهات:

مختصر فقهي، منه عدة نسخ في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة الأزهرية.

١٣- الوافية نظم الكافية:

١٥ نسخه الخطية كثيرة، ومنه نسخة في الإسكوريال.

١٤- المقصد الجليل في علم الخليل:

قصيدة في العروض، لامية، من البسيط. منه عدة نسخ في السليمانية، إحداها في مكتبة

١٨ «لاله لي» برقم (٣٧٤٠) بمجمع.

١٥- شرح المقدمة الجزولية:

ذكره بروكلمان^(٢)، ومنه نسخة في خزانة جامعة القرويين برقم (٣٢٩). وهي غفل من

٢١ الناسخ وتاريخ النسخ، وليس عليها سوى اسم (ابن الحاجب)، وهذا لا ينهض ليثبت بشكل قاطع

(١) الطبعة التي بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي.

(٢) الذيل (٥٤١/١).

صحة نسبة هذا الكتاب لابن الحاجب^(١).

وذكروا لابن الحاجب كتباً آخر إلا أنني لم أتمكن من الوقوف عليها ومعرفة أماكنها، وهي:

١٦- جمال العرب في علم الأدب:

٣

ذكر في كشف الظنون^(٢)، وهدية العارفين^(٣).

١٧- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي:

ذكر في كشف الظنون^(٤)، وهدية العارفين^(٥).

٦

١٨- شرح كتاب سيويه:

ذكر في كشف الظنون^(٦).

١٩- عيون الأدلة:

٩

مختصر لنتهى السؤل غير الأول. ذكره بروكلمان^(٧).

٢٠- عقيدة ابن الحاجب:

ذكر في كشف الظنون^(٨)، وبروكلمان^(٩)، هكذا دون تحديد هل المراد بابن الحاجب: أبو

١٢

الفتح، أو أبو عمرو؟ فإذا اتضح أن أكثر من عالم كنيته ابن الحاجب تعذر القطع بنسبة هذا الكتاب

لأبي عمرو بن الحاجب صاحب الكافية والشافعية دون غيره، وإن كنت أرجح أن يكون كتاب

العقيدة هذا لأبي حفص عمر بن محمد بن منصور الأميني المحدث، المشهور بابن الحاجب أيضاً^(١٠).

١٥

★ ★ ★

(١) انظر ابن الحاجب النحوي (١١٥).

(٢) (٥٩٣/١).

(٣) (٦٥٥/١).

(٤) (٢١٢/١).

(٥) (٦٥٥/١).

(٦) (١٤٢٧/٢).

(٧) بروكلمان (٥٤١/٥).

(٨) (١١٥٦/٢).

(٩) (٣٤١/٥).

(١٠) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٦٢/٥).

تنبيهات:

- ١- وهم بروكلمان بأن لابن الحاجب كتابين اسمهما:
 - ٣ (أ) إعراب بعض آيات من القرآن الكريم، وذكر أنه موجود في مكتبة الحرم المكي. والصواب أنه جزء إملاءاته على الآيات القرآنية.
 - ٦ وتبعه في هذا طارق الجناي في كتاب ابن الحاجب النحوي (ص ٥١)، وموسى بناي العليلي في مقدمة تحقيق شرح الوافية (ص ١٩)، وطه الرفاعي في مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (ص ١٠). وقال طارق نجم في مقدمة تحقيقه لقصيدة المؤنثات السماعية (٢٩): «لم أجد له أثرا في مكتبة الحرم، ولعله القسم الأول من الأمالي، وحصلت على نسخة مستقلة من المكتبة الوقفية بحلب باسم: (إعراب بعض آيات من القرآن الكريم)، وقابلتها مع نسخة الأمالي، فتبين لي أن الكتاب عبارة عن القسم الأول من أمالي ابن الحاجب».
 - (ب) المفضل: ذكره بروكلمان، وذكر أن منه نسخة في الإسكوريال.
 - ١٢ كذا في النسخة الألمانية، وفي ترجمة رمضان عبد التواب ويعقوب بكر: (إلى ابنه المفضل)، قال طارق الجناي في كتابه ابن الحاجب النحوي (ص ٥١): «عند مراجعة فهارس الإسكوريال ظهر لي أن المخطوطة للأمالي، ولم أجد فيها كتابا باسم (المفضل)». والصواب أنه جزء إملاءاته على المفضل.
 - ١٥ وتبع بروكلمان في هذا: طه الرفاعي في مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (١٠)، وطارق نجم في مقدمة تحقيق قصيدة المؤنثات السماعية (٢٩).
- ٢- كما وهم طارق الجناي بأن لابن الحاجب كتب هذه أسماءها:
 - ١٨ (أ) المسائل الدمشقية^(١):
 - ٢١ والصواب أنه تلك المسائل والإملاءات التي سئل عنها وأملأها في دمشق، وهي أكثر من ثلاثة أرباع كتابه الأمالي. والجناي أخذ هذا المسمى من قول ابن الحاجب: «إذا قلت: (إن أكرمتني أكرمتك) لا يجوز دخول الفاء لما تقرر من أن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالا لم يجوز دخول الفاء. وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان. وهذا مقرر بعلمه في الإملاء على المفضل، وفي المسائل الدمشقية، وفي الإملاء على المقدمة. فليطلب في أماكنه»^(٢). فابن الحاجب جعلها قسما

(١) ابن الحاجب النحوي (٥١).

(٢) الأمالي (٣٢/١)، وانظر مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (١٥).

نظير الإملاء على المفصل وعلى المقدمة، مما يؤيد أنها جزء من الأمالي العامة، إضافة إلى أن أحدا من المتقدمين ممن ترجم لابن الحاجب لم يذكر أن له كتابا اسمه المسائل الدمشقية.

٣ وتبعه في هذا الوهم: طارق نجم في مقدمة قصيدة المؤنثات (٣٤)، ومقدمة الكافية (٢٣)، وموسى بناي العليلي في مقدمة شرح الوافية (٢٠).

(ب) معجم الشيوخ:

٦ والصواب أن هذا المعجم لعمر بن محمد المتقدم، وهو معجم مشهور أكثر من النقل عنه مصنفو كتب التراجم والطبقات^(١)، وقد خدع الجنابي قول صاحب كشف الظنون^(٢) وهو يذكر من صنف تحت المسمى: «ولابن الحاجب». أي: ولابن الحاجب عمر بن محمد كتاب اسمه معجم الشيوخ كذلك.

١٢ وتابعه في هذا الوهم: الدكتور طه الرفاعي (١٦)، والدكتور طارق نجم في مقدمتي الكافية (٢٤)، والمؤنثات (٣٤)، والدكتور موسى بناي العليلي في مقدمة شرح الوافية (٢١)، والدكتور هادي حسن (١٥/١)، والدكتور عصام نور الدين في أبنية الفعل (٤٥)، والدكتور محمد مظهر بقا في مقدمة تحقيقه لبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه للأصفهاني (١٣).

(ج) شرح الهادي:

١٥ والصواب أن هذا الشرح للزنجاني، وقد أكثر الجاربردي من النقل عنه كثرة ملحوظة^(٣) وقد حَقَّقَ هذا الشرح رسالة دكتوراه في القاهرة الدكتور محمود الفَحَّال، والدكتور حسن هندراوي.

١٨ وتابعه في هذا الوهم: الدكتور طارق نجم في مقدمة الكافية (٢٣)، ومقدمة المؤنثات السماعية (٣٢).

٢١ ٣- وهو الدكتور موسى بناي العليلي في مقدمة شرح الوافية (ص ٢١) بأن لابن الحاجب كتابا اسمه: «ذيل على تاريخ دمشق» لابن عساكر، أخذه من قول صاحب كشف الظنون^(٤) وهو يعدد الذبول على تاريخ ابن عساكر: «وذيل عمر بن الحاجب»، فقد خلط العليلي بين عمر بن محمد بن منصور الأميني، أبي حفص المحدث، وبين الشيخ أبي عمرو بن أبي بكر، صاحبنا،

(١) انظر مثلا: الدارس في تاريخ المدارس (١٨٦/١).

(٢) (١٧٣٥/٢).

(٣) انظر شرح الجاربردي، وحاشية ابن جماعة عليه (٣٦).

(٤) كشف الظنون (٢٩٤/١).

فالصواب أن هذا الذيل لعمر بن محمد، المعروف بابن الحاجب أيضاً.

وتابعه في هذا الوهم: الدكتور هادي حسن في مقدمة الأمالي (١٥/١)، والدكتور طه الرفاعي

٣ في مقدمة الفوائد الضيائية (١٦).

٤- وذكر الدكتور محمد مظهر بقا في مقدمة تحقيقه لبيان المختصر للأصفهاني (ص ١٤) أن

لابن الحاجب (سفر في القراءات) وأحال إلى الفتح المبين (٦٦/٢)، ولم أجد فيه شيئاً من هذا، ولم

٦ يذكر هذا أحد.



الشافية وأثرها في التأليف الصرفي

الشافية أول مؤلف ضم جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو، فتوافر العلماء عليه، شرحاً وتحشية ونظماً وترجمة. وهذا ذكر لما وقفت عليه من ذلك.

١- شرح المصنف (٥٧٠-٦٤٦):

نسخه الخطية كثيرة جداً، منه نسختان في السليمانية - فاتح - برقم (٤٧٧١-٤٧٧٢)، وثالثة في السليمانية - حميدة - برقم (١٣٤٤). وقد فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة.

أوله: «قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، أمتع الله روحه بالجنة، إملاء على مقدمته في التصريف:

قوله: (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب). قال: لا يمكن حد نوع من العلم إلا باعتبار متعلقه، فلذلك قيل: (علم بأصول)، وإنما قال: (أحوال) ولم يقل: أبنية الكلم، كما قال بعضهم، لكلا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض...».

وآخره: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى، وإلى، وعلى، وحتى)، أما (إلى، وعلى)، فلقولهم (إليك، وعليك)، وأما (بلى) فلقوة إمالتها لكونها مستقل غالباً، وأما (حتى) فللحمل على (إلى) لأنها بمعناها الأصلي في الغاية، والحمد لله على التمام».

تقع إحدى نسخه في (١٨٢ ص، ٢١ س، ١١ ك)^(١)؛ وإنما أذكر هذا ليعرف حجم الكتاب.

٢- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (? - ٦٨٦):

حققته للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونوقشت الرسالة عام ١٤١٠ هـ.

أوله: «قال المصنف رحمه الله: (التصريف علمٌ بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب). أحوال أبنية الكلم ما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، ونحو ذلك، كالقلب والإمالة والإدغام والحذف. وهذا التعريف غير مانع...».

وآخره: «الجمع على استثنائه مما حقه أن يكتب بالألف لأن قبل آخره ياء هو يحیی العلم، جعلوا ذلك فرقاً بينه وبين يحيا مضارع حيي الفعل، وقاس أبو العباس المبرد على يحیی كل علم مثله، نحو ربي اسم امرأة، وفيه نظر، وأما ربي صفة فلم يكتبه أحد بالألف. والله أعلم».

له نسخ تقع إحداها في (٧٥ ص، ٩ س، ١٤ ك).

(١) ص: للصفحة، س: للسطر، ك: للكلمة.

٥- شرح الحسن بن أحمد الجاربردي، فخر الدين (؟ - ٧٤٦):

مطبوع مشهور متداول، طبع مرات كثيرة، آخرها مع مجموعة التصريف في مطبعة دار الطباعة العامة في

٣ إستانبول (١٣١٠)، وعن هذه الطبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثالثة سنة (١٤٠٤).

أوله: «نحمدك يا من بيدك الخير والجلود، وليس في الحقيقة غيره بموجود، ونصلي على رسولك

محمد طيب العرق والعود، الموعود بالبعث في مقام محمود...».

٦ وآخره: «وإنما كتبوا لدى بالياء لانقلابها ياء في لديك، وكلا تكب على الوجهين لاحتمال

أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها، فإن الألف الثالثة

عن الواو لا تمال للكسرة، ولم يكب شيء من الحروف بالياء غير هذه، وهي بلى لإمالتها، وعلى

٩ لقولهم عليك، وإلى لقولهم إليك، وحتى حملا عليها لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء».

حققه رفعت عبد الحميد الليثي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، فرع أسبوط.

وعلى هذا الشرح عدة حواشٍ وشروح منها:

١٢ ٦- أ: حاشية للجاربردي نفسه^(١).

وجد حسين الكمالاتي الرومي الآتي ذكره، وهو أحد المحشين على شرح الجاربردي، نسخة

من هذا الشرح عليها هذه الحاشية بخط الجاربردي.

١٥ ٧- ب: حاشية لحسين الكمالاتي الرومي، فرغ من تأليفها سنة ٧٨٥، وسمّاها الدرر الكافية^(٢).

٨- ج: حاشية محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة (؟ - ٨١٩).

وهي المطبوعة أسفل شرح الجاربردي في طبعته المشار إليها.

١٨ أولها: «أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم

النبيين، وعلى آله وصحابه أجمعين، وبعد: فهذه نكت لطيفة، وحواشٍ شريفة على الشرح المشهور للشافية...».

وأخرها: «وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشارح من الحمل

٢١ على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد

لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، أحمد الله على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام...».

وقد طبعت هذه الحواشي الثلاث معاً أسفل شرح الجاربردي في الطبعة المشار إليها، وقد مزج

٢٤ من قام بإخراج هذه المجموعة من رجال دار الطباعة العامة بينها.

(١) كشف الظنون (٢/ ١٠٢١).

(٢) بروكلمان (٥/ ٣٢٩).

٣ إلا أنهم ميزوا حاشية الجاربردي بأنها تبدأ هكذا: قوله: ... بلفظة (قوله) بحجم أكبر من باقي الكلمات، ويقوس في نهاية الكلام فقط، يتلو الحرف (ض). ومثلها حاشية الكمالاتي دون الحرف (ض).

وحاشية ابن جماعة بأنها تبدأ هكذا: (قوله: ...) الكلام بين قوسين، ولفظة (قوله) موافقة في الرسم لباقي الكلمات.

٦ ٩- د: وحاشية ثانية لابن جماعة كذلك سماها: الدرر الكافية في حل شرح الشافية^(١).

٩ أولها: «نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان» ذكر فيها أنه وجد نسخة الشارح وعليها هامش منه وقد ترك تفصيل بحملاته وتفسير مبهمات لغاية وضوحها عنده فأخذها بعينها وأضاف الفوائد إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير وإيضاح وتقرير^(٢).

١٠- هـ: حاشية لبدر الدين، محمود بن أحمد العيني (؟ - ٨٥٥)^(٣).

١١- و: حاشية للسيوطي، سماها: (الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي)^(٤).

١٢ ذكرها السيوطي في كتابه النكت، ومنها نسخة في برلين برقم (٦٦١٢ / ٢)، وأخرى في الأحمدية في حلب برقم (١٠٠٤)، لدي مصورة عنها، ناقصة وصل فيها ناسخها إلى باب الجمع.

١٥ أولها: «الحمد لله الذي له الحكم والتصرف، والصلاة والسلام على رسوله محمد المخصوص بمزايا التشريف، هذه حواش مفيدة علقتها على شرح الشافية للعلامة فخر الدين الجاربردي سميتها الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي، والله موفق. ترجمة المؤلف...».

١٢- ز: حاشية محمد بن القاسم الغزي الغراييلي (؟ - ٩١٨)^(٥).

١٨ ١٣- ح: حاشية لعصام الدين الإسفرائيني (٨٧٩-٩٥١)^(٦).

١٤- ط: ولمصطفى الأشتي، شرح على شرح الجاربردي سماه (التسهيل):

٢١ اطلعت على نسختين منه في السليمانية، الأولى في مكتبة (حميدة) برقم (١٣٤٣)، والثانية في مكتبة (هريوت) برقم (٧٤٨).

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله على توفيقه، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وآله

(١) كشف الظنون (١٠٢١ / ٢).

(٢) النكت (٢٢٣)، وكشف الظنون (١٠٢١ / ٢).

(٣) بروكلمان (٣٢٨ / ٥).

(٤) بروكلمان (٣٢٩ / ٥).

أجمعين، وبعد: لما رأيت شافية ابن الحاجب أوصله الله إلى أعلى الجنان بلا حاجب كتاباً وفيها في علم الصرف، وتتبع شروحها فلم أجد من بينها أنفع وأبلغ من شرح الفاضل الجاربردي».

٣ وآخره: «و(كلام) يكتب على الوجهين لاحتماله، أي لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو، بدليل قلبها تاء في (كلتا)، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها فإن الألف الثالثة غير الواو لا يمال بلا كسرة، أما الحروف فلم يكتب شيء منها بالياء غير هذه، وهي (بلى) لإمالتها، و(على) لقولهم (عليك) و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتى) حملاً عليها، لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء. والله أعلم بالصواب».

٦ تقع النسخة الأولى في (٣٦٤ ص، ٢٣ س، ١١ ك).

١٥- شرح الخضر اليزدي (؟ - بعد ٧٢٠):

٩ فرغ منه سنة ٧٢٠، وهو كتابنا هذا الذي نقدم له.

١٦- شرح نظام الدين النيسابوري الأعرج (؟ - بعد ٧٢٨):

١٢ طبع في إيران طبعة حجرية سقيمة. لدي نسختان مصورتان عنه. نسخته كثيرة، منه نسخة في السليمانية - رشيد أفندي - برقم (٩٣٩)، وثانية في السليمانية - محمد مراد - برقم (١٧١٣)، وثالثة في السليمانية كذلك - هربوت - برقم (١٦٥٥/٢)، ورابعة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة برقم (٤١٤/٢٧). قامت بتحقيقه ثريا مصطفى عقاب رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا.

١٥

أوله: «أحمدك اللهم على أن وفقتني لصرف ريعان الشباب في إنشاء العلوم والآداب، وأسألك يا ذا المن أن تثبتي على كلمة هي للنجاح باب، ثم على فعل الخيرات التي فيها كمال الإنسان بلا شك أو ارتياب، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف، وعزمت عليك بوجهك الكريم الذي لا يسعه طرف أن تجعل مستقبل أمري خيراً مما مضى».

١٨

آخره: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) وذلك لحيء الإمالة فيه، و(إلى، وعلى) لقولهم: (إليك، وعليك)، و(حتى) لكونه بمعنى (إلى). قال المفتقر إلى عفو ربه الكريم؛ الحسن بن محمد النيسابوري، المعروف بنظام، نظم الله أحواله في أولاه وآخره: هذا آخر ما قصدته من إيراد آمال لي بها في الدارين آمال، فخذها أيها الطالب الحاذق، والراغب الصادق تحفة تروى النظر مرآها، وجوثة تَضَوُّع في الأقطار رباها، وفرائد فوائد لم تجد الأيام بشرّواها، وعقائل مسائل لم يتيسر لأحد خطبتها، ولو تمنّاها ولي الدواوين من تولّاها،... إليه تكن حدياها والمؤمل من حضرة العلّام أن يديم بهجتها على وجه الأيام ويمتّع بميامنها الخاص والعام، ويرحم الله عبداً قال آميناً».

٢٤

٢٧ تقع نسخة منه في (٢٣٦ ص، ١٧ س، ١٢ ك).

١٧- شرح محمد بن علي الإريلي:

أبو المعالي، بدر الدين محمد بن علي بن أحمد الإريلي الموصللي النحوي المشهور بابن الخطيب
٣ (٦٨٦- بعد ٧٢٩)^(١).

١٨- شرح محمود بن محمد بن علي الأرائي الساكناني (؟ - بعد ٧٣٤)^(٢):

منه نسخة بخطه في مكتبة العلامة خير الدين الزركلي صاحب الأعلام والمهداة إلى جامعة الملك
٦ سعود بالرياض، ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الأخ
الصديق عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي.

أوله: «الحمد لله الذي أبدع بقدرته الألفاظ والحركات، ووضع بحشيتته فيها التعبير لإدراك
٩ المرادات، ثم الصلاة التامة على سيد الممكّنات محمد...».

وآخره: «غير بلى وإلى وعلى وحتى لما تقدم من صحة إمامتها، وثبوت إليك وعليك، وما
سوى ذلك يكذب بالآلف، وذلك ظاهر. والله أعلم بحقيقة الظاهر. هذا آخر كلامنا في شرح الشافية،
١٢ والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة على نبيه محمد وآله ظاهراً وباطناً. فرغ مؤلفه من تعليقه أول وقت
العصر من يوم الأربعاء من التاسع عشر من الشهر المبارك شوال من شهور أربع وثلاثين وسبعمائة».
تقع هذه النسخة في (١٤٦ ص، ٢٣ س، ١٦ ك).

١٩- شرح تاج الدين أبي محمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي (؟ - ٧٦١)^(٣).

٢٠- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح لابن هشام (؟ - ٧٦١)^(٤):

نقل السيوطي عنه في النكت^(٥) عدة نقول، منها:

• (١١٠/ب): «قول ابن الحاجب في الشافية: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي
والمضارع) إلى قوله: (وقد تكون للتوسع كالمقصور، والممدود، وذو الزيادة) قال ابن هشام: (فيه
نظر من وجهين: الأول: إن المقصور لا توسعه فيه، لأن معنى التوسعة التفنن في الكلام بالزيادة

(١) الدرر الكامنة (٤/٥٧)، وبغية الوعاة (١/١٧٥)، وروضات الجنات (١/٣٣٥).

(٢) الأعلام (٧/١٨٢).

(٣) كشف الظنون (٢/١٠٢١-١٠٢٢)، وأسماء الكتب لرياضي زاده (١٥٩).

(٤) كشف الظنون (٢/١٠٢١-١٠٢٢).

(٥) النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، للسيوطي - مخطوط في السليمانية -
(لاله لي) برقم (٣٥٢٧).

والحذف، والمقصور خارج عن ذلك، والثاني: إن الممدود داخل تحت ذي الزيادة».

- (١١٠-١١١/أ): «قوله -أي في الشافية-: (المقصور ما آخره ألف مفردة، والممدود ما بعدها فيه همزة) فيه أمور الأول: قال ابن هشام : (كان الصواب أن يقال فيها: الاسم المعرب، لثلاثا يدخل نحو (يخشى، وما، وإلى، وحتى، وحاشا)، وهذه تخرج بقولنا (الاسم)، و(إذا، متى)، وهذا، وهؤلاء، والألى) وهذه تخرج بقولنا (المعرب)... الثاني: قوله: (مفردة)، أي ليس بعدها همزة. قال ابن هشام : (ترك قيدًا، وذكر ما لا يحتاج إليه. أما الأول فلأن الأسماء الستة حالة النصب آخرها ألف مع أنها أسماء معربة وليست مقصورة، وكان ينبغي أن يقول: (ألف لازمة). وأما الثاني: فلأن نحو (صحراء) لا يصدق عليه أن آخره ألف، بل آخره همزة، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه لأنه لم يدخل)... الثالث: قوله في الممدود: (ما كان بعدها). قال ابن هشام : (أي بعد الألف، والألف التي يعود عليها الضمير هي المتقدمة، وهي مقيدة بقيد الأفراد، فيبقى التقدير: ما بعد ألفه المفردة غير الهمزة همزة الضمير هي المتقدمة وهذا باطل».

١٢-٢١- شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار (؟ - ٧٧٦):

طبع في مطبعة أحمد كامل في إستانبول، كما طبع مع مجموعة التصريف المتقدم ذكرها، والطبعة الأولى أجود.

١٥ أوله: «الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عظمة وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علمًا بتصريف السنين والشهور، وتقلب الأيام والدهور».

١٨ وآخره: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وعلى وإلى لانقلاب ألفهما إلى الياء في إليك وعليك وغير حتى فإنه يكتب بالياء حملًا لها على إلى».

٢٢- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية للنجراني (؟ - ٧٩٤):

٢١ إسماعيل بن أحمد النجراني^(١).

٢٣- الوافية في شرح الشافية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد، كان حيًا سنة ٨١٣.

٢٤ أوله: «الحمد لله الذي تنزه ذاته عن التصريف والانتساب والانتقال، وتقدس عن التحويل والعيوب والاعتلال...».

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤١٩).

وصل فيه إلى باب ذي الزيادة، وكتبه سنة ٨١٣.

اطلعت على نسخة منه في جامعة الملك سعود برقم ٦٤٦، تقع في ١٤٦ ص.

- ٣ - ٢٤ - الصافية، شرح ليوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي، المعروف بقره سنان (؟ - ٨٥٢) أتم تأليفها سنة (٨٣٨):

- ٦ منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٦) عن المكتبة الأحمدية في حلب برقم (١٠١٨)، وثانية في السليمانية - هربوت - برقم (١٦٥٥ / ٤).

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي بيده التثبيت والتصريف، وحفظ كلام القرآن من التغيير والتحريف، أنزله على أشرف العالمين وأفضح الإنسان، ووعد العالمين العاملين به الإحسان».

- ٩ وآخره: «وإنما كتبوا (لدى) بالياء مع أنه مجهول الخال لقولهم (لديك)، بانقلابه ياء، و(كلام) يكتب على الوجهين، على الألف لاحتماله أن يكون ألفه عن واو بدليل قلبه تاء في (كلتا)، وعلى الياء لاحتمال كون ألفه عن ياء لإمائه، فإن الألف الثالثة غير واو لا يمال للكسرة، وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لإمائه، وغير (على) لقولهم (عليك)، و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتى) حملا على (إلى) لأنها معناها في الغاية والانتها، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على رسوله الأفاضل محمد وعلى آله وصحبه أجمعين».

- ١٥ تقع الأولى في (٢١٠ ص، ٢٥ س، ١٠ ك)، ومنه ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية برقم (٣٣)، (٣٤، ١٢٤).

٢٥ - شرح لشمس الدين أحمد، المشهور بديكقوز (؟ - بعد ٨٥٥)^(١):

- ١٨ جاء في هامش نسخة للشافية اطلعت عليها في مكتبة أياصوفيا في السليمانية برقم ٤٦١٠ نقول عن شرح ديكقوز، منها:

- ٢١ • «مثلاً إذا أعلَّ أدورُ بنقل الحركة وقيل أدورُ التيس بمتكلم مضارع دار يدور، وكذا أعين إذا أعلَّ بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التيس بمتكلم مضارع عان يعين إذا أصابه العين».
- «ولا يعلَّ الحيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه لأن في معناه اضطراباً وحركة، فلم يوجد الشرط الرابع، وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة، وخروجه عن وزن الفعل بزيادة

(١) ترجمته في الشقائق النعمانية لطاش كبري (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، وكشف الظنون (١/ ٣٩)، ومعجم المؤلفين (١/ ١٣٨).

الألف والنون، والمَوْتَان محمول عليه، أي على الحيوان في عدم الإعلال، وإن لم يوجد في معناه اضطراب، لأنه نقيضه، والنقيض يحمل على النقيض».

٣ ٢٦- النكت على الألفية، والكافية، والشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب للسيوطي (٩١١-؟):

٦ اطلعت على ثلاث نسخ منه في السليمانية، الأولى في (جارلولو علي باشا) برقم (٤٢٤)، والثانية في (شهيد علي باشا) برقم (٢٥٤٢)، والثالثة في (لاله لي) برقم (٣٥٢٧)، تقع واحدة منها في (٢٨٤ص، ٣١س، ١٥ك)، وتكاد تكون الأوراق الأخيرة منه (١١٧-١٤٢) خاصة بالشافية، كلها استدراك، أو تصويب، أو اعتراض، ذكر السيوطي فيها كثيرا من القول عن عدد من شروح الشافية المفقودة.

٩ ٢٧- المناهج الكافية في شرح الشافية، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦-؟):

طبع أسفل شرح نقره كار مع مجموعة التصريف، ونسخه الخطية كثيرة جدًا.

١٢ أوله: «الحمد لله الذي تفضل وتكرم، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ، وبعد: فهذا شرح وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط تأليف الإمام والحرير الهمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المصري المالكي رحمه الله يحل ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها...».

١٥ وآخره: «فلا يكتب بالياء في الرفع لتلا يلتبس بالجر والنصب، ولا بالألف فيهما لتلا يلبس بالرفع، وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياءً مع الضمير في إليك وعليك، وحتى حملاً على إلى لأنها بمعناها.

١٨ حققه لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة محمد إبراهيم محمد عبد الله.

٢٨- ولأبي بكر بن إسماعيل الشنّواني المصري الشافعي (١٠١٩-؟):

٢١ (المناهل الصافية على المناهج الكافية)، وهو حاشية على شرح الشيخ الأنصاري وصل فيه إلى قول المصنف في التصغير: «وذو الزيادتين غيرها من الثلاثي تحذف أقلهما فائدة» اطلعت على نسختين منها في دار الكتب المصرية برقم (٤٥، ٤٦).

أوله: «الحمد لله الذي صرف قلوبنا لتصريف البيان في إيضاح المعاني...».

٢٤ ٢٩- شرح عصام الدين الأسفرائيني (٨٧٩-٩٥١):

طبع بحاشية شرح نقره كار طبعة أحمد كامل بإستانبول، ونسخه كثيرة جدًا في السليمانية هربوت- برقم (٢/ ١٦٥٥)، وفيها -محمد مراد- برقم (١٧٠٨)، وفيها -لاله لي- برقم (٣١٢٢)، وغيرها.

أوله: «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، العاقبة آخر كل شيء، كذا في القاموس، وهو عطف على العالمين، أي رب العاقبة للمتقين، وجاعل آخر أمرهم خيراً من أوله...». ٣

وأخره: «يعني الذي ذكرناه إلى هنا تعرف بجهول يجري فيه شيء مما ذكرناه، فإن كان مما يجري فيه الإمالة فالإساءة نحو متى، وإلا فالألف نحو منأ، وهو القدر، كذا في الشرح. هذا آخر ما جرى فيه القلم، والله سبحانه وتعالى أعلم». ٦

٣٠- كفاية المُفَرِّطين، شرح لجمال الدين محمد طاهر بن علي المولوي، الفتني الكجراتي (٩٨٦-٩١٣)^(١).

٩ منه نسخة في الإسكوريال برقم (٢٠)، وثانية بدار الكتب المصرية برقم (٤١)، وقد طبع بدلهي سنة (١٢٨٣).

٣١- شرح أحمد بن محمد بن علي الحصكفي، المعروف بابن الملاء الحلبي (٩٣٧-١٠٠٣)^(٢).

١٢ جاء في هامش نسخة للشافية في مكتبة حميدية في السلیمانية برقم ١٣٣٩ نقول عن شرح ابن الملاء، منها:

• الثَبِتُ بفتح الباء، قال الجوهري: تقول لا أحكم بهذا إلا بَثَبْتُ، أي بحجة.

١٥ • ففي القاموس أن ظُهرانا جمع لظهر، وهو الجانب القصير من الريش، وبطنانا جمع بطن، وهو الشق الأطول، وفي الصحاح نحوه فيهما.

• وإنما كان ذَيْلٌ: فَعَلٌ دون فيعل كيظهر مع تحويز أبي البقاء فيه الوجهين لما أفاده ابن هشام من أن صوابه الأول، ليجيء مصدره على تذييل، وإلا لقليل زَيْلَةٌ كييطرة. ١٨

ولست أدري هل المراد بابن الملاء هذا الرجل أم ابنه الآتي ذكره.

٣٢- كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب، شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي (٩٥٠- بعد ١٠١٦)^(٣). ٢١

(١) أيضاح المكنون (٣٧٤/٢)، ومعجم الطبوعات (١٦٦٩)، وبروكلمان (٣٣٠/٥)، ومعجم المؤلفين (٣٦٥/٣).

(٢) كشف الظنون (١٠٢١-١٠٢٢/٢).

(٣) بروكلمان (٣٢٩-٣٣١/٥).

٣٣- الغنية الكافية من بغية حل الشافية، شرح لإبراهيم بن أحمد بن الملاء الحلبي (؟) -

(١٠٣٢):

٣ ابن المتقدم ذكره، وصل فيه إلى مقدمة الخط^(١).

٣٤- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، للطف الله بن محمد بن الغياث (٩٧٨-

١٠٣٥)، اختصر فيه شرح الرضي، واعتمد كثيراً على شرح الجاربردي^(٢):

٦ منه عدة نسخ في جامع الغريبة بصنعاء، ونسخة في المكتبة الأحمدية في حلب برقم (١٠٣٨)،

طبع في مصر سنة ١٩٨٤م بتحقيق الدكتور عبد الرحمن شاهين.

أوله: «اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا في فن من فنون العلم أن يقدموا قبل

٩ الشروع فيه مقدمة تعين الطالب، ويكون بها على بصيرة في الشروع فيه كما قرره في مخطاته».

وآخره: «لعدم مقتضى لكتابها بالياء، وتلك الأربعة هي بلى لإمالتها وإلى وعلى لقولهم إليك وعليك،

وحتى للحمل على إلى لاشتراكهما في كونهما حرفي جر وفي معنى الانتهاء. والله سبحانه أعلم بالصواب».

٣٥- شرح لأحمد بن محمد بن لقمان (؟ - ١٠٣٩):

أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد، اليمني، كان من أركان العلماء في عصره^(٣).

٣٦- التوضيح، شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زاده الرومي الحنفي (؟ - ١٠٥٠):

١٥ منه نسخة في السليمانية - شهيد علي باشا^(٤) - برقم (٢٥٦٦).

٣٧- شرح أحمد بن يحيى (؟ - ١٠٦١):

وهو أحمد بن يحيى حابس الصعدي اليمني، أحد مشاهير علماء الزيدية^(٥).

٣٨- شرح قطعة من الشافية للغزي (٩٧٧-١٠٦١):

١٨ نجم الدين، محمد بن محمد بن أحمد أبو المكارم^(٦).

(١) كشف الظنون (٢/ ١٠٢١-١٠٢٢).

(٢) البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٧٢).

(٣) ترجمته في خلاصة الأثر (١/ ٣٠٢).

(٤) انظر فهرس هذه المكتبة (٥١٥).

(٥) البدر الطالع (١/ ١٢٧)، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٩).

(٦) خلاصة الأثر للمحيي (٤/ ١٩٣).

٣٩- شرح أبيات شواهد شرحي الشافعية للرضي والجاربردي، للعلامة عبد القادر البغدادي (؟ - ١٠٩٣):

٣ مطبوع بتحقيق الأفاضل: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤٠- شرح كمال الدين، محمد بن معين الدين الفسوي، الشهير بـميرزا كمالا، كان حياً سنة (١١٠٨) (١):

٦ منه عدة نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد، وعدة نسخ في دار الكتب المصرية برقم (١١٢) صرف تيمور، ٤٤٤ صرف، ١٨٤ صرف)، اطلعت على الأولى منها، وتقع في (٥٢٨ ص، ٢٠ س، ١٢ ك).

٩ أولها: «الحمد لله الذي أمال قلوبنا برحمته إلى صرف الهمم نحو اقتناء الكمال، وتفضل علينا برأفته بإدغام النعم في النعم على كل حال، والصلاة على من ختم به الرسالة وحفظ شريعته عن تطرق النسخ والإبدال، وأيده...».

١٢ وآخرها: «وليكن هذا آخر العجالة التي قصد تعليقها على هذه الرسالة مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة، والعذر عما فيه من السهو والخلل قلّة البضاعة وكثرة الشواغل وتوفر الدواعي إلى العجل، واتفق تعليقها على يد مؤلفها المذنب الراجي عفو ربه ومولاه، وشفاعة من شفاعتهم غاية مناه، والخلوص في ولائهم ذخره لأولاه وآخره في عدة أشهر خاتمتها شهر رمضان المبارك من السنة الثامنة من المائة الثانية من الألف الثاني من الهجرة، والحمد لله المحمود في أفعاله، والصلاة على سيد رسله وآله».

٤١- الفوائد الشافعية، لحسين بن أحمد زيني زاده (؟ - حوالي ١١٥٠) (٢):

١٨ نشر في كنبور سنة ١٢٩١ (٢).

٤٢- المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشافعية لمفتي زاده (؟ - ١١٥٠):

٢١ حسين بن مصطفى بن حسين الموردي، مفتي زاده، منه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٨٧٤- مجاميع)، اطلعت عليها تقع في (٣١٤ ص، ١٥ س).

أوله: «الحمد لمن فوق السماء عرشه، والشكر لمن تحت الثرى علمه...».

(١) انظر روضات الجنات (١/ ٣٣٥ و ٣٨٠-٣٨١)، والكشاف عن خزانة الأوقاف (١٩٣)، وابن الحاجب النحوي (٧٨).

(٢) بروكلمان (٥/ ٣٣١).

٤٣- شرح الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري، الشهير بالصلاحى (؟ - ١١٩٦)^(١).

٣ ٤٤- شرح فتح الله بن عمر الزكي بن محمد الأمين، الآمدي، الأفندي^(٢).

٦ منه نسخة في الظاهرية برقم (٩٥١٠)، لديّ مصورة عنها، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم...» قال شيخنا وأستاذنا العالم العامل، مفيد الطالبين؛ رحلة الراغبين، فتح الله أفندي الآمدي، فسح الله في حياته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته، آمين:

٩ يا حبذا السعد بالآلاء مقترن حمدي يقابل إذ تربوا لمن شكرا
يا رب زدنا بنعمائك التي اختطفت عقول من سكبوا في حبك العبرا
واجعل لإعلاننا الألفاظ شافية واحذف خطانا وزد نورا نفى الضررا.

١٢ وآخره: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لثبوت إمالته، وغير (إلى، وعلى) لقولهم: (إليك، وعليك)، وغير (حتى) لكونه بمعنى (إلى) للاتهاء والغاية. لقد تم التسويد، بيض الله قلبنا بنور التوحيد، ووجهنا يوم الوعيد، وأسعدنا بتقواه، ولطف بنا في تيسير كل عسير، ووقفنا لما يحبه ويرضاه، بجاه سيد المرسلين عليه أفضل صلاة المصلين، وأزكى سلام المسلمين. ووقع الفراغ في شهر شوال سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف، وصلى الله على سيدنا محمد».

١٥ تقع هذه النسخة في (١٢٤ ص، ٢٥ س، ١٠ ك).

٤٥- شرح عبد الباسط بن رستم بن علي القنوجي (؟ - ١٢٢٣)^(٣).

٤٦- شرح محمد بن صالح حريوة السماوي (؟ - ١٢٤١).

١٨ أحد علماء اليمن^(٤).

٤٧- فتح اللطيف بشرح مقدمة التصريف للأهدل (١١٧٩-١٢٥٠):

عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، مؤرخ، من علماء الشافعية في زيد اليمن^(٥).

(١) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (٧٨).

(٢) معجم المؤلفين (٦١٣/٢).

(٣) بروكلمان (٣٣١/٥).

(٤) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤١٩).

(٥) مصادر الفكر (٤٣٦)، وترجمته في حلية البشر (٨٢٦/٢)، والأعلام (٣٠٧/٣).

٤٨- شرح الشافية بالعبائر الوافية، لأحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى الترماني (١٢٠٨-١٢٩٣):

٣ أكمله سنة (١٢٨٢). منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦)، عن نسخة دار الكتب المصرية، برقم (١٥٨)، ساقطة الأول، وآخرها: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لإمالتها، وغير (حتى) حملا على (إلى) لأنها بمعناها. تم والحمد لله رب العالمين في تسعة أشهر وثمانية أيام آخرها ثاني يوم من جمادى الثاني من سنة اثنتين وثمانين هجرية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى باقي الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين».

٦ اعتمد فيه كثيراً على شرح الشيخ الأنصاري، وهذه النسخة بالغة السوء، مضطربة النسخ.

٩- المنقى من الصرف في شرح كافية التصريف:

منه نسخة في مكتبة حاكم أوغلو باشا في السليمانية برقم ٨٧٧ قرأت فيها ولم أستطع معرفة مصنفها.

١٢ أوله: «الحمد لله العلي العليم القوي الرحيم الوفي الكريم الذي عجز عن كنه إدراك حقيقته ذو الطبع السليم والعقل المستقيم وما هو أخرى برسيل حمده والصميم صلوات الله والسلام على رسوله محمد مؤيد بالدين القويم والشرع العظيم وعلى آله وأصحابه ذوي التقى والتقويم. أما بعد فإن كتاب تصريف الكافية للحير الفاضل والإمام المحقق الكامل جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب مع نزاره حجمه ووجازة نظمه وخلاصة علمه يحتوي على...».

١٨ وآخره: «وذلك أن يبنى ثلاثي من ثلاثي أو رباعي من رباعي أو خماسي من خماسي، فالثلاثي كبنائك من ضرب مثل علم فتقول ضَرَبَ، ومثل طَرَبَ فتقول ضَرَبَ، والرباعي أن يبنى من دحرج مثل سَيَطُرُ فتقول دَحْرَجَ ومثل هَجْرَجَ فتقول دَحْرَجَ، والخماسي أن يبنى من سفرجل مثل جردحل فتقول سِفْرَجْلَ».

٢١ كتب في آخره: يتلوه إن شاء الله تعالى مبحث الخط.

تقع هذه النسخة في (٤٣٢ ص، ١٩ س، ١٠ ك).

٥٠- شرح الشافية لمصطفى صدقي:

٢٤ اطلعت على نسخة منه في مكتبة فاتح في السليمانية برقم ٧٧٤.

- ٥١- شرح أبي الحسن علي الكيلاني^(١).
- ٥٢- العافية، شرح لرضي الدين محمد أمين القرشي^(٢).
- ٥٣- مفتاح الشافية، شرح لعرفان الدين السواتي: ٣
- نشره محمد سعيد داغبندي في دهلي سنة (١٣١٢)^(٣).
- ٥٤- الوافية، شرح لأحمد بن أبي محمد: ٦
- منه نسخة في جامع الزيتونة برقم (٧٦٩٢)^(٤)، وأظنه هو نفس المتقدم برقم (٢٣).
- ٥٥- تحفة الطالب لحفظ التصريف لابن الحاجب لخالد الموسي^(٥).
- ٥٦- شرح للعلوي اليماني:
- ٩- ذكر في فهرس مخطوطات المكتبة الغريبة بالجامع الكبير بصنعاء، ولم أستطع معرفة العلوي صاحب الشرح، فأصحاب هذه النسبة ممن يحتمل أن يكون هو الشارح كثر^(٦).
- ٥٧- شرح لعمر بن داود بن الشيخ سليمان الفارسي:
- ١٢- منه نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٦٣٦٩)، لدي مصورة عنها.
- أوله: «قال الشيخ الإمام العلامة وحيد عصره وفريد دهره زين الفضلاء، شرف العلماء، عمر ابن داود بن الشيخ سليمان الفارسي: الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين (سألني من لا يسعني مخالفته)، وهو الأمير المعمر الكبير ذو الفضل الغزير العالم الفاضل والسيد الكامل عماد الملة وعزيز الأمة نادرة دهره، وبديع عصره، مولانا الأمير عماد الدين إسماعيل بن الملك المظفر بن شاهنشاه التقوي وقاه الله تعالى...».
- ١٥- تقع هذه النسخة في (٨٠ ص، ١٣ س، ٨ ك)، مبتورة الآخر، وآخرها شرح قول ابن الحاجب في باب ذي الزيادة: «وإنسان فعلان من الإنس» ولست أدري أصحابها لم يتمها أم ناسخها؟ وعلى كل حال لا قيمة علمية لهذا الشرح.
- ١٨

(١) بروكلمان (٥/ ٣٣١).

(٢) فهرس الأهدية (٣٥٤)، وابن الحاجب النحوي.

(٣) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية لهادي حسن حمودي (٤٧).

(٤) انظر الفهرس المذكور (٥١٥).

٥٨- تعليقات للوزير أحمد جودت باشا (٩ - ١٣١٢):

أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل^(١).

٣ أولها: «الحمد لمن صرف حالنا إلى أحسن الأحوال، والصلاة على من أوتي جوامع الكلم وأصح المقال».

٦ تقع في (٤١ ص) من القطع الصغير، وقد طبعت في الآستانة سنة ١٢٩٤ هـ. ومنها نسخة في مكتبة فيض الله بإستانبول برقم (٣٩٦٤)، وثانية في المكتبة الأزهرية برقم [٣٤٣] ١١٦٠٣.

٥٩- شرح لمجهول:

جاء في شرح اليزدي نقول لم أجدها فيما بين يدي من شروح الشافية، منها:

٩ ● ما ذكره اليزدي في حديثه عن الميزان الصوفي^(٢):

١٢ «وهذا القلب شاذ، كقلب طائي، واستدلال بعض الشارحين في القلب بفتحة ما قبل الواو خطأ؛ إذ انفتاح ما قبل حرف العلة مع انضمام تحركها علة لقلبها ألفاً، فهو جزء العلة، وجزء العلة لا يكون علة، فلا علة».

● وفي تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل قال^(٣):

١٥ «وأورد عليه بعض الشارحين أنه لم يذكر المعتل بالفاء والعين واللام كالواو ويئت، وقال: كأنه لم يخطر بباله هذا».

● وفي أبنية الاسم الرباعي قال^(٤):

١٨ «اعلم أن بعض الشارحين ذكر أن القسمة تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً؛ بل إحدى وخمسين بناءً، ولم أدر معنى هذا الإضراب، والظاهر أنه غلط في الحساب».

● وفي معاني صيغة فاعل قال^(٥):

«وبعض الشارحين فسر الأمرين بالكرم الذي صدر من زيد، والكرم الذي صدر من عمرو،

(١) الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية (١/ ٦١-٦٢).

(٢) شرح اليزدي (٢٤).

(٣) شرح اليزدي (٣٥).

(٤) شرح اليزدي (٤٥).

(٥) شرح اليزدي (٦٨).

وقال: حصول الكرم من زيدٍ أمرٌ، وحصوله أيضاً من عمرو أمرٌ. وهو غلطٌ فاحشٌ كما ترى. وليت شعري ما يفعل بقوله أصله؛ إذ الأصل هو الكرم الذي نسب إلى أحد الأمرين، فكيف يكون هو عين الأمرين؟ ومثل هذا التفسير من باب تحريف الكلم عن مواضعه، فتنبه.

● وفي معرض حديثه عن مضارع طاح وتاه قال^(١):

«شرح شارح هذه المسألة شرحاً عجيباً، وقال: أطوح وأتوه مستقبل مفتوح العين. وأظنه كان بمعزلٍ عن هذا الفن».

● وفي النسبة إلى ذات من قولك ذات مال قال^(٢) :

«وتقول في ذو، من قولك ذو مال علماً: ذَوَوِيٌّ؛ لأن أصله: فَعَلٌ. قال سيوييه: «يدلك على ذلك قولهم: ذَوَاتَا»، وقال: «وكذلك الإضافة إلى ذات: ذَوَوِيٌّ» أراد ذاتٌ في ذاتٍ مالٍ، وأما الإضافة إلى الذات بمعنى الماهية فذاتِي، وقال شارح: «قولهم: ذاتِي خطأ»، وهو غلط، وقد اشتبه عليه ذات التي هي مؤنث ذاء، والذات بمعنى نفس الشيء.

جاء في شرح الشافية للساكناني (٥٢/أ): «قال الشارحون: ذاتي خطأ، والقياس ذووي، وهذا غلط منهم».

ولست أدري أهذه النقول عن شرح واحد أو أكثر؟

١٥ - ٦٠ - شرح لغة الشافية لمرتضى بن محمد الشيرازي:

منه نسخة في جامعة الملك سعود برقم ٢٤٩٦ م تقع في (٤٢ ص)، لدي مصورة عنها.

أولها: «وسيعه الشيء بالكسر يسعه سعة، يقال: لا يسعني شيء يضيق عنك، أي: وأن يضيق عنك، تقول: متى وسعني شيء وسعك...».

وآخرها: «القني: جمع قناة، وهي الرمح، يجمع على قنوات وقنى. الوغى: الجلبة والصوت، ومنه قيل للحرب وغى لما فيها من الصوت والجلبة. والله أعلم بالصواب. تم شرح لغات كافية^(٣) بحمد الله وحسن توفيقه، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين الأخيار وسلم تسليماً».

(١) شرح اليزدي (٨٧).

(٢) شرح اليزدي (١٨٧-١٨٨).

(٣) كذا، وأظنه خطأ من الناسخ، وقد جاء على الغلاف أيضاً: شرح اللغات التي في الكافية من التصريف تصنيف الشيخ الأديب المحقق البخاري عتدا والشيرازي مولدا.

٦١- شرح غريب الشافية:

لم أعلم صاحبه، انتهيت من تحقيقه على نسخة وجيدة في مكتبة شهيد علي في السليمانية برقم ٣ (٢٥٨٢)، تقع هذه النسخة في (٢٦ ص، ١٥ س، ١٠ ك).

أولها: «الحمد لله الذي لا شبه له ولا مثل، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى محمد عدد الحصى والرمل، وعلى آله أولى العلم والفضل، وبعد: ...».

٦ وآخرها: «حمصية: نوع من الثمار يسمى زَرَّشُك، حليّاب: نوع من النبات، سبطر: منبسط».

٦٢- شرح لغة الشافية لجهول:

جاء في شرح اليزدي نقول عن شروح للغة الشافية، ليست راجعةً إلى الشرحين اللذين تقدما، منها:

٩ ● جاء في باب الزيادة في ثبوت فَوْعَالِي أو عدمه^(١):

«وتعلم أنه لا يجوز أن تكون رباعية لندور فَعْلَالٍ، وفَعْلَالِي فرع عليه. ونظير حولايا: زَوْعَالِي، وهو النشاط وقال شارح اللغة؛ أعني لغة هذا الكتاب: لم أجد له مثلاً».

١٢ ● وفي باب الإمالة قوله:

«والكِبَا بالكسر والقصر: الكُنَاسَة، وهي التراب المكنوس من البيت، والمَكَا بالضم والقصر: الصغير، وقد يُمدُّ أيضاً، ولكن لا يُعنى به في هذا الموضع؛ لأن ألفه حالة المد لا تكون متقلبة عن الواو؛ بل زائدة، والعشَا بالفتح والقصر: مصدر عَثِي فهو أعشى، إذا لم يصر في الليل. وقال شارح اللغة: «المَكَا بالفتح مقصور: جُحِر الثعلب والأرنب»، وهذه لغة أخرى جائز أن يمثل بها ههنا، وقال أيضاً: «العشاء بالفتح والمد: الطعام بعينه، وهو خلاف الغداء»، وهذا لا يوافق ما قاله المصنف؛ لأنه يستلزم فساد كلامه؛ لأنَّ ألفه في حال المد لا تكون متقلبة؛ بل زائدة، كما دريت في المكاء الممدود، والصحيح أن يفسر قوله بما ذكرناه».

ولست أدري كذلك أهذان النقلان عن شرح واحد أو عن شرحين مختلفين؟

٢١ ★ وشرح الشافية بالفارسية:

٦٣- محمد علي كربلاتي^(٢):

من شرحه، واسمه (المناهج)، عدة نسخ في السليمانية. نظرت في نسخة منها في مكتبة (لاله لي)

٢٤ برقم (٣٠٨٤) تقع في (٤٢٨ ص، ٢١ س، ١١ ك).

(١) شرح اليزدي (٣٧٥).

(٢) بروكلمان (٥ / ٣٣١).

- ٦٤- وعلاء الدين علي بن محمد، المعروف بقوشجي (؟ - ٨٧٩)^(١).
- ٦٥- والآقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السروي المازندراني الأصفهاني (؟ - حوالي ١٠٨٨)^(٢):
والذي فهمته من كلام صاحب الروضات أن للآقا هادي شرحين على الشافية أحدهما
٣ بالعربية والثاني بالفارسية، ولم يذكر بروكلمان غير الشرح الذي بالفارسية.
- ٦٦- و غلام محمد بن الله يار المريدي الأمروهاوي (؟ - ١٠٩٨)^(٣).
- ٦٧- ومحمد سعد غالب (؟ - حوالي ١١٠٨)^(٤).
٦ واسم شرحه: العافية، وطبع في إستانبول سنة ١٣٠٢، وفي كونيور سنة ١٢٧٨.
- ٦٨- ومحمد ظهور الله بن محمد نور الله^(٥).
٩ * وشرحها بالتركية:
- ٦٩- المولى سودي (؟ - حوالي ١٠٠٠)^(٦).
ووجدت في مكتبة أسعد أفندي في السليمانية برقم ٣١٢٦ شرحًا بالتركية يتلوه نص الشافية
١٢ وقد كتبها سنة ١٢٤٩، فلعله يكون شرح سودي المذكور.
- ٧٠- وقورد أفندي.
وجدت من شرحه هذا نسخة في السليمانية - بكداش وهي - برقم ١٨٤٠.
- ٧١- وجاوش زاده.
١٥ اطلعت على نسخة من شرحه هذا في السليمانية - شهيد علي - برقم ٢٥٦٦.
- * ونظمها:
٧٢- الشيخ أبو النجا خلف المعري المولود سنة (٨٧٩)^(٧).
١٨
- ٧٣- وإبراهيم بن حسام الدين الكرمانلي، المتخلص بشريفي (؟ - ١٠١٦):
نظمها تائية، وسمى هذا النظم (الفرائد الجميلة) ثم شرحه وسمى الشرح (القوائد الجلييلة في
٢١ شرح الفرائد الجميلة). اعتمد فيه كثيرا على شرح الرضي والجاربردي، وهذا الشرح مطبوع في
آخر مجموعة التصريف الجزء الثاني، ومن المنظومة نسخة في الظاهرية برقم (٦٨٥٠)، لدي مصورة

(١) كشف الظنون (٢/ ١٠٠٢١).

(٢) روضات الجنات (١/ ٣٣٥)، وبروكلمان (٥/ ٣٣٠).

(٣) بروكلمان (٥/ ٣٣٠-٣٣١).

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٠٢٢-١٠٢١).

عنها، وأخرى في السليمانية -عاشر أفندي- برقم (١٠٧٥)، وأول المنظومة:

لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي على ما علا نعمائهم وتوالت
على سيد الخلق النبيه نبيّه وأصحابه الأشراف خير تحية

٣

وآخرها:

وأهدي صلاة للرسول محمد وللآل والأصحاب أهل السعادة
ولما انتهى نظمي وبسط مقالتي لتاريخ ختمي قلت فالآن تمت

٦

وأول الشرح: «الحمد لله الكبير المتعال، واسع المغفرة كثير النوال، الذي تقدس ملكه عن التصاق
الاعتلال والاعتلال، وتنزه ملكوته عن التساق الماضي والحال والاستقبال». وآخره هو آخر المنظومة.

٧٤- وأحمد بن محمد بن لقمان (؟ - ١٠٣٩) (١):

٩

تقدمت ترجمته.

٧٥- وعبد الجليل بن أبي المواهب بن عبد الباقي الحنبلي (١٠٧٩-١١١٩) (٢):

نظم الشافية، ثم شرح هذا النظم، ومن شرحه نسخة في برلين برقم (٦٦١١)، لديّ مصوّر عنه.
وأول منظومته:

١٢

حمدا لأهل الحمد فياض النعم ما دام مقدار العلوم في عظم
ودام صرف القلب نحوها لمن وقفه مولاهما من ذوي الفطن
فأنفقوا ريعان عمرهم على إبراز مكنوناتها إلى الجلا

١٥

وآخرها:

«وذا ختام ما أريد جمعه نظما يعم طالبيه نفعه
والحمد لله على ما أنعمنا حمدا يزيد الشاكرين أنعمنا
ثم الصلاة مع سلام عطر على النبي المجتبي المطهر
 وآله وصحبه والتالي آثارهم بصالح الأعمال
وأختم النظم بحمد المبدى مؤرخاً ختامه بحمدي»

١٨

٢١

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٨).

(٢) سلك الدرر (٢/ ٢٣٥)، وابن الحاجب النحوي (٧٨).

وأول شرحها: «أحمد الله الذي عز اسمه، وتمت كلمته، وعمت البرية آلاؤه ونعمه، وخصت بعضهم بالفضائل والمزايا قسمه، وحمى في تصاريف أفعاله وأقداره حكمه، وأصلي...».

٣ وآخره: «وما التوفيق إلا بالله، وليس المأمول إلا إياه، وحين كملت تلك الأرجوزة لم أتبعها بأكثر من قولي:

وذا ختام ما أريد جمعه نظماً... الأبيات».

٦ ٧٦- والنيساري (كان حياً سنة ١١٣٣):

واسم منظومته الوافية، أولها:

الحمد لله الذي يصرف بلطفه الرياح حين تعصف

٩ ما صُرِّفت أمثلة المباني وصرَّحت بنطقها المعاني

وآخرها:

تم بعون الله صرف الشافية ورخته فقلت: نظمي الوافية

١٢ أبياتها بليغة عليّة عدتها منظومة قويّة

ناظمها في سلكها قوام والحمد كالمسك لها ختام

وبحساب جملة (نظمي الوافية) يتضح أن ناظمها قد فرغ منها سنة (١١٣٣).

١٥ بلغت أبياتها (١١٦٢).

طبعت بتحقيقي ملحقة بالشافية في طبعتها الصادرة عن دار البشائر البيروتية عام ١٤١٥.

٧٧- وحسين بن حسن بن محمد الحوثي اليمني (١١٠٤-١١٥٠)^(١).

١٨ ٧٨- وحسين بن يحيى بن إبراهيم الدماري (١١٤٩-١٢٤٩)^(٢).

٧٩- ومصطفى بن محمد بن إبراهيم بن زكري الطرابلسي الشاعر (١٢٦٩-١٣٣٥):

واسم منظومته نزعة الألباب، وقد طبعت ملحقة بديوانه المنشور بالقاهرة سنة ١٣١٠^(٣).

٢١ ٨٠- ومحمد بن أحمد بن قاسم حميد الدين اليمني (١٣١١-١٣٥٩)^(٤).

(١) مصادر الفكر (٤٢٨).

(٢) مصادر الفكر (٤٣٣).

(٣) بروكلمان (٣٣١ / ٥)، والأعلام (٢٤٤ / ٧).

(٤) مصادر الفكر (٤٤٠-٤٤١).

٨١- وعلي النبعي الطالبي:

منه نسخة في السليمانية - لاله لي - برقم ٣١٤١، لذي مصورة عنها.

أولها:

٣

تقدست إلهنا أسماؤكا وعظمت ياربنا نعاؤكا

وآخرها:

وآله من بعده الأبرار والتابعين ثم والأنصار

٦

ما هب لطفاً من نسيم السحر وناح طير فوق غصن الشجر

★ وترجمها:

٨٢- إلى الفارسية: الآقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السروي المازندراني الأصفهاني^(١).

٩

٨٣- وإلى التركية: قورد أفندي، ويعقوب عبد اللطيف.

وذلك بطلب من الوزير محمد باشا^(٢).

١٢ ووجدت نسخة في السليمانية - أياصوفيا - برقم ٤٦٠٤، غفلا من اسم المترجم، أو تاريخ

النسخ، ولعلها تكون هي.



(١) روضات الجنات (١١٩/٤).

(٢) كشف الظنون (١٠٢٢/٢).

الفصل الثاني

• ترجمة البيزدي

• موقفه من الشافية وصاحبها

• موقفه من شراح الشافية

المبحث الأول: ترجمة الخضر اليزدي

- جاء في ختام نسختين من النسخ المعتمدة في تحقيق هذا الكتاب، وهما نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة مسيح باشا التركية: «وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمائة».
- ولست أعرف من أخبار اليزدي أكثر من هذا، ولقد أعياني البحث عن ترجمة له، ولم أوفق للعثور عما يجليّه لنا.
- وهو يقيناً ليس خضر بن عبد الرحمن الأزدي الدمشقي المفسر، المتوفى سنة ٧٧٣، صاحب أنيس المنقطعين والتبيان في تفسير القرآن^(١).
- وما يوثق لنا هذا التاريخ المذكور، وأن اليزدي من أعيان القرن الثامن جزءاً، أنه نقل عن ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢^(٢)، وأكثر النقل عن ركن الدين الأسترباذي المتوفى سنة ٧١٧^(٣)، كما أكثر النقل عن الجاربردي المتوفى ٧٤٦^(٤)، ولقد اطلعت على نسخة من شرح الجاربردي كتبت سنة ٧٠٣، ولو افترضنا أنه العام الذي وضع فيه الجاربردي شرحه على الشافعية، فتاريخ تأليف اليزدي لشرحه بعد هذا، وهو قبل سنة ٧٣٤، وهي السنة التي أتم فيها محمد بن محمد الأرائي الساكناني شرحه على الشافعية، المحفوظ بخط مصنفه في مكتبة جامعة الملك سعود، وقد أكثر الأرائي الساكناني من النقل عن صاحبه، وعليه يمكننا أن نقول مطمئنين: إن التاريخ المذكور لفراغ اليزدي من كتابه هذا تاريخ صحيح.
- ومما يوثق لنا كذلك نسبة هذا الشرح لليزدي ما بين أيدينا من القول عنه مصرحاً فيها بالنقل عن اليزدي في هذا الكتاب، ومن ذلك:

١- القول الكثيرة الصريحة في حاشية ابن جماعة على الجاربردي.

- انظر مثلاً الصفحات ٢٦، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٤٨، ٥٨، ٧٨، ٩٥، ٩٦، ١١٥، ١٤٦، ١٥٩، ٢١٦٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣١١، ٣١٦، ٣١٩، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦.

(١) كشف الظنون (١/١٠٠)، ومعجم المؤلفين (١/٦٧١).

(٢) انظر ص (٤٣٥) من هذا الكتاب.

(٣) انظر فهرس الكتب الواردة في هذا الكتاب.

وغير بسيط، لا طويل، متقارب معانيه، متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت على الشارحين وإن كانوا لأنفسهم مادحين.

٣ فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء». ولعمري لقد صدق ووقى.

٦ ● إلا أن اليزدي وقد أعجبه صنيعة يقر بما هو حق، فيقول في هذا الإهداء كذلك: «ولعلي يبرز إليّ في هذا المضمار كما برزت إليهم، ويبرز عليّ كما برزت عليهم، فقل: قال النبي عليه السلام: مثل أمتي كالمنطر لا يدري أولهم خير أم آخرهم».

فهذا النص وسابقه يبرزان جانباً مهماً في شخصية اليزدي.

٩ ● وبفحص كتابه هذا تتضح لنا جوانب أخرى من سيرة هذا الرجل، منها: أ- مؤلفاته:

١٢ ١- الباسطة: ذكره في شرح قول ابن الحاجب: «الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأفعال التفضيل تقدّمت». قال: «وفي بعض علله المذكورة في شرحه للكافية لحركة همزة الوصل التي في الأمر أنظار بسطنا القول فيها في الباسطة، فليرجع المتشوق إليها؛ إذ هو لمّا لم يذكر كيفية الأمر ههنا لم يستحسن ذكرها وذكر عللها التي ذكرها، والإيرادات الواردة عليها؛ فلهذا أحلنا الكل إلى موضع آخر»^(١).

١٨ ٢- الواسطة: ذكره في باب المضارع في شرح قول ابن الحاجب: «فخفف في الجميع». قال: «فيه نظر؛ لأنه لا يخلو إما أن يراد به جميع المضارع، أو جميع الصيغ سوى الماضي فإنه لا مدخل له، وكلا التقديرين غير سديد».

٢١ أما الأول فلأنه يلزم منه أن يكون تقديره محتوياً على الاختلال والنقصان؛ وبيانه: أنه في صدد بيان حذف الهمزة مما هو محمول على المتكلم، وهذا كما يجري وجوبه في المضارع يجري وجوبه في كل ما ذكرناه سوى ما استثنيناه، فالخصر على المضارع لا يكون مستقيماً.

فإن قلت: الخصر من كلامه ليس بمستفاد.

قلت: يستفاده المستفيد؛ لكونه في معرض التعليم والتبيين.

٢٤ وأما الثاني: فلأنه يؤدي إلى كون الأمر الحاضر أيضاً محمولاً في الحذف، ولا حذف، كما رأيت.

(١) شرح اليزدي (٩٧).

وما ذكره في شرحه ينبئ أن مراده الأول؛ لأنه قال: «كرهوا اجتماع الهمزتين فحذفوا الثانية، ثم لما كانت الياء والتاء والنون أخوات الهمزة من حيث كانت حروف مضارعة أجري الباب كله مُجرى واحداً، فقل: نُكْرِم، ويُكْرِم، وتُكْرِم».

وأما قولنا في الواسطة: «فهو من غيره حُمِلَ عليه» فأحسن من ذلك؛ لكونه أسد^(١).

٣- مختصر: ذكره في شرح معنى صيغة انفعّل، في شرح قول ابن الحاجب: «ومن ثم قيل: انْعَدَمَ خطأً». قال: «أي: ومن أجل أن الأثر المحسوس في المنفعل واجب حصوله امتنع قول العامة: انْعَدَمَ؛ لأن الشيء المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار اللاحق في المنكسر، وقد حكمنا في مختصرنا كما حكم الزمخشري وغيره بصحة قولهم: قُلْتُه فأنقال؛ لأن القول لا يتأتى إلا بإخراج الصوت وتحريك اللسان والشفقتين، وكل ذلك محسوس، بخلاف المعرفة والظن وما أشبههما، ولم يورده المصنف»^(٢).

٤- قال في شرح قول ابن الحاجب: «ولم يضموا في المثال...». قال: «والجواب الأقرب أن نقول: إنهم ضمّوا فيما كان ماضيه فعل بالضم لأنه فرع، وذلك لكونه ليس من الدعائم؛ إذ كل باب توافقت عيناً ماضيه ومضارعه فهو ليس بأصل. وقد ذكرَ هذا البحث في غير هذا الكتاب، فالحاصل أن الأصل لكونه أصلاً يجب أن يكون سالماً عما يُوجب نقصاً في أصالته، بخلاف الفرع فإنه محط ما يُشعر بفرعيته من النقائص؛ ألا ترى أنه قيّد المفتوح العين في الماضي والغابر بكون عينه أو لامه من حرف الحلق، وقد مضى، وقيّد المضمومها فيهما باللزوم، والمكسورهما فيهما بالقلّة؛ لكونها فروغاً غير دعائم»^(٣).

١٨ ولست أدري أهذا الكتاب أحد الثلاثة السابقة، أم رابعها، فيكون خامس خمسة أولها شرح الشافية.

وهذه هي المعلومة من مصنفاته.

٢١ ب- رحلته:

ليس لازماً أن يكون اليزدي مستوطناً يزد، إلا أنه اتضح لي من كتابه هذا تنقله وارتحاله إلى:

(١) شرح اليزدي (٩٥-٩٦).

(٢) شرح اليزدي (٧٥).

(٣) شرح اليزدي (٨٧-٨٨).

١- مكة المكرمة حرسها الله تعالى: جاء في شرح قول ابن الحاجب في باب الإدغام: «وَمَحْمٌ فِي: مَعْتَهُمْ ضَعِيفٌ». أي بقلب العين والهاء حاءين ثم الإدغام. قال: «وكثيراً سمعت فقراء مكة - حرسها الله - يقولون: من مَحُو وصِيَّة؟ يريدون: من مَعَهُ وَصِيَّةٌ باستحجار أحد للحج»^(١).

٢- وإلى بغداد - والعراق: وقال في باب الإدغام كذلك في تعداد الحروف المستهجنة في شرح قول ابن الحاجب: «وأما الصاد كالسين...». قال: «يقول: هذه حروف مستهجنة لم يؤخذ بها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، فمنها الصاد كالسين، كقولهم في صَبَّغَ: سَبَّغَ، بتقريب الصاد من السين. والتحقيق أنه يكون صفيّر السين بلا إطباق، أو إطباق ضعيف في غاية الضعف. هكذا سمعنا عامة أهل العراق يتكلمون به، بخلاف خواصهم، وذلك لاختلاط العرب والعجم. والإطباق ليس من شأن العجم فأورثت مجاورتهم ذلك»^(٢).

- وقال في نطقهم الكاف كالجيم: «وسمعتُ بعض عوام بغداد يتلفظون به أيضاً»^(٣).

٣- وإلى اليمن: وجاء أيضاً في حديثه في المسألة السابقة في تعداد الحروف المستهجنة: «ومنها الكاف كالجيم يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ، وقال ابن دريد: وهو في لغة أهل اليمن. وهو صحيح. سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان جِئْتُ: كِئْتُ، ومكان يُعْجِبُ: يُعْكِبُ. إلى غير ذلك، مع أنه كان يحسن تلاوة القرآن ونقل الحديث، وما يتلفظ فيهما بشيء من ذلك، وسمعتُ بعض عوام بغداد يتلفظون به أيضاً»^(٤).

٤- وإلى البادية: وفي المسألة السابقة كذلك من باب الإدغام قال: «وذكر غيره القاف كالكاف، كما يقولون في قال: كال. وهذه لغة عوام أهل البادية، وبعض أهل الحضر عليها اليوم. هكذا وجدناهم»^(٥).

وليس في هذه النقول ما يصرح برحلته إلى تلك الأماكن، غير مكة المكرمة، فلعله أن يكون مرّ بالعراق والبادية في طريقه إلى الحج، ولعله قد سمع أهل اليمن في مكة المكرمة، ولعله قد ارتحل.

٢١ ● مذهبه النحوي:

اليزدي بصري النزعة، وذلك لأنه:

(١) شرح اليزدي (٥٨١).

(٢) شرح اليزدي (٥٧١-٥٧٢).

(٣) شرح اليزدي (٥٧٢).

(٤) شرح اليزدي (٥٧٣).

١- يصف البصريين بالأصحاب:

- ٣ - في حديثه عن معاني فَعَلَ قال: «اختلفوا في توجيه ضمّ الفاء من الماضي من الأجوف الواوي، وكسرها منه من الأجوف اليائي عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك به مثل قُلْتُ وِبَعْتُ، وكانا في الأصل: قَوْلْتُ وَيَبَعْتُ، فقلبت الواوُ والياءُ ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، فبقي الفاءان مفتوحتين، فضُمَّت الواوية، وكُسرت اليائية، فالصحيح عند المصنف أن الضمَّ للدلالة على الواو، والكسرة للدلالة على الياء، والأكثرون -وهو مذهب سيبويه وما عليه الأصحاب- على أنهما للنقل؛ يعنون أن العرب قد نقلوا مثل قال عند اتصال الضمير المذكور به إلى باب فَعَلَ المضموم العين، فلما حذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها؛ إذ لا يحتمل الحرف الواحد حركتين، ونقلوا مثل باع إلى فَعَلَ المكسور العين، فلما حُذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء كما عُمِل في قُلْتُ. قال سيبويه: وأما قُلْتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلة من فَعَلْتُ، وإنما حُوِّلَتْ إلى فَعُلْتُ ليحوَّلوا حركة الفاء عن حالها، وقال أيضاً: وأما يَبَعْتُ فإنها معتلة من فَعَلْتُ تَفْعِيلُ، ولو لم يحوَّلوا إلى فَعِلْتُ لكان حال الفاء كحال فاء قُلْتُ»^(١).
- ١٢ - وقال في باب تخفيف الهمزة في مسألة تخفيف نحو المسألة والخبء: «وأما مثل المراء مما ذهب إليه الكوفيون، فعند الأصحاب من الشواذ»^(٢).

- ١٥ - وقال في علة عدم القلب في ضياون جواباً على الأخفش وخلافاً له: «أجاب الأصحاب عن السماع بأن ضياون شاذ، وأن المازني سأل الأصمعي عن عَيْلٍ كيف تكسره العرب فقال: عيائل بالهمز، وعن القياس بأنهم حملوا الاكتناف بالياءين والاكتناف بالياء والواو على الاكتناف بالواوين، وكما لم يفرقوا بين الياء والواو في كساءٍ وقَبَاءٍ حيث قلبوهما همزة؛ لكونهما متطرفتين بعد ألف زائدة، فكذا ههنا»^(٣).

٢- ويرجح مذهبهم في معظم المسائل الخلافية:

- ٢١ - ومن أمثلة ذلك:
- أ- الأصل المصدر:
- جاء في شرح قول ابن الحاجب: «ويُعرف القلب بأصله» قوله: «لما ذكر القلب وشرع فيه

(١) شرح اليزدي (٥٨).

(٢) شرح اليزدي (٤٢٧).

(٣) شرح اليزدي (٤٩٢-٤٩٣).

أراد أن يذكر أماراتٍ تدل كل واحدة عليه، وهي ست:

الأولى: الأصل؛ أي المشتق منه، وقوله: «بأصله» أي أصل المشتق أو المقلوب، والأصل المصدر^(١).

ومعلوم أن الكوفيين يرون أن الأصل الفعل^(٢).

ب- سَيِّد ومَيِّت: فَيَعْلُ:

٦ - قال في شرح قول ابن الحاجب: «وتقلب الواو عيناً، أو لاماً، أو غيرهما، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ياء» في باب الإعلال: «أما قلب الواو ياء سواء وقعت أولى أو ثانية، فلأن الياعين أخف، وأما كون السابق منهما ساكناً فللإدغام؛ لتوقفه على هذه الهيئة. وذكر لهذا العمل أمثلة.

٩ منها قولهم: سَيِّد. كان: سَيِّوْداً بكسر العين عند المحققين البصريين أصلاً وحالاً، وذهب البغاددة إلى أنه كان فَيَعْلُ بالفتح كضَيِّعٍ وصَيِّفٍ؛ لفقدان الكسر في أمثله في الصحيح، فقلبت الفتحة كسرة، وهو ضعيف؛ إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح كَفَعْلَةٍ في جمع فاعل، نحو: قضاة في قاض. قال سيوييه: «لم يكن فَيَعْلُ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره؛ ألا تراهم قالوا: كَيُّونَةٌ» وقال: «أصلها فيعلولة، وليس في غير المعتل فَيَعْلُول»، وهو على أنهم حذفوا العين من مثل مَيِّتٍ وهَيِّنٍ، وكذا من كَيُّونَةٍ فتكون زنتهما فَيَلًا، وفَيَلُولَةً. وكان كَيُّونَةٌ: كَيُّونُوتَةٌ^(٣).

- وفي باب التصغير في شرح قول ابن الحاجب: «بمخلاف مَيِّتٍ وهارٍ وناسٍ». قال: «كان الأصل في مَيِّتٍ: مَيِّتًا؛ على زنة فَيَعْلُ^(٤).

١٨ ج - إنسان: فِعْلان. قال في باب ذي الزيادة: «اختلف في اشتقاق إنسان، فقال طائفة: إنه من الإنس فيكون وزنه فِعْلانًا، وذهب قوم إلى أنه من النسيان، وكان في الأصل إنسيانًا على زنة فِعْلانٍ، فحذفت اللام منه اعتبارًا، فصار إنسانًا، فيكون على زنة فِعْلانٍ.

٢١ والأول أصح، والدليل عليه أمران؛ أحدهما: ...»^(٥).

(١) شرح اليزدي (٢٣).

(٢) انظر الإنصاف (٢/٧٩٥-٨٠٤)، واتلاف النصرة (٨٤).

(٣) شرح اليزدي (٤٩٨-٤٩٩).

(٤) شرح اليزدي (١٣١).

(٥) شرح اليزدي (٣٢٩-٣٣١).

– وانظر كذلك باب التصغير ص(١٣١)، ص(١٤٨).

د- أئمن الله في القسم مفرد، لا جمع:

- ٣ قال في باب الابتداء: «اعلم أن لئمن عند سيويه من الئمن، فإذا قال المقسم: أئمنُ الله فكأنه قال: بركة اسم الله قسمي؛ مفرد على أَفْعَلٍ، كآجُرٍ وَأَنْلَكٍ، وهو الأُسْرُبُ. جاءت فيها: أئِمُّ وإِمَمٌ بفتح الهمزة وكسرهما. والكوفيون على أنها جمع يمين لعدم أَفْعَلٍ في الإفراد. وآجر وأنك أعجميان، وهمزتها في الأصل للقطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ولا يقاوم شيء مما ذكر كون المفرد أسبق، فيحمل عليه حيث لا تحقق للجمعية»^(١).

هـ – أَوَّلُ أَفْعَلٍ، لا فَوَعْلٍ:

- ٩ قال في باب ذي الزيادة: «اختلف النحاة في أول. ذهب البصريون إلى أنه أَفْعَلٌ، وقال الكوفيون: إنه فَوَعْلٌ. والصحيح الأول»^(٢).

و- زلزل فعلل:

- ١٢ رجع اليزدي في باب ذي الزيادة مذهب البصريين القائلين بأصاله جميع حروف زلزل وأنه فعلل، خلافا للكوفيين الذين يرون أنه فَعْعَلٌ بتكرير الفاء^(٣).

ز- سلسيل فعلليل:

- ١٥ هو مثل سابقه إذ يرى البصريون أنه فعلليل، ورجحه اليزدي، ويرى الكوفيون أنه فععليل^(٤).

ح- زيادة سين أسطاع:

- قال في شرح قول ابن الحاجب: «والسينُ اطردت»: «أي: اطردت زيادتها في الاستفعال وما يشتق منه من فعل واسم، وشذت زيادتها في قولهم: أسطاع بفتح الهمزة وسكون السين. هذا مذهب سيويه، فعنده أنه كان أطاع فزيدت فيه السين كما زيدت في أحراق الهاء، فكما أن أحراق رباعي لم تخرجه الهاء عن كونه رباعياً، كذلك لا تخرج السين لفظ أسطاع عن كونه رباعياً، فيكون بناء على هذا مضارعه بضم الياء كمضارع أحراق. وأما مذهب الفراء فإنه كان في الأصل استطاع

(١) شرح اليزدي (٢٦٣-٢٦٤).

(٢) شرح اليزدي (٣٢٠-٣٢٣).

(٣) شرح اليزدي (٣٥٢-٣٥٣).

(٤) شرح اليزدي (٣٥٤-٣٥٥).

٣ فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة فقطعت، فصار أسطاع، فيكون على هذا مضارعه بفتح الياء كمضارع استطاب مثلاً، فتكون السين جارية عنده على القياس، ويكون الشاذ عنده فتح الهمزة وقطعها. والمرجح مذهب سيويه؛ لأنه لم يرتكب إلا محذوراً واحداً، وهو إيراد السين ومثله موجود كما دريت، وأما الفراء فقد ارتكب محذورين؛ أحدهما: فتح الهمزة الواجب كسرهما، والثاني: تصيير همزة الوصل همزة القطع^(١).

٦ ط- الهمزة بينَ بينَ:

٩ من أنواع تخفيف الهمزة جعلها بينَ بينَ، أي بين كونها همزة حقيقية، وبين كونها حرفَ لين، هو الألف إن كانت الهمزة مفتوحة، أو الواو إن كانت مضمومة، أو الياء إن كانت مكسورة، وليست همزة بينَ بينَ ساكنة، خلافاً للكوفيين^(٢).

ي- إبدال الهاء من الألف في هناء.

١٢ قال في شرح قول ابن الحاجب في باب الإبدال: «وفي يا هناءُ على وأي». قال: «أي: وكذا تبدل من الألف في يا هناء على الشذوذ، ويختص بحال النداء، ومعناه: يا رجل سوء، وأصله: هناؤ بدليل مجيء هنوات، قلبت الواو ألفاً كما قالوا في كساء، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاء. وفيه أقوالٌ للبصريين غير الأخفش، وله وللكوفيين قولٌ واحدٌ.

١٥ فمن أقوال البصريين ما ذكرنا، وإليه أشار بقوله: «على رأي».

ومنها: أنه بدل عن الهمزة المنقلبة عن الواو، وكان هناءٌ ككساء، وهو أقرب؛ لما ذكرنا في كساء من استحالة تلاقي الألفين في التقدير، وقيل: لم يقلب همزةً لئلا يُتوهَّم أنه فعَّالٌ من التهنية.

١٨ ومنها: أنه بدل عن الواو، وليس ببعيد؛ إذ لا ارتكاب فيه لمستحيل.

ومنها: أنه أصل لا بدل، وضَعُفَ بَقْلَةٌ باب سَلَسَ.

٢١ ولك أن تقول: لو كان أصلاً لقالوا في تصغير هَنَةٍ: هُنَيْهَةً؛ لكن التالي باطل؛ لأنهم يقولون: هُنَيْهَةً، والملازمة ظاهرة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصلها، ولكان الجمع هَنَهَاتٌ، لا هنوات، وهذا باطل باتفاق.

ومنها: أن ألفه منقلبة عن الواو. الأصل: هَنَوٌ، والهاء للسكت، وهو مدفوعٌ بما يُدْفَعُ به قولٌ

(١) شرح اليزدي (٣٦٠-٣٦١).

(٢) شرح اليزدي (٤٢٣).

الأخفش والكوفيين؛ إذ قالوا: اللام محذوفة كما في هن، والألف زائدة، والهاء للسكت. وهو مردود؛ لأن هاء السكت لا تحرك في السعة، وههنا قد حركت في السعة. قال امرؤ القيس:

٣ وقد رابني قولها يا هنا هـ ويحك ألحقت شراً بشراً

وأجابوا عنه بأنه حركها حالة الوصل تشبيهاً لها بهاء الضمير^(١).

كـ تحذف التاء الثانية من نحو تتفعل تخفيفاً:

٦ هذا هو مذهب سيويه والبصريين، ورجحه اليزدي، وذهب غيرهم إلى القول بحذف الأولى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلْقَى﴾، وكانت: تلتقى^(٢).

لـ تقديمه لسيويه وتحكيمة لكتابه:

٩ ومن مظاهر ترجيحه المذهب البصري تقديمه لشيخه سيويه، وتحكيمة لكتابه؛ بل ويجعل كلامه الفصيل في المسائل الخلافية، وهو المرجع لكل ما أشكل، وقوله القول، وكتابه هو المورد والمصدر، وإليه المرجع والمنزع، وقد بلغ مجموع ما صرح فيه بالرجوع إلى الكتاب وسيويه أكثر من ٤٠٠ نقل. ١٢

إلا أن هذا لا يمنعه من:

أ- ترجيح مذهب غيره على مذهبه:

١٥ وذلك إن ثبت لديه رجحان مذهب غيره عليه لسماع أو غيره، فهذا هو ذا يثبت فعلاً وفاقاً للأخفش في أبنية الرباعي الأصول، وخلافاً لسيويه. قال: لا زاد الأخفش على الخمس المذكورة بناء آخر، وهو جُحْدَبْ بفتح اللام، فعنده يكون الرباعي ستّة أبنية، وأما سيويه فيقول: الصحيح ضمّ اللام كِبُرْتُنْ، ولا يسلم فتحها. والجُحْدَبْ: الجراد الأخضر. ١٨

٢١ اعلم أن الراجح مذهب الأخفش؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحق الملحق به، وقد ثبت؛ تقول: ما لي عنه عُنْدَدٌ؟ أي: بُدٌّ، ومثله قولك: سُوْدَدٌ، والدال على الإلحاق الإظهار، وقد ذكرهما في الكتاب، وجاء غُلَيْبٌ أيضاً، والدال عليه صحة الياء، ولم يذكر سيويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات فعُلِّلَ بالفتح، فيلزمه هذا اللازم، كما ترى^(٣).

(١) شرح اليزدي (٥٤٥).

(٢) شرح اليزدي (٦٠٠-٦٠١).

(٣) شرح اليزدي (٤٤).

ب- ومخطئته:

٣ مذهب سيبويه أنه لا يجيء لباب تفاعل مفعول، ومخطأه اليزدي، يقول: «وأما نسبة المفعولية فمطرحة في هذا الباب، إلا أن يكون المفعول مما يغير الفاعل، كقولك: القومُ تماذوا الثوبَ، وإنما تُعلم تلك من مقتضى المعنى؛ إذ التضارب إذا كان بين اليزدين فلا بدَّ وأن يكون كلُّ واحدٍ منهما ضارباً للآخر ومضروباً له.

٦ وقولُ من قال: لا يجيء لباب تفاعل مفعول خطأ؛ إذ لا يطرد فيما استثنياه»^(١).

٣- ترجيح من غير تقليد:

٩ إن ترجيحه للمذهب البصري مبني على ثبوت مرجّحه لديه، وإن ثبت رجحان غيره نزع إليه، واطرح قول البصريين فيها هو ذا:

أ- يصف مذهبهم في مسألة بالتعسف:

١٢ جاء في باب الإعلال في قلب الواو والياء همزة في شرح قول ابن الحاجب: «وتقلبان همزة». قال: «هذا باب آخر من الإعلال. يقول: تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين بعد ألف زائدة، وذلك مثل كساء. كان: كساو؛ لأنه من الكسوة، ورداء يقال: فلان حسن الرديّة، وظاهر أنهما فعالّ، والألف مزيدة، والكلام في القلب والشرطين والعلّة.

١٥ أما القلب فقال بعضهم^(٢): أسكتنا، ثم قلبنا ألفاً بعد إسكانهما، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة.

١٨ وفيه تعسف؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضاً الالتقاء قبل قلبهما ألفاً يكون حاصلًا في التقدير، فالقلب لا يكون موجباً للالتقاء»^(٣).

ب- وبالكلف:

قال في باب جمع التكسير: «قوله: «ونحو قُرء...» إلى آخره. أي: الفعلُ بضم الفاء وسكون

(١) شرح اليزدي (٧٠).

(٢) انظر سر الصناعة (٩٣/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٧٦-٢٧٨)، والمنع (٥٤٦-٥٤٧)، وهو مذهب الرضي أيضًا في شرحه (١٧٣/٣-١٧٤)، والجاربردي (٣٠٦)، والنظام (٣٩٩)، والأنصاري في شرحه على الشافية (٢١٥). قال ابن جني في سر الصناعة: «وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذّاق أصحابنا، فاعرفه».

(٣) شرح اليزدي (٥١٦).

العين جمعه إذا كان القلة: أفعالٌ كأقراءٍ في قرء، وإذا كان الكثرة ففُعُولٌ غالب فيه كقُرُوءٍ، وعلى فعَلَةٍ كقِرْطَةٍ في قُرْطٍ، وعلى فِعَالٍ كخِفَافٍ في خُفٍّ، وعلى فُعْلٍ، موازنُ المفرد، كقُلُوكِ في فُلُوكِ، وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة يزعمون أن الضمة التي في الجمع غير الضمة التي في المفرد، وبعضهم لا يرتكب هذا التكلف، وهو ليس ببعيد^(١).

ج - ويحسن رأي الكوفيين:

٦ قال: «قوله: «ونحو الترداد والتجوال...» إلى آخره.

يريد أن التفعّال والتفعّلي معنى كل واحد منهما المصدر، ولكن لم يوضع مصدرًا لباب من الأبواب كوضع إفعالٍ مثلاً لأفعلٍ، واستفعلٍ لاستفعلٍ. ومعناها التكثير والمبالغة، قالوا: الترداد، والتجوال، والتقتال، والتهدار، والتسيار، والتصفاق، والتلعاب: بمعنى الردّ والجولان والقتل والهدر والسير والصفق واللعب مما بُني للمبالغة في الفعل والتكثير فيه، وقالوا: أيضًا الحجيزي، والحيتي لكثره الحجز والحث، والدليلي لكثره العلم بالدلالة والرسوخ فيها، والقيني لكثره النيمة، وتقول: ١٢ كان بينهم رميًا، أي: ترامٍ كثير.

وعند الكوفيين^(٢) أن التفعّال من مصادر فعَّلَ. وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة، والبابُ لذلك، ولكونه نظيرًا للتفعيل باعتبار الحركات والمسكنات، ولكونه نظيرًا له باعتبار الزوائد ومواقعها، ولولا ورود التفعّيل أكثر منه لكان في كونه مصدرًا للباب أقيس؛ لاشتماله على ألف المصدر كالإفعال والفِعال والافتِعال، وغير ذلك، وكلام سيبويه يحتمل ما ذكرنا. من الكتاب^(٣): «ما تكثر فيه المصدر من فعَلْتُ فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر كما أنك قلت في فعَلْتُ: فعَلْتُ كَثُرَتِ الفعل، وذلك قولك في الهدر: التهدار، وفي اللعب: التلعاب»^(٤).

● فيتضح مما تقدم أن مذهب اليزدي النحوي قائم على الانتقاء والاختيار والترجيح مع الميل ٢١ إلى البصريين والنزوع إليهم، كما هو مذهب البغادة.

(١) شرح اليزدي (١٩٨).

(٢) انظر الرضي (١/١٦٧)، والمساعد (٢/٦٢٨-٦٢٩)، والارتشاف (١/٢٢٨)، وركن الدين (٢٦)، وشرح الفصل لابن يعيش (٦/٥٦).

(٣) الكتاب (٤/٨٣-٨٤).

(٤) شرح اليزدي (١٠٧).

● منهجه والسّمات الأساسية لشرحه:

٣ إنما أذكر هنا ما كان سمة واضحة اتسم بها هذا الشرح، ومنهجاً ثابتاً ترى معالمه وأصوله في جميع أبواب ومسائل هذا الكتاب، ومذهباً تذهب به الشارح، وأصلاً راسخاً بنى عليه اليزدي كتابه:

١- التصريف جزء من النحو:

٦ لا يرى اليزدي التمييز بين النحو والصرف، وهما عنده علم واحد، وليس الصرف مغايراً للنحو، ولذا نجده في هذا الكتاب، وفي مواضع مختلفة يسمّي التصريفين نحاة.

٩ ● قال في مناقشة حدّ التصريف لدى ابن الحاجب: «كل من يطلب التمييز بين علم النحو وعلم الصرف يردّ عليه هذا، فيُعلم مما ذكرنا أن الحق هو ما عليه المتقدمون، فإنهم لم يميزوا بينهما، وعليه سيويه في الكتاب، فإنه ذكرهما بلا فصل وتمييز، وسموهما معا علم النحو»^(١).

● وقال فيها أيضاً: «فإن قلت: يلزم مما ذكرتم خلط علم بعلم آخر الذي هو المؤدي إلى الحيرة المنافية لحصول العلم.

١٢ قلت: كان يلزم هذا لو كان المغايرة بينهما ثابتة، ولا يمكن ثبوتها؛ لما قد أسلفناه. فالحاصل أن علم التصريف بعض علم النحو.

فإن قلت: أليس قولهم: (علم التصريف) مشعراً بأنه علم برأسه، فيكون مغايراً لعلم النحو.

١٥ قلت: نعم؛ لأن قول الفقهاء (علم الفرائض) لا يؤذن بأنه علم برأسه مغاير لعلم الفقه، فكما أن الفرائض جزء من الفقه، كذا التصريف جزء من النحو، وكما أنهم صنفوا فيه كتباً برأسه صنف النحاة في الصرف كتباً برأسه، وهذا لأنه لما كان هذا البعض أهمّ للمبتدئ تصدوا لتصنيف مختصرات فيه تقديماً لما هو أليق بفهم المبتدئ. والحق في جانب الزمخشري حيث جعل التصريف من جملة علم النحو، فبعضه المخصوص بقسم من الأقسام الثلاثة أورده في مكانه، وبعضه الشامل للقسمين أو الثلاثة أفرزه، وسماه بالقسم المشترك»^(٢).

٢١ ● وتعليقاً على قول ابن الحاجب: «الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأفعِل التفضيل تقدّمت»^(٣). قال: «أي: في الكافية. وهذا يتنافى قوله: «التصريف علم بأصول» إلى آخره؛ إذ هو

(١) شرح اليزدي (٥).

(٢) شرح اليزدي (٦).

(٣) الشافية (٢٤).

يثبت المغايرة بين علم النحو وعلم الصرف، فقلوه: «تقدمت» يشعر بأن المذكورات ههنا موضعه، ولكن قد تقدمت فيما قبل، ولولا ذلك لما ذكرها ههنا؛ فهذا الذكر يرفع المغايرة، وحده يثبتها، فهذا تناقض^(١).

٣

● وقال كذلك في مناقشة حد التصريف: «وأما فائدة إيرادها فهي أن يعرف المستفيد من أول الأمر أنه يستعمل البناء في اصطلاح النحاة في الكلمات، كما يقال: هذا البناء موجود النظر، وذاك معدوم النظر^(٢)».

٦

● وفي باب الإعلال في شرح قول ابن الحاجب: «وتقلب الواو عيناً، أو لاماً، أو غيرهما، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ياء^(٣)». قال: «هذا باب آخر في الإعلال مطرد في العين واللام وغيرهما. هذا هو ما يقول النحاة: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. والواو والياء وإن تباعد مخرجا لهما لكنهما جاريتان مجرى التماثلين من حيث إن إحداهما تقلب إلى الأخرى، وأن المدّ أمر جامع بينهما، وكذا الاعتلال^(٤)».

٩

● وقال في مسائل التمارين: «وكان النحاة قديماً وحديثاً يقولون: كيف تبني من كذا مثل كذا؟ سؤالاً واستعلاماً^(٥)».

١٢

● وفيها أيضاً: «وطائفة من النحاة على أن معناه ما ذكره أبو علي مع قيد آخر، وهو أن يقال: أو غير قياس، فيكون الحاصل قولك: إذا ركبت منها زنتها، وعملت مقتضى القياس، وحذفت ما حذفت في الأصل قياسياً كان ذلك، أو غير قياسي، فكيف تنطق به؟ وسيظهر أثر الخلاف^(٦)».

١٥

● وفيها كذلك: «واعلم أن النحاة اختلفوا في البناء. قال سيبويه: لك أن تبني من العربي عريباً ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس على قياس كلام العرب.

١٨

وقال أبو الحسن: لك أن تبني من العربي عريباً ورد مثله في كلام العرب، أو لم يرد، ومن الأعجمي أعجمياً وعريباً؛ لأنه أزيد في الدربة^(٦).

(١) شرح اليزدي (٩٧).

(٢) شرح اليزدي (٣).

(٣) الشافية (١٠٢).

(٤) شرح اليزدي (٤٩٨).

(٥) شرح اليزدي (٦٠٦).

(٦) شرح اليزدي (٦٠٧).

- وانظر كذلك في الصفحات: ٣، ٢٩، ٦٤، ٨١، ٩٣، ١٠٥، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٦٦٣، ٣٩٩، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٧٧، ٥٤٦-٥٥٥، ٥٦٢-٥٨٥.

٢- عنايته بالحدود والمصطلحات:

- وهذه العناية البالغة هي أبرز ما يميّز هذا الشرح عن غيره من شروح الشافية، وأهم القواعد التي ذكرها اليزدي مما يجب مراعاته في الحدود هي:

أ- ذكر الجنس أولاً، ثم ذكر الفصل ثانياً واجب في صناعة التحديد^(١).

ب- يجب أن يكون الحد جامعاً^(٢).

ج- يجب أن يكون الحد مانعاً^(٣).

د- الشارد الخارج عن القياس الكلي في كل بحث إن كان نادراً فهو كالعدم^(٤).

هـ - إن الأمور العدمية لا تصلح أن تكون مقومة للأمور الوجودية في الأمور المتحققة الموجودة، وأما في الأمور الاعتبارية فتصلح^(٥).

و- يلزم من تصوّر صفة الشيء تصوّره لا محالة، ولكن لا يلزم من ذلك العلم بمماهية وحقيقته^(٦).

ز- المجاز غير جائز في الحدود^(٧).

ح- لا يستقيم أن يشتمل الحد على ما يرادف الحدود، فيكون في معنى تعريف الشيء بنفسه^(٨).

ط- لا جائز أن يضمّر في الحدود^(٩).

(١) شرح اليزدي (٢).

(٢) شرح اليزدي (٣)، (١٢٠، ١٥٣، ٣٩٧).

(٣) شرح اليزدي (٤)، (١٢٠، ٥٢٩).

(٤) شرح اليزدي (٢).

(٥) شرح اليزدي (٣).

(٦) شرح اليزدي (٤).

(٧) شرح اليزدي (٦)، (٣٩٧).

(٨) شرح اليزدي (١١٩، ١٥٤، ٤٢٢).

(٩) شرح اليزدي (٥٣٠).

ي- إيراد ما هو أقرب من الأجناس أقرب في التعريف^(١).

ك- استعمال ما يفيد الشك أو التردد ينافي التحديد^(٢).

٣ وانظر أمثلة اعتناؤه بالحدود في مناقشاته لحد التصريف (٦-٢)، ولحد المصغر (١١٩-١٢١)، والمنسوب (١٥٢-١٥٥)، والوقف (٢٦٧-٢٦٨)، والمقصود والمدود (٢٩٩-٣٠١)، والإمالة (٣٩٦-٣٩٧)، وتخفيف الهزة (٤٢٢-٤٢٣)، والإبدال (٥٢٩-٥٣٠).

٦ ● قال في مناقشة حد التصغير عند ابن الحاجب: «هذا حذو، يقول: المصغر هو الذي زيد فيه ليدل ذلك الزائد على تقليل، وهذا كقولك: رَجُلٌ، فإنك لما زدت الزائد في الرجل دلّ على أن مدلوله أدون من مدلول ما لم يُزَد فيه، وهو المكبر. وقد يقال للمصغر: المحقر أيضاً.

٩ وقال شارح، كما في الشرح: التقدير الاسم المزيّد. ولم يرتضه آخر، فقال: التقدير: اللفظ؛ ليشمل نحو: ما أحسنه، وقال أيضاً: لو قيل: الاسم، إلى آخره، لا يحسن أن يقال: التصغير من خواصّ الأسماء.

وأنا أقول: لو قُدِّرَ عدم دخول نحو ما أحسنه أصلاً في الاسم سُدَّ باب التأويل؛ لكنه مفتوح قطعاً. وأما انتفاء الحسن فيما قال فأمرٌ وهميٌّ. وإيراد ما هو أقرب من الأجناس أقرب في التعريف. ١٢ واغلم أن على هذا الحدّ أسوَلَة أربعة:

الأول: إنه ليس بمانع لدخول مثل هو أقل منه وأصغر وأحقر؛ لأن الكلّ يصدق عليه أنه هو الذي زيد فيه ليدلّ على تقليل؛ لأن الأقلّ أقل من القليل، والأصغر أحط من الصغير، وكذا الأحقر، وكلّ بناء زيد فيه. ١٥

والثاني: إنه مشتمل على ما يرادف الحدود، فيكون في معنى تعريف الشيء بنفسه، فلا يستقيم؛ بيانه أنه قال: ليدلّ على تقليل، والمراد بالتقليل التصغير، فكأنه قال: المصغر المزيّد فيه ليدلّ على التصغير. وهو فاسد. ١٨

والثالث: إنه ليس بجامع لخروج الحدود عن الحدّ؛ تقريره: إن مثل كَمَيْتٍ وَجُمَيْلٍ مصغر، وليس مما زيد فيه ليدلّ على تقليل؛ إذ لا دلالة للزائد على تقليل ههنا، فيخرج عن الحدّ ما هو من الحدود. ٢١

والرابع: إن مثل هو أصغر منه، ودوين هذا يدلّ على أنه أكثر صِغَرًا وأكثر دُونِيَّةً، فيدلّ الزائد على الكثرة، فلا يدلّ على التقليل؛ إذ من المحال أن يدلّ على القلة ما يدلّ على الكثرة، وهو مصغر

(١) شرح اليزدي (١١٩).

(٢) شرح اليزدي (٣٩٧).

- باتفاق، وليس بداخل في الحد. والحاصل في هذا أيضاً أنه يخرج الحد عن كونه جامعاً.
- والجواب عن الأول: أن المراد بالمزيد فيه ما زيد فيه ياء التصغير بمقتضاه لا غير، فلا يدخل مثل أقل وأصغر؛ لأنه لا ياء فيه، وذكر الياء في الآتي مشعر بهذا، ولعمري إنه لو قال: المزيد فيه ياء ليدل؛ لكان أسدً وأحسن؛ إذ ليس بجائز أن يضم في الحدود؛ لأنها معرفة، فينبغي أن لا يفتقر إلى خارج، وإلا لزم الدور إن انتهى وعاد إلى الأول، والتسلسل إن لم ينته.
- وعن الثاني: أن التقليل وإن سُلّم أنه بمعنى التصغير فلا بأس بكونه واقعاً موقع التعريف؛ إذ من الجائز أن يكون التصغير الذي في الحدود بحسب الاصطلاح، والتصغير الذي في الحد بحسب اللغة، وحيث لا يكون تعريف الشيء بنفسه، لثبوت المغايرة بينهما.
- وعن الثالث: أن مثل كُمَيْتٍ وَجُمَيْلٍ كان في الأصل معناه التصغير، فقطع النظر عن معناه الأصلي: وأجري مجرى المكبرات، ومعنى قوله في آخر الباب: موضوع على التصغير هذا، وأما جعل الشيء معدولاً عن موضوعه الأصلي فمعهود وسائع في كلامهم، وستأتي الأمثلة له.
- وعن الرابع: أن الكثرة تلحق كل شيء من الممكنات، فتلحق القلة أيضاً؛ لأنها من الممكنات، ولحوق الكثرة الشيء مُشعرٌ بكمال وجودها.
- فالحاصل أنه إذا كثرت القلة في القليل كان أقل مما كان قبل، فكثرة القلة في القلة دالة على وجود كمالها، ووجود كمال الشيء لا ينافي وجوده، بل يقوي، فوجود الكثرة في القلة لا ينافي وجود القلة.
- وأورد عليه بأنه غير جامع؛ لخروج تصغير التعظيم، كقولهم: دُوَيْهِيَّةٌ للموت، مع كونه أعظم الدواهي، وتصغير الشفقة، كقولهم للولد: يا بُني؛ إذ كلاهما لا يدل على تقليل.
- فأجيب عن الثاني بأن الشفقة لا تنافي التقليل، وعن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتقليل لتقليل المدة. وهذا فيه تعسف؛ إذ ليس بين عِظَم الداهية وسرعتها ارتباط عقلي لجواز غير ذلك، وأما حمل التقليل على تقليل المدة فتكلف صرّف. وأما الجواب عن الثاني فلم يعد بعد هذا.
- والحق أن ما للتعظيم وما للشفقة كليهما مبني على التقليل بحسب الأصل، وزواله بالعارض، ولا يضره ذلك، كيف وقد يحكم بمثل جُمَيْلٍ أنه مصغر أصلاً، وتصغير الدُوَيْهِيَّة للموت من باب التجوز؛ إذ المراد عظمها، كقولهم:
- تحية بينهم ضربٌ وجيع^(١).

(١) شرح اليزدي (١١٩-١٢١).

٣- عنايته بالتعليل:

وهذه أيضاً من أوضح ما يميز هذا الشرح عن غيره من الشروح، ومن أبرز سمات هذا الشرح.

٣ ● ومن أمثلة ذلك قوله في تعليل تقديم الاسم على الفعل، وهذا على الحرف، وعدم تركبهما من أقل من ثلاثة: «إذا عرفت هذا فاعلم أن الاسم والفعل إنما لم ينقصا عن الثلاثي لأن وضع الكلمة على حرفين وضع بعض الحروف المحكوم عليه بالنقصان.

٦ والتحقيق في هذا أن كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف؛ إذ الأول مبتدأ به، والآخر موقوف عليه، ومن خواص كلامهم أن لا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يُوقف إلا على ساكن، فكان المناسب أن يكون بين المبتدأ به والمقطوع عليه وسط يكون كحاجز بين الابتداء والانقطاع.

٩ ولما كان الاسم والفعل كلاهما أكمل درجة من الحرف؛ لكون الكلام متأثياً منهما بخلافه، وجب أن تكون مرتبتهما أعلى في اللفظ، كما هي أعلى في المعنى، فكان الأصل فيهما أن يكونا على الكمال، ولذلك حكموا بأن مثل يَدٍ كان أصله ثلاثياً؛ لئلا يلزم وضع الاسم على حرفين، وذلك من قِيلَ أن الاشتقاق المحقق يؤذن بهذا؛ ألا ترى أنك تقول في تصغير يَدٍ: يَدَيٌّ، وفي تكسيره: أَيِّدٍ. وهكذا الكلام في أمثلته.

١٥ وحكموا ببناء الأسماء الغير المتمكنة إذ وقع بعضها كوضع الحروف الثنائية أو الأحادية فشابهها فبني كبنائها.

هذا تعليل كون الاسم الأصلي والفعل الأصلي ثلاثيين، وعدم جواز كونهما ثنائيين.

١٨ فإن قلت: مثل: (ذا، وكم، وما) أسماء أصول، وليست بثلاثية، فلا يستقيم قوله: وأبنية الاسم الأصول ثلاثية.

قلت: كما أن الأصلي والمزيد فيه لا يطلقان على الحروف، فكذا لا يطلقان على ما أشبهها؛ لكونه جامداً كما أنها جوامد، وقد مر، فإذا المراد بقوله: الاسم الأسماء المتمكنة.

٢١ واعلم أن الاسم إنما لم يوضع زائداً على الخماسي لأنه لو زاد على الخماسي أقل زيادة لكان سداسياً، ولو حصل ذلك لزم أن تكون الكلمة الواحدة بمنزلة الكلمتين؛ إذ قد مر أن كمال الكلمة

٢٤ في كونها على ثلاثة أحرف حاصل، وتركيب الكلمتين مستدع لنوع من التفرع، والتفرع ينافي الأصالة، فلو وضع سداسي أصلي لكان كاشتغال الشيء على الضدين، وهو مستحيل، فلهذا لم يوضع.

فإن قلت: إن مثل استخراج، واخرنجام ابتداء سباعي، وفيه المحذور المذكور، فلو كان هذا المحذور دافعا للوضع لم يوضع.

- ٣ قلت: الزائد من حيث هو زائد وجوده كالعدم؛ لأنه ليس له ثبات واستقرار؛ بل هو في معرض الطرآن والزوال، بخلاف الأصول فإنه ثابت أبداً، ووجوده ليس كوجود الزائد، فيجوز أن تكون الكلمة سباعية إذا كانت ثلاثة أجزاء منها أو أكثر زائدة؛ إذ الزائد كالمعدوم، ولا يجوز أن تكون سداسية بتقدير كون الأجزاء كلها أصلية، وإلا أشبه التركيب المذكور^(١).
- ٦

٤ - تقديره لسؤال معترض ثم الإجابة عنه:

- وهذا يسمونه نحتاً بالفتيلة، ولعله كان واضحاً جداً من النص السابق، وأضرب له مثلاً آخر يزيده وضوحاً، ويؤكد كذلك ما قررته من عناية اليزدي بالتعليل.
- ٩

- قال في شرح قول ابن الحاجب: «ويُعبر عنها بالفاء والعين واللام» أي عن الأصول: «يعني الأبنية توزن بالفاء والعين واللام كما يقال: ضَرَبَ زنته: فَعَلَ، ودَحَرَجَ زنته: فَعَلَّ، وإنما توزن الأبنية بالفاء والعين واللام لأن مدلول الفعل أصل جميع الأحداث في المعنى، فإن مثل الضَرْب والذَّهاب وغيرهما يصدق على كله أنه فَعَلٌ، فله عموم في الحقيقة يندرج تحته كل ما صدر عن محدث، فكان المناسب أن يكون هو الوزن في اللفظ كما أنه الأصل في المعنى.
- ١٢

- فإن قلت: الأبنية لا تنحصر في الأحداث فيلحق جعل الفعل وزناً لها لكونه أصلاً لها؛ بل منها ما تصدر عنه الأحداث، وهو الأسماء، فلا يكون الفعل أصلاً له.
- ١٥

- قلت: الأسماء التي تصدر عنها الأحداث تكون فاعلة لتلك الأحداث لا محالة، ألا ترى أنه يصح أن تقول: زيد فاعل للضرب مكان قولك: زيد ضارب. قال الله تعالى: ﴿سنراود عنه أباه وإنا لفاعلون﴾، وقال: ﴿هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين﴾، وقال: ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾، وقال الشاعر:
- ١٨

المُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الْأَزْمَةِ وَالْفَاعِلُونَ لِلزَّكَاةِ

- وهكذا الأسماء التي تكون مواقع الأفعال تكون مفعولة لها، إما بحسب نفسها، أو زمانها، أو مكانها. يصح أن تقول: زيد مفعول للضرب، ويوم الجمعة مفعول فيه ضرب زيد، ووسط الدار مفعول فيه قتله، فثبت أن الأحداث وما يتعلق بها كلها جارٍ فيها إطلاق الفعل.
- ٢٤

فإن قلت: فما تصنع بالأسماء الجوامد؟

(١) شرح اليزدي (٧-٨).

قلت: هي في هذا الشأن محمولة على الأحداث والمشتقات منها التي لها الأكثرية.

فإن قيل: الفعل والجعل والعمل والصنع بمعنى واحد، فما وجه اختصاص الفعل بكونه وزنا؟

٣ قلنا: لأن الفعل أعم استعمالا من أخواته التي بمعناه، وأعم الاستعمال أولى بكونه زنة من أخصه؛ لما بيننا من إرادة العموم فيها.

وقال شارح: إنما كان الميزان ثلاثيا لكون الثلاثي أكثر من غيره، ولأنه لو كان رباعيا أو خماسيا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في أمهات أحسن من ادعاء حذفها في أمات. هذا ما ذكره، وللخصم أن لا يسلم القاعدة ويدعي تماثل الحذف والزيادة في الشيع، أو كونهما خلاف الأصل، والأصل انتفاء الراجع، ولئن سلم فلا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأن ما معناه أصل جميع الأحداث ثلاثي؛ أعني الفعل، وهذا هو الواقع، ولو كان هذا المعنى واقعا في رباعي أو خماسي لكان الواجب أن يكون هو الميزان، فتعين الفعل بكونه ميزانا إنما جاء من قبل المعنى، لا من جهة كون لفظه ثلاثيا.

١٢ ولقائل أن يقول: الضمير في قوله: عنها راجع إلى الأبنية، والأبنية موصوفة بالأصالة، فيجب أن لا توزن الأبنية المزيد فيها بالفاء والعين واللام. وهو باطل لأمرين:

أحدهما: أنهم اتفقوا على أن مثل ضارب وزنه فاعل. وهو بناء زيد فيه.

١٥ والثاني: أنه ينافي قوله: ويُعبّر عن الزائد بلفظه إذ الزائد لا يكون في عداد الأصول قطعاً؛ لاستحالة صيرورة الزائد أصلاً، والأصل زائداً.

والجواب: إن المراد بالتعبير بالفاء والعين واللام أنها تقع في مقابلة الحروف. وهذا معنى الوزن والزنة؛ لا أن البناء الأصلي يوزن بها، وغير الأصلي لا يوزن بها، فإذا لا يقع مقابلاً لأصل إلا أحد حروف الفعل، سواء كانت الأصول خالية عن الزوائد أو لم تكن كذلك، فلا منافاة بين القولين، ولا خلاف فيما اتفقوا عليه^(١).

٢١ ٥- بحثه وتبعه لأمثلة ما لم يذكر الأئمة أمثله، وتفتيشه وفحصه كتب الأوائل لذلك، ثم اعتداده بالمسموع المنقول والوقوف عنده:

٢٤ أ- قال في شرح قول ابن الحاجب: «وإن كان على فعل ضُمَّتْ عينه» في باب المضارع: «أي: لا يجوز في مضارعه إلا ضم العين، وكان القياس، كما سبق في فعل، أن يأتي مستقبله أيضاً

(١) شرح اليزدي (١٠-١٢).

على ثلاثة أوجه، ولكنّ الفتح والكسر مرفوضان؛ أما الفتح فقد جاء فيه كلمة نادرة، وهي قولهم: كُذِّتْ تكاذُ، فهي فَعْلٌ يفعل، ولم يكن للتداخل ههنا سبيل حتى يقولوا به؛ لأن مثل تكود مفقود. ٣
وأما الكسر فلم أظفر بمثال له في الكتاب، ولا في غيره من كتبهم، ولعلّه لم يُنقل عنهم. والله أعلم.
فالحاصل أن فَعَلَ بالفتح جاء مضارعه على ثلاثة أوجه، وفَعِلَ على وجهين، وفَعَّلَ على وجه واحد، وجاء للمرفوضات المثال، إلّا الأخير^(١).

٦ ب- وقال في جمع فَعْلَى مكسّرا:

«قوله: المؤنث بالآلف... إلى آخره. أي: فَعْلَى من الاسم بالضم والسكون على فِعَال كقولك: أنثى وإنّاث، ولم يذكر فَعْلَى بالفتح، ولا فَعْلَى بالكسر، ولا الأقسام التي تكون العين فيها متحركة. ٩
وظاهر كلام الزمخشري يدل على أن الاسم الذي آخره ألف التانيث المقصورة على فِعَال والممدودة على فَعَالِي، ولكن لم يذكر هو أيضًا الأمثلة، وكلتا العبارتين ليست بمستوفاة؛ أما عبارة المصنف فواضح، وأما عبارة الزمخشري فلعدم الأمثلة الكاملة، وقال سيويو: «وقال بعضهم ذَفَرَى وذَفَارٍ ولم ينوّنوا ذَفَرَى»، والظاهر أن فَعْلَى بالفتح أيضًا على فِعَال. وأما شأن المتحركة عينها فغير مذكور في شرحه، ولا في شرحه للمفصل، ولعله يكون مذكورًا للأئمة، ولكني لم أعثر عليه^(٢).

ج - وفي النسبة إلى نحو قَتْسَرِين ونَصِييِين قال: «فإن قلت: لم لم يبن العلم على المرفوع فلم يقولوا: قَتْسَرُونْ وقَتْسَرُونْ وبقَتْسَرُونْ بضم النون وفتحها، والرفع أقدم. ١٥

قلت: لأنه لما جعلوه علما آخره مورد الإعراب حاولوا فيه الخفة؛ لتقاوم كون الكلمة معدولة عن الأصل، والياء أخف من الواو قطعاً فناسب أن يُبنى العلم على النصب أو الجر، ولو كان البناء على الرفع موجودا لما كان بعيدا أيضا، ولعله موجود ولكني لم أظفر به، فلذلك استدلت بما عرفته^(٣). ١٨

د- وفي النسبة إلى نحو ابْنٍ قال: «قلت: إذا تردد اللفظ بين أن يكون ساكناً أو متحركاً، والتقدير أن لا نصَّ يدل على واحد منهما، فالحمل على السكون أولى، وهذا الذي ذكرنا قد استدللنا به؛ لكوننا لم نظفر بدليل السكون، كما ذكرنا في غدي، ومن الجائز أن يكون وارداً في كلامهم. والله أعلم^(٤). ٢١

(١) شرح اليزدي (٩١).

(٢) شرح اليزدي (٢٢٤).

(٣) شرح اليزدي (١٥٨).

(٤) شرح اليزدي (١٨٣).

هـ - وفي قياسية أو سماعية تفعال مصدرًا قال: «فإن قلت: أقياسي هو أم سماعي؟ قلت: نصّ بعضهم على قياسيّه.

٣ وقيل: سئل الزخشي عن هذا فقال: «كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياسيًّا». ولا يعد أن يقال سماعي، ولا يلزم من كثرته قياسيّه، وإنّي لم أسمع استعمال مثل: تَخْرَاج وتَحْسان وتَحْمد»^(١).

٦ و- وفي ثبوت فُعَلٍ في أبنية الرباعي أو عدمه قال: «قوله: وزاد الأَخْفَش. أي: زاد الأَخْفَش على الخمس المذكورة بناء آخر، وهو جُخْذَبْ بفتح اللام، فعنده يكون الرباعي ستة أبنية، وأما سيبويه فيقول: الصحيح ضمُّ اللام كَبُرْتُن، ولا يسلم فتحها. والجُخْذَبُ: الجراد الأخضر.

٩ اعلم أن الراجح مذهبُ الأَخْفَش؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحقِ الملحقَ به، وقد ثبت؛ تقول: ما لي عنه عُنْدَدٌ؟ أي: بُدٌّ، ومثله قولك: سُودَدٌ، والدالُّ على الإلحاق الإظهار، وقد ذكرهما في الكتاب، وجاء عُليْبٌ أيضًا، والدالُّ عليه صحة الياء، ولم يذكر سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات فُعَلٌ بالفتح، فيلزمه هذا اللازم، كما ترى»^(٢).

ز- وفي الحديث عن إمالة لا في إمّا لا قال: «ولقائل أن يقول: العدم لا يكون سببًا لا سيما في الأمر الوجودي.

١٥ والجواب أن العدم الذي لا يكون سببًا هو العدم الصّرف، وهذا هو العدم المضاف، والمنقول عن أكثرهم كسر الهمزة، وقالوا: إنّ كلمة الشرط، وما صلة، وتقديره: إن لا تفعل هذا فافعل ذلك، يقال: إمّا لا فُتِبَ إلى الله، وجميُّ الفاء يدل على الشرط دلالة، ظاهرة وهذا هو الأقرب، ثم الأمر إلى النقل الصحيح، وأيا ما كان فالإمالة لكون هذا اللفظ دالًّا على الجملة»^(٣).

ح- وفي تسمية نحو وسوس لفيّاً قال: «قوله: وبالفاء والعين. أي: وسمي المعتل بالفاء والعين كَوَيْلٍ، أو بالعين واللام كَحَوَى لفيّاً مقرونًا لاقتران حرفي العلة فيهما، وسمي المعتل بالفاء واللام كَوَقَى لفيّاً مفروقًا لاقتراق حرفي العلة فيه.

وفي هذا الإطلاق نظري؛ لأنه مخصوص بالثلاثي؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كوسوس لم يسمّوه لفيّاً مفروقًا، وإن كان وجه التسمية فيه موجودا؛ بل سُمّي معتلاً، وإنّ سماء

(١) شرح اليزدي (١٠٨).

(٢) شرح اليزدي (٤٤).

(٣) شرح اليزدي (٤١٩).

به جاز؛ إذ لكل ما اصطلاح عليه، ولكن الكلام في أنه ليس بمنقول»^(١).

ط- قال في باب الإعلال: «اعلم أن قوله: والتحريك في الرفع يوهم مجيء تحريك الواو والياء

٣ في الفعل على الشذوذ، وقد ذكرنا أن مثاله لم نجد»^(٢).

ي- وفي باب الإدغام في تعداد الحروف المتفرعة المستحسنة: «السادس: لام التفخيم، مثل:

﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ و﴿إِنَّ الصَّلَاةَ﴾. وتفخيم لأم الله إن لم يكن ما قبلها مكسوراً، بخلاف الصلاة فإنها

٦ تفخيم مطلقاً. ولم أجد ذكره في الكتاب، ولم يذكره الزمخشري أيضاً»^(٣).

٦- تقديمه للقراءات وتنزيهها عن ألفاظ بعض النحاة:

أ- الأخذ بقول القراء أولى من الأخذ بقول النحاة:

٩ فما نقله القراء ثابت تواتراً، وما نقله النحاة آحاداً، والنقل بالتواتر إثبات مفيد للعلم، وما ذكره

النحاة نفياً مستنده الظن.

● قال في باب تخفيف الهمزة: «قوله: وقد صحّ التسهيل... إلى آخره. هذا اعتراض على قوله:

١٢ فقالوا لأنه لم يقل فيما سبق: وجب قلب الثانية؛ بل قال: وإن تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا وجب

قلب الثانية، ولكن دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة؛ لأنه قد صحّ جعلها بين بين

وتحقيقها في نحو ﴿أَنَّمَا﴾ من القراء الكوفيين، ولو لم يكن ذلك فصيحاً لما جاء في التواتر، وإن قدر عدم

١٥ التواتر فمجيئه في الآحاد الثقات كافٍ في تصحيح اللغة.

أجاب بعض الفضلاء والشارحون عن هذا بأن قول النحاة إن هذا القلب ملتبز المراد به

الوجوب من طريق القياس، ومن الجائز أن يكون ما ذكره في التسهيل والتحقيق شاذاً عن القياس

١٨ مشهوراً في الاستعمال، وهو مردود بأن الواجب على المفيد إيدان المستفيد على الخارج عن القياس،

وإن كان شاذاً، كما هو دأبهم في غير موضع، لا سيما الشاذ الفصيح الكثير الاستعمال، ولا شك

أن الدلالة المطابقة من دعوى الالتزام تتضمن أطراد القاعدة بحيث لا يشذ شيء منها، وذلك باطل»^(٤).

● وقال في شرح قول ابن الحاجب: «وحمل قول القراء على الإخفاء» في باب الإدغام:

٢١ «اعلم أن الإخفاء أمر بين الإدغام والإتمام، قريب من كل واحد منهما، كقولك: من قبل، وسيأتي.

(١) شرح اليزدي (٣٤).

(٢) شرح اليزدي (٥٢٧).

(٣) شرح اليزدي (٥٧١).

(٤) شرح اليزدي (٤٤٩).

يقول: أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل.

٣ فقال الشاطبي: هو ممكن بأن يُحمل قول القراء على الإخفاء، وقولُ النحاة على الإدغام الصريح.

وقال المصنف في شرح المفصل: هذا، وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لم يثبت أن القراء امتنعوا عن الإدغام الصريح؛ بل أثبتوه، والشاطبي يقرأ به في نحو ﴿مَنْ الْعِلْمُ مَا لَكَ﴾.

٦ والأولى منعُ إطباق النحاة؛ إذ بعضهمُ القراءُ، وهم يقولون به، وإجماع البعض لا يكون حجة،

وإن سلم أن القراء ليسوا من النحاة فهم مشاركون لهم في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من

٩ الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلم أنه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى^(١).

● وفي باب الإدغام كذلك في شرح قول ابن الحاجب: «وقد جاء لبعض شأنهم». قال: «أي:

١٢ جاء الإدغام فيما ذكرنا امتناعه. روى أبو شعيب السوسي، عن اليزيدي، عن أبي عمرو: إدغام

الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وقال الزمخشري: ما برئت من عيب رواية أبي شعيب، وقال المصنف في شرح المفصل: فيه ضعف آخر من حيث إنه سكن ما قبلها.

١٥ وروي عن أبي عمرو أيضاً إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿اغْفِرْ لِي﴾، وفي المفصل:

إدغام الراء لحن، وقيل: لم يوافق أحد من القراء أبا عمرو فيه.

وروي عن الكسائي إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نُخَسِفُ بِهِمْ﴾، وقيل: هو ضعيف تفرد به

١٨ الكسائي، والنحاة ينكرون هذا كله. وقال المصنف في شرح المفصل: قالوا -يعني القراء- قد ثبتت هذه

القراءة -أشار إلى إدغام الضاد في الشين- في السبع، وهي منقولة بتواتر، فهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره النحويون نفي مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني^(٢).

٢١ ب- خلّو القرآن مما كان مستقبها ردينا من اللغات:

● قال في باب الإعلال: «وجاء الهمز في ﴿مُعَايشَ﴾ على الشذوذ، وهو ضعيف لم يثبت في

القراءات السبع^(٣).

(١) شرح اليزدي (٥٦١-٥٦٢).

(٢) شرح اليزدي (٥٨٤-٥٨٥).

(٣) شرح اليزدي (٤٩٤).

● إبدال الصاد كالسين مستهجن لم يؤخذ به في القرآن، ولا في كلام الفصحاء^(١).

● إشراب الشين صوت الجيم لغة قليلة رديئة لم تأت في القرآن، ولا في فصيح الكلام^(٢).

جـ - حمل القرآن على السائق أولى من حمله على الشاذ النادر:

٣

قال في شرح قول ابن الحاجب: «والتزموا الحذف والتعويض...» في باب المصدر: «اعلم أن الأصل في تَغْذِيَّةٍ وَتَمْشِيَّةٍ كان تَغْذِيئًا وَتَمْشِيئًا، فحذفت اللام، وهي الواو والياء، فبقي تغذي وتمشي، بسكون الياء، وهي ياء التفعيل، ثم عوضوا من اللام المحذوفة تاء التانيث، ولما جاؤوا بتاء التانيث عوضًا لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا؛ إذ هي مقتضية ذلك؛ وذلك لأنها موقوف عليها بالهاء، وكل تاء تصير في الوقف هاء لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا، فصار تغذية وتمشية. وأما المقتضي للعمل المذكور فهو كراهة اجتماع الياءين، وهذا في التفعيل من المشي ظاهر، وأما في التفعيل من الصفو فلأن الواو تنقلب ياء؛ لكونها مجتمعة مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. وقد جاء الأصل من غير حذف وتعويض نادرًا، قال الشاعر:

فهي تُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيَا كما تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيَا

١٢

ولا قياس عليه. والشَّهْلَةُ: المرأة العاقلة، وهي وصف النساء خاصة. يصف ناقة تحرك دلوها.

وأما إِجَازَةٌ وَاسْتِجَازَةٌ فكان الأصل فيهما: إِجَوَازًا وَاسْتِجَوَازًا، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها لكونها معتلةً وكونه صحيحًا، فاجتمع ساكنان: العين والألف، فحذفت العين، فبقي إِجَازٌ وَاسْتِجَازٌ، ثم عوضوا من المحذوفة تاء التانيث، كما في تغذية وتمشية، فصار إِجَازَةٌ وَاسْتِجَازَةٌ.

١٥

إذا عرفت هذا فاعلم أن في قوله: «والتزموا الحذف...» إلى آخره نظرين:

أحدهما: أن الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تغذية واستجازه مسلم؛ بمعنى أنه لا يجوز أن يقال: تَغْذِيٌّ وَاسْتِجَازٌ، ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إِجَازَةٍ غير مسلم؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر أَفْعَلْ، تقول: أَرَيْتُهُ إِراءً، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾.

١٨

فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذ، فلا يسوغ القياس عليه.

٢١

قلت: الحمل على السائق أولى؛ كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضًا نصَّ النحاة على جواز تركه فلا يُخَالَفُ النص، وعلى هذا ذهب الفراء إلى أن جواز ترك التعويض مشروط

(١) شرح اليزدي (٥٧١).

(٢) شرح اليزدي (٥٥١).

بالإضافة ليكون المضاف إليه ساداً مسدّ التاء، وعند سيبويه الجواز مطلقاً ثابت. وقولهم: أريته إراءً، كما ذكرنا، يقوّي الأصح^(١).

د- ما ورد، ولو قراءة، يعتدّ به في بيان أصل، أو تقعيد قاعدة:

قال في باب التقاء الساكنين في شرح قول ابن الحاجب: «فإن خولف الكسر»: «أي: خلاف الكسر لا يكون إلا لأمر ما، وذلك إما أن يُوجب الخلاف، أو يستدعي استحسانه، أو جوازه. وكل واحد من الثلاثة، إما أن يكون في الضم أو الفتح؛ إذ المخالف منحصر عليهما.

فأما موجب الخلاف في الضم، فمن ذلك وجوب الضم في ميم الجمع، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، وإنما يكون واجباً إذا لم تقع الميم بعد هاء مكسورة، كقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾، وعليهم الله؛ لأن الكسر في هذا النحو أفعّل للإبجاع، ومنهم من لا يلتفت إلى الإبجاع ويضم، ومنهم من يضمهما جميعاً. وأما الإيجاب فلأن الواو تظهر في القراءة التي تلحق كقولك: عليكمو، فدل أن الأصل الضم، فالإيجاب لإجراء الأصل على موضعه.

ومن ذلك أيضاً ضم ذال مُذ في قولك: مُذ اليوم، وذلك لأن أصلها: مُنْذ بالضم فعند التحريك الحركة الأصلية أولى^(٢).

٧- تتبعه لكلام ابن الحاجب في مصنفاته:

كان من منهج اليزدي رحمه الله تعالى، ومن خصائص شرحه هذا وسماته البارزة أنه يتتبع كلام ابن الحاجب في المتن وشرحه للشافية، وشرحه للمفصل، ويعرض بعضه على بعض، ومن أمثلة ذلك قوله:

• لو قال هنا ما قاله في الشرح لاندفع الاعتراض ١٥

• هذا دأبه في مختصراته ٣٨

• قاله في الشرح، وهو غير سديد ٦٥

• توجيهه في الشرح فيه نظر ٨٤، ١٠١، ١٣٤

• قاله في شرح المفصل، والأقيس غيره ١٤٠

• قوله في شرح المفصل مندفع وغير مضطرد ١٥٦

• قوله في شرح المفصل فاسد أو غير مستقيم ١٦٥

(١) شرح اليزدي (١٠٥).

(٢) شرح اليزدي (٢٥١).

- كلامه في الشرح مناقض للمتن ١٦٥
- الحق ما قاله في شرح المفصل ١٧٥
- حملة في شرح المفصل على كذا ضعيف ١٧٨
- صوبه في شرح الشافية ولم يصوبه في شرح المفصل ١٨٥
- بين قوله في شرح الشافية وقوله في شرح المفصل تناف ١٨٧
- قوله في الكافية، وفي شرحها ١٩٥، ٢٦٣
- قوله في الشرح، ثم قوله في المتن كذا، يأبى هذا التفسير ٢٤٨
- قوله في شرح المفصل توجيه غير قوي ٢٥٦
- قوله في شرحه مختل ٢٦٧
- قوله في شرحه غير سديد ٢٦٧، ٢٦٨، ٦٤١
- قوله في شرحه حسن، ولكن لا يتمشى مع جميع ما ذكره ٢٦٨
- قوله في شرحه وفي شرح المفصل فيه نظر ٢٦٩
- في عبارته ضعف، والعجب أنه اعترض على الزمخشري في ترك هذه الشريطة في شرح المفصل ٢٩٧
- جعله هنا كذا، وهو في المفصل وشرحه كذا، وهو الصواب ٣٠٣
- كلامه في الشرح خلاف الكتاب ٣٢٥
- اضطرب رأيه في الشرح وفي شرح المفصل ٣٢٥، ٣٢٦
- في قوله في الشرح نظر ٣٤٤
- ما في المتن أوفق مما في الشرح ٣٤٨
- قوله في الشرح ضعيف ٣٥١، ٣٧٨
- قوله في الشرح غلط ٣٨٣، ٤٨٩
- قول بعض الشارحين يناهي قول المصنف في شرح المفصل ٤١١
- كلامه في الشرح يستلزم الدور ٤٧١
- في دليله في الشرح نظر ٢١

- قال في حركة همزة الوصل: «واعلم أنه قد اضطرب رأي المصنف في حركة هذه الهمزة، فقال في الشرح: إنما ضم باب أَقْتَلْ واغزُوا؛ ليناسب الضمُّ الضمُّ، وقال في شرح المفصل ما معناه: إنهم إنما لم يكسروها؛ لأن الكسر قبل الضم في الكلمة الواحدة مستثقل. واحتز بالكلية الواحدة عن الكسر في: قالتُ اخْرُجْ؛ لأنه ثمَّ كان جائزاً لا واجباً، وقال: كراهية الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة أشدُّ مما كان في كلمتين. وليس في هذا إلا الاستدلال على عدم جواز الكسر، ولا



شيء يدل على عدم جواز الفتح، وقال في شرح الكافية في بيان حركتها: لو قالوا: أَقْتُلْ لالتبس بالمضارع، ولو قالوا: إَقْتُلْ لكان مستقلاً، وكسروها فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل: إِضْرِبْ لالتبس بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله، ولو ضموا في مثل: إَعْلَمْ لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله، ولو فتحوا في: إِضْرِبْ لالتبس بالأمر من الرباعي، ولو فتحوا في: إَعْلَمْ لالتبس بالماضي الرباعي، فتعين الكسر فيه.

وهذه الاستدلالات، أعني من قوله: وكسروها.. إلى آخره كلها غير سديدة. وبيان ذلك على الإجمال أن كل واحد منها يستلزم إما كون الأصل فرعاً، أو كون الفرع أصلاً، وكلا ذلك فاسد، فالملزوم مثله، والمعني بالأصل الكسر، وبالفرع غيره. وتوضيح ما ذكرنا أنه يعتذر في صورة الكسر بما يعتذر، ولا حاجة إلى اعتذار فيها؛ لجريان الأصل على مجراه؛ بل الواجب أن يعتذر في صورة عدم الكسر بما يصلح للاعتذار، فتقدير غير الكسر ثم دفعه باعتذار ما يشبه كون غير الكسر أصلاً، وكون الكسر فرعاً؛ لكنه قد ثبت أن الكسر أصل، فتأمل. وقد بسطنا الكلام في هذا في الباسطة ١٢ فليرجع محاول البيان التفصيلي إليها. وذهب قوم إلى أن الأصل في حركة هذه الهمزة أن تكون تابعة لحركة العين، ثم ارتضوا الضم في: أَقْتُلْ، كما ارتضوا الكسر في: إِضْرِبْ، ولم يرتضوا الكسر في: إِذْهَبْ، وقالوا: كان الواجب أن يقال: أَذْهَبْ؛ أي: بفتح الهمزة، ثم قالوا: إنما لم يُتبعوا لأنهم لو اتبعوا لالتبس بالمضارع المتكلم، وبالماضي المذكر من باب الإفعال. وفيه تعسف؛ لما مر من أن الكسر هو الأصل^(١).

● وفي إبدال الياء هاء قال: «قوله: ومن الياء؛ أي: وتبدل من الياء في هذه أمة الله، والأصل: هذي، فقلبت الياء هاء. والياء الملفوظة بعد الهاء في هذه إنما تولدت من إشباع الكسر، وإنما قالوا هكذا لكون الياء للتأنيث في تضربين، ولذلك عدّها كثير من النحاة من علامة التأنيث.

اعلم أن رأي المصنف في هذا البحث مضطرب. ذكر في الشرح مثل ما ذكرناه، وذكر في شرح الكافية: أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله، وذكر في شرح المفصل أنها جعلت بدلاً عن الياء لكثرة قولهم: هذي، وقلة قولهم: هذه، ولو قيل: إنهما جميعاً أصل لم يكن بعيداً.

ولك أن تقول في كثرة هذي، وقلة هذه نظر^(٢).

(١) شرح اليزدي (٢٦٢-٢٦٣).

(٢) شرح اليزدي (٥٤٦).

- وبالنظر في هذه القول عن المصنف في كته بدا واضحا أن ابن الحاجب رحمه الله تعالى وضع الشافية، ثم شرحها، ثم شرح المفصل بعد ذلك، فكلامه في هذا الأخير أصوب وأوفق من كلامه في الأولين، وما يرد عليه ويؤاخذ به في الأولين لا يرد عليه في شرحه على المفصل لرجوعه عنه. ٣
- ومن أدلة ذلك:
- أ— قوله في باب الإعلال: «قوله: ولذلك؛ أي: ولأجل أن الاعتداد بالكسرة الأصلية حذفت الواو من يَضَع ويسَع، وإن كانت بين الياء والفتحة؛ لعروضها؛ أما في يَضَع فلأن الأصل في الأبواب اختلاف العين في الماضي والغابر، وعلى هذا لو حُمِل على يَفْعَل بالضم لزم الحمل على المعدوم؛ إذ لم يوجد فيه المثال، فتعين الحمل على الكسر، وأما في يسع فلأن حرف الخلق استدعى الفتحة، وكانت مكسورة كوكلي يَلِي، ففتحت لذلك. ٩
- واعترض عليه بأن هذا التقدير كما هو جارٍ في يَسَع جارٍ في يَوْجَل، فيجب تقدير الكسرة فيه أيضاً، وإلا لزم التحكم.
- ١٢ وأجيب بأن فتحة يَسَع عارضة ككسرة التجاري مصدر تجاري؛ إذ كان القياس ضمّ الراء، وسيأتي، بخلاف فتحة يَوْجَل ويَوْجَع، فإنها أصلية ككسرة التجارب جمع تجرية على ما هو مقتضى قياس الجمع، كما مر.
- ١٥ وقال في الشرح: حذفهم الواو في يسع دليل على هذا التقدير، وإثباتهم في يوجل دليل على الباب الآخر، ووافقه شارح حيث قال: إنما حكموا بالعروض في الأول والأصالة في الثاني لسقوط الواو في الأول دون الثاني.
- ١٨ وأنا أقول: هذا يستلزم الدور؛ بيانه أن حذف الواو وإثباتها مبني على عروض الفتحة وأصالتها، فلو استفيد العروض والأصالة من الحذف والإثبات كان دوراً.
- وقال شارح آخر: ماضي يَسَعُ: وَسَع بالفتح. وهذا فاسد؛ لأنه حيثئذ يكون نظير يَهَبُ وَيَضَعُ، وهو من الباب الفرعي المحمول على ما هو من الدعائم، فيكون الاعتراض عليه بمثل يوجل ويوجع فاسداً؛ لأنه من الدعائم وإنما وقع الاعتراض عليه بما هو من الدعائم، فيكون ماضيه وَسِع بالكسر.
- هذا وقد قال المصنف في شرح المفصل: وأما يَسَعُ فأشكل من يَضَعُ؛ لأن ماضيه على فَعِل بكسر العين، وليس مثل يضع في أن ماضيه بفتح العين. ٢٤
- اعلم أن يَطأ ويسع بالفتح ماضيهما بالكسر، ولا مدخل لحملهما على باب آخر؛ إذ بابهما من الأصول، وقد حذفت الواو منهما، ولا كسرة لهما لا لفظاً ولا تقديرًا، فالأولى أن نحكم عليهما

بالشدوذ، وما ذكر من القياس؛ أعني بحث التحاري والتجارب، وإن أورده المتقدمون قياس بلا جامع، وأمر متكلف، وكأنه عند المصنف هكذا، وفي قوله: حملت وشبهتا إيماء إلى هذا، وكان الأولى أن لا يجمع بين ذكر يضع ويسع؛ إذ علة الحذف في يضع معلومة، بخلاف يسع؛ إذ غاية ما في الباب أن تكون موهومة، وأن يذكر يطاءً مقارن يسع؛ لما عرفت، ولم يذكره الشارحون أيضًا، ولو قال: ولذلك حُمل باب يضع عليه، وحُملت فتحة يطاءً ويسع على العروض، ويوجل على الأصل كان أولى»^(١).

ب- وقوله في باب الإعلال كذلك: «اعلم أن الإعلال والإدغام إذا اجتمعا في الكلمة حكم بالسبق للإعلال، فلذلك جاز الإدغام في حيي، وكثر ذلك؛ إذ لم يصادف الإعلال فيه الإدغام، وقد تكسر الفاء بعد الإدغام، وقاسه المصنف على كسر الفاء في لُي جمع ألوى؛ إذ كان قياسه فُعْلٌ بضم الفاء، فلما جاز الكسر فيه وكثر جاز في حيي أيضًا كذلك.

واعترض عليه شارح بأن الفرار من ضم ما قبل الياء إلى الكسر مناسب لثقله، بخلاف الفتح فإنه خفيف، ثم قال: الأولى أن يقال: من أدغم بنقل حركة الياء إلى الحاء كَسَرَ، ومن حذف الحركة ولم ينقلها فَتَحَ. ونقل شارح آخر هذا الاعتراض والتوجيه.

وأما أنا فأقول: نقلُ حركة عين الماضي الثلاثي إلى ما قبله في صورة الإدغام بعيدٌ، وإنما عرفنا النقل في صورة الحذف، كما قالوا: ظَلْتُ وَمِسْتُ بالفتح والكسر في ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ، ولا يجوز أحد في ظَلَّ: ظِلَّ بالكسر، ولا يبعد أن يقال: كسروا لأن المدغم ساكن، والفتح وإن كان خفيفاً لكن الكسر يناسب الياء الساكنة مناسبةً ذاتية. والدليل على ذلك أن مدّها لا يتأتى إلا بكسر ما قبلها، فأجروا السكون المطلق؛ أعني بلا مد، مُجرى المقيد؛ أعني بالمد، والعجب أن المصنف اعترض على الزرخشري في شرح المفصل في القياس على لُي، ثم ذكره في الشرح»^(٢).



(١) شرح اليزدي (٤٧٠-٤٧١).

(٢) شرح اليزدي (٤٨٠).

المبحث الثاني: موقفه من الشافية وصاحبها

الشافية والكافية توأمان أمهما مفصل الزمخشري، الأولى تهذيب لمسائل التصريف، والأخرى

لمسائل الإعراب. ٣

● ولهذا تجمد اليزدي هنا كثيراً ما يناقش كلام ابن الحاجب في الشافية ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل، وعلى كلام ابن الحاجب أيضاً في شرحه على المفصل، وليس غريباً إذاً أن نقرأ في هذا الكتاب عبارات من نحو قوله:

• الحق في جانب الزمخشري ٣

• هكذا فعل الزمخشري ٦٦

• هذا وارد عليّ وعلى المصنف، ولا يرد على الزمخشري ٧٣ ٩

• اختياره أحسن من اختيار الزمخشري ٧٣

• قول الزمخشري غلط عن نسيان ٨١

• قول الزمخشري أحسن وأسد ٨٦ ١٢

• بيانه أحسن من بيان الزمخشري ١٠٠

• هذا وارد على الزمخشري كذلك ١٠٦

• كلامه يناقض الزمخشري ١٦٥ ١٥

• عبارته وعبرة الزمخشري غير مستوفاة ٢٢٤

• ما ذكره هو والزمخشري منقوض ٢٢٥

• ذهل عن قيدين آخرين ذكرهما الزمخشري ٢٧٨ ١٨

• ذهل الزمخشري عن قيد إضافي ٢٧٨

• العجب أنه اعترض الزمخشري ٢٩٧

• ما في المفصل وشرحه للمصنف هو الصواب ٣٠٣ ٢١

• هذا كلام خالف فيه الزمخشري ٣٦٠

• هذا وارد على الزمخشري في المفصل، ولا يرد على المصنف في شرح المفصل ٤٥٣

• لو فعل كما فعل الزمخشري كان أولى ٤٨٣ ٢٤

• قول الزمخشري مضطرب في المفصل وفي الكشف ٤٩١

• قوله وقول الزمخشري ليس على وجه يحسن ٧٠

• قول الزمخشري يناقض ما في الكتاب ٧٥ ٢٧

• لو قال كما قال الزرخشري لكان أقرب ٣٥٨

٣ بل ينبغي ألا نعجب إن رأينا اليزدي يتبع أقوال الزرخشري ليس في المفصل فحسب، بل في الكشف كذلك.

٦ - قال في شرح قول ابن الحاجب: «ونحو شاك...» في باب الإعلال: «شاك الرجل يشاك شوكة: إذا ظهرت شوكة وحدته، واسم الفاعل منه يجيء على شاك كما هو الأصل، وعلى القلب يجعل العين موضع اللام نحو شاك جارياً مجرى قاضٍ. تقول: هذا شاك، ومررت بشاك، ورأيت شاكياً، فهو فاعل على هذا، وعلى حذف العين يكون فالاً، ويجري مجرى مال، والوجهان الأخيران على الشذوذ، وقالوا أيضاً من قولهم: لاث العمامة على رأسه يلوث لوثاً: لاث مجرى مجرى قاضٍ، ولاث مجرى مجرى مال؛ أعني في الإعراب.

١٢ اعلم أن قول الزرخشري في هذا النحو مضطرب. قال في الكشف: هار - وهو الهائر - وزنه فَعِيلٌ؛ أي: يكسر العين قُصر عن فاعل كخلفٍ عن خالفٍ، ونظيره شاك وصات في شاك وصات، وألفه ليست بألف فاعل؛ بل هي عينه، وأصله: هَوْرٌ وشَوْكٌ وصَوْتُ، وخالف هذا القول في التصغير في المفصل حيث أورد هاراً فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد لإمكان التصغير بدونه، وفي إعلال العين حيث قال: وربما حذف - أي العين - كقولك: شاك^(١).

١٥ • ولأن المعهود في الشروح أن تكون إيضاح مبهم، وتفصيل مجمل، وذكر لطيفة، وإيراد نكتة، وبسط مقال، وشرح مثال، فسأقتصر هنا على ذكر ما ورد في شرح اليزدي مما يمكن أن نسميه ألفاظ الجرح والتعديل كما هو مصطلح المحدثين، لما في ذلك من مزيد الإفادة لدارسي الشافية، وهذه على أقسام ثلاثة: ١٨

أ- ما يتعلق بعبارة الشافية:

• في عبارته وهن وفساد ١٥

٢١ • في عبارته ضعف ٢٩٧

• في عبارته نظر ٢٧٦، ٥٩٨

• عبارته غير شاملة ٣٥٨

٢٤ • في كلامه واستدلالة نظر ٨٥

• استدلاله ضعيف جدا ٩٢

(١) شرح اليزدي (٤٩١).

- في دليله ضعف ١٨
- في أدلته نظر ٣٣٣
- في تمثيله نظر ٦٨ ٣
- في بيانه نظر ٢٦٠
- قوله غير سديد ٩٤، ٣٠٢
- غير شامل ١٠٣، ١٤٢ ٦
- فيه تعسف ٨٦
- فيه نظر ٣٩، ٤٠، ١٠٩، ١١٠، ١٢٩، ١٣٣، ١٥٨، ١٩٠، ٢٣٢، ٢٥١، ٢٨٩، ٣٥٤
- فيه نظران ١٠٥ ٩
- متكلف ومتنقض ٥١٦
- غلط ٧٦
- ليس كما ينبغي ١٤٤ ١٢
- ليس بمستوفى ١٦٠
- فيه خلل ٢٦٧
- فيه ما لا يخفى ١٠٩ ١٥
- فيه تسامح ٢٩٠، ٤١٣، ٥١٥
- كأنه سها ٣٠٣
- فيه مخالفة للكتاب ٣٠٣، ٣٠٤ ١٨
- ليس كذلك ٣٢٦، ٤٦٢
- موهم ١١٤، ٣٥٨، ٥٢٧
- موهم غير مستقيم ١٤٤ ٢١
- موهم فيه نظر ٣٠٢
- لا فائدة فيه ٣٧٠
- فيه ضعف ٣٧٨، ٤٧٩ ٢٤
- ينافي دليله ٤٠١
- يشبه التناقض ٤١٨
- ليس بشيء ٤٤٥ ٢٧
- فاسد ٤٥٠

- مضطرب، وغير موجه، وغير سديد ٤٨٧
- لا حاجة إليه ٥٠١
- غير موجه ٦١٣ ٣
- ليس فيه زيادة فائدة فلا حاجة إلى إيراد ١٦
- في الإطلاق نظر ١١٢، ٥٠٠
- الإطلاق غير سديد ٢٥١ ٦
- الإطلاق باطل ٤١٢
- مراده هذا ولفظه لا يعطيه ٢٦
- ب- ما يتعلق بترتيب بعض المسائل والمباحث: ٩
- في إيراد هنا تحريف، وكان المناسب أن يورده في... ٥٣، ٦٠، ٣٢٧
- إيراد هنا ليس في موضعه، وكان الأصوب أن يورده في... ٧٣
- كان القياس أن يذكر في... ١٤٩ ١٢
- كان الأحسن أن يذكره عقيب... ١٧٦
- سبق هذا فلا وجه لإعادته هنا ٢٦٤
- لو لم يذكر هذا البحث هنا لكان جائزاً؛ إذ لا ضرورة تستدعي ذلك لكونه أسلفه من قبل ٢٨٠ ١٥
- لو لم يقله هنا كان أحسن؛ إذ لا حاجة إليه ٣٤٠
- لو لم يذكره هنا لكان أولى ٤٠٥
- لو لم يورده لكان أحسن ٤٥٠ ١٨
- كان الأحسن أن يكون هذا مقدماً على قوله... ٤٤٩
- هذا البحث ليس موضعه ههنا، بل حقه أن يكون في... ٤٥١
- ذكره ههنا موهم ٤٦٢ ٢١
- لو ذكره عقيب... لم يجيء عليه شيء من الاعتراض ٤٦٢
- لو ذكره هذه المباحث عقيب... كما فعله الزمخشري كان أولى ٤٨٣
- كان الصواب أن يورده في... ٤٤٣ ٢٤
- ج- تصويبات لبعض الأقوال والعبارات:
- كان الصواب أن يقول ١٥، ٩٤
- لو قاله لاندفع الإيراد عليه ١٥ ٢٧



- لو قال... لكان أوجز وأوضح ٧١
- لو قال... لكان أحسن وأوجز ١٠٣
- لو قال... لكان أحسن ٧٠، ١٢٠، ١٦٠، ١٦٣ ٣
- لو قال... لكان أليق ١٤٢
- لو قال... لكان شاملا ١٤٤
- لو قال... لكان أسد وأخضر ١٤٤ ٦
- لو قال... لكان أحسن وأسد ١٧٠
- لو قال... لكان أقيس ١٧٦
- لو قال... لكان أسد ١٧٧، ٢٣٣، ٥٦١ ٩
- لو قال... كما قال الزرخشري لكان أقرب ٣٥٨
- لو قال... كما قال الزرخشري أو لم يقل شيئا لكان أحسن ٤٦٩
- لو قال... لكان أولى ٤٧١ ١٢
- لو لم يميز لكان أحسن ٨٤
- أحسن منه أن يقول... ٢١، ١٣٤، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٦٧
- كان الصواب أن يقول... ٩٤، ٢٢٢، ٢٩٧، ٣٠٢، ٦٤٨ ١٥
- كان الأحسن لو فعل... ١٥٤
- كان الأصوب أن يقول ٢٦٠، ٢٧٨
- كان الأصوب أن يقول... ليكون أخضر وأسد ٢٦٧ ١٨
- الحق أن يقال: ... ٢٧٩
- لو ذكره لكان أعم ٣٦٠
- كان الأوفق أن يقول... ٤٣١ ٢١



المبحث الثالث: موقفه من الشارحين

إن المعروف المشهور من شروح الشافعية إلى زمان تأليف هذا الكتاب - أقصد شرح اليزدي - هو:

- ٣ - ١- شرح المصنف ابن الحاجب. ٢- شرح ابن الناظم بدر الدين.
- ٣- شرح نجم الأئمة الرضي. ٤- شرح ركن الدين الأستراباذي.
- ٥- شرح الجاربردي. ٦- شرح النظام النيسابوري.
- ٦ - ٧- بالإضافة إلى شروح أخرى للشافعية، وشروح للغتها وغريبها لم يصرح بأسماء أصحابها ولم أقف عليها.
- ٩ ● وبالمقارنة تجلّى لي أن اليزدي قد استوعب استيعاباً تاماً شرح المصنف، وركن الدين، والجاربردي، فقد بلغت نقوله عن شرح المصنف ١٤٧ نقلاً، وعن ركن الدين ١٨٥ نقلاً، وعن الجاربردي ٢٣٦ نقلاً.
- ١٢ ● وأنه لم يطلع على شرح ابن الناظم. ولأنّ ركن الدين قد استوعب في شرحه شرح ابن الناظم، فقد أفاد اليزدي منه عن هذا الطريق.
- ١٥ ● وأن اليزدي لم يقف أبداً على كل من شرح الرضي وشرح النظام النيسابوري، ومن أدلة ذلك: أ- أني لم أجد له نقلاً واحداً عنهما في حين أن نقوله عن كلّ من ركن الدين والجاربردي بالملفات^(١).
- ١٨ ب- ومنه كذلك استدراكه على المصنف في شرحه على الشافعية والمفصل وعلى شارحي الشافعية أنهم عرّفوا الإسكان المجرد بأنه المحض الذي ليس معه روم ولا إثم، ولم يذكروا التضعيف، وأنه كان يجب ذكره. وبالرجوع إلى شرح الرضي وجدته قد ذكر التضعيف كذلك^(٢).
- ج - استدراكه على المصنف في شرحه على الشافعية وعلى الشارحين لموافقتهم له فيما ذكره من حد تخفيف الحمزة.
- ٢١ ولم يذكر الرضي ولا النظام النيسابوري حدّاً للتخفيف^(٣).

(١) انظر فهرس الكتب الواردة في الشرح.

(٢) انظر شرح اليزدي (٢٦٨-٢٦٩).

(٣) شرح اليزدي (٤٢٢)، والرضي (٣/٣٠)، والنيسابوري (٣١٠).

- د- اعتراضه على الشارحين في تعليلهم لصحة تقوال وتسيار وعدم إعلالهما بأنه لعدم اللبس بالمبني بالمفعول من تقول وتسير. وليس هذا تعليل الرضي؛ بل علل بأن المصدر لا تعل عينه بقلبها ألفا إلا إذا كان مطردا مساويا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كالإقامة والاستقامة، ولما كان تقوال وتسيار ليسا كذلك لم يعلا هذا الإعلال^(١).
- هـ - نقل عن الشارحين في معرض الخلاف في وزن سرية أنهم يقولون إن فعيلة معدوم، وخطأه؛ لمحيء مريق ودرى، والرضي لا يقول بعدمه، بل بندوره، ويمثل له بمريق ودرى، والنيسابوري يرى أن سرية فعيلة^(٢).
- وأن شرح اليزدي يمكن أن يعدّ دراسة نقدية مقارنة، فقد ضمن شرحه ما ذكره سابقوه من فوائد ونكات ولطائف، وقام بمناقشة جميع ما ذكره من استدلالات واعتراضات وملاحظات وردود، وما استدركه بعض على بعض، ففوّى وضعف ورجّح واختار وردّ واستدرك.
- ولا تملكه أدوات ما تقدم نلحظ في شرحه في حق الشارحين وشروحهم شيوع مثل التراكيب الآتية:
- قول الشارح، أو الشارحين:
- غلط ٧٦، ٢٨٠، ٣٤٥، ٣٧٢، ٣٨٠، ٤٨٦، ٥٥٣
 - فيه نظر ١٦، ٣٩، ٤٠، ١٠١، ٢٦٩، ٢٩٨، ٣٤٤، ٤٧٧، ٥٣٢
 - فيه أنظار ٤٥٩
 - فيه نظر ومخالفة للمتن ١٣٤
 - لا حاجة إليه ١٢٢، ١٧٤
 - متكلف لا يعطيه اللفظ ١٢٣، ١٣٣
 - فيه تكلف ١٩١، ٢٢٧، ٣٥٦
 - متكلف ومتنقض ٥١٦
 - مندفع وغير مضطرد ١٥٦
 - سهو ١٥٥، ٢٨٦، ٣٢٠
 - ليس بقوي ١٩٦

(١) شرح اليزدي (٤٨٦)، والرضي (١٢٥/٣).

(٢) شرح اليزدي (٣٣٣)، والرضي (٣٤٩/٢)، والنيسابوري (٢٤٨).

— ومثال ذلك قوله:

- أ- «اعلم أنه قال -أي المصنف- في الشرح في تعليل الصور الثلاث: كأنهم كرهوا وجوب الإدغام فيؤدي إلى قوة لبسٍ مثال بمثال، فجعلوه من قبيل الجائز كحَيٍّ. ٣
- ووافقه شارح فقال: لو أدغم في اقْتَتَلَ لَقِيلَ: قَتَلَ، على ما ذكرنا، وهو في قوة الالتباس بَقَتَلَ ماضي التَّقْتِيلِ، ولو أدغم نحو تَنْزَلُ وتَبَاعَدُ لَقِيلَ: انْتَزَلَ وتَبَاعَدَ بهمزة الوصل، وهو في قوة الالتباس بمضارع نَزَلَ، وبماضي التَّنَزَّلِ، وبماضي التَّبَاعُدِ لجواز كون الهمزة للاستفهام. ٦
- ثم اعترض عليه بأن جواز الإدغام يستلزم جواز الالتباس، فينبغي أن لا يجوز.
- ثم أجاب بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقبح. ٩
- وقال شارح آخر: جميع ما ذكره فاسد، وأشار إلى أن العلة ليست ما ذكره؛ بل إنما لم يجب الإدغام في اقْتَتَلَ؛ لأن التاء الثانية في حكم الانفصال من التاء الأولى، كما ذكرنا، ولم يجب في تَنْزَلُ وتَبَاعَدُ؛ لأنه لو أدغم لاحتجج إلى همزة الوصل، كما ذكرنا أيضاً، وقال: إنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر. وقال هذا مع أنه لم يتحقق اللبس في تَنْزَلُ وتَبَاعَدُ.
- وأنا أقول: أما كلام الشرح ففيه نظر؛ لأن قوة اللبس في المحذورية لا تقوم مقام اللبس الموجود، والمحذور هو لا غير. وأيضاً فإن من الصور صورة اقْتَتَلَ، واللبس فيه محقق غير مدفوع، وفي إطلاق القوة عليه ضعف؛ إذ لا تطلق إلا عند عدم الفعل عادة، ولولا ذلك لكان القوة والفعل متحدين. ١٥
- وأما كلام الشارح الأول ففيه وهن؛ لأن اللبس الخطي لا يكون محذوراً إلا في بعض صور الخط، ولو كان مثل هذا اللبس محذوراً لورد الاعتراض في صور لا تكاد تخصيها. ١٨
- وأما تخطيط الشارح الآخر الأول فصحيح؛ لأن الاعتراض والجواب بناهما على العلة التي لم تصلح للعلة. غير أن قوله: اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام... إلى آخره. كلام إقناعي؛ إذ محذورية اللبس في كل فرد من الأفراد لاشتباه الكلام على السامع وحيرته في الفهم، وخصوصية الفعل والاسم في هذه الحقيقة ملغاة، ألا ترى أنك لو قلت: قَتَلَ القوم لم يدرك المخاطب أنك أردت به التكثير المستفاد من التفعيل، أو المشاركة المستفادة من الافعال، ولا يرفع هذا الاشتباه كون مضارع التفعيل بضم حرف المضارعة، وكونه من الافعال بفتحها. وارتفاع اللبس باتصال الضمير وبالمضارع والأمر أمر وهمي لا وجود له. تجدد ما ذكرت لك إذا تأملت.

- والأولى التزام اللبس في قتل مطلقاً، وعدم التزامه في تنزّل وتباعد مطلقاً.
- وقوله: لم يجب في تنزّل وتباعد... إلى آخره. كلام غير تام؛ لأن المذكور جزء العلة، والعلّة الثامة أن تقول: لهما جهتان: جهة الوجوب، وهو كون المثلين في كلمة، وجهة الامتناع، وهي لزوم همزة الوصل في بعض الموارد، فأجري على الجواز؛ لتعارض الجهتين، كما ذكرنا في اقتتل.
- وقال المشرح الأول: لو قال: إلا في مثل: حيي، واقتتل، وتنزّل، وتباعد فإنه جائز كان أولى لاشتراك الكل في الجواز.
- وأجاب المشرح الآخر: بأن كلامه يوهّم أنه لا فرق بين هذه، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب حيي كثير، وفي باب تنزّل وتباعد لا يجوز في الابتداء، وفي الوصل قليل، وفي باب اقتتل، وإن جاز فيهما؛ لكنه قليل.
- وأنا أقول: هذا صحيح، ولكن لا يدفع الاعتراض؛ لأن إشراك الكل في الجواز لا يستدعي تسويته في الاستعمال. هذا وإن ممتنع الإدغام لا مدخل له ههنا؛ لأنه حكم على المذكور بالجواز كيفما قدر، والجواز والامتناع لا يجتمعان. نعم يجوز أن يكون الافتراق بالذكر؛ لكون حيي مفروغاً عنه بخلاف غيره، فإنه مترقب ذكره، كما قال: وسيأتي.
- وقال المشرح الأول: لقائل أن يقول: لا حاجة إلى قوله: إلا في نحو اقتتل، وتنزّل، وتباعد؛ لأن عدم الوجوب للالتباس، وقد علم من قوله: ولا لبس.
- فأجاب عنه: بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ، والمراد بقوله: ولا لبس هو اللبس لفظاً.
- وقال المشرح الثاني: هذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احتز بقوله: ولا لبس عن مثل سرر.
- وأنا أقول: لو لم يذكر اقتتل كان أولى؛ لدخوله في اللبس، كما عرفت، وقوله: الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ ليس بشيء؛ إذ لا يستقيم إلا في الأخيرين، وقد علمت أن الاعتداد باللفظ.
- وأما قول المشرح الثاني: إنه احتز عن مثل سرر فتحكم إن أراد الخصوصية، أو خصوصية البناء، وواهن إن أراد مطلق اللبس؛ إذ من صورته قتل باعتبار اللفظ، كما مرّ، فهو مثل سرر^(١).
- ب- وقوله في شرح إبدال الواو من أختيها: «قوله: والواو؛ أي: تبدل الواو من الألف في نحو: ضارب: جمع ضاربة، وضوئرب: تصغير ضارب، ورحوي، وعصوي في النسبة إلى رحي وعصا، وهو لازم مطرد.

(١) شرح اليزدي (٥٥٧-٥٥٩).

وكذا تبدل من الياء في مُوقِنٍ فاعِلٍ أَيْقَنَ، وفي طُوبَى، كما مرّ، وفي بُوطِرَ: مجهول يَطْرَ، وفي بَقْوَى، وكان بَقِيَا: من أَبْقَى عليه؛ أي: أشفق عليه، كأنه طلب بقاءه.

٣ وتبدل منها شاذًا ضعيفًا في: هذا أمر مَمْضُوّ عليه، ونَهَوُّ عن المنكر، وجِبَاوَةٌ. والفصيح: مَمْضِيٌّ، ونَهْيٌّ، وجِبَايَةٌ.

٦ وقال شارح: قد جاء مضيتُ على الأمر، ومضوتُ عليه، وجبيت الخراج جِبَايَةً، وجَبَوْتُهُ جِبَاوَةً، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال.

وقال آخر: هو ضعيف؛ لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصليين؛ لجواز معرفة الإبدال بقلّة الاستعمال.

٩ وأنا أقول: قلّة الاستعمال في كونها أمانة ضعيفة، كما ذكرنا، والأصل بحبيء الأصل، وعدم الإبدال.

فإن قلت: مضيت مشهورٌ بخلاف مضوت.

١٢ قلت: كثرة الاستعمال في أحد البنائين لا تستدعي أصالته، كما في جَذَبْتُ بالنسبة إلى جَبَذْتُ، وإلا لقليل بالقلب.

وتبدل من الهمزة، وهو جائز مطرد في نحو: جُوْنَةٌ وجُوْنٍ، وقد مر أن الأصل الهمز.

١٥ وذكر الشارحون أنه قد قيل: المثال غلط؛ لأن تركيب جَان مهمل في الكلام، وحيث لا يُعلم أن أصل عين جونة الهمزة، ولا دليل على همز عينها سوى قول صاحب الصحاح: الجُوْنَةُ بالضم: مصدر الجَوْنِ من الخيل، والجُوْنَةُ أيضًا: جُوْنَةُ العطار، وربما همزوا. فقوله: ربما همزوا ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلاً في الأصل والهمزة فيه بدلاً من الواو.

٢١ هكذا نقلوا، ولم يجيبوا عنه بشيء، وأنا أقول: التغليب خطأ؛ أما قولهم: لأن تركيب جَان مهمل، فلا يفيد شيئاً؛ إذ ليس يحتم أن يكون بين الاسم والمسمى علاقة، وأيضاً عين المتنازع فيه، فلا نسلم الإهمال؛ بلجيء جُوْنَةُ.

وأما قولهم: لا دليل على همز عينها سوى قول الصحاح، ففاسد لإيرادها سيبويه في الكتاب في باب تخفيف الهمزة. قال: وإن كان ما قبلها مضمومًا وهي ساكنة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجُوْنَةُ والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس والمومن.

وأما قول صاحب الصحاح: ربما همزوا، فغير دالٍّ على كونها معتلة في الأصل؛ بل دالٌّ على

كثرة تخفيفها.

وكل ما ذكرنا في جُوءة العطار، لا في الجُوءة من الجُوء؛ إذ هي معتلة.

- ٣ ولنا استدلال آخر بهمزها، وهو أنه لو كانت معتلة لما جاز همزها بوجه، كما لا يجوز لك أن تهمز حُورَ مثلاً: جمع الحوراء، بخلاف همز أدورٍ وغُورٍ، فإنه جائز؛ أما الملازمة فلأن الهمز عدول من الأثقل إلى الأثقل، وذلك مدرك. وأما بطلان اللازم فبالاتفاق، فقد تبين لك مما ذكرت أن المخطئ مخطئ. والمثال صواب^(١).
- ٦



(١) شرح اليزدي (٥٣٩-٥٤٠).



القسم الثاني

النص المحقق

**شروح شافية ابن الحاجب
في التصريف
للخضر اليزدي**



٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. سألني من لا يسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط، فأجبتة سائلا متضرعا أن ينفع بهما، كما نفع بأختهما، والله الموفق. (الشالية: هـ).

٦

رب سهل وتمم بالخير^(١)

٩

ربنا آتتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا، وصلّ على السراج المنير محمد وعلى آله وصحبه ومن بهديهم اقتدى، والسلام على من اتبع الهدى.



(١) قد مضى بيان بداية النسختين: ك، م عند وصف النسخ.



[تعريف التصريف]

التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. (الشافعية: ٦).

٣ قال مولانا الإمام المحقق المتقن العلامة جمال الملة والدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي المغربي، طاب ثراه، في حد التصريف:

● «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب».

٦ اعلم أن ذكر الجنس أولاً، ثم ذكر الفصل ثانياً واجب في صناعة التحديد، فقله: «علم» جنس شامل لجميع العلوم، وقوله: «بأصول» يخرج علم الخلاف، فإنه ليس علماً بقواعد؛ بل بجزئيات، والأصول ههنا القواعد، وقوله: «يعرف بها أحوال أبنية الكلم» يخرج مثل علم الطب الذي يعرف به أحوال بدن الإنسان، وعلم الفقه الذي يعرف به أحوال أفعال العباد، وغير ذلك، فإن مثل ذلك ليس بعلم تعرف به^(١) أحوال أبنية الكلم.

١٢ والكلم جمع الكلمة، كما أن الخلف جمع الخلفة^(٢)، والخرب جمع الخربة. ومعناه الكلمات. وإنما عدل^(٣) عن إيراد لك الأتقل.

● وقوله: «التي ليست بإعراب» يخرج علم النحو؛ لأنه تعرف به أحوال أبنية الكلم من جهة الإعراب. ولقائل أن يقول: قد يكون العلم بالجزئي - أعني مثل الكلام في: كل، ونحو، ولم أبل^(٤)، وغير ذلك - علم الصرف، فلا يكون الحد جامعاً.

١٥ والجواب: أن الشارح^(٥) الخارج عن القياس الكلي في كل بحث يكون قليلاً جداً، والناذر كالعدم. ولقائل أن يقول: ذكر^(٦) أحد الأمرين من الأبنية، والكلم زيادة بلا فائدة؛ إذ لو قال: تعرف بها أحوال الأبنية، أو أحوال الكلم، لكان كافياً.

١٨ والجواب: أن الأبنية أعم من الكلم؛ إذ قد تكون الكلم، وقد تكون غيرها، فالأولى أعم من الثانية، فلهذا أضافها إلى الثانية.

(١) الأصل، ك: (بها).

(٢) الخلفة: الناقة الحامل. الصحاح (خلف).

(٣) م: (عُدِل).

(٤) ك: (وبل). انظر تفصيل القول فيها في ص (٢٤٦، ٤٣٩) من هذا الكتاب.

(٥) ك: (الشاذ).

(٦) الأصل: (ذكر).

وأما فائدة إيرادها فهي أن يعرف المستفيد من أول الأمر أنه يستعمل البناء في اصطلاح النحاة في الكلمات، كما يقال: هذا البناء موجود (النظير)^(١)؛ وذلك معدوم النظير.

٣ ولقائل أن يقول: «التي ليست بإعراب» أمر عديمي، ولا يصلح شيء من الأمور العدمية أن يكون مقوِّماً للأمور الوجودية، فلا يصلح أن يكون فصلاً.

والجواب عن هذا بوجهين:

٦ أحدهما: أن الأمور العدمية إنما لا تصلح أن تكون مُقَوِّمة للأمور الوجودية في الأمور المتقررة المتحققة. أما في الأمور الاعتبارية فتصلح، فإنه قد تحصل معرفتها بمثل هذا التعريف؛ إذ ليس مثل هذا العدم عدماً صرفاً، والمراد حصول المعرفة.

٩ والثاني: أن المراد بقولنا «التي ليست بإعراب»: المتأزّة عن الإعراب؛ إذ هو المقصود قطعاً. والامتنياز ليس أمراً عديمياً، فيصلح أن يكون فصلاً.

قال المصنف في شرحه، وبعض شارحي كتابه هذا أيضاً^(٢): إنما قال: أحوال أبنية الكلم، ولم يقل أبنية الكلم، كما قال بعضهم؛ لئلا يرد عليه أحكام في الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين، فإنها من التصريف، وليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ بل هي أحوال أبنية الكلم، فلو قال: يعرف بها أبنية الكلم لخرج ما ذكرنا عن الحد.

١٥ وفيه نظر؛ لأن معرفة الأبنية ومعرفة أحوال الأبنية كليهما تكونان مقصودتين في علم التصريف؛ إذ علم التصريف ليس منحصراً على^(٣) معرفة أحوال الأبنية حتى إذا ذكرت الأحوال فقط يتم الحد؛ بل معرفة نفس الأبنية أيضاً من التصريف، كمعرفة الماضي والمستقبل والأمر والنهي

١٨ والفاعل والمفعول وغير ذلك، وكما يقال: كل اسم رباعي فجمعه على فعَالٍ، وكلما كان الماضي على زنة أفْعَل كان مصدره على زنة إِفْعَالٍ، والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة مفعولٍ كل باب قياساً مطرداً، وغير ذلك مما يطول ذكره؛ فإن مثل ذلك كله من أبواب التصريف، وليس

٢١ راجعاً إلى معرفة أحوال الأبنية. فثبت^(٤) أن قوله: «أحوال أبنية الكلم» ليس بشامل أيضاً؛ لخرج أكثر أبواب التصريف عن الحد، كما ترى، ويشهد على ارتكابه هذا الخطأ قوله: «بعض أحكام

(١) ليس في م.

(٢) انظر شرح المصنف (١/أ)، وشرح السيد ركن الدين (١)، والجاربردي (٩-١٠).

(٣) م: (في).

(٤) م: (فقلت).

الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين» لأنه يعلم من كون البعض راجعا إلى الأحوال كون البعض الآخر راجعا إلى الأبنية؛ إذ لو لم يكن راجعا إليها لكان إما راجعا إلى الأحوال، وهو فاسد؛ لاستلزام كون البعض غير البعض؛ لأنه حيثئذ يكون الكل، أو راجعا إلى شيء غير الأحوال والأبنية، وهو أيضا فاسد؛ لانحصار علم الصرف على^(١) ما هو راجع إلى معرفة نفس الأبنية، وما هو راجع إلى معرفة أحوالها، وأيضا دخول البعض مطلقا يستلزم خروج البعض مطلقا، سواء كان راجعا إلى أحد الأمرين أو إلى شيء غيرهما، وعلى كل تقدير يكون الحد مختلفا.

لا يقال: يجوز أن تكون معرفة نفس الأبنية مندرجة تحت معرفة أحوالها، كما جعله بعض^(٢) الشارحين جوابا مُتمَحَلًا.

لأننا نقول: إذا كان معرفة نفس الأبنية لا تستتبع معرفة أحوالها، فمن طريق الأولى أن لا تستتبع معرفة أحوالها معرفة نفسها؛ لأن الأبنية ذوات والأحوال أعراض، ومن عدم جواز كون الذوات مستتبعة للأعراض لزم أجدرية عدم جواز كون الأعراض مستتبعة للذوات. ولعمري إن الحد الذي زيفه خير من حده؛ لأنه أتبع الأعراض الذوات، وهو جاء بالعكس.

فإن قلت: يلزم من تصور صفة الشيء تصويره لا محالة.

قلت: لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته. مثاله: الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعا، وكونه جمع التكسير، وكونه على زنة (مَقَاعِل)^(٣)، وغير ذلك، وإنما يستلزم تصويره فقط. والتصريف معرفة أحوال الأبنية ومعرفة الأبنية، لا تصورهما.

وقال بعض^(٤) الشارحين بناء على ما ذهب إليه المصنف: «ينبغي أن يقول: بعض أحكام الوقف أيضا؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضا، وهو الوقف بتضعيف الآخر في نحو جعفر»، وهو وهم؛ لأن التضعيف والإشمام في كونهما عارضين للبناء بعد كماله سواء، وليس لزيادة الحرف ونقصانه للوقف مدخل في نفس البناء؛ إذ لو ثبت للزيادة مدخل ثبت للنقصان مدخل، ولا قائل بهذا.

وقد رده بعض^(٥) من شرح، والرد في نفس الأمر صحيح، وقد جاء هذا الراد الشارح بكلام أسنده إلى غيره في الأحوال والأبنية، وهو أن الإضافة فيه كما في قولهم: شجر أراك، فمعنى قوله:

(١) م: (في).

(٢) انظر شرح الجاربردي (١٠).

(٣) في النسخ: (فعال).

(٤) هو السيد ركن الدين (٢).

(٥) هو الجاربردي (١٠-١١).

«أحوال أبنية الكلم» على هذا التقدير: أحوالٌ هي أبنية الكلم. ثم قال^(١): هكذا ذكروه. ولم يقل فيه شيئا آخر.

٣ وهذا القياس فاسد؛ لأنه يصدق بعضُ الشجرِ أراك ولا يصدق بعضُ الأحوال أبنية. ثم قال^(٢):
«لكن التحقيق في هذا الموضع أن يقال: المراد بأبنية الكلم هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة للكلمة، وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها»، ثم
٦ أتم كلامه بما يلوح منه أنه جعل جميع التصريف من الأحوال، واستدل عليه بقول المصنف بعد هذا^(٣): «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة» إلى آخره. حيث جعل جميع ذلك من أحوال الأبنية، وهو أيضا وهم؛ لأن الفرق بين الإدغام في كلمتين وبينه في كلمة واحدة لا يحلح لا يردده (راؤ^(٤))،
٩ وكذا كون الأول من الأحوال والثاني من الأبنية لا يحلح، وكيف يكون علم صوغ الكلمة وعلم الوقف عليها بعد صوغها سواء؟.

والحق أن جعل جميع الأبواب داخلة تحت الأحوال، ورفض كلام الشرح برأسه تعسف يجري مجرى المكابرة. ١٢

اعلم أن الإشكال وارد على حده مع قطع النظر عما ذكرنا من النظر؛ لأنه قال: إنما قلنا: التي ليست بإعراب ليخرج علم النحو عن حد علم التصريف^(٥). وهو لا يخرج عن حده بحال؛ لأن قوله: «التي ليست بإعراب» يدل على أن كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حده، وعلم النحو ليس بمنحصر في الإعراب؛ بل مباحث البناء أيضا من جملته، فيدخل في حده كل بحث هو من جهة البناء، فثبت أنه دخل في حده بعض علم النحو، وهو عنده مغاير لعلم التصريف، فلا يكون حده مانعا. وهذا وارد على الحد الذي هو فر منه أيضا؛ إذ كل من يطلب التمييز بين علم النحو وعلم الصرف يرُدُّ عليه هذا، فيعلم مما ذكرنا أن الحق هو ما عليه المتقدمون، فإنهم لم يميزوا بينهما، وعليه سيبويه في الكتاب، فإنه ذكرهما بلا فصل وتمييز، وسموهما معا علم النحو.

٢١ اعلم أنه قد أجاب عن هذا الإشكال بعض^(٥) الشارحين بأمرين:
أحدهما: أنه قد يقال: هذا كتاب إعراب القرآن، وإن كان مشتملا على ذكر البناء أيضا،

(١) الجاربردي (١١).

(٢) الشافعية (١٥).

(٣) ليس في ك.

(٤) انظر شرح المصنف (١/أ).

(٥) هو الجاربردي (٩).

فقله: «إعراب» يخرج بحث المبنيات أيضا.

والحاصل تنزيل^(١) لفظة الإعراب منزلة لفظة النحو، وهو غير سديد؛ لأن هذا الإطلاق فيه تجويز. و[هو]^(٢) في الحدود غير جائز.

والثاني: قول المصنف: «أن الحق بمقدمتي في الإعراب» إذ المراد: في النحو.

وهذا أيضا لا يصلح للدفع؛ لأنه يستلزم التحكم، ويانه أنه قد ذكر في الكافية بعض مباحث الصرف، مثلا في الجمع والتثنية، وغير ذلك، وبعضها في الشافية، فالحكم بكون بعضها من النحو وبعضها من الصرف حكم لا عن سند. هذا وإن جعل الصرف جزءا من النحو لم يلزم هذا التحكم، ولكن يختل الحد لا محالة.

فإن قلت: يلزم مما ذكرتم خلط علم بعلم آخر الذي هو المؤدي إلى الخيرة المنافية لحصول العلم. قلت: كان يلزم هذا لو كان المغايرة § بينهما ثابتة، ولا يمكن ثبوتها؛ لما قد أسلفناه. فالحاصل أن علم التصريف بعض علم النحو.

فإن قلت: أليس قولهم: (علم التصريف) مشعرا بأنه علم برأسه، فيكون مغايرا لعلم النحو.

قلت: نعم؛ لأن قول الفقهاء (علم الفرائض) لا يؤذن بأنه علم برأسه مغاير لعلم الفقه، فكما أن الفرائض جزء من الفقه، كذا التصريف جزء من النحو، وكما أنهم صنفوا فيه كتباً برأسه صنف النحاة في الصرف كتباً برأسه، وهذا لأنه لما كان هذا البعض أهم للمبتدئ تصدوا لتصنيف مختصرات فيه تقدما لما هو أليق بفهم المبتدئ. والحق في جانب الزمخشري^(٣) حيث جعل التصريف من جملة علم النحو، فبعضه المخصوص بقسم من الأقسام الثلاثة أورده في مكانه، وبعضه الشامل للقسمين أو الثلاثة أفرزه، وسماه بالقسم المشترك.

(١) ك: (تنزل).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) أي في كتابه المفصل. وإنما قال الشارح هذا لأن الشافية مأخوذة من المفصل.

[أنواع الأبنية]

وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية.
وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية. (الشافعية: ٦).

٣

● قوله: «وأبنية الاسم الأصول» إلى آخره.

لما كان المباحث الصرفية غير لاحقة للحرف إلا باعتبار كونها أحوالاً طواريئاً عليه، ولم يكن له بحث باعتبار كونه بعضه أصلي وبعضه غير أصلي؛ لكونه جامداً غير متصرف فيه، لم يتعرض لبيان الحرف، وتعرض لبيان الاسم والفعل؛ لكونهما في صدد الأصالة والزيادة. ولما كان الأصل تقديم الأصل قال: «وأبنية الاسم الأصول»، وقدم الاسم لكونه أعلى درجة من الفعل، وسيأتي بيانه.

وينبغي أن يُعلم أولاً معنى الأصلي والمزيد فيه؛ فالأصلي: ما لم يُزِدْ فيه شيء، والمزيد فيه مقابله. ولا خلاف في كون تفسيرهما ما ذكرنا، وإن كان الاختلاف في معرفة بعض الأفراد واقعا، كاختلافهم في خَنْدَرِيْس^(١)، واستَكَّانَ، وسيُتضح الكل^(٢).

ويرد على ما ذكرناه ما ذكرناه في قوله: «التي ليست بإعراب».

وجوابه كما تقدم، وزيادة، وهي أن يقال: (قولكم المزيد فيه مقابله) معناه: المزيد فيه ما زِيدَ فيه شيء، ويكون هذا راجعاً إلى تعريف الشيء بنفسه؛ إذ الزيادة التي في المحدود هي الزيادة التي في الحدّ، وهو غير مستقيم.

والجواب: إن الزيادة التي في المعرّف هي الزيادة بحسب اللغة، والزيادة التي في المحدود هي الزيادة بحسب الاصطلاح، والمغايرة بينهما ثابتة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الاسم والفعل إنما لم ينقصا عن الثلاثي لأن وضع الكلمة على حرفين وضع بعض الحروف المحكوم عليه بالنقصان.

والتحقيق في هذا أن كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف؛ إذ الأول مبتدأ به، والآخر موقوف عليه، ومن خواص كلامهم أن لا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يُوقف إلا على ساكن، فكان المناسب أن يكون بين المبتدأ به والمقطوع عليه وسط يكون كحاجز بين الابتداء والانقطاع.

(١) الخَنْدَرِيْس: اسم من أسماء الخمر، سميت بذلك لقدمها، والتمر القديم، والحِنطة القديمة. انظر اللسان (خندرس).

(٢) انظر ص (٥٢، ٤٧، ٣٤٧) من هذا الكتاب.

ولما كان الاسم والفعل كلاهما أكمل درجة من الحرف؛ لكون الكلام متأبياً منهما بخلافه، وجب أن تكون مرتبتهما أعلى في اللفظ، كما هي أعلى في المعنى، فكان الأصل فيهما أن يكونا على الكمال، ولذلك حكموا بأن مثل يَدٍ كان أصله ثلاثياً؛ لئلا يلزم وضع الاسم على حرفين، وذلك من قِبَل أن الاشتقاق المحقق يؤذن بهذا؛ ألا ترى أنك تقول في تصغير يَدٍ: يَدَيٌّ، وفي تكسيره: أَيْدٍ. وهكذا الكلام في أمثله.

وحكموا ببناء الأسماء الغير المتمكنة إذ وقع وَضْعُ بعضها كوضع الحروف الثنائية أو الأحادية فتشابهها فبني كبنائها.

هذا تعليل كون الاسم الأصلي والفعل الأصلي ثلاثيين، وعدم جواز كونهما ثنائيين.

فإن قلت: مثل: (ذا، وكم، وما) أسماء أصول، وليست بثلاثية، فلا يستقيم قوله: «وأبنية الاسم الأصول ثلاثية».

قلت: كما أن الأصلي والمزيد فيه لا يطلقان على الحروف، فكذلك لا يطلقان على ما أشبهها؛ لكونه جامداً كما أنها جوامد، وقد مر، فإذن المراد بقوله: «الاسم» الأسماء المتمكنة.

واعلم أن الاسم إنما لم يوضع زائداً على الخماسي لأنه لو زاد على الخماسي أقل زيادة لكان سداسياً، ولو حصل ذلك لزم أن تكون الكلمة الواحدة بمنزلة الكلمتين؛ إذ قد مر أن كمال الكلمة في كونها على ثلاثة أحرف حاصل، وتركيب الكلمتين مستدع لنوع من التفرع، والتفرع ينافي الأصالة، فلو وُضع سداسي أصلي لكان كاشتمال الشيء على الضدين، وهو مستحيل، فلهذا لم يوضع.

فإن قلت: إن مثل استخرَجَ، وأخرِجَ (١) ابتداءً سباعي، وفيه المحذور المذكور، فلو كان هذا المحذور دافعاً للوضع لم يوضع.

قلت: الزائد من حيث هو زائد وجوده كالعدم؛ لأنه ليس له ثبات واستقرار؛ بل هو في معرض الطرآن والزوال، بخلاف الأصول فإنه ثابت أبداً، ووجوده (٢) ليس كوجود الزائد، فيجوز أن تكون الكلمة سباعية إذا كانت ثلاثة أجزاء منها أو أكثر زائدة؛ إذ الزائد كالمعدم، ولا يجوز أن تكون سداسية بتقدير كون الأجزاء كلها أصلية، وإلا أشبه التركيب المذكور.

(١) أخرِجَ القوم أو الإبل: اجتماع بعض إلى بعض. انظر اللسان (حرجم).

(٢) الأصل: (وجوده).

● قوله: «وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية»، وفي بعض النسخ: «والأولان للفعل».

أي: أبنية الفعل الأصول؛ لأنه في بيان الأصول، ولو لم يقل هكذا لزم أن ينزل لفظ الفعل على الإطلاق، وحيث لا يستقيم؛ لأن الفعل المطلق قد يكون خماسيا وسداسيا، وذكره عقيب ذكر أبنية الأصول دال على هذا.

● وقوله: «والأولان للفعل»

٦ يوهم أن لا يكونا للاسم، ولكن قوله السابق يدفع ذلك. والمراد بالفعل الفعل الأصلي أيضا، وإلا لزم ما قلنا، ولهذا قال بعض الشارحين^(١): «في عبارته تعسف عظيم».

واعلم أنه لو قال: الأبنية الأصول للاسم ثلاثية ورباعية وخماسية، ولل فعل أولياها. لكان أسد. وقد سبق أنه لا يجوز أن ينقص الفعل عن الثلاثي فيما مر، فاعلم أنه لا يجوز أن يزيد الفعل على الرباعي؛ لأنه لو وصل إلى الخماسي لكان مساويا للاسم في الرتبة، وهو أحط درجة من الاسم، فوجب أن يقتصر على الرباعي لتلا يلزم المساواة.

١٢ وأما كونه أحط درجة منه فلأنه مشتق من الاسم، ولأنه محتاج إليه، فكما أن درجة الاسم أعلى من درجته في المعنى وجب أن تكون درجته أعلى في اللفظ ليتناسب اللفظ والمعنى.



(١) هو السيد ركن الدين (٣).

[الميزان الصرفي]

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً، وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمَبْدَلَ
 ٣ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإِلَّا الْمَكْرُرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تَقْدَمُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ
 الزِّيَادَةِ، إِلَّا بَيَّنَّتْ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ حَلَّتِ تَاءٌ فَعِلِيًّا لَا فَعِلِيًّا، وَسُخْتُونَ وَعُشْتُونَ فَعُلُولًا لَا فَعُلُونًا؛
 لذلك ولعدمه، وَسُخْتُونَ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ فَعَعُلُونَ لَا فَعُلُولٌ كَحَمْدُونَ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ؛ لِنُدُورِ
 ٦ فَعُلُولٍ وَهُوَ صَغْفُوقٌ، وَخَرْتُوبٌ ضَعِيفٌ، وَسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ، وَيُطْنَانٌ فَعْلَانٌ،
 وَقُرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِیضُ ظَهْرَانٍ.

ثم إن كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثله، كقولك في آذُرٍ: أَعْفَلٌ. (الشافية: ٦-٨).

● قوله: «وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ» إلى آخره.

يعني الأبنية توزن بالفاء والعين واللام كما يقال: ضَرَبَ زَنْتَهُ: فَعَلٌ، وَدَخَرَ زَنْتَهُ: فَعَلٌ، وَإِنَّمَا
 توزن في الأبنية بالفاء والعين واللام لأن مدلول الفعل أصل جميع الأحداث في المعنى، فإن مثل ٤
 ١٢ الضَّرْبُ وَالذَّهَابُ وَغَيْرُهُمَا يَصْدُقُ عَلَى كُلِّهِ أَنَّهُ فَعَلٌ، فَلَهُ عَمُومٌ فِي الْحَقِيقَةِ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ كُلُّ مَا صَدَرَ
 عَنْ مَعْدِنٍ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوِزْنُ فِي الْفَلِظِ كَمَا أَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْمَعْنَى.

فإن قلت: الأبنية لا تنحصر في الأحداث فيلحق جعل الفعل وزناً لها لكونه أصلاً (لها) (١)؛ بل
 ١٥ منها ما تصدر عنه الأحداث، وهو الأسماء، فلا يكون الفعل أصلاً له.

قلت: الأسماء التي تصدر عنها الأحداث تكون فاعلة لتلك الأحداث لا محالة، ألا ترى أنه يصح
 أن تقول: زيد فاعل للضرب مكان قولك: زيد ضارب. قال الله تعالى: ﴿سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا
 ١٨ لَفَاعِلُونَ﴾ (٢)، وقال: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ (٣)، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ
 فَاعِلُونَ﴾ (٤)، وقال الشاعر (٥):

المُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الـ أَزْمَةُ الْفَاعِلُونَ لِلزَّكَاةِ

(١) ليس في م.

(٢) يوسف: من الآية ٦١.

(٣) الحجر: من الآية ٧١.

(٤) المؤمنون: ٤.

(٥) هو أمية بن أبي الصلت. والشاهد في ديوانه (٣٤٥)، وتفسير القرطبي (١٢/١٠٥)، والدر المصون للسمين الخلي (٣١٦/٨).

وهكذا الأسماء التي تكون مواقع الأفعال تكون مفعولة لها، إما بحسب نفسها، أو زمانها، أو مكانها. يصح أن تقول: زيد مفعول للضرب^(١)، ويوم الجمعة مفعول فيه ضرب زيد، ووسط الدار مفعول فيه قتل، فثبت أن الأحداث وما يتعلق بها كلها جارٍ فيها إطلاق الفعل.

٣

فإن قلت: فما تصنع بالأسماء الجوامد؟

قلت: هي في هذا الشأن محمولة على الأحداث والمشتقات منها التي لها الأكثرية.

فإن قيل: الفعل والجعل والعمل والصنع بمعنى واحد، فما وجه اختصاص الفعل بكونه وزناً؟

٦

قلنا: لأن الفعل أعم استعمالاً من أخواته التي بمعناه، وأعم الاستعمال أولى بكونه زنة من أخصه؛ لما بينا من إرادة العموم فيها.

وقال شارح^(٢): «إنما كان الميزان ثلاثياً لكون الثلاثي أكثر من غيره، ولأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في أمهات أحسن من ادعاء حذفها في أمات». هذا ما ذكره، وللخصم أن لا

٩

يسلم القاعدة ويدعي تماثل الحذف والزيادة في الشيوخ، أو كونهما خلاف الأصل، والأصل انتفاء الراجح، ولئن سلم فلا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأن ما معناه أصل جميع الأحداث ثلاثي؛ أعني الفعل، وهذا هو الواقع، ولو كان هذا المعنى واقعاً في رباعي أو خماسي لكان الواجب أن يكون هو الميزان، فتعين الفعل بكونه ميزاناً إنما جاء من قبل المعنى، لا من جهة كون لفظه ثلاثياً.

١٥

ولقائل أن يقول: الضمير في قوله «عنها» راجع إلى الأبنية، والأبنية موصوفة بالأصالة، فيجب أن لا توزن الأبنية المزيد فيها بالفاء والعين واللام. وهو باطل لأمرين:

أحدهما: أنهم اتفقوا على أن مثل ضارب وزنه فاعل. وهو بناء زيد فيه.

١٨

والثاني: أنه يناهز قوله: «ويُعبر عن الزائد بلفظه» إذ الزائد لا يكون في عداد الأصول قطعاً؛ لاستحالة صيرورة الزائد أصلاً، والأصل زائداً.

والجواب: إن المراد بالتعبير بالفاء والعين واللام أنها تقع في مقابلة الحروف. وهذا معنى الوزن والزنة؛ لا^(٣) أن في البناء الأصلي يوزن بها، وغير الأصلي لا يوزن بها، فإذا لا يقع مقابلاً لأصل إلا

٢١

ب

(١) ك: (مفعول الضرب).

(٢) هو السيد ركن الدين (٣).

(٣) ك: (لأن).

أحد حروف الفعل، سواء كانت الأصول خالية عن الزوائد أو لم تكن كذلك، فلا منافاة بين القولين، ولا خلاف فيما اتفقوا عليه.

٣ • قوله: «وما زاد بلام ثانية وثالثة».

أي: ما زاد على الفاء والعين واللام من الأصول، بأن يكون الموزون رباعيا أو خماسيا، يُعبر عنه باللام الثانية واللام الثالثة، كما تقول في جَعَفَرٍ: فَعَلَّلٌ، وفي دَحْرَجٍ: فَعَلَّلٌ، وفي جَحْمَرٍ^(١): فَعَلَّلِلٌ، فتقول في الراء والجيم من الأولين إنها اللام الثانية، وفي راء الثالث كذا، وفي شينه إنها اللام الثالثة.

فإن قلت: لم كررت اللام ولم تكرر العين ولا الفاء فيما زاد؟

قلت: لأن اللام هي المحل الذي زادت الكلمة عندها على الفاء والعين واللام. بيانه أن جيم جعفر في مقابلة فاء فعلل، وعينه في مقابلة عينه، وفاؤه في مقابلة لامه، وعند فائه تجاوز الموزون عن الزنة، وتفاعدت الزنة عن الموزون، فالحاصل أن التجاوز والتقاعد إنما نشأ عند اللام، فهو أولى بال تكرار ليسلم ترتيب الفاء والعين واللام، وتلحق الزنة بالموزون، ويحصل الغرض الذي هو الوزن.

١٢ فإن قلت: لم تطلب سلامة ترتيبها في فاعِلٍ وفَعُولٍ وفَعِيلٍ وغير ذلك مما غيّر الترتيب فيه بإقحام أجنبي، وهو الزائد.

قلت: الجواب عن هذا بوجهين:

١٥ أحدهما: أن سلامة الترتيب مطلوبة إذا كان الفاء والعين واللام زنة للأصول؛ لأن الأصول لا تغيّر للترتيب فيها بحسب الأصل، فينبغي أن لا يكون في زنتها كذلك، بخلاف المزيد فيه فإنه قد يجب في زنته ما لا يجوز في زنة الأصول، وهو الإقحام المذكور؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يكن الوزن عكس الموزون ومرآته.

٢١ والثاني: أنا لا نسلم أن الترتيب لم يبق سالما فيما ذكرت من فاعِلٍ وفَعُولٍ وفَعِيلٍ؛ لأن المراد بالترتيب أن تكون كل واحدة من الفاء والعين واللام مقابلة لما يقتضي الوزن مقابلتها له، وهو أن تكون الفاء مقابلة للأول من الأصول، وكذا الكلام في العين واللام، كما مر، بشرط أن لا يقع بين الفاء والعين، أو بين العين واللام زائد، فيكون مقابلا لحرف أصلي.

٢٤ تحريره: لو قلت في جَعَفَرٍ: فَعَلَّلٌ، أو فَعَلٌ لم يكن الترتيب سالما؛ لكون الفاء الثانية مقابلة لعين الموزون، والعين الثانية مقابلة لفائه، ومعلوم أن المكرر الذي في الوزن زائد، والواقع مقابلا له في

(١) الجَحْمَرُش: العجوز المسنة، والأفنى العظيمة. اللسان (جحمرش).

الموزون أصل، ووقوع الزائد مقابلاً للأصل محلّ بالوزن؛ لاقتضاء ذلك عدم المعاكسة، وإنما ارتكّب ذلك في اللام الثانية والثالثة لتقاعد الزنة عن الموزون، كما ذكر، فليسلم ترتيب الفاء والعين واللام كيلا يلزم محذوران؛ أحدهما: وقوع الزائد مقابلاً للأصل، والثاني: عدم سلامة الترتيب.

فإن قلت: فائدة الوزن إن كانت معرفة الزائد والأصل لزم الدور؛ لتوقف المعرفة على المقابلة بحروف الوزن، وتوقف المقابلة على المعرفة، وإن لم تكن إياها فما هي؟

قلت: § استجلاب الخفة في بيان الأصل والزائد والقلب والحذف، كما تقول لمن يسألك عن زنة ملائكة^(١) وجاء^(٢) مثلاً: مَفْعَلٌ على المشهور، ومَفْعَلٌ على رأي، وفَعَّالٌ على آخر. وفاعٍ على مذهب سيويه، وقال على مذهب الخليل^(٣). فترى أن في الوزن إشعاراً بالمذكورات لا يخفى على المتخاطبين، ولو جيء ببيان المذكورات لطال الكلام، وإساء بعض^(٤) الشارحين إلى أنها تعليم المتعلمين بقوله: «فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما ليس كذلك فهو زائد» كلام إقناعي مع أنه لا يخلو عن لزوم الدور، وهو - أعني الشارح - فارٌّ منه.

● قوله: «ويُعبر عن الزائد بلفظه».

يعني إذا كان الموزون مزيداً فيه يُعبر عن الزائد الذي فيه بلفظه في الزنة، ويشترط أن يكون محل الزائد واحداً فيهما، كما أنه يشترط أن تكون الحركات - فتحة وضماً وكسراً - والسكنات واحدة فيهما، سواء كانت في الأصول أو الزوائد. مثاله: يقال في ضارب: فاعِلٌ، وفي مضروب: مفعولٌ، فإن الزائد في الأول هو الألف بعد الضاد، فكذلك الألف يزداد بعد الفاء في الزنة، وفي الثاني هو الميم قبل الضاد، والواو بعد الراء، فكذلك يزداد الميم قبل الفاء، والواو بعد العين فيها. وقد ترى اتحاد الحركات والسكنات في الموزونين والوزنين، ولا يتغير ما ذكرنا إلا فيما سنذكر.

● قوله: «إلا المُبدَل»

يَسْتثني من التعبير عن الزائد بلفظه هذه الصورة والتي بعدها.

يقول: لا يُعبر عن الزائد بلفظه إذا كان الزائد مبداً من تاء الافتعال، نحو: اضْطَرَبَ وازْدَجَرَ، فإن الطاء والبدال مبدلات من التاء؛ إذ أصلهما: اضْطَرَبَ، وازْدَجَرَ، فُقلبت طاء ودالا لما سيأتي^(٥)،

(١) الأصل: (مَلَأَهُ). تحريف.

(٢) م: (وجاء). تحريف.

(٣) انظر تفصيل الخلاف في زنة ملائكة وجاء في ص (٣٢٨، ٤٤٦) من هذا الكتاب.

(٤) هو الجاربردي (١٦).

(٥) انظر ص (٥٤٧) من هذا الكتاب.

ولكن يُعبر عنه بالتاء، فلا يقال في زنة المثاليين: أَفْطَعَلَ، ولا أَفْدَعَلَ؛ بل افْطَعَلَ^(١). واستَدَلَّ^(٢) على ذلك بوجهين:

٣ أحدهما: أنهم قصدوا بيان أصل الزنة في هذا الموضع، فلو قيل: افْطَعَلَ لزم خلاف مقصودهم. والثاني: أن التعبير عنه بلفظه مُسْتَلَزِمٌ لتكثير الأوزان في هذا الموضع؛ إذ يجب أن يقال تارة: افطعل بالطاء^(٣)، ومرة بالظاء، وأخرى بالdal، إلى غير ذلك، وهو مفض إلى الاستتقال، وهو محذور. و كلاهما فيه ضعف؛ أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مُخَصَّصٍ؛ إذ قد يقبلون الزنة لقلب الموزون، كما سيأتي، ولا يراعون بيان أصل الوزن.

٩ وأما الثاني: فليُخَلَّفِ المعلول عن العلة؛ إذ الاستتقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هَيْلَعٍ^(٤) مثلاً: هِفْعَلٌ، ويجيء هذا في أوزان كثيرة، فتبين أن الاستتقال ليس علة لعدم التعبير. فإن قلت: الاستتقال مُدْرَكٌ بالضرورة فلزم القول بكونه علة.

قلت: لما تخلف المعلول عنه في بعض المواضع لزمك إما عدم كونه علة، وإما التخصيص بلا مخصص، والثاني باطل، فتعين الأول، والأصح أن يقال: الإبدال والإدغام قد يكون كل واحد منهما في الموزون دون الزنة، وقد يكون الإدغام بالعكس أيضاً، والأمر في هذا راجع إلى وجود المقتضي؛ ألا تراك تقول في زنة فُرْدُوسٍ من الفوز بإبدال التاء دالاً: قُلْتُ، لا قُلْدُ، وفي زنة نَيْتٍ: فَعَلْتُ، لا هب فَعَتٌ، وفي قِرْطَعِبٍ^(٥): فِعْلَلٌ، بالإدغام، لا بالإظهار، فعدم التعبير عن الزائد بلفظه في المُبْدَل؛ لعدم المقتضي للإبدال؛ إذ لو كان المقتضي قائماً في الزنة كما هو في الموزون لقلبت التاء فيها قلبها فيه.

● قوله: «وإلا المكرر»

١٨ هذه هي الصورة الثانية المستثناة عن التعبير عن الزائد بلفظه، وإنما لم يُعبر عن المكرر بلفظه في الزنة؛ بل بما وقع مقابلاً لما تقدم المكرر من الحرف الأصلي، كما تقول في جَلْبَبٍ^(٦): فَعْلَلٌ، فإن

(١) مذهب الرضي أن يعبر عن الزائد المبدل منه بإبدال، لا بالمبدل منه، وأجاز ذلك عبد القاهر الجرجاني في الحرف الأصلي. انظر الرضي (١/ ١٨)، والمفتاح للجرجاني (٢٨).

(٢) أي المصنف. انظر شرحه (١/ ب).

(٣) ك: بالتاء.

(٤) الهِيلَع: الواسع الخنجور العظيم اللقم الآكول، واللثيم، والكلب السلوقي. اللسان (هبلع).

(٥) القِرْطَعِب: الشيء الخثير. وما عنده قرطعة: ما عنده شيء. اللسان (قرطعب).

(٦) جَلْبَبٌ: ألبسه الجلباب. اللسان (جلب).

الزائد فيه الباء الثانية، فيعبر عنها باللام؛ إذ هي التي وقعت مقابلة للباء الأولى، والباء الأولى حرف أصلية، لا زائدة؛ لأنه لما كان في الموزون التكرار وجب أن يكون في الزنة كذلك؛ ليكون مشعرا بوجوده في الموزون؛ لتحقيق المعاكسة الواجب وجودها بين الزنة والموزون. ٣

وتحقيق هذا أن وجود المتجانسين قد يكون تضعيفا، كما في أَحَبُّ، وقد يكون تكررا^(١) حقيقيا كما في كَرَّمَ وَقَرَّدَ^(٢)، وقد يكون مشبها للتكرير صورة، ولا تكرير في الحقيقة، كما في عَيْنَيْنِ ثَنِيَّةٍ عَيْنٍ، وقد يكون غير ما ذكر، كما في سَلَسٍ^(٣)، والنوع الثاني واجب فيه التكرير؛ لما عرفت. ٦

إذا عرفت هذا فاعلم أن في عبارته وَهْنًا جدًا؛ إذ هي توجب خلاف مقصوده وفسادا آخر.

أما الأول: فلأنه قال: «بما تقدمه»، والضمير عائد إلى المكرر، فيكون المعنى: فإن المكرر يُعبرُّ بما تقدم^(٤) المكرر، ومن هذا يلزم أن يقال في قَرَّدَ: فَعَلَّدَ، وهو ضد المطلوب^(٥)، فكان الصواب أن يقول: بالمقابل لما تقدمه. ٩

وأما الثاني: فلأن ما تقدم المكرر قد يكون الحرف الأصلي، وقد يكون غيره، فيلزم من ذلك إما المستحيل، وإما المنوع. ١٢

أما الأول: فكما في زنة جَلَبَابٍ؛ إذ ما تقدم الباء هو الألف، ولا يمكن التعبير عن المكرر بالألف؛ لاستحالة تلاقي الألفين، مع أنه لو أمكن لكان ممنوعا. ١٥

وأما الثاني: فكما في زنة إِغْدُوْدَنَّ^(٦)؛ إذ ما تقدم الدال هو الواو، ولا يجوز التعبير بها، فلا تقول: إِفْعَوْلٌ؛ بل أَفْعَوْلٌ، فكان المستقيم أن يقول: لما تقدمه من الحرف الأصلي، وقد زاد القيد هذا في الشرح^(٧)، فدل على أنه كان مريدا به هذا، ولكن لفظه لا يعطي هذا المعنى. ١٨

(١) م: (تكريرا).

(٢) الْقَرَّدُ: المكان الغليظ المرتفع. اللسان (قرد).

(٣) السَّلَسُ: الخيط الذي يُنظم فيه الخرز، وذهاب العقل. اللسان (سلس).

(٤) ك: (بما تقدمه).

(٥) ك: (المطلق).

(٦) إِغْدُوْدَنَّ: إذا احضر حتى يضرب إلى السواد، والكلاء: التفؤ، والشعر: طال وشم. وشعر مغدودن وشاب مغدودن: ناعم. اللسان (غدن).

(٧) شرح المصنف (١/ب).

● قوله: «للإلحاق أو لغيره».

أي: سواء كان ذلك المكرر للإلحاق، كما في قَرَدَدٍ وَجَلْبَبَ، أو لغير الإلحاق كما في كَرَّمَ
وَمُحَمَّدٌ فإنه يعبر عنه بما ذكرنا. ٣

واعلم أنه ليس في قوله هذا زيادةٌ فائدة؛ لأن المكرر لا يخلو من أن يكون للإلحاق أو لغير
الإلحاق؛ إذ الشيء لا يخلو عن الشيء أو^(١) نقيضه، فلا حاجة إلى إيراده؛ إذ المراد هو العموم، وهو
في الإطلاق حاصل. ٦

● قوله: «وإن كان من حروف الزيادة».

هذا تأكيد لما قبله؛ إذ معناه: يعبر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل، وإلا المكرر، سواء لم يكن من
حروف الزيادة، أو كان من حروف الزيادة، فإنه لا يعبر عن الزائد بلفظه؛ بل يعبر عنه بما تقدمه.
والتقدير: وإن كان من حروف الزيادة فإنه يُعبر عنه بما تقدمه، واستغنى^(٢) عن في الجواب للكلام ٦
السابق المشعر به؛ أعني قوله: «بما تقدمه» وهذا معنى التأكيد والمبالغة بالشرط، كما تقول: أَكْرَمَ
العالمَ وإن كان فاسقا، أي: إن^(٣) كان صالحا فأكرمه، ولا حاجة إلى هذا التصور فإنه لا غَرْوَ فيه،
وإن كان فاسقا أيضا فأكرمه، وذاكَرُ الإكرام أوْلا مُعْنٍ عن ذكره مرة أخرى. ١٢

وأما قول الشارحين^(٤): «ما قبله سادَّ مسدَّ جوابه لأنه يدلّ عليه». ففيه نظر؛ إذ لا سادَّ مسدَّ
شيء؛ لأن المسدَّ موضع الجواب، ولا سادَّ فيه، وهذه العبارة تستعمل في مثل: لولا زيد لكان كذا،
والأولى أن يقال: يحذف الجواب لإغناء الأول عن الإعادة. ١٥

كما ذكرنا التكريرُ جارٍ في كل حرف سوى الألف، ومن جملة الحروف حروفُ الزيادة،
وهي عشرةٌ مجموعها: (سألتمونيها) فينقسم التكرير إلى قسمين: ما في حروف الزيادة، وما في
غيرها، والمعنى بالتكرير في حروف الزيادة أنه يكون الحرف المكرر من جملتها في الجملة، لا^(٥)
أن يكون زيادة في نفس الأمر، فالأول كَحَمَدٌ؛ لأن الميم قد تكون زائدة، والثاني كَكَرَّمَ؛ لأن
الراء لا تكون زائدة قط. ٢١

(١) الأصل: (و).

(٢) في حاشية ك: (أي الشرط عن الجواب).

(٣) ك: (وإن). وكانت كذلك في الأصل، إلا أن ناسخه شطب على الواو.

(٤) انظر شرح السيد ركن الدين (٤)، والجاربردي (١٧).

(٥) الأصل، ك: (إلا).

إذا فهمته قادرٌ أن التكرير معتبر سواءً كان من النوع الأول أو من النوع الثاني، ومعنى اعتباره أنه يعبر عن المكرر بما تقدمه، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن كان» أي: وإن كان المكرر من حروف الزيادة فإنه بما تقدمه.

٣

ولقائل أن يقول: كونه من حروف الزيادة ينافي كونه مكرراً؛ إذ الحرف الواحد لا يمكن أن يكون مكرراً تارة وزيادة أخرى. وتحقيق هذا أن الزيادة تنقسم إلى الزيادة الحرفية وإلى الزيادة التكريرية، فيستحيل أن يكون الحرف الواحد زيادة مرتين.

٦

والجواب: ما سلف، وهو أن المراد بكونه من حروف الزيادة كونه من جملتها في الجملة، لا كونه منها حقيقة، فإنه إن كان كذلك لا يسمى مكرراً.

● قوله: «إلا بثبت»^(١).

٩

هذا استثناء من الاستثناء؛ أي: يعبر عن الزائد بلفظه، إلا المكرر فإنه لا يكون كذلك، إلا المكرر الكائن بثبت، فإنه يعبر عن الزائد بلفظه، وهذا كما تقول: أطعم العلماء إلا الأغنياء منهم إلا في الضيافة.

وقال شارح^(٢): التحقيق أن يقال: التقدير إلا المكرر مُلتبساً بأي حال كان، إلا ملتبساً بثبت. فهو استثناء مُفرَّغٌ منصوبٌ المحلُّ على الحال.

١٢

وهذا كلام حق؛ لكن النظر في كونه هو التحقيق؛ إذ لا حاجة تستدعيه، وأظنه جاء به لأجل حرف الجر واقتضائه ما يتعلق به، وهذا المقصود بدون هذا التطويل حاصل.

١٥

إذا عرفت هذا فاعلم أنه يقول: الأصل التعبير عن المكرر بما تقدمه، إلا أن ينهض بثبت؛ أي: دليل يدل على أن التكرير الصوري اتفاقي وليس بحقيقي، ومعناه أنه اتفق المجانسة بين بعض أصول الكلمة وبين زائد فيها، وذلك الزائد من حروف الزيادة في نفس الأمر، كما ترى في أتجر؛ إذ فيه التاء التي هي الفاء، والتاء التي هي في افتعل، فلا يقال لمثل وجود المتجانسين هذا إنه تكرير؛ لقيام الدليل على عدمه، فلا يعبر عن الثاني بالأول فيقال: أفعَل؛ بل افتعل بلفظ الزائد.

١٨

● قوله: «ومن ثم»

٢١

أخذ يبحث عن بعض ما ليس الثبوت فيه بقائم على كون التكرير الصوري غير حقيقي، وبعض ما هو قائم فيه على كونه غير حقيقي تمثيلاً؛ أي: ومن أجل أن المكرر يعبر بما تقدمه، وإن كان من

(١) الثبوت: الحجة والبيّنة. اللسان (ثبت).

(٢) هو الجاربردي (١٨).

حروف الزيادة، كان وزن جَلَيْتٍ فَعْلِيلًا؛ لأن المكرر فيه التاء الثانية، فيعبر عنها في الزنة باللام؛ لأنها هي التي وقعت مقابلة للتاء الأولى من الحلتيت، فهي ما تقدمه، وإن كان فَعْلِيلٌ موجوداً، كَعَفْرِيٍّ؛ لأن التكرير الصوري يشعر بكونه^(١) حقيقياً ما لم ينهض الثبوت على عدم حقيقته، وههنا لا ثبت. والحَلَيْتُ صمغ الأَنْحُذَان، ويقال له بالفارسية: انكرد^(٢).

● قوله: «وَسُخُونٌ وَعُثُونٌ» إلى آخره.

هذا أيضاً مما تكريره الظاهر مشعر بحقيقته، واستدل عليه بأمرين: أحدهما: أن الأصل في التكرير أن يكون حقيقياً، وأما تخلف إشعاره بذلك فلا يكون إلا لمانع، ولا مانع ههنا؛ إذ الأصل عدمه، فيكون حقيقياً.

والثاني: أنه لو قيل بكونه غير حقيقي، لزم أن يكون وزنهما فَعْلُونًا، لا فَعْلُولًا، وفَعْلُونٌ مما عُلِمَ في كلامهم، فيلزم الحمل على المعدوم، وأما فَعْلُولٌ فموجود، كخُرْتُوبٍ^(٣)، والحمل على الموجود أولى من الحمل على المعدوم، وإلى هذين الدليلين أشار بقوله: «لذلك ولعدمه» أي لما ذكرنا من اعتبار التكرير في جَلَيْتٍ، ولعدم فَعْلُونٍ.

وَسُخُونٌ: اسم رجل بالضم و^(٤)الفتح على اختلاف روايتين^(٥) منقول من الجنس. والعثون معناه^(٦): أولُّ الريح والمطر. وعُثُونٌ: رأسُ اللحية.

قال: «وَسُخُونٌ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ»

أي: فتح السين في سَخُونٍ ضعيف غير مُسَلَّم، وإن سُلِّم فهو فَعْلُونٌ لا فَعْلُولٌ؛ لأن فَعْلُولًا في كلامهم نادر، والنادر كالمعدوم، وفَعْلُونٌ كثير، كحَمَلُونٍ علم شخص، وهذا البناء مختص بالعلم، وإذا تردد لفظ بين وزن نادر ووزن كثير فحملة على الكثير أولى، فهذا مما الثبوت فيه قائم على أن التكرير الصوري ليس له حقيقة، وهو أنه لو حكم بحقيقته لزم الحمل على النادر مع وجود الكثير. وهو باطل.

(١) ك: (بأنه).

(٢) انظر قصد السبيل للمحيي (٢١٤/١)، والألفاظ الفارسية المربة لأدي شير (ص ٥١)، والأدوية المفردة للملك المظفر (ص ١٠٠)، وشرح غريب الشافية (١/١)، وهو نبات يُقاوم السموم.

(٣) الخُرْتُوب: نبت معروف يُتداوى به. انظر الأدوية المفردة (ص ١١٩).

(٤) م: (أو).

(٥) ك: م: (الروايتين).

(٦) في النسخ: (إذ معناه).

وفي هذا الاستدلال ضعف؛ لأن اتحاد الحروف في الوزنين دالٌّ على أن اعتبار التكرير فيهما سواءً، فمن الحكم بوجوده في سَحْنُونٍ بالضم يلزم الحكم بوجوده في سَحْنُونٍ بالفتح، فيكون وزنه ٣ فَعْلُولًا، كما أن الحكم بزيادة نون قَنْفَخَرٍ وتاء تَرْتَبٍ^(١) بضم القاف وفتح التاء مستلزم للحكم بزيادتهما في قَنْفَخَرٍ وتَرْتَبٍ بكسر القاف وضم التاء، وإن كان مثل قِرْطَعِبٍ وُثْرَتْنِ موجودا، وذلك لأن اللفظ إذا خرج له وزن وحُكِمَ بالأصالة والزيادة في أحدهما يستلزم ذلك الحكم في الوزن الآخر على حسب الحكم الأول، والمصنف قائل بهذا، وسيأتي في باب ذي الزيادة، فهكذا الحكم بتعيين الزائد في أحدهما يستلزم الحكم بالتعين في الآخر، فإذا القول بالتكرير في أحدهما يوجب القول به في الآخر، كما هو المقرر في نفس الأصل والزائد؛ لأن تعيين الشيء فرع على وجوده.

٩ ● قوله: «وصعقوق نادر».

وهذا بيانٌ نُدُورٍ فَعْلُولٍ، ومثل هذا يكون جوابا عن سؤالٍ مقدّرٍ، كأنه قال قائل: § أليس صَعْقُوقٌ وخَرْتُوبٌ فَعْلُولًا اتفاقًا، فأجاب بأنَّ صَعْقُوقًا نادرًا، وخَرْتُوبًا ضعيفًا؛ لأن الرواية الصحيحة ١٢ عند أهل اللغة ضمُّ الحاءِ^(٢). وصَعْقُوقٌ قبيلةٌ^(٣)، وخَرْتُوبٌ نبتٌ يُتداوى به.

وقيل: صَعْقُوقٌ أعجميٌّ غير منصرفٍ للعلمية والعجمة، ففي القول بالنُدُورِ ضعفٌ؛ إذ النُدُورُ يتوقف على العربية.

١٥ وقيل: فَتَحُ الفاءِ في زَرْتُوقٍ، وهو ما يُنصب على البئرِ لِيَسْتَقَى عليه لغةٌ فصِيحةٌ^(٤)، وقيل: جاء

(١) الْقِنْفَخَرُ: التَّارُ الناعم الضخم الجنة، والفائق في نوعه. والتَّرْتَبُ: الأمر الثابت، والعبدُ السُّوء. اللسان (رتب، قفخ).

(٢) في القاموس والتاج (عرب) أن الخَرْتُوبَ، بالفتح، لُغَةٌ في الخَرْتُوبِ، وفي الصحاح (صعق) وتقويم اللسان (١٠٢)، والمزهر (٥٨/٢) أن الفتح لغة العامة ولحنهم.

(٣) قال الجواليقي: «صَعْقُوقٌ اسم أعجمي، وقد تكلمت به العرب، يقال: بنو صَعْقُوقٍ لَحُولٍ أي عِلْمٌ باليامة. قال العجاج:

ها فهوذا فقد رحا الناسَ الْيَمِيرُ من أمرهم على يدك والنُّورُ
من آلِ صَعْقُوقٍ وَأَتْبَاعُ أُخْرُ من طامعين لا ينالون الْقَمَرُ».

المعرب (٢١٩). والمشهور في صَعْقُوقٍ فتح الصاد، وجاء في التهذيب والقاموس والتاج (صعق) أن بعضهم يضمها، وفي الاقتضاب (٣٢٨/٢) أن أبا عمرو الشيباني قد منع في نوادره الضم.

(٤) وهي لغة الكلايين سمعها أبو زيد منهم، ورد الشيباني في نوادره الضم، وكلامه مردود لنقل الثقات كاللحياني في نوادره وغيره الضم والفتح معاً، وذكر ابن عصفور أن الفتح مخفف من الضم. انظر الجمهرة (٣٨٣/٣)، والاقتضاب (٣٢٨/٢)، والمتن (١٤٩/١).

الفتح في قَرْبُوسٍ^(١) وعَصْفُورٍ^(٢) فيتعذر القول بالدور. ويجوز أن يقال: زَرْنُوقٌ فَعْتُولٌ^(٣)، وقد قيل: خَرْنُوبٌ فَعْتُولٌ^(٤)، فلا يكون عليه.

٣ قال: «وَسَمَنَانُ فَعْلَالٌ»

٦ هذا أيضا مما ثبت فيه قائم على عدم اعتبار التكرير، وهو أنه لو اعتبر وقيل بحقيقته لزم الحمل على النادر، وهو الفَعْلَالُ، ثم أجاب عن المقدّر، وقال: «وَحَزَعَالٌ نَادِرٌ» فلا يُحْمَلُ عليه؛ إذ النادر كالعدم.

وَسَمَنَانُ اسم رجل، وقيل: اسم موضع، وقيل: ماء لبني ربيعة^(٥)، وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون. والْحَزَعَالُ: ناقةٌ بها شبه ظَلَع.

٩ وقالوا ليس في الكلام فَعْلَالٌ من غير البناء المكرر.

فإن قلت: ثقل القَهْقَارُ للحجر، والقَسْطَالُ بالسین والصاد للغبار.

قلت: الأخير ضعيف لا يُخْرِجُ حَزَعَالاً عن النُدرة؛ لكن القياس ذكره مع حَزَعَالٍ، وكأنه لم

(١) القَرْبُوس: بفتح أوله وثانيه: جِنُ السَّرَج، وهذه هي اللغة الأشهر فيه، وفي إصلاح المنطق (١٧٢-١٧٣) أن (قَرْبُوس) لغة في (قَرْبُوس)، وذكر ابن جماعة (١٩) والزَّيْدِي في التاج (قربس) أن ابن رشيح حكى ذلك في كتاب الغرائب والشذوذ.

وفي سهم الأخطأ لابن الحنبلي (٣٠-٣١)، والصحاح والقاموس واللسان والتاج (قربس) أنه لا يجوز تخفيف (قَرْبُوس) بإسكان الراء إلا في ضرورة الشعر، وفي ما تلحن فيه العامة للكسائي (١١١) وفصح ثعلب (٢١٩) وأدب الكاتب (٣٨٤)، ولحن العامة للزَّيْدِي (٣٦)، وتقويم اللسان لابن الجوزي (١٤٨)، والمزهر (١/٣١٤، ٥٨/٢) أن الفصح (قَرْبُوس) والعامة تلحن فتقول (قَرْبُوس)، وفي اللسان (قربس) أن (قَرْبُوس) بضم فسكون لغة في (قَرْبُوس) بفتحيتين.

قلت: ويبدو أنها لغة عامر وعقيل إذ ذكر الكسائي في ما تلحن فيه العامة (١١٢) أن أبا زيد ذكر أنه يقال: (طَرْسوس) بفتحيتين، وأسود حالكٌ و(حَلَكُوك) بفتحيتين كذلك، وعقيل وعامر يقولون (طَرْسوس) ويؤمنون أنهم لا يعرفون (الحَلَكُوك) اسما ثانيا.

(٢) المعروف المشهور في (عَصْفُور) الضم ليس غير، وحكى الفتح الشهاب القسطلاني عن ابن رشيح في كتاب الغرائب والشذوذ. قال صاحب التاج: وهو غير ثابت ولا موافق عليه. وحكى الفتح أيضا لغة في الضم ابن النازم في البغية. انظر بغية الطالب (٥-٦) وابن جماعة (١٩/١) والتاج (صعق).

(٣) قاله ابن جني في الخصائص (٢/٢١٨).

(٤) انظر شرح الرضي (١/٢٠)، وركن الدين (٥)، ونقره كار (٩).

(٥) انظر معجم البلدان (٣/٢٥١).

يذكره لعدم ثبوته على التحقيق عنده. وأما الأول فيكون عليه^(١).

● قوله: «وَبُطْنَانٌ»^(٢) «فُعْلَانٌ».

استدل^(٣) على أن بُطْنَانًا ليس مما اعتدّ بتكريره بوجهين:

أحدهما: أنه لو اعتبر لزم أن يكون فُعْلَانًا، وفُعْلَالٌ ليس من أبنيتهم، وأما قُرْطَاسٌ فلا اعتداد به، (لأن الفصيح قُرْطَاسٌ)^(٤).

والثاني: أنه نقيض ظُهران، والظُهران فُعْلَانٌ باتفاق، فثبت أنه أيضا فُعْلَانٌ؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظر على النظر.

وفيه نظر؛ لأن التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحادًا بنائهما لفظًا كما في الحياة والممات مثلاً، فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلالُ بغلبة الأوزان، والحملُ على الغالب منها، فمن هذا يعلم أن بُطْنَانًا ليس بفُعْلَالٍ. لا يقال يجوز أن يكون ملحقا بقُرْطَاسٍ فيكون فُعْلَالًا، كما أن جلبابا فُعْلَالًا؛ لأنني أقول: وجود الملحق موقوف على وجود الملحق به، ولم يثبت، وإن سُلِمَ ثبوته فهو مغلوب.

[مراعاة القلب في الميزان]

● قال: «ثم إن كان» إلى آخره.

بعدما عرفت أن الأبنية توزن بالفاء والعين واللام فاعلم أن الزنة قد تكون باعتبار بيان الأصل،

(١) مما ذكر على (فُعْلَال) من غير الثنائي المكرر: خَزَعَال: وهو العرج. عن الفراء، وقَهْقَار: للحجر. زاده ثعلب. وقَسْطَال: وهو الغبار. زاده أبو مالك. ودَأْدَاء: لآخر الشهر. ذكره الشنتمري. وقَشْعَام: للعنكبوت. وبَغْدَاد (بغداد، بغداد) ذكرهما ابن القطاع. وخَزَطَال: لنوع من الحب. زاده الفيروزآبادي. وأما يَهْرَام وشَهْرَام فاسمان أعجميان. والبصريون لم يثبتوا هذه الزنة في غير الثنائي المكرر. انظر الكتاب (٢/٤٠٧)، والمعارف (٥٩٠، ٦٥٥)، وديوان الأدب (٢/٥٩)، والصحاح (خزعل)، ونكت الشنتمري (٢/١١٧٣)، وأبنية ابن القطاع (٢٩٧)، وبغية الطالب (١٩)، والقاموس (خرطل، بهرم).

(٢) البُطْنَان: اسم لباطن الريش، والظُهران: اسم لظاهره، فهما اسمان مفردان. وقيل: بل هما جمعا بطنٍ وظهير الريش. انظر الصحاح واللسان والقاموس والتاج (ظهر، بطن)، وشرح المصنف (٢/أ)، والرضي (١٦/١)، والجاربردي (٢٠).

(٣) انظر شرح المصنف (٢/أ).

(٤) ليس في م.

(كما سيأتي، وقد تكون باعتبار بيان^(١) الحال. وبهذا الاعتبار إن كان في الموزون قلب أو حذف وجب أن تقلب الزنة أو تحذف^(٢)) مثل الموزون، والمصنف تعرض لبيان صور للقلب أولاً.

- ٣ ومعنى القلب في هذا الموضع جعل واحد من الفاء والعين واللام موضع آخر، والتقسيم العقلي يقتضي أن تكون خمسة أنواع، وهذا لأنه إما أن تكون في الفاء والعين كَعَفَل، أو في العين واللام كَفَلَع، أو في الفاء واللام كَلَعَف، أو في الفاء والعين واللام كَلَعَفَل، ولا يرتقي إلى الستة؛ ٧ ب إذ فَعَل ليس فيه قلب، والتركيب بين الأحرف الثلاثة لا يزيد على هذه الصور؛ لأن الفاء والعين إما أن يجتمعا قبلهما اللام أو بعدهما، أو يفترقا ووسطهما اللام، وكذا الكلام في العين واللام، والفاء واللام، فهذه تسع صور، وتنعكس الكل فيأتي مثل ذلك، فيحصل ثمانية عشر قسماً، إلا أنه يسقط اثنا عشر قسماً للتكرار، فيبقى ستة، وصورة التقاسيم بالفعل كذا:

فع		عل		فل	
اجتماع	افتراق	اجتماع	افتراق	اجتماع	افتراق
قبلهما-بعدهما	وسطهما	قبلهما-بعدهما	وسطهما	قبلهما-بعدهما	وسطهما
لفع-فعل	فلع	فعل-علف	عفل	عفل-فلع	فعل

المنعكسات:

عف		لع		لف	
اجتماع	افتراق	اجتماع	افتراق	اجتماع	افتراق
قبلهما-بعدهما	وسطهما	قبلهما-بعدهما	وسطهما	قبلهما-بعدهما	وسطهما
لعف-عفل	علف	فلع-لعف	لفع	علف-لفع	لعف

قال: «كقولك في آدُر: أَعْفُل»

- ١٢ هذا مثال لما قلبت الزنة لقلب الموزون؛ لأن الأصل في آدر كان: أَدُورًا، بضم الواو، فقلبت همزة قلباً جائزاً، فصار: أَدُورًا، وهو جمع الدار، فجعل العين موضع الفاء، والفاء موضع العين، فصار أَدُورًا، بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فخففت الساكنة بقلبها ألفاً لاقتضاء ذلك، فصار آدُرًا، فوجب ما ذكرنا من القلب في زنته أيضاً؛ ليتوافقا، فصارت أَفْعُل: أَعْفُلًا.
- ١٥

(١) ليس في م.

(٢) ك: (يحذف).

[ما يعرف به القلب المكاني]

ويعرف القلب بأصله، كَنَاءَ يَنَاءُ مع النَّأْيِ، وبأمثلة اشتقاقه، كالجاء والحادي والقسي، وبصَحَّتِيهِ، كَأَيْسَ، وبقلّة استعماله، كَارَامٍ وَأَذْرٍ، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو جاء، أو إلى منع الصرف بغير علّة على الأصحّ، نحو أشياء، فإنها لَفَعَاءٌ، وقال الكسائي: أَفْعَالٌ، وقال الفراء: أَفْعَاءٌ، وأصلها أَفْعِلَاءٌ.

وكذلك الحذف، كقولك في قاضي: فاعٍ، إلّا أن يُبيّن فيهما. (الشافية: ٨-٩).

● قوله: «ويعرف القلب»

لما ذكر القلب وشرع فيه أراد أن يذكر أمارات تدل كل واحدة عليه، وهي ست:

الأولى: الأصل؛ أي المشتق منه، وقوله: «بأصله» أي أصل المشتق أو المقلوب، والأصل المصدر، وهذا مثل ناء يَنَاءٌ، فإن معناه نَأَى يَنَائِي، والنَّأْيُ موجود، والنَّيْءُ مثلاً معدوم، فيعرف من وجود النَّأْيِ أَنَّ ناء يَنَاءٌ مقلوبان من نَأَى يَنَائِي على زنة فَلَعٍ يَفْلَعُ، يجعل العين موضع اللام، واللام موضع العين؛ إذ لو لم يُقل بالقلب لزم وجود المشتق بدون المشتق منه، وهو محال، فَعُلِمَ أَنَّ وجود النَّأْيِ دليل على القلب فيهما. لا يقال: من الجائز أن لا يكونا مقلوبين، وأن لا يكون لهما مصدر مستعمل، كما أنه ليس لمثل عسى وليس مصدر مستعمل؛ لأنني أقول: لو كان لمثل عسى وليس مصدر مثل العيس والليس^(١) لكان القول بالقلب ليس إلّا^(٢).

● قوله: «وبأمثلة اشتقاقه»

أي: الأمانة الثانية وجود أمثلة يكون اشتقاقها واشتقاق ذلك المقلوب واحداً، وذكر لهذا النحو أمثلة:

الأول: الجاء، فإن معناه من الوجه، (والوجه)^(٣) والوجهية والوجهة والتوجه والتوجيه: أمثلة اشتقاقه، وكلها راجع إلى أصل واحد، فَعُلِمَ أن الواو والجيم والهاء على هذا النسق موضوعة لذلك الأصل، فلما وجد الجاء وجيمه متقدمة على واوه عُلِمَ أن فيه قلباً، وهو جعل العين موضع الفاء، والفاء موضع العين على زنة عَفَلٍ، فخرج الجوة، ثم قلبت الواو ألفاً بلا اقتضاء مقتضى، فصار الجاء،

(١) الأصل، م: (واللّسي).

(٢) م: (لكان القول بالقلب ليس إلّا).

(٣) ليس في م.

- وهذا القلب شاذ، كقلب طائي، واستدلال بعض الشارحين^(١) في القلب بفتحة ما قبل الواو خطأ؛ إذ ٨
- انفتاح ما قبل حرف العلة مع انضمام تحركها علة لقلبها ألفاً، فهو جزء العلة، (وجزاء العلة)^(٢) لا ٣
- يكون علة، فلا علة. وقال بعضهم^(٣): «كان القياس أن يقال جَوَّةٌ بواو ساكنة؛ لكن حيث غيّرت ٩
- بالتقديم غيّرت بالتحريك فانقلبت ألفاً»، ثم قال: «ذكره بعض الفضلاء». وهذا الكلام فيه تكلف. والوجه ما قلنا؛ لأن تقدير الفتح الموجب للانقلاب أقل من تقدير القلب الشاذ. فتنبه.
- الثاني: الحادي، فإنه بمعنى الواحد، وأمثلة اشتقاقه الوحدة والتوحد والتوحيد. إلى غير ذلك، ٦
- فعلم منها أن الواو والحاء والدال على هذا الترتيب موضوعة لأصل هذا المعنى، فلما وجد الحادي ٩
- وحاؤه متقدمة وواؤه متأخرة صار وجود أمثله^(٤) دليلاً على أن فيه قلباً يجعل العين موضع الفاء، واللام موضع العين، والفاء موضع اللام على زنة عَالِفٍ، وقلبت واؤه ياء لوقوعها في الطرف الأخير ٩
- من اللفظ كما في الغازي.
- الثالث: القسي، فإنه جمع للقوس، (والقوس)^(٥) والقُوس والتَقُوسُ والتَّقْوِسُ أمثلة اشتقاقه، ١٢
- فعلم أن القاف ثم الواو ثم السين موضوعة لأصل معنى جميعها، فحين وجد القسي واقعةً سينه ١٥
- موقع الواو، وواؤه موقع السين علم قلبه يجعل اللام موضع العين، والعين موضع اللام على زنة فُلَيْعٍ، وكان في الأصل قُوسًا، فقلبت كما وصفت لك فصار قُسُوًا، فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة ١٥
- في الاسم، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء؛ إذ ذلك مقتضى له في ١٨
- مثل هذا الموضع، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية؛ إذ وقعت ساكنة، والساكن قبل المتحرك مُلَزِمٌ الإدغام، ثم كسر ما قبلها لتبقى سليمة؛ إذ لو تُرِكَ على حاله لزم الدور؛ لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها يقتضي الإعلال قلبها واوًا، وكانت واوًا في الأصل فهذا الدور، فدفع بالكسر المذكور.
- قال شارح^(٦) في تحليل القلب: «لكرهتهم اجتماع الضمتين والواوين». ولك أن تقول: [هو]^(٧) في ١٨
- المفرور إليه موجودٌ بعد. وله أن يقول: ولكن في معرض الزوال، فكأنه معدوم؛ بخلاف المفرور منه.

(١) لم أهتم إليه.

(٢) ليس في ك.

(٣) هو الجاربردي (٢٢).

(٤) م: (أمثلة اشتقاقه).

(٥) ليس في ك.

(٦) هو الجاربردي (٢٢).

(٧) ساقط من الأصل، ك.

وقال بعضهم^(١): «لا اجتماع الواوين ووقوع الضمة على إحداهما في الجمع». وكلا ذلك معارض بمثل فُورُجٍ وسُوُوقٍ، فإن أُجيب بالشذوذ فهو مشترك الإلزام؛ لكون القسيّ الفُعل الذي هو شاذٌّ في المعتل العين، كما سيأتي في الجمع، فيكون الحاصل التحكم؛ لكون الكل سواء؛ إذ لو كان ما ذكر محذوراً مستلزماً للقلب لقلب مثله فُجِيّ وسُقيّ في فُورُجٍ وسُوُوقٍ، واللازم باطل، فتعين التحكم، ولما كان باطلاً تعين أن القول بشذوذ القلب وعدم الاستدلال عليه هو المستقيم لا غير.

وقال شارح^(٢) في تعليل الإدغام أو تعليل القلب والإدغام على ما هو مُحْتَمَلٌ كلامه: «للتخفيف»، وهو ليس كما ينبغي؛ لأنه إما أن يراد الإدغام، وهو واجب، وإما التخفيف، فقد يُعمل بالوجوب وقد يُعمل بالجواز فيوهم جواز الإدغام، وهو خطأ، وإما أن يراد كلاهما فيوهم جواز القلب والإدغام، وهو أيضاً خطأ؛ للزوم اشتراك الواجب والجائز إن قيل يجوز القلب مثلاً، وإلا فللزوم إيهام جواز الواجبين؛ أعني القلب والإدغام.

● قوله: «وبصحته»

- ١٢ أي: الأمانة الثالثة للقلب صحة البناء، أو صحة اللفظ، أو صحة حرف العلة إذا كان الإعلال غير مرتب عليه مع وجود المقتضي، كقولنا أَيْسَ، فإن وجود § تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مقتضى ٨ ب لقلبها ألفاً، فلما لم تقلب دلّ على أن فيه قلباً، وهو جعل الفاء موضع العين، والعين موضع الفاء على زنة عَقِلَ؛ إذ لو لم يحكم بهذا لزم تخلف المُقْتَضَى (عن المقتضي)^(٣) بغير مانع، وهو غير جائز، فكأنهم لما قلبوا تركوا الياء على حالها نظراً إلى أنها لم تكن في الأصل بصدد الانقلاب؛ لأنها لم تكن مسبقة بحرف مفتوح، بخلاف ناء؛ إذ ياءه في معرض الانقلاب على تقدير القلب وعدمه.
- ١٨ وهذه الأمانة غير مطردة؛ لأنه قد يوجد صحة حرف العلة ولا قلب، كما في عَوْرَ وصَيْدَ^(٤)، فلا يكون وجود صحتها مشعرة بكون البناء مقلوباً، فلا أطراد، وغير منعكسة؛ لأنه قد تنفي الصحة مع وجود القلب، كما في ناء يناء فلا انعكاس. ولك أن تقول: لا يجب أن تكون خاصة الشيء شاملة. ٢١

ومن شرح من قال^(٥): «إن عدم الانقلاب دليل القلب، ولا يلزم العكس».

(١) انظر شرح الجاربردي (٢٣).

(٢) هو ركن الدين الاسترابادي (٦).

(٣) ليس في م.

(٤) صَيْدَ: رفع رأسه كثيراً، أو من داء، أو لم يستطع الالتفات. اللسان (صيد).

(٥) هو الجاربردي (٢٣).

● قوله: «وبقلّة استعماله»

الأمرأة الرابعة عليه قلة استعمال اللفظ؛ أي: إذا وجد لفظ قليل الاستعمال فقلة استعماله دالة على كونه مقلوباً، هذا إذا كان لذلك اللفظ اعتبار آخر، (أي) ^(١) يكون حروفه غير منسوقة نسقها فيه، وإلا فقلة الاستعمال المجردة ليست أمانة على القلب، فيكون مراد المصنف هذا المعنى، ولفظه لا يعطيه، وهذا كما ترى في آرام وأدر، فإنه لما قلّ استعمالهما - إذ كثير الاستعمال أرؤم وأذؤر - علم أنهما مقلوبان من الكثير الاستعمال.

وآرام: جمع الرّئم، وهو الظّي الأبيض على زنة أعقال، وقد مرّ الكلام في أدر.

وفي هذه العلامة أيضاً نظير؛ لأنها غير منعكسة؛ لأنه قد تتنفي قلة الاستعمال في الكلمة، ويكون فيها قلب كالجاء، فإنه كثير الاستعمال مع أنه مقلوب، فلا عكس.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه من الجائز أن لا تكون العلامة منعكسة.

إذا عرفت الأمارات فاعلم أنّ حاصل الكلّ راجع إلى أمر واحد، وهو الاشتقاق المحقق، وهو مُطرّد في الجميع؛ إذ الجميع إنما يُعرف به في الحقيقة، ولو ذكرها وحدها لم يرد عليه شيء، وكان أحسن في الاستدلال وأقوى. وأشار شارح ^(٢) إلى ما ذكرناه من كون كلّ الأمارات راجعة إلى أمر واحد بعبارة أخرى، ثم قال: «وهذا لا يضر لجواز اجتماع دلائل على مدلول واحد». وهذا القول حق؛ لكنه مبني على تسليم كون الأمارات قوية. وللخصم أن لا يسلم ^(٣)؛ إذ قد يعترض بعض العلماء على بعض في الأمارات بكونها غير منعكسة في غير هذا الفن. والمراد من هذا الذكر الانتباه، فتنبه.

● قوله: «وبأداء تركه»

الأمرأة الخامسة للقلب - وهي مُختلّف فيها - أداء ترك اللفظ على حاله إلى اجتماع همزتين، وهذا منهج الخليل ^(٤)، ومثاله قولهم: جاء، فإنه أجوف مهموز اللام، وكان في الأصل جايئاً يسبق الياء على الهمزة، فقلبت يجعل العين موضع اللام، واللام موضع العين، ولو ترك على حاله ولم يقلب لأدّى إلى اجتماع همزتين إحداهما الواقعة قبل اللام التي كانت ياءً، والثانية اللام؛ لأن العين في فاعلي من الأجوف واجب قلبها همزةً، وسيأتي ^(٥)، ثم أعلّ إعلال قاض، فعنده يكون على زنة ١٩

(١) ليس في م.

(٢) هو الجاربردي (٢٣-٢٤).

(٣) م: (أن لا يسلم).

(٤) انظر هذه المسألة في الكتاب (٣٧٧/٤)، وللنصف (٥٢-٥٤)، وابن يعيش (١١٧/٩)، والممتع (٥٠٩-٥١٣).

(٥) انظر ص (٤٤٦) من هذا الكتاب.

فال، وتكون العين محذوفة.

- ٣ وأما مذهب سيويه^(١) وأتباعه فليس ارتكاب القلب؛ بل إنهم يجوزون اجتماع الهمزتين في الأصل، ثم يقلبون الهمزة الأخيرة ياءً للاستتقال، ثم يُعلّونه إعلال قاضٍ، فيكون عندهم على زنة فاع.
- ٦ وقيل عليه: القياس في الياء التي هي المخففة عن الهمزة التصحيح، كنفس الهمزة، وترك الإعلال، كقوله تعالى: ﴿ثَانِثًا وَرِثِيًا﴾^(٢). وههنا قد أُعلّت، فثبت أن الصحيح ما عليه الخليل؛ إذ الإعلال مع القلب مقرر ولا محذور فيه.

فأجابوا: بأن ترك الإعلال إنما يجب في همزة يجوز تخفيفها وتحقيقها، وهذه مما لا يجوز تحقيقها؛ بل يجب قلبها حرف لين، فيكون حكمها حكم حرف اللين، فلذلك أُعلّت.

- ٩ ومُنْع هذا الجواب بأن الجائز تسهيلها قد تعلّ، والواجب تسهيلها قد لا تعلّ؛ أما الأول فنحو خَطِيئة^(٣)، فإن التسهيل فيه جائز، وإذا سهّلت وجب الإدغام، وأما الثاني فمثل أَيْمَةٍ^(٤)؛ إذ تسهيلها فيه واجب، ولا إعلال؛ لأنه لو كان لانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار آمةً.

- ١٢ وأجيب عن الأول بأن التخفيف إنما جاؤوا به فيه لأجل الإدغام، فلو لم يدغم لزم خلاف المقصود. فإن قلت: هذا يستلزم التحكم؛ لكون خطية ورثيًا متماثلين في اقتضاء الإدغام.

- قلت: التماثل ممنوع، والفارق كون الهمزة في خطية متحركة بعد ياء زائدة، وكونها في رثيًا ساكنة بعد حرف مكسور أصلي، وجواز كون المنقلبة مدغمًا فيها لا يستدعي جواز كونها مدغمًا؛ لأن المدغم فيه باق على حاله بخلاف المدغم، فلو أدغموا في خطية لزمه تغيير واحد، فلذلك جاز، ولو أدغموا في رثيًا لزم تغييران، فلذلك امتنع. هذا تحقيق هذه المسألة.

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب (٣٧٧/٤)، والنصف (٥٢-٥٤)، وابن يعيش (١١٧/٩)، واللمع (٥٠٩-٥١٣).
 (٢) مريم: من الآية ٧٤. قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر، والبرجي عن أبي بكر: (ورثيًا) بتشديد الياء من غير همز. وقرأ عاصم، وهمزة، والكسائي، وابن كثير، والداني، وأبو محمد، وابن شريح: (ورثيًا) بالهمز. وروي عن أبي عمرو الوجيهان. وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وهمزة واقفا (ورثيًا) بياءين مظهرتين من غير إدغام. وقرأ طلحة (ورثيًا) بياء خفيفة بلا همز، وقرأ سعيد بن جبير، والأغصم الملكي، ونزید البربري (وزيًا) بالزاي وتشديد الياء. وعن حميد (ورثيًا) بياء قبل الهمزة. وحكى البزي (ورثيًا) بالمد. انظر الحليبات (٥٦-٨٥)، وشواذ ابن خالويه (٨٦)، والغاية للنيسابوري (٢٠٤)، والمختص (٤٣-٤٤)، والإقناع (١٣-٤٢٦)، والسبعة (٤١١-٤١٢)، والنشر (١-٣٩٤)، وشواذ الكرماني (١٤٩)، والكشف (١٥/١).

(٣) انظر ص (٤٢٥، ٤٤٧) من هذا الكتاب.

وأما عَدُّ الإدغام من الإعلال في كلامنا هذا وكلامِ الشارحين فيه مسامحة؛ إذ الإدغام غير الإعلال ولكن كلاهما تغيير، والمراد التغيير.

٣ وأجيب عن الثاني بمنع كون موجب الإعلال تامضاً؛ إذ لا حركة لحرف العلة أصلية؛ لأن الأصل كان أُمِّمَةً على زنة أَفْعَلَةٍ، فالحركة عارضة نشأت من جهة إدغام الميم، والحركة العارضة لا اعتداد بها، كما في: إِنْخَسَى الْقَوْمُ، فثبت أنَّ انتفاء الإعلال لعدم موجبه، لا لوجه آخر.

٦ ولقائل أن يمنع وجوب التسهيل في لُتْمَةٍ، وسيأتي في المتن، وحيثُ ينلغ هذا الإشكال من أصله.

وإذا عرفت ما ذكرنا لك من اندفاع الاعتراضات تبين لك أن الأولى ما ذهب إليه سيبويه.

٩ وقيل^(١): كان أبو علي يميل إلى مذهب الخليل؛ لعدم استلزام مذهبه إعلالين؛ أعني قلب العين همزة واللام ياءً، ويقول: إذا كان القلب في مثل الشاكي^(٢) - والحال أن لا همزتين - جائزاً، فلأن يكون فيما يؤدي تركه إلى همزتين أولى.

١٢ والحقُّ أنَّ تغيير نسق الوضع أصعبُ من لزوم إعلالين، والقياس على الشاكي قياسٌ على ما هو على غير القياس مع كونه قليلاً، فلا يُقاوم ما ذكرناه.

● قوله: «أو إلى منع الصرف»

١٥ الأمانة السادسة أداءُ تركِ اللفظ على حاله إلى § الامتناع من الصرف بغير علة، وهو المذهب الأصح^(٣)، وعليه الخليل وسيبويه وأتباعه، وهذا مثل قولك: أشياء^(٤)، فإنها ممنوعة من الصرف، فلو لم يُقدَّر فيه القلب لزم منع الصرف بغير علة، وهو مستلزم لحرم قاعدتهم المعهودة، والقلبُ موجود، فلزم القول به لتلا يلزم الحزم. فنقول: أشياء جمع شيء. كان أصله أشياء على زنة أفعال كأجمال، فقلبت يجعل اللام موضعَ الفاء، والفاء موضعَ العين، والعين موضعَ اللام فصار شيئاً^(٥) على زنة (فَعْلَاءٌ كحمرَاء)^(٦) على زنة لفعاء، فتكون على هذا التقدير علةٌ منع الصرف موجودةٌ فيها، فلا يلزم الحزم.

(١) انظر الجاربردي (٢٥)، وتكملة أبي علي (٥٩٥-٥٩٦).

(٢) الشاكي السلاح: الحديدُ النَّصل والسَّنان ونحوهما ذو الشُّوكَة والبأس. اللسان (شوك).

(٣) م: (الصحيح).

(٤) انظر تفصيل الأقوال والمذاهب فيها في الكتاب (٤/ ٣٨٠)، والنصف (٢/ ٩٤-١٠٢)، وشرح الملوكي (٣٧٦-٣٨٢)، والمتع (٢/ ٥١٣-٥١٨).

(٥) الأصل، م: (أشياء).

(٦) في النسخ: (أفعال كأجمال). والتصويب عن المراجع المتقدمة، ويؤيده ما يأتي من كلام الشارح.

٣ فإن قلت: لا يتم ما ذكرتم للعلية؛ لأن الألف الممدودة هذه ليست للتأنيث؛ إذ كونها مقلوبة أفعالٍ ينافي كونها للتأنيث؛ لأنها للدلالة على الجمعية. غاية ما في الباب أن تكون كالممدودة في عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ^(١)، وهذا النحو منصرف، فلم ينهض سببُ منع الصرف في أشياء مع ارتكاب القول بقلبه.

٦ قلت: إذا كان وجود الألف والنون المشبهتين سبباً للمنع من الصرف، كما في عثمانٍ وسكرانٍ، فلأن يكون وجود هذه الممدودة مانعاً منه أجدرُّ وأولى؛ إذ مشابهة الممدودة بالممدودة أحقُّ وأقربُ من مشابهة الألف والنون لها^(٢).

فإن قلت: يستلزم هذا التخصيص بلا مخصص؛ بل ترجيح المرجوح؛ إذ أصل الاسم الانصراف، فتشبيهه بعِلْبَاءٍ أولى.

٩ قلت: لو كان ملحقاً كعِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ كان كما ذكرت، ولكنه ليس بملحق؛ لدلالة الزيادة التي فيها على الجمعية.

● قوله: «وقال الكسائي: أفعالٌ»

١٢ مذهب الكسائي -وهو المرجوح-؛ لأنه احتز عنه بقوله: «على الأصح» -أنه أفعالٌ، ولا قلبٌ، فيتركب منع الصرف بغير علة، ولا يرتكب القلب، وأما مرجوحته فلما ذكر من أن القلب في كلامهم موجود، ومنع الصرف بغير علة غير معهود، فالحمل على المعهود الثابت أولى.

١٥ اعلم أنَّ من^(٣) الشارحين من جعل قوله: «على الأصح» متعلقاً بقوله: «بإداء تركه»، ومنهم^(٤) من جعله متعلقاً بقوله: «ويعرف». وكلاهما صحيح.

أما الأول: فعلى تأويل أنَّ الأصح^(٥) من المذهبيين المرجوحين مذهب الكسائي، لا مذهب الفراء.

١٨ وأما الثاني: فعلى تأويل أن المعتبر مذهبان؛ مذهب سيويه وأصحابه، وهو القلب، ومذهب الكسائي، وهو القول بمنع الصرف بلا علة. والأصح منهما القلب، ثم يكون قوله: «وقال الفراء» بياناً لمذهب غير معتبر عند النحاة؛ لكونه فيه ما فيه، كما سنذكر، وقد صنع المصنف مثل هذا

(١) العِلْبَاءُ: عصب العنق الغليظ، وهما عِلْبَاوان. واسم رجل سمي بعصب العنق. والحِرْبَاءُ: ذُوِيَّة نحر العظاء وأكبر منها شيئاً. ومسامير الدروع، ولحم متن الظهر. انظر اللسان (حرب، علب).

(٢) م: (لها).

(٣) منهم الجاربردي (٢٥-٢٦)، وركن الدين (٨).

(٤) ومنهم الرضي (١/ ٢٨)، والنظام النيسابوري (٢٣).

(٥) ك: (الأصل).

الصنيع كثيرا. والمؤول الأول خطأ المؤول الثاني، وقال^(١): اللازم أحد المذهبين المرجوحين لا على التعيين، فلا يكون الحكم بأداء ترك القلب إلى أحدهما على التعيين؛ أعني منع الصرف بلا علة، صحيحا. وهذا لا يجيء إلا بناء على اعتبار المذاهب الثلاثة، فأما إذا لم تعتبر مذهب الفراء فلا يرد شيء مما ذكر.

● قوله: «وقال الفراء».

٦ أخذ الفراء طريقا آخر غير ما ذكر من الطريقتين، فقال: إنها كانت في الأصل: أشياء، على زنة أفعلاء، فحذفت اللام منها، فصارت: أشياء، على زنة أفعاء، ويؤجّه قوله بأنها جمع شيء، وشيء ١٠ مخفف عن شيء، كما أنّ ميّنا مخففا عن ميّ، وقد يجمع فيعل على أفعلاء، كما يجمع بين على أئيناء، فثبت أنها غير مقلوبة؛ بل مخدوفة اللام، وهو ضعيف جدا؛ لأن فيه ارتكاب محذورين:

الأول: إن قياس شيء على ميّ غير مستقيم؛ لأن الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو أنّ الميّ الذي خفف عنه الميّ موجود كثير الاستعمال؛ بل أكثر استعمالاً من المخفف، فلذلك ١٢ قيل بالتخفيف، بخلاف الشيء المخفف عنه الشيء فإنه ليس بموجود، ووجود المخفف فرع عن وجود المخفف عنه، فثبت أنه ليس كذلك.

والثاني: إن حذف اللام بغير علة تقتضيه غير جائز، وههنا لا علة، فارتكاب القلب أولى؛ إذ لا يلزمه إلا محذور واحد، وأما ارتكاب ما ذكره فمستلزم للمحذورين.

اعلم أن المصنف ومقلّديه [ومقلّديه]^(٢) على أن أصلها كان شيئا كحمراء، ثم قلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصارت: لفعاء.

١٨ والتقدير الذي أسلفناه من أنّ قلبها من أفعال أسد من هذا؛ لأنّ هذا التقدير مشتمل على مراعاة التأنيث، ولا اشتغال له على مراعاة الجمع؛ لأنهم جعلوه فعلاء، ولا دلالة لها ظاهرة على الجمعية، ولا شك أنها جمع فيجب مراعاة الجمعية فيها، فإذا القول بأن أصلها أفعال خير؛ لاشتغالها على مراعاة الجمعية معني، ومراعاة التأنيث صورة ومعني؛ أما مراعاة الجمعية معني فظاهر. وأما ٢١ مراعاة التأنيث صورة فلأن لفعاء مشاكلة لحمراء لا محالة، وأما مراعاته معني فلأن التأنيث مستفاد من الجمعية؛ إذ كل جمع مؤنث، وإذا كانت لفعاء لمؤنث يكون التأنيث فيها محققا، فهذا^(٣) التأنيث

(١) انظر شرح الجاربردي (٢٦).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) ك: (فلهذا).

يَصِيرُ هذه الممدودة - وإن كانت اتفاقية - قريبة من الممدودة التي للتأنيث، وتقريرنا هذا مأخذه من مذهب الكسائي، ولو ارتكب الكسائي القلب كما ارتكبناه لكان مذهبه أحسن وأتم.

٣ فإن قلت: قد قالوا إنه اسم جمع، (فيكون) ^(١) مدلوله الجمع (كلفظ الجمع) ^(٢)، فتكون الجمعية موجودة عندهم أيضاً.

٦ قلت: الأصل الجمع، لا اسم الجمع، وأيضاً فعلاء بالمد بعيدة عن كونه اسم جمع، وأيضاً أين النظر؟ ولو قدر وجوده كان نادراً، وأيضاً صحة كونه جمعا، وهي ثابتة على ما ذكرنا، تمنع من كونه اسم جمع.

فإن قلت: ما تصنع بالتصغير؟

٩ قلت: أشياء، ويكون على زنة لُفَيْعَاءَ، مشاكلة لُحُمَيْرَاءَ صورة لأجيمال معنى، غير مغيرة أَلْفُهَا؛ لكونها أَلَفَ أفعال، وشبيهة لألف التأنيث، ومما يدل على صحة ما ذهبت إليه ما ذكره صاحب

١٢ الصحاح، وهو قوله في أشاوى جمع أشياء على زنة فعالي، كصَحَارَى: «أصل أشاوى: أشائي؛ أي: بهمزة وياءين قلبت الهمزة ياءً فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة أَلَفًا،

وأبدلت من الأولى واوا» ^(٣)، فهذا القول يقضي بكون الأصل: أفاعيل، فلولا أنها كانت أفعالا لما حُكِمَ بتكسيرها على هذه، وهذا واضح كقولك: أنعام وأنعيم، ومن المعلوم أنه لا يكسر فعلاء. ١٥
١٥ على أفاعيل، لا قياساً، ولا شذوذاً، فهذا التقدير يدل دلالة واضحة على أنها كانت أفاعيل أولاً، ثم صارت أفاعيل بكسر العين، ثم أفاعِلَ بفتحها.

فإن قلت: كان القياس أشايا بالياء؛ لأنها تشبه خطايا من وجه، فلم جاؤوا بالواو؟

١٨ قلت: العرب قد تقول في تحقير شيء: شَوِيٌّ. كأنَّ الواو مع الياءين أخفُّ عليهم من ثلاث

ياءات، بناءً على الإدغام، أو ياءين وهمزة بناءً على (الفك) ^(٤)، ولما عُمل هذا العمل في المفرد جيء بمثله في الفرع؛ أعني جمع الجمع. من الكتاب ^(٥): «من العرب من يقول في ناب: نُؤَيَّبٌ، يجيء

٢١ بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر»، ونقيضة هذه قولهم في عَيْد: عَيْدٌ. والقياس عُؤَيْدٌ، كما سيأتي ^(٥)، فترى أن الواو والياء تنوب إحداهما مناب الأخرى.

(١) ليس في ك.

(٢) الصحاح (شيأ) بنصرَف.

(٣) ليس في ك.

(٤) الكتاب (٤٦٢/٣).

(٥) انظر ص (١٢٨) من هذا الكتاب.

إذا عرفت هذا فاعلم أن التصغير والتكسير من واحدٍ واحدٍ، فهذه الواو لِلْمَحِّ الواوِ فِي التَّصْغِيرِ، وإن كانت هذه اللغة ضعيفة، وهذا أقصى ما علمت من توجيهها.

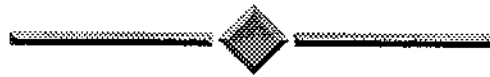
٣ [مراجعة الحذف في الميزان]

● قوله: «وكذلك الحذف».

هذا عطف على قوله: «ثم إن كان قلباً في الموزون» أي: إن كان في الموزون قلب وجب في زنته مثله، وإن كان فيه حذف وجب في زنته مثله، كما تقول في قاضٍ: فاعِلٌ، وفي قل: قُلٌّ، وفي عِد: عِلٌّ، وعلى هذا فقس.

● قوله: «إلا أن يُبين فيهما».

٩ أي: إلا أن يراد بيان أصل الزنة في المقلوب والمحذوف، فيقال مثلاً في أدُر: أُنْفَعِلُ اتفاقاً، وفي أشياء: فَعْلَاءٌ، على ما ذهبوا إليه، وأفعالٌ على ما ذهبنا إليه، وفي قاضٍ: فاعِلٌ، وفي قُل: وِعِد: أُنْفَعِلُ وإفْعِلُ، وهذا هو ما ذكرناه من قبل. والحاصل أنه يُرجَّع في القلب إلى ترتيب الأصل في الأقسام الخمسة إذا أريد بيان أصل المقلوب، فلا يعبرُ بشيءٍ إلا بفَعْلٍ، وإلى الأصل الذي لم يحذف منه شيء ١٢ في التقدير في الحذف، فيؤتى بحروف الزنة كاملة.



[الصحيح والمعتل]

وتنقسم إلى صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه، فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين، أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق. (الشافية: ٩).

● قوله: «وتنقسم»

يعني: وتنقسم الأبنية إلى صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه شيء من حروف العلة بحسب الأصل، والصحيح ما لم يكن فيه شيء منها، وحروف العلة الألف والواو والياء.

واعلم أن الألف هي الأصل في الاعتلال؛ لأنه ليست لها قابلية التحرك التي هي من أشرف أحوال الحرف، وكأنها ملازماتها السكون الذي هو قريب من العدم حرف ميتة. وأما الواو والياء فمشبهتان بها من جهة أنهما قد تكونان ممدودتين، والألف لا تكون إلا ممدودة قطعاً، فاكسبتا الاعتلال من حيث إنهما اتصفتا بصفة الألف.

فإن قلت: معلوم أن الألف لا تكون إلا منقلبة عن الواو والياء، والمنقلب فرع عن المنقلب عنه. قلت: الجواب عن هذا بوجهين:

الأول: أن الانقلاب ليس فيه دلالة على الأصالة والتفرع؛ إذ قد تكون الواو منقلبة عن الياء كما في يُوسر، والياء منقلبة عن الواو كما في يُجَل، ولا جائز أن تكون الواو أصلاً والياء فرعاً، ولا العكس؛ لاستلزام ذلك كون كل واحدة منهما أصلاً للأخرى وفرعاً لها. وهذا مستحيل.

والثاني: أنه لم لا يجوز أن تكون الألف أصلاً في الاعتلال؛ للجهة التي ذكرناها § وفرعاً في الانقلاب؛ لما سيأتي؟ وإنما يلزم التناقض لو كان الجهة واحدة، أما إذا كانت متعددة (فلاح^(١)). فالحاصل أن أصالة الألف في الاعتلال لا تنافي تفرعها في الانقلاب.

إذا عرفت هذا فاعلم أيضاً أن المصنف لم يتعرض لذكر المضاعف ولا المهموز، فكأنهما عنده من قبيل الصحيح، وفيه خلاف ما عليه الجمهور^(٢)، وأيضاً لا شك في أن لهما أحكاماً مخصوصة، فلا يجوز عدُّهما من الصحيح. كما لا يجوز عدُّ المعتلات من الصحيح؛ إذ لها أيضاً أحكاماً مخصوصة.

فإن قلت: الصحيح عنده ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

(١) ليس في م.

(٢) انظر حاشية ابن جماعة على الجاربردي (٢٨)، وشرح الأثوني على الألفية (٢٩٢/٤)، والرضي على الشافية (٣٣/١).

قلت: يكون اصطلاحه وحده، ولكل ما اصطلاح عليه، ولكن يكون فيه الخلاف المذكور.

٣ • قوله: «والمعتل بالفاء»

هذا ظاهر. وإنما سمي المعتل بالفاء مثلاً لأنه يماثل الصحيح في نحو وَعَدَ، ووُعِدَ، ويُوْعِدُ، ولا يُوعِدُ، ولا تُوعِدُ، ورواعِدُ، ومَوْعُوذُ.

٦ واعلم أنه قد يطلق المعتل المطلق على كل ما فيه شيء من حروف العلة، وقد يطلق على المثال خاصة، كما أن النجم يطلق على (كل)^(١) كوكب، وقد يطلق على الثريا خاصة بطريق العلمية.

٩ وسمي المعتل بالعين أجوف لأنه مُجَوَّف من الحرف الصحيح، وذا الثلاثة لأنه يصير عند اتصال الضمير المرفوع لتحرك به ثلاثة أحرف، كقولك: قُلْتُ وِبَعْتُ.

١٢ وسمي معتل اللام ناقصاً لأنه فيه نقصان من جهة الإعراب؛ إذ لا يظهر فيه الرفع والجرح كقولك جاءني قاضي ومررت بقاضي. هذا في الاسم، وأما في الفعل فلعدم رفعه وجزمه لفظاً؛ إذ رفعه بالسكون، وجزمه بال حذف، كقولك هو يغزو، ويرمي، ولم يغز، ولم يرم، وسمي منقوصاً أيضاً بمعنى نقص عنه ما ذكر، وذا الأربعة لصيرورته عند اتصال الضمير المذكور به أربعة أحرف، كقولك: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ^(٢).

• قوله: «وبالفاء والعين»

١٨ أي: وسمي المعتل بالفاء والعين كَوَيْلٍ، أو بالعين واللام كَحَوَى لفيها مقروناً لاقتزان حرفي العلة فيهما، وسمي المعتل بالفاء واللام كَوَقَى لفيها مفروقاً لاقتزاق حرفي العلة فيه.

٢١ وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأنه مخصوص بالثلاثي؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كوسوس لم يسمّوه لفيها مفروقاً، وإن كان وجه التسمية فيه موجوداً؛ بل سمي معتلاً، وإن سماه به جاز؛ إذ لكل ما اصطلاح عليه، ولكن الكلام في أنه ليس بمنقول.

(١) ليس في م.

(٢) وكذلك لنقصان الحرف الأخير عند اتصاله بباء التأنيث في نحو: سَعَتْ، ومَشَتْ، ودَعَتْ. وتسمية الأحرف ذا الثلاثة، والناقص ذا الأربعة إنما هي باعتبار الفعل، لا باعتبار الاسم. قال ذلك وثبه إليه الرضي (٣٥/١).

وأورد عليه بعض^(١) الشارحين أنه لم يذكر المعتلّ بالفاء والعين واللام كالواو ويّيت^(٢)، وقال: «كأنه لم يخطر بباله هذا».

٣ وجوابه: أنه إنما لم يذكره لندوره؛ إذ هو في بيان الأبنية، لا في بيان النواذر، وهو ليس ممن يخفى عليه مثل هذا.



(١) لم أهند إليه. وقد نبه الجاربردي (٢٨) إلى عدم ذكر المصنف نحو هذا، ثم قال: «ولم يذكره المصنف لقلته».

(٢) يّيت: رسمت ياء. اللسان (يا).

[أبنية الأسماء]

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد]

وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها فُعِلٌ، وفُعِلٌ استقلاً، وجُعِلَ الدُّبُلُ منقولاً، والحِيكُ إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة. وهي: فُلَسٌ، وفَرَسٌ، وكَيْفٌ، وعَضُدٌ، وجِرٌّ، وعِنَبٌ، وإِبِلٌ، وقُفْلٌ، وصُرْدٌ، وعُنُقٌ.

● قوله: «وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية»^(١).

احتراز^(٢) من الفعل مطلقاً، والاسم الرباعي الأصلي، والخماسي الأصلي، والثلاثي المزيد فيه. وإنما التقسيم يقتضي أن تكون اثني عشر قسماً؛ لأن محلّ التغيير الفاء والعين، وأما اللام فهي مورد الإعراب فلا مدخل فيه لتغيير آخر.

وللفاء ثلاثة أحوال: الفتح والكسر والضم، وللعين كذا، وحالة أخرى وهي السكون، وإنما لم يكن للفاء السكون لأن الابتداء بالساکن مما لم يُعهد في كلامهم لتعذره. وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج منها اثنا عشر. وسقط منها اثنان؛ ما ضُمَّتْ فَاؤُهُ وكُسِرَتْ عَيْنُهُ، وما كُسِرَتْ فَاؤُهُ وضُمَّتْ عَيْنُهُ، كأنهم كرهوا الإتيان من الضم إلى الكسر، ومن الكسر إلى الضم؛ لما فيه من الاستتقال البين، وهو تحريك العضلتين في الضم، وتحريك الواحدة في الكسر، وأما الفتح فلا تحريك لها فيه، فلذلك حُكِمَ بكونه أخفّ. ويُعلم من هذا أنّ الانتقال من الأثقل إلى الأخف أهون من العكس، فلذلك جاء (فُعِلٌ) في الفعل، وإن لم يجر في الاسم.

فإن قلت: فلم جوّزوه بالفعل دون الاسم.

قلت: قد قال الشارحون^(٣): «للاحتياج». ويلزمهم التحكم. وقد قال بعضهم^(٤): «للعروض الضم والكسر في الأفعال». وليس بشيء؛ إذ قول الأئمة مبني للفاعل ومبني للمفعول مشعر بكون الكل بناءً صيغ لما جيء به لأجله.

فإن قلت: لا شك في أن الأول أقيس.

(١) وهي: فُعِلٌ، فُلَسٌ، فَرَسٌ، فُعِلٌ، كَيْفٌ، فُعِلٌ، عَضُدٌ، فُعِلٌ، جِرٌّ، فُعِلٌ، عِنَبٌ، فُعِلٌ، إِبِلٌ، فُعِلٌ، قُفْلٌ، فُعِلٌ، صُرْدٌ، فُعِلٌ، عُنُقٌ.

(٢) ك: (احتراز).

(٣) انظر شرح الجاربردي (٢٩)، وركن الدين (٩).

(٤) انظر شرح الرضي (١/٢٦)، وركن الدين (٩)، والنظام النيسابوري (٢٨).

قلت: كون الشيء أقيس لا يستدعي كون آخر عارضا، كما أن كون الثلاثي أقيس لا يستدعي كون الرباعي عارضا.

٣ والأولى أن يقال: لما كان الفعل ساكنا آخره في أكثر الأحوال، وهو عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به، جعل هذا البناء فيه ليكون سكوت الآخر جابرا لبعض ثقله؛ إذ السكون لدفع الثقل جابر قوي لا يدفع أثره.

٦ • قوله: «وجعل الدُّبْلُ».

هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قال قائل: ألم يبيح الدُّبْلُ والحَيْكُ في اللغة، وهما البناءان المحكوم عليهما بالسقوط؟

٩ فأجاب بأنه أما الدُّبْلُ فممنقول من الفعل، وكان الأصل دُبْلَ بناء ما لم يُسم فاعله، وهذا كما تُسمي رجلا بضرب مثلا.

١٢ وأما الحَيْكُ فغير مُسلم بثبوته؛ لأن الصحيح ضم الحاء والباء، أو كسرهما، وإن سلم فهو إنما نشأ عن تداخل اللغتين؛ لأن القائل اختار الكسر من اللغة التي هما مكسورتان فيها، والضم من التي هما مضمومتان فيها، كما فعلوا في رَكَنَ يَرَكُنُ في الكلمتين. والتداخل كثير^(١)، فثبت أنه لم يوضع في الأصل واحد منهما. والحَيْكُ تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح.

١٥ وفي الجوابين نظر؛ أما في الأول^(٢): فلأن النقل من الفعل إلى أسماء الأعلام معهود، وأما إلى أسماء الأجناس فغير معهود.

فإن قلت: هذا ما جاء كذا فهو معهود.

١٨ قلت: عين النزاع، فلا يُسمع.

والدُّبْلُ: دُوَيْبَّةٌ شبيهة باین عُرْسٍ، كما نُقل عن قول كعب بن مالك في صفة جيش:

جاؤوا بجيش لو قيس مُعرَّسه ما كان إلا كمُعَرَّسِ الدُّبْلِ^(٣)

٢١ فإن قلت: قد قيل: هو علم قبيلة؛ لأنه اسم لأبي الأسود الدُّؤْلِيّ.

قلت: النقل من الأجناس إلى الأعلام أولى من النقل من الفعل إلى الأعلام.

(١) عقد أبو الفتح في الخصائص (١/٣٧٤-٣٨٥) بابا أسماء: (باب في تركيب اللغات) فيه تحقيق جيد لقضية تداخل اللغات، وتركب بعضها من بعضها الآخر، فانظره فيه.

(٢) م: (أما الأول).

(٣) انظر ديوان كعب (٢٥١)، وأدب الكاتب (٥٨٦)، والمنصف (١/٢٠)، وشرح الملوكي (٢٤)، والرضي (٣٧/١)، وشرح شواهد الشافية (١٢).

فنقول: النقل أولاً كان من الفعل إلى الجنس، ثم من الجنس إلى العلم. وإنما قلنا كذلك؛ لتحقيق كونه جنساً، فيكون الاستبعاد المذكور باقياً.

٣ وأما الثاني: فلأن التداخل في الكلمتين شيء معقول، وأما في الكلمة الواحدة فشيء بعيد. والأحسن أن يحكم عليهما بالشذوذ كيلاً يُحتاج إلى تكلف.

٦ اعلم: أنه قد نُقل رُئِمَ للاست، ووُعِلَ لغة في الوُعِل^(١). وأجابوا بأنهما كانا فعلين فنقلنا إلى الجنس، وفيه ما مرّ. والأولى أن يقال بضعف هذه اللغة، أو عدم الفصاحة، أو شذوذ الكل. ● قوله: «وهي قلّس».

٩ تعرض لذكر الأبنية وأدائها^(٢) بالأمثلة لتكون مُشعرةً بالأوزان، ولم يَحْتَجْ إلى ذكرها، ولو أداها بالأوزان لاحتاج إلى ذكر الأمثلة للتوضيح وطال^(٣) الكلام، وهذا دأبه في مختصراته. والأبنية مذكورة في المتن.

[رد بعض الأبنية إلى بعض]

١٢ [وقد يُردُّ بعضٌ إلى بعض، ففَعِلَ مما ثانيه حرفُ حلقٍ، كَفَخَلَ يجوز فيه: فَخَذَ، وفَخَذَ، وفَخِذَ، وكذلك الفعلُ، كَشَهَدَ، ونَحَوُ كَفَفَ يجوز فيه: كَتَفَ، وَكَتَفَ، ونَحَوُ عَضُدَ يجوز فيه: عَضُدَ، ونَحَوُ عُنُقَ يجوز فيه: عُنُقَ، ونَحَوُ إِبِلَ، وإِبِلَ يجوز فيهما: إِبِلَ، وإِبِلَ، ولا ثالثَ لهما، ونَحَوُ قُقُلَ يجوز فيه: قُقُلَ، على رأي؛ ليجيء عُسْرٌ ويُسْرٌ. (الشافية: ١٢-١٣).

١٥ ● قوله: «وقد يرد»

١٨ شرع في بيان أحوالٍ قد تطرأ على هذه الأبنية من رد بعضها إلى بعض للتخفيف^(٤)، وهو في ستة مواضع: الأول: إنه يجوز في فَعِلَ المفتوح الفاء المكسور العين مما ثاني الكلمة فيه حرفُ حلقٍ ثلاث لغات فرعية؛ الأولى: إسكان العين. وتخفيفه ظاهر. والثانية: كسر الفاء مع إسكان العين؛ (أما الكسر)^(٥) فليكون كدليل على الكسر المحذوف ومشعراً به، وأما الإسكان فظاهر. والثالثة:

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢١)، وبغية الطالب (١٢)، وشرح الخلاصة لابن الناطم (٨٢٢)، والارتشاف (١٩/ ٢٠-٢١)، والمزهر (٢/ ٥٠). والوُعِلُ: تيس الجبل. اللسان (وعل).

(٢) م: (وأدائها).

(٣) ك، م: (فطال).

(٤) قال الرضي: «وجميع هذه التفرعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون».

شرحه على الشافية (٤٠/١).

(٥) ليس في ك.

كسرهما معا؛ أما كسر العين فعلى الأصل، وأما كسر الفاء فكأنهم قصدوا به الإتيان المستجلب للتناسب الموجب للخفة؛ لأن حركة حروف^(١) الحلق أثقل من غيرها، ولذلك حاولوا الفتح في فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر. قال سيويه في الكتاب ما معناه: إن التلفظ بالهمزة يوجب التهوؤ^(٢). ولهذا قلّ الإدغام في همزتين نحو سأل، وذلك لأنها أول حرف في أقصى الحلق، فقد علم بذلك أن حروف الحلق مستقلة، فلذلك حاولوا التناسب الدافع للثقل.

٦ فإن قلت: الفتح أخف الحركات فلم تركوه واختاروا الكسر؟

قلت: لأن في الفتح خفة واحدة، وفي الكسر خفتين؛ إحداهما: الإتيان الموجب للتخفيف المطلوب لهم في كثير من المواضع، كما سيأتي. والثاني: الكسر؛ [إذ الكسر]^(٣) أيضا خفيف، والفتح وإن كان أخف منه، ولكن قوة الإتيان تصلح للحجر مع عملها؛ إذ الإتيان في استعلايه التخفيف أقوى من الفتح.

فإن قلت: لم طلبوا الإتيان في صورة الكسر ولم يطلبوه في صورة الفتح، والفتح أخف؟

١٢ قلت: كان الأقيس ما ذكرت، ولكن اللغات الفرعية الأصل عدمها؛ إذ الأصل في الفرع عدمه، فوجوده يحتاج إلى دليل، وأما عدمه فلا يحتاج إليه.

● قوله: «وكذلك الفعل».

١٥ يعني أن فعل الفعل مما ثانيه حرف حلق كشهد يجوز فيه أيضا اللغات المذكورة، وإنما ذكر الفعل مع الاسم في هذا الموضع، وإن كان ليس موضعه؛ لاشتماله على الاختصار.

● قوله: «ونحو كتف».

١٨ هذا هو الثاني من الستة، وهو أنه يجوز في فعل مما لم يكن ثانيه حرف حلق لغتان فرعيتان؛ الأولى إسكان العين. ووجهه ظاهر، والثانية كسر الفاء مع إسكان العين؛ أما الكسر فلما ذكرنا من أن يكون كدليل على كسر العين، وأما الإسكان فظاهر، ولم يجئ الإتيان، لا في صورة الكسر، ولا في صورة الفتح في هذا القسم، ولا نحتاج إلى دليل على عدم مجيئه؛ إذ الأصل عدمه.

٢١ وقال المصنف وبعض الشارحين أيضا^(٤): إنما لم يتبعوا في صورة الكسر في هذا القسم، وأتبعوا

(١) م: (حرف).

(٢) انظر الكتاب (٣/٥٤٨). والنهوع: تكلف التقيؤ. اللسان (هوع).

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) انظر شرح المصنف (٥/ب)، وركن الدين (١١).

في القسم الأول لأنه ثمَّ كان مُرجح للإجباع، وهو حركة حرف الحلق، إذ حركتها أقوى من حركة غيرها، بدليل أنه أقوى من غيرها.

٣ وفيه نظر؛ لأنه إنما صير إلى الفتح في أكثر مضارع باب فَعَلَ المفتوح العين مما عينه أو لأمه حرفٌ حلقٍ لقصدتهم الاستخفاف، وهذا دليل ثقلها، فالأحسن الاستدلال إن قُدِّرَ الاحتياج إليه بمثل ما ذكرنا، وهو أن حركة حرف الحلق كانت أثقل، فلذلك كانت مستدعيةً للإجباع، بخلاف حركة غيرها فإنها لم تكن مستدعيةً له لما فيها من الخفة.

● قوله: «ونحو عَضُد».

٩ هذا الثالث منها، وهو أنه يجوز في فَعَلَ المفتوحِ فاؤه المضمومِ عينه لغةً فرعية، وهي إسكان العين. ووجهه ظاهر. وقال المصنف وبعض الشارحين أيضاً^(١): «إنما لم يقولوا فيه عَضُد بكسر الفاء وإسكان العين إما لأن الضمة مرادةٌ لهم فيؤدي إلى تقدير مثل جِلْدٌ؛ إذ الكسر عارض». وهو باطل،^(٢) وإما لأن الكسرة في كَيْفٍ كان كعوض عن كسرة عينه، ولم يكن في عَضُدِ كسرةً فلذلك لم يكسروا فاءه». وفيه ما مرّ.

● قوله: «وفي نحو عُتُق».

١٥ هذا الرابع منها، وهو أنه يجوز في فَعَلَ المضمومِ فاؤه وعينه لغةً فرعية، وهي إسكان عينه. ووجهه ظاهر. وقال المصنف في شرحه^(٣): «الإسكان جائز في هذا البناء، سواء كان جمعاً أو مفرداً.

● قوله: «وفي إِبِل».

١٨ هذا هو الخامس، وهو أنه يجوز في فِعِلِ المكسورِ فاؤه وعينه لغةً فرعية، وهي الإسكان. ووجهه ظاهر.

● قوله: «ولا ثالث لهما».

٢١ أي: لهذين اللفظين استقراءً. وفيه نظر؛ لأنه يرد عليه قولهم: أتان إِبِدً، أي: ولوّد. نقله ثعلب^(٣). والحيك بكسر الحرفين؛ إذ القول بالتداخل يستلزمه، وهو قال^(٤) به كما مرّ، فلا يخلو من انتقاضي وتناقض. هذا وقد نُقل: بِلَصٍّ لطائر، وعِبِلٌ لبلد، وجِلِغٌ وجِلِبٌ للعبة الصبيان، ودِبِسٌ وودِتدٌ

(١) انظر شرح المصنف (٥/ب)، وركن الدين (١١).

(٢) شرحه (٥/ب).

(٣) انظر شرح المرادي على الألفية (٥/٢٢٠).

(٤) م: (قائل).

وَمِشِطٌ وَإِثْرٌ وَإِطْلٌ لِلْخَاصِرَةِ فِي الدَّيْسِ وَالْوَرْدِ وَالْمَشْطِ وَالْأَثَرِ وَالْإِطْلِ. إلى غير ذلك^(١).

وللخصم أن يقول: هذه غير فصيحة، أو غير ثابتة عنده. وقال بعضهم: الإِطْلُ منقول عن البصريين^(٢).

٣

وقيل^(٣): معنى «لا ثالث لهما»: إنه لا يجوز في اللفظين إلا اللغتان المذكورتان، ولا ثالث لهما. ونقضه شارح بعضدٍ وعُنُقٍ؛ إذ لا يجوز في كلٍّ إلا لغتان، فلو كان كذلك لزم التحكم. وهذا النقض حقّ.

٦

وقيل: هذا تصحيف فإن المصنف أراد: ونحو إِبِلٍ بالدال وإِيلٍ؛ أي: ضخم. ومعنى لا ثالث لهما؛ أي: في الصفات؛ لأن الفعل بكسرهما لم يجرى صفة إلا في هذين اللفظين.

ثم قيل: الإِيلُ؛ أعني باللام اسمٌ، وإِيلُ صفةٌ، فكيف يصح الجمع بينهما؟

٩

وهذا ليس بشيء؛ لأن الجمع بينهما جائز.

وقيل أيضا: عَمَمَ الإسكان في الفعل في الاسم والصفة، ثم أتى باللفظين وحكم بأن لا ثالث لهما؛ أي: في الصفات، كما مرّ.

١٢

والقول بالتصحيف، ثم هذا التأويل فيه تعسف؛ إذ الأصل عدمه.

وقيل: معناه إنه لم يجز الإسكان إلا في اللفظين، ولا ثالث لهما؛ أي: في الإسكان وهو تناقض؛

إذ قوله: «ونحو» حاكمٌ بعموم كلّ فعل، وأيضا في الإسكان جائز في نفس الأمر، فلو كان كذلك^{١٣} لزم فساد الكلام.

وأورد بأن لفظة «نحو» تستدعي وجود غيرهما، ولفظة «لا ثالث» عدمه، والجمع محال.

وأجاب شارح بأن الأفراد الذهنية أعم من اللفظين، وإن لم يوجد غيرهما في الخارج، فقوله: «ونحو» للنظر إلى الذهنية، وقوله: «ولا ثالث» إشارة إلى أنه لم يوجد غيرهما في الخارج، وهو مبني

١٨

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها في بغية الطالب (١٤)، وشرح ركن الدين (١٢)، وليس (٩٦-٩٧)، والارتشاف (١٩/١)، والمرادي على الألفية (٢١٩-٢٢٠)، والزهر (٦٥-٦٦).

(٢) الصواب أنه منقول عن الكوفيين. انظر شرح ابن النحاس على المعلقات (٣٦)، والزوزني عليها (٦٦-٦٧)، والجاربردي على الشافية (٣٢).

(٣) انظر هذا القول وما يليه من الأقوال ومناقشة كلّ من الأقوال، وما يرد عليها من الاعتراضات، والأحوية عليها في شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٣٢-٣٣).

على انتفاء غيرهما في الخارج، وهو ممنوع، كما دريت، وإن سلّم انتفاء الغير في الخارج لزم تجويز الإسكان في النحو بتقدير وجوده في الخارج، وهو قياس في اللغة، وهو باطل.

٣ فإن قلت: لو لم يكن كذلك لزم التحكم.

قلت: ألزّمه؛ إذ قد وجدنا ترك الراجح، كما ذكرنا من ترك الإتياع في الفتح في نحو فَعَجِدْ.

وليكن^(١) الجواب عن هذا، والسيف بضاربه.

٦ ● قوله: «ونحو قُفِّلٍ».

هذا السادس من المواضع، وهو أنه يجوز في فُعْلٍ المضموم فاؤه الساكنِ عِيْنُه لغةً فرعية، وهي ضمُّ عِيْنِه، وهو على رأي، والأكثر على خلافه، وكأنه طَلَبَ الإتياعَ الموجبَ للتخفيف، فلهذا ترك السكون، واستدل عليه بمجيء عُسِرٍ ويُسِرٍ بضم عينهما قليلين^(٢).

وقالوا^(٣): هو دليل على أنهما فرعان؛ إذ لو كانا أصلين لكان كثرة الاستعمال لهما، كما أن كثرة الاستعمال لغتُ؛ إذ هو أصل.

١٢ وهو ضعيف كما ترى؛ لأن وجود ضمتين وإن كان الإتياع فيه موجوداً، أثقل من ضم بعده سكون.

وأما الاستدلال بما ذكر فجوابه أن كثرة الاستعمال تدل على الأصالة إذا لم يكن المانع موجوداً، وههنا المانع موجود، وهو ما ذكرنا.^(٤) (وأيضاً يجوز أن تكون اللغتان أصليتين، وتكون كثرة الاستعمال لما هو الأخف منهما)^(٥).

(١) الأصل، ك: (ويمكن).

(٢) قال الرضي: «يمعك عن الأخفش أن كل فُعْلٍ في الكلام فتثقله حائز، إلا ما كان صفةً أو معتلاً العين كحُمِرٍ وسُوقٍ، فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إنَّ كل فُعْلٍ كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسِرٍ ويُسِرٍ»، ورُحِمٍ وحُلُمٍ، وحَزَزٍ وكَفُوزٍ، وعُذِرٍ. انظر شرح الرضي (٤٦/١)، وأدب الكاتب (٥٣٧)، والصحاح واللسان (عسر).

(٣) انظر شرح المصنف (٥/ب)، وركن الدين (١٢)، والجاربردي (٣٣).

(٤) ليس في م.

(٥) انظر شرح ركن الدين (١٢)، والجاربردي (٣٣).

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

وللرباعي المجرد خمسة: جَعْفَرٌ، وَزَبْرَجٌ، وَبُرْثُنٌ، وَدِرْهَمٌ، وَقِمَطَرٌ.

وزاد الأخفش نحو جُنْخَدَبٍ.

وأما جَنْدَلٌ، وَغَلَبِطٌ، فتوالي الحركات حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنْادِلَ وَغَلَابِطَ. (الشافية: ١٤).

● قوله: «وللرباعي خمسة».

أي: وللأسم الرباعي المجرد خمسة أبنية، وهي المذكورة في المتن^(١)، والتقسيم يقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً كما ذكر المصنف في شرحه^(٢)؛ لأن للفناء ثلاثة أحوال هي الحركات الثلاث، وللعين أربعة أحوال هي الحركات الثلاث والسكون، وإذا ضُرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر، وللام الأولى أيضا أربعة أحوال كالعين، وإذا ضُرب أربعة في اثني عشر حصل ثمانية وأربعون، ثلاث صور منها مشتمل على التقاء الساكنين، وهو محذور، والبواقي غير منقولة عنهم استثقالاً لها، واستغناءً بالثلاثي عنها، إلا الخمس المذكورة في المتن.

والزَّبْرِجُ: الزَّيْنَةُ، والبُرْثُنُ: مَخْلَبُ الْأَسَدِ، والقِمَطَرُ: الْقَوْصَرَةُ^(٣).

قال شارح^(٤): «اعلم أن في ثبوت فِعْلَلٍ بِحُثَا؛ لأنَّ درهماً معرَّب^(٥)، وهَيْلَعًا^(٦) إنما يكون رباعياً إن قلنا بأصالة الهاء».

ولك أن لا تسلم^(٧) تعريب دِرْهَمٍ، ولا زيادة هاء هَيْلَعٍ، وعلى تقدير التسليم نقول: فِعْلَلٌ مُحَقَّقٌ لِمَرَيْنِ:

(١) وهي: فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ، فِعْلَلٌ: زَبْرَجٌ، فَعْلَلٌ: بُرْثُنٌ، فِعْلَلٌ: دِرْهَمٌ، فِعْلَلٌ: قِمَطَرٌ.

(٢) شرحه (٥/ب).

(٣) الْقَوْصَرَةُ، وتخفيف الراء أيضا: وعاء من قصب يُرْفَعُ فِيهِ الثَّمَرُ مِنَ الْبُورِي. قال ابن دريد: لا أحسبها عربية محضة. وإن كانوا قد تكلموا بها. وقد حاءت في الشعر الفصيح. قال الراجز، وقيل: هو علي بن أبي طالب:

أفلح من كانت له قوصرة يأكل منها كل يوم مرة

انظر الجمهرة (٢/٣٥٨، ٣/٣٦٣)، والمغرب (٢٧٧)، واللسان (قصر).

(٤) هو الجاربردي (٣٤).

(٥) انظر المغرب (١٤٨)، والألفاظ الفارسية لآدي شير (٦٢).

(٦) الهيلع: الواسع الخنجر العظيم اللقم الأكل، واللثيم، والعبد لا يعرف أبواه أو أحدهما، والكلب السلوقي.

اللسان (هيلع). وانظر الخلاف في البناء في المنصف (١/٢٥-٢٦)، وشرح الملوكي (٢٠٤-٢٠٥)، وشرح

ابن يعيش (٦/١٣٦).

(٧) م: (تسلب).

أحدهما: عدم انحصار أمثله فيما ذكرت. من الكتاب^(١): «يكون على فَعْلٍ، فالأسماء نحو قَلَعِم^(٢) وذِرْهِم، والصِّفَةُ هَجْرَع^(٣) وهَيْلَع».

٣ الثاني: أن الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقق الملحق نحو العِثِير ههنا، فيكون الملحق به متحققا.

● قوله: «وزاد الأَخْفَش».

٦ أي: زاد في الأَخْفَش^(٤) على الخمس المذكورة بناء آخر، وهو جُنْخَذَبٌ بفتح اللام، فعنده يكون ١٣ ب الرباعي ستة أبنية، وأما سيبويه^(٥) فيقول: الصحيح ضم اللام كِبُرْتُن، ولا يسلم فتحها. والجُنْخَذَبُ: الجراد الأخضر.

٩ اعلم أن الراجح مذهب الأَخْفَش؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحق^(٥) الملحق به، وقد ثبت؛ تقول: ما لي عنه عُنْدَدٌ؟ أي: بُدٌّ، ومثله قولك: سُوْدَدٌ، والدَّالُّ على الإلحاق الإظهار، وقد ذكرهما في الكتاب^(٦)، وجاء عُلَيْبٌ^(٧) أيضا، والدَّالُّ عليه صحة الياء، ولم يذكر سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات فُعْلُلٌ بالفتح، فيلزمه هذا اللازم^(٨)، كما ترى.

● قوله: «وأما نحو جَنَادِلٍ وَعُلَابِطٍ».

استدل^(٩) على أنهما غير معتدَّ بهما بوجهين:

١٥ الأول: أنهما نادران، والنادر كالعدم.

والثاني: أنهما اشتملا على توالي الحركات الكثيرة، وهو محذور؛ لأنه مستقل جدا، فوجب حملهما على أن أصلهما جَنَادِلٌ وَعُلَابِطٌ، فحذفت الألف تخفيفا، فحيثئذ يكونان من قبيل المزيد فيه، لا من قبيل المجرد.

(١) الكتاب (٤/ ٢٨٩).

(٢) القَلْعَمُ، وتشديد الميم، وكجعفر: للسِّنُّ الهرم، والطويل. اللسان (قلم).

(٣) والهجرع: كدرهم وكجعفر: الطويل الممشوق. اللسان: (هجرع).

(٤) انظر الكتاب (٤/ ٢٨٩)، والمنصف (١/ ٢٧)، وابن يعيش على المفصل (٦/ ١٣٦)، وعلى الملوكي (٢٦).

(٥) م: (الملحق والملحق به).

(٦) الكتاب (٤/ ٢٧٧).

(٧) وهو واد بتهامة على طريق اليمن. انظر معجم البلدان (٤/ ١٤٨)، واللسان (علب).

(٨) م: (الكلام).

(٩) انظر شرحه (٦/ أ).

- ٣ والجندل: الحجر، والعُلْبَطُ: الكبير^(١)، ومثله: عُجَلِطٌ في عُجَالِطٍ، [وَعُكَلِيدٌ في عُكَالِيدٍ]^(٢)، ودُودِمٌ في دُودِمٍ، وهُدَيْدٌ في هُدَايِدٍ، ومن الكتاب^(٣): «قالوا عَرَّتْنِ وإِنما حذفوا نون عَرَّتْنِ. وقالوا: العَرَقَصَانُ، وإِنما حذفوا عَرَنَقَصَانٍ». أراد بفتح العين وضم القاف.
- ٦ والعُجَلِطُ والعُكَلِيدُ والهُدَيْدُ: اللين الخاثر، والدُودِمُ: شبه الدَّم يخرج من السَّمُرَةِ^(٤)، والعَرَّتْنِ: بسكون الراء وفتحها: شجر، والعَرَنَقَصَانُ: دَابَّةٌ.
- اعلم أن بعض الشارحين^(٥) ذكر أن القسمة تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً؛ بل إحدى وخمسين بناءً، ولم أدر معنى هذا الإضراب، والظاهر أنه غلط في الحساب.

(١) م: (الكبير).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) الكتاب (٢٨٩ / ٤).

(٤) وهي شجرة الطَّلح. انظر اللسان (سم، ددم).

(٥) لم أهد إليه.

[أبنية الاسم الخماسي المجرد]

وللخماسي المجرد أربعة: سَفَرَجَلٌ، وَقِرْطَعْبٌ، وَجَحْمَرِشٌ، وَقُدْعَمِلٌ. (الناحية: ١٤).

● قوله: «وللخماسي»

أي: المجرد أربعة أبنية^(١)، والتقسيم يقتضي أن تكون مائة واثنين وتسعين بناءً؛ لأن للفناء ثلاثة أحوال، وللعين أربعة أحوال، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر، وللام الأولى أربعة أحوال، وإذا ضرب أربعة في اثني عشر حصل ثمانية وأربعون، كما ذكرنا في الرباعي، وللام الثانية أيضاً أربعة أحوال، وإذا ضرب أربعة في ثمانية وأربعين خرج مائة واثنان وتسعون، وتكون ثلاث صور منها مشتملة على ثلاث سواكن، (ولماني عشرة صورة)^(٢) مشتملة على ساكنين ملتقيين، وكلها محذور فرفض، وأما غيرها فلم يستعمل إلا الأربعة، استقلاً له، واستغناءً بالثلاثي والرباعي عنه. والأربعة هي المذكورة في المتن، وهي سَفَرَجَلٌ وَقِرْطَعْبٌ، أي: شيء، ويستعمل في النفسي، فيقال^(٣) في النفسي: ما له قرطعب، وَجَحْمَرِشٌ وهي العجوز، وَقُدْعَمِلٌ أي ضخم.



(١) وهي: فَعَلَلٌ: سَفَرَجَلٌ، فَعَلَلٌ: قِرْطَعْبٌ، فَعَلَلِلٌ: جَحْمَرِشٌ، فَعَلَلٌ: قُدْعَمِلٌ.

(٢) في النسخ: (ولماني عشرة صوراً).

(٣) م: (يقال ماله قرطعب).

[أبنية الاسم المزيد فيه]

وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجئ في الخماسي إلا: عَضْرَفُوطٌ، وَخَزَعِيْلٌ، وَقِرْطَبُوسٌ، وَقَبْعَثْرَى، وَخَنْدَرِيسٌ. على الأكثر^(١). (الثالثة: ١٥).

٣

● قوله: «وللمزيد فيه»

أي: للثلاثي المزيد فيه، وللرباعي المزيد فيه أبنية كثيرة، وإنما لم يذكرها لأن هذا الموضع لا
يحتمل ذكرها، وسيذكر أصولاً في باب ذي الزيادة تكون طرقاً إلى معرفتها على الإجمال، فإن معرفة
كل واحدة من أبنيتها على التفصيل متعسرة، وذكر المزيد فيه للخماسي لقلته، وهي: عَضْرَفُوطٌ:
هي دويبة، وَخَزَعِيْلٌ، أي: الباطل من الكلام، وَقِرْطَبُوسٌ، أي: الداهية الشديدة، وَقَبْعَثْرَى، أي:
جمل ضخمة. وعَضْرَفُوطٌ وَقِرْطَبُوسٌ كلاهما فَعْلُولٌ^(٢).

٩

واعلم أن ألف قَبْعَثْرَى ليست للتأنيث؛ إذ لا تجتمع التاء وألف التأنيث، وقد قالوا قبعثراً، ولا
للإلحاق لعدم الملحق به له؛ إذ لا سداسي أصلي^(٣).

● قوله: «وخندريس على الأكثر»

١٢

لأن فيه الخلاف^(٤)، بعضهم يقولون: إنه فَعْلِيلٌ، فلا يكون من الخماسي المزيد فيه؛ بل يكون
من الرباعي المزيد فيه، نونه وياؤه زائدتان، والأكثر على أنه فَعْلِيلٌ، فتكون ياؤه زائدة فقط،
والصحيح ما عليه الأكثر؛ لأنه إذا تردد حرف بين أن يكون زائداً أو أصلاً فالحمل على أنه أصل
هو الأولى؛ إذ الأصل هو الأصل، وسيأتي تفتيشه في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى^(٥).

١٥

(١) أبنيتها على الترتيب: فَعْلُولٌ، فَعْلِيلٌ، فَعْلُولٌ، فَعْلَلِيٌّ، فَعْلِيلِيٌّ.

(٢) لا يريد ابن الحاجب أنه لم يأت من مزيد الخماسي غير هذه الأمثلة التي ذكرها، بل لم يأت منه إلا على واحد
من أبنية هذه الأمثلة. وانظر هذه الأمثلة وغيرها في الكتاب (٣٠٣/٤).

(٣) انظر المنصف (١/٥١-٥٢). وشرح الملوكي (١٣٠-١٣١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/٥)،
٣٧/٦، والرضي (١/٥٢).

(٤) انظر الكتاب (٣٠٣/٤)، والاستدراك (١٩٣)، وشرح المنصف (٦/١)، والمتع (١/١٦٣)، والرضي
(١/٥٠)، وركن الدين (١٤)، والجاربردي (٣٦).

(٥) انظر ص (٣٤٠) من هذا الكتاب.



[أحوال الأبنية]

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسم الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف. وقد تكون للتوسّع، كالمقصور، والممدود، وذو الزيادة. وقد تكون للمجانسة، كالإمالة. وقد تكون للاستثقال، كتخفيف الهمة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف. (الشافية: ١٥-١٦).

● قوله: «وأحوال الأبنية»

ذكر ما عدّه في المتن ليشعر بأنها هي أبواب التصريف، ويأتي بها على الوجه المنسوق. وفيه ما مرّ في الأوّل^(١)؛ إذ هو مبني على حدّه.

● وقوله: «كالماضي والمضارع» إلى قوله: «والجمع»

ليس معرفة أحوال ما ذكره من التصريف؛ بل معرفة نفسه منه. وأما التقاء الساكنين فقد يكون بعضه راجعاً إلى معرفة^(٢) (أحوال الأبنية، كما تقول: التقاء الساكنين مغتفر في الوقف كقولك: جاءني زيد، فإن الياء والذال ساكنان، وقد يكون بعضه راجعاً إلى^(٣) نفس الأبنية، لا إلى أحوالها، كما تقول: التقاءهما في نحو^(٤) ﴿ولا جان﴾ مُغْتَفَرٌ؛ لكون الأول مدة، وسيأتي الكل، فالخاصل أنه إذا كان بعض أحكام التقاء الساكنين راجعاً إلى^(٥) (أحوال الأبنية فلا يكون كل أحكامه راجعاً إلى الأحوال، فيكون البعض الآخر راجعاً إلى^(٦) الأبنية، وإلا رجع إلى أجنبيّ منهما، وهو باطل، وقد سلف.

إذا دريت فاعلم أن كل بحث يتعلق بالبناء نفسه فهو من معرفة الأبنية، وكلّ بحث يتعلق بحال من أحواله فهو من معرفة أحوال الأبنية، فعلى هذا يكون بعض أحكام الإدغام راجعاً إلى نفس الأبنية، كما تقول الإدغام في فعل من المدّ واجب؛ إذ الإدغام معلق بنفس مدّ، وبعضها راجعاً إلى أحوالها، كما تقول: هو في مثل اضرب بكرةً لازم، فإنه عَرَضَ بعد كمال بناء اضرب وبناء بكر. فيعلم من هذا أن الإمالة (كلها)^(٧) من معرفة أحوال الأبنية؛ إذ هي تعرض بعد كمال البنية، وكذا

(١) يريد في أول الكتاب في شرحه لتعريف التصريف لدى المصنف.

(٢) ليس في ك.

(٣) الرحمن، من الآيات: ٣٩، ٥٦، ٧٤.

(٤) ليس في ك.

(٥) ليس في ك.

الوقف. ومما ذكرنا يحصل التمييز، فاعلم.

ثم اعلم أن بعض الشارحين^(١) أشار أولاً إلى أن الأحوال كلها للحاجة، فقال: «لقائل أن يقول: جميع الأبنية والأحوال التي ذكرها تمس الحاجة إلى وضعها، وإلا كان وضعها عبثاً»، ثم اعتذر عنه، فقال: «مس الحاجة إلى بعض أكثر من بعض».

والحق أن الحاجة ما يلزم من انتفائه عذور، فتكون الإمالة مما لا حاجة إليه مثلاً.

فإن قلت: الحاجة المناسبة.

قلت: لك أن تقول: كل مطلوب حاجة. ولكن الأقرب أن يحمل قول المصنف على ما ذكرناه، وحيث لو قدر انتفاء الإمالة أصلاً لم يخل الكلام قطعاً، بخلاف الماضي والمضارع مثلاً. ١٤ ب

وبعض الشارحين^(٢) فسّر المحتاج إليه بما يتوقف عليه فهم المعنى أو التلفظ بالكلمة، وغيره بمقابله، ثم تكلف في تعليل جعل المصنف الوقف من المحتاج إليه، فقال: «إنه وإن كان على المتحرك ممكنًا من حيث التلفظ؛ لكن لما كان ممنوعاً من حيث الصناعة ألحقه بالاحتياج اللفظي»، ثم قال: «وأما غيرها من الأبواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج إليه».

وأقول: في جعل الوقف من المحتاج إليه، وجعل الإعلال والإدغام من غيره بشاعة؛ لأنهما من علم بناء الكلمة، وأما الوقف فمن عوارضها، وكيف تكون معرفة العارض أهم من معرفة الأصل؟ فإن قلت: لا نسلم أن الوقف من العارض، والإعلال من الأصل، وهذا مبني على ما ذكرت أنت.

قلت: إما أن يكون كلاهما من الأبنية أو الأحوال، أو كل واحد من إحدهما، وعلى التقديرين الأولين لائح أن علم الإعلال أهم من علم الوقف، وعلى التقدير الأخير يلزمك خلاف مفروضك؛ لأنك لا تقول بكون بعضها راجعاً إلى (الأبنية وبعضها راجعاً إلى) الأحوال^(٣).

والحق الذي لا يدفع أن كلام الشارحين غير خالٍ عن تحيّر وتكلف، فتأمل.



(١) هو ركن الدين (١٥).

(٢) هو الجاربردي (٣٧-٣٨).

(٣) ليس في ك.



[أبنية الأفعال]

[الماضي]

[أبنية الماضي الثلاثي المجرد]

٣

لِلثَلَاثِي الْمَجْرَدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْوُ: ضَرَبَهُ، وَقَتَلَهُ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ، وَشَرِبَهُ، وَوَبِقَهُ، وَفَرِحَ، وَوَرَّقَ، وَكَرَّمَ.

وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

٦

مُلْحَقٌ بِدَخْرَجَ، نَحْوُ: شَمَلَلْ، وَحَوَّقَلْ، وَيَطَّرَ، وَجَهَّزَ، وَقَلَّسَ، وَقَلَّسَى.

ومُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجَ، نَحْوُ: تَجَلَّبَبَ، وَتَجَوَّرَبَ، وَتَشَيَّطَنَ، وَتَرَهَوَّكَ، وَتَمَسَّكَنَ، وَتَغَافَلَ، وَتَكَلَّمَ.

ومُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ، نَحْوُ: أَقْعَسَسَ، وَاسْلَنَقَى.

٩

وغير مُلْحَقٍ، نَحْوُ: أَخْرَجَ، وَجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَأَنْطَلَقَ، وَأَقْشَدَرَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَاشْتَهَبَ،

وَاشْتَهَبَ، وَاغْدُودَنَ، وَاعْلَوْطَ.

وَاسْتَكَانَ، قِيلَ: اقْتَعَلَ؛ مِنَ السُّكُونِ، فَالْمَدُّ شَاذٌّ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ، مِنْ كَانَ، فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ.

١٢

(الشافية: ١٧-١٨).

● قوله: «الماضي: للثلاثي المجرد» إلى آخره.

معلوم أن لا حالة للفاء إلا الفتح في المبني للفاعل، وإلا الضم في المبني للمفعول؛ استقرأ من كلامهم.

١٥

وأما مثلُ شِهَدَ حيث كسر فليس بأصل، فبقي التغير^(١) في العين، وهي لا تكون ساكنة؛ للزوم التقاء الساكنين عند لحوقِ الضمير المرفوع المتحرك آخره.

وأما مثل ليس ونعم فالسكون فيه عارض، فبقي أن يكون إما مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً،

١٨

فثبت أن المقتضى أن لا يزيد على ثلاثة أبنية.

وذكر في المتن للمفتوح عينه أمثلة أربعة، أوَّلاها متعديان، والأخيران لازمان، وكذا للمكسور

عينه، ولم يذكر للمضموم عينه إلا مثلاً واحداً، وهو لازم؛ إذ هو لا يكون متعدياً، ولم يأت له إلا

٢١

مضارع واحد، كما سيحيي، بخلاف البناء الأول والثاني؛ إذ لكلٍ مضارعان، وسيوضح.

(١) ك: (التغير).



فإن قلت: ألم يحمي فَعَلَ يَفْعَل، بفتح العين فيهما؟

قلت: نعم؛ لأنه في صدد ذكر الأصول من الأبواب، وهو فرع، ولذلك لم يحمي إلا مشروطاً، كما سيأتي. ٣

[أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه]

● قوله: «وللمزيد فيه».

٦ أي: في الثلاثي خمسة وعشرون بناء، وهذه الأبنية لا تخلو من أن تكون ملحقة، أو غير ملحقة.

واعلم أن المزيد فيه يطلق على ذي الزيادة سواء كانت تلك الزيادة للإلحاق، أو لغير الإلحاق، وهذا بحسب الأصالة؛ إذ كل شيء زيد فيه يصح أن يطلق المزيد فيه عليه، وقد يطلق على ما زيادته ليست للإلحاق، فيكون بهذا الاعتبار مقابلاً للملحق، وهذا بحسب اصطلاح طائفة غير كثيرة. وقد مرّ مثل هذا في تسمية المعتل. ٩

١٢ إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الإلحاق: جعلُ مثال على مثالٍ أزيد منه؛ ليكون صرفه كصرف ذلك الملحق به، كما أنك لما أردت أن تلحق جَلَبَ بدرج زِدْتَ بعد لامه بَاءً، وحين شئت أن تلحق عَثَرَ به زدْتَ بعد عينه ياءً، فعلى ما ذكرنا لا يكون حرفُ الإلحاق إلّا لِمِثَالَةِ البناءين في اللفظ، ولا يكون إيرادُه لمعنى.

١٥ وأما ما يكون إيراد الزائد فيه لمعنى قصده فهو غير الملحق، أو المزيدُ فيه بالاعتبار الأخير، وأمثلهما مذكورة في المتن.

١٨ وَشَمَلَّ، أي: عدا، وَحَوَّلَ، أي: قَرَعَ^(١) الجماع، وَبَيَّطَرَ: عالج الدوابَّ، وَجَهَّوَرَ: جهر، وَقَلَّنَسَ وَقَلَّسَى، أي: أَلْبَسَ^(٢) القَلْنُسُوءَ، وَتَجَلَّبَبَ: لبس الجلباب، وَتَجَوَّرَبَ: لبس الجَوْرَبَ، وَتَشَيَّطَنَ: تشبه بالشیطان، وَتَرَهَوَّكَ: تَمَوَّجَ في مشيه، وَتَمَسَّكَنَ: صار مسكناً، وَاحْرَنْجَمَ: اجتمع، وَاقْعَنَّسَسَ: خرج صدره، وَاسَلَّنَقَى: استلقى، وَاشْهَبَّ، وَاشْهَابَ: ابيضَّ، وَاغْدَوَدَنَّ: طال الشعر، وَاعْلَوَّطَ: انحنى.

٢١ وقد قيل: جاء للملحق بالرباعي أوزان غير ما ذكره المصنف، مثل: فَعَّلَ، نحو: سَبَّلَ، وَفَعَّلَ، نحو: قَرَّصَ الشيءَ بمعنى فَرَّصَه، أي: قطعه، وَهَفَّعَلَ، نحو: هَلَّقَمَ، أي: لَقِمَ، وَفَعَّلَمَ، نحو: غَلَّصَمَ، أي: قطع غَلَّصَمَتَهُ. إلى غير ذلك، وإنما تركها المصنف وأخواتها لكونها قليلة غير مجعولة أبواباً، وفي

(١) في النسخ: (من). والتصويب عن المعاجم (حوقل).

(٢) في النسخ: (لبس). والتصويب عن المعاجم (قلس).

بعضها كلام؛ إذ لك أن تقول: زيادة الهاء في هَلَقَمَ غير مُسَلِّمة؛ إذ هو مذهب الأنخفش^(١)، وأما^(٢) غيره (فيقول)^(٣) بأصالتها، فلا إلحاق.

٣ • قوله: «واستكان» إلى آخره.

أي: اختلف فيه، فبعضهم قال: إنه افْتَعَلَ من السكون، فتكون ألفه خارجة عن القياس. وجاء مُتَنَرِّحٌ بمعنى مُتَنَزِّحٌ. قال الشاعر^(٤):

٦ وأنتَ من الفوائل حين تُرمى ومن ذمّ الرجال مُتَنَزِّح

وقرى قوله تعالى^(٥): ﴿وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مَكَاءً﴾ على زنة مُفْتَعَالٍ. وقيل: قول الحريري^(٦): لِيَبَاعَ؛ أي لِيَتَبَعَ، وحدوث الألف في الكلّ من إشباع الفتحة^(٧).

(١) تبعاً للتحليل. انظر سر الصناعة (٢/٥٦٩-٥٧١).

(٢) م: (وأما غيرها فنقول).

(٣) ليس في ك.

(٤) وهو إبراهيم بن هرمة يروي ابنه أبو عبد الله بعض القرشيين، وانظره في شعره (٩٢)، والمسائل الخليليات (١١٢)، وسر الصناعة (١/٢٥، ٢/٧١٩)، والخصائص (٢/٣١٦، ٣/١٢١)، والمختضب (١/١٦٦، ٣٤٠)، وشرح شواهد الشافعية (٢٥).

(٥) يوسف: من الآية ٣١، وهي قراءة الحسن كما في المختضب (٢/٣٣٩)، وشواذ ابن خالويه (٦٣)، وشواذ الكرمانى (١١٨).

(٦) كذا في النسخ. والمعروف أن يباع من قول عنزة في الشاهد المشهور:

يباع من ذفرى غضوبٍ حشرة زينة مثل الفنيق المكتم

وانظر مراجع الشاهد السابق. وانظر درة الغواص (٨٤).

(٧) صاحب هذا المذهب هو الفراء وطائفة من النحويين. قال السمين الخليلي: «لورّد على الفراء بأن هذه الألف ثابتة في جميع تصاريف الكلمة، نحو: استكان يستكين فهو مستكين ومستكان إليه استكانة، وبأنّ الإشباع لا يكون إلا في ضرورة». وأجاب عن هذا الاعتراض بقوله: «وكلاهما لا يلزمه؛ أما الإشباع فواقع في القراءات السبع كما سيمرّ بك، وأما ثبوت الألف في تصاريف الكلمة، فلا يدلّ أيضاً؛ لأنّ الزائد قد يلزم، ألا ترى أن الميم في تَمَنَدَلْ وتَمَدَّرَعْ زائدة، ومع ذلك هي ثابتة في جميع تصاريف الكلمة، قالوا: تَمَدَلْ يَتَمَدَلْ تَمَدَلًا فهو تَمَدَلٌ وتَمَدَّلٌ به، وكذا تَمَدَّرَعْ، وهما من التَّنَدَلْ والتَّدَّرَعْ.

ثم ذكر أن الأحسن في الردّ على الفراء ما ذكره العكبري، فقال: «وعبارة أبي البقاء أحسن في الردّ، فإنه قال: لأنه الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، والإشباع لا يكون على هذا الحدّ». انظر الدر المصون (٣/٤٣٢)، والتبيان (١/٣٠٠).

وبعضهم قال: إنه استَفْعَلَ من الكون؛ أي: انتقل من كون إلى كون، كما قال استحال إذا انتقل من حال إلى حال. وقوة المعنى تؤيد الأول؛ إذ الاستكانة هي الخضوع والانقياد، وهو يناسب السكون. والخروج عن القياس يضعفه، والقياس يؤيد الثاني، وقوة المعنى تضعفه؛ (إذ ليس^(١)) بينهما؛ يعني المشتق والمشتق منه، مناسبة ظاهرة فيحتاج، في إثباتها إلى تكلف.

وقيل^(٢): هو مشتق من الكين، وهو لحم باطن الفرج؛ إذ هو في أذل موضع؛ أي: صار مثله في الذل. ٦

وقيل: جاء كان^(٣) يَكِينٌ، بمعنى خضع. والوجه بناء على هذا هو الثاني؛ إذ لا يلزم الخروج عن القياس، ولا عدم المناسبة، ولو كان هذه اللغة مشهورة لكان أحسن الوجوه.

واعلم أن في إيراد هذا البحث في هذا الموضع تحريفا؛ لأنه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة؛ إذ هو في تعداد الأبنية، لا في تفتيش الأصل والزائد. ٩

(١) ليس في ك.

(٢) هو رأي أبي علي كما في الحلبيات (١١٥)، والخصائص (٣٢٤/٣)، والمحكم (٤٥٠/٦).

وكونه من كان يَكِينٌ إذا خضع رأي أبي سعيد السرافي، وحمته الأزهرى كما في التهذيب (٣٧٥-٣٤٧/١٠).

(٣) في الأصل، م: (أكان).



[معاني الأبنية]

[معاني فَعَل]

٣ فَفَعَلَ لمعان كثيرة، وبابُ المغالبة يُبنى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ، بالضم، نحو كارمني فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ، إلا باب: وَعَدْتُ، وَبَعْتُ، وَرَمَيْتُ، فإنه أَفْعُلُهُ، بالكسر، وعن الكسائي في نحو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ، بالفتح. (الشافية: ١٨).

٦ • قال: «فَفَعَلَ لمعان» إلى آخره.

أي: فوائد فَعَلَ كثيرة لا يمكن ضبطها. وأما باب المغالبة فمعناه إسناد الغلبة في فِعْلٍ يكون لاثنتين فيه مشاركة بعد المشاركة إلى أحدهما بطريق الفاعلية، كما تقول: ضاربني زيد فضربته، فإن معنى ضاربني زيد أنه وقع ضربٌ منه عليّ، ووقع ضربٌ مني عليه، وإن كان إسناد وقوع ضربه عليك بطريق التصريح، ووقوع ضربك عليه بطريق الضمن، وسيأتي مشروحا^(١)، فالخلاصة أن المشاركة حاصلة § بينك وبين زيد في الضرب، فأردت أن تخبر بأن الغلبة فيه إنما حصلت لي وغلبته في الضرب، فقلت: ضربته. ومنه الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع رسول الله ﷺ في سفر قالت^(٢): «فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني. قال: هذه بتلك السبقة»، فقد علمت أن معنى الضرب بهذا الاعتبار أخص من معناه مطلقا.

١٥ • وقوله: «بضم عين مضارعه»

أي: هذا الباب إنما يكون على زنة فَعَلَ يَقْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر استقراءً من كلامهم. ويمكن أن يُستدل عليه بأنه لما وُجد الغلبة في هذا الباب في الجملة كالكبر والكثرة والقمر نُقل ما لم يكن كذلك إليه؛ ليكون محمولا عليه. وإذا أردت أن تخبر بغلبة ستحصل، أو تحصل الآن لك، في الضرب الذي أنت وزيد فيه متشاركان في زمان الماضي، أو في زمان الاستقبال قلت: ضاربني زيد وسأضربه أو الآن أضربه، ويضاربني زيد والآن أضربه. كله بالضم، وقس ما أنت مفعول فيه، وما الغلبة لصاحبك على ما ذكرت لك.

(١) انظر ص (٦٧) من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٤/٦)، وأبو داود في كتاب الجهاد باب السبق على الرجل (٢٩/٣ ح ٢٥٧٨)، والنسائي في عشرة النساء باب مسابقة الرجل زوجته (٣٠٣/٥ ح ٨٩٤٢، ٨٩٤٥)، وابن ماجة في النكاح باب حسن معاشرته النساء (٦٣٦/١ ح ١٩٧٩).



- قوله: «إِلَّا بَابَ وَعَدْتُ...» إلى آخره
- يُستثنى من ضم العين في المضارع ثلاثة أبواب:
- ٣ الأول: المثال. وإنما لم يضموا فيه لأمرين:
- أحدهما: أنه لو ضُمَّ فيه لزم مثل وعد يُوْعَدُ، وهو مما عُدِمَ في كلامهم. والرجوع إلى مماثلة المعلوم غير جائز.
- ٦ والثاني: أنه لو نُقل إلى الضم للزم العدول من الأخفِّ إلى الأثقل؛ إذ الكسر أخف. فإن قلت: يستلزم التخصيص^(١) بلا غصص؛ لجريان هذا في غيره أيضا.
- قلت: لا نسلم؛ لأن المخصص وجودُ حرف العلة.
- ٩ والثاني: الأجوف اليائي، ولم يضموا فيه أيضا لأمرين:
- أحدهما: الرجوع إلى مماثلة المعلوم؛ إذ الأجوف اليائي لا يأتي من يَفْعُل بضم العين.
- والثاني: إبدال الأخفِّ بالأثقل؛ إذ لو ضُمَّ لزم أن يقال: أَبُوْعُهُ بقلب الياء واوا؛ لكونها ساكنة مضمومة ما قبلها، ويَبَيِّنُ أن الواو أثقل من الياء.
- ١٢ والثالث: الناقص اليائي، ولم يضموا فيه أيضا للمحذورين المذكورين في الأجوف.
- قوله: «وعن الكسائي».
- ١٥ أي: الكسائي^(٢) يفتح عين المضارع مما عينه أو لأمه من حروف الحلق. كأنه فتح لاقتضاء حرف الحلق الفتح، كما في باب فَعَلَ يَفْعَل. وهو ضعيف لأمرين:
- أحدهما: أن النقلَ الصحيحَ من الثقات الضمُّ، قالوا: فاخرني ففَحَرْتُهُ أفَحَرُهُ مضموما، وكذا شاعرني فشَعَرْتُهُ أشَعَرُهُ، نقله أبو زيد^(٣)، فيكون الفتح خلافَ قاعدتهم، واعتبار قاعدتهم أولى من مخالفتها.
- ١٨ والثاني: أن العلةَ الحاملة على صيرورته إلى الفتح غيرُ مضطردة، وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح
- ٢١ لجيء مثل: دخل يدخُل، ونحت ينحِت كثيرًا.

(١) الأصل: (التخصص).

(٢) انظر المفصل (٢٧٨)، وشرحه لابن يعيش (١٥٦/٧-١٥٧).

(٣) انظر الترادر له (٢٢٥).

[معاني فَعِلَ]

وَفَعِلَ يَكْثُرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا، كَسَقِمَ، وَمَرِضَ، وَبَرِئَ، وَحَزَنَ، وَفَرِحَ.
وَتَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلِيُّ كُلُّهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ أَذْرَمُ، وَسِمْرُ، وَعَجِيفُ، وَحَمِيقُ، وَخَرِيقُ،
وَعَجِجُمُ، وَرَغِينُ، بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ. (الشافية: ١٩).

● قوله: «وَفَعِلَ...» إلى آخره

أي: في هذا الباب تكثر العِلَلُ كَسَقِمَ وَمَرِضَ، وَالْأَحْزَانُ كَسَلِمَ^(١) وَكَمِدَ، وَأَضْدَادُ الْعَلَّةِ
وَالْحَزَنُ كَسَلِمَ وَفَرِحَ.

● وقوله: «يَكْثُرُ».

يشعر بأنه كثيراً يكون لغير ما ذكر كعلم وشرب، وبأنه قد يكون غيره لما ذكر كحَذَرَ وَصَحَّ
وَحَبَّرَ^(٢)، ولكنه قليل.

● وقوله: «وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلِيُّ عَلَيْهِ».

على أنها مُتَخَصِّصَةٌ بِهِ. وَالْحَلِيُّ: جَمْعُ حَلِيَّةٍ، وَهِيَ صِفَةُ الرَّجُلِ، كَمَا أَنَّ اللَّحْيَ جَمْعُ لَحْيَةٍ. وَقَدْ
تَضَمَّ الْحَاءُ.

● وقوله: «وَقَدْ جَاءَ أَذْرَمُ» إلى آخره.

كَاسْتِثْنَاءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهَا تَجِيءُ عَلَيْهِ لَا غَيْرُ؛ إِذْ قَوْلُهُ «أَذْرَمُ» إِلَى آخِرِهِ. كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَجُوزُ
فِيهِ الْكَسَرُ وَالضَّمُّ. وَاللُّونُ مِثْلُ أَذْرَمَ. وَالْعَيْبُ مِثْلُ عَجِيفَ. وَالْحَلِيُّ مِثْلُ رَغِينِ^(٣).

[معاني فَعَلَّ]

وَفَعَّلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ، وَنَحْوِهَا، كَحَسَّنَ، وَقَبَّحَ، وَكَبَّرَ، وَصَغَّرَ، فَمَنْ تَمَّ كَانَ لَازِمًا.
وَشَدَّ رَحْتَكَ الدَّارَ؛ أَي: رَحَّتْ بِكَ.
وَأَمَّا بَابُ سُدَّتْهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ، لَا لِلنَّقْلِ، وَكَذَلِكَ بَابُ بَعَثَهُ، وَرَاعُوا
فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبَيْتَةِ. (الشافية: ١٩).

(١) سَلِمَ: حَزَنَ. اللَّسَانُ (سَلَمَ).

(٢) حَذَرَ: اسْتَأْصَلَ وَقَطَعَ، وَحَبَّرَ: سَرَّ. اللَّسَانُ (حَذَرَ، حَبَرَ).

(٣) رَغْنٌ: حَقٌّ وَاسْتَرْخَى. وَهِيَ مِنَ الْعُيُوبِ، وَلَيْسَ الْحَلِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

● قوله: «وَفَعَلَ» إلى آخره.

أي: هذا البناء موضوع لأفعال الطبائع، وهي لا تقتضي متعلّقا؛ لأنه لا يتصور فيها تأثير ولا تأثير صوري، وهي الخصال التي تكون للأشياء لا يتجاوز عنها إلى غيرها، ولذلك لم تكن إلا لازما؛ إذ المتعدي يقتضي توقّف الشيء عن المتعلّق؛ أعني المتجاوز إليه، وههنا لا توقّف.

● وقوله: «وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ» جواب عن سؤال مقدّر، وأوّلُه (١) بأن أصله كان رَحْبَتْ بك الدار، فحذفت الباء للتخفيف؛ لأنه كثر استعماله، فلا يكون متعديا في الأصل، وإن كان يتراءى أنه متعدّ في الظاهر، كما أنك لو قلت: شَرُفْتُ بكذا، ثم حذفت الباء، وقلت: شَرُفْتُ كذا، لم يكن متعديا، وهذا سائغ في كلامهم. قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (٢) أي: من قومه، ومنه قول الكتاب (٣):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وتحقيق هذا أن الفعل في نفسه له قوة كاملة في العمل؛ إذ الأصل فيه هو، وقد يتعدى تعديا معنويا، وإن لم يكن له في الصورة ذلك، وقول العلماء: هذا نصبٌ بنزع الخافض إشارة إلى هذا المعنى.

فإن قلت: الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو أن الأوّل فعل لازم لزوما محضا، والثاني متعدّ إلى واحد، ومن الجائز أن يكون للمتعدي في الجملة ما ليس لل لازم، فإن تعدية المتعدي إلى واحدٍ إلى اثنين أيسرُ من تعدية اللازم إلى شيء.

قلت: القياس واقع في حذف حرف الجر، وتعدية الفعل إلى ما كان هو داخلا عليه. وخصوصية التعدية ملغاة.

فإن قلت: عينُ النزاع.

قلت: ليس كذلك؛ ألا ترى أن تعدية المتعدي إلى كل مفعولٍ سوى المفعول به، وتعدية اللازم سواء، ففي مبحثنا يجري الداخِل عليه الحرف بعد حذفه مجرى مفعول غير المفعول به إن لم يُجَرَّ مُجَرى المفعول به.

(١) انظر شرحه (٧/أ).

(٢) الأعراف: من الآية ١٥٥.

(٣) الكتاب (٣٧/١). والشاهد من خمسين سيويوه، وانظره بلا نسبة في الخصائص (٣/٢٤٧)، وابن يعيش (٧/٦٣)، والدرر للمصون (٢/٨٢، ٣٣٦، ٥/٤٧٤)، والجمع (٥/١٧)، والدرر (٥/١٨٦)، والخزانة (١/٤٨٦).

ولقائل أن يقول: في الجمع بين الحكم بالشذوذ والتأويل شيء؛ إذ المندوحة في الحكم بأحدهما عن الحكم بالآخر حاصلة.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد أنّ هذا التأويل شاذ؛ أعني تقول: رَحِبْتُكَ الدارُ متأوِّلاً برحبت بك الدار نادرٌ. ولا شيء متأوِّلاً في الباب سواه.

● قوله: «وأما بابُ مُدْتَنَّهُ» إلى آخره^(١).

٦ اختلفوا في توجيه ضمّ الفاء من الماضي من الأجوف الواوي، وكسرها منه من الأجوف اليائي

عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك به مثل قُلْتُ وِبَعْتُ، وكانا في الأصل: قَوْلْتُ وَيَبَعْتُ،

فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، فبقي

٩ الفاءان مفتوحين، فضُمَّت الواوية، وكُسرت اليائية، فالصحيح عند المصنف أن الضمّ للدلالة على

الواو، والكسرة للدلالة على الياء، والأكثر - وهو مذهب سيويه وما عليه الأصحاب - على

أنهما سكتا للنقل؛ يعتون أن العرب قد نقلوا مثل قال عند اتصال الضمير المذكور به إلى باب فَعَلَّ

١٢ المضموم العين، فلما حذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها؛ إذ لا يحتمل الحرفُ

الواحد حركتين، ونقلوا مثل باع إلى فَعِلَ المكسور العين، فلما حُذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء

كما عُمِلَ في قُلْتُ. قال سيويه^(٢): «وأما قُلْتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلة من فَعَلْتُ، وإنما حُوِّلَتْ إلى

١٥ فَعُلْتُ ليحوِّلوا حركة الفاء عن حالها»، وقال أيضاً^(٣): «فأما بَعْتُ فإنها معتلة من فَعَلْتُ تَفْعِلُ، ولو

لم يحوِّلوا إلى فَعِلْتُ لكان حال الفاء كحال فاء قُلْتُ».

احتج المصنف^(٤) بأنه لو لم يُقل بالدلالة وقيل بالنقل لزم نقل بابٍ أصلي إلى بابٍ فرعي، وهو

١٨ خلاف الأصل.

وأورد عليه أنه لو كان الكسرة دالة على الياء لدلت عليها في خِفْتُ، ولما لم تدل عليها فيه دلّ

على أنها ليستا للدلالة.

٢١ فأجاب بأن الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء إذا لم يمكن أن يراعى بيان البنية، فإنهم لو

فتحوا في قُلْتُ وِبَعْتُ لما دلّ فتح الفاء على فتح العين، أما إذا أمكن كما في، خِفْتُ وَهَيْتُ وَطُلْتُ،

(١) انظر هذه المسألة، وما يذكره المشرح من المذاهب فيها في الكتاب (٤/ ٣٣٩-٣٤٠)، والمصنف (١/ ٢٣٣-٢٣٤)

(٢٥٥)، وابن يعيش (١٠/ ٧١-٧٢)، والممتع (٢/ ٤٣٩-٤٤٣)، والرضي (١/ ٧٨-٨٣)، وركن الدين

(١٨)، والجاربردي (٤٤-٤٥).

(٢) الكتاب (٤/ ٣٤٠).

(٣) انظر شرحه (٧/ ب).

فلا يدلّان عليهما. وإلى هذا أشار بقوله: «وراعوا في باب خِفْتُ بيان البنية». ومعناه أن حركة العين نقلت إلى الفاء لكونها بيان بنية فَعِلْتُ.

٣ ولقائل أن يمنع عدم دلالة فتح الفاء على البنية.

فإن قلت: فتح الفاء لو كان لكان أصلياً، لا فتح العين المنقول إليها.

قلت: لو كان لكان المنقول من العين، كما في خِفْتُ وهَيْتُ وطلْتُ، وإلا لزم التحكم.

٦ فإذا تعيّن إمكان مراعاة بيان البنية في قُلْتُ وبعْتُ؛ لكنه لم يُراعَ، فيستلزم ترجيح أحد

المتساويين على الآخر. وتحريره أن يقال: المطلوب إما أن تكون الدلالة أو بيان البنية، وكل واحد منهما يجب أن يكون مطّرداً؛ لعدم موجب التخصيص، والدلالة لا تطّرد كما تزعمون، ولم يبق

٩ مخصص؛ إذ قد أبطلناه، فبقي القول بالبيان، وهو يطرد عندنا؛ لأننا قائلون بالنقل.

احتج الأصحاب بأنه كما أن الكسر في خِفْتُ وهَيْتُ لبيان البنية كذلك الضم والكسر في قُلْتُ وبعْتُ للبيان، ولا يكونان للبيان إلا بعد النقل.

١٢ واعترض عليه بأنه لو كان كذا لزم نقل أصلي إلى باب فرعي، وهو خلاف الأصل. وقد سلف.

والجواب: أن النقل إنما يكون محذورا إذا لم يكن المقتضي له قائما، وما ذكرنا هو المقتضي له،

وما اعترضتم علينا من استبعاد النقل هو عين النزاع. وحاصل البحث يرجع إلى القول بالموجب؛

١٥ لأنكم تقولون: لا يجوز النقل، ونحن نقول بموجبه، فنقول: لا يجوز؛ بل يجب.

قيل: التوجيهان إنما يتّمان لو كان لنا دليل على عدم جواز الفتح، ولكنه لم ينهض. ثم أجابوا

بأنه يُمكن أن يقال: ليس في الفتح دليل على شيء، كما أن الفتح في اضْرِبَنَّ لا يدل على شيء،

١٨ بخلاف الضم في اضْرِبَنَّ والكسر في اضْرِبَنَّ؛ فإن الأول يدل على واو الجمع، والثاني يدل على ياء

الضمير، فهذا دليل على عدم جواز الفتح.

وأقول: بهذا الجواب يتم توجيه المصنف، وأما توجيه الأكثرين فلم يتوقف على إثبات دلالة

٢١ للضم، والكسر وبيان عدم دلالة الفتح على شيء؛ لأنهم قالوا بالنقل، لا بالدلالة، فيلزم أن تكون

الفاء متحركة بحركة العين، ولا شيء مما نقلوا إليه بمفتوح العين، فلا يجوز أن تكون الفاء مفتوحة

بحال. وباب طُلْتُ وهَيْتُ عندهم الأصل المقيس عليه؛ إذ قاسوا عليه باب قُلْتُ وبعْتُ. ولو وُجد

٢٤ باب مفتوح العين مما نقلوا إليه لزمهم ببقية الفاء مفتوحة، وحينئذ لم يكن نقل. فالحاصل: أن طلب

الدليل منهم على عدم جواز الفتح غير متوجه؛ لأنهم في تأويل الضم والكسر الواردين، لا في بيان

عدم جواز الفتح. وجواز الفتح هو القياس؛ بل وجوبه؛ ولكنه لم يرد.

- وفي هذا الجواب مع ما ذكرنا وهنَّ آخر، وهو قولهم: ليس في الفتح دليل على شيء؛ لأنه غير مسلم، إذ الفتح دالٌّ على الألف، كما أن الضمَّ دالٌّ على الواو، والكسر دالٌّ على الياء، وعدم دلالاته في صورة واحدة لا يدل على عدم دلالاته مطلقاً؛ لأن الضم قد لا يدل على الواو في صورة خاصة كما في صورة «قالتُ اخرجُ»^(١)، فإن ضم التاء لا يدل على واو، وإن كان يدل عليها في أكثر الصور، كما تقول مثلاً: قالوا الآن، فإن ضم اللام^(٢) يدل عليها.
- ٣ وقيل أيضاً: فتح الماضي^(٣) لا يدل على شيء؛ لأنه هو الأصل، وأما الضم فيدل على المبني للمفعول، وأما الكسر فيدل على البنية.
- ٦ وأقول: هذا فاسد أيضاً؛ لأنه معارض بقولنا: فتح الماضي يدل على المبني للفاعل، وأما قولهم: أما الكسر فيدل على بيان البنية فممتنع؛ لأنه عين المتنازع فيه.
- ٩ واعلم أن الدليل على عدم جواز الفتح ليس ما أجابوا به، وهو قولهم: ليس في الفتح دليل على شيء؛ لأنه قد أبطلناه؛ بل الدليل أن يقال: الفتح يدل على الألف، ولو بقوا الفتح على الفاء لدلَّ على الألف المنقلبة إما عن الواو، وإما عن الياء؛ إذ الألف في الإعلال لا تكون إلا منقلبة، فأرادوا أن ينهوا بالحركة على الحرف التي كانت في الأصل، لا على الحرف المنقلبة؛ إذ التنبيه على الأصل أقوى من التنبيه على الفرع. وهذا أقصى ما يمكن في تقوية مذهب المصنف.
- ١٢ ولقائل أن يقول: هذا البحث كان موضعه باب الإعلال، وفي إيراده ههنا تحريف.
- ١٥ وقال شارح^(٤): هذا جواب اعتراض مقدر، وهو أن يقال: قد قلت: إن فعل لا يكون متعدياً، فقولهم: سُدُّته مضموم العين متعدٍّ؛ إذ هو منقول من الفتح إلى الضم، كما قاله الأكثرون. فأجاب بمنع النقل والضم بما أجاب.
- ١٨ وأقول: لو اختار مذهب الأكثرين لكان الجواب بغير ما ذكره مُمكنًا، وهو أن يقال: هذا منقول، وكون الباب واجباً لزومه مبني على الأصل من الباب، لا المنقول.
- ٢١ وعلى تقدير اختياره مذهب الأقلين لو قال: وأما باب سُدُّته فيأتي في الإعلال لكان أتعذر. ولك أن تقول: إنما ذكره على سبيل التذنيب.

(١) يوسف: ٣١. قرأ ابن كثير والكسائي وابن عامر وخارجه عن نافع بضم التاء، وقرأ الباقون بكسرها. انظر السبعة (٣٤٨)، والكشف (١/ ٢٧٤).

(٢) الأصل، ك: (الواو).

(٣) م: (وقيل أيضاً: لأنه معارض بقولنا: فتح الماضي).

(٤) هو الجاربردي (٤٤).

[معاني أَفْعَل]

وَأَفْعَلَ للتعدية غالباً، نحو: أَجْلَسْتُهُ، وللتعريض، نحو: أَبْعَثُهُ، وَلَصِّرُورَكِهِ ذَا كِلْدَا، نحو: أَعَدُّ البعيرُ، ومنه: أَحْصَدَ الزَّرْعُ، ولوجوده على صفة، نحو: أَحْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ، وَلِلْسَلْبِ، نحو: أَشْكَيْتُهُ، ومعنى فَعَلَ، نحو: قَلْتُهُ، وَأَقْلَنْتُهُ. (الشافية: ١٩).

● قوله: «وَأَفْعَلَ للتعدية غالباً».

- ٦ معنى التعدية أن تصيرَ مَنْ صَيَّرَ فاعِلَ أَصْلَ الفعل مفعولاً فاعِلَ الفعل، كما تقول: أخرج زيدَ عمرًا، فإن عمرًا هو الذي كان الفاعل في خرج، وخرج أصل الفعل الثلاثي، فصيرت زيدًا فاعلاً للفعل الذي هو أخرج، وهو الذي صيرَ عمرًا مفعولاً، ولأجل هذا يصير الفعل اللازم متعدياً إلى مفعول واحد، والمتعدي إلى مفعول واحدٍ متعدياً إلى مفعولين، والمتعدي إلى مفعولين متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل. مثال الأول: الخروج قائم بنفس عمرو في خرج عمرو، فإذا حمّله غيره، وهو زيدٌ مثلاً، على الخروج صار عمرو مفعولاً للحمل على الخروج. وهذا معنى الإخراج. مثال الثاني: شَمُّ الطَّيِّبِ قائم بذات عمرو في قولك: شَمَّ عمرو الطَّيِّبَ، فإذا حمّله غيره، وهو أنت مثلاً، على الشَّمِّ، وهذا معنى الإشمام، قلت: أَشْمَمْتُ عمرًا الطَّيِّبَ. مثال الثالث: العلمُ بفضل عبد الله قائم بنفس بكر في قولك: عَلِمَ بكرٌ عبدَ الله فاضلاً، فإذا حملت بكرًا على العلم، أعني صَيَّرْتَهُ عالماً، قلت: أعلمتُ بكرًا عبدَ الله فاضلاً، وهذا معنى الإعلام. ولا يرتقي إلى أربعة مفاعيل. وتحقيقه: أن الفعل إذا لم يكن متجاوزاً من الفاعل إلى غيرِ تصيّر ذلك الفاعل مفعولاً، وإذا كان متجاوزاً فأما إن كان متجاوزاً إلى أحدٍ مثله كشَمِّ زيدَ عمرًا، أو إلى غير مثله كجذب زيدَ ثوباً، فتصيرُ الفاعل في هذا أيضاً مفعولاً، وقد كان مفعولاً آخر، فيحصل مفعولان. وقد مرّ هذا في أشممتُ عمرًا الطَّيِّبَ. وأما إن كان متجاوزاً إلى اثنين يصلح أحدهما لكونه مبتدأً والآخر لكونه خبراً، أو لا يكون كذلك، الأول: علمتُ زيدًا منطلقاً، والثاني: كسوت زيدًا جبّةً. الأول يتعدى إلى ثلاثة لكونِ صلوحِ الأول والثاني فيه مبتدأً وخبراً، بخلاف الثاني؛ إذ يستحيل زيدٌ جبّةً، فلهذا لم يجر المتعدي إلى ثلاثة إلّا أَعْلَمَ وأَرَى في الحقيقة، وأما أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث فالكُلُ محمولٌ على الأوّلين من حيث إن الثاني والثالث منها في الصورة كالثاني والثالث من الأوّلين؛ ألا ترى أن الإعلام هو أن تصيرَ غيرَكَ عالماً، فأَعْلَمَ منقول عن عَلِمَ، وهو متعلق باثنين، كما دريت، وليس لغير الأولين منقول عنه قد كان متعلقاً باثنين، فظهر الفرق بين الأولين وغيرهما مما يُعَدَّى إلى ثلاثة.

● قوله: «وللتعريض».

أي: ويجيء أَفْعَلَ للتعريض أيضاً ومعناه على وجهين:

الأول: أن يجعل الفاعل سبباً ومعرضاً لأصل الفعل، كقولك: أبعثُ غلامي، فإنك صيرت معرضاً لبيعه، وسبباً لوقوع البيع عليه.

٣ والثاني: أن يجعل الفاعل معرضاً للاسم الذي اشتق منه ذلك^(١) الفعل، كقولك: أقسرتُ زيداً، فإنك أنت الفاعل للإقبار، والإقبار مشتق من الاسم الذي عرضه لزَيْدٍ، وهو القبر.

والفرق بين الأول والثاني أن الفاعل في الأول يكون معرضاً سبباً لأصل الفعل في الحقيقة. وفي الثاني يكون معرضاً للاسم الذي اشتق منه ذلك الفعل.

● قوله: «ولصيرورته ذا كذا».

أي: وقد يجيء أيضاً لأن يكون فاعله منسوباً إليه المعنى الذي اشتق الفعل منه على أي وجه كانت النسبة، كقولك: أغدَّ البعيرُ، فإن معناه: صار ذا غَدَّةٍ، فالبعير فاعل أغدَّ، وقد نُسب إليه المعنى الذي اشتق أغدَّ منه، وهو الغدَّة.

وقولهم: ولصيرورة الشيء ذا كذا، أي: ذا شيء. وكذا وقع مضافاً إليه لـ «ذا»، ولما كان «كذا» مما صحَّ إطلاقه على أي شيء كان استعملوه^(٢) في هذا الموضع لإرادتهم العموم، وهذا كما تقول: قال فلانٌ كذا وكذا، وفعل فلان كذا وكذا، فإنه يصحُّ إطلاقه على كلِّ قولٍ وفعلٍ.

وقولنا: على أي وجه كانت النسبة، أي: سواء كان المعنى المشتق منه أَفْعَلَ قائماً بفاعله، كأغدَّ البعيرُ، فإن الغدَّةَ قائمةٌ بالبعير، أو كان الفاعل آتياً بذلك المعنى، كقولهم: ألأمَ الرجلُ، فإن معناه أتى بما يلام عليه، وسواء كان ذلك المعنى حاصلًا، كما في أغدَّ، فإن الغدَّةَ حاصلةٌ للبعير، وكما تقول: ألَبَنَ الرجلُ، فإنَّ اللبن حاصل له، أو لم يحصل، ولكن قارب وقت حصوله، كما تقول: أحصدَ الزرعُ، فإن الحصادَ لم يَحْصُلْ للزرع، ولكن قارب وقت حصوله، فكانت المقاربة في هذا بمثابة الحصول في ذاك، وإلى هذا الفرق أشار بقوله: «ومنه أحصد» أراد أن يميّز بين أغدَّ وأحصدَ والفرق ما ذكرنا لك، وقد يُسمى هذا النوعُ الحينونة.

٢١ ● قوله: «ولوجوده عليها».

أي: ويجيء أَفْعَلَ أيضاً لو وجدان فاعله مفعوله على الصفة التي اشتقت من الأصل الثلاثي الذي اشتق أَفْعَلَ منه، وهذا على وجهين:

٢٤ أحدهما: أن تكون تلك الصفة فاعلةً، والثاني: أن تكون مفعولةً.

(١) م: (لذلك).

(٢) في النسخ: (استعملوا).

٣ أما الأول فكقولك: أبخلتُ زيداً؛ أي: وجدته بخيلاً، فأَبْخَلَ مشتق من البخل، وهو الذي اشتقت الصفة؛ أعني البخيل، منه. وأما الثاني: فكقولك: أحمدتُ بكراً؛ أي: وجدته محموداً، فأحمد مشتق من الحمد، وهو الأصل الذي اشتقت الصفة؛ أعني المحمود، منه، والبخل فاعل، والمحمود مفعول.

● قوله: «وللسلب».

٦ أي: ويجيء أيضاً لإزالة المعنى الذي اشتق هو منه، وهذا أيضاً على نوعين:

أحدهما: أن تكون الإزالة عن الفاعل، وبهذا الاعتبار يكون الفعل لازماً، وهذا كقولك: أَقْسَطَ، فإن معناه أزال عن نفسه القِسْطَ، وهو الجَوْرُ.

والثاني: أن تكون الإزالة عن المفعول، وبهذا الاعتبار يكون الفعل متعدياً، وهو كقولك: أَشْكَيْتُ زيداً، وأعجمتُ الكتاب، فإن معناه: أزلتُ الشكاية عن زيدٍ، والعُجْمَة عن الكتاب، فالعجمة المعنى الذي اشتق أُعْجِمَ منه. ونقيس عليه غيره.

● قوله: «ويعني فَعَلَّ».

١٢ أي: ويجيء أيضاً بمعنى ثلاثيٍّ، كقولك: أَبْكَرَ وأَقَالَ^(١)، فإنه بمعنى بَكَرَ وقال. وقد يجيء الباب لازماً، كقولك: أَفْطَرَ وأَبْشَرَ.

وقيل: هما مطاوعان لَفَعَلَ. ومن الكتاب^(٢): «وقد جاء فَعَلُّه إذا أردت أن تجعله مُفْعِلاً، وذلك فَطَرْتُهُ فأفطر، وبَشَرْتُهُ فأبشر».

١٨ وأما عكس الباب، أي: وروده مطاوع ثلاثيٍّ، فمن مجوزٍ يمثل بقولهم: كَبَيْتُهُ فأَكَبَّ وانكَبَّ، وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ وانقَشَعَ، ومن مانع يقول: معناه دخل في الكَبِّ والقَشْعِ، والحاصل: جَعَلُهُ من باب الصيرورة. ومنهم من الزغخشري، وهو يمنع المطاوعة مطلقاً. قال في الكشف^(٣): «لا ١٨ ب شيء من بناء أَفْعَلَ مطاوعاً، ولا يُتَقَنَّ نحوَ هذا إلا حَمَلَهُ كتاب سيبويه». هذا كلامه، وقد دريت أن عبارة الكتاب تحتل مطاوعته للتفعيل، فإن أراد الإطلاق، كما ذكرنا، فمخالفةٌ تحتل الكتاب تلزمه، وإن أراد مطاوعة الثلاثي، فالإطلاق ليس بالجدير^(٤).

(١) بَكَرَ وبَكَرَ وأَبْكَرَ وبَاكَرَ: بادر إلى الشيء بُكَرَةً. وَقَالَه وأَقَالَه البيع: وافق على فسخه. اللسان (بكر، قيل).

(٢) الكتاب (٥٨/٤).

(٣) الكشف (١٣٩/٤).

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة إضافة إلى الكتاب والكشاف في: المفصل (٢٨٠)، وشرحه للمصنف

(٢٢٦-١٢٨)، وشرح الملوكي (٦٨)، والممتع (١٨٦/١).



[معاني فَعَل]

٣ وفَعَّلَ للتكثير غالباً، نحو: غَلَّقْتُ، وقَطَّعْتُ، وجَوَّعْتُ، وطَوَّقْتُ، ومَوَّتَ المالُ، أو للتعدية، نحو: فَرَّخْتُهُ، ومنه: فَسَّقْتُهُ، ولَسَّيْتُ، نحو: جَلَّدْتُ البعيرَ، وَقَرَّدْتُهُ، ومعنى فَعَّلَ، نحو: زَلَّتهُ، وزَيَّلْتُهُ. (الشافية: ١٩-٢٠).

● قوله: «وفَعَّلَ للتكثير»

- ٦ أي: الأصل في بابه أن يكون للتكثير، ومعناه تكثير الأصل الذي اشتق هو منه، وهو على ثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون راجعاً إلى نفس الفعل، كقولك: فلان يجوِّل ويطوِّف؛ أي: يكرر الجولان والظوفان. والثاني: أن يكون راجعاً إلى الفاعل، كقولك: برك النعم، وربض الشاء، وموَّتَ المال^(١). والثالث: أن يكون راجعاً إلى المفعول، كقولك: غلَّقتُ الأبوابَ، وقطَّعتُ الثيابَ.
- ٩ واشترط النحاة في الأخيرين ألا يكون الفاعل والمفعول واحداً، فلا يقال: برك بعير، ولا ربض شاة، ولا غلَّقت باباً، وقطَّعت ثوباً؛ إذ التكثير فيهما راجع إلى غير الفعل؛ إما إلى الفاعل، وهو ما إذا كان الفعل لازماً، وإما إلى المفعول، وهو ما إذا كان متعدياً، ومحال أن يكون الشيء الواحد كثيراً، بخلاف النوع الأول؛ إذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد مراراً كثيرة.
- ١٢ اعلم أن هذا القول ليس على الإطلاق؛ لأن التكثير في المتعدي^(٢) يجوز في نفس الفعل كما يجوز في المتعلق؛ بل الأول هو الأصل. قال^(٣) سيويه^(٤): «كسرتَه وقَطَّعْتَه، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرتَه وقَطَّعْتَه. ومما يدل^(٥) على ذلك قولهم^(٦) علَّطْتُ البعيرَ، وإبل معلَّطة وبعير معلَّوط، وجرحته وجرحته^(٧) الجراحات في جسده». فعلى هذا يجوز قطعت ثوباً، على تكثير الفعل، لا المتعلق.
- ١٥ وقال المصنف في الشرح^(٨): «إن كان متعدياً فالتكثير في متعلقه». وارتضاه شارح^(٩)، وبالع

(١) المال: الإبل وغيره.

(٢) ك: (التعدي).

(٣) م: (فإن سيويه يقول).

(٤) الكتاب: (٤/٦٤).

(٥) ك: (بدلك).

(٦) علَّطَ بعيره وعلَّطه: وسمه بالعِلاط، وهو سِمَةٌ في غرض عنق البعير والناقة. اللسان (علط).

(٧) في نسختي بولاق (٢/٢٣٧)، وعبد السلام هارون (٤/٦٤): (وجرحته أكثر الجراحات في جسده).

(٨) شرحه (٨/أ).

(٩) هو ركن الدين (١٩).

- فيه، وقال: «لا يستعمل غلقت بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً، حتى لو كان واحداً. وغلّقه مرات كثيرة لم يستعمل إلا بلا تضعيف». ومنعه شارح^(١)، وهو الحق. وحقيقة ذلك أن الأصل في التكرير الفعل، فكلما كان في الفاعل أو المفعول يكون في الفعل، ولا عكس، فقولك: غلّقت باباً صحيح باعتبار تكرير للفعل، وغلّقت الأبواب صحيح باعتبار تكرير المفعول، أو الفعل والمفعول معاً، ومثال الكتاب؛ أعني جرّحته الجراحات، يدلّك على هذا. وهذا في المتعدي، فأما في اللازم فقد قال المصنف في الشرح^(٢): «وإن كان لازماً فالتكرير في فاعله». وهو غير سديد؛ لأن مثل يجوز لا كثرة في فاعله، فأما مثل برّك الإبل، وربّض الشاة، وموت المال، فقد قال الرغشري^(٣): «لا يقال للواحد»، فقال المصنف في شرح المفصل^(٤): «لم يُردّ به إلا ما لم يستقم فيه تكرير الفعل». وقال: قبل هذا القول^(٥): «قولك: موت الشاة خطأ». وهذا حق؛ إذ لا يستقيم فيه تكرير الفعل، ولا الفاعل، ولا المفعول؛ لكن يلزم [من هذا]^(٥) أن يكون قولك: ربّضت الشاة صحيحاً؛ إذ يستقيم فيه تكرير الفعل عقلاً. وقد نقل بعض المتأخرين^(٦) أنهم لا يجوزون مثل هذا، وهذا أمر لغوي. والمستفاد من كلام المصنف أنه أمر عقلي. وتابعه بعض شارحي هذا الكتاب في هذا^(٥).

ومن الجائز أن يكون الفرق بين التكرير في المفعول حيث جوزنا قطعت الثوب، وبين التكرير في الفاعل حيث لم يجوزوا ربّضت الشاة ثابتاً. وظاهر كلام الرغشري دالٌّ على عدم جوازه. والله أعلم.

● قوله: «وللتعدية».

- أي: ويجيء فعل أيضاً للتعدية، ومعناها في هذا الموضع ما ذكر في أفعل، ومعنى آخر، وهو أن تنسب الفاعل حصول الأصل الذي اشتقّ فعل منه إلى المفعول، ولا تصير ههنا، وذلك كقولك: خطّأته وفسّقه؛ إذ معناه نسبته إلى الخطأ والفسق، وهما الأصل الذي اشتقت فعل منه، وذلك بأن قلت له: أخطأت، أو فسّقت، أو يا مخطئ، أو يا فاسق، أو غير ذلك، وليس معناه صيرته فاعلاً للخطأ والفسق. وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «ومنه فسّقه»؛ إذ التعدية فيه ليس كالتعدية في فرّخته؛ لأن معناه: صيرته فرحاً، وهو فاعل للفرح، كما أن معنى أخرجته صيرته خارجاً، وهو فاعل للخروج. فالحاصل أن التعدية في فعل أعمّ منها في أفعل.

(١) هو الجاربردي (٤٧).

(٢) شرحه (٨/أ).

(٣) المفصل (٢٨١).

(٤) الإيضاح شرح المفصل (١٢٩/٢).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) انظر شرح ركن الدين (١٩)، والجاربردي (٤٧)، والتخميم (٣٤٩/٣).

وقال شارح^(١) لما ذكر معنى التعدية في أفعل: «في تمثية هذا المعنى في فسقته نظراً؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق، لا صيرته فاسقاً». ولا يلزم المصنف شيء من هذا؛ لأنه فصل بقوله «ومنه»؛ أي: ومما نُزلت النسبة منزلة التصير. والحاصل: أن هذا التنزيل كتنازل المقاربة في أحصد منزلة الحصول في أغد. وهكذا فعل الزمخشري. قال^(٢): «وفعل يؤاخي أفعل في التعدية، نحو فرحته وغرّمته، ومنه خطأته وفسقته». وشبهه سيويه بحيتته. من الكتاب^(٣): «فسقته وزنيته؛ أي: سميته بالزنا والفسق، كما تقول حيتته؛ أي: استقبلته بحياك الله».

والحق أن حقيقة التعدية التصير المذكور، ولكن تلحقه توابع بحسب ملابسة تكون بينها وبينه، وفي أكثر الأبواب مثله واقع؛ ولهذا جاء بكلمة الفصل؛ أعني من.

● قال: «وللسلب».

أي: ويجيء أيضاً للسلب. ومعناه سلب المعنى الذي اشتق فعل منه، كما تقدم في أفعل. تقول: جلدت البعير وقرّدت؛ أي: أزلت عنه الجلد والقراد^(٤)، فالجلد والقراد المعنى الذي اشتق منه جلد وقرّد. ولم أطلع على ما يشعر من كلامهم بأن الإزالة في هذا الباب أيضاً قد تكون للفاعل، كما في أفعل، فالظاهر أنها لا تكون إلا عن المفعول.

● قوله: «ومعنى فعل».

أي: ويجيء أيضاً بمعنى الثلاثي كما مرّ في أفعل، يقال: زلّته^(٥) وزيلّته، وميّزته وميّزّته، وعوّضته وعوّضّته. ويجيء أيضاً للمبالغة^(٦) المطلقة كالتحميد بالنسبة إلى الحمد. وقالوا: يجيء أيضاً للضرورة. قالوا: تيّبت المرأة وعجّزت؛ أي: صارت ثيباً وعجوزاً^(٧).

١٨ فإن قلت: أليست المبالغة المطلقة داخلة تحت التكرير الراجع إلى نفس الفعل؟

قلت: نعم، إلا أنهم^(٧) لم يمثلوا فيه بالمتعدّي؛ بل يمثل بجول ويطوف، ومثل التحميد متعدّي، أو:

(١) هو الجاربردي (٤٥).

(٢) المفصل (٢٨١).

(٣) الكتاب (٥٨ / ٤).

(٤) القراد: دويّة أكبر من القمل تعيش في أصواف وأوبار الدواب من الإبل وغيرها تعضّها فتمتصّ دماها. اللسان (قرد).

(٥) زلّته وأزلّته وزيلّته: فرقتُ ذا من ذا. اللسان (زيل).

(٦) انظر التبصرة (٧٥١ / ٢)، وشرح الرضي (٩٥ / ١).

(٧) م: (لأنهم).

بلى، ولكنهم^(١) لم ينوعوه، فهذا نوع منه.

وتحريره أن يقال: التكثير الراجع إلى نفس الفعل إما يكون إلى فعل لازم كجول، أو متعدٍ كحمّد؛ إذ من المعقول أن يكون الفعل واقعاً على متعلّق واحد مراراً كثيرة، كما أنه يكون واقعاً ولا متعلق له مراراً كثيرة.

فإن قلت: فأى شيء يكون الفرق بين هذا النوع وبين الذي يكون المتعلق فيه أعداداً كثيرة؛ إذ الفعل فيه أيضاً واقع مراراً كثيرة؛ إذ جهة الفعل بالنسبة إلى أحد الأعداد غير جهته بالنسبة إلى الآخر، فيلزم تكثير الفعل.

قلت: قد قلتُ كثرة المتعلق ثمّ، ووحدته^(٢) هنا.

[معاني فاعل]

وفاعلٌ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً، فيجيء العكس ضمناً، نحو: ضاربته، وشاركته، ومن ثمّ جاء غير المتعدّي متعدّياً، نحو: كآرته، وشاعره، والمتعدي إلى واحدٍ مغايرٍ للمُفاعِلِ متعدّياً إلى اثنين، نحو: جاذبته الثوب، بخلاف شاتمته، ومعنى فَعَلَ، نحو: ضاعفتُ، ومعنى فَعَلَ، نحو: سافرتُ. (الشافية: ٢٠).

● قوله: «وفاعل».

أي: الأصل في بابه أن يكون لنسبة أصل الفعل؛ أي: الذي اشتق منه فاعلٌ إلى أحد الأمرين الذي هو الفاعلُ متعلقاً بالآخر الذي هو المفعول لمشاركة واقعة في الأصل الذي اشتق منه فاعلٌ بين الأمرين المذكورين تعلقاً صريحاً، فيجيء عكس هذا التعلق الصريح ضمناً، وهذا كقولك: ضارب زيدٌ عمرًا، فإنه لنسبة^(٣) الأصل المشتق هو منه، الذي هو الضرب، إلى أحد الأمرين، وهو زيد، متعلقاً^(٤) بالآخر، وهو عمرو، وهذا التعلق صريح؛ لأن فاعلية زيدٍ ومفعولية عمرو مما صرّحت به، فيجيء العكس الذي هو فاعلية عمرو ومفعولية زيد، ضمناً؛ إذ الضرب كما وقع من زيد على عمرو وقع من عمرو على زيد؛ لأنهما متشاركان فيه، وكل واحد منهما يكون فاعلاً تارة، ومفعولاً أخرى. ولو قال كما قلنا: لمشاركة اثنين يكون من أحدهما إلى الآخر صريحاً ما^(٥) منه إليه ضمناً؛ لكان أخصراً وأوضح.

(١) م، ك: (ولكن).

(٢) ك: (ثمّ وحدته هنا).

(٣) الأصل، ك: (نسبه).

(٤) الأصل، ك: (متعلق).

(٥) ما هنا اسم موصول، وقد رسم ناسخ ك تحتها كلمة (الذي) تنبيهاً إلى ذلك.

وبعض الشارحين^(١) فسر الأمرين بالكرم الذي صدر من زيد، والكرم الذي صدر من عمرو، وقال: «حصول الكرم من زيد أمر، وحصوله أيضًا من عمرو أمر». وهو غلط فاحش كما ترى. وليت شعري ما يفعل بقوله «أصله»؛ إذ الأصل هو الكرم الذي نسب إلى أحد الأمرين، فكيف يكون هو عين الأمرين؟ ومثل هذا التفسير من باب تحريف الكلم عن مواضعه، فتنبه.

● قوله: «ومن ثم» إلى آخره.

يعني من أجل أن فاعل للمشاركة في الأصل الذي اشتق هو منه، والمشاركة لا تكون إلا بين اثنين فصاعدًا عقلاً؛ لاقتضاءها التعدد مطلقاً، والواحد لا تعدد فيه، لزم أن يصير الفعل اللازم فيه متعدياً، وهذا كقولك: كرمتُ زيداً، فإن أصله كرم، وهو لازم، ولكنك نسبت الكرم إلى نفسك على معنى أنه شاركك فيه غيرك، فقد حصل التعلق، وحصوله يقتضي التعدية، وهي تنعكس؛ لأن المعنى الضمني كارمني زيد، ومن هذه الجهة جاء باب المغالبة؛ إذ لولا تعلقك بزيد وتعلق زيد بك لما ساغ إظهار غلبة أحد الأمرين في قولك: كرمته فكرمته، أو كارمني فكرمتي، أو غير ذلك. وقد أسلفنا ذلك في باب المغالبة.

واعلم أن في التمثيل بـ «شاركته» نظراً؛ إذ لقائل أن يقول: الشركة في شاركته ليست بمستفادة من المفاعلة؛ بل من أجزاء الكلمة التي هي الشين والراء والكاف؛ إذ هي مدلولة الكلمة، كما أن الإحساس المؤلم مدلول الضرب مثلاً.

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون المشاركة في الشركة؟

قلت: لأنّ تحصيل الحاصل محال.

فإن قلت: هذا يؤدي إلى امتناع قولهم شاركته.

قلت: لا؛ لأن من الجائز أن يكون كسافرته؛ أعني بمعنى ثلاثيه.

فإن قلت: فلا يكون بناءً على هذا في بناء فاعل فيه فائدة.

قلت: نلتزمه، أو نقول: الفائدة أن تكون صورته مطابقة لمعناه؛ إذ معناه المشاركة، فتكون^(٢)

صورته من المفاعلة المقتضية لها تقوية لمعناه.

وفي قوله «شاعروته» أيضاً نظراً؛ لأنه إن أراد به أنه بمعنى العلم، فالحكم بكونه لازماً غير سديد، وإن

أراد به أنه بمعنى إنشاء الشعر، فكذلك أيضاً؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله، فيكون متعدياً أيضاً.

(١) لم أهتم إليه.

(٢) م: (فكون).

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن يقال: الفعل المتعدي المحذوف مفعوله نسيًا نسيًا قريبًا من
اللازم؛ لكون متعلقه كالمعدوم، كقولك: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، وفي أمثال العرب^(١):
٣ من يَسْمَعُ يَحَلْ. قال الله تعالى^(٢): ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ فبهذا الاعتبار يجوز أن يكون شَعَرَ
جاريًا مجرى اللازم.

● قوله: «والمتعدي إلى واحد».

٦ الفعل المنقول إلى باب المفاعلة لا يخلو من أن يكون لازمًا أو متعديًا، فإن كان لازماً
فقد قلنا إنه يصير متعديًا، وإن كان متعديًا فلا يخلو من أن يكون مفعوله صالحًا للمفاعلة،
أو لم يكن كذلك، فإن كان الأول فتعديته في المفاعلة كتعديته في أصله، كقولك: شاتم
٩ زيدٌ عمرًا، فإنك تقول في أصله: شتم زيد عمرًا^(٣) فتعديهما إلى مفعول واحد. وإن كان
الثاني فتعديته تزيد على تعديه أصله بمفعول آخر، فإنه إذا كان أصله متعديًا إلى مفعول
واحد كان فاعلًا منه متعديًا إلى مفعولين، كقولك: جاذبتُ زيدًا الثوبَ، فإنك تقول:
١٢ جاذبتُ الثوبَ، والثوب هو المفعول الذي لا يصلح للمفاعلة. وهذا معنى قوله: «مغايرًا
للمفاعِلِ»، وفي بعض النسخ: «للفاعِلِ»، فإنك أنت المفاعِلُ أو الفاعِلُ، والثوب مغايرٌ
لك؛ إذ أنت صالح للمفاعلة، والثوب غير صالح لها. وهذا من مقتضيات المشاركة؛ لأن
١٥ المفعول الثاني من جاذبتُ زيدًا الثوبَ هو ما فيه المشاركة، والمفعول الأول هو أحد
الأمرين الذي يكون تارةً مفعولاً صريحاً، وأخرى فاعلاً ضمناً.

● قوله: «والمعنى فَعَلَّ».

١٨ أي: يجيء فاعلٌ أيضاً للتكثير كما هو أصل باب فَعَلَّ، كقولك: ضاعفت، فإنه بمعنى ضَعَفْتُ.
وبمعنى ثلاثيته كقولك: سافرت، أي: نسبتُ إلى نفسي السفرَ، وليس من سافرتُ فعلٌ ثلاثي
ليمثل به، كما مُثِّلَ مثلاً في أَفْعَلْ بِقَالَ وَأَقَالَ، وفي فَعَلَّ بِزَالَ وَزَيْلَ.
٢١ واعلم أنه قد يجيء أيضاً بمعنى أَفْعَلَّ؛ أي: للتعدية، كقولك: باعدته، فإنه بمعنى أبعدته^(٤).

(١) انظر الأمثال لأبي عبيد (٢٩٠)، وجمهرة الأمثال (٢/٢٦٣)، وفصل المقال (٤١٢)، وجمع الأمثال

(٣/٣١٠)، والمستقصى (٢/٣٦٢).

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) معناها في الأصل: (وشاتم زيد عمرًا).

(٤) انظر الإيضاح شرح المفصل (٢/١٣٠)، والارتشاف (١/٨٤).

[معاني تفاعل]

وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فِصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نَحْوُ: تَشَارَكَا، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ، وَلِيُذَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُتَنَفِّ، نَحْوُ: تَجَاهَلَا، وَتَفَاعَلَا، وَمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: تَوَانَيْتُ، وَمُطَاوَعُ فَاعِلًا، نَحْوُ: بَاعَدْتُهُ فِتْبَاعَةً. (الناية: ٢٠).

● قوله: «وتفاعل» إلى آخره.

- ٦ أي: وُضِعَ تَفَاعَلَ لِلْمُشَارَكَةِ، وَهِيَ مِنْ شَيْءٍ حَيْثُ هِيَ لَا تَتَأْتَى مِنْ أَمْرٍ وَاحِدٍ؛ بَلْ مِنْ أَمْرَيْنِ ٢٠ ب فِصَاعِدًا، وَالْمُشَارَكَةُ فِي هَذَا الْبَابِ مَغَايِرَةٌ لِلْمُشَارَكَةِ فِي بَابِ فَاعَلَ، فَإِنَّ نِسْبَةَ الْفَاعِلِيَّةِ فِيهِ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ إِلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَيُعْلَمُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ نِسْبَتُهَا أَيْضًا إِلَى الْأَمْرِ الْآخَرِ ضَمْنًا، وَكَذَا نِسْبَةُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمُشَارَكَةُ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْأَمْرَيْنِ، أَوِ الْأُمُورِ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ الْعَكْسِ ضَمْنًا، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: تَضَارَبَ الزَّيْدَانِ، أَوِ الزَّيْدُونَ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوِ مِنْهُمْ، مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ الْفَاعِلِيَّةُ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ، وَأَمَّا نِسْبَةُ الْمَفْعُولِيَّةِ فَمُطَرَّحَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مِمَّا يَغَايِرُ الْفَاعِلَ، كَقَوْلِكَ: الْقَوْمُ تَمَادُّوا الثُّوبَ، وَإِنَّمَا تُعْلَمُ تِلْكَ مِنْ مَقْتَضَى الْمَعْنَى؛ إِذَا التَّضَارَبَ إِذَا كَانَ بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ فَلَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَارِبًا لِلْآخَرِ وَمُضْرُوبًا لَهُ.

وقول من قال (١): «لا يجيء لباب تفاعل مفعول» خطأ؛ إذ لا يطرّد فيما استثنيناه.

- ١٥ واعلم أن قوله وقول الزمخشري (٢): «أمرين فصاعدًا، واثنين فصاعدًا» ليس على وجه يحسن؛ إذ لو قالوا للمشاركة، فاقترضوا كما قلنا؛ لكان أحسن؛ إذ معلوم أن المشاركة لا تتحقق في الواحد. وإِنَّمَا كَانَ يُلْزَمُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا أَمْرَيْنِ فِي بَابِ فَاعَلَ لِلْمَتَعَلِّقِ الْمَذْكُورِ.

- ١٨ واعلم أنه يرد على قوله: «تشاركًا» ما ورد على قوله: «شاركته». فتنبه.

● قوله: «ومن ثمّ نقص مفعولاً» إلى آخره.

- ٢١ أي: وَمِنْ أَجْلِ أَنْ فِي تَفَاعَلَ نِسْبَةُ الْفَاعِلِيَّةِ إِلَى الْأَمْرَيْنِ كِلَيْهِمَا، أَوْ إِلَى الْأُمُورِ كُلِّهِمَا، نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعَلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ثَمَّ مُشَارِكًا وَمُشَارَكًا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، وَهَهُنَا كِلَاهُمَا مُتَشَارِكَانِ، أَوْ كُلُّهُمَا مُتَشَارِكُونَ فِيهِ؛ إِذْ نِسْبَةُ الضَّرْبِ فِي تَضَارَبَا إِلَى الْفَاعِلَيْنِ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ، فَنَقَصَ ذَلِكَ الْمُشَارَكَةَ، وَهُوَ هَهُنَا مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ الضَّرْبُ نِسْبَةَ الْفَاعِلِيَّةِ، فَلَا فَرْقَ إِذْنًا فِيهَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَغَايِرًا لِلْفَاعِلِ فَلَا يَكُونُ مُشَارِكًا لَهُ، فَيُجَاءُ بِهِ، كَقَوْلِكَ: تَجَادَبَ الزَّيْدَانِ الثُّوبَ؛ إِذَا الثُّوبُ لَا صَلَوحَ لَهُ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لِهَمَا فِي الْجَذْبِ.

(١) من قال ذلك سيويه. انظر الكتاب (٦٩/٤).

(٢) المفصل (٢٨٠).

● قوله: «وليدل».

أي: ويجيء تفاعل أيضًا لأن يكون الفاعل مظهرًا للمعنى المشتق هو منه غير مُريد حصوله في الحقيقة، مع كون ذلك المعنى غير ثابت له، وهذا كقولك: تجاهلت وتغافلت، فإنك أظهرت الجهل، وهو المعنى الذي اشتق تجاهل منه، وأنت لا تريد حصوله، والحال أنه متغفٍ. قال الشاعر^(١):
إذا تخازرت وما بي من خزر

ولو قال: وإظهار الأصل بلا حقيقة، كما قلنا؛ لكان أوجز وأوضح.
ويجىء أيضًا بمعنى ثلاثية، كما تقول: توانيت، فإنه بمعنى وثيت.

● قوله: «ومطاوع فاعل».

أي: ويجيء أيضًا مطاوع فاعل. والمراد بالمطاوع الفعل المشعرُ بمحصول تأثر في فاعله يكون ذلك التأثير نتيجةً من فعلٍ آخر مُلاقٍ لهذا الفعل بالاشتقاق، وهذا كقولك: باعدت زيدًا فتباعده، فإن تباعد مشعرٌ بأن البعد حصل في زيد، وهو أثر المباعدة ونتيجته، والفعل الدال على ذلك في التأثير^{٢١} يكون مطاوعًا، كأنك صيرت زيدًا مطاوعًا مطيعًا لأمرك وهو البعد؛ فلذلك سمي مطاوعًا. ولما كان في كل بناءٍ شيءٌ من الفوائد ليس في غير ذلك البناء، وخاصةً من الخواص ليست في غيره ناسب أن يكون لكل مطاوعٍ مطاوع؛ ألا ترى أن في تعدية التكسير شيئًا من المباغة ليس في تعدية الكسر؛ فكذا^(٢) في لزوم التكسر شيءٌ منها ليس في لزوم الانكسار، ولهذا قال طائفة^(٣): إذا أردت أن تصير الفعلَ الرباعيَّ المتعديَّ لازمًا فزد في أوله تاءً، يقال: كسرتَه فتكسر، وباعدته فتباعده، ودحرجته فتدحرج، فكان تفاعلٌ وتفاعل هو عين فعلٌ وفاعلٌ زادوا فيه التاء طلبًا للزومه ومطاوعته، كما أنهم زادوا في كسر النون فقالوا: انكسر؛ إرادةً لمطاوعته ولزومه، فهم سموا أثر الكسر الانكسار، وأثر التكسير التكسر، وأثر المباعدة التباعد.

(١) هو أرطاة بن سهبة المري، أو النجاشي الحارثي، أو عمرو بن العاص، أو طفيل الغنوي. وبعده:

ثم كسرت العين من غير عور ألفيتني ألوى بعبء المستمر
أحمل ما حملت من خير وشر كالحية التضاض في أصل الحجر

والتخازر النظر بمؤخر عينه تدهاها ومكرًا. والخزر ضيق الحدة. يقال: تخازر الرجل إذا ضيق حفيه. وانظر الشاهد في: الكتاب (٦٩/٤)، ونكت الشتمري (١٠٥٧/٢)، والاقتضاب (٢٨٩-٢٩٠)، والتخمير (٣٤٣/٣)، والمنع (١٨٢/١)، وشعر أرطاة (١٨٣).

(٢) الأصل، ك: (فلذا).

(٣) انظر شرح الملوكي (١٩٢-١٩٣)، والمنع (٢٧٢/١).



[معاني تفعل]

وَتَفَعَّلَ لِمَطَاوِعَةٍ فَعَّلَ، نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ فَتَكْسَرُ، وَلِلتَّكْلُفِ، نَحْوُ: تَشَجَّعَ، وَتَحَلَّمَ، وَلِلاتِّخَاذِ، نَحْوُ: تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ، نَحْوُ: تَأْتَمَّ، وَتَخَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ، نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَفَهَّمُ، وَمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ: تَكَبَّرَ، وَتَعَظَّمَ. (الشافية: ٢١).

قوله «وَتَفَعَّلَ».

أي: هو لمطاوعة فَعَّلَ. وقد تقرر.

قوله «وَلِلتَّكْلُفِ».

يعني يجيء أيضاً لإظهار فاعله المعنى الذي اشتق هو منه محاولاً حصوله، مريدًا وجوده، مع كون ذلك الأصل متفياً في الحقيقة، وهذا كقولك: تَشَجَّعْتُ وَتَحَلَّمْتُ، فإنك أظهرت الشجاعة والحلم، وكل^(١) واحد هو الأصل الذي اشتق منه تفعل، والحال أنك تريد حصولهما، ولكنهما غير ثابتين لك. قال حاتم^(٢):

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا

وإرادة حصول الأصل ههنا، وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما في كونهما لإظهار الأصل بلا حقيقة. قال سيبويه^(٣): «وليس هذا مثل تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليماً».

● قوله: «وَلِلاتِّخَاذِ نَحْوُ: تَوَسَّدَ».

أي: ويجيء أيضاً لاتخاذ ما يشتق هو منه، وهو إما أن يكون صورة، كما تقول: تَوَسَّدْتُ اللَّبَنَةَ، فإنه بمعنى اتخذتها وسادة، والوسادة هي الأصل الذي اشتق منه تَوَسَّدَ. وإما أن يكون معنى، وهو كقولك: تَبَنَيْتُ زَيْدًا، فإنه بمعنى اتخذته ابناً، والابن الأصل المشتق منه تَبَنَّى، واتخاذك زيدا ابناً ليس مما يتعلق بالصورة والحس؛ بل بالمعنى، بخلاف تَوَسَّدَ.

● قوله: «وَلِلتَّجَنُّبِ».

أي: ويجيء أيضاً ليدل على أن فاعله جانب الأصل الذي اشتق هو منه، وهذا كقولك: تَأْتَمَّ

(١) م: (وكل واحد منهما هو).

(٢) ديوانه (١٦١). وانظر الكتاب (٧١ / ٤)، ونكت الشتمري (١٠٥٩ / ٢)، وشرح المفصل لابن يعيش

(٧ / ١٥٨)، وشرح الملوكي له (٧٥-٧٦). والشاهد من قصيدة من عيون الشعر مطلعها:

أُتَعَرِّفُ أَطْلَالَ وَنَوَايَا مَهْدَمَا كَخَطِّكَ فِي رَقٍّ كَتَابًا مَمْنَمَا

(٣) الكتاب (٧١ / ٤).



زيد، فإن معناه جَانِبَ زَيْدٍ الإِثْمِ، وهو المشتق منه تَأْتَمُّ، ومن هذا تَحَوُّبٌ وَتَحَرَّجٌ وَتَهَجُّدٌ؛ أي: جانب الحُوبِ والحَرَجِ والهُجُودِ، قال الله تعالى^(١): ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾.

● قوله: «وللعمل».

أي: ويجيء أيضاً للدلالة على تَكَرَّرِ الأَصْلِ الذي اشتق هو منه مرَّةً بعد أخرى، وهو إما أن يكون صورياً، كما تقول: تَجَرَّعْتُهُ، فإنه يدل على الأَصْل، وهو الجَرْعُ متكرراً في مهلة، وهو أمر محسوس، وإما أن يكون معنوياً، كقولك: تفهَّمت المسألة وتعلَّمتها، فإن الفهم والتعلُّل كِلَا ذَلِكَ أمر معنوي لا تعلق له بالحواس، بخلاف الجَرْع، وإلى هذا أشار بقوله: «ومنه تفهَّم».

٢١ ب

● قوله: ﴿وَمَعْنَى اسْتَفْعَلْ﴾.

أي: ويجيء أيضاً للطلب كتكبير فإنه بمعنى استكبر؛ إذ معناه طلب (الكبر)^(٢) من نفسه، وسيأتي تحقيق الطلب.

اعلم أن إيراد المصنف فائدة هذين البابين في هذا الموضع ليس في موضعه؛ إذ هو في بيان فائدة غير الملحق، وأما الملحق فكما مرّ ليس وضعه لغرض فائدة؛ بل لموازنة لفظية. قال في شرح المفصل^(٣): «حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له»، فبيان فائدته في أثناء بيان فوائد غير الملحق يتنافى^(٤) ذلك، فكان الأولى والأصوب أن يوردهما بعد بيان الرباعي المزيد فيه؛ إذ هما ملحقان، والملحق به لهما تدحرج.

فإن قلت: لا شك أن البابين يفيدان معاني مخصوصة، فكيف يُحكم بكونهما ملحقين؟ قلت: هذا وارد على المصنف وعليّ فأني أتابعه، وأما على الزمخشري فلا يرد شيء من هذا؛ لأنه لا يقول بعدم إفادة حرف الإلحاق؛ بل يقول^(٥): «مِصْدَاقُ الإِلْحَاقِ اتِّحَادُ الْمَصْدَرَيْنِ»، فلا يتعرض للإفادة، ولا لعدمها. وسيأتي ما يرد عليه مع جوابه. وأما الجواب فأن نقول: إفادتهما المعنى إنما طرأت عليها بعد وضعهما (لا أنهما)^(٦) وُضِعَا له، كما طرأ على ضارب في: زيد ضارب غداً معنى الاستقبال، ولم يكن له في الأصل.

(١) الإسراء: من الآية ٧٩.

(٢) ليس في ك.

(٣) الإيضاح (٢/١١٦).

(٤) الأصل، ك: (يتنافى في ذلك).

(٥) المفصل (٢٧٨).

(٦) ليس في ك.

وأما ما اختاره المصنف للتمييز بين الملحق وغير الملحق فأحسن مما اختاره الزمخشري؛ لأنه مطرد في الأسماء والأفعال، واتحاد المصدرين لا يطرد في بعض الأسماء كقَرَدٍ مثلاً؛ إذ ليس له مصدر، والمطرَد أولى للتمييز.

٣

[معاني انْفَعَلَ]

وَانْفَعَلَ لازِمٌ مطاوعٌ فَعَلَ، نحو: كَسَرْتُهُ فَاِنْكَسَرَ، وقد جاء مطاوعٌ أَفْعَلَ، نحو: أَسْفَقْتُهُ فَاِنْسَفَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَاِنْزَعَجَ، قليلاً، ويختصُّ بالعلاج، والتأثير، ومن ثمَّ قيل: انْعَدَمَ خطأً. (الثانية: ٢١).

٦

● قوله: «وَانْفَعَلَ لازم».

أي: لا يكون إلّا لازماً؛ لأنه مطاوع، وقد مرَّ معنى المطاوعة، وهي مقتضية لزوم. وأما مطاوعته فلثلاثي، كقولك: كسرتُ الشيءَ فانكسرَ، وقد سلف.

٩

وقلَّ مطاوعته لأفْعَلَ، قالوا: أَسْفَقْتُهُ فَاِنْسَفَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَاِنْزَعَجَ، وأقحمته فَاِنْقَحَمَ، وأغلقتَه فَاِنْغَلَقَ^(١).

● قوله: «ويختصُّ بالعلاج والتأثير».

١٢

قد سلف أن المطاوع، أي مطاوعٍ كان، يجب أن يكون متأثراً، ثم إن التأثير قد يكون مما يتعلق بالحس، وقد يكون مما يتعلق بالمعنى والباطن، كما تقدم في تفهيم المسألة.

إذا علمت فاعلم أن هذا الباب مختصٌّ بما يتعلق بالصورة ويكون محسوساً، لا معقولاً مجرداً عن الأثر

١٥

الظاهر؛ فلهذا لا يقال: علمتُ المسألة فَاِنْعَلَمْتُ، ولا ظننتُ ذاك حاصلاً فَاِنْظَنْتُ؛ لأن العلم والظنَّ مما

يتعلق بالباطن، وليس أثرهما محسوساً، كأنَّ العرب لما وضعوا هذا البناء للمطاوعة وأوجبوا أن يكون في

الأمر العام مطاوعاً، ولا يكون مطاوعاً^(٢) إلّا متأثراً، قَصَدُوا أن يكون أثره حِسِّيّاً ظاهراً؛ ليكون ظهوره

١٨

مقوياً وجود مطاوعته، وتحقيقاً لحصولها؛ إذ المحسوس متعقّل، ولا ينعكس، فانضمام الحس مع التعقّل

أقوى حالاً من انفراد التعقّل؛ ألا ترى أن انكسار الشيء معقول ومحسوس، فاجتماعاً فاقوى مطاوعته.

فإن قلت: قد يقال: فلان منقطع إلى الله، وانكشفت لي حقيقة المسألة؛ مشاراً^(٣) إلى المعنى

٢١

(١) انظر المفتاح (٥٠)، والمفصل (٢٨١)، وشرحه لابن يعيش (١٥٩/٧)، وشرح الملوكسي (٧٩-٨٠)، وشرح

التصريف العزي للفتازاني (٤٠).

(٢) م: (المطاوع).

(٣) م: (مشار).

والباطن، ومنه الخبر^(١) «أنا عند المنكسر قلوبهم»، ولا شك أن مثل ذلك من الأمور المعنوية. ٢٢

قلت: الجواب عن هذا بوجهين:

٣ الأول: أن^(٢) لا نسلّم أن مثل ذلك من الحقائق؛ بل من باب التجوّز، وإنما الكلام في أن وضع الباب بطريق الحقيقة هكذا، والتجوّز طارئ لا يُخرج الحقائق عن كونها أصلاً حقائق.

والثاني: نسلّم، وليس^(٣) كل الباب فيه العلاج؛ بل منه ما ليس كذلك، كما تقول: انطلق زيد، وانكش، وانجرد، وانسل. قال سيويه عقيب هذه الألفاظ^(٤): «وهذا موضع قد تستعمل فيه انفعلت، وليس مما طواع فعّلت، نحو: كسرت فانكسر، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى». فالحاصل أن مطاوعته بدون الأثر الحسي غير جائزة؛ فلهذا مُنعنا عن مثل: انفهم وانظن، ولكن وروده غير مطاوع لفعلت غير ممتنع؛ فما اعترضت به يجوز أن يكون من هذا القبيل، وقول الزمخشري^(٥): «انفعل لا يكون إلا مطاوع فعل» ينافي ما نقلنا من الكتاب، فيكون غير صحيح.

● قوله: «ومن ثم قيل: إنعدام خطأ».

١٢ أي: ومن أجل أن الأثر المحسوس في المتفعل واجب حصوله امتنع قول العامة: إنعدام؛ لأن الشيء المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار اللاحق في المنكسر، وقد حكمنا في مختصرنا^(٦) كما حكم الزمخشري^(٧) وغيره بصحة قولهم: قلته فانقال؛ لأن القول لا يتأتى إلا بإخراج الصوت وتحريك اللسان والشفتين، وكل ذلك محسوس، بخلاف المعرفة والظن وما أشبههما، ولم يورده المصنف، وقال في شرح الفصل^(٨): «وقالوا قلته فانقال؛ لأنّ المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب، فإن أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المفهوم من القول، وذلك ليس فيه ما اشترط، من غير أن يُقصَدَ إلى ألفاظ محققة أو مقدّرة، كان في الامتناع نظير إنعدام»، فكان الاعتبار الثاني هو المختار عنده، فلذلك ترك ذكره.

(١) تمامه: أنا عند المنكسر قلوبهم من أحلي، وأنا عند المدرسة قلوبهم لأحلي. ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢٠٣/١)، وقال: ولا أصل لهما في المرفوع. وانظر المقاصد الحسنة (٩٦).

(٢) م: (إنا).

(٣) ك: (ولكن).

(٤) الكتاب (٧٦-٧٧).

(٥) الفصل (٢٨١).

(٦) لم أقف على هذا المختصر.

(٧) الفصل (٢٨١).

(٨) الإيضاح (١٣١/٢).

[معاني افتعل]

وافتعل للمطاوعة غالباً، نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاَّتْخَاذَ، نحو: اشْتَوَى، وللمُفَاعَلَةَ، نحو: اجْتَوَزُوا، واختَصَّمُوا، وللتَصَرُّفَ، نحو: اكْتَسَبَ. (الشافية: ٢١).

● قوله: «وافْتَعَلَ للمطاوعة غالباً».

أي: لمطاوعة ثلاثية، وهذا كقولك: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ.

● قوله: «وللاَّتْخَاذَ».

أي: ويحيى أيضاً للاَّتْخَاذَ، وقد تقدم معناه، وهو على نوعين:

إما أن يكون صورة، كقولك: شَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى، وطَبَخْتُهُ فَاطْبَخَ، أي: اتَّخَذْتُهُ شِوَاءً وَطَبِيخًا.

وإما أن يكون معنى، كقولك: كَالُ الْبَائِعِ فَكَتَالُ الْمُشْتَرِي؛ أي: أَخَذَهُ مَكِيلًا، وَوَزَنَهُ فَاتَّزَنَهُ؛ أي: أَخَذَهُ موزونًا.

● قوله: «وَمَعْنَى تَفَاعَلٍ».

أي: ويحيى أيضاً بمعنى تفاعل، والمراد ما هو أصل بابه، وهو المشاركة المذكورة، فاجْتَوَزُوا واختَصَّمُوا بمعنى: تَجَاوَزُوا وتَخَاصَّمُوا.

وقد وقع في بعض النسخ مكان قوله: «وَمَعْنَى تَفَاعَلٍ» قوله: «وللمُفَاعَلَةَ»، وهكذا قال في الشرح^(١)، وهو غلط؛ لأن الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون، لا بمعنى المفاعلة؛ لا تقول: اختصم زيدٌ عمرًا، كما تقول: خاصم؛ بل اختصما، كما تقول: تخاصما.

وقال شارح^(٢): «لو قال للتفاعل كان أولى». وهو ليس بسديد؛ لأن الأولوية إنما يُطلق إذا

كان جائزٌ مفضلٌ، ولا جائز ههنا، فإيهامه خطأ.

● قوله: «وللتَصَرُّفَ».

أي: ويحيى أيضاً للتصرف، وهو: أن يكون في المعنى المشتق هو منه سعيٌ ومبالغة لم يكن في أصله بسبب إirاده إلى افتعل، كقولك اكتسبته؛ فإنه لا يطلق إلا إذا كان حصوله بسعي وقصد^(٣) للنفس، بخلاف كسبته، فإنه قد يطلق إذا كان حصوله بإصابة مجردة لا سعي فيها ولا تحصيل. وهذا

(١) شرح المصنف (٩/أ).

(٢) هو ركن الدين (٢١).

(٣) ك: (وقصر).

- قريب من تكثير الفعل الذي قد تقدم في فَعَلَ. قال سيبويه^(١): «وَأَمَّا كَسَبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَصَابَ، وَأَمَّا اكْتَسَبَ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ». قال الله تعالى^(٢): ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾؛ أي: للنفس ما حصل من الثواب بأي وجه اتفق حصوله، سواء كان بإصابة مجردة، أو بتحصيل وسعي، وعليها ما حصلته وسعت فيه، لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي؛ نَبِهَ تعالى بأن الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها، أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بقصدها وتحصيلها. ونظير كَسَبَ واكْتَسَبَ قولك: عَمِلَ واغْتَمَلَ.
- وقد يكون بمعنى ثلاثيه كقولهم: خَطَفَ واختطف، وقرأ واقتَرَأَ^(٣).

[معاني استَفْعَلَ]

- واستَفْعَلَ للسؤال غالباً، إما صريحاً، نحو: استَكْتَبْتُهُ، أو تقديرًا، نحو: استَخْرَجْتُهُ، وللتحوّل، نحو: استَحْجَرَ الطَّيْنُ، و:
- إِنَّ الْبَغَاثَ بَارِضِينَ تَسْتَسِيرُ
- وبمعنى فَعَلَ، نحو: قرأ، واستَقَرَّ. (الشافية: ٢١).

● قوله: «واستَفْعَلَ».

- يعني الأصل في باب استفعل أن يكون للسؤال والطلب، ومتعلّقه ما اشتق هو منه، وذلك على نوعين؛ الصريح، وهو كقولك: استكبت زيداً، واستغفر الله، فإنه بمعنى طلبت الكتابة من زيد، وأسأل الله تعالى المغفرة.
- والتقديري، وهو كما تقول: استخرج النكت، وأستنبط المسائل، فإنه بمعنى أطلب خروج النكت من نفسي، وأسألها نبوط المسائل بالتلطف والرفق. قال سيبويه^(٤): «وَأَمَّا استَحَقَّهُ فَإِنَّهُ يَقُولُ طَلَبَ حَقَّهُ، وَأَمَّا استَحَقَّهُ فَإِنَّهُ يَطْلُبُ خِفَّتَهُ، وَكَذَلِكَ اسْتَعْمَلَهُ؛ أي: طلب إليه العمل، وكذلك استعجلت، ومرّ مستعجلاً؛ أي: طالباً ذاك من نفسه متكلفاً إياه».
- قوله: وللتحوّل.

أي: ويجيء أيضاً للتحوّل، ومعناه أن يصير فاعله مُتَّصِفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه،

(١) الكتاب (٤/ ٧٤).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٦.

(٣) انظر المفصل (٢٨١-٢٨٢)، وشرحه للمصنف (٢/ ١٣٢)، وشرح الملوكي (٨١).

(٤) الكتاب (٤/ ٧٠).

كقولك: استحجر الطين، فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر، وهو المشتق منه استحجر، وهو أيضاً على ضربين: التحول الصوري، كما رأيت، والتحول المعنوي، وهو كقولهم: استيست الشاة، واستنوق الجمل؛ أي: صار الجمل متصفاً بصفة الناقة، والشاة متصفاً بصفة التيس؛ أي: ضَعُفَ الجمل حتى صار كأنه ناقة، وقويت الشاة حتى صارت كأنها تيس. قال سيبويه^(١): «وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا»، ومثل باستنوق واستيست.

وقال شارح^(٢): «إن أريد به تحوُّله إلى صفة المشتق منه فالأولى أن يقال: يأتي للتشبيه». وليس هذا محتم؛ لأنه قد يكون للتحول الحقيقي، وللتحول غير الحقيقي والآخر منزلة الأول، كما مرّ مثله في غير هذا الباب، فلا حاجة إلى لقب جديد لأجل هذا المعنى.

● قوله: «وإن البغاث بأرضنا تستنسر»^(٣).

هذا من التحول المعنوي؛ أي: البغاث، وهو طائر ضعيف الطيران، يتصف في أرضنا بصفات ١٢٣ النسر، فالنسر هو الذي اشتق منه تستنسر، ويحتمل هذا معنيين:

أحدهما: أنه يصير الضعيف فينا قوياً باستعانتنا بنا والتجائه إلينا، فيكون لهم مدحاً.

والثاني: أن يصير قوياً لكوننا ضعفاء لا قوة لنا، ولا أحد أضعف منا، فكل ضعيف - وإن كان أضعف الناس - يتسلط فينا علينا، ويصير قوياً بالنسبة إلينا، فيكون ذمّاً لهم.

والظاهر أن القائل أراد به المعنى الأول. وقال ابن السكيت^(٤): البغاث طائر دوين الرخمة بطيء الطيران. وقال الفراء^(٥): بغاث الطير شرارها وما لا يصيد منها. وبغاث بالحركات الثلاث ثلاث لغات. والأبغث قريب من الأغبر.

● قوله: «وبمعنى فَعَلَّ».

أي: ويجيء أيضاً بمعنى ثلاثيه، كقولك: قرّ واستقرّ، وكذلك علّا قرّنه واستعلاه.

وقد يجيء أيضاً لوجدان فاعله مفعوله متصفاً بالصفة التي اشتقت هي من أصله، وقد يسمى

(١) الكتاب (٧١ / ٤).

(٢) هو ركن الدين (٢١).

(٣) انظر أمثال أبي عبيد (٩٣)، وفصل المقال (١٢٩)، وجمهرة الأمثال (٢٣١ / ١)، وجمع الأمثال (١٣ / ١)، والمستقصى (٤٠٢ / ١).

(٤) إصلاح المنطق (٣٧٤).

(٥) انظر الصحاح (بغت).

إصابةً أيضاً، وذلك كقولك^(١): استسمتته واستعظمتته، فإنه بمعنى وجدته سميناً وعظيماً، فالصفة هي السمين والعظيم، وهي مشتقة من الأصل الذي اشتق استفعل منه، وهو السمين والعظم. ولم يذكر المصنف هذه الفائدة.

٣

[معاني أفْعَوْعَل]

ولم يذكر أيضاً فائدة باب أفْعَوْعَل، وفائدته المبالغة والتكثير، كما تقول: احلولى الشيء: أي صار حلواً جداً، واعشوشبت الأرض: أي كثر عشبها، فيفيد كما ترى تكثير المعنى الذي اشتق هو منه. قال سيبويه^(٢): «وسألت الخليل فقال^(٣): كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض إنما يريد أن يجعل ذلك عاماً، قد بالغ، وكذلك احلولى».

٦

وأما فائدة باب أفْعَوْعَل وأفْعَل وأفْعَال فلم أجد نصاً من الكتاب يدل عليها.

٩

وقال الميداني^(٤): «أفْعَل وأفْعَال يختصان بالألوان والعيوب، وأفْعَال أبلغ من أفْعَل»، وفيه ضعف؛ لأن قولك: اقطرّ النبت واقطاراً ليس واحد منهما في شيء منهما^(٥). ومعناهما أخذ يحف. قال سيبويه في الكتاب^(٦): وأيضاً جاء ابهار بمعنى طال الليل؛ أي: أحد معنييه^(٧) ابهار القمر: إذا كثر ضوءه، والآخر ما ذكر. ومن الكتاب أيضاً^(٨): أما أفْعَوْعَل فقد تعدى، وكذلك أفْعَوْعَل، قالوا اعلوطته: إذا ركبته بغير سرج، واغروريت القلوة: إذا ركبته عرياناً، وكذلك البعير. ويمكن أن يكون في الكلّ المبالغة؛ إذ زيادة اللفظ لزيادة المعنى غالباً.

١٥

(١) انظر الكتاب (٧٠ / ٤)، والأصول (١٢٨ / ٣)، والمتع (١٩٤ / ١).

(٢) الكتاب (٧٥ / ٤).

(٣) الأصل، ك: (قال). وما أثبتته عن م موافق لمطبوع الكتاب.

(٤) نزهة الطرف (١٧).

(٥) أي ليس واحد من اقطرّ أو اقطار في الألوان أو العيوب. وما لم يبيح عليهما مما كان على زنة من هاتين الزنتين قولهم: اسحات الجرح: سكن ورمه، وارقاط العرفج: خرج ورقه، ورأيت في متفرق عيدانه وكعوبه مثل الأظافر، واضراب، واملاس. واربس القوم: ذهبوا، ورفض الدمع: سال مترششاً. انظر ديوان الأدب (٤٧٤-٤٧٥).

(٦) الكتاب (٧٦ / ٤).

(٧) الأصل، ك: (معني).

(٨) الكتاب (٧٧ / ٤).

[أبنية الفعل الرباعي]

وللرباعي المجرد بناءً واحد، نحو: دَخَرَجْتُهُ، وَدَرَجَ، أَي: ذَلَّ.

وللمزيد فيه ثلاثة، نحو: تَدَخَّرَجَ، وَاحْتَرَجَمَ، وَاقْشَعَرَ. وهي لازمة. (الشافية: ٢٢).

٣

● قوله: «وللرباعي المجرد» إلى آخره.

أقول: لما كان الرباعي أثقل من الثلاثي وجب أن يكون فيه جابرٌ دافعٌ لثقله؛ إذ لو كان على

منهج الثلاثي لزم أربع حركات متوالية، وهو مما رُفِضَ في كلامهم استقلاً، وقد مرَّت إشارةٌ إلى

هذا في بحث الاسم^(١)، فوجب أن يكون فيه سكون؛ ليكون ذلك الجابر المستجلب للخفة، وليس

بجائز أن يكون مَورَدُه أولَ الكلمة، ولا ثالثها، ولا رابعها؛ أما الأول فإنه يستلزم الابتداء بالساكن،

وهو مما لم يُعْهَدْ في كلامهم، وذلك لتعذره.

وأما^(٢) الثاني فلأنه يستدعي اجتماع الساكنين، وهو عند لحوق الضمير § المرفوع البارز

المتحرك به، كما في دَحْرَجَنَ إلى دَحْرَجْنَا.

وأما الثالث فلأمرين؛ أحدهما: واجب عندهم بناؤه على الفتح إذا كان مفرداً مذكراً غائباً

كدَحْرَجَ، وفي حكمه مثناه ومؤنثه ومثناها^(٣)؛ إذ هو الأصل، وذلك ليكون مشاكلاً للمضارع

بوجه ما؛ إذ المضارع مُعَرَّبٌ، فأرادوا أن يضاهيه بالحركة؛ ليكونا متوافقين في الفعلية، فاختاروا من

الحركات الفتح؛ لكونه أخفها.

والثاني: أنه لو أُسْكِنَ لكان مؤدياً إلى التقاء الساكنين، وذلك عند اتصال ألف الضمير واؤه

وتاء التانيث الساكنة. فيما حققنا تعين أن لا يكون مَورَدُ السكون إلا ثاني الكلمة.

وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث فلكونه مشتملاً على الاستخفاف؛ إذ هو أخفها. ولا

يجوز أن يقال: إنما لم يختاروا الضم في الأول؛ لأنه للدلالة على البناء للمفعول؛ لأن الكسر لا دلالة

له على شيء، فيبقى انتفاؤه بلا دليل، إلا أن يقال: وإنما لم يختاروا الكسر أيضاً؛ لأن الفتح أخف

منه، وحيث لا يتم الدليل؛ لأن الضم في الثالث لا يدل على شيء، فيبقى انتفاؤه بلا دليل، فالدليل

(١) انظر ص (٤٣) من هذا الكتاب.

(٢) ذكر الشارح أنه لا يجوز أن يكون أول الفعل الرباعي المجرد ساكناً، ولا ثالثه، ولا رابعه. فهذه ثلاثة مواضع لا

يجوز إسكانها، فقله: «وأما الثاني» أي: وأما الموضع الثاني من المواضع الثلاثة المبيّنة، وهو عدم إسكان ثالث

الفعل الرباعي المجرد، وكذا قوله: «وأما الثالث» أي: وأما الموضع الثالث من المواضع المبيّنة، وهو عدم إسكان

رابع الفعل الرباعي المجرد.

(٣) ك، م: (ومثناها).

- الحقيق بكونه دليلاً هو المطرد، وهو ما ذكرنا.
- وقول بعض الشارحين^(١): «إنما جوزوا استعمال الفتحات الثلاث لخفتها» فيه ضعف؛ لأن استعمال
- الفتحات غير محتاج إلى اعتذار، وإنما الواجب هو، وكلامه يوهم أنه على خلاف الأصل، ولكنه ارتكب
- لباعث يقتضيه. تعرف هذا إذا تأملت. ولو كان مكان قوله (جوزوا) أوجبوا لم يرد عليه شيء.
- ودحرجت الشيء: إذا دورته، ودربخ: إذا خضع، يقال: دربخت الدجاجة للديك: إذا
- خضعت له. جاء بمثال متعلّم وهو الأول، ومثال لازم وهو الثاني.
- قوله: «وللمزيد فيه...» إلى آخره.
- الرباعي المزيد فيه ثلاثة أبواب، ولم يبنوا أكثر منها استقلاً له، واستغناءً بها عن غيره، كما لم
- يبنوا لأصلها إلا بناءً واحداً، كما ذكر.
- والثلاثة أحدها تفعّل، وهو لمطاوعة فَعَّلَ، تقول: دحرجته فتدحرج، وقد سبق.
- وقد تلحق الملحق به^(٢) في هذا المعنى، يقال: سهوكته فتسهوكت؛ أي: أهلكته فهلك، وأما
- خلافه فمثل ترهوك، يقال: ترهوك في مشيه: إذا مآج.
- وثانيها وثالثها: أفعلّل، وأفعلّل، كقولك: احرّجهم، واقشعر. قال سيويه^(٣): الألف والنون في
- اخرنجم بمنزلة الألف والنون في انكسر، والألف والتكرير في اقشعر بمنزلة الألف والتكرير في احرمر.
- ويجوز أن يستفاد من كلام سيويه أن اخرنجم أيضاً للمطاوعة، وأما أفعلّل فلا يفهم من كلامه
- إلا لزومه. وقد صرح^(٤) النحاة بلزوم الثلاثة، كما صرح المصنف به ومطاوعة باب تدحرج، ولم
- يتعرضوا لمطاوعة باب اخرنجم. ويمكن أن يستفاد من كلامه مطاوعته، كما ترى^(٥).
- وأما قول الزمخشري^(٦): «وللمزيد فيه - أي في الرباعي - بناءان: أفعلّل نحو: اخرنجم، وأفعلّل
- نحو اقشعر» فغلط صدر عن نسيان. والله أعلم.
- واخرنجم: أي اجتمع، واقشعر جلد الرجل: إذا قام الشّعْر عليه.

(١) هو ركن الدين (٢١).

(٢) كتب فوقها في الأصل: (أي بتدحرج)، وعلق أحدهم في حاشية ك بقوله: (أي بتدحرج يعني باب فَعَّلَ).

(٣) انظر الكتاب (٤ / ٧٧).

(٤) انظر الكتاب (٤ / ٧٧)، وأدب الكاتب (٤٧١)، والأصول (٣ / ١٣٨)، والتبصرة (٢ / ٧٥٢)، والمفصل (٢٨٢).

(٥) انظر شرح الملوكي (٨٩)، والجاربردي (٥٣)، وشرح التصريف العزي للتفتازاني (٤٣).

(٦) المفصل (٢٨٢).

[المضارع]

المضارعُ بزيادةِ حرفِ المضارعةِ على الماضي :

٣

فإن كان مجرداً على فعلٍ كُسِرَتْ عينُهُ، أو ضُمَّتْ، أو فُتِحَتْ إن كان العينُ أو اللامُ حرفَ حلقٍ غيرَ ألفٍ، وشُدَّ أبيضُ، وأما قَلَى يَقْلَى فعَامِرِيَّةٌ، وَرَكَنَ يَرَكُنُ من التداخل، ولزموا الضَّمَّ في الأجوفِ بالواو، والمنقوصِ بها، والكسرِ فيهما بالياءِ، وَمَنْ قَالَ: طَوَّحْتُ وَأَطْرَحْتُ، وتَوَهَّتُ وَأَتَوَّهْتُ، فَطَاحَ يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ شاذٌّ عنده، أو من التداخل، ولم يضمُّوا في المثالِ، ووجدَ يَجِدُ ضعيفٌ، ولزموا الضَّمَّ في المضاعفِ المتعدي، نحو: يَشُدُّ، ويُمَدُّ، وجاء بالكسر في يَشُدُّه، ويعْلِلُهُ، وَيُنِمُّه، وَيُبَيْتُهُ، ولزموه في حَبَّه يَحِبُّه، وهو قليل. (الشافية: ٢٣).

٩

● قوله: «المضارع».

١٢

قد مضى بحث الماضي، والآن § شرع في بيان المضارع. والمضارع لغةً: المشابهة، يقال: ضارعه أي: شابهته، سُمِّيَ به لمضارعه الاسم، ووجهها أنه كما أنَّ الاسمَ دائرٌ بين كونه معرِّفاً ومنكراً فالمضارع أيضاً دائر بين كونه حالاً ومستقبلاً.

واصطلاحاً: هو ما شابه الاسم بأحد حروف نأيت.

١٥

وإنما قال: «بزيادة حروف المضارعة»، ولم يقل: بوجودها، حتى لا يردَّ مثل: أَكَلَّ وَتَبَلَّ (١) وَنَشَدَ وَيَسَّرَ وَأَكْرَمَ وَتَكْرَّمْ، وغير ذلك مما أولَّه حرفٌ يُشبه حروفَ المضارعة، ولكن ليست حرفها في الحقيقة؛ بل تضاهيها في اللفظ؛ لأنها لو كانت إياها لكانت زائدة مطلقاً، أو زائدة على الماضي، فلذلك قال: «بزيادة حرف المضارعة على الماضي». والزيادة المطلقة معتبرة؛ أعني لا فرق بين أن يكون الماضي باقياً على كماله غيرَ محذوف منه شيء كضَرَبَ يضرب وبين أن يكون محذوفاً منه شيء كَوَعَدَ يَعِدُ وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ. وسيأتي إشارته إلى هذا فيما بعد.

١٨

● قوله: «فإن كان مجرداً على فعل...» إلى آخره.

٢١

أقول: المضارع إما أن يبنى من الثلاثي المجرد أو من غيره، فإن كان الأولُ فيأتي على ثلاثة أمثلة: المكسورِ العين كضَرَبَ يضربه وجَلَسَ يجلس، والمضمومِ العين كقَتَلَ يقتله وقَعَدَ يقعد، والمفتوحِ العين كقَطَعَ يقطعه وذهب يذهب. ولما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب أن تكون عيناها مختلفتين ليطابق اللفظ المعنى؛ ولهذا حكم النحاة بأن البابَ المُتَّفِقَ عيناها فرعٌ. وعلى

٢٤

(١) تَبَلَّهم الدهرُ: أفناهم، ورماهم بصرفه، والحبُّ: أسقمهم وأفسدهم. وتَبَلَّ القِدَرُ: وضع فيها التوابل. اللسان (تبل).

هذا قدم مكسورها في الغابر لكون بابه أخفّ، وهو أسبق، لا لأن المخالفة بين الفتح والكسر أعظم منها بين الفتح والضم؛ بدليل كون الفتح علوياً، والكسر سفلياً، والضم بينهما، كما استدل به شارح^(١)، فإنه معارض بقولنا: المخالفة بين الفتح والضم أعظم؛ لكون الفتح أخص الكسر، بدليل كونهما أخفّ من الضم، وحيث لا يتساقطان، فيبقى ما ذكرناه سالماً لعلية تقدّم باب الكسر.

● قوله: «إن كانت» إلى آخره.

أي: الباب الأخير مشروط بأن يكون عينه أو لامه من حروف الحلق غير الألف. وإنما جاء في أكثر ما عينه أو لامه حرف حلق الفتح لما بينها وبين الفتح من المناسبة. ولم يعتد بها إذا كانت فاءً لأمرين؛ أحدهما: أنه لم يعتد بها في الإمالة، فإنهم أمالوا غلاب، ولم يحلوا بالغ، وسيأتي، فكذا ههنا.

والثاني: أنها لازمة صيرورتها ساكنة، والساكن لا استقلال له؛ فلهذا لم يعتد بها.

وإنما لم تعتبر الألف، وإن كانت حرف حلق؛ لأمرين؛ أحدهما: أنه لا تكون الألف إلا منقلبة، فلا تكون مطردة؛ إذ ربما لا تكون العلة المقتضية انقلاب الياء أو الواو - مثلاً - إياها ناهضة، كما تقول: يَأْيَيْنَ وتَأْيَيْنَ؛ إذ تحرك الياء وانفتاح ما قبلها علة للقلب، والتحريك مفقود، فجزء العلة مفقود، فالعلة متفية. أو تكون العلة قائمة، ولكن يقاومها المانع الناهض فتلغى^(٢)، كما تقول: يَأْيَانِ وتَأْيَانِ، فإن تحركها وانفتاح ما قبلها حاصل، ولكن المانع منع من القلب، وهو شبهها بَأْيَا، ووجهه كون الكل تنية، والمنع في أَبْيَا محقق، وهو لزوم اللبس، وسيأتي، فلو جعلت الألف في عداد حرف الحلق واعتبرت للزم الفتح في يفعل بلا حرف حلق حال كونه مضارع فعل، وهو فيما لم يوجد الألف فيه - كما ذكرت - وذلك ممتنع باتفاق.

والثاني: أنه لو اعتبرت لاستلزم الدور؛ بيانه: أنها لا تكون إلا منقلبة، فلزم^(٣) كون وجودها موقوفاً على فتح العين في يفعل، ولا جائز أن يفتح العين في يفعل إلا بعد وجود حرف الحلق، والتقدير أنها الألف ههنا، فتوقف وجودها على فتح العين، وتوقف فتح العين على وجودها، فهذا الدور.

● قوله: «وشد أبي يَأْيِي».

هذا ظاهر. وأما توجيهه في شرحه بقوله^(٤): كأنهم لما علموا أن الياء تصير ألفاً، والألف حرف

(١) هو الجاربردي (٥٣).

(٢) في النسخ: (فتلغى).

(٣) ك، م: (فيلزم).

(٤) شرحه (٩/ب).

الحلق، ففتحوا لذلك، ووافقه الشارحون^(١)، ففيه نظر، وهو يظهر مما ذكرناه آنفاً، وهو أنّ العلة المقتضية للقلب ربما لا تكون قائمة أو قارِومَها مانع، وأيضاً صيرورة أختي الألف إياها غير مطردة، وهي التي منعت من الاعتداد بالألف، فكيف تكون هذه^(٢) الصفة؛ أعني عدم الاطراد، لازمة لها بمجوزة للاعتداد بالألف.

واعلم أنه لو لم يحترز بقوله «غير ألف» كان أحسن؛ إذ هي لا تكون أصلية ولا مطردة، فكأنه لا ألف. واعتذر شارح^(٣) بعد هذا النظر عنه بأنه يمكن بأن يقال: هو أعمّ من أن تكون حرف الحلق فيه أصلية أو منقلبة. وهذا ليس بشيء؛ لأنها مع كونها منقلبة غير مطردة. نعم لو كانت مطردة لم يلزم إلّا عدم الأصالة فقط، فكان للاعتداد باللفظ وجه، ولم يكن الاعتذار بعيداً.

● قوله: «وأما قلّي يقلّي فلغة عامرية».

أي: ليست بفصيحة^(٤)، وإنما اللغة الفصيحة علمها من هذا الباب؛ لفقدان حرف الحلق (فيه)^(٥).

[قوله]^(٦) «وركن يركن من التداخل».

أي: جاء^(٧) الأول في (المكسور العين والمفتوحها)^(٨) والثاني في المفتوح العين والمضمومها، فكان القائل به اختار الفتح فيهما.

● قوله: «ولزموا الضم...» إلى آخره.

الأجوف والمنقوص لا يخلو كل واحد منهما من أن يكون واوياً أو يائياً، فإن كان الأول فإن كانا من باب فعل المفتوح العين فالواجب أن يكون مضارعهما يفعل بضم العين، وإن كان الثاني، وكانا من هذا الباب، فاللازم أن يكون مضارعهما يفعل بكسر العين. واستدل على ذلك بأمرين:

(١) انظر شرح ركن الدين (٢١)، والجاربردي (٥٤)، ولم يرتضه الرضي (١٢٣/١).

(٢) الأصل، ك: (وهذه).

(٣) هو الجاربردي (٥٣).

(٤) انظر الكتاب (١٠٦/٤)، والخصائص (٣٧٤/١)، وشرح الملوكي (٤١)، والممتع (١٧٨/١).

(٥) ليس في م.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) م: (حال).

(٨) في النسخ: (المفتوح العين والمكسورها). وما أثبتته هو الصواب. يريد: جاء الأول من باب علم يعلم، والثاني من باب قتل يقتل، فحصل التداخل بين اللغتين فاختار المتكلم الماضي من باب قتل، والمضارع من باب علم.

إذ هي مطلوبة باتفاق، فيجب ألا يكون الواو في يفعل بالكسر، ولا الياء في يفعل بالضم؛ لما بين الواو والكسر والياء والضم من عدم المناسبة.

٣ والثاني: أنه لو كان الأمر على خلاف ذلك؛ أي: كان الكسر مع الواو والضم مع الياء للزم التغير، والتغير خلاف الأصل؛ بيانه أنه لو كان أجوف واوي^(١) مكسور العين § وجب قلب الواو ياءً، ولو كان يائي^(٢) مضموم العين وجب قلب الواو ياءً، وكذا المنقوص؛ إذ يقتضى الإعلالي يقتضى ذلك. هذا ما قاله المصنف^(٣).

٦ وقال شارح^(٤): لا يرد الإشكال على هذا التقدير بخاف يخاف ورضي يرضى بأنهما واوي، ولم يلزموا الضم فيهما؛ لأن مراده أنه قال: ولزموا الضم في مضارع فعل مفتوح العين في الماضي، وههنا مكسور العين في الماضي مثل خَوَفَ في أصل خاف ورضي يرضى. ولعمري إن هذا القدر معلوم لكل أحد؛ إذ هو في بيان مضارع فعل المفتوح العين، ولا فتح فيما ذكر. وأما في كلام المصنف واستدلالة فنظر، وهو أن الحركات غير منحصرة في الضم والكسر؛ إذ الفتح أيضاً منها، ومن الجائز أن لا يوجد عدم المناسبة، ولا مقتضى لقلب أحدهما آخر فيه؛ تحريره أنه يجوز أن يكون ناقص يائي يكون ماضيه مفتوح العين، ولا يكون مضارعه مكسورها؛ بل مفتوحها، ولا يلزم قلب يائه واواً، ولا عدم المناسبة كما هو الواقع، وهو مثل سعى ونهى ينهى، فإنه يائي، ولم يلزموا كسر عينه، فيجوز هذا المثال، وجواز وقوع الواو مع الفتح، وإن لم يكن واقعاً؛ إذ الواوي في مفتوح العينين^(٥) لم يوجد، تفسد العلتان، وبوقوعه ينتقض الحكم.

فإن قلت: العلة الأولى هي المناسبة، والثانية لزوم^(٦) القلب، لا تفسد واحدة منهما بحال.

١٨ قلت: عدم المناسبة ولزوم القلب في صورة لا يستلزمان إياهما في صورة أخرى؛ ألا ترى أن عدم المناسبة في الياء مع الضم لا يستلزم عدمها في الياء مع الفتح، وكذا لزوم القلب في الأول لا يستدعي لزومه في الثاني، فلو كانت الحركات الضم والكسر فقط لكانت القسمة حاضرة، ولو كانت القسمة حاضرة كانت العلة صالحة للعلية، فلما لم تنحصر الحركات فيهما لم تصلح العلة للعلية.

(١) م: (واوياً).

(٢) م: (يائياً).

(٣) انظر شرح المصنف (٩-١٠/أ).

(٤) هو الجاربردي (٥٤).

(٥) ك: (العين).

(٦) في حاشية الأصل، ك: (أي لزم الضم في الواوي والكسر في اليائي).

فإن قلت: خصوصية القلب ملغاة؛ إذ هو لأجل التغير محذور، فإذا يلزمك القلب؛ أعني قلب الياء ألفاً.

٣ قلت: لا نسلم إلغاء الخصوصية؛ لأن التغير المستجلب للخفة مغتفر.

فإن قلت: قلب الواو ياءً يستجلبها أيضاً.

٦ قلت: لا كقلب الياء ألفاً، وأيضاً ما ذكرت استدلال على انتفاء الواقع، فعلمنا أن المجوز وقوعه زيادة الخفة من القلب الذي ذكرناه.

فإن قلت: ما ذكرت من الباب الفرعي، ولا اعتداد به، فكأنه غير واقع، ولذلك طرّح ذكره.

٩ قلت: إذا يلزمه إما طرح قوله «أو فتحت» من الكلام المتقدم، أو التحكم. وكلا ذلك محذور، فثبت أن الحكم بلزوم الكسر غير شامل. وقول الزمخشري^(١): «و لم يجر في الواو يفعل بالكسر، ولا في الياء يفعل بالضم» أحسن وأسد.

● قوله: «ومن قال: طَوَّحْتُ وأَطَوَّحْتُ» إلى آخره.

١٢ هذا جواب عن سؤال في مقدّر، كأن معترضاً يقول: أليس قولك طاح يطيح وتاه يتيه أجوف ٢٥ ب واوياً جاء بكسر العين في المضارع، فينتقض قولكم «لزموا الضم في الأجوف بالواو». وأستدل على أنه واوي بقولهم: طَوَّحْتُ، وهو أَطَوَّحُ منه، وتَوَّهْتُ، وهو أَتَوَّهُ منه، وما أَطَوَّحَ زيداً، وما أَتَوَّهَهُ؛ إذ لو كان يائياً ل قيل: طَيَّحْتُ، وتَيَّهْتُ، وما أَطَيَّحَهُ، وما أَتَيَّهَهُ، وهو أَطَيَّحَ منه وأَتَيَّه.

فأجاب عنه بأمرين:

١٨ أحدهما: شذوذ طاح يطيح، وتاه يتيه عند القائل بطَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، فإن الصحيح عنده أن يقال: طاح يَطَوَّحُ، وتاه يَتَوَّه.

والثاني: أنها من التداخل؛ إذ قد جاء طاح يَطَوَّحُ، وتاه يَتَوَّه كقال يقول، وقد جاء طاح يَطَيَّحُ، وتاه يَتَيَّه كباع يبيع، فيكون طاح من الواو، ويطيح من اليائي.

٢١ هذا ما ذكره المصنف. وفيه تعسف؛ لأن طاح محتمل كونه واوياً ويائياً، فيكون مع يطوح الأول، ومع يطيح الثاني؛ إذ الأصل توافق الماضي والغابر. نعم لو كان الماضي المحقق يائياً مع الغابر المحقق واوياً، كطيح بالكسر أَطَوَّحُ، أو بالعكس، مستعملاً كان التداخل ثابتاً؛ لكن الكلام في تحقق هذا.

(١) لم أجده في المفصل.

اعلم أن الخليل^(١) قد قال: إنهما فعل يفعل، بكسر العين فيهما، وهما من الواو. والذي اضطرَّ الخليل أن يحكم بواوَيْتَهما أنه يحاول التوفيق بين قولهم طاح يطيح، وطَوَّحْتُ، وأطوح، وتاه يتيه، وتَوَّهْتُ، وأتوه، ولا يستقيم إلا على هذا النهج؛ لأن الكسر مع الواو لا يجيء إلا في فعل المكسور العين كما تقول: خِفْتُ، ولا سبيل إلى الحكم بكون يطيح يفعل المفتوح العين؛ إذ لو كان إياه لكان يَطَّاحُ كيخاف، هذا إذا كان الواردُ طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، فأما إذا كان المأخوذ ههنا طِيَحْتُ وتِيَّهْتُ فلا يبقى إشكال، ويكونان كباع يبيع، كما ذكرنا، ولكن المعبر عند الخليل طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ.

فالحاصل أن المثالين إما أن يكونا واوَيْنِ، فيكونا مأخوذَيْنِ من يَطُوحُ ويَتَوَّهُ عند غير الخليل، وإما أن يكونا يائِنِ فيكونا مأخوذَيْنِ من يَطِيحُ ويَتِيَّه.

شرح شارح^(٢) هذه المسألة شرحاً عجيباً، وقال: أطوح وأتوه مستقبل مفتوح العين. وأظنه كان بمنزلة عن هذا الفن.

● قوله: «ولم يضموا في المثال...» إلى آخره.

أي: لم يضموا عين مضارع معتل الفاء إذا كان ماضيه على فعل المفتوح؛ إذ الكلام فيه، ولا يَرِدُ مثل يَوْجُزُ فإن ماضِيَهُ وَجَزَ بالضم. واستدل عليه المصنف^(٣) والشارحون بأنهم لم يضموا طلباً للرخفة، ودفعاً للاستتقال؛ لأن الواو لازم حذفها إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ أي: تكون فاء مضارع يكون على يفعل المكسور العين، وسيأتي، وتكون ثابتة إذا كانت فاء فعل المفتوح العين أصلاً كيوجل؛ إذ الفتح جابر لثقلها ودافع له، فلذلك لم يضموا عين مضارع المثال، وكسروا وفتحوا فيما كان الفتح بمثابة الكسر، وهو باب يَهَبُ، وسيجيء، أو لم^(٤) يكن كذلك كيوجل.

ولقائل أن يقول: العلة في اندفاع الضم إن كانت ثقله فالواجب ألا يكون مثل يَوْجُزُ وارداً، وقد ورد، فإن أجيب بأن الكلام في مضارع فعل المفتوح العين، ويوجز مضارع فعل المضموم العين، عاد بأن الأولى والأليق عدمه في هذا الباب؛ إذ هو مع فتح ماضيه إن كان ثقيلاً فلأن يكون مع ضم ماضيه أكثر ثقلًا أظهر وألوح.

فإن قلت: الثقل في موضع لا يستلزم الثقل في موضع آخر؛ إذ الأصل عدمه، فالضم في يوجز لا يستدعي الضم في يوعد مثلاً.

(١) انظر الكتاب (٤/ ٣٤٤)، والمنصف (١/ ٢٦١)، والرضي (١/ ١٢٧).

(٢) لم أهتم إليه.

(٣) انظر شرح المصنف (١٠/ أ)، وركن الدين (٢٢)، والجاربردي (٥٤).

(٤) م: (ولم).

رُدَّ بأن ذلك يستلزم ترجيحَ أحدِ المتساويين على الآخر؛ بل ترجيحَ المرجوح؛ وذلك لأن اندفاع الضم من يوجز أوجب لكونه أثقل كما مرَّ.

٣ والجواب الأقرب أن نقول: إنهم ضمّوا فيما كان ماضيه فعُل بالضم لأنه فرع، وذلك لكونه ليس من الدعائم؛ إذ كل باب توافقت عينا ماضيه ومضارعه فهو ليس بأصل. وقد ذُكرَ هذا البحث في غير هذا الكتاب، فالحاصل أن الأصل لكونه أصلاً يجب أن يكون سالماً عما يوجب نقصاً في أصالته، بخلاف الفرع فإنه محط ما يُشعر بفرعيته من النقائص؛ ألا ترى أنه قيّد المفتوح العين في الماضي والغابر بكون عيّنه أو لامه من حرف الخلق، وقد مضى، وقيّد المضمومهما فيهما باللزم، والمكسورهما فيهما بالقلة؛ لكونها فروعاً غيرَ دعائم.

٩ ● وقوله: «وَجَدَ يَجِدُ ضَعِيفٌ».

لأن الفصيح يَجِدُ، بالكسر، فلا اعتدادَ به؛ لخروجه عن استعمال الفصحاء، ولدنوره.

● قوله: «ولزموا الضمَّ» إلى آخره.

١٢ يريد ولزموا ضمَّ عينِ مضارع المضاعف إذا كان ماضيه مفتوحَ العين من الأفعال المتعدية. وعُلَّ المصنف^(١) في شرحه والشارحون في شروحهم بأنهم علموا أن المتعدي كثيراً ما يلحقه هاء الضمير، فلو كسروه لاستثقل عند ذلك مع كثرته، فكان الضم أحسن لذلك. وهذا يحتاج إلى بسط، وهو أن نقول: لما كثر إلحاق هاء الضمير بالمتعدي نشأت واوٌ بعد الهاء، وكانت الهاء حرفاً خفيةً وجودها كعدمها لخفائها، ولذلك لم يجوزوا الإمالة في قولك: أكلت عنباً؛ لتقدّم الكسرة على الألف بحرفين متحركين؛ إذ هي والحالة هذه لا تؤثر بخلاف له درهمان، وأراد أن يضربها، فإنه جاء الإمالة فيه، والذي سوّغها أن الهاء خفية فلم يعتدّ بها، وسيأتي^(٢). فالحاصل أنه لولا الضم في المبحث، وهو مثل يشده، لزم الكسر قبل ضمة الحرف السابقة على الواو الممدودة في التقدير، وهو محذورٌ، فلذلك ضمَّ لزوماً.

٢١ فإن قلت: هذا يطرد في كل مضارع متعدٍّ مكسور العين كيضربه ويجبسه.

قلت: لما كان المضاعف مشتملاً على وجود المتجانسين، وهو نوعٌ من الثقل، ولذلك لم يُسمّوه صحيحاً، وجُبر بالإدغام فيما اقتضاه المقتضي، لزم ارتفاع الكسر منه، بخلاف نحو يضربه؛ إذ هو لصحته قد يحتمل ما لا يحتمل غيره. وهذا أقصى ما يمكن أن يتمحل في هذا الدليل. وفيه أنظار ثلاثة:

(١) انظر شرح المصنف (١٠/أ)، وركن الدين (٢٢)، والجاربردي (٥٤).

(٢) انظر ص (٣٩٩) من هذا الكتاب.

الأول: أن هاء الضمير أعم من أن يكون للمذكر أو للمؤنث، وإذا كان للمؤنث فلا يتم المحذور المذكور؛ لأن مثل يشلُّها ليس يلزم فيه كسر قبل ضمة الحرف السابق على الواو الممدودة في التقدير؛ إذ الممدودة ههنا الألف، والحرف التي سبقتها مفتوحة. ٣

الثاني: أنه معارض بأن وجود الضمات الأربع أثقل من كسر قبل الضم.

الثالث: أنه لا يلزم وجود المكسور قبل وجود المضموم لتحلّل الساكن بينهما، وهو المدغم.

فإن قلت: الساكن لسكونه كالعدم. ٦

قلت: أقبله^(١) فأقول: لاشتماله على الخفة الجارية الدافعة للثقل يجوز الكسر.

ولقائل أن يقول: الكلام في حركة عين المضارع لا في حركة فائه حتى يليق ذكر يشدّ ويمدّ،

فبيان المضاعف أجنبي؛ إذ المضاعف واجب سكون عينه، كما سيأتي، فلا يكون كلام في حركة عينه. ٩

والجواب: أن حركة الفاء في المضاعف منقولة من حركة العين، فكانت في الأصل للعين، فلهذا سرّد الكلام فيها.

● قوله^(٢): «وقد جاءت أربعة أفعال متعدية بغير الضم». ١٢

وهي: تَمَّ يَنْمُو، وَبَتَّ يَبِيتُّ، وَعَلَّه في الشراب يَعْلُهُ^(٣)، وَشَدَّ يَشِدُّه.

وإن كان على فِعْلٍ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أو كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مَثَلًا، وَطِئَ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى:

بَقِيَ يَبْقَى، وَأَمَّا فَضِيلُ يَفْضُلُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ. (الشافية: ٢٣-٢٤). ١٥

● قوله: «فإن كان على فِعْلٍ...» إلى آخره.

هذا بيان مضارع ما ماضيه بكسر العين. والقياس العقلي أن يأتي على ثلاثة أوجه؛ بالفتح

والضم والكسر، كما كان للماضي المفتوح العين، إلا أن الضم والكسر كل واحد منهما ليس بأصل. ١٨

أما الأول فلأنه غير وارد. وأما فضيل يفضل، ونعيم ينعم، وحذر يحذر، ودُمْتَ تَدُوم، ومِتَّ

تَمُوتُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ^(٤)، ومعناه فيها أنه قد جاء ماضي كل واحد مفتوح العين ومكسورها،

ومضارع مفتوح العين ومضمومها، فأخذ الماضي من المكسور العين، والمضارع من المضموم

العين. ٢١

(١) ك: (أقبله).

(٢) هو في شرحه على الشافية (١٠/أ).

(٣) عَلَّه: إذا سقاه السقية الثانية، والعَلَّلُ: الشرب الثاني. الصحاح (عل).

(٤) قد مضى نحو من هذا في ص (٣٧) من هذا الكتاب.

وأما الثاني فلأنه قليلٌ جداً. قال سيبويه^(١): «وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف» مشيراً إلى قتلته، وذلك كقولهم: وَمَقَّ يَمَقُّ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَلَّى يَلِي، وَوَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي^(٢). وقال المصنف في الأخيرين^(٣): «كرهوا أن يفتحوا فيؤدي إلى استئصال إن بقيت الواو، وإعلالين إن حذفت».

● وقوله: «أو كُسِرَتْ عينه إن كان مثلاً».

فيه نظر؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون معناه يُكْسَرُ عينه في كل ما كان مثلاً فيتقضى بكل مثال جاء مفتوح العين كَيَوْجَلُ وَيَوْحَلُ، وإما أن يكون معناه لا تكسر العين إلا إذا كان مثلاً. والظاهر أن مراده هذا؛ لأنه لو حُمِلَ على المعنى الأول لكان قوله: «أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق» في فَعَلِ المفتوح العين المار ذكره أيضاً غير سديد؛ لورود مثل: دَخَلَ يَدْخُلُ وَنَبَحَ يَنْبَحُ [وإن أراد المعنى الثاني]^(٤) فيتقضى أيضاً بمثل حَسِبَ يَحْسِبُ^(٥)؛ إذ هو ليس بمثال وقد كُسِرَ.

● وقوله: «وطئ تقول... إلى آخره».

لما كان في بيان باب فَعِلَ المكسور العين وما يكون مضارعه فَرَعَ عليه مسألة، وهي: أن طئاً أقواماً من العرب يقبلون كل كسرة متقدمة على ياء مفتوحة فتحة البناء فتحةً فيقبلون الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قياساً طلباً للتخفيف وقصدًا له؛ وذلك لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، وهذا بين، وذلك مثل قولهم في بَقِيَ يَبْقَى: بَقِيَ يَبْقَى وفي مثل دُعِيَ: دُعَا. قال شاعرهم^(٦):

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْطَاذُ نَفُوسًا يُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

والمراد: يُنَيْتُ. والمعنى بالاصطياد القتل، وبالاتياد طلبُ خروج النار من الحجر بشدة رمي النبال. واحتزنا بقولنا: فتحة البناء من مثل قولك: لن يرمي؛ لأن فتحة الياء ليست بنائية؛ بل إعرائية، فلا يقبلون شيئاً في مثل ذلك.

(١) الكتاب (٣٨/٤).

(٢) رِيَقَه: أحبه. وورِيَ الزَّنْدُ: اتَّقَدَ وخرجت ناره. اللسان (ومق، وري).

(٣) شرحه (١٠/أ).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زاد في م: (بكسرهما).

(٦) وهو أحد بني بُولَانَ من طئ. وانظر الشاهد في شرح الحماسة للبريزي (٨٦/١)، وللمرزوقي (١٦٥/١)، ونزهة

الطرف (٨)، وركن الدين (٢٣)، والنظام النيسابوري (٦٦)، والجاربردي (٥٧)، وشرح شواهد الشافية (٤٨)،

والصاحح (بقي)، واللسان (بقي، بني). ونسب أبو محمد الأعرابي هذا الشاهد إلى رجل من بني القَيْن، ورواه هكذا:

..... صِيغَتْ عَلَى كَرَمِ.

ولا شاهد في هذه الرواية.

وإن كان على فَعْلَ ضُمَّتْ عينه. (الشافية: ٢٤).

● قوله: «وإن كان على فَعْلَ ضُمَّتْ».

٣ أي: لا يجوز في مضارعه إلا ضمّ العين، وكان القياس، كما سبق في فَعِلَ، أن يأتي مستقبله أيضاً على ثلاثة أوجه، ولكنّ الفتح والكسر مفروضان؛ أما الفتح فقد جاء فيه كلمة نادرة، وهي قولهم^(١): كُذِّتَ تكاذُ، فهي فَعْلَ يفعل، ولم يكن للتداخل ههنا سبيل حتى يقولوا به؛ لأن مثل تكود مفقود. وأما الكسر^(٢) فلم أظفر بمثال له في الكتاب، ولا في غيره من كتبهم، ولعله لم يُنقل عنهم. والله أعلم.

٦ فالخلاصة أن فَعْلَ بالفتح جاء مضارعه على ثلاثة أوجه، وفَعِلَ على وجهين، وفَعْلَ على وجه واحد، وجاء للمرفوضات المثال، إلا الأخير.

١٢ وإن كان غير ذلك كُسر ما قبل الآخر، ما لم يكن أول ما ضيه تاء زائدة، نحو: تعلّم، وتجاهل، فلا يُغيّر، أو لم تكن اللام مكررة، نحو: احمرّ، واحمارّ، فتدغم، ومن ثمّ كان أصل مضارع أَفْعَلَ: يُؤْفَعِلُ، إلا أنه رُفِضَ لما لزوم من توالي همزتين في المتكلم، فخفف الجميع، وقوله: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُؤَكْرَمَا شاذّ. (الشافية: ٢٤).

١٥ ● قوله: «وإن كان غير ذلك...» إلى آخره.

١٨ فرغ من تقدير المضارع للثلاثي^(٣) المجرد، وشرع في غيره، وغير ذلك يشمل الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعيّ المجرد، والرباعيّ المزيد فيه، وسائر الملحقات؛ إذ هي داخلة تحت المزيد فيه. وإنما قال: «ما قبل الآخر» ليشمل الآخر الذي هو لامٌ كُيَخْرِجُ ويستخرج (ويُدْحَرَج)^(٤)، والذي ليس بلام كقولك: يُسَلِّقِي وَيَسَلِّقِي، فإن اللام في الأخيرين القاف، ولا كسر فيما قبلها. وتعلم أن قول من قال: «ما قبل اللام» غير سديد لعدم شموله^(٥).

٢١ فإن قلت: ما توجيه هذا الكسر؟

(١) انظر الكتاب (٤/ ٤٠)، وهو في النصف (١/ ٢٥٧-٢٥٨) من التداخل.

(٢) يريد مثال فَعْلَ يفعل.

(٣) ك: (الثلاثي).

(٤) ليس في م.

(٥) قد نبّه إلى هذا نقره كار (٣٧)، وابن جماعة (٥٧)، والأنصاري في شرحه كذلك (٣٧).

قلت: الجواب عن هذا بوجهين:

الأول: إن الكسرة لما كانت أقلَّ حركاتٍ وقعت في عين مضارع الثلاثي؛ إذ الفتح والضم لكل

واحد منهما بابان، وأما الكسر فبابه المعتد به واحد، وهو ما ماضيه مفتوح، ناسب أن يكون غير الثلاثي متحركاً بها؛ وذلك لأن غير الثلاثي فرعٌ بالنسبة إلى الثلاثي؛ لكونه أقدم وأخف، فالحركة التي تكون فيه قليلة تكون فرعاً بالنسبة إلى الحركة التي تكون فيه كثيرة، فناسب أن يعطى الفرع الفرع؛ ليتوافقاً^(١) في الفرعية.

والثاني: إن الكسر أخف من الضم لا محالة فأعطوا غير الثلاثي إياه؛ لأن غير الثلاثي ثقيل بالنسبة إليه فأعطوه^(٢) الأخف؛ ليكون دافعاً لثقله وجابراً.

فإن قلت: الفتح أخف فلم لم يعطوه إياه؟

قلت: لأن الثلاثي كان أسبق فأعطوه إياه في باين، فكروا أن ينزلوا غير الأسبق منزلته في الفضل، أو لأن الضم الأثقل في باين استدعى الفتح الأخف في باين، فأعطوا^(٣) الثلاثي الأخف^{٢٧}ب والأثقل لكونه أسبق، ولكونه أخف، وأعطوا غيره الكسر الذي هو حدٌ وسط بالنسبة إلى أخويه لكونه غير سابق، ولكونه غير خفيف، ولم يعطوه الفتح ولا الضم لذلك.

● قوله: «ما لم يكن أول ماضيه...» إلى آخره.

يستثنى من كسر ما قبل الآخر صورتين، إحداهما: أن يكون أول ماضي ذلك المستقبل تاء زائدة، وذلك في تَدَحْرَجَ وملحقاته، فإنه لا يكسر ما قبل آخر المضارع فيه؛ بل يفتح كما كان في الماضي، وهذا معنى قوله: «فلا يُغَيَّرُ»؛ أي: لا يغير مما كان عليه، فتقول: يتدحرج ويتعلم ويتجاهل فتفتح ما قبل آخر الكل. وزيادة التاء في أول الماضي المذكور ظاهرة؛ إذ الأصل دحرج وعلم وجهل.

واحترز بقوله: «زائدة» عما التاء فيه أصلية، كقولك: تبر وترجم، فإنه لا يفتح ما قبل آخره لكونها أصلية. واستدل المصنف على عدم تغييره بقوله^(٣): «كأنهم كرهوا أن يكسروا الحرف المشدّد فيجيء الضم بعده مستقلاً»، وهذا الدليل ضعيف جداً؛ إذ لا يتمشى إلا في باب واحد، وهو باب تَقَعَلَ. وما أوله تاء زائدة يشمل^(٤) ثمانية أبواب، وهي تدحرج وملحقاته. كما ذكرنا من قبل.

(١) الأصل، ك: (ليوافقا).

(٢) الأصل، ك: (فأعطوا).

(٣) شرح المصنف (١٠/ب).

(٤) الأصل: (ويشمل).

- وقول بعض الشارحين^(١): «هو ثلاثة أبواب» ثم الإشارة إلى أنها تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ خطأ كما ترى. والتحقيق أن الحقيق بكونه دليلاً أن يقال: لما كان باب تدرج مزيداً على الرباعي، وكان أصله ثقيلاً، واجتمع فيه ثقلان؛ ثقل أصله وثقله لكونه منشعباً، ناسب أن يفتح فيه ليكون الفتح دافعاً لبعض استنفاله، وأما الأبواب البواقي فكلها ملحقة به، وحكم الملحق حكم الملحق به، كما مر، فلا كلام في تعليقه.
- ٦ فإن قلت: كان الفتح بناءً على ما ذكرت بياب اُحْرَنْجَمَ وأقشعرٌ أولى وأليق؛ لكونهما سداسيين، وكون تدرج خماسياً، وأثقلية السداسي ظاهرة، ولا فتح.
- ٩ قلت: لكونهما على شبه من السداسي المزيد على الثلاثي، كقولك: استخرج واغْدُودَنَّ أعطوهما الكسر، ووجه الشبه أن اُحْرَنْجَمَ باعتبار حركات حروفه نظيرُ استخرج، فأجريا مجراه لكونه أقدم.
- فإن قلت: يستقيم في اُحْرَنْجَمَ؛ لكن لا يستقيم في اقشعر؛ لعدم كونه نظيراً لاستخرج^(٢).
- قلت: الإدغام عارض، وهو في الأصل اقشعرٌ يَقشعرُ؛ ألا ترى أنك تقول: اقشعرُ، وَيَقشعرُ، وتَقشعرُ، فتفكه فيما كان المقتضي ذاهباً، فتراه نظيره البتة.
- ١٢ اعلم أن الشارحين^(٣) استدلوا على هذا الفتح بأنه لو كُسِرَ لانتبس أمر مخاطبه بمضارع التفعيل؛ إذ المغايرة بينهما حيثن؛ إنما هو بحركة التاء وقد لا ترفع اللبس؛ لجواز عدم سماع المخاطب حركة أول الفعل. وهذا تعسف رديء، ولو كان تقديرُ ذهول المخاطب موجب^(٤) اللبس لوردَ التباسات لا تحصى. هذا وهم لم يحتزوا عن الاشتباه^(٥) الواقع بين ماضي هذا الباب وأمر مخاطبه؛ إذ تقول في كل: تَدْرَجُ؛ بناءً على الوقف، وهذا واردٌ في الأبواب الثمانية، كما دريت، فتنبه لمثل هذه التعليقات المتكلفة.
- ١٨ ● قوله: «أو تكن اللام...» إلى آخره.
- هذه هي الصورة الثانية المستثناة من الحكم بكسر ما قبل الآخر. نقول: إذا كانت اللام مكررة فلا يكسر؛ بل يدغم؛ أي يدغم ما قبل الآخر في الآخر، تقول: يُشاقُّ، وَيَحْمَرُّ، وَيَشْهَابُ. وكان الأصل: يُشاقُّ، وَيَحْمَرُّ، وَيَشْهَابُ، فأدغمت لاقضاء المقتضي ذلك.
- ٢١

(١) هو الجاربردي (٥٨).

(٢) م: (نظير الاستخراج).

(٣) انظر شرح ركن الدين (٢٤)، والجاربردي (٥٨).

(٤) م: (موجباً للبس).

(٥) ك، م: (الإشابه).

واعلم أن هذا الحكم غير سديد؛ لعدم شموله. بيانه أنه إما أن يراد بهذا الحكم الوجوب، أو الجواز. وكلاهما باطلان^(١).

٣ أما الأول فلأنه إن أريد به الوجوب لزم محذوران:

أحدهما: ألا يكون فك الإدغام في مثل لم يَحْمَرِ، ولم يَشْهَبْ جائزاً. وهو باطل؛ لكون الجواز متفقاً عليه.

٦ والثاني: أن يجب فيما هو ممتنع فيه، وهو كقولك: يَحْمَرُونَ، وَيَحْمَرُونَ. وفساد اجتماع الوجوب والامتناع ظاهر.

٩ وأما الثاني: فلأنه إن أريد الجواز لزم أن يكون الإدغام في مثل يَحْمَرُ ويَحْمَرُ جائزاً، وليس كذلك؛ لأن الجواز يستلزم تساوي الطرفين، ولا جائز أن يُفَكَّ ويُظْهَر، وأيضاً قوله: «فلا يغير» حكم وجوبي، فيكون «فتدغم» أيضاً وجوباً؛ لوقوعه عقيبه، وكون سياق الكلام دالاً على ذلك.

١٢ واعلم أيضاً أن الصواب كان أن يقول: أو يكن الآخر مكرراً^(٢)؛ ليشمل مثل يشاق^(٣)، وقد أشرنا إليه؛ إذ ليس فيه لام مكررة؛ بل فيه التضعيف. والقبيلان في هذا الحكم سيان.

● قوله: «ومن ثم...» إلى آخره.

١٥ يقول: ومن أجل أن المضارع بزيادة حروف المضارعة على الماضي وجب أن يكون أصل يُكْرَم: يُؤْكَرَم؛ ألا تراك تقول: دحرج يدحرج، فتأتي بحروف دحرج كلها مع زيادة حرف المضارعة في يُدَحْرَج، وإنما يحذف من حروف الماضي شيء في المضارع إذا كان المقتضي للحذف ناهضاً، فلا يجوز أن يُحذف شيء منها اعتباطاً؛ تقول: وعد يعد، فتحذف الواو، وذلك لاقتضاء

١٨ المقتضي إياه، وتقول: تَكْرُم في مضارع تَكْرَم، فتحذف إحدى التاءين، وهي التي كانت في الماضي؛ إذ لا سبيل إلى حذف حرف المضارعة؛ إذ لو حذف لم يبق مضارعاً؛ لكونه موقوفاً عليه، والمقتضي للحذف ههنا الاستخفاف. ثم إن المقتضي قد يكون اقتضاؤه على سبيل الجواز، كما في هذا المثال؛

٢١ إذ قولك: تَكْرُم أيضاً سائغ، وقد يكون اقتضاؤه على سبيل الوجوب؛ وذلك كما في يعد، وسيجيء بيان مقتضيه. ومن جملة يُكْرَم والمقتضي لحذف الهمزة فيه أنه لو لم تحذف لزم اجتماع

(١) م: (باطل).

(٢) كذا في النسخ. ولعل ما يوافق سياق الشارح أن تكون الجملة هكذا: (أو يكن الآخر مضعفاً)؛ لأنه كما يبدو عند الشارح أن التضعيف عنده غير التكرير.

(٣) ك: (ليشمل يشاق).

همزتين في المتكلم؛ إذ كان الواجب أن يقال: **أَوْكُرِمُ**، واستثقال اجتماعهما واضح، فحذفوا الهمزة التي كانت في **أَفْعَلْ**، فبقي **أُكْرِمُ**، ثم حمل عليه **نُؤَكِّرِمُ**، فحذفت منه أيضاً لكونه أيضاً للمتكلم، ثم حُمل عليهما سائر صيغ المضارع طرداً للباب؛ إذ الياء والتاء أيضاً من حروف المضارعة، فبشبهتهما بأختيهما حُمِلتا عليهما، فجاء **يُكْرِمُ** و**تُكْرِمُ**، ثم أوجبوا الحذف في الأمر والنهي والفاعل والمفعول سوى الأمر الحاضر؛ أما في الأمر الغائب والنهي الحاضر والغائب فلكونهما صيغة المضارع غير أنها دخلت عليها الجازمة، وهي لام الأمر ولا النهي، وأما في الفاعل والمفعول فلأن الأول جارٍ على المضارع المبني للفاعل والثاني جارٍ على المضارع المبني للمفعول.

فإن قلت: فلم لم يُحمل الأمر الحاضر على المضارع فلم يحذف منه؟

قلت: لأنه لو حذفت لزم سكون الأول، فاحتيج إلى همزة الوصل، وهي زائدة، والأصل عدها.

فإن قلت: أليست المقطوعة هذه أيضاً زائدة؟

قلت: بلى، ولكنها مفيدة معناها التي وضعت هي له، بخلاف همزة الوصل؛ إذ لا معنى لها، فهي زائدة على الباب، بخلاف المقطوعة.

● وقوله: «فخفف في الجميع».

فيه نظر؛ لأنه لا يخلو إما أن يراد به جميع المضارع، أو جميع الصيغ سوى الماضي فإنه لا مدخل له، وكلا التقديرين غير سليم.

أما الأول فلأنه يلزم منه أن يكون تقريره محتوياً على الاختلال^(١) والنقصان؛ وبيانه: أنه في صدد بيان حذف الهمزة مما^(٢) هو محمول على المتكلم، وهذا كما يجري وجوبه في المضارع يجري وجوبه في كل ما ذكرناه سوى ما استثنيناه، فالحصر على المضارع لا يكون مستقيماً.

فإن قلت: الحصر من كلامه ليس بمستفاد.

قلت: يستفاده المستفيد؛ لكونه في معرض التعليم والتبيين.

وأما الثاني: فلائه يؤدي إلى كون الأمر الحاضر أيضاً محمولاً في الحذف، ولا حذف، كما رأيت.

وما ذكره في شرحه ينبئ أن مراده الأول؛ لأنه قال^(٣): «كرهوا اجتماع الهمزتين فحذفوا

(١) ك: (الاختلاف).

(٢) الأصل: (فما).

(٣) شرحه (١٠/ب).

الثانية، ثم لما كانت الياء والتاء والنون أخوات الهمزة من حيث كانت حروف مضارعة أجري الباب كله مجرى واحداً، فقل: نُكْرِم، ويُكْرِم، وتُكْرِم.

وأما قولنا في الواسطة: «فهو من غيره حُمِلَ عليه» فأحسن من ذلك؛ لكونه أسد.

● قوله^(١): «وقوله».

أي: قول الشاعر^(٢):

(٣) [فإنه أهلٌ لأن يؤكرما

شاذٌّ ظاهر. وأوله:

شيخٌ على كرسية معمما

ونظيره قول الشاعر^(٤) أيضاً، وهو من الكتاب:

وصالياتٍ ككما يُؤثَقِينُ

ومجيء هذا الشاذ محقق لكونه أصلاً. وأول هذا قوله:

لم يبق من أي بها يُحلِّينُ غيرَ رماذٍ وحطامٍ كنفينُ

وغيرَ وذرٍ جاذلٍ أو ودَّينُ وصالياتٍ ككما يُؤثَقِينُ

الحطام: ما تكسر من الثيس، والكنف بالكسر والسكون: وعاء يجعل الراعي فيه أدواته، الود: الوديد، أدغمت التاء في الدال، والجاذل: المنتصب مكانه لا يبرح، وأراد بالصاليات: الحجارة التي

جعلت أثافي؛ أي: لم يبق من علامات كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكورات.

(١) ليس في ك، م.

(٢) قيل: هو أبو حيان الفقهسي. وانظر الشاهد في: المنصف (٣٧/١، ١٩٢ و ١٨٤/٢)، والأصول (١١٥/٣)، والتبصرة (٧٥٠/٢)، وشرح الملوكي (٣٣٩)، والرضي (١٣٩/١)، والجاربردي (٥٨)، وشرح شولهنهما (٥٨).

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) هو حطام الجاشعي. وانظره في الكتاب (٣٢/١، ٤٠٨ و ٢٧٩/٤)، والمقتضب (٩٥/٢ و ١٤٠/٤)، والمنصف (١٩٢/١ و ١٨٤/٢ و ٨٢/٣)، وشرح المنصف لابن يعيش (٤٢/٨)، والجاربردي (٥٨)، وشرح شواهد الرضي والجاربردي (٥٩)، ونسبه الصقلي في شرح أبيات إيضاح أبي علي، والجوهري في الصحاح (أنف) إلى هيمان بن قحافة.

وأول الأرحوزة كما في شرح الشواهد للبغداد:

حي ديار الحي بين السهين رطلحة الدوم وقد تعفين.

[الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعَل التفضيل]

الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعَل التفضيل تقدّمت. (الشافية: ٢٤).

● قوله: «الأمرُ واسمُ الفاعل واسم المفعول وأفعَل التفضيل تقدّمت».

٣

أي: في الكافية. وهذا يناقِ قوله: «التصريف علم بأصول» إلى آخره؛ إذ هو يثبت المغايرة بين علم النحو وعلم الصرف، فقوله: «تقدّمت» يشعر بأن المذكورات ههنا موضعه، ولكن قد تقدّمت فيما قبل، ولولا ذلك لما ذكرها ههنا، فهذا الذكر يرفع المغايرة، وحده يثبتها، فهذا تناقضٌ. ٢٩

وفي بعض علله المذكورة في شرحه للكافية لحركة همزة الوصل التي في الأمر أنظار بسطنا القول فيها في الباسطة، فليرجع المتشوق إليها؛ إذ هو لمّا لم يذكر كيفية الأمر ههنا لم يستحسن ذكرها وذكر عللها التي ذكرها، والإيرادات الواردة عليها؛ فلهذا أحلنا الكل إلى موضع آخر^(١).

٩

وتكلّف بعض^(٢) من شرح، فقال: «لما كان البحث عن كيفية عمل المذكورات متعلقاً بعلم النحو، وكان البحث عن كيفية وضعها متعلقاً بعلم الصرف؛ لكونها من الأحوال الغير الإعرابية، وقد ذكرها هنالك بالعرض، عدّها ههنا^(٣) ليعلم أنها من علم الصرف».

١٢

وأقول: كل هذه التكلّفات مبنية على ثبوت المغايرة بين العلمين، وقد منعناه بما أسلفناه.



(١) قال المصنف في شرح الكافية (١٠٨): «إنك إذا حذفست حرف المضارعة فلا يخلو إما أن يكون بعده في المضارع ساكن، وليس برباعي، أو لا، فإن كان الأول زدت همزة وصل ليتوصل بها إلى النطق بالسّاكن مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة رفعاً للبس على تقدير الفتح، وطلباً للخفة بالإتياع على تقدير الكسر؛ لأنهم لو قالوا: أَقْتُلْ لاتّبس بالمضارع، ولو قالوا: إقْتُلْ لكان مستقلاً، وكسروها فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل إضْرِبْ لاتّبس بالماضي الرباعي لما لم يسمّ فاعله، ولو ضموا في مثل إعْلَمْ لاتّبس بمضارع ما لم يسمّ فاعله، ولو فتحوا في إضْرِبْ لاتّبس بالأمر من الرباعي، ولو فتحوا في إعْلَمْ لاتّبس بالماضي الرباعي، فتعيّن الكسر».

(٢) هو الجاربردي (٦٠).

(٣) في النسخ: (هنالك). والصواب ما أثبتته، وهو عن الجاربردي.

الصفة المشبهة

من لَحَرَ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ فِي بَعْضِهَا الضَّمُّ، نَحْوُ: نَدِسَ، وَحَذِرَ، وَعَجِلَ، وَجَاءَتْ عَلَى: سَلِيمٍ، وَشَكَسَ، وَخَرَّ، وَصَفَرَ، وَغَيَّرَ، وَمِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلِيِّ عَلَى أَفْعَلَ. (الثانية: ٢٥).

٣

● قوله: «الصفة المشبهة».

(قد تقدمت) ^(١) هذه أيضًا في الكافية، ولكن باعتبار مباحث إعرابية، والكلام الآن في كيفية بنائها.

يقول: هي من باب فَعِلَ المكسور العين على زنة فَعِلَ بكسرها غالبًا، تقول: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وَوَجِعَ فهو وَجِعٌ، وَزَمِنَ فهو زَمِنٌ ^(٢).

٦

[قوله] ^(٣): «وقد جاء معه في بعضها الضم».

أي: قد يبيح في بعض هذه الزنة مع الكسر الضم، يقال: حَذِرَ وَحَذِرٌ، وَنَدِسَ وَنَدِسٌ، وَعَجِلَ وَعَجِلٌ. كلٌّ بالكسر والضم.

٩

● قوله: «وجاءت».

أي: وجاءت الصفة من هذا الباب أيضًا على وزن فَعِلَ أيضًا كسَلِيمٍ، وَفَعِلَ كَشَكَسَ، وَفَعِلَ كَخَرَّ، وَفَعِلَ كَصَفَرَ، بفتح فاء الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وسكون عين الكل، وعلى وزن فَعُولٍ كغَيَّرَ.

١٢

والفَرَحُ: السُرور، والبَطَرُ أيضًا، ومنه قوله تعالى ^(٤): ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾. وَنَدَسٌ؛ أي: فَهِمٌ، وَحَذِرٌ؛ أي: مُتَّقِظٌ مُحَرِّزٌ، وَعَجِلٌ: من العجالة، والسليم: اللديغ؛ كأنهم تَفَاءَلُوا له

١٥

بالسلامة، وسالم أيضًا، وَشَكَسَ؛ أي: صعب الخلق، والفراء ^(٥) يكسر العين وهو أقيس، وحررتَ تَحَرُّ حُرِيَّةً فَأَنْتَ حُرٌّ؛ أي: عتيق، وَصَفَرَ: أي خالٍ من صَفَرٍ يَصْفَرُ، ومنه الخير ^(٦): «إن أصفَرَ البيوت من الخير البيتُ الأصفر من كتاب الله»، وَغَيَّرَ: من غار يَغَارُ غَيْرَةً.

١٨

● قوله: «ومن الألوان والعيوب...» إلى آخره.

يريد أن الصفة مما هو عيبٌ أو لونٌ أو كان من الحُلِيِّ تحييء على وزن أَفْعَلَ قياسًا، وذلك

(١) ليس في ك. وانظر الكافية (١٨٣).

(٢) رجل زَمِنٌ: أي مبتلى بين الزماتة، وهي العاهة. اللسان (زمن).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) القصص: ٧٦.

(٥) انظر اللسان (شكس).

(٦) انظر سنن الدارمي (٥٦٤/٢ ح ٣٤٩٤)، والمعجم الكبير للطبراني (١٣٨/٩-١٣٩)، ومصنف عبد الرزاق

(٣٦٩/٣)، وكنز العمال (٢٤٨/١)، وجامع الأحاديث للسيوطي (٣٦٢/١).

كقولك: عَوِرَ، وصَفِرَ، وحَمِرَ، ورَعِنَ فهو أَعْوَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَرَعِنُ، وَأَحْمَرُ.

ومن نحو كَرَّمَ على كريم غالبًا، وجاءت على خَشِنٍ، وحَسَنٍ، وصَغِبٍ، وصُلْبٍ، وجَبَانٍ، وشُجاعٍ، ووَقُورٍ، وجُنُبٍ. (الشافية: ٢٥).

٣

● قوله: «ومن نحو كَرَّمَ».

أي: هي من باب فَعَّلِ المضموه العين على وزن فَعِيلٍ غالبًا، كقولك: كَرَّمَ فهو كريم، وظَرَفَ فهو ظريف، وقد تَجَيَّء على فَعَلٍ كخَشَنَ فهو خَشِنٌ، وفَعَلٍ كحَسَنَ فهو حَسَنٌ، وفَعَلٍ كصَغَبَ فهو صَغِبٌ، بفتح الفاء في الكل، وكسر العين في الأول، وفتحها في الثاني، وسكونها في الثالث، وعلى وزن فُعَلٍ كصُلْبَ فهو صُلْبٌ، وعلى فَعَالٍ كجَبَانٍ فهو جَبَانٌ، وعلى فُعَالٍ كشَجَع فهو شُجاع، وفُعُولٍ كوقُرَ فهو وَقُورٌ، وفُعُلٍ بضمهما كحُتِبَ فهو حُتُبٌ.

٦

٩

وهي من فَعَلَ قليلة، وقد جاء نحو حَرِيصٍ، وأَشِيبَ، وضَيِّقٍ. (الشافية: ٢٥).

● قوله: «وهي من فَعَلَ قليلة».

أي: الصفة المشبهة بابها وقياسها أن تأتي من البايين المذكورين، وأما بجيئها من باب فَعَلَ المفتوح العين فقليل؛ لاستغنائهم بالفاعل عنها، وذكر^(١) فَعِيلًا وأفَعَلَ وفَعِيلًا، وذلك نحو: حَرِيصٍ، وأَشِيبَ، وضَيِّقٍ، فإن أفعالها: حَرَصَ^(٢) وشاب وضاق.

١٢

وتجَيَّء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدَّهما على فَعْلَانٍ، نحو: جَوَعَانٍ، وشَبَعَانٍ، وعَطْشَانٍ، ورِيَّانٍ. (الشافية: ٢٥).

١٥

● قوله: «وتجَيَّء من الجميع».

أي: من جميع الأبواب فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ ما كان معناه الجوع والعطش أو ضدَّهما على زنة فَعْلَانٍ؛ فالأول نحو قولك: جَوَعَانٌ وعَطْشَانٌ، والثاني نحو: شَبَعَانٌ ورِيَّانٌ، وكذا تقول: سَقِيَانٌ^(٣) وظَمَانٌ. وقد يجيئ فَعْلَانٌ لغير ذلك كثيرًا، تقول: سَكْرَانٌ وجَذْلَانٌ. وقد يجيئ ما ذكر على غير فَعْلَانٍ أيضًا، كقولك: جَائِعٌ.

١٨

٢١

(١) أي: أمثلة لجيئها من فَعَلَ قليلًا.

(٢) وسمع منه كذلك كسر الراء. قال الأزهري: «اللغة العالية حَرَصَ يحْرِصُ، وأما حَرِصَ يحْرِصُ فلغة رديئة، والقراء يجمعون على ﴿ولو حَرَصْتَ بمؤمنين﴾». انظر تهذيب اللغة (٢٣٩/٤ - حرس)، واللسان (حرس).

(٣) الأصل، ك: (شعبان). وما أثبت عن م هو الصواب. وسَقِيَانٌ: جَوَعَانٌ. اللسان (سقب).

[المصدر]

أبنية الثلاثي المجرد كثيرة، نحو:

قَتَلَ، وَفَسَقَ، وَشَغَلَ، وَرَخِمَ، وَنَشَدَ، وَكُذِرَ، وَدَعُوَ، وَذُكِرَ، وَبُشِرَ، وَلِئَانَ، وَجِرْمَانَ، وَغُفِرَانَ، وَنَزَوَانَ، وَطَلَبَ، وَخَنِقَ، وَصَغَرَ، وَهَدَى، وَغَلَبَ، وَسَرَقَ، وَذَهَابَ، وَصِرَافَ، وَسُؤَالَ، وَزَهَادَةَ، وَدِرَايَةَ، وَدُخُولَ، وَقَبُولَ، وَوَجِيفَ، وَصُهُوبَةَ، وَمَذْخَلَ، وَمَرْجِعَ، وَمَسَاعَةَ، وَمَحْمِدَةَ، وَبُعَايَةَ، وَكَرَاهِيَةَ. (الشافية: ٢٦).

● قوله: «المصدر...» إلى آخره.

المصدر إما قياسي، وهو غير الثلاثي، وإما غير قياسي، وهو الثلاثي؛ إذ يجيء على أوزان كثيرة مختلفة، ويرتقي ما ذكره سيبويه^(١) منها إلى اثنين وثلاثين بناءً، وزاد المصنف عليها البناءين الآخرين، وأدى بالأمثلة ليكون مغنياً عن الأوزان؛ إذ الأوزان لا تشعر بالأمثلة، ولا عكس، فلو أداها أولاً بالأوزان لاحتاج ثانياً إلى ذكر الأمثلة، كما وقع للزمخشري^(٢)؛ فلهذا كان بيانه أحسن؛ إذ الزمخشري أورد الأوزان أولاً فاحتاج إلى الأمثلة ثانياً فذكرها. والأمثلة مذكورة في المتن. وذكر سيبويه والمصنف وغيرهما على التقريب، لا على التحديد والتعيين. وقد ذكروا لفعل واحد أربعة عشر مصدراً، وذلك قولك^(٣): شَنَأْتُهُ شُتًا - بسكون العين وحركات الفاء -، وَشَنَأْتُ - بفتحهما^(٤) -، وَشَنَاءَ كَذَهِابٍ، وَشَنَاءَةً كَزَهَادَةٍ، وَمَشَنَأَ كَمَذْخَلٍ^(٥) [وبلحوق التاء وبكسر العين أيضاً كَذَا، وَشَنَاءَةً كَالْمَرَّةِ، وَشَنَأْنَا - بسكون العين^(٥) وحركات الفاء، وَشَنَأْنَا بفتحهما.

إلا أن الغالب في فعل اللازم، نحو: رَكَعَ عَلَى رُكُوعٍ، وفي المتعدي، نحو: ضَرَبَ عَلَى ضَرْبٍ، وفي الصَّنَائِعِ ونحوها، نحو: كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ، وفي الاضطراب، نحو: خَفَقَ عَلَى خَفَقَانٍ، وفي الأصوات، نحو: صَرَخَ عَلَى صَرَاحٍ.

وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلٌ مَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ، وَفُعُولًا لِنَجْدٍ. ونحو: هَدَى، وَقَرَى، مُخْتَصِّصٌ بِالْمَنْقُوصِ، ونحو: طَلَبَ مُخْتَصِّصٌ يَفْعُلُ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحَ، وَالْغَلَبَ. (الشافية: ٢٦-٢٧).

(١) انظر الكتاب (٤/ ٥ فما بعدها).

(٢) انظر المفصل (٢١٨).

(٣) انظر أبنية ابن القطاع (٤٢٣)، وركن الدين (٢٥)، والتاج (شني).

(٤) الأصل، ك: (بفتحها).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

● قوله: «إِلَّا أَنْ الْغَالِب...»^(١) (إلى آخره).

- أي: لا ينضبط طريق المصدر الثلاثي، ولكن يكون فيها طرقاً غالبية. ومن حملتها أن فَعَلَ^(١) المفتوح العين إذا كان متعدداً يكون مصدره على زنة فَعْلٍ، كقولك: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَتَلَ قَتْلًا، وإذا كان لازماً يكون على زنة فُعُولٍ، كما تقول: خرج خُرُوجًا، وَقَتَلَ قُتُولًا. وعكس الغالب، كقولك: بَلَّغَنِي الْخَبْرَ بُلُوغًا، وَدَبَّلْتُ الْأَرْضَ دَبُّولًا^(٢)، وَمَكَّنْتُ مَكْنًا، وَدَبَّلْتُ الْبَقْلَ دَبْلًا. ٦

- والمطلق الذي لم يتعرض لقيد الغلبة. وَحَكَمَ جُزْأً مَخْطُوعًا كما ترى. وَعَلَّلُوا أَنْ الْأَصْلَ الْفَعْلُ لِمَصِيرِ الْكَلِّ إِلَيْهِ فِي الْمَرَّةِ، وَقَالُوا الْإِلَازِمُ أَقْلٌ، فَجَعَلَ لَهُ الْأَثْقَلُ؛ عَنَّا زِيَادَةً وَأَوْ فُعُولٍ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: التَّعَدِّيُّ فَرْعٌ، وَالزُّوْمُ أَصْلٌ، فَجَعَلَ الْأَخْفُ لِلْفَرْعِ، وَالْأَثْقَلُ لِلْأَصْلِ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ثَقَلَانِ: الْفَرْعِيَّةُ وَالزِّيَادَةُ. ٩
- قوله: «وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا...» إلى آخره.

- يريد أن المصدر مما مدلوله صنعة من الصنائع يكون على زنة فعالة، وذلك كقولك: كَتَبْتُ كِتَابَةً، وَنَحَرَ نَحَارَةً، وكذلك الحكم فيما يجري مجرى الصنائع، وهو المراد من قوله: «ونحوها»، وذلك كما تقول: عَبَّرَ الرَّؤْيَا عِبَارَةً. قال في شرحه^(٣): «وقالوا عَبَّرَ الرَّؤْيَا عِبَارَةً؛ أَجْرُوها مُجْرَى الصَّنَائِعِ، وَقَالُوا: بَطَّلَ بَطَالَةً؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ». وفي هذا نظر؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ يُوْهِمُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْإِطْرَادُ فَيَنَافِي كَوْنَهُ غَالِبًا، وَأَيْضًا قَدْ يَجِيءُ مِثْلُ دِرَايَةِ وَلَا يَجْرِي مَجْرَى صِنْعَةٍ، وَلَا ضِدِّيَّةٍ فِيهِ مَعَهَا. ١٢
- فإن قلت: من الجائز أن يجري مجراها.

- قلت: فيتسع الباب؛ لِأَنَّ كُلَّ حَدَثٍ يَجْرِي مَجْرَى صِنْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ غَالِبًا، فَلَا يَكُونُ مُسْتَقِيمًا. ١٨
- قوله: «وَفِي الْإِضْطْرَابِ».

- أي: الغالب فيه أن يكون على فَعْلَانٍ، كقولك: خَفَقَ خَفَقَانًا، وَنَزَا^(٤) نَزْوَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا. ٢١

(١) ليس في ك.

(٢) هو في النسخ بالذال المعجمة، وصوابه بالمهمل؛ لِأَنَّهُ بِالْمَعْمَةِ لَا زِمَ لَمْ يَأْتِ مَصْدَرُهُ عَلَى غَيْرِ فَعْلٍ، وَالشَّارِحُ يُرِيدُهُ مُتَعَدِّيًا جَاءَ عَلَى فُعُولٍ. وَدَبَّلَ الْأَرْضَ، بِالْمَهْمَلِ، يَدْبُلُهَا دَبْلًا وَدَبُّولًا: أَصْلَحَهَا بِالْمَرْحِلِينَ وَنَحْوِهِ لِتَعْوُدِ الْمَرْحِلِينَ: الزَّيْلُ. رَانِظَرِ اللِّسَانَ (دبل)، وَقَصْدُ الْمَسِيلِ (١٢٩/٢)، وَالْأَلْفَاظُ الْفَارْسِيَّةُ الْمَعْرَبَةُ (٨٩).

(٣) شرحه (١١/أ).

(٤) النَّزْوَانُ: الرُّثْبَانُ، وَلَا يَقَالُ إِلَّا لِلشَّاءِ وَالدَّوَابِّ وَالْبَقَرِ فِي مَعْنَى السَّفَادِ. اللِّسَانُ (نزو).

وقالوا: صحّت الواو ليكون مقويًا لمدلوله؛ إذ مدلوله فيه الحركة، فيكون في حركته تنبيه على حركة مدلوله واستلزامه إياها، وسيجيء ذلك.

● قوله: «وفي الأصوات».

٣

أي: الغالب في الأصوات أن يكون المصدر على فعال، سواء كان ذلك الصوت من عاقل أو غيره، تقول: صرخ زيدٌ صُراخًا، ونبح الكلب بُباحًا، وكذلك الرُغاء، والثُغاء، والثُواء^(١). وقال الخليل^(٢): مدّوا البكاء على ذاء؛ أي جعلوه فعلاً لكونه مشتملاً على الصوت.

٦

● قوله: «وقال الفراء».

لما رأى الفراء^(٣) أن الغالب في لغة الحجاز أن يكون المصدر على فعّل، وفي لغة نجد أن يكون على فُعُولٍ حكم بأن كل فِعْلٍ على زنة فَعْلٍ المفتوح العين جاءك ولم تسمع له مصدرًا إن أردت لغة الحجاز فاجعل مصدره على فَعْلٍ، وإن أردت لغة نجد فاجعله على فُعُولٍ؛ وذلك لأن الحمل على الغالب أولى وأجدر قضية لتغليب الغالب.

٩

● قوله: «ونحو هُدى...» إلى آخره.

١٢

أي: المصدر المضموم الفاء والمكسورها بفتح العينين في باب فَعْلٍ المفتوح العين مختص بالمتنقوص. وهذا ظاهر.

● وقوله: «ونحو طَلَبٍ» أيضًا ظاهر.

١٥

واستثنى الكلمتين، وهما جَلَبُ الجرح، والغَلَبُ؛ لأنهما من باب يَفْعِل، بكسر العين، وكان قياس مجيئه سماعًا أن يكون من باب يَفْعُل بضمها، ولا يتنقض بمثل فَرِحَ وكرُمَ؛ لأنه في بحث ما ماضيه فَعَلَ بفتحهما.

١٨

والجُلْبَةُ: جليدة تعلو الجرح عند البرء؛ (تقول: جَلَبَ الجرحُ)^(٤)؛ أي: علاه الجُلْبَةُ.

وأضاف لفظة جَلَبَ إلى الجرح؛ لأن ما غابره بالضم مصدره بالسكون.

وفِعْلَ اللازم، نحو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي، نحو: جَهَلَ على جَهْلٍ، وفي الألوان والعيوب، نحو: سَمِرَ، وأدِمَ على سُمْرَةٍ، وأذَمَ. (الشافية: ٢٧).

٢١

(١) الرُّغاء: صوت ذوات الخُفِّ، والثُّغاء: صوت الشاء وللعز وما شاكلها، والثُواء: صوت السباع. اللسان (ثغا، رغا، عوا).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٥٤٠)، والمفصل (٢١٧).

(٣) انظر دقائق التصريف (٤٤)، وديوان الأدب (٢/ ١٣٩).

(٤) ليس في م.

● قوله: «وفعل لازم».

أي: فعل المكسور العين على ضرين: لازم، ومتعذر. فأما اللازم فمصدره على وزن فَعَلٍ غالباً، تقول: فَرِحَ فَرَحًا وَعَطِشَ عَطَشًا، وأما المتعدي فعلى وزن فَعَّلٍ، تقول: جَهَلُ جَهْلًا. وحركة العين في اللازم ههنا كزيادة الواو فيه في الباب السالف.

● قوله: «وفي الألوان والعيوب».

أي: الألوان والعيوب على وزن فُعْلَةٍ غالباً، تقول: سَمِرَ سُمْرَةً، وَأَدِمَ أُدْمَةً.

وفعل، نحو: كَرُمَ على كَرَامَةٍ غالباً، وعِظَمَ كثيرًا، وكَرِمَ نحوه. (الشافية ٢٧).

● وقوله: «ونحو كَرُمَ على كَرَامَةٍ غالباً وعِظَمَ وكَرِمَ كثيرًا».

وهو وسط بين الغالب والنادر.

[مصدر المزيد فيه والرباعي]

والمزيد فيه والرباعي قياسي، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ، ونحو: كَرَّمَ على تَكْرِيمٍ وتَكْرِمَةٍ، وجاء كِذَّابٌ، وكِذَّابٌ. والتزموا الحذف والتعويض في نحو: تَغَزِيَةٌ، وإِجَازَةٌ، واستِجَازَةٌ. ونحو: ضَارَبَ على مُضَارَبَةٍ وضِرَابٍ. ومِرَاءٌ شاذٌ، وجاء قَيْتَالٌ، ونحو: تَكَّرَمَ على تَكْرُمٍ، وجاء: تِمْلَاقٌ. والباقي واضحٌ، ونحو: التَّرْدَادُ، والتَّجَوُّالُ، والحَيْثِيُّ، والرَّمْيُ للتكثير. (الشافية ٢٧).

● قوله: «وللمزيد فيه والرباعي...» إلى آخره.

أي: مصدر الثلاثي لا ينضبط لكثرة أوزانها واختلافها، وأما مصدر غيره فقياسي منضبط، وغيره يشمل المزيد فيه، والرباعي والمزيد فيه، ولو قال: وغير الثلاثي قياس لكان أحسن وأوجز؛ لكونه شاملاً للمزيد على الرباعي أيضاً، وأما قوله فلا يشمل.

● قوله: «فنحو أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ».

أي: هذا النحو مصدره على إفعال لا غير قياساً مطرداً، تقول: أسلم إسلامًا، وأحبَّ إيجابًا، وأعطى إعطاءً، فلا يتغير هذا. وأما الحذف والتعويض الطارئان في أجوفه، كما سيحي، فلا يُخرجان^(١) المصدر عن كونه في الأصل إفعالاً. وقول الميداني^(٢): «يقال: أكرمه كرامة على حذف الهمزة من الأول وإبدال الهاء منها كما قالوا: أقمته إقامةً خطأ؛ لأن الحذف والتعويض في الإقامة

(١) ك: (فيخرجان).

(٢) نزهة الطرف (٢٠).

للمقتضي الإعلالي، ولا مقتضي في الكرامة، وأيضاً لو كان الأمر كما قال لكان القياس أن يقال: كرامة بكسر الكاف لوجهين:

٣ أحدهما: أن الأصل في الساكن إذا حرك أن يحرك بالكسر.

الثاني: أنه كان ينبغي أن يكسر ليكون دالاً على الهمزة المحذوفة؛ إذ كانت مكسورة، فلما لم يكسر دلّ على أنه ليس مما يقول في شيء. وإيراده أيضاً فعلاً في مصدر أفعل ثم التمثيل بقولهم: أثبت نباتاً وهم مردود^(١)؛ لأنّ النبات ليس بمصدر أثبت. والحق أن الفعل قد يقرن به غير مصدره مما يلاقيه في الاشتقاق، كقولك: أكرمه كرامة، وكقوله تعالى^(٢) ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، وكقوله عزّ وجلّ^(٣): ﴿وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾، وبما لا يلاقيه فيه مما هو بمعناه، كقولك: قعدت جلوساً، وحبست منعاً، فقد ثبت أن المقارنة لا تدلّ على كون المصدر مصدر ذلك الفعل. ومنشأ غلط الميداني المقارنة.

● قوله: «ونحو كرم...» إلى آخره.

قد يجيء مصدر باب فَعَّلَ الثقيل الحشو^(٤) على أربعة أوزان:

١٢ الأول، وهو الغالب في الباب: تَفَعَّلَ، تقول: كَرَّمْتَهُ تَكْرِيماً، وعَلَّمْتَهُ تَعْلِيماً.

والثاني، وهو الكثير: تَفَعَّلَ، تقول: كَرَّمْتَهُ تَكْرِمَةً، وجَرَّبْتَهُ تَجْرِبَةً.

والثالث والرابع: فَعَّالٌ وفَعَّالٌ -بالتثقيف والتخفيف- والأول أشهر، وذلك قوله تعالى^(٥):

١٥ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ قرئ بهما^(٦)، وقولهم: سَلَّمْتَهُ سَلَامًا بمعنى التسليم، وهو اسم المصدر،

وكذا قوله تعالى^(٧): ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعَنَّ وَأَسْرَحْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلاً﴾ بمعنى التسريح، وليس الفَعَّالُ

بمصدر فَعَّلَ، خلافاً لبعض الشارحين حيث قال^(٨): «ويجيء على فَعَّالٍ نحو: سَلَّمَ سَلَامًا وكَلَّمَ

١٨ كلاماً» وإنما حمّله على ذلك الاقتران.

(١) انظر نزهة الطرف (٢٠).

(٢) نوح: ١٧.

(٣) المزمل: من الآية ٨.

(٤) ليس في م.

(٥) النبأ: ٢٨.

(٦) التخفيف قراءة علي وابن عباس والكسائي وعوف الأعرابي وابن منذر وأبو رجاء والأعمش، وقراءة الجمهور

بتشديد الذال، وروي الوجيهان عن عيسى بن عمر، وعن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والمجاهدون التشديد وضم

الكاف. انظر شواذ ابن خالويه (١٦٨)، والمختضب (٣٤٨/٢)، وشواذ الكرمانلي (٢٥٨)، والبحر المحيط (٤١٤/٨).

(٧) الأحزاب: من الآية ٢٨.

(٨) هو ركن الدين (٢٦).

● قوله: «والتزموا الحذف والتعويض...» إلى آخره.

اعلم أن الأصل في تَعْرِية وَتَمْشِيَّة كَانَ تَعْرِيزًا وَتَمْشِيًّا، فحذفت اللام، وهي الواو والياء، فبقي
تَعْرِيزٌ وَتَمْشِيٌّ، يسكون الياء، وهي ياء التفعيل، ثم عَوَّضُوا من اللام المحذوفة تاء التأنيث، ولما جاؤوا
بتاء التأنيث عوضًا لزم § أن يكون ما قبلها مفتوحًا؛ إذ هي مقتضية ذلك؛ وذلك لأنها موقوف
عليها بالهاء، وكل تاء تصير في الوقف هاءً لزم أن يكون ما قبلها مفتوحًا، فصار تَعْرِيةً وَتَمْشِيَّةً. وأما
المقتضي للعمل المذكور فهو كراهة اجتماع الياءين، وهذا في التفعيل من المشي ظاهر، وأما في
التفعيل من الصَّفْو فلأن الواو تنقلب ياء؛ لكونها مجتمع مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. وقد
جاء الأصل من غير حذف وتعويض نادرًا، قال الشاعر^(١):

فهي تَنْزِيٌّ دَلَّوْهَا تَنْزِيًّا كما تَنْزِيٌّ شَهْلَةً صَيًّا

ولا قياس عليه. والشَّهْلَةُ: المرأة العاقلة، وهي وصف النساء خاصة. يصف ناقة تحرك دلوها.

وأما إجازة واستحجزة فكان الأصل فيهما: إِجَازًا وَاسْتِحْجَازًا، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها
لكونها معتلةً وكونه صحيحًا، فاجتمع ساكنان: العين والألف، فحذفت العين، فبقي إِجَازٌ
واستحجَازٌ، ثم عَوَّضُوا من المحذوفة تاء التأنيث، كما في تَعْرِيةً وَتَمْشِيَّةً، فصار إجازة واستحجزة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في قوله: «والتزموا الحذف» إلى آخره نظرين:

أحدهما: أن الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تَعْرِية واستحجزة مسلم؛ بمعنى أنه لا يجوز
أن يقال: تَعْرِيزٌ واستحجَازٌ، ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إجازة غير مسلم؛ لأنه يجوز ترك
التعويض في مصدر أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، قال الله تعالى^(٢): ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾.

فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذ، فلا يسوغ القياس عليه.

قلت: الحمل على السائغ أولى؛ كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضًا نصَّ النحاة
على جواز تركه فلا يُخَالَفُ النص، وعلى هذا ذهب الفراء^(٣) إلى أن جواز ترك التعويض مشروط
بالإضافة ليكون المضاف إليه ساذًا مسدًا التاء، وعند سيبويه^(٤) الجواز مطلقًا ثابت. وقولهم: أَرَيْتُهُ
إِرَاءً، كما ذكرنا، يقوّي الأصح.

(١) الشاهد غير منسرب، وانظره في المنصف (٢/ ١٩٥)، والتبصرة (٢/ ٧٧٥)، وشرح المفصل للحوارزمي

(٢/ ٨٨)، ولاين يعيش (٦/ ٥٨)، والرضي (١/ ١٦٥)، وشرح شواهد الشافية (٦٧).

(٢) الأنبياء: من الآية ٧٣، والنور: من الآية ٣٧.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٨٣)، ومعاني الفراء (٢/ ٢٥٤)، ونكت الشتيمري (٢/ ١٠٦١)، وشرح المفصل لابن

يعيش (٦/ ٥٨)، والرضي (١/ ١٦٥)، واختاره الزنجشيري في المفصل (٢١٩).

والثاني: أن الحذف والتعويض في تَعْوِية مَبْنِيَّانِ على فرض كونها تفعيلاً، ولا حاجة إلى هذا الفرض؛ إذ هو مُسْتَدْعٍ لما الأصل عدمه؛ أعني الأصلُ عدم الحذف والتعويض، فإذا الجدير أن يقال: إنها تَفْعِلَةٌ؛ لئلا يلزم شيء منهما.

٣

فإن قلت: هذا يستلزم أن لا يكون للمتقوص من باب فَعَّلَ التَّفْعِيلُ.

قلت: لازم أن يكون كذلك؛ لأنه يستلزم ما هو خلاف الأصل بلا حاجة، ولا يجوز ارتكاب خلاف الأصل إلاّ لحاجة ماسّة، فإذا هذا التقدير تعسّف. وهذا واردٌ على الزمخشري^(١) أيضاً؛ لأن ظاهر كلامه يدلّ على الالتزام مطلقاً، والذي يُقضى منه العجب أن المصنف أورد هذا على الزمخشري في شرح المفصل وارتكبه ههنا، فكأنه نسي عدم استقامته^(٢). والله أعلم.

٦

● قوله: «ونحو ضارَب...» إلى آخره.

٩

يقول: مصدر فاعَلِ المفاعلةُ والفِعَالُ قياساً مطّرداً. وأما فَعَّالٌ، بالثقل، فشاذ، تقول: ضارَبته مُضاربة وضرباً. وقد جاء ماريته مرأً. وقد جاء فِيعَالٌ أيضاً، قالوا: قِتال وضيراب، وقيل^(٣): هو لغة أهل اليمن، وقالوا^(٤) هذا قياس من قال في فَعَّلَ: فِيعَالٌ؛ لأنه إذا كسر الحرف الأول وأُتِيَ بحروف الفعل انقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها، فيبقى فيعال. قال سيبويه في فيعال^(٥): «كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِتال ونحوها» يريد: أن فيعَالاً مخفّف عن فيعال، حذفت الياء.

١٢

● قوله: «ونحو تَكْرَم...» إلى آخره.

١٥

أي: تَفَعَّلَ مصدره تَفَعَّلَ مطرداً، تقول: تَكْرَمُ تَكْرُماً، وتَحْمَلُ تَحْمُلاً. وجاء تَفِيعَالٌ نادراً، قالوا: تَحْمَلْتُهُ تَحِمّاً، قال الشاعر^(٦):

(١) انظر المفصل (٢١٩).

(٢) انظر شرح المفصل للمصنف (٦٣٣/١).

(٣) انظر نزهة الطرف (٢١)، وركن الدين على الشافية (٢٦).

(٤) انظر الكتاب (٨٠-٨١)، وشرح المفصل لابن يعش (٤٨/٦).

(٥) الكتاب (٨١/٤).

(٦) أنشد ثعلب هذا الشاهد في أماليه عن ابن الأعرابي عن أعرابي، وانظره في مجالس ثعلب (٢٣/١)، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (٨١)، ونتائج الفكر للسهيلى (٣٦٤)، والمفصل (٢١٩)، وشرحه للخوارزمي (٧٦/٣)، ولابن يعش (٤٨/٦، ٤٩ و ١٥٧/٩)، وشرح الشافية للنظام الليسابوري (٧٧/١)، وحاشية الشيخ يس على التصريح (٣٢٩/١)، واللسان (ملق). ويروى الشاهد: فحبّ علاقة، وحبّ تملّاق. بالتثنية فيهما. ويروى بالإضافة كذلك.

ثلاثة أحباب: فحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

● قوله: «والباقي واضح».

- ٣ أراد بالباقي نحو انكسارٍ في مصدر انْفَعَلَ، واقتدارٍ في مصدر افْتَعَلَ، واشهبابٍ في مصدر افْعَلَ، واستخراجٍ في استنفل، واغديدانٍ في افْعَوْعَلَ، واجلوانٍ في افْعَوَّلَ، واحميرارٍ في افعالٍ، فهذا الباقي من المصادر التي لم يذكرها لكون الكلّ عنده واضحاً، وذكر له ضابطاً في الشرح، فقال^(١): «تأتي بالمصدر على حروف الماضي إلا أنك تكسر ما بعد الساكن الأول وتزيد قبل الآخر ألفاً، فتقول: انطلق انطلاقاً».

● قوله: «ونحو الترداد والتجوال...» إلى آخره.

- ٩ يريد أن التفعّل والتفعّل معنى كل واحد منهما المصدر، ولكن لم يوضع مصدرًا لباب من الأبواب كوضع إفعالٍ مثلاً لأفْعَلَ، واستيفعالٍ لاستَفْعَلَ. ومعناها التكرير والمبالغة، قالوا: التردّاد، والتجوال، والتقتال، والتهدار، والتسيار، والتصفاق، والتلعاب: بمعنى الرّدّ والجولان والقَتْل والهدر والسير والصَّفْق واللّعب مما بُني للمبالغة في الفعل والتكرير فيه، وقالوا: أيضاً الحِجْيزِي، والحِثْيِي لكثره الحجز والحث، والدِّلِيلِي لكثره العلم بالدلالة والرسوخ فيها، والقِتْيِي لكثره النيمة، وتقول: كان بينهم رَمِيًّا، أي: ترامٍ كثير.

- ١٥ وعند الكوفيين^(٢) أن التفعّل من مصادر فَعَّلَ. وهو حسن لكونه للتكرير والمبالغة، والباب لذلك، ولكونه نظيراً للتفعيل باعتبار الحركات والسكنات، ولكونه نظيراً له باعتبار الزوائد ومواقعها، ولولا ورود التفعّل أكثر منه لكان في كونه مصدرًا للباب أقيس؛ لاشتماله على ألف المصدر كالإفعال والفِعال والافْتِعال، وغير ذلك، وكلام سيويه يحتمل ما ذكرنا. من الكتاب^(٣): «ما تكثر فيه المصدر من فَعَّلْتُ فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر كما أنك قلت في فَعَّلْتُ: فَعَّلْتُ كَثُرَتِ الفِعل، وذلك قولك في الهدر: التهدار، وفي اللعب: التلعاب».

- ٢١ فإن قلت: فالقياس أن يكون أوله مكسوراً كالفعال.

قلت: طابَقَ التفعّل في كونه مفتوحاً لكونه قليلاً؛ إذ القليل بالنسبة إلى الكثير فرعٌ له.

(١) شرحه (١٢/١).

(٢) انظر الرضي (١/١٦٧)، والمساعد (٢/٦٢٨-٦٢٩)، والارتشاف (١/٢٢٨)، وركن الدين (٢٦)، وشرح

الفصل لابن يعيش (٦/٥٦).

(٣) الكتاب (٤/٨٣-٨٤).

فإن قلت: أقياسي هو أم سماعي؟

قلت: نصّ بعضهم على قياسيته.

- ٣ وقيل^(١): سئل الزخشي عن هذا فقال: «كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياسياً». § ولا يبعد أن يقال سماعي، ولا يلزم من كثرته قياسيته، وإن لم أسمع استعمال مثل: تَخْرَاج وتَحْسَن وتَحْمَد. واعلم أن التفعّال بكسر التاء ليس بمصدر كالتّبيان والتّلقاء، ولكنه بمنزلة اسم المصدر. قال سيبويه عقيب ذكر التفعّال^(٢): «وأما التّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرُّثْمان^(٣)، وهي من الثلاثة، وليس من بابهِ^(٤) التّقْتال. لو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من يَنْتُ، كالغارة من أَعْرَتْ، والنّبات من أنبت. ونظيره التّلقاء».
- ٩

(١) انظر شرح المفصل للحوارزمي (٨٦/٣)، والجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٦٦).

(٢) الكتاب (٨٤/٤).

(٣) الرُّثْمان: المحبة والألفة. يقال: رُثِمَت الناقة ولها ترامه رأماً ورأماناً ورثْماناً: عطف عليه ولزمته، وكل من لزم شيئاً وألفه وأحبه فقد رثمه. اللسان (رثم).

(٤) في الكتاب: (وليس من باب)، وفي إحدى نسخه، كما في حاشية المحقق: (وليس من بابهِ). قال الشيخ المحقق: ولعله: وليس من بابية.

[المصدر الميمي]

ويجيء المصدر من الثلاثي انجرّد أيضًا على مَفْعَلٍ قِيَّاسًا مَطْرَدًا، كَمَقْتَلٍ، وَمَضْرَبٍ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ، وَمَعُونٌ، وَلَا غَيْرُهُمَا، فَنادران حتى جعلهما الفراء جمعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ. (الشافية: ٢٨).

٣

● قوله: «ويجيء المصدر من الثلاثي».

هذا هو المصدر الميمي. يقول: يجيء من جميع الثلاثي على زنة مَفْعَلٍ، بالفتح، تقول: خرج مَخْرَجًا وضرب مَضْرَبًا وذهب مَذْهَبًا، أي: خروجًا وضربًا وذهابًا.

٦

● وفي قوله: «قياسًا مطردًا»

نظر؛ لأنه ينتقض بالمصدر من المثال إذا كان فَاوُهُ وَاوًا ساقطةً في الغابر؛ لأنك تقول: مَوْعِدٌ ومَوْجِدٌ، بالكسر لا غير. قال سيويه^(١): «مَوْحَدٌ فتحوه إذا كان اسمًا موضوعًا ليس بمصدر ولا مكان، وإنما هو معدول عن واحد». ويتنقض أيضًا بالمصدر من اللفيف المفروق؛ إذ حكمه حكم المعتل لا غير، تقول: مَوْقٍ بمعنى الوقاية، وهذا عند بعض المتأخرين. وقد ذكر في الصحاح ما معناه^(٢) أن هذا النحو من اللفيف مصدر بالفتح كالمَوْقِي، فلا ينتقض به.

١٢

● قوله: «وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ...» إلى آخره.

أي: القياس في المصدر الميمي الفتح، ويحيى الضم نادر، وجاء مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ كذلك، وظن^(٣) أنه لا ثالث لهما^(٤). ولما رأى الفراء كونهما مصدرين بعيدًا، واستبعد ذلك جدًّا، حكم بأنهما جمع لمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ على قياس باب تمرّة وتمر؛ إذ التاء يدل في هذا النحو على الأفراد، وعدمها يدل على الجمع. وقال الكسائي: المَكْرُمُ: المَكْرُمَةُ، وهي واحدة المكارم^(٥).

١٥

(١) الكتاب (٩٣/٤).

(٢) الصحاح (وقى).

(٣) ك، م: (وزعم).

(٤) جاء في حاشية الأصل: «أقوله وظن أنه لا ثالث لهما غير سديد وهذيان لأن كلام ابن الحاجب -رحمة الله تعالى عليه- في الفصيح، وما أورده هذا الشارح لك فيما بعد من قوله مهلك بالضم وغيره ليس من الفصيح، كما حكم بعدم فصاحة تلك الأمثلة القاضي زكريا في شرحه».

(٥) انظر هذه المسألة في الكتاب (٩٠/٤، ٢٧٣)، ومعاني الأخفش (٣٨٩/١)، ومعاني الفراء (١٥٢/٢)، والتكملة (٥٢٦-٥٢٧)، والمنصف (٣٠٨/١)، والمختص (١٤٤/١)، والخصائص (٢١٢/٣)، وليس (٤٧-٤٨)، وإصلاح المنطق (٢٢٢-٢٢٣)، وأبنية ابن القطاع (٩٧)، والمتع (٧٩/١) والتسهيل (٢٠٩)، وبغية الطالب (٤٠-٤٤)، والمساعد (٦٣٦/٢)، والرضي (١٦٨-١٦٩)، وشرح شواهد الشافية (٦٨-٦٩).

وقوله: جاء مكرم ومعون فإشارة إلى قول أبي الأحرار الحماني:

مروان يا مروان لليوم الميمي ليوم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُمٍ

والى قول جميل بثينة:

بيِّنُ الزمي لا إنَّ لا إنَّ لزمته على كثرة الواشين أيُّ معون.

وفي الصحاح^(١): المعونة بمعنى الإعانة.

- وقوله: «لا غيرهما» مبتدأ حذف خيره، أي: لا غيرهما وَرَدَ. وفي انتفائه نظراً؛ لحيء مهلك وميسر ومألك، بضم العين. ويمكن أن يحمل الكل على غير الأفصح، والأقرب أن يقال معون: مَفْعُولٌ.

فإن قلت: ذا يستلزم حذف الواو ونقل الحركة، وما ذكره النقل فقط.

- قلت: ورود المفعول في المصدرية أقعد، كما سنذكر، فلا يقاومه كثرة التغير. سلّمنا يتعارضان، فيبقى أن المفعول خير من المفعّل في الجملة.

وفي عدّه المفعّل في السماعي كالمدخل، ثم حكمه بأنه قياسي، ما لا يخفى.

- ومن غيره جاء على زنة المفعول كمُخْرِجٍ، ومُسْتَخْرِجٍ، وكذلك الباقي. (الشافية: ٢٩).

● قوله: «ومن غيره».

- أي: المصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة المفعول من كل باب، وغير الثلاثي يشمل الرباعي المجرد، والمزيد فيه، والملحق بهما، والثلاثي المزيد فيه. واسم المفعول^(٢) إما أن يكون محققاً كمُخْرِجٍ ومُسْتَخْرِجٍ ومُدْخَرَجٍ، إلى غير ذلك، وإما أن يكون مقدراً كمُنْطَلَقٍ ومُخْرَجٍ من الأبواب التي لازم أن تكون لازمة، أو جائز، وهذا كقولك: مُضَارِبٌ ومُقْتَدِرٌ ومُتَغَاوِلٌ ومُتَكَلِّمٌ، وقال الله تعالى^(٣): ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، وقال الشاعر^(٤):

الحمدُ لله مُمَسَانَا ومُصَبِّحَنَا بالخير صَبَّحَنَا ربي وَمَسَانَا

§ أي: إصباحنا وإمساؤنا، وقال آخر^(٥):

(١) الصحاح (عون).

(٢) ك، م: (والمفعول).

(٣) سبأ: من الآية ١٩.

(٤) هو أمية بن أبي الصلت، والشاهد في ديوانه (٥١٦)، والكساب (٩٥ / ٤)، ونكت الستمري (١٠٦٧ / ٢)، والمفصل (٢٢٠)، وشرحه للخوارزمي (٨١ - ٨٢ / ٣)، ولابن يعيش (٥٠ - ٥٣)، ومغني اللبيب (٢١٣ / ٢).

(٥) وهو رجل من بني مازن. والشاهد عجز البيت وصدره:

وقد ذقتونا مرة بعد مرة وعلم...

وانظره في المفصل (٢٢١)، وشرحه للخوارزمي (٨١ - ٨٢ / ٣)، ولابن يعيش (٥٣ / ٦)، والأشموني (٣١٠ / ٢).

وعلمُ بيانِ المرءِ عندَ المُحَرَّبِ

أي: عند التجربة.

وأما ما جاء على مَفْعُولٍ، كَالْيُسُورِ، وَالْمَعْسُورِ، وَالْمَجْلُودِ، وَالْمَفْتُونِ، فَقَلِيلٌ. وَفَاعِلَةٌ، كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَاقِبَةِ، وَالْبَاقِيَةِ، وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ. (الشافية: ٢٩).

● قوله: «وأما ما جاء...» إلى آخره.

يحيى المصدر على وزن المفعول والمفعولة قليل، ولم يثبت سيويه^(١)، وعلى وزن الفاعل والفاعلة أقل. فأما الأول فكقولهم: الميسور بمعنى اليسر، والمعسور بمعنى العسر، والمجلود بمعنى الجلد، والمفتون بمعنى الفتنة، والموضوع بمعنى الوضع، والمرفوع بمعنى الرفع^(٢)، والمعقول بمعنى العقل. وأما الثاني فكالمكروهة بمعنى الكراهة، والمصدوقة بمعنى الصدق، والمأوية بمعنى الأي^(٣)، وقيل: قوله تعالى^(٤): ﴿بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونُ﴾ بمعنى الفتنة، والباء بناءً على هذا القول لا تكون زائدة، وإذا قيل بزيادتها فلا يكون بمعنى المصدر^(٥).

(١) انظر الكتاب (٩٧/٤)، ونكت الشتمري (١٠٦٧/٢)، والسيرافي (٢٥٣)، والرضي (١٧٥/١).

(٢) الموضوع والمرفوع: ضربان من السمر. والسمر المرفوع دون العدو والخضر وفوق الموضوع يكون للتحيل والإبل، والموضوع أهون سمر الدواب والإبل. قال طرفة:

موضوعها زولٌ ومرفوعها كمرٌ صوبٌ لجبٍ وسطٍ ريحٍ

اللسان (رفع، وضع).

(٣) يقال: أوى إليه أويةً وأيةً ومأواةً: رقى ورثى له. اللسان (أوى).

وفي النسخ: (مأوية)؛ بتشديد الباء.

(٤) القلم: ٦.

(٥) ذكروا في توجيه هذه الآية أوجهها، وهي:

الأول: أن الباء مزيدة في المبتدأ كزيادتها في بحسبك زيدٌ، والمعنى: أيكم المفتون. وإلى هذا ذهب قتادة وأبو عبيدة.

الثاني: أن الباء بمعنى في، كقولك: زيد بالبصرة، أي: فيها، والمعنى: في أي فرقة أو طائفة منكم المفتون. وإليه ذهب مجاهد والفراء.

الثالث: أنه على حذف مضاف، أي: بأيكم فتن المفتون، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والباء سببية. وإليه ذهب الأخفش.

الرابع: أن المفتون مصدر كالمعقول والميسور. وإليه ذهب الحسن والضحاك والأخفش أيضاً.

انظر معاني الفراء (١٧٣/٣)، وبجاز القرآن (٢٦٤/٢)، والدر المنصون (٤٠١/١٠)، والبحر المحيط (٣٠٩/٨).

وأما الثالث فكقولهم: قُمْ قائماً؛ أي: قياماً، وكقول الفرزدق^(١):

على حَلْفَةٍ لا أشتَم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فيٍّ زورُ كلامٍ

٣ أي: ولا خروجاً.

وأما الرابع: فكقولهم: الكاذبة بمعنى الكذب، والباقية بمعنى البقاء، قال جَلَّ ثَنَاؤُهُ^(٢): ﴿فهل

ترى لهم من باقية﴾ أي: بقاء، وقال^(٣): ﴿ليس لوقعها كاذبة﴾ أي: كذب. وقد يكون اسم

٦ مصدر غير الثلاثي كقولهم: الفاضلة بمعنى الإفضال، والعافية بمعنى المعافاة، والدالة بمعنى الإدلال.

[مصادر الرباعي المجرد]

ونحو دَخَرَجَ على دَخْرَجَةٍ، ودَخَرَجَ، بالكسر، ونحو: زُلْزَلَ على زِلْزَالٍ بالفتح والكسر.

(الشالية: ٢٩).

٩

● قوله: «ونحو دخرج».

أي: مصدر الرباعي الأصلي يكون على زنة فَعْلَلَةٍ وفَعْلَلٍ، بكسر الفاء فقط، إن لم يكن

١٢ مضاعفاً، وإن كان مضاعفاً كزِلْزَالٍ جاز فيه الكسر والفتح، والكسر أفصح؛ لكونه أصلاً، ويجوز

أن يكون جواز الفتح لكونه مضاعفاً، فالفتح أليق بما فيه نوع من الاستثقال، وتقديم الفتح على

الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم.

١٥ وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأن المقارنة بين اللفظين توهم تماثلهما في الورد، وليس الأمر كذلك؛

لأن فَعْلَلًا في غير المضاعف لا يشيع شيوع فَعْلَلَةٍ. من الكتاب^(٤): «اللازم الذي لا ينكسر عليه أن

يجيء على مثال فَعْلَلَةٍ».



(١) الشاهد في ديوانه (٢/٢١٢)، والكتاب (١/٣٤٦)، والمفصل (٢٢٠)، وشرحه لابن يعيش (٦/٥٠).

(٢) الحاقة: ٨.

(٣) الواقعة: ٢.

(٤) الكتاب (٤/٨٥).

[اسماء المرة والنوع]

والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على فَعْلَةٍ، نحو: ضَرَبَتْ، وَقَتَلَتْ، وما عداه على المصدر المستعمل، نحو: إِنْأَخَتْ، فإن لم تكن تاءً زِدَتْهَا.
وَأَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ، وَلَقِيتُهُ لِقَاءَهُ شَاذٌ. (الشافية: ٢٩).

٣

● قوله: «والمرة من الثلاثي...» إلى آخره.

من عوارض المصدر أن تقصد إلى واحدة من المرات^(١) من حقيقته، ويسمى هذا مرة، وأن تقصد إلى خصوصيته باعتبار من الاعتبارات، ويسمى هذا نوعاً.

٦

أما الأول فلا يخلو من أن يكون المصدر الذي تريد منه المرة لحقته التاء، أو لم يكن كذلك.

فإن كان الأول فهي على لفظه، سواء كان من الثلاثي المجرد أو غيره، تقول: نشدت نشدة، وخطبت خطابة، ودحرجت دحرجة، وأجزت إجازة، وجربت تجربة، وضاربت مضاربة، واستحزت استحازة، ولا يعلم إرادة المرة وعدمها إلا من سياق الكلام.

٩

وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون ثلاثياً مجرداً أو غيره، فإن كان الأول فالمرة ببناء الفعلة، تقول: ضربت ضربة، وشربت شربة، وكتمت كتمة، سواء كان المصدر فعلاً، أو غير ذلك. وإن كان الثاني فهي على لفظه بلحاق التاء فقط، تقول: أكرمت إكرامة، واستخرجت استخراجة، وتكلمت تكلمة، وابتسمت ابتسامة، وكذا البواقي.

١٢

١٥

وأما الثاني فلا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو غيره.

فالأول تقول منه: فعلة، بالكسر، إن لم يكن بالتاء، تقول: جلست جلسة، وركبت ركبة، ومنه^(٢): مات ميتة سوء، وإن كان بها فعلى لفظه كالمرة، كقولك: غلبته غلبة، ولبس بها، وقالوا^(٣): يفصلهما القرينة، وسيجيء مثله.

١٨

وأما الثاني فلم أظفر في كلامهم بما يدل على هيئة بجيته، ولا على بجيته. وقد قالوا^(٤): العذرة لضرب من الاعتذار.

٢١

(١) الأصل، ك: (المرة).

(٢) انظر التبصرة (٢/ ٧٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٥٧).

(٣) انظر المساعد (٢/ ٦٢٣).

(٤) انظر المفصل (٢٢٣)، وشرحه لابن يعيش (٦/ ٥٧).

وشذّ مما ذكر قولهم: لقيته لِقَاءً، وأتيته إتياناً، والقياس: لَقِيَّةٌ، وأُتِيَّةٌ. ولفظ الكتاب ظاهر، قال
الشارحون^(١): «غير الثلاثي إن كان في مصدره التاء فالمرّة والنوع على المستعمل كهو (بالتاء)^(٢)
والفارق القرائن، تقول: دَحْرَجَةٌ واحدةٌ أو حَسَنَةٌ».

٣

وأقول: المرّة والنوع على ما ذكر مستفاد كلاهما من ذكر الواحدة والحسنة، لا من ماهيّة
المصدر، فَلَا مَرَّةً وَلَا نوع؛ ألا تراك تقول: ضربت ضرباً شديداً، ويكون في الكلام إشعار بنوع من
الضرب، ولكن لا تعدّه من النوع المصطلح.

٦

فإن قلت: أعدّه وألزمه.

قلت: فلا يبقى التفاتٌ إلى الوضع اللغوي، فإنه حيثنّ يكون دائراً بالسياق الموجب له، وهذا
خلاف الغرض والاتفاق أيضاً، وهذا يلزم المصنف؛ إذ كلامه يوهّم ذلك، وصرّحه في الشرح^(٣).

٩

(١) انظر شرح ركن الدين (٢٨)، والجاربردي (٧٠)، و النظام النيسابوري (٨٣).

(٢) ليس في م.

(٣) انظر شرح المصنف (١٢/ب).

[أسماء الزمان والمكان]

أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن المنقوص على مَفْعَلٍ، نحو: مَشْرَبٍ، ومَقْتَلٍ، ومَرْمَى، ومن مكسورها والمثال على مَفْعَلٍ، نحو: مَضْرَبٍ، ومَوْعِدٍ. (الشافعية: ٣٠).

● قوله: «أسماء الزمان والمكان...» إلى آخره.

٦ الفعل لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو غيره، والأول لا يخلو من أن يكون غير المنقوص والمثال، أو يكون أحدهما، والأول لا يخلو من أن يكون عين مضارعه مكسورة، أو لم يكن كذلك.

فالأول أسماء الزمان والمكان منه على زنة مَفْعَلٍ، تقول: مَحْبِسٌ وَمَصِيفٌ وَمَارِبٌ وَمَجِلٌ.

٩ وأما الثاني، وهو ما لم يكن عين مضارعه بالكسر بأن يكون مفتوحاً أو مضموماً، فالزمان والمكان منه على زنة مَفْعَلٍ بالفتح، تقول: مَقْتَلٌ وَمَذْهَبٌ وَمَتَابٌ وَمَخَافٌ وَمَمَرٌ وَمَعَضٌ وَمَأْخَذٌ.

١٢ وأما الثاني من التقسيم الثاني: وهو أن يكون أحد الأمرين؛ أعني المنقوص والمثال، فمن المنقوص الزمان والمكان مَفْعَلٌ، بالفتح مطلقاً، ومن المثال مَفْعِلٌ، بالكسر مطلقاً. واللفيف إن كان مقروناً فهو من عداد المنقوص، وإن كان مفروقاً فهو من عداد المعتل؛ تقول في الأول: مَشَوَى، وفي الثاني: مَوْحٍ، قال الله تعالى^(١) ﴿فَبَشِّرْهُ بِبُشْرَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

١٥ وأما الثاني من التقسيم الأول، وهو أن يكون غير الثلاثي، فالزمان والمكان منه على وزن مفعول كل باب حملاً عليه؛ لأنهما مفعول فيهما بحسب الحقيقة، تقول: مُخْرِجٌ ومُدْخَرَجٌ ومُسْتَخْرِجٌ، قال الشاعر^(٢):

وما هي إلا في إزار وعلقة مغار ابن همّام على حيّ خثعما

١٨ والأصل في حركات العين مما هو من الثلاثي مطابقة الغاير، وأما الضم فلم يطابق؛ بل حُمِلَ على الفتح؛ لكون مَفْعَلٍ نادراً كَمَكْرُمٍ، وأما فتح المنقوص فللتخفيف؛ إذ به يتهيأ القلب.

فإن قلت: في فما وجه مثل الموضع؟

(١) الزمر: من الآية ٧٢، غافر: من الآية ٧٦.

(٢) نسبه سيويوه وابن السيرافي لحُميد بن ثور اللخالي، وليس في ديوانه، وخطاً ذلك أبو محمد الأعرابي، ونسبه إلى النطاح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي. وانظر الشاهد في: الكتاب (١/ ٢٣٥)، وشرح أبياته لابن السيرافي (١/ ٣٤٧)، ونكت الثمتمري (١/ ٢٢٥)، وفرحة الأديب (٨٥-٨٦)، والمقتضب (٢/ ١٢٠)، والخصائص (٢/ ٢٠٨)، والمختص (٢/ ٢٦٦).

قلت: هي مكسورة حقيقة.

فإن قلت: فمثل مَوْجَل؟

قلت: محمول على البابين؛ أعني الأصلي والفرعي.

٣

وجاء المنسك، والمجزر، والنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمنقط،
والمسكين، والمرفق، والمسجد، والمنخر.

وأما منخر ففرع، كمنين، ولا غيرهما.

٦

ونحو: المظنية، والمقبرة، فتحاً وضماً ليس بقياس. (الشافية: ٣٠).

● قوله: «وجاء المنسك».

أي: جاء هذه الأسماء بالكسر، وكان القياس فيها الفتح؛ لكون مضارعها غير مكسور العين.

٩

● قوله: «وأما منخر».

أي: فتح الميم وكسر الخاء شاذ فيه كما في أخواته، وأما كسر الحرفين فليس بلغة على
الأصالة، وإنما هو للإتباع؛ أعني: إتباع الميم الخاء، وهم يُتبعون الحرف في الحركة الحرف التي
سبقتهما، أو التي لحقت بها.

١٢

فالأول: كقول العرب^(١): جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٍ، وماءٌ شَرَبَ بارِدٍ، يَجُرُّ خَرِبٍ وبارِدٍ، وإن كان
العامل يقتضي رفعهما؛ لكنهم^(٢) أتبعوا اللاحق السابق.

١٥

والثاني كالإتباع في أنيم؛ لأنك تقول: هذا ابنم، ورأيت ابنمًا، ومررت باينم. فتتبع النون الميم
في كل حركة. والإتباع لكونه مشتملاً على التناسب قد يُحاولونه، ثم شبه منخرًا بمنين؛ أي: كما
أن ميم منخر كان مفتوحاً فكسر لإتباع الخاء فكذا ميم منين كان مضمومًا فكسر لإتباع التاء،
والأصل فيهما الفتح والضم.

١٨

● وقوله: «ولا غيرهما»

أي: ليس في الكلام ما هو على زنة مفعِل بكسر الحرفين إلا المنخر والمين،

٢١

(١) انظر الكتاب (٤٣٦/١)، ومعاني الأخصف (٤٤٩/٢)، والمختص (٢٨٩/٢)، والدر المصون (٢١٠/٤) و (٦١/١٠).

(٢) في النسخ (لكونهم).

ومعلومية ذلك بالاستقراء^(١).

● قوله: «ونحو المَظَنَّة...» إلى آخره.

- ٣ اعلم أنه قد تدخل على بعض ما ذكر التاء سماعاً، وذلك كقولك: المَنزلة، والمَزَلَّة، والمَقْبِرة، ومَوْقَعَةُ الطائر. وأما قولهم: المَظَنَّة بالكسر، والمَقْبِرة بالضم، فليس بجارٍ على القياس، والقياسُ فيهما الفتح؛ لأن مضارعهما يَظُنُّ ويقْبُرُ، بضم العين. وقد جاء المَشْرُقةُ والمَشْرُبةُ بالضم أيضاً، وإنما قال: «والمقبرة فتحاً وضمّاً» لأن لحاق التاء الخروج عن القياس، فيكون الخروج عنه في الضم مرتين، وبهذا يندفع قول من قال^(٢): «التعرض لكون المقبرة فتحاً غير قياس خارج عن الغرض». وقيل^(٣): إذا جعل مثل المقبرة مكاناً مثلاً لزم الخروج، فأما إذا جعل اسماً متخذاً لهذا الشأن فلا، كالقارورة مثلاً.
- ٩

ولقائل أن يقول: مثل القارورة بعيد لا يكاد تجد ما تحملها عليها بوجه، فلا يحمل عليها، فالحمل على الكثير النظم مع الخروج عن القياس بوجه أولى.

- ١٢ والجواب: إنه لو كان كذلك لحملوا مثل المَذْهَبِ على المِحْلَبِ مع القول بالخروج، وسيأتي. نعم التمثيل بالمَذْهَبِ ههنا أقرب من القارورة.

وما عداه فعلى لفظ المفعول. (الثانية: ٣٠).

● قوله: «وما عداه». ١٥

- أي: وما عدا الثلاثي فاسم الزمان والمكان منه على زنة المفعول، وقد مر^(٤) في التقسيم السابق. واعلم أنه قد يقال للمكان إذا كثر الشيء فيه: مَفْعَلَةٌ بالفتح، يقال: أرض مَسْبُعة، ومَأْسَدَة، ومَذْأَبَة^(٥)، ومَفْعَاة، ومَحْيَاة، أي: كثيرة السبع والأسد والذئب والأفعى والحية. وقال سيويه^(٦): «ولم يميّثوا بنظم هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الثعلب والضفدع»، ومن الأول قولك: مَقَشَاةٌ ومَبْطَخَةٌ، أي: كثيرة القشّاء والبطيخ.
- ١٨

(١) انظر الكتاب (٢٧٣/٤)، وليس (٩٣)، والمزهر (٥٠/٢).

(٢) هو الجاربردي (٧٢).

(٣) انظر شرح المفصل للمصنف (٦٦٥/١)، والجاربردي (٧٢)، والنظام النيسابوري (٨٨).

(٤) الأصل، ك: (وقتم).

(٥) الأصل، ك: (ومأذبة).

(٦) الكتاب (٩٤/٤).

[اسم الآلة]

الآلة على مِفْعَلٍ، ومِفْعَالٍ، ومَفْعَلَةٍ، كالمِخْلَبِ، والمِفْتَاحِ، والمِخْسَحَةِ.

ونحو: المُسْعَطِ، والمُنْخُلِ، والمُدْقِ، والمُدْهَنِ، والمُكْحَلَةِ، والمُخْرُضَةِ ليس بقياس. (الشافية: ٣١).

٣

● قوله: «الآلة على مِفْعَلٍ...» إلى آخره.

أقول: اسم الآلة هو الذي بسببه يصدرُ الفعل عن الفاعل؛ ألا ترى أن المِخْلَبَ هو ما يُخْلَبُ بواسطته، والمِفْتَاحَ ما يُفْتَحُ بسببه، والمِخْسَحَةَ ما يُكْسَحُ به، فهو للمعالجة والنقل واستعانة الفاعل به. والأصلُ فيه مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ، وقيل: مِفْعَلٌ فرع عن المِفْعَالِ، وسيجيء في باب الإعلال^(١)، فبناءً على هذا الأصلُ يكون مِفْعَالاً فقط، وأما المِفْعَلَةُ فهي المِفْعَلُ لحقت به التاء، كالمُنْزَلِ لحقت به التاء في قولك: مَنَزَلَةٌ، ولا يتجاوز الثلاثة.

٩

وأما نحو المُسْعَطِ والمُنْخُلِ والمُدْقِ والمُدْهَنِ والمُكْحَلَةِ والمُخْرُضَةِ ليس بجارٍ على القياس، وإنما القياس كسر الميم وفتح العين في الكل. وقال سيبويه^(٢): (لم ينهوا بها منهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية) أي: لم يشتقوها من أصولها اشتقاقاً يستدعيه القياس، فعلى هذا لو جعل الأُشْنَانِ^(٣) في وعاء غير المُخْرُضَةِ لا تسميه المُخْرُضَةُ، وكذا الكلام في أخواتها.

١٢



(١) انظر ص (٤٨٦) من هذا الكتاب.

(٢) انظر شرح السراfi (١٠٦/٥)، وركن الدين (٢٩)، ولفظ الكتاب (٩١/٤) مختلف.

(٣) الأُشْنَان: حمض معروف تغسل به الأيدي. اللسان (أشن).

[المصغر]

المصغر: المزيد فيه ليدل على تقليل. فالتمكن يُضَمّ أوله ويُفتح ثانيه، وبعدهما ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التانيث، وألفي التانيث، والألف والنون المشبهتين بهما، وألف أفعال جمعاً. (الشافية: ٣٢).

٣

● قوله: «المصغر المزيد فيه...» إلى آخره.

هذا حذؤه، يقول: المصغر هو الذي زيد فيه ليدل ذلك الزائد على تقليل، وهذا كقولك: رَجُلٌ، فإنك لما زدت الزائد في الرجل دلّ على أن مدلوله أدون من مدلول ما لم يُزَدْ فيه، وهو المكبر. وقد يقال للمصغر: المحقر أيضاً.

٦

وقال شارح^(١)، كما في الشرح^(١): التقدير الاسم المزيد. ولم يرتضه آخر^(٢)، فقال: «التقدير: اللفظ؛ ليشمل نحو: ما أحسنه^(٣)»، وقال أيضاً^(٤): «لو قيل: الاسم، إلى آخره، لا يحسن أن يقال: التصغير من خواصّ الأسماء».

٩

وأنا أقول: لو قُدِّرَ عدم دخول نحو ما أحسنه أصلاً في الاسم سُدَّ باب التأويل؛ لكنه مفتوح قطعاً. وأما انتفاء الحسن فيما قال فأمرٌ وهمي. وإيراد ما هو أقرب من الأجناس أقرب في التعريف. واعلم أن على هذا الحد^(٥) أسئلة أربعة:

١٢

الأول: إنه ليس بمانع لدخول مثل هو أقل منه وأصغر وأحقر؛ لأن الكلّ يصدق عليه أنه هو الذي زيد فيه ليدلّ على تقليل؛ لأن الأقل أقل من القليل، والأصغر أخط من الصغير، وكذا الأحقر، وكلّ بناء زيد فيه.

١٥

والثاني: إنه مشتمل على ما يرادف المحدود، فيكون في معنى تعريف الشيء بنفسه، فلا يستقيم؛ بيانه أنه قال: ليدلّ على تقليل، والمراد بالتقليل التصغير، فكأنه قال: المصغرُ المزيد فيه ليدل على

١٨

(١) هو ركن الدين (٢٩)، وانظر شرح المصنف (١٣/ب).

(٢) هو الجاربردي (٧٣-٧٤).

(٣) إشارة إلى الشاهد المنسوب إلى العرجي، وهو قوله:

يا ما أحسنَ غِرْلاًنا شَدَدَ لنا من هَوَلِيائِكُنَّ الضَّالَّ والسَّمَر

وانظره في أمالي الشجري (٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥)، والإنصاف (١/ ١٢٧).

(٤) هو الجاربردي (٧٣-٧٤).

(٥) ك: (أن لهذا الحد).

التصغير. وهو فاسد.

- والتالث: إنه ليس بجامع لخروج المحدود عن الحد؛ تقريره: إن مثل كُمَيْتٍ وَجُمَيْلٍ مصغّر، وليس مما زيد فيه ليدلّ على تقليل؛ إذ لا دلالة للزائد على تقليل ههنا، فيخرج عن الحد ما هو من المحدود. ٣
- والرابع: إن مثل هو أصغر منه، ودوين هذا يدلّ على أنه أكثر صِغَرًا وأكثر دُرَيْثَةً، فيدلّ الزائد على الكثرة، فلا يدلّ على التقليل؛ إذ من المُحال أن يدلّ على القلة ما يدلّ على الكثرة، وهو مصغّر باتفاق، وليس بداخل في الحد. والحاصل^(١) في هذا أيضًا أنه يخرج الحد عن كونه جامعًا. ٦
- والجواب عن الأول: أن المراد بالمزيد فيه ما زيد فيه ياء التصغير في بمقتضاه لا غير، فلا يدخل ٣٤ ب مثل أقلّ وأصغر؛ لأنه لا ياء فيه، وذكر الياء في الآتي مشعر بهذا، ولعمري إنه لو قال: المزيد فيه ياء ليدلّ؛ لكان أسدّ وأحسن؛ إذ ليس بجائز أن يضمّر في الحدود؛ لأنها معرّفة، فينبغي أن لا يفتقر إلى خارج، وإلا لزم الدور إن انتهى وعاد إلى الأول، والتسلسل إن لم ينته.
- وعن الثاني: أن التقليل وإن سلّم أنه بمعنى التصغير فلا بأس بكونه واقعًا موقع التعريف؛ إذ من الجائز أن يكون التصغير الذي في المحدود بحسب الاصطلاح، والتصغير الذي في الحد بحسب اللغة، وحيث لا يكون تعريف الشيء بنفسه، لثبوت المغايرة بينهما. ١٢
- وعن الثالث: أن مثل كُمَيْتٍ وَجُمَيْلٍ كان في الأصل معناه التصغير، فقطع النظر عن معناه الأصلي: وأجري مجرى المكبرات، ومعنى قوله في آخر الباب: «موضوع على التصغير» هذا، وأما جعل الشيء معدولاً عن موضوعه الأصلي فمعهود وسائع في كلامهم، وستأتي الأمثلة له. ١٥
- وعن الرابع: أن الكثرة تلحق كلّ شيء من الممكنات، فتلحق القلة أيضًا؛ لأنها من الممكنات، ولحق الكثرة الشيء مُشعّرًا بكمال وجودها. ١٨
- فالْحاصل أنه إذا كثرت القلة في القليل كان أقلّ مما كان قبل، فكثرة القلة (في القلة)^(٢) دالة على وجود كمالها، ووجود كمال الشيء لا ينافي وجوده، (بل يقوّي)^(٣)، فوجود^(٣) الكثرة في القلة لا ينافي وجود القلة. ٢١
- وأورد^(٤) عليه بأنه غير جامع؛ لخروج تصغير التعظيم، كقولهم: دُوَيْهَةٌ للموت، مع كونه

(١) م: (فالحاصل).

(٢) ليس في م.

(٣) ك: (وجود).

(٤) المورد والمجيب هو ركن الدين (٢٩)، وعنه الجاربردي (٧٤).

أعظم الدواهي، وتصغير الشفقة، كقولهم للولد: يا بُني؛ إذ كلاهما لا يدل على تقليل.

فأجيب عن الثاني بأن الشفقة لا تنافي التقليل، وعن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتقليل لتقليل المدة. وهذا فيه تعسف؛ إذ ليس بين عظم الداهية وسرعتها ارتباط عقلي لجواز غير ذلك، وأما حمل التقليل على تقليل المدة فتكلف صرّف. وأما الجواب عن الثاني فلم يعد بعد هذا.

والحق أن ما للتعظيم وما للشفقة كليهما مبني على التقليل بحسب الأصل، وزواله بالعارض، ولا يضره ذلك، كيف وقد يحكم بمثل جميل أنه مصغر أصلاً، وتصغير الدويهيّة للموت من باب التجوز؛ إذ المراد عظمها، كقولهم^(١):

٩ تحية بينهم ضربٌ وجيعٌ

● قوله: «فالمتمكن يضمّ أوله...» إلى آخره.

التصغير يجري في الأسماء المتمكنة والأسماء غير المتمكنة، ولكلّ طريق، ولما كان المتمكن أقدم وأرسخ عريقاً في الإسمية بدأ به؛ إذ التصغير من خواصّ الاسم، فلا جائز أن يكون في غيره، ومثل: ما أحسنه متأولّ مع كونه شاذّاً، وسيجيء، فكل ما كان من مشابهة الغير أبعد كان التصغير فيه أثبت وأحق؛ فلذلك قال: «المتمكن»، ولطريق تصغيره أربعة أعمال:

١٥ الأول: أن يضمّ أول حروفه.

ولقائل أن يقول: كان الواجب أن يقول: إن لم يكن مضموماً، كعُنق؛ لاستحالة جعل المضموم مضموماً.

١٨ والجواب: إن ضم التصغير غير الضم الذي كان قبله؛ بدليل ارتفاع الفتح والكسر فيه؛ ألا ترى أنك تقول: رُجِيلٌ وجِييرٌ، فلا يبقى الفتح ولا الكسر.

فإن قلت: ارتفاع الفتح والكسر لازم؛ لاستحالة كون أحدهما ضمّاً، بخلاف الضم؛ لوجوب كون الضم ضمّاً، والمراد حصول الضم.

(١) القائل عمرو بن معديكرب، والشاهد عجز بيت صدره:

وعجل قد دلفت لها بخيل تحية...

وانظره في ديوانه (١٣٠)، والكتاب (٢/ ٣٢٣ و ٣/ ٥٠)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٢/ ٢٠٠)، ونكت الشتمري (١/ ٦٢٦)، ونواذر أبي زيد (١٤٩-١٥٠)، والمقتضب (٢/ ١٨ و ٤/ ٤١٣)، والتصريح وحاشية الشيخ يس عليه (١/ ٣٥٣).

قلتُ: ضمّ المصغّر مقتضى التصغير، فيجب أن يكون متأخرًا عن المقتضي؛ لاستحالة تقدم المعلول على العلة، فلا يكون الذي كان قبلُ، فيكون طائرًا، فلا حاجة إلى قول الشارحين^(١): «إن لم يكن مضمومًا»؛ إذ جعل المضموم مضمومًا مندفع.

والثاني: أن يفتح الثاني. والكلام في فتح ما كان ثانيه مفتوحًا كقرسٍ، كالكلام المارّ في الضم. وأما وجههما فهو أن الضم لما كان في الفعل الفرعي؛ أعني بناء المفعول^(٢)، والمصغّر فرعٌ، ناسب أن يكون أوله كأول المجهول؛ لكونهما فرعين، ولما ضمّ، وفيه ثقل، جُبر بخفّة الفتح في الاسم؛ لكونه أعلى رتبةً، وخفّة الكسر في الفعل؛ لكونه مفضولاً.

والثالث: أن يُجاء بياء بعد الضم والفتح، ووجهه أنه لما كان الغالب في التكسير الألف جاؤوا في التصغير بالياء؛ لكونها شبيهة الألف، وذلك لأجل أن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، وسيأتي، والمجيء بها لنصوصية التصغير؛ أعني ليخرج عن موازنة مثل صُرْدٍ^(٣) فإنه مكبّرٌ، ولم يُزِدْ أولًا طلبًا للسكون، ولا هربًا من الالتباس بالمضارع، كما قاله شارح^(٤)؛ لعدم اطّراد، ولا ثانيًا لثلا ينقلب وأوًا، ولا آخرًا لثلا يشته بياء الإضافة، وأيضًا ليكون موقعها موقع الزائد في التكسير، ولما عمل هذا في الثلاثي حمل غيره عليه لأرسيته في الأصالة.

والرابع: أن يكسر ما بعد الياء إن كانت الكلمة رباعيةً باعتبار عدد الحرف؛ ليدخل الرباعيُّ الأصليُّ والملحقُ والمزيدُ على الثلاثي، كجُعْفِرٍ وقُرَيْدٍ ومُقَيْلٍ. وأما وجه هذا الكسر فهو أنهم أرادوا أن يكون كالتكسير، أو تكون الحركة الواقعة بعد الياء مناسبة لها، فلهذا أوجبوا الكسر؛ لتكون المناسبة دافعة لثقل الرباعي والزيادة، فالأعمال الثلاثة السابقة تجب في كل متمكن، وأما الأخير ففي الرباعي، لا غير.

ولقائل أن يقول: لو كان الكسر واجبًا لكان في تصغير أصمٍّ في قولك: أصيّم كسرًا.

والجواب: إن الكسر الحكمي جارٍ مجرى الكسر اللفظي، وههنا حكمي، وعدم كونه لفظيًا لخارج، وهو التضعيف.

● قوله: «إلا في تاء التأنيث...» إلى آخره.

(١) انظر شرح ركن الدين (٢٩)، والجاربردي (٧٦).

(٢) م: (بناء المفعول).

(٣) الصُرْد: طائر فوق العصفور يصيد العصافير. اللسان (صرد).

(٤) هو الجاربردي (٧٦).

يُستثنى من الحكم بوجوب الكسر فيما بعد الياء أربع صور:

الأولى: تاء التانيث، وذلك كقولك: رَحْمَةٌ وَغُرْفَةٌ، فلا يكسر ما بعد الياء في تصغيرها؛ بل يفتح، فيقال: رُحَيْمَةٌ وَغُرَيْفَةٌ، وعدم جواز الكسر في هذا لأنهم التزموا الفتحة فيما كان قبل تاء التانيث في كل موضع، وهو ههنا ما بعد ياء التصغير.

والثانية: أَلِفُ التانيث، كقولك: حُبْلَى وَحَمْرَاءُ، فلا يكسر ما قبل الألف؛ بل يفتح، فيقال: حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءُ؛ إذ لو كُسِرَ لما بقي الألف؛ بل انقلبت ياءً؛ لاستحالة كون الألف غير مفتوح ما قبلها، ولو لم يبق الألف لم يبق التانيث؛ لكونه موضوعاً على الألف.

٣٥ ب

والثالثة: الألف والنون المشبهتان بألفي التانيث، كقولك: سكران. وكما كان الألف والنون يمنعان من الصرف لمشابهتهما بألفي التانيث، فكذا يمنعان من كسر ما بعد الياء لمشابهتهما بهما؛ إذ لو لم يجريا في هذا الموضع أيضاً مجراهما لزم انتقاض مشابهنهما بهما، فلم تبقيا مشبهتين؛ لكنهما مشبهتان على كل حال، فتقول: سَكْرَانُ، فلا يُكسر؛ إذ لو كسرت لانقلبت الألف ياءً، وتقول في تصغير سلطان: سُلَيْطَيْنِ لكون الألف والنون غير ما ذكر.

والرابعة: أَلِفُ أفعال، ولم يكسر ما بعدها في هذا الموضع أيضاً؛ لأنه لو كسر لزم ارتفاع الجمعية؛ أما الأول فإنه لو كسر لانقلبت الألف ياءً، وأما الثاني فلائنه لو لم يبق الألف لانتفت الجمعية؛ لأن الألف هي الدالة على الجمع؛ فبوجودها يكون الجمع جمعاً، وبعدمها يرتفع، وذلك كقولك: أَجْمَالُ، فتقول في التصغير: أَجَيْمَالُ، فلا يكسر، وتقول في تصغير إجمال - بكسر الهمزة: أَجَيْمِلُ؛ لأنه مصدر لا جمع.

ولا يزداد على أربعة، فلذلك لم يجى في غيرها إلا: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ، وإذا صُغِرَ الخماسي - على ضعفه - فالأولى حذف الخامس، وقيل: ما أشبه الزائد، وسمع الأخفش: سَقْفِيرَجَلٌ. (الشافية: ٣٢).

٢١ • قوله: «ولا يزداد على أربعة».

أي: لا تزداد الصور المستثناة على أربعة أمثلة هي المذكورة. وقال شارح^(١) معناه: «لا يزداد ياء التصغير على ما زاد على أربعة أصول».

٢٤ وأقول: هذا معنى متكلف لا يعطيه اللفظ؛ بل المفهوم بناءً على هذا منع تصغير الخماسي.

(١) هو الجاربردي (٧٨).

فإن قلت: فكيف قال: «فلذلك»، ففرّع على ما لم يذكر؛ إذ لم يذكر الخماسي بعد؟.

قلت: فرّع بناءً على قطع النظر عن الخماسي أصلاً، ثم استدرك بحث الخماسي، كأنك تسأل عنه وتعرض لإثبات وزن آخر غير ما ذكر إيماءً، فأجاب عنه، فقال: «وإذا صغّر الخماسي». ٣
وحكم شارح^(١) بأن هذا التفرع على هذا التفسير مشكل، ثم أشار إلى حله بنحو شيء مما ذكرناه.
● قوله: «فلذلك لم يجي...» إلى آخره.

أي: لأن الأصل في تصغير الاسم المتمكن أن يضم أوله ويفتح ثانيه وبعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدهما في الرباعي، ولا اعتداد بالمستثنيات؛ لأنها خارجة عن القياس؛ لم يجي إلا فُعِيلٌ وفُعِيلٌ وفُعِيلٌ؛ لأنه إن كان الاسم ثلاثياً صار يعمل التصغير فُعَيْلاً، وإن كان رباعياً، ولم يكن قبل آخره مدّة، صار بعمله فُعَيْلاً، وإن كان قبل آخره مدّة صار فُعَيْلاً؛ وذلك لاقتضاء كسر ما بعد الياء انقلاب المدّة ياءً إن لم يكن إياها. ٩

فالأول والثاني: قدّم أمثلتهما، وأما الثالث فكقولك في مصباح وكُرْدُوس^(٢) وقُنْدِيل: مُصَيِّحٌ وكُرَيْسٌ وقُنْدِيل. والمراد بقولهم: فُعِيلٌ وفُعِيلٌ وفُعِيلٌ ليس حقيقتها؛ بل صورتها؛ لأن مثل مُيَّتٍ وهوَيْر^(٣) في الحقيقة فُعِيلٌ وفُويلٌ، لا فُعِيلٌ، ومثل مُقِيلٌ كذا مُفِيلٌ، ومثل قُرَيْدٍ فُعِيلٌ، لا فُعِيلٌ، ومثل مُصَيِّحٍ وأخِيرِيجٍ مُفِيلٌ وأفِيلٌ، لا فُعِيلٌ فدل على أن المراد اعتبار عدد الحروف والحركات. ١٢
واعلم أنه لو كررت اللام ولم يكرر العين لكان أقيس؛ لأن تكرار العين حقيقة لا يوجد إلا نادراً، كقولك في خَفَيْفَدٍ^(٤): خَفَيْفَدٌ وخَفَيْفَدٌ، وأما تكرار اللام ففي الرباعي والخماسي الأصليين والملحق بهما، فتكرار^(٥) اللام على حسب ما يقتضيه قياس الوزن، كما مرّ، ثابت. وهذه مما غفل عنه القدماء والمتأخرون من النحاة فتنبه. ١٨

ومن الشارحين^(٦) من أشار إلى أن إرادتهم تكرار العين لئلا يلزم كثرة الأوزان. وتعلم أن لا ربط عقلي بين المذكورين.

(١) هو الجاربردي

(٢) الكُرْدُوس: القطعة من الخيل العظيمة، والفقرة من فقر الكاهل، وكل عظم تام ضخم. اللسان (كردس).

(٣) تصغير هار، وهو اسم فاعل من هار الجُرْفُ والبناء يَهْوَر: إذا سقط وتهتم. اللسان (هور).

(٤) الخَفَيْفَدُ والخَفَيْفَد: السريع، والظليم الخفيف. اللسان (خفد).

(٥) في النسخ (بتكرار). والصواب ما أثبتته.

(٦) انظر الرضي (١/ ١٤-١٥)، وركن الدين (٣١)، والجاربردي (٧٩).

● قوله: «وإذا صغّر الخماسي...» إلى آخره.

٣ تصغير الاسم الخماسي الأصلي^(١) مُستَكْرَةً ككسيرة؛ إذ التصغير والتكسير من واحدٍ واحد؛ لكون الكل موجباً لرجوع الشيء إلى أصله غالباً، وإنما استكرهوهما لاستقلالهما إياهما؛ إذ الخماسي بناؤه مستقل بلا تصغير وتكسير، فاستقبحوا أن يزداد ثقلًا؛ وذلك لاستلزام كل واحد التغير الذي هو خلاف الأصل، وإذا صغّر مع ضعفه وكونه مستكرها ففيه ثلاثة مذاهب:

٦ أحدها، وهو المختار: أن يحذف الخامس، فيصغّر ما بقي، فيكون داخلًا في فُعَيْلٍ، وذلك كقولك في سفرجل: سَفَيْرَج. وهذا مذهب سيويه، قال في الكتاب^(٢): «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع. فإِذَا حُذِفَ الذي ارتدع عنده».

٩ والثاني: أن يحذف الحرف الذي قد يكون من الزوائد، إن كان فيها، وإن لم يكن فما يشبهه، إن كان، وإلا فالخامس. فالأول مثل الميم في جَحْمَرِش، فتقول في تصغيره على هذا المذهب: جُحْمَرِش؛ لأن الميم هو الحرف الذي قد يكون من حروف الزوائد. والثاني مثل الدال في فرزدق فإنك تقول في التصغير: فُرَيْرِق، فيحذف الدال؛ لأنه يشبه التاء، وهو من حروف الزيادة، فهو بالحذف أولى. والثالث مثل إصْطَخِر^(٣)، فتقول في تحقيره: أُصَيْطِخ، فيحذف الخامس؛ لعدم ما هو من الزوائد في الجملة، وعدم ما يشبهه، إلا إن قيل: الطاء يشبه التاء فهو بالحذف أولى، فحيث تمثّل بمثل قُبَعْرَى، فيقال: قُبَيْعَتْ.

وأما كون هذا المذهب غير مختار فلا مبرر:

١٨ أحدهما: إنه يوجب تخصيص أحد المتساوين، وهو باطل؛ بيانه أنه من الجائز أن يكون المشبه للزائد متعدّدًا كما في قُدْعَمِلٍ، فإن الميم واللام كليهما قد يكونان زائدين، فحذف أحدهما وتبقيّة الآخر ترجيحٌ من غير مرجح.

فإن قلت: يحذف الخامس أو ما كان أقرب منه فلا يلزم ما ذكرتم.

٢١ قلت: الارتداع كما ذكره سيويه أصلح للعلّة؛ إذ هو أمرٌ مطّرد لا يفتقر إلى علّتكُم، وأما حذف ما أشبه الزائد فيفتقر إلى القول بحذف الخامس بتقدير عدمه وبتقدير تعدّده. والعلّة المستغنية أقوى من العلّة المفتقرة.

(١) ليست في ك، م.

(٢) الكتاب (٤٤٨/٣).

(٣) بلدة بفارس، وهي من أعيان حصون فارس ومدنها وكورها، سمّيت باسم منشئها. معجم البلدان (٢١١/١)، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي البشاري (٤٣٥).

فإن قلت: ما ذكرنا يحتوي على الجمع بين الدليلين^(١).

- قلت: دليلكم معارض بأنه كما أنّ المشبه للزائد لإشباهه ثقيل فكذا الخامس يشبه الزائد لكونه خامساً، فيكون ثقیلاً، فلم يبق لكم دليل للتعارض والتساقط، فيبقى الارتداع للعلية سالماً، فلا جمع. ٣
- والثاني: إن إشباه الزائد أمر موهوم؛ إذ الأصل لا يصير زائداً ولا قريباً منه بشبه مجرد، وأما الارتداع فأمر محقق مدرك بالضرورة؛ ألا ترى أن مثل عَقْرَبٍ لو سميت به مذكراً امتنع من الصرف؛ وذلك لكون الحرف الرابع قائماً مقام تاء التانيث، واستثقال تاء التانيث لكونها زائدة على البنية، فدل على أن الحرف الخامس بإشباهه الزائد أولى من غير الخامس المشبه له صورة. ٦
- والثالث من المذاهب أن يصغر بكما لها، فيقال في سفرجل: سُفَيْرِجِل - بكسر الجيم - وهذا أردأ. وقد نقله الأخفش^(٢). واستدل المصنف في شرح المفصل^(٣) وبعض شارحي^(٤) كتابه هذا أيضاً على أن المذهب الأول أسدّ وأحسن بأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، فكما يحذف الخامس في التكسير فكذا يحذف في التصغير. ولك أن تقول: هذا عين النزاع؛ لأن القائل يحجّرش لا يقول في التكسير: جَحَاير؛ بل جحارش، فلا يحذف في التكسير إلا ما تحذفه في التصغير. فالخاص أن للخصم أن لا يسلم المقيس عليه. ١٢

ويُرَدُّ نحو باب، وناب، وميزان، ومَوْقِظٍ إلى أصله؛ للذهاب المقتضي، بخلاف: قائم، وتراث، وأدب. وقالوا: عَيَّنْهُ لقولهم: أَعْيَادٌ. ١٥

فإن كانت مدة ثانية فالواو، نحو: ضُوَيْرِيبٍ في ضَارِبٍ، وضُوَيْرِيبٍ في ضَيْرَابٍ. (الشافية: ٣٢-٣٣).

● قوله: «ويرد نحو باب...» إلى آخره.

- قد سبق أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها غالباً، فهذا بيان تفاصيل الردّ، يقول: الاسم المطلوب تحقيره إما أن يكون غير مغير عما هو الأصل في بنائه، أو يكون مغيراً. لبحث في الأول. والثاني إما أن يكون تغييره بالقلب أو الحذف أو الزيادة، والقلب إما بالمقتضي الإعلالي أو غيره، والمقتضي ١٨

(١) كتب أحدهم في حاشية ك: (أي اعتبار شبه الزائد والخامس).

(٢) هي كذلك بالكسر في الشافية (٣٢)، وركن الدين (٣١)، والجاربردي (٧٩)، ومضبوطة بالفتح عند سيويه (٣/٤١٧-٤١٨)، والنظام النيسابوري (٩٤)، والرضي (١/٢٠٥)، وشرح الغياث على الشافية (١/١٠٩)، وشرح اللباب كما في حاشية ابن جماعة (٧٩). ويرى الرضي أن المقصود بسماع الأخفش هو إثبات الأحرف الخمس في التصغير، وليس كسر الجيم، وضبطها ابن الوردي في شرح تحفته (٤٠١) بالسكون، ونقل سيويه هذا عن الخليل أيضاً.

(٣) شرح المفصل (١/٥٧٢).

(٤) هو الجاربردي (٧٩).

- الإعلالي أو غيره إما أن يكون قائماً في التكبير دون التصغير، أو قائماً فيهما، ولا مقال فيما يكون قائماً في التصغير دون التكبير، فإنه ليس من باب الرد، وسيجيء بابه. فالأول يجب فيه الرد إلى أصله؛ وذلك لأنه لا يكون المقتضي فيه قائماً، وهذا كقولك: بابٌ ونابٌ، فإن الأصل كان بَوَّاباً ونَيْباً، فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكقولك: ميزان، فإنه كان في الأصل مِوزَاناً، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وكقولك: مُوقِظٌ، فإن أصله مُيَقِظٌ، فانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. فإذا جئت بالمذكورات في التحقير تقول: بُوَيْبٌ ونَيْبٌ ومُؤَيِّزٌ ومُيَقِظٌ، فيرجع الكل إلى ما كان قبل الإعلال في التكبير؛ وذلك لانتفاء المقتضي؛ إذ لم يبق مع التحرك انفتاح السابق في الأولين، والمقتضي للقلب هو، ولا السكون ولا كسر السابق في الثالث، ولا السكون في الرابع. فترى أن العلة متفية، فلا معلول^(١) كما في الثالث، أو جزؤها متف، فلا معلول كالأول والثاني والرابع؛ لأن جزء العلة لا يكون علة. وهذا معنى قوله: «لذهاب المقتضي».
- قوله: «بخلاف نحو قائم...» إلى آخره.

- ١٢ هذا هو الثاني من التقسيم، وهو الذي § يكون المقتضي في تكبيره وتحقيره ناهضاً فلا أثر للتحقير؛ إذ المقتضي في اقتضائه لا يتغير بخصوصية أحدهما، وذلك كقولك: قائم، وكان في الأصل قائماً، فقلبت الواو همزة، والمقتضي للقلب كونه اسم فاعل من فعلٍ أجوف، فإذا حقرتَه قلت: قُوَيْمٌ؛ ببقاء القلب، فترى أن المقتضي في تصغيره وتكبيره سواء؛ إذ لا يتغير به عن كونه ما كان، وكقولك: تُراثٌ وتُخمةٌ، فإن الأصل فيهما: وُراثٌ ووُخمةٌ، فأبدلت التاء من الواو، والمقتضي للإبدال كون الواو مضمومة في أول الكلمة، فإذا صغرت قلت: تُرَيْثٌ وتُخَيْمةٌ؛ لأن المقتضي لم يتغير عما كان، فالمقتضي يترتب عليه في الحالتين، وكقولك: أُدَدٌ^(٢)، فإن أصله كان وُدَدًا، فأبدلت الهمزة من الواو، والمقتضي له كون الواو مضمومة، كما في تُراثٌ، ففي التحقير أُدَدٌ فلا يتغير لكون المقتضي غير متغيرٍ. فعلمت أن المقتضي إذا كان في المكبر والمصغر سواء كان المقتضي فيهما سواء، وإن لم يكن كذلك كان المقتضي عليه مترتباً فيما كان ناهضاً، فعلى هذا تقول في مُتَعَدٍ ومُتَسِيرٍ: مُوَيْعَدٌ ومُيَسِيرٌ؛ لذهاب المقتضي، وفي صَمَلَقٍ وصَالِغٍ^(٣): صُمَيْلَقٌ وصَوَيْلِغٌ؛ لكونه في المكبر والمحقّر سواء، وكان الأصل في الصادين السين^(٤).

(١) ك: (فلا معمول).

(٢) أدَد: أبر قبيلة من اليمن، حد جاهلي، وهو أدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. انظر الصحاح واللسان (أدد)، والرضي (٢١٧/١)، والأعلام (٢٧٨/١).

(٣) الصَّمَلَقُ: القاع الأملس. والصَّالِغُ: من الغنم والبقر وذوات الظلف التي تمت أسنانها، وذلك في السنة الخامسة أو السادسة. انظر اللسان (صملق، صلغ).

● قوله: «وقالوا عُيِّدٌ...» إلى آخره.

هذا جواب عن اعتراض مقرر، كأنه قيل: أليس القياس في عُيِّد: عُويِّدًا؟ وتقريره: أن عُيِّدًا تصغير عُيِّد، وهو كان في الأصل عُوْدًا؛ لأنه من العُوْد، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، كما في ميزان، فكما أن ميزانًا رُوِّدَ إلى أصله في التحقير كان الواجب أن يُرَدَّ عيد إلى أصله فيه، فيقال: عُويِّد.

أجاب عن هذا بأن التصغير والتكسير سيان، وقد قالوا في تكسيره: أعياد، ولم يقولوا أعواد، فلهذا قالوا: عُيِّد، ولم يقولوا: عُويِّد. وأما عدم قولهم: أعواد، وجريهم على مخالفة القياس، فقد قيل^(١): لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الأعواد التي هي جمع العُود والأعياد التي هي جمع العيد. والأحسن^(٢) أن يقال: لم يقولوا عُويِّد؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين العُويِّد الذي هو تصغير العُود، وبين العُيِّد الذي هو تصغير العيد؛ إذ الطريق هكذا أقرب.

● قوله: «فإن كانت مدَّة...» إلى آخره.

يعني إن كانت مدَّة ثانية في الكلمة تصير واوًا في التصغير. والمدَّة تشمل الألف والواو والياء. فالأول كقولك في ضارب: ضُوْرِبْ، وفي قالب قُوْرِبْ، وفي ساباط^(٣): سُوِيِّطْ. والثاني كقولك في طومار^(٤): طُوْمِرْ، وفي ضُوْرِبْ على تقدير كونه اسم رجل: ضُوْرِبْ. والثالث كقولك في ضيراب: ضُوْرِبْ، وفي قِفَال^(٥): قُوْفِيل.

والدليل على وجوب قلب المدَّة واوًا إن لم يكن^(٦) إياها أن الألف لا سبيل إلى حركتها، والحركة الفتحية في ثاني المصغر^(٧) واجبة، فوجب قلبها ما يصلح للحركة، وهو إما الواو، وإما الياء، والياء لكون ما قبلها مضمومًا لم تكن مناسبة، فتعيّن الواو؛ إذ هي حرف الضم.

(١) انظر الكتاب (٤٥٨/٣)، والأصول (٥٨/٣)، واللفصل (٢٠٣)، وشرح المصنف (١٤/ب).

(٢) هذا الأحسن ذكره المصنف في شرحه (١٤/ب)، وركن الدين (٣٢)، والجاربردي (٨١)، والنظام النيسابوري (٩٦)، وجعل الرضي (٢١١/١) هذه العلة ابتداءً علة الفرق بين محقري العود والعيد.

(٣) ساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ، وساباط كسرى: موضع بالمدائن معروف، سمي بساباط بن باط؛ لأنه كان ينزله. اللسان (سبط)، ومعجم البلدان (١٦٦/٣)، والأفاظ الفارسية المعربة لأدبي شير (٨٤).

(٤) الطومار والطامور: الصحيفة. اللسان (طمر).

(٥) القِفَال: عرق في اليد يُفصد، وهو معرّب. اللسان (قفل).

(٦) م: (تكن).

(٧) م: (والحركة الفتحية كما مرّ في ثاني المصغر).

فإن قلت: § ألم يقولوا: مُيَقِّظٌ، فجاءوا بالياء المضموم ما قبلها، فهذا دليل على أن ضمَّ ما قبلها ليس بمحذور، إلا إذا كانت ساكنة، ولهذا تنقلب واوًا في تلك الحالة.

- ٣ قلت: مثل ياء مُيَقِّظٍ أصل، وقد يستحسن في الأصل؛ لكونه أصلًا، ما لا يستحسن في غيره؛ ألا ترى أن ياء ضيراب وقِفَالٍ ليس بأصل. وفي الكتاب^(١): «ومن العرب من يقول: شَيْخٌ وَبَيْتٌ وَسَيِّرٌ^(٢)؛ كراهة الياء بعد الضمة» أي: بكسر الأول، فهذا دليل ظاهر على كون الضم قبل الياء ثقیلاً، فالأصل يحتمله، وغيره لا يحتمله.
- ٦

● وفي قوله: «مدّة ثانية».

- نظر؛ لأن المدّة الثانية أعم من أن تكون أصلية أو غير أصلية، ومبدلة أو غير مبدلة، فينتقض قوله
- ٩ بمثل مرقط؛ إذ الثاني مدّة، فيجب أن يقال بالواو، ويمثل مدّة قيراطٍ ودينارٍ وشيراز^(٣) وديعاس^(٤) مما ثانيه المدّة المبدلة من حرفي التضعيف، فإنه لا يجوز أن يقال: قويريط (ودوينير وشويريز ودوعيس؛ بل بحرف التضعيف. قال سيويه^(٥): «تقول: قُرَيْيط^(٦) ودُنَيْنير^(٧)».
- ١٢ ويمكن أن يجاب عن الأوّل بأن المراد بالمدّة غير الأصلية، وبحته السابق في (ميزان وموقف) مُشعِرٌ بذلك، ولكن لا محيص عن الانتقاض بالثاني. ولو قال: فإن كانت مدّة زائدة غير مُبدلة من أحد المتجانسين، كان مستقيماً.

- ١٥ والاسم على حرفين يُردُّ محذوفه، تقول في عِدّة، وكلّ اسمًا: وَعِدّة، وأَكِيلٌ، وفي سهٍ، ومُنْذ اسمًا: سُنَيْهَةٌ، ومُنَيْدٌ.
- وفي دمٍ وحِرٍّ: دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ، وكذلك باب: ابنٍ، واسمٍ، وأختٍ، وبنتٍ، وهنّتٍ، بخلاف باب: مَيْتٍ، وهارٍ، وناسٍ. (الشافية: ٣٣).
- ١٨

● قوله: «والاسم على حرفين...» إلى آخره.

- (١) الكتاب (٣/ ٤٨١).
- (٢) في الكتاب: (سيد). بالدال، والذي في النسخ بالراء.
- (٣) شيراز: اللين الرائب المستخرج ماؤه، ومدينة بفارس تبعد عن طهران ٩٠٠ كم سُميت بشيراز بن طهمورث. قصد السبيل (٢/ ٢١٤).
- (٤) الديعاس، ويفتح الدال: الحمّام، والسَّرَبُ المظلم، والكَيْنُ واسم سجن للملك وللحجاج في واسط، وموضع في وسط عسقلان عالٍ. اللسان (دس)، ومعجم البلدان (٢/ ٥٤٤)، وقصد السبيل (٢/ ٤٦).
- (٥) الكتاب (٣/ ٤٦٠).
- (٦) ليس في ك.
- (٧) الأصل: (دينير).

- هذا بحث الحذف؛ أعني الحذف الجاعل الكلمة على حرفين، فتقول مقسماً: الاسم الذي يراد تصغيره لا يخلو من أن يكون محذوفاً منه شيء، أو لم يكن كذلك، ولا كلام في الثاني. والأول لا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو لم يكن كذلك. والأول لا يخلو من أن يكون فيه عوض عن المحذوف، أو لم يكن كذلك. والأول لا يخلو من أن يكون العوض الذي فيه همزة وصل، أو لم يكن كذلك. والثاني من التقسيم الثاني - وهو الذي لم يكن على ثلاثة أحرف - لا يخلو من أن يكون محذوفة الفاء كعِدَّة وكلِّ اسماء، أو العين كسَمِّ^(١) ومُذِّ اسماء، أو اللام كدَمِّ وجرِّ^(٢). فهذا القسم إذا صُغِرَ وجب رده إلى أصله؛ لاستحالة بناء فُعَيْلٍ فيما دون ثلاثة أحرف، فتقول: وَعِدَّةٌ وَأَكَيْلٌ وَسُتَيْهَةٌ وَمُنَيْذٌ وَدُمِّيٌّ وَحُرَيْجٌ. والدليل على أن الأصل في المذكورات هكذا: أَنَّ عِدَّةً كانت وَعِدَّةٌ فحذفت منها الواو لما سيأتي، وأن كُلَّ من الأكلِ، وَأَنَّ سَهًا كان في الأصل سَتَهًا؛ لقولهم: أَسْتَاه، وأن مُذَّ خَفَّفَ من مُنْذُ فأصله هو، وأن دُمًا أصله كان دَمِيًّا؛ لقولهم: دَمِيَّان، وأن جِرًّا كان في الأصل جِرْحًا؛ لقولهم: أَخْرَاحُ.

● قوله: «وكذلك باب ابن، واسم».

- هذا هو الأول من التقسيم الأخير، وهو الذي يكون العوض عن محذوفه همزة وصل، ففي هذا القسم أيضاً يجب في التحقير الردُّ إلى الأصل؛ لأنه لو لم يردَّ لكان همزة الوصل لا تخلو إما أن تثبت أو تحذف، وكلا الأمرين باطل.
- وَأَمَّا الأوَّلُ فلأنه يوجب أن لا تكون في همزة الوصل همزة الوصل؛ لأنها تكون قطعيةً حيثما؛ ١٣٨ وذلك لأنَّ المصغر واجب أن يكون أوَّلُه مضمومًا.
- وَأَمَّا الثاني فلأنه لو حذفت لبقى الاسم على حرفين، فانتفى التصغير لاستحالة بناء فُعَيْلٍ، فثبت أن الردَّ إلى الأصل واجب. وإذا رُدَّ إليه وجبَ حذفُ همزة الوصل لانتفاء سكون الأول المستدعي وجودها، فتقول: سُمِّيٌّ وَبُنْيٌ، والأصل فيه بعد التصغير: سُمِّيُّوٌّ وَبُنْيُوٌّ؛ لكونهما واوَّيين، ولكون الواو قلبت ياءً؛ لكونها مسبوقه بياء ساكنة، فلما قلبت ياءً وأدغمت السابقة فيها صار: سُمِّيًّا وَبُنْيًّا.
- قوله: «وأخت وبنت وهنت».

- هذا هو التقسيم الثاني من التقسيم الأخير، وهو الذي يكون العوض عن محذوفه غير همزة الوصل. والرد إلى الأصل واجب في هذا أيضاً؛ لأنه لو لم يردَّ لكان تاء التأنيث إما أن تحذف أو تبقى. وكلاهما فاسدٌ. أما الأول فلاستحالة بناء فُعَيْلٍ، وذلك لكون الكلمة باقيةً على حرفين، وأما

(١) السَّه: الاست. اللسان (سنه).

(٢) الجِرُّ: فرج المرأة. اللسان (حرج).

الثاني فلاستلزام كون الزائد أصلاً؛ وذلك لأن تاء التانيث زائدة على البنية، فلو وضع بناء فُعِيل عليها كانت كلام رَجُلٍ، فتتحقق وجوب الردّ.

٣ والمخذوف من الأمثلة الواو، وهي لام، وَكُنَّ في الأصل: أَخَوُ وَبَنَوُ وَهَنَوُ، فجيء بقاء التانيث وجعلوها عوضاً عن اللام، ودالة على التانيث، ولكونها عوضاً لم تُكسب بالهاء، ولم يُوقف عليها بهاء، فلما رُدَّت الكلمات إلى أصلها، وصُغِّرَت صار: أَخِيَوُ وَبَنِيَوُ وَهَنِيَوُ، ففعلوا من العمل ما ذكرنا آنفاً؛ لاقتضاء المقتضي ذلك، ثم لحقت تاء التانيث بها؛ لكونها للتانيث فقط؛ إذ العوضيّة قد زالت بالرد إلى الأصل؛ لاستحالة الجمع بين العوض والمعوّض، فصارت: أُخِيَّةٌ وَبُنِيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ؛ ولانتفاء العوضيّة كُتِبَ بالهاء، ووقف عليها بها.

٩ • قوله: «بِخِلَافِ مَيِّتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ».

هذا هو القسم الثاني من التقسيم الثالث، وهو أن لا يكون فيه عن المخذوف عوض، فهذا القسم لا يردُّ في التحقير إلى الأصل؛ لاستقامة بناء فُعِيل بدون الردّ؛ إذ في الزائد مندوحة عن الأصل المخذوف. وكان الأصل في مَيِّتٍ: مَيِّتٌ؛ على زنة فُعِيلٍ^(١)، وفي هَارٍ: هَارٍ؛ هَايِرًا على فاعِلٍ، وفي نَاسٍ: أَنَاسٌ؛ على وزن فُعَالٍ؛ لأنه من الأنس، على الأصح^(٢)، فبعد حذف العين من الأولين، والفاء من الأخير كان بناء فُعِيل مستقيماً، فلذلك لم يرد إلى الأصل؛ إذ المطلوب التحقير. فقد كمل الكلام في الأقسام المذكورة.

١٥ وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف متقلبة، أو زائدة قلبت ياءً، وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها، نحو: غُرِيَّةٌ، وَغُصَيَّةٌ، وَرُسَيْلَةٌ، وتصحيحه في باب: أُسَيْدٍ، وَجُدَيْلٍ قليل، فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نِسْبًا، على الأفصح، كقولك في عَطَاءٍ، وَإِدَاوَةٍ، وَغَاوِيَةٍ، وَمُعَاوِيَةٍ: عُطَيٌّ، وَأُدَيَّةٌ، وَغُوِيَّةٌ، وَمُعِيَّةٌ، وقياس أَخَوَى: أَحَيٌّ، غير منصرفٍ، وعيسى يصرفه، وقال أبو عمرو: أَحَيٌّ، وعلى قياس أُسَيْدٍ: أَحْيَوُ. (الشافية: ٣٣).

• قوله: «وإذا ولي ياء التصغير...» إلى آخره.

٢١ ما بعد ياء التصغير لا يخلو من أن يكون حرف علة، أو لا. ولا كلام في الثاني، والأول لا يخلو من أن يكون ياءً أو واوًا أو ألفًا.

(١) هذا هو منهج البصريين، والكوفيون يرون أنه فُعِيل كشریف، ويرى البغداديون أنه فُعِيل كصَيْرَفٍ. انظر الكتاب (٣٦٦-٣٦٥/٤)، والمنصف (١٦/٢)، والإنصاف (٧٩٥-٨٠٤/٢) المسألة (١١٥)، والمتبع (٤٩٨-٥٠٢/٢)، والرضي (١٧٥-١٧٧/٢)، واتتلاف النصرة (٨٤)، وص (٤٩٨) من هذا الكتاب.
(٢) انظر ص (٣٢٩) من هذا الكتاب.

فالأول يجب إدغام ياء التصغير فيها، كما تقول في شريف: شُرَيْفٌ، وفي صغير: صُغِيرٌ.

والثاني لا يخلو من أن يكون البناء الذي اشتمل عليها أحد الأمرين؛ أعني أَفْعَلَ وفَعُولًا، أو لم يكن كذلك. ٣

فالأول يجب قلبها ياء، على الأكثر، كقولك في تحقير أسود^(١) وَجْدُولٍ: أُسَيْدٌ وَجْدِيلٌ، ٣٨ ب
وكان الأصل أسودَ، وَجْدِيُولًا، فاقتضى اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما ساكنة قلب الواو ياءً،
وتلاقي المتجانسين، والحال أن الأول ساكن والثاني متحرك، إدغام الأول في الثاني، وعلى القليل
قُرِّرَ الأصلُ، وَصُحِّحَ الواو فلم يقلبوا، فلم يُدْغَموا، وإليه أشار بقوله: «وتصحيحها في باب أُسَيْدٍ
وَجْدِيلٍ قليلٌ»، والأكثر أصحُّ وأفصحُّ؛ لكون المقتضى مرتبًا^(٢) على المقتضي فيه.

والثاني، وهو ما لم يكن البناء أحد الأمرين، يجب قلب الواو ياءً فيه، وإدغام الساكن في
المتحرك للعلّة السالفة، وفي هذا اتفاق، وذلك كقولك في غُرُوءَ وفُرُوءَ: غُرْيَةٌ وفُرْيَةٌ، وكان الأصل:
غُرْيُوءَ وفُرْيُوءَ، فقلبوا وأدغموا، كما سلف؛ للمقتضي المذكور.

والثالث لا يخلو من أن تكون الألف منقلبة عن واو أو ياء زائدة. ١٢

فالأول يجب قلبها ياء وإدغام ياء التصغير فيها، كقولك في عصا وَرَحَى: عُصْبَةٌ وَرُحْيَةٌ، وذلك
لأن الألف لا قابلية للحركة لها، فيجب قلبها ما كانت إياه، وهو إما الواو، ويجب قلبها ياء كما مر
في الواو، أو الياء، فلا قلب، فيجب الإدغام للمتجانسين. ١٥

وأما الثاني فيجب أيضًا قلبها ياء لوجوب كونها متحركة، ولاستحالتها لو بقيت على حالها،
وأما اختصاص الياء فلأن تكون مدغمةً فيها ياء التصغير، وذلك كقولك في تحقير رسالة وكتاب:
رُسَيْلَةٌ وَكُتَيْبٌ، وكذلك يجب قلب [كل]^(٣) همزة منقلبة وقعت بعد هذه الألف ياءً، وذلك
كقولك في تصغير عطاء: عُطَيٌّ، وفي قضاء: قُضَيٌّ، بقلب همزتها ياءً وحذفها، وأما الحذف
فسيأتي، وهذا معنى قوله: «وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها» يعني: وكالمذكور بقلب الهمزة المنقلبة

(١) ذكر ابن الناطم في بغية الطالب (٥١) في معرض اعتراضه على المصنف أن الواو إن كان يعلها حرف واحد
وحُرِّكَتْ في الواحد والجمع، جاز إبدالها ياءً وتصحيحها، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحيات، وجمعه
أساود، فتقول في تصغيره: أُسَيْدٌ، وأُسَيْدٌ. أما إن لم تحرك الواو في الواحد والجمع كما في الأسود للضد من
الأبيض، وجمعه سُود بإسكان الواو، فلا يجوز في الواو إلا الإبدال ياءً، فتقول في تصغيره: أُسَيْدٌ فقط. وليس في
كلام المصنف ولا الشارح ما يشعر بهذا التفصيل.

(٢) م: (مرتباً).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

عن واو أو ياء الواقعة بعد الألف الزائدة [ياء^(١)].

● قوله: «فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات...» إلى آخره.

- ٣ إذا اجتمع ثلاث ياءات في الطرف الأخير من المصغر لاقتضاء المقتضي ذلك فإن الثالثة تحذف وتُجعل كأنها لم تكن، وهذا معنى قوله: «نَسِيًا» يريد تجعل حذفه منسياً، لا منوياً؛ إذ لو كان حذفها منوياً لظهرت في حالة النصب في الكلمة التي تكون فيها الطرف الأخير، وفي حالة الرفع والجر أيضاً في الكلمة التي يكون فيها تاء التانيث، وهذا هو الأفصح الأصح، وغير الأفصح أن يُجعل حذفها منوياً، لا منسياً، فتظهر في الحالات الثلاث، إذا كانت في الكلمة التاء، وفي النصب فقط إن لم تكن التاء فيها، فتكون جارية مجرى قاضي.
- ٩ وهذا معنى كلامه، وفيه نظر؛ لأن قوله: «على الأفصح» إما أن يتعلق بقوله: «حُذفت الأخيرة» كما جعله شارح^(٢)، أو بقوله: «نَسِيًا» كما جعله آخر^(٣)، وكلاهما متكلف.
- ١٢ أما الأول: فلأن قوله: «نسيا» حكم مستقل؛ إذ معناه: ويجعل الحذف منسياً، أو تجعل منسيةً، فلا يحسن أن تدخل^(٤) بين المتعلق والمتعلق به، ولو كان كذلك كان حقه في أن يقال: حذفت الأخيرة على الأفصح نسياً.
- ١٥ وأما الثاني: فللمحذور الذي ذكره الشارح الأول، وهو لزوم جواز كون عُطِيٍّ مثل قاضي، ولا قائل به. وأما قول الشارح الآخر الرادّ قول الأول بجواز أن يكون متعلقاً بقوله: «نسياً» فإنه لما حكم بحذف الأخيرة من الياءات أشار إلى أن الحكم كذلك في جميع الصور على الأفصح^(٥) هذا، ففيه نظر؛ لأن قضية اللفظ لا تعطي هذا المعنى؛ إذ «على الأفصح» قيد للحكم المذكور، فيتناول جميع موارد. يعلم هذا من سياق الكلام. وأشار الشارح الأول لتوجيه حمله إلى أن بعض النحاة جوزوا عُطِيٍّ حملاً على أُحْيِيٍّ^(٦) بسكون الياء، وفرق الآخر بعد تسليم هذا النقل بأن التنوين مما يسيبه تحذف الياء، وهو متنف في أُحْيِيٍّ بخلاف عُطِيٍّ فإنه إذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى ساكنان: التنوين والياء، فتحذف، وفيه التزام ثبوت الياء حالة النصب، فالفرق غير متمشٍ في جميع

(١) زيادة عن م.

(٢) هو ركن الدين (٣٣).

(٣) هو الجاربردي (٨٥)، والنظام النيسابوري (١٠١).

(٤) كتب أحدهم في حاشية ك: (أي أن تدخل نسياً).

(٥) م: (الأصح).

(٦) مضارع حيّا.

الأحوال، وأيضا قولك: رأيت عطياً لا قائل به، هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل^(١).

إذا عرفت هذا كله فاعلم أن قولك: عطاء تصغيره عطى، وقد مر، وكان أصله: عَطِيَّاء، والياء الأولى ياء التصغير، والثانية الألف الزائدة، فقلبت الهمزة أيضاً ياءً، كما مر، فصار: عَطِيَّاء، فهذه ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسياً، فصار المصغر على بناء فُعَيْل؛ تقول: هذا عطى، ورأيت عطياً، ومررت بعطياً. ولو لم يكن منسياً وجب أن تقول: هذا عَطِيَّ، ومررت بعَطِيَّ، ورأيت عَطِيَّاً، واجتماع الثلاث.

وأما قول المصنف في الشرح^(٢): «وأصل عطاء في التصغير عَطِيَّوْ قُلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها» ففيه نظر؛ لأنه قال في المتن: «وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها» أي تقلب^(٣) الهمزة ياءً، فقلبها واوا ثم قلب الواو ياءً تطويل للطريق، ومخالفة للمتن.

٩ فإن قلت: أليس الأصل ما قاله؟

قلت: الأحسن أن يقال: قلبت الهمزة ياء لأنها لو قلبت واوا انقلبت الواو ياء، فقلبت ابتداء ما لو رُدَّت إلى الأصل لصار الأصل إياه؛ أعني الياء.

١٢ وأما قولك: إداة^(٤) فأصل تصغيره: أُدْيُوْة؛ الياء الأولى ياء التصغير، والثانية الألف الزائدة لأنها كالألف رسالة، فقلبت الواو ياء لكون ما قبلها مكسوراً، كما قلبت في دُعِيٍّ وَرَضِيٍّ، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسياً، فصار أُدْيُوْة بالإدغام كعُطِيٍّ، ووزنه في التحقير فُعَيْلَّة، ولو لم تكن الياء محذوفة نسياً لكانت أُدْيُوْة؛ واجتماع الثلاث وإدغام الأولى في الثانية وفك الثالثة؛ إذ لا سبيل إلى إدغام ثلاثة أحرف.

١٨ وأما قولك: غاوية فكان الأصل في تصغيره أن يقال: غُوْيُوْة؛ لأن ثاني التصغير مدة، فتقلب واوا، كما في ضارب حيث قلت: ضُوْيِرْب، والياء الأولى ياء التصغير، والواو الثانية عين الكلمة، والياء الثانية لامها، فانقلبت العين ياءً لاجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون، فصار غُوْيُوْة، فهذه ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسياً، فصارت غُوْيُوْة بالإدغام، وزنته على فُعَيْلَّة، ولو لم يكن الحذف نسياً لكان غُوْيُوْة في كل حال، ولا يقوله أحد.

وأما قولك: معاوية فالقياس في تصغيره حذف الألف؛ لأن الكلمة مشتملة على الزيادة،

(١) شرح المفصل (١/ ٥٧٩).

(٢) شرح المصنف (١٥/ ب).

(٣) الأصل، ك: (فقلب).

(٤) الإداة: المُطَهَّرَةُ. اللسان (أدو).

فيجب تبقية الفضلى وحذف غيرها، وسيأتي، فبعد الحذف يكون الأصل في تصغيره مُعَيَّوَةً، فتقلب الواو ياء للمقتضي المذكور، وهو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما ساكنة^(١)، فيتفق اجتماع ثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة نسياً، كما في أخواته، فيصير مُعَيَّةً على زنة فُعَيْلَةٍ، فتبين أن الأصل في الأمثلة المذكورة كلها فُعَيْلَةٍ، فعدلت عنها إلى فُعَيْلَةٍ، والمقتضي ذلك استقلالهم اجتماع ياءات الثلاث.

● قوله: «وقياس أخوي^(٢)...» إلى آخره.

٦ من الأمثلة التي الأصل في تحقيرها أن تجتمع ثلاث ياءات قولك: أحوي، وذلك لأنه أَفْعَلُ، فيصير في التحقير أَفْعِيلُ، وهو قولك: أُحْيِي، فتقلب الواو ياء لما مر مراراً، فتجتمع الثلاث، فبعد حذف الأخيرة يكون «أُحْيِي» على زنة فُعَيْلٍ، وذلك باعتبار التصغير، وفي اعتبار المحذوف؛ أعني تقدير عدمه كالوجود، وتبقيتها، ومنع الصرف أربعة أقوال:

الأول، وهو الصحيح: أن يُعتدَّ بتقديرها، وينمَّع من الصرف، وهو مذهب سيويوه ومن تابعه.

والثاني: أن لا يعتد بتقديرها، ولا يلتفت إليها، فتصرف، وهو مذهب عيسى بن عمر.

١٢ والثالث: أن تجرى مجرى جوارٍ، وهو مذهب أبي عمرو.

والرابع: أن لا تقلب الواو ألفاً، فيجاء بتصحيحها، فلا تجتمع الثلاث، فلا تحذف الأخيرة، وهو مذهب يونس، وصوبه سيويوه حيث قال: «وأما يونس فيقول: أُحْيِي^(٣)، كما ترى، وهذا القياس الصواب». ١٥

أما الأول: فكونه القياس؛ لأنه وزن الفعل الذي فيه زيادته؛ أعني الهمزة، فيجب الامتناع من الصرف؛ إذ خصوصية التصغير لا تخرجه عن كونه مانعاً من الصرف، بدليل امتناع صرف مثل هو أَفْضَلُ منك بالاتفاق. ١٨

(١) م: (بالسكون).

(٢) أحوي: وصف من الحوَّة، وهي سواد إلى الخضرة، وحمرة تضرب إلى السواد، والأنتى حوَاء. اللسان (حوي). وانظر هذه المسألة وما فيها من أقوال ومذاهب في: الكتاب (٣/ ٤٧١-٤٧٢)، والتبصرة (٢/ ٦٩٠)، والبصريات (١/ ٣١٥-٣١٨)، والعصديات (٤٩)، ونكت الشتمري (٢/ ٩٤٠-٩٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢٦-١٢٧)، والمصنف (١/ ٥٧٩-٥٧٨)، والرضي (١/ ٢٣٢-٢٣٤)، وركن الدين (٣٣-٣٤)، والجاربردي (٨٥-٨٨).

(٣) الذي في الكتاب: (أُحْيِي)، وهو كذلك في المصادر المشار إليها، إلا أنه جاء في بغية الطالب (٥٢-٥٤)، وتذكرة أبي حيان (١٦٣، ٦٩٩): «ويونس يقول: أُحْيِر، فلا يُعلَّ لأجل الياء الأخيرة، كما لم يعمل من قال: أسيود؛ لأجل الحمل على الجمع، وصوبه سيويوه وجعله القياس».

فإن قيل: مثل أفضّل لا يصح^(١) لكونه مقيسا عليه؛ لأنه باق على الأصول التي كانت في المكبر، فلذلك منع منه، بخلاف «أحيّ» فإنه لم تبق أصوله.

٣ قلنا: المحذوف باقتضاء المقتضي كالموجود بدليل امتناع صرف مثل أعلى.

فإن قيل: لم يحذف من قولك أعلى شيء، فإن ألفه ثابتة.

٦ قلنا: إنما ثبت للحكم بمنع صرفه؛ إذ لو صرف لوجب حذفها لاقتضاء التقاء الساكنين ذلك، والساكنان أحدهما هي، والثاني التنوين، فلو كان الحكم بالمنع لثبوتها لزم الدور.

٩ وأما الثاني: فشبهته أن أحيّ قد خرجت^(٢) زنته عن كونها أفعِلَ يحذف الأخير، وإذا لم تكن زنته إياه لم يكن ممتنعا من الصرف، أما الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأمرين: أحدهما أن^(٣) خيرا وشرا منصرف، وإن كان المعنى أخير وأشر، ولكنهما لما لم يكونا أفعَل لم يمنعا من الصرف. ٤٠. والثاني أن حُميرًا في تصغير أحمر تصغير الترخيم منصرف؛ لكونه خارجا من^(٤) صيغة أفعَل، فأحيّ مثل خير وشر، أو مثل حُمير؛ لكون الكل ليس على زنة أفعَل.

١٢ والجواب عن الأول أنه ليس بمسلم أن أحيّ مثل خير وشر؛ لكون المقيس أفعَل محذوفا منه الأخير، وكون المقيس عليه غير أفعَل أصلا. وقد ذكرنا أن المحذوف كالموجود.

١٥ وعن الثاني الفرق بين الحذف بالمقتضي والاعتباطي؛ إذ المحذوف باقتضاء المقتضي يجب أن يكون كالموجود، وأما إذا لم يقتض مقتضى حذفه فلا يكون كذلك. قال سيبويه^(٥): «وكذلك أحوى إلا في قول من قال: أسودّ، ولا يصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته، كما لا يلتفت إلى قلة يَضَعُ. وأما عيسى فكان يقول: أحيّ، ويصرف. وذا خطأ. ولو جاز هذا لصرف أصم؛ لأنه أخف من أحمر، ولصرفت أرس إذا خففت فقلت: أرس».

فإن قيل: قد قالوا: هو أعيل منك، بالتنوين، فدل على أنه منصرف.

قلنا: نونه القائل على أصله في التعويض، لا على أنه منصرف، كتكوين جوار.

٢١ وأما الثالث: فقد قال المصنف في شرح المفصل^(٥): «هو وهم محض» وشبهته أنه ياء وقعت في

(١) ك، م: (لا يصلح).

(٢) ليس في م.

(٣) م: (عن).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٧١-٤٧٢).

(٥) الإيضاح (١/ ٥٧٨).

الطرف الأخير من الكلمة وما قبلها مكسور، فيجب أن يعلّ إعلال قاض، فتجعل في الرفع والجرح
محذوفة، وفي النصب ثابتة، كما هو الشأن في قاض، ثم إنه ينبغي أن تجعله جاريا مجرى جوار؛ إذ لو
لم يكن كذلك لزمه التنوين في النصب مع ثبوت الياء فيه، ويلزم من ذلك عدم امتناع الصرف في
أفعل، وهو ممتنع باتفاق، وأما كون ما استدل به مقدوحا فلائنه يلزمه أن يقول في النصب: رأيت
أحيي على زنة أفعل، ومن ذلك يلزم إثبات الياء في جميع الأمثلة؛ لكون الكل متساوية؛ إذ تخصيص
أحيي في إثبات الياء يستلزم الترجيح من غير مرجح، وهو باطل، وأما اللازم فباطل لكونه خلاف
الإجماع؛ إذ لا يقول أحد: أدنيّة وغويّة ومعيّة، وما أشبهها.

وأما الرابع فضعيف أيضا؛ لأنه مبني على الوجه القليل، وقد ذكرناه من قبل، وأما تصويب
سيوبه فلكونه جاريا على القياس في عدم حذف الياء، وقد سبق، ولا يعلّ إعلال قاض^(١)، يقال:
هذا أحيوي، ومررت بأحيوي، ورأيت أحيوي. ويجب على من يعوض التنوين عن الإعلال في مثله
أن يقول في الرفع والجرح: أحيو، فلا يأتي بالياء ثالثة ساكنة؛ إذ أصله أحيوي، يضم الياء مثلا، ثم
أعلت إعلال قاض، وفي النصب يكون جاريا مجرى أعلل.

ويلزم المذهب الأول أن يقال في غاوية ومعاوية: غويّة ومعيّة؛ لكون الكل متساوية. من
الكتاب^(٢): «في شايوة: شويّة، وغاويّة: غويّة. إلا أن تقول: شويّة وغويّة، كما قالوا: أسودّ».

ويزاد للمونث الثلاثي بغير تاء تاء، كعينيّة، وأدنيّة. وغريبّ وغريسّ شاذّ، بخلاف الرباعيّ،
كعقيرب.
وقدّيديمة، ووريفة شاذّ. (الشافية: ٣٤).

● قوله: «ويزاد في المونث...» إلى آخره.

قد سلف أن التصغير يردّي الأشياء إلى أصلها، والتغيير عن الأصل بثلاثة أشياء ثالثها الزيادة، ٤٠ ب
فهذا هو الخوض في هذا النحو.

إذا عرفت هذا فاعلم أنه قدم بحث ما زيادته أداة التأنيث، فنقول: إن الاسم لا يخلو من أن
يكون مذكرا أو مؤنثا، ولا كلام في الأول، والثاني: لا يخلو من أن يكون تأنيثه بالألف أو غيرها،
والثاني لا يخلو من أن يكون ثلاثيا أو غيره، فالأول إذا صغّر وجبت التاء فيه، إن لم تكن، وذلك

(١) علّق أحدهم في حاشية الأصل بقوله: (بل يعلّ إعلال القاضي).

(٢) الكتاب (٣/ ٤٧١).

لأن في التصغير معنى الوصفية، فكما أن لحاق التاء واجب في كل وصف جرى على مؤنث وهو له، كقولك: هند ضاربة، فكذا وجب أن تكون التاء في كل مصغر هو لمؤنث، وذلك كقولك في تصغير أذن: أُذْنَةٌ، وفي عين: عَيْنَةٌ؛ لأنه لا تاء في مكبرهما، فيعود المتوحي لفظياً، وأما ما في مكبره تاء التأنيث فقد رأيت عودها في مصغره، وهو ما مرّ؛ أعني مثل غاوية وإداوة ومعاوية، حيث قلت: غَوِيَّةٌ وَأَدَوِيَّةٌ وَمُعَوِيَّةٌ.

٦ ● قوله: «وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ»^(١) شاذٌّ.

أي: كان القياس أن يقال: عُرَيْبَةٌ وَعُرَيْسَةٌ؛ لأنهما لفظان مؤنثان سماعاً، فكان القياس فيهما ما جرى في عين وأذن، ولكنهما قد جاءا خارجين عن القياس على وجه الشذوذ، ومن الكتاب^(٢): «زعم الخليل أن الحرب^(٣) بتلك المنزلة، كأنه مصدر مذكر كالعدل، وقد يقال: جاءت العدلُ المسلمة» أراد أنهم يقولون: حُرَيْبٌ بلا تاء بمنزلة خلقي^(٤)، حيث قالوا: خلقيّ، وإن عنوا المؤنث.

● قوله: «بخلاف الرباعي».

١٢ هذا هو الثاني من التقسيم الثالث، وهو المؤنث غير الثلاثي، فهذا لا يجاء فيه بتاء التأنيث عند التحقيق، فلا يقال في عقرب مثلاً: عُقْبَرِيَّةٌ؛ بل عُقْبَرِيَّةٌ، وذلك لأن الحرف الرابع نائب مناب التاء، وقد مضى، فاستقلوا وجود التاء. ومن الكتاب^(٥): «وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث. قلت: فما بال عَنَاقٍ^(٦)؟ قال: استقلوا الهاء حيث كثر العدد وجاوز الأصل، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فساوت فُعَيْلَةً في العدد والوزن، فاستقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة فصاعداً» أراد بمساواة فُعَيْلَةٍ أن قولك: عُنَيْقٌ مساو في عدد الحروف والوزن قولك: أُذْنَةٌ. ١٥ فإن قلت: فقد جاء في تصغير سماء: سُمِيَّةٌ، والقياس عدم التاء؛ لأن السماء مؤنث سماعي كعناق، فقد انتقض قول النحاة.

(١) عُرَيْبٌ: تصغير عَرَبٍ أو عُرْبٍ، كعَجَمٍ وعُجْمٍ. وعُرَيْسٌ: تصغير عَرَسٍ، وهي امرأة الرجل، ولبوة الأسد، ودويّة، أو تصغير عُرْسٍ، وهو طعام الوليمة، وهذا يذكر ويؤنث. انظر الصحاح (عرب، عرس).

(٢) الكتاب (٣/ ٤٨٣).

(٣) الذي في الكتاب: الحرف. بالفاء، وهي في نكت الشتمري (٢/ ٩٤٦)، والرضي (١/ ٢٤١) تقلا عن الكتاب بالباء.

(٤) الخلق: البالي؛ يقال: ثوب خلّق وبلحفة خلّق، الذكر والأنثى فيه سواء. اللسان (خلق). وضبط ناسخ ك اللام بالإسكان، وهو تصحيف.

(٥) الكتاب (٣/ ٤٨١).

(٦) العناق: الحرّة، والأنثى من المعز، وشيء من دواب الأرض كالفهد. اللسان (عنق).

قلت: سأل سيويه الخليل عن ذلك فقال^(١): «من قِيلَ أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها وتحقير ما كان على ثلاثة أحرف سواء، فلما حَقَّتْ صارت بمنزلة دَلُو» معنى كلام الخليل أن سماء كعطاء، فكما أنك تقول: عَطَيْتُ، فكذا تقول: سَمَيْتُ، فتحذف الثالثة لاقتضاء المقتضي، فيصير على مثال فَعِيلٍ، فلذلك ألحقوه التاء ليصير فَعِيلَةً، بخلاف عُنَيْتُ؛ لأنه كفَعِيلَةٍ بدون لحاقها، ولهذا لو حقرت سَقَاءَ علماً لامرأة قلت: سَقَيْتُ، على زنة فَعِيلَةٍ، فلا تجيء بالتاء؛ لكون الزائد على الثلاثة كالتاء. هكذا قال سيويه^(٢).

● قوله: «وَقَدْ يَدْنِمَةُ وَوَرِيثَةُ شَاذٌ».

لأنه كان القياس عدم لحاق التاء. والأول محقر قَدَامٍ، والثاني مصغر وراء، وكلاهما مؤنث سماعي، وينفك الإدغام في قَدَامٍ في التحقير؛ للزوم افتراق الدالين، وذلك لإتحام ياء التصغير، وأما وراء فليس كعطاء؛ إذ همزته ليست المنقلبة بعد الألف الوالية لياء التصغير، كما سبق؛ لأنها أصلية فلا تنقلب، كما أنك لو حقرت قراءة لقلت: قُرَيْثَةٌ على زنة فَعِيلَةٍ، فلا تُقلب؛ لأنها غير منقلبة، فَوَرِيثَةُ كَقُرَيْثَةٍ.

واعلم أن القَدَامَ يجيء بمعنى المَلِكِ، والوراء بمعنى ولد الولد^(٣)، فإذا كانتا بمعنى الجهة لحقتهما التاء، وقيل: للحوق للفرق^(٤).

وتُحذف ألفُ التانيثِ المقصورة غيرُ الرابعة، كجُحْجِجٍ، وَحُوَيْلِيٍّ فِي جُحْجِجِيٍّ وَحُوَيْلِيٍّ، وتثبت الممدودة مطلقاً لبوت الثاني في بعلبك. (الشافية: ٣٤).

● قوله: «وتُحذف ألفُ التانيثِ» إلى آخره.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الثاني، وهو أيضاً لا يخلو من أن تكون ألفه مقصورة أو ممدودة، فالأول أيضاً لا يخلو من أن يكون ألفه^(٥) رابعة أو لا، فإن كانت رابعة فقد مرّ أنها تثبت، وذلك كقولك في حُبْلَى وسَكْرَى حيث تحقر: حُبْلَى وسُكْرَى، وإن لم تكن رابعة فالواجب

(١) الكتاب (٣/ ٤٨١-٤٨٢).

(٢) الكتاب (٣/ ٤٨٢).

(٣) انظر اللسان (وراء، قدم).

(٤) انظر الجاربردي (٨٨).

(٥) الأصل، ك: (ألفها).

حذفها، تقول في تحقير جَحْجَجِي^(١)، وهي قبيلة من الأنصار، جُحَّجِبْ، وفي حَوْلَايَا^(٢)، وهي اسم موضع: حَوْلِيَّ، على زنة فُعَيْلِيلٍ، وذلك لأن الألف لما حذفها بقي الاسم في التصغير على حَوْلَايَا، فانقلبت الألف ياء لكونها بعد كسرة التصغير، فاجتمع ياءان السابقتان منها ساكنة، فلزم الإدغام، فصار حَوْلِيَّيَا، والحكم في هذا الباب الصرف؛ لأن عدمه إنما كان لأجل الألف، وقد زالت. ومنهم من قال: حَوْلِيلٍ، مجريا لها مجرى قاضٍ، ووجهه أنه حذف الألف لكونها زائدة، أو حُذِفَتِ الياء الأخيرة طلبا للخفة، فيقول: هذه حَوْلِيلٍ، ومررت بحَوْلِيلٍ، ورأيت حَوْلِيَّيَا، وقد قال المصنف في شرح المفصل^(٣): «كذلك وقع في الأصل» والأقيس ما تقدم.

● قوله: «وثبت الممدودة...» إلى آخره.

هذا هو الثاني، وهو ما ألفه ممدودة؛ الواجب^(٤) في هذا القسم ثبوتها، وذلك كما تقول في صفراء: صُفَيْرَاءُ، وفي خُنْفَسَاءُ: خُنْفِسَاءُ، وفي عَقْرَبَاءُ: عُقَيْرِبَاءُ، وهي الأنثى من العقارب، سواء كانت الممدود رابعة أو خامسة.

● وقوله: «ثبوت الثاني في بعلبك».

يعطي فائدتين؛ إحداهما قياس الممدودة على الثاني من المركب، وذلك لأن الممدودة في الحقيقة حرفان فأشبهت كلمة أخرى، فثبتت كما أن الكلمة^(٥) الأخيرة في المركب تثبت، كقولك: بُعَيْلَبْكُ وحُضَيْرَمَوْت. والثانية: الإشعار بأن الأخيرة من المركب تثبت؛ إذ لو لم يتصور هذا لما حصل القياس، وإنما ثبت الثاني في المركب لأن الأول كالمضاف. من الكتاب^(٦): «زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخِرَ بمنزلة المضاف إليه»، فعلى هذا تقول في الإضافة: عُبَيْدُ اللَّهِ، وكذا تقول في تضمن الحرف ثَنِيًّا وَثْنِيًّا عشرة على وزن فُعَيْلَا وفُعَيْلَتَا في اثني عشر واثني عشرة اسمين.

(١) جاء في الاشتقاق (٤٤١) لابن دريد: «ومن بني كلفة: بنو جَحْجَجِي، بطن، واشتقاق جحججى من الجَحْجَجَةِ، وهو التردد في الشيء، والنجى والنهاب. جحجج يحجج جحججة، ومن رجالهم: أُحَيْحَةَ بن الجلاح بن الحريش بن جحججى، سيد الأرس في الجاهلية، شاعر». وانظر اللسان (جحجج)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٥)، والجاربردي (٨٨).

(٢) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. انظر معجم البلدان (٣٢٢/٢)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٥)، وشرح الرضي على الشافعية (١/٢٤٦، ٢٤٨) أن حولايا اسم رجل.

(٣) الإيضاح (١/٥٨٠).

(٤) م: والواجب.

(٥) ليس في م.

(٦) الكتاب (٣/٤٧٥).

والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكن إياها، نحو: مُفْتِيحٌ، وَكَرْدِيْسٌ، وذو
الزيادتين غيرها من الثلاثي تُحذف أقلهما فائدة، كَمُطَلِقٌ، وَمُعَلِّمٌ، وَمُضَرِّبٌ، وَمُقَدِّمٌ في:
مُنْطَلِقٌ، وَمُعْتَلِمٌ، وَمُضَارِبٌ، وَمُقَدِّمٌ، فإن تساويا فمخيرٌ، كَقَلْبِيْسَةٍ، وَقَلْبِيْسِيَّةٍ، وَحَبِيْطٍ، وَحَبِيْطِيَّةٍ،
وذو الثلاث غيرها تُبْقَى الفضلى منها، كَمُقْعِنَسٍ في مُقْعِنَسِيْسٍ، وتُحذف زيادات الرباعي كلها
مطلقاً غير المدة، كَقَشِيْعِرٍ في مُقْشَعِرٍ، وَخُرِيْجِيْمٍ في اِخْرِيْجَامٍ، ويجوزُ التَّغْرِیْضُ عن حذف الزيادة
بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه، كَمُعْغِيْلِيْمٍ في مُعْغَلِمٍ. (الثانية: ٣٥).

● قوله: «والمدة الواقعة...» إلى آخره.

قد سلف الكلام § في هذا، وهو ظاهر، وقيد بقوله: «إن لم تكنها»؛ أي: لم تكن المدة ياء ٤١ ب
لاستحالة صيرورة الياء ياءً.

ولقاتل أن يقول: الياء في قُنْدِيلٍ غير الياء التي في مكبّه؛ إذ هذه مقتضى كسرة التحقير، ولا
جائز أن يتقدم المقتضى على المقتضي.

١٢ والكلام ههنا كالکلام في ضم الأول وفتح الثاني، وقد تقدم، فإذا ضم والفتح وياء الكسرة
لا تخلو إما أن تعدّ من مقتضيات التصغير أو لا، وكلا الأمرين فاسد. أما الأول: فلأنه يلزمه أن لا
يقول ههنا: «إن لم يكن إياها»؛ لأنه من مقتضياته، فلا يكون تحصيلاً للحاصل، وأما الثاني: فلأنه
١٥ يلزمه أن يقول في الأول في الضم: إن لم يكنه، وكذا في الفتح، كما قال ههنا. ولم نمثل بقولنا:
قنديل مثلاً بناء على قوله: «إن لم تكنها».

والكردوس: القطعة العظيمة من الخيل.

● قوله: «وذو الزيادتين» إلى آخره. ١٨

قد مرّ أن الاسم إما أن يكون مشتملاً على الزيادة أو لا، ولا كلام في الثاني، والأول إما أن
يكون زائده أداة التأنيث أو لا، والأول قد مرّ، والثاني إما أن يكون مدة التصغير أو لا، والأول
٢١ تثبت بكل حال، والثاني إما أن يكون زائده متعدداً أو لا، والثاني يبقى زائده حيث يصح بناء من
أبنية التصغير سواء حذف شيء مما الزائد فيه أو لم يُحذف، وذلك كشَوَيْكٍ في شاكٍ^(١) عند من
يجريه مجرى هارٍ، وكضَوِيرٍ وخَوَيْتِمٍ ومُحَيِّلٍ ومُخَيِّلٍ وتَنْضِبٍ في تَنْضُبٍ، وهو شجر، وأُجَيِّلٌ
وأَفِيْضِلٌ، كما مرّ، وغير ذلك، بخلاف مدرج فإنه لا يصح أحد الأبنية مع بقيتها، فتحذف فيقال:
٢٤

(١) الشاكي والشافك: ذو الشوكة والحد في السلاح، وقد شاك يشاك شوكة: أي ظهرت شوكة وحدته، فهو
شاكٍ السلاح، وشائك السلاح. اللسان (شوك).

دُخْرِجٌ، وسيأتي، والأول إما أن يكون المتعدد اثنين أو أكثر، والأول إما أن يكونا متساويين في الفصل أو لا، فالأول (أنت)^(١) بالخيار في حذف أيهما شئت، فتقول في قَلَنْسُوءَ وَحَبْنُطَى: قَلَنْسُوءَ أو قَلَنْسُوءَ وَحَبْنُطَى أو حَبْنُطَى مُحْجَرَى مُحْجَرَى قاضٍ تقول: هذا حَبْنُطَى ومررت بِحَبْنُطَى ورأيت حَبْنُطَى. والحَبْنُطَى القصير.

ولقائل أن يقول: القَلَنْسُوءَ تشتمل على ثلاث زيادات، وقد عدّها من باب ذي الزيادتين حيث قال: «وإن تساوتا»^(٢).

والجواب: أنه لا التفات إلى تاء قلنسوة، فلا يرد أنها تشتمل على ثلاث زيادات لأنها تاء التأنيث. والثاني هو أن يكون أحد الزائدين أفضل، يُنْقَى الأفضل ويُحذف غيره، وذلك كالمنطلق والمُعْتَلِم^(٣) والمضارب والمقدّم والمحمرّ، فتقول: مُطَيَّلٌ وَمُعْتَلِمٌ وَمُضَيَّرٌ وَمُقَدِّمٌ وَمُحَيَّرٌ، وأما كون الميم أفضل من غيرها في الأمثلة فلأنها دالة على الفاعلية أو المفعولية أو المصدر أو الزمان أو المكان؛ إذ الأمثلة يجوز في كلها فتح ما قبل الآخر أيضاً سوى المحمرّ فإنه فيه تقدير، فيأتي غير الفاعلية أيضاً في الكل، والزيادات الباقية لا يدل شيء منها على شيء سوى ما اشتمل عليه الباب.

● (٤) وقوله: «وذو الزيادتين غيرها» يعني غير المدة.

● وقوله: «أقلهما فائدة» يدل على أن غير الميم أيضاً مفيد وهو ما اشتمل عليه الباب^(٤).

١٥ كَأَلَفَ باب المفاعلة وتاء الافتعال ونون الانفعال، وغير ذلك؛ إذ الكل يدل على شيء. ولو قال: ٤٢ يبقى أكثرهما فائدة كان أليق؛ إذ القلة تشبه الضعف؛ بل العدم؛ لكونها قريباً منهما.

● وقوله: «وإن تساوتا» إشارة إلى عدم كون إحداها أفضل من الأخرى.

١٨ ● قوله: «وذو الثلاثة غيرها...» إلى آخره.

هذا هو الثاني من التقسيم الرابع، وهو أن المتعدد فيه أكثر من اثنين، ولكن قوله لا يشمل ما يكون ذا الثلاث الذي إحداها المدة، وذا الأربعة الذي إحداها هي، وسنبيّن الكلّ، فأما ما فيه الثلاث مما قال فكالمشتمل على الثنتين إن كانت إحداها أفضل بقيت، وذلك كقولك في مستخرج ومُعْدُوْدِنِ ومُعْتَسِسٍ: مُخَيَّرٌ وَمُعْتَلِمٌ وَمُقَيَّعَسٌ، وقد مر الكلام في كون الميم

(١) ليس في م.

(٢) ك: (وإن تساويا).

(٣) بعير مغتلم: غلبته شهوة الضراب فهاج واضطرب، والاعتلام مجاوزة الحد. اللسان (غلم).

(٤) ليس في م.

أفضل. والمبرد^(١) يفضل حرف الإلحاق على الميم، فيقول في مقعنسس: قُعَيْسِسْ.

وأراد بقوله: «غيرها» غير مدة التصغير، فإنها لا تحذف بحال؛ إذ الحذف لا يكون إلا لعدم صحة بناء من الأبنية، ومدة التصغير لا تنافي ذلك؛ بل به يتأتى فُعَيْعِيل.

وأما ذو الثلاث الذي إحداها المدة فكقولك: اضطراب واحمرار وانطلاق، فتقول في التحقير: ضُتْرِبَ وَحُمِرِرَ وَنُطِلِقَ، وذلك لأن همزة الوصل مفضولة؛ لأنها للابتداء بها حيث وقع الابتداء ساكناً، وفي التحقير يجب تحريك الأول والثاني، فلو بقيتا متحركتين مع كون الثاني متحركاً لزم خلاف وضعها، فلذلك حذفها وبنيت التصغير على ما يجب تحريكها بتقدير حركتها أيضاً، فكأنك حققت ضُتْرَابَ وَحِمْرَارَ وَنُطْلَاقَ، وإنما قلت: ضُتْرِبَ بلا إبدال؛ لأنه مشروط بكون حرف الإطباق ساكناً، فلما تحرك ارتفع.

وأما ذو الأربعة التي إحداها المدة فكقولك: استضرابٌ واغديدانٌ واشهيبٌ واعلواطٌ، فتقول في تحقيرها: تُضْطَرِبُ وَغُدِيدَيْنِ وَشُهَيْبٍ وَعُلَيْطَ، والهمزة مفضولة، كما مر، فتحذفها، ولا تقول: سُضْرِبَ وَلَا غُدَيْنِ وَلَا شُهَيْبٍ؛ لأن السين في الاستضراب، والياء في الاغديدان والاشهيب مفضولة، وذلك لأنه ليس في الكلام سِفْعَالٌ، ولكن التفعال موجود، وكأنك حققت تضراب، وأما الاغديدان والاشهيب فكأنك حققت غِدَّانٌ وَشِهَابٌ؛ ألا تراك قلت في سَقَاءَ: سُقَيْيٌ، وذلك لأن الحرف الصحيح أفضل، فيكون أقعد، وأما الاعلواط فالحذوف منه الواو الأولى؛ لأنها بمثابة ياء الاغديدان، وهذا مخصص لحذفها؛ إذ لو لم تكن كذلك لزم ترجيح أحد المتساويين. هذا معنى ما ذكره سيويه^(٢).

ويمكن أن يقال: الموجب لحذف الأولى كون الثانية متحركة.

تحريره: أنه لو حذفت الثانية لزم تحريك الأولى بالكسر؛ لكونها واقعة بعد ياء التصغير، فالأولى أن تحذف الأولى كيلا تحتاج إلى تحريك ساكن؛ إذ الثانية متحركة، فكأنك صيرته علواطاً على زنة فَعْوَالٍ كِعِصْوَادٍ، وهو الأمر العظيم، ثم حقرتة فصار: عُلَيْطَا.

● قوله: «وتحذف زيادات الرباعي...» § إلى آخره.

يعني هذه الأحكام في الزيادات التي تكون في الثلاثي، كما قال في الأول من الثلاثي، فأما زيادات الرباعي فتحذف كلها مطلقاً، سواء كان بعضها أفضل من بعض، كميم مُدْخَرَجٍ وَمُتْخَرَجٍ وَمُقْشَعَرَةٍ وَمُخْرَنْجِمٍ بالنسبة إلى التاء والمكرّر والنون فإنها أفضل، أو لم تكن كذلك

(١) انظر للمقنّب (٢/٢٠٢).

(٢) الكتاب (٣/٤٣٠).

كسبن إستَبْرِقَ وتائه فإنه لا مزية لإحادهما على الأخرى، فنقول: دُحْرِجَ في الأولين، وقُشِّيَعِرَ وحُرِّيَجَمَ في الثالث والرابع، وأُيِّرِقَ في إستريق؛ إذ الهمزة ههنا كدال دَحْرَجَ.

● قوله: «غير المدة».

٣

أي: لا تحذف، فإنها هي الموجبة لِتَأْتِي فعييل، وذلك كقولك في احرنجام واقشعرار: حُرِّيَجِمَ وقُشِّيَعِرَ، ولو قال: والزيادة إن كانت المدة فلا تحذف أصلا، وإلا ففي الثلاثي إن تعددت، ولو كانت^(١) فضلى بقيت، وإن تساوت فمخير في تبقية واحدة، وفي الرباعي تحذف مطلقا؛ لكان شاملا لجميع ما ذكره، غير مشتمل على التكرار مرتين حيث قال: «غير المدة» ثلاث مرار.

● قوله: «ويجوز التعويض...» إلى آخره.

لما كانت المدة الواقعة بعد كسرة التحقير ما يتأتى به فعييل لم تحذف مطلقا، وجبر ما حذف شيء منه ينافي ببناء فعييل بها تعويضا عن المحذوف، وذلك فيما لا يكون فيه هذه المدة كاحرنجام؛ لأنه لو كانت وأتي بها أخرى اجتمع مدتان، وذلك يخل ببناء فعييل، وإلى هذا أشار بقوله: «فيما ليست فيه».

١٢

والمحذوف لا يخلو من أن يكون أصلا أو زائدا. فالأول كقولك: سُفْيِرِجَ^(٢) حيث حذفت اللام، والثاني كقولك: مُغْلِيْمٌ ومُضْيِرِيْبٌ ومُقْيِلِيْمٌ في مُغْلِمٌ ومُضْيِرٌ ومُقْيِمٌ حيث حذفت التاء والألف والمكرر، كما تقرر.

١٥

● وقوله: «عن حذف الزائد».

يوهم أنه لا يجوز التعويض عن الحرف الأصلي كما في سفيريج، وهو غير مستقيم.

● وقوله: «بمدة بعد الكسرة».

١٨

ليس كما ينبغي؛ إذ معلوم من قوله قبلُ أنَّ المدة لا تكون إلا بعد الكسرة، فهذا التنكير ليس في موضعه، ولو قال: ويجوز التعويض عن المحذوف بها إن لم يكن؛ لكان أسدَّ وأخصر.

وَبُرْدُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ، لَا اسْمُ الْجَمْعِ، إِلَى جَمْعِ قَلْبِهِ، فَيَصْغَرُ، نَحْوُ: غُلَيْمَةٌ فِي غُلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ، فَيَصْغَرُ ثُمَّ يَجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ: غُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ. (الشافية: ٣٥).

٢١

(١) م: (وكانت).

(٢) م: (سفيريج في سفيرج).

● قوله: «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ...» إلى آخره.

- الاسم المراد تحقيره إما أن يكون مفردًا، وقد مضى، أو جمعا، وهذا بحثه، فنقول: الجمع على نوعين: جمع الكثرة وجمع القلة، والثاني يصغر على حاله، تقول في أكعب وأجمال وأجربة^(١) وغلّمة: أكعب وأجمال وأجربة وغلّمة، ولك الرد إلى الواحد ثم التصغير ثم الجمع على مقتضى القياس، كقولك: غلّيمون وجميلات، وأما الأول فيرد إلى جمع القلة، إن وجد له، فيحقر، أو يرد إلى واحد فيحقر، ثم يجمع جمع السلامة بالواو والنون إن كان للعلاء الذكور، وبالألف والنساء إن كان لغير ذلك، فالأول كما تقول في تحقير فتیان وأذلاء: فتية وأذلة؛ لأنك لما رددته إلى القلة صار فتية وأذلة، ثم حقرتهما، والثاني كقولك فيهما وفي غلمان: فتيون وذيلون وغلّيمون؛ لأنك لما رددت § إلى الواحد صار فتى وذليلا وغلما ثم حقرتهما، والثالث قولك في دور: دويرات؛ لأن ١٤٣ الواحد دار، فصغرتهما ثم جئت بالألف والنساء، وجائز أن تقول: أدير؛ لأن أذورا جمع القلة، وأما ما لا يوجد له جمع القلة فيرد إلى الواحد فيحقر ثم يجمع على ما يستوجه بالواو والنون أو الألف والنساء، وهذا كما تقول في شعراء: شويرون، وفي جلوس وقعود: جويلسون وقويعدون، وفي مفاتيح وخنادق: مفتيحات وخنيقات، وكذا تقول في ششوع^(٢): ششيعات؛ لفقد السماع بمثل أششع.

فإن قيل: إذا رُدَّ جمع الكثرة إلى جمع القلة فانت الكثرة^(٣) لا محالة.

- قلنا: لا نسلم؛ لأن صيغة جمع القلة تسد مسدَّ [صيغة]^(٤) جمع الكثرة على وجه الاستعارة؛ إذ قد يقوم كلُّ مقام الآخر استعمالا، أو نلتزمه ونقول: يجب الفوات ليتحقق معنى التقليل؛ إذ لو كانت الكثرة باقية لم يتأتَّ معنى التصغير، لثبوت التناهي بين القلة والكثرة. واستدل المصنف^(٥) على عدم جواز تحقير جمع الكثرة حالة كونه جمع الكثرة بأنه لما كان التصغير يدل على التقليل وجمع الكثرة يدل على التكثير كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأنه كاجتماع^(٦) الضدين.

- ولقائل أن يقول: منقوض بتحقيق أفعال التفضيل؛ لأنه دال على الكثرة، وهي نتيجة التفضيل، فلو كان الجمع بين التقليل والتكثير عذورا لم يحقره، وأيضا من الجائز أن يحقر كثير فيقال: كثير، ٢١

(١) أجربة: جمع حريب، وهو من الطعام مقدار معروف، ومن الأرض مكيال معروف كذلك. اللسان (حرب).

(٢) ششوع: جمع ششع، وششع الفعل أحد سيورها. اللسان (شع).

(٣) م: (القلة).

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في شرحه على الشافية (١٧/ب).

(٦) م: (كان اجتماع).

أو أكثر فيقال: أكثر، والجمع بين التقليل والتكثير في هذا نص*.

- والجواب: إن المقصود بالذات وجود الجمعية في الجمع، وتحقيق التقليل في التحقير، فالحاصل أن
- ٣ تقويته واجبة متى أمكنت، وإلا فلا يجب رد جمع الكثرة إلى القلة ثم تحقيره؛ إذ يحصل به تقوية التقليل ولا تنتفي به الجمعية، ولا يلزم^(١) ارتفاع أفعل التفضيل، ولا ارتفاع لفظ الكثير؛ لأنه لا يمكن ارتفاعهما مع وجودهما كيفما قدر؛ بخلاف جمع الكثرة فإنه لا تنتفي الجمعية بانتفاء الكثرة؛ بل هي باقية مع كون القلة سادة مسد الكثرة فيها، فحصل المناسبة بينهما وبين التقليل، وهو
- ٦ المطلوب. وقد استدل على لحاق الواو والنون أو الألف والتاء واحد جمع الكثرة بعد التحقير، كما دريت، بأن المصغر جار مجرى الأوصاف في الحقيقة؛ لأن الاسم بالتصغير يخرج عن حقيقة الذاتية
- ٩ لصيرورته بعض أحوال الذات، فلذلك لحقه الواو والنون أو^(٢) الألف والتاء كما لحقت الأوصاف، وفيما ذكرنا مندوحة عن هذا؛ لأن الجمع بالواو والنون والألف والتاء من عداد جمع القلة، فالحاصل أن الرجوع إلى الواو والنون والألف والتاء أيضاً داخل تحت طلب التقليل، وأما كون المصغر
- ١٢ كالوصف فمحقق لا ننكره. هذا هو الكلام في الجمع، فأما اسم الجمع وهو الذي يكون ٤٣ ب لفظه مفرداً ومعناه جمعا فيحقر على حاله، ولا يرد إلى شيء؛ إذ لا مرد له؛ لأنه مفرد، وذلك كما تقول في قوم: قَوْمٌ، وفي رهط: رَهْطٌ، وفي إبلٍ وغنم: أُيْلَةٌ وَغَنِيْمَةٌ، وإلى هذا أشار
- ١٥ بقوله: «لا اسم الجمع».

- اعلم أن الشارحين تحيروا فيما ليس له جمع القلة، ولا يجمع مفردة جمع التصحيح، فقالوا ما ذكره؛ يعنون من أن مرة جمع الكثرة إما إلى جمع القلة أو إلى المفرد، ثم جمع التصحيح يُشكِّلُ بمثل سَكَارَى وَحُمْرٍ، فقال أحدهم^(٣): «يمكن أن يقال: إنما لم يستثنه؛ لأنه عُلمَ مما ذكر في الكافية أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة». وأنا أقول: إذا كان جمع التصحيح جائزاً مع وجود الغنية عنه بجمع القلة في باب غَلِيْمُونَ وَدُرِّيَّاتُ فَلَانْ يكون جوازه فيما فقد الأمران كلاهما أولى، هذا مع أن جواز جمع التصحيح في
- ٢١ مصغر اللفظ لا يستلزم جوازه في مكبره قطعاً؛ ألا ترى أنك لا تجيز غلامون وتجزئ غَلِيْمُونَ فكذلك تجيز سَكِرَانُونَ وَسُكْرَانَاتُ وَأَحْيَمُونَ وَأَحْيِمَاتُ، هذا مقتضى القياس، ونص الكتاب يدل عليه من قوله^(٤): إذا حقرت الفقراء قلت: فَقِيْرُونَ على واحد، وكذلك حَمَقَى وَسَكَارَى.

(١) م: (ولا لزوم).

(٢) ك، م: (و).

(٣) هو الجاربردي (٩٤).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٩٢).

أو أكثر فيقال: أكثر، والجمع بين التقليل والتكثير في هذا نص^١.

- والجواب: إن المقصود بالذات وجود الجمعية في الجمع، وتحقيق التقليل في التحقير، فالخاصل أن تقويته واجبة متى أمكنت، وإلا فلا يجب رد جمع الكثرة إلى القلة ثم تحقيره؛ إذ يحصل به تقوية التقليل ولا تنتفي به الجمعية، ولا يلزم^(١) ارتفاع أفعل التفضيل، ولا ارتفاع لفظ الكثير؛ لأنه لا يمكن ارتفاعهما مع وجودهما كيفما قدر؛ بخلاف جمع الكثرة فإنه لا تنتفي الجمعية بانتفاء الكثرة؛ بل هي باقية مع كون القلة سادة مسد الكثرة فيها، فحصل المناسبة بينهما وبين التقليل، وهو المطلوب. وقد استدل على لحاق الواو والنون أو الألف والتاء واحد جمع الكثرة بعد التحقير، كما دريت، بأن المصغر جار يجرى الأوصاف في الحقيقة؛ لأن الاسم بالتصغير يخرج عن حقيقة الذاتية لصيرورته بعض أحوال الذات، فلذلك لحقه الواو والنون أو^(٢) الألف والتاء كما لحقت الأوصاف، وفيما ذكرنا مندوحة عن هذا؛ لأن الجمع بالواو والنون والألف والتاء من عداد جمع القلة، فالخاصل أن الرجوع إلى الواو والنون والألف والتاء أيضاً داخل تحت طلب التقليل، وأما كون المصغر كالوصف فمحقق لا تنكره. هذا هو الكلام في الجمع، فأما اسم الجمع وهو الذي يكون ٤٣ ب لفظه مفرداً ومعناه جمعا فيحقر على حاله، ولا يرد إلى شيء؛ إذ لا مرد له؛ لأنه مفرد، وذلك كما تقول في قوم: قوّم، وفي رهط: رهّط، وفي إبلى وغنم: أبىلة وغنّمة، وإلى هذا أشار بقوله: «لا اسم الجمع».

- اعلم أن الشارحين تحيروا فيما ليس له جمع القلة، ولا يجمع مفردة جمع التصحيح، فقالوا ما ذكره؛ يعنون من أن مردّ جمع الكثرة إما إلى جمع القلة أو إلى المفرد، ثم جمع التصحيح يُشكّل بمثل سَكَارَى وَحُمْرٍ، فقال أحدهم^(٣): «يمكن أن يقال: إنما لم يستثنه؛ لأنه علم مما ذكر في الكافية أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة». وأنا أقول: إذا كان جمع التصحيح جائزاً مع وجود الغنية عنه بجمع القلة في باب غَلِيمُونَ وَدُؤِيرَاتُ فَلَانْ يكون جوازه فيما فقد الأمران كلاهما أولى، هذا مع أن جواز جمع التصحيح في مصغر اللفظ لا يستلزم جوازه في مكبره قطعاً؛ ألا ترى أنك لا تميز غلامون وتميز غَلِيمُونَ فكذلك تميز سُكَيْرَانُونَ وَسُكَيْرَانَاتُ وَأُحْيِيرُونَ وَأُحْيِيرَاتُ، هذا مقتضى القياس، ونص الكتاب يدل عليه من قوله^(٤): إذا حقرت الفقراء قلت: فقيرٌون على واحده، وكذلك حَقَمَى وَسَكَارَى.

(١) م: (وإلا لزم).

(٢) ك، م: (و).

(٣) هو الجاربردي (٩٤).

(٤) الكتاب (٤٩٢/٣).

يخففوا شيئاً، وفي الصحاح^(١): يقال خَبَّجُوا؛ أي: أَبْرَدُوا، وأصله: خَبَّجُوا بثلاث باءات، وكأنهم حقروا ما القياس يسوّغ كونه جمعاً لفُعَالٍ وفَعِيل وهو أَفْعَلَةٌ، فقالوا أَغْلِمَةٌ وَأُصَيِّتَةٌ. ١٤٤

٣ وذكر الشارحون^(٢) أن القياس في إنسان: أُنْثِيَان، والقياس والمنقول في الكسب أُنْثِيَيْن؛ لأن الألف والنون فيه ليستا كما في سكران؛ بل هما كما في سرحان فتبه، وأما ما ذكره في الصحاح فمبني على مذهب الكوفيين^(٣). وهو مرجوح.

٦ ● قوله: «وقولهم هو أصيغر منك...» إلى آخره.

أفعل التفضيل ومثلٌ دونَ وفوقَ وتحتُ ومثلٌ من باب الإضافة؛ أعني يقتضي طرفين، بخلاف رجل وفرس؛ ألا تراك تقول: رجيل، فلا تحتاج إلى أمرٍ آخر، بخلاف أصيغر فإنك تحتاج إلى أمرٍ آخر، وهو المفضل عليه في قولك: زيد أصيغرُ من عمرو، وكذلك دُوَيْنَ وفُوَيْقَ وتُحَيْتَ؛ لأنك تقول: هذا دُوَيْنَ ذاك وفُوَيْقَهُ وتُحَيْتَهُ، فالتحقير في هذا النحو يدل على تقليل المسافة بين الأمرين ومنع التفاوتِ الكثير؛ إما بحسب الزمان، كما في قولك: زيد أصيغرُ من عمرو باعتبار العمر، أو بحسب المنزلة، كقولك: فلان عند الأمير فُوَيْقَ فلانٍ أو دُوَيْنَهُ أو تُحَيْتَهُ، أو بحسب المقدار طُولاً وعرضاً أو عدداً أو قلةً أو كثرةً أو غير ذلك، وتقليل ما بين الأمرين يشمل الجميع، فاعرفه. قال سيبويه^(٤): «أما قول العرب: هو مُثِيلٌ هذا، وهم أُمُثَالُ هذا، فإنهم أرادوا أن يخبروا أن المُشَبَّه حقيرٌ، كما أن المُشَبَّه به حقيرٌ». ١٥

● قوله: «ونحو ما أُحْيِسِنَهُ»^(٥) شاذٌّ.

١٨ قد سبق أن التصغير من خواص الأسماء، فلا يكون في غيره، وإن مثل ما أُحْيِسِنَهُ وما أُمُتِّلِحَهُ شاذٌّ، ومع الشذوذ متأوَّلٌ، فهذا هو الموعود، وأما التأوُّل فهو أن التحقير ليس بداخل على فعل ١٨

(١) الصحاح (حبيب).

(٢) انظر شرح المصنف على الشافية (١٧/ب)، والرضي (٢/٢٧٤-٢٧٥)، والجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٩٤-٩٥)، وركن الدين (٣٦)، والنظام النيسابوري (١١١)، والصحاح واللسان (أنس).

(٣) انظر الإنصاف (٢/٨٠٩-٨١٢)، واتلاف النصرة (٨٥)، وص (٣٢٩) من هذا الكتاب.

(٤) الكتاب (٣/٤٧٧).

(٥) إشارة إلى الشاهد المنسوب إلى العرجي، وهو قوله:

يا ما أُحْيِسِنَ غَزْلَانَا شَدَدًا لَنَا من هَوْلٍ لَا يَكُنُّ الضَّالَّ والسَّمَرُ

وانظره في أمالي الشجري (٢/١٣٠، ١٣٣، ١٣٥)، والإنصاف (١/١٢٧)، وشرح التسهيل لمصنفه

(١/٢٤٤ و ٣/٤٠).

التعجب في الحقيقة؛ بل على المتعجب منه، فكأنك قلت: مُلِّح. قال سيبويه^(١): «سألت الخليل عن قول العرب: ما أُمِّلِحَتْ، فقال: لم يكن ينبغي في القياس أن يكون؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف وتُعْظَم وتُهَوَّن، ومنها الدُّون والفائق، والأفعال لا تُوصَف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء؛ لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حَقَرُوا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بِالْمُلِّح، كأنك قلت: مُلِّح؛ شَبَّهوه بالشَّيْء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قولك: يطوهم الطريق». ومعنى قوله: يطوهم؛ أي: كما تقول العرب: بنو فلان يطوهم الطريق، والمعنى لهم: يطوهم أهل الطريق^(٢).

● قوله: «ونحو جُمِّلَ وكُعِّيت...» إلى آخره.

٩ قد مرّ فيما قبل هذا البحث، وأشرنا إلى كونه معدولاً عن الأصل، وتوضيحه أن هذا النحو وضعه وضع التصغير، ولا تقليل فيه، ولكنهم وضعوه على التحقير مع انتفاء وضعهم أو استعمالهم مكبراً له، وهذا كما ترى في المذاكير والملاحم؛ إذ هما جمعاً لحجة وذكر، وكان القياس أن يقال: لحات وذكور، وقالوا في جمع الأولين: كِعْتَان وَجِمْلَان بكسر الفاء، وفي جمع كُمَيْت: كُمْتُ، ١٢ ب ١٥ فكأنهم قدروا مكبراً لجمعهم، وإلا فالقياس كُمَيْتات وَجُمَيْلات وَكُمَيْتات، كما سلف، فقدروا الأولين فعلاً بالضم والفتح كصُرِد مثلاً؛ إذ يجمع على فَعْلَان، والثالث أَفْعَل؛ إذ جمعه فُعْل في الألوان. من الكتاب^(٣): «سألت الخليل عن كُمَيْت فقال هو بمنزلة جُمِّل، وقال: إنما هو حُمرة مخالطة سواداً، ولم يخلص أن يقال له: أسودٌ ولا أحمرٌ، وإنما هذا كقولك: دوين».

وَجُمِّل طائر كالعصفور، والكُعَيْتُ العنديل^(٤).

١٨ وتصغير الترخيم تحذف منه كلُّ الزوائد ثم يُصَغَّر، كحُمَيْدٍ فِي أَحْمَدَ. (الشافية: ٣٦).

● قوله: «وتصغير الترخيم...» إلى آخره.

٢١ قد مضى فيما مر إشارة إلى هذا، وكان القياس أن يذكر هذا البحث بعد مباحث طرائق التحقير؛ لأنه أيضاً طريق منها، قبل شروعه في الأعذار؛ إذ كل واحد مما مرّ آنفاً كعذر لما قال تمهيداً. والترخيم في هذا الموضع حذف الزيادات كلها من الاسم ثم تحقيره، كما تقول في ضارب

(١) الكتاب (٣/ ٤٧٧).

(٢) كناية عن الكرم والسود. انظر اللسان (وطي).

(٣) الكتاب (٣/ ٤٧٧).

(٤) وقيل فيهما غير ذلك. انظر الصحاح واللسان (جمل، كعت)، والجاردي وحاشية ابن جماعة عليه (٩٦).

ومضروب ومضارب ومستضرب ومضطرب واستضرب واضطراب: ضُرِبَ، وفي حامد ومحمد وأحمد وحامد وتحميد ومحمدة: حُمِدَ. والحاصل أن الثلاثي المزيد فيه يرجع إلى فُعِيلٍ، والرباعي يرجع إلى فُعَيْلٍ، فتقول في مدحرج ومدحرج ومحرجم وأحرجم ومقشعر واقشعرار: دُحِرِجَ وحُرِّجَ وقُشِيعِرَ، أو بالمدة في الكل: كدُحِرِجَ مثلاً^(١).

٦ وخُولفَ بالإشارة والموصول فألحقت قبل آخرهما ياءً، وزيدت بعد آخرهما ألفاً، فقليل: ذِيَا، وَتِيَا، وَاللَّذِيَا، وَاللَّتِيَا، وَاللَّذِيَانِ، وَاللَّتِيَانِ، وَاللَّذِيُونِ، وَاللَّتِيُونِ. (الشافية: ٣٦).

● قوله: «وخُولفَ بالإشارة...» إلى آخره.

٩ قد كمل بحث الممكن، فهذا بحث غيره. يقول: طريق تصغير المبني القابل للتصغير، وهو بعض أسماء الإشارة والموصولات، أن تلحق قبل آخرها ياءً، وتزيد بعد آخرها ألفاً، فتقول في ذا وتا: ذِيَا وَتِيَا؛ لأن الألف تنقلب ياء لكونها بعد ياء التصغير، وكذلك: اللَّذِيَا واللَّتِيَا واللَّذِيُونِ واللَّتِيُونِ؛ أما اللَّذِيُونِ فلأنهم زادوا ما قبل يائه ياءً وقبل النون ألفاً فجعل الفتحة ضمةً والألف واوًا لئلا يشتبه بالتثنية، وأما اللَّتِيُونِ فهو الجمع رُدَّ^(٢) إلى مفردة فصغّر ثم جُمعَ جَمْعَ التصحيح، ولا ألف^(٣) زائدة إلا في المفرد كما ترى عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديرًا، والأخفش يقدرها في غيره ويحذفها لالتقاء الساكنين، ومظهر الخلاف^(٤) جمع المذكر، فسيبويه يفتح الذال ويضم الياء في الرفع ويكسرهما في غيره، والأخفش يفتح الياء في الكل؛ الأصل عنده اللَّذِيَاوُنَ واللَّذِيَايُنَ، فصار بعد الحذف كالمُصْطَفَوْنَ، والمُصْطَفَيْنَ، وفتحوا الأوائل في هذا النحو لقصدتهم المخالفة في ذلك غيره، ولحاق الألف بعد الآخر أيضاً لذلك، أو لأنها بالمبني أخرى لملازمتها السكون وكونه بالمبني أحق، أو

(١) تصغير مزيد الرباعي مرخماً كتصغيره غير مرخّم، وما يحصل به الفرق بينهما أن تصغير الترخيم لا يجوز إلحاق التعويض به ويجوز في غيره، ففي تصغير مدحرج مثلاً تقول مرخماً: دحرج لا غير، وفي غير الترخيم تقول: دحرج كذلك، وإن شئت عوضت عن المحذوف فقلت: دحريج. وعليه فقول الشارح البيهقي: «أو بالمدة كدحريج مثلاً» سهو منه.

واعلم أن الفراء وثعلبا على أنه لا يصغر مرخماً إلا العلم، وأحازه البصريون في غير العلم كذلك، وعلى كل حال هو قليل، واعتبره ابن معطي شاذاً. وانظر شرح المفصل لابن يعيش (١٣٧/٥)، والرضي على الشافية (٢٨٣/١)، وحاشية ابن جماعة على الجاربردي (٩٦-٩٧).

(٢) م: (ورُدَّ).

(٣) م: (والألف).

(٤) انظر الكتاب (٤٨٨/٣)، ونكت الشتمري (٩٥٠/٢)، والمقتضب (٢٨٩/٢)، والرضي (٢٨٨/١).

لأنهم أرادوا أن يكون على نحو مكبره؛ إذ هو مفتوح الأول تنبيهاً على أنه ليس كالمتمكن، ويجوز أن يقال: فتحوا ههنا لأن الفتح أليق بالمبني.

ورفضوا تصغير الضمائر، ونحو: أين، ومتى، ومن، وما، وحيث، ومنذ، ومع، وغير، وحسبك، والاسم عاملاً عمل الفعل، فمن ثم جاز ضؤيربُ زيد، وامتنع ضؤيربُ زيداً. (الثالية: ٣٦).

● قوله: «ورفضوا تصغير الضمائر».

يقول: لم يحقروا الضمائر، واستغنوا بتصغير الظواهر عن تحقيرها. قيل: إما لأن بعضها لا يمكن أن يصغر، كالضمير المستتر والياء والكاف، فلم يُصغر الكل طرداً للباب، وإما لأن وضعها مخالف لوضع غيرها، فأرادوا المحافظة عليه، وإما لأنها عبارة عن غيرها فاستغني بتحقيق ذلك الغير، وذلك لأنّ هو راجع إلى شيء، فالمقصود بالتحقيق ذلك الشيء. ويمكن أن يقال: المصغر كالوصف؛ لما ذكرنا، فلما لم يجوزوا كون المضمّر وصفاً لزم عدم جواز كونه مصغراً؛ إذ لو كان إياه لكان كالوصف.

● قوله: «ونحو: أين، ومتى».

لا يجوز التحقير في الاسم الجاري مجرى الحروف، والجاري مجرى الأفعال، كما لا تحقّر الحروف والأفعال، فلم تحقر أين ومتى ومن وما وحيث؛ لكونها متضمنة معنى الاستفهام والشرط، كما لا تحقر إن وهل، ولم تحقر منذ؛ لتوغلها في الحرفية، بخلاف منذ؛ لأنها أدخلت في الاسمية بالتصرف فيها بحذف النون، أو لأنه أداة كالحروف، ولم تحقر مع؛ لكونها شبيهة الحرف بالوضع، أو لأنه لا يتأتى منها بناء فُعيل، ولم تحقر غير؛ لكونها في معنى الاستثناء، ولا حسبك ولا قطك، ولا قدك؛ لكونها بمعنى الفعل؛ إذ معناها كفاك، ولكون الأخيرين لا يتأتى منهما بناء فُعيل، وكذلك لا تحقر أمس وغداً وعند؛ لكون الكل غير متصرف فيه كالحرف، وكذلك لا يحقر الاسم الذي يعمل عمل الفعل حالة العمل؛ لأنه بالعمل يكون في تأويل الفعل، فلا يحقر كما لا يحقر الفعل، فلهذا يجوز أن تقول: زيدٌ ضؤيربٌ بلا عمل، ولا يجوز ضؤيربٌ عمراً؛ لأنه في حال العمل.



[المنسوب]

المنسوب: الملحق آخره ياءً مشددةً لتدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها، وقياسه حذفُ تاءِ التانيث مطلقاً، وزيادةُ التثنية والجمع، إلا علمًا قد أعرب بالحركات، فلذلك جاء قنّسريٌّ، وقنّسرينيّ. (الشافية: ٣٧).

● قوله: «المنسوب: الملحق آخره...» إلى آخره.

- ٦ هذا باب النسبة، وأطلق عليه المتقدمون باب الإضافة أيضاً، وهي تقتضي لذاتها متعدياً؛ لتوقف وجودها على الأمرين اللذين أحدهما المعزّو إليه والثاني المعزّو، ويجب تقدمهما على العزو عقلاً؛ لاستحالة نسبة الشيء إلى الشيء إلا بعد ثبوتهما، فالإضافة حالة تعرض المعزّو وطارئاً يطرأ عليه، ولأجل هذا وجب كون المنسوب وصفاً، فقولك: زيد بصريّ في قوة منسوب إلى البصرة، وكذلك تميمي؛ أي: معزّو إلى تميم، والمعزّو إليه إما أن يكون علماً، وإما أن يكون غيره، فالأول قد يكون إنساناً معيّناً كحَنَفِيٍّ، أو قبيلةً كحَنَفِيٍّ، أو مكاناً ككُوفِيٍّ، أو غير ذلك كأعرجيٍّ، وأعوج علمُ فرسٍ^(١)، والثاني قد يكون صنفاً كروميٍّ ومجوسيٍّ، فإن مثل روم وترك إذا ألحقته ياءُ الإضافة تدلّ على الوحدة، ودونها على الصنف، وقد يكون شيئاً يزاوله الشخص كبنّيٍّ^(٢) وعاجيٍّ، وقد يكون شيئاً بينه وبين المعزّو ارتباط وملابسة كأبويٍّ وأخويٍّ وبلغميٍّ وصفراويٍّ.
- ١٥ إذا عرفت هذا فاعلم أن الياعين اللتين تلحقان آخر المعزّو إليه بدل من المضاف إليه في التحقيق؛ لأن قولك: هاشميٌّ معناه آل هاشم، والمعني من كونهما بدلاً من المضاف إليهما إذا كانتا ٤٥ بلاحقتين آخر الاسم صار الكل بمعنى المضاف والمضاف إليه، ولنا نعي به أن المضاف إليه محذوف والمشددة عوض عنه، وإنما اختير الياء لكون المنسوب شبيهاً بالمضاف إلى ياء التكلم صورة؛ لما ذكرنا من المناسبة بينهما، وشدّدت الياء؛ أعني كررت؛ ليكون ذلك مقوياً للمطلوب، وهو النسبة. ولا محلّ لهما من الإعراب كما لا محلّ لتاء التانيث منه، والجامع كون الكلّ زيادةً لحقت آخر الاسم لدلالة مخصوصة، ولهذا وقعتا متطرفتين كالتاء.
- ٢١

(١) أعرج: أحد فرسين مشهورين؛ الأصغر والأكبر. أما الأصغر فأكثر شهرة، وهو فرسٌ سابقٌ رُكب صغيراً فاعرجت قرائمه، ليس في خيل العرب فعلٌ أكرم ولا أشهر، ولا أكثر نسلًا منه، وإليه تنسب الخيل الأعرجية. كان لأحد ملوك كندة غزا سُلَيْمًا يوم عِلاف فقتلوه وأخذوا فرسه، فخرج منهم بعد ذلك إلى بني هلال بن عامر بن صعصعة، وهذا هو أعرج الأصغر، وأما الأكبر فهو لغنيّ بن أغصّر. وأعرج أيضاً اسم فرسٍ لعديّ بن أيوب بن شبيب العلّيمي. انظر الخيل لأبي عبيدة (١٧٨)، ولابن زياد الأعرابي (١٣٢)، وللأسود الغندجاني (٣٥-٣٧)، والقاموس واللسان (عوج).

(٢) البَنّيُّ: الذي يعمل أو يبيع البَتَّ، وهو الطيلسان من خَزَرٍ ونحوه. انظر اللسان (بت).

وأما قوله: «الملحق آخره».

جنس، ويريد به الاسم الملحق؛ إذ لا مدخل للفعل والحرف في النسبة؛ لأنها من خواص الاسم، وذلك لكونه وصفاً.

٣

● وقوله: «ياء».

احتراز من لحاق غيرها كالتاء وغيرها.

● وقوله: «لتدل على نسبته».

٦

احتراز من مثل بَخَاتِي^(١)؛ إذ آخره ياء مشددة، ولكن لا تدل على النسبة.

● وقوله: «إلى المجرد عنها».

احتراز عن نسبة المنسوب؛ إذ المنسوب لا يصير منسوباً؛ لاستحالة تحصيل الحاصل.

٩

وعلى حده هذا أسولة حمسة:

الأول: أنه قد يكون المنسوب غير ملحق آخره شيء من الياء وغيرها، وذلك كقولك: بَنَات

وعَوَاج؛ إذ هما مضافان إلى البتِّ والعاج، وليسا ملحقاً آخرهما ياء؛ لا مشددة ولا غيرها، فلا يكون جامعا.

١٢

والثاني: أنه قد يكون المنسوب غير ملحق آخره ياء ليدل على نسبة، وذلك كقولهم: كرسِيٌّ،

وَبَرْدِي^(٢)؛ إذ هما منسوبان باتفاق، والياء المشددة اللاحقة آخرهما لا تدل على نسبة؛ إذ ليس مثل كَرْسٍ وَبَرْدٍ موجودا، فلا يكون جامعا أيضاً.

١٥

والثالث: أنه قد يكون للمنسوب غير ملحق آخره ياء مشددة، وذلك بأن كانت مخففة، وإن كانت

تدل على النسبة، وذلك كقولك: رجل يمانٍ، فإن ياء النسبة فيه واحدة ليس إلا، فلا يكون جامعا أيضاً.

١٨

والرابع: أنه قد يكون المنسوب، ولا يكون ملحقاً آخره ياء مشددة دالة على نسبته إلى المجرد

عن النسبة، وذلك بأن كانت دالة على نسبته إلى المشتل على النسبة، وهذا كما تقول: شافعيٌّ في

النسبة إلى الشافعيِّ؛ (لأن الشافعيَّ)^(٣) ليس بمجرد عن النسبة؛ بل هو مشتل عليها، وأما صحة

٢١

النسبة إلى المنسوب باتفاق، فلا يكون جامعا أيضاً.

(١) البخاتيُّ: جمع بُخَاتِيٍّ، والبُخَاتِيُّ الإبل الخراسانية. انظر اللسان (بخت).

(٢) البردي: بفتح الباء نبت معروف، واحدته بَرْدِيَّةٌ، ويضمها: نوع من التمر جيّد يشبه البَرْنِيَّ. انظر اللسان

(برد)، والمعتمد في الأدبية المفردة (٢٠).

(٣) ليس في م.

- والخامس: أنه مشتمل على تعريف الشيء بنفسه، وذلك لأنه تعريف للمنسوب بالنسبة، فكأنه قال: المنسوب ما اشتمل على النسبة. ومعناه: المنسوب هو ما يكون منسوباً. وأما عدم استقامته فظاهر.
- ٣ والجواب عن الأول: أن مثل بَنَاتٍ وَعَوَاجٍ ليس بمنسوب في الحقيقة، وإنما هو جار مجراه، وكان القياس أن يقال: بَنِيَّ وَعَاجِيَّ لا غير، ولكنه لما كان فَعَالًا كثيراً يبيىء للمبالغة في العمل كخَبَازٍ ٤٦ أ وضرَابٍ تَمَّا لَهُ فِعْلٌ حُمِلَ مَا لَا فِعْلَ لَهُ أَيْضًا عَلَيْهِ فِي اشتقاقه من الذي الاشتغال فيه كَتَمَّارٍ وَجَمَّالٍ، وأُجْرِي المشتق منه فيه مُجْرَى المشتق منه فيما له فعل كالتَّبَزُّبِ والضَّرْبِ، فهذا النحو يشبه المنسوب، ٦ ولكنه ليس بمنسوب في الحقيقة، والمحدود هو (١) الحقيقي، فلا يخرج عن كونه جامعاً، والحق أنه كان الأحسن أن ينوع، ثم يَحُدُّ؛ إذ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: كون الكل ما يدل على النسبة يقتضي كونه منسوباً.
- ٩ فَإِنْ قُلْتَ: المحدودُ المصطلحُ.
- أجاب بأنه عين النزاع، فإننا لا نسلم أن المنسوب اصطلاحاً هو ما ذكره؛ بل نقول: في الاصطلاح هو الأمر المشترك. وما يرد عليه يردُّ على الزمخشري (٢) أيضاً.
- ١٢ وعن الثاني: أنه كان كُرْسِيٍّ وَبَرْدِيٍّ فِي الأصل منسوباً مبنياً على النسبة، ثم أُجْرِي مُجْرَى غير المنسوب معني، واللفظُ باقٍ على حاله، كما أن مثل كُمَيْتٍ وَكُعَيْتٍ فِي الأصل موضوعٌ على التصغير، وإن لم يكن لتقليل في الحال، فكما لا يخرج هذا عن كونه مضغراً لا يخرج ذاك عن كونه منسوباً، وأما كون الشيء معدولاً عن الأصل باقياً على ما كان في الأصل فمعهود سائغ في كلامهم، وأمثلة هذا النحو كثيرة فلا يكون غير جامع.
- وعن الثالث: أن مثل يَمَانٍ محذوفةٌ منه إحدى الياءين من ياءِ النسبة تخفيفاً، فكان في الأصل ١٨ يَمَانِيٍّ بِالْيَاءَيْنِ، فالأصل في الياء أن تكون مشددة وغيرها معدولة عنها. قال سيويوه (٣): «ومما جاء معدولاً (٤) عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين من ياءِ الإضافة قولك في الثَّأْمِ: شَامٍ، وفي اليمن: يَمَانٍ، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألف عوضاً من ذهاب إحدى الياءين»، فدل ذلك على أن ٢١ الأصل في ياء الإضافة المشددة، والمحدود الأصل فيكون جامعاً.
- وعن الرابع: أن النسبة لا تكون إلى المنسوب حالة كونه منسوباً؛ أعني مع وجود ياءِ النسبة؛ بل النسبة إلى المنسوب بعد عُرْوَةٍ عن الياءين؛ بيانه أنك إذا أردت أن تنسب إلى الشافعي حذفتِ الياءَ المشددة

(١) م: (وهو).

(٢) انظر المفصل (٢٠٦).

(٣) الكتاب (٣/٣٢٧).

(٤) م: (معدوداً). وهو الذي في نسخة عبد السلام هارون.

- ونسبت إلى الشافع، فتقول: شافعي^١. قال سيويه^(١): «لو أضفت إلى رجل اسمه يَمِينِيَّ أو هَجَرِيَّ^(٢) أحدثت ياعن سواهما وحذفتهما»، فلا تكون النسبة إلى المشتمل عليها؛ بل إلى المجرد عنها فيكون جامعاً.
- ٣ وعن الخامس: أن النسبة المشتق منها المنسوب اصطلاحية، والنسبة التي في الحد لغوية، والمغايرة بينهما ثابتة، فلا يكون تعريف الشيء بنفسه، فيستقيم.
- واعترض عليه شارح^(٣) بوجهين:
- ٦ أحدهما: أنه يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه؛ لأن الملحق آخره الياء هو المنسوب إليه، لا المنسوب.
- والثاني: أن الملحق آخره الياء لا يدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ لأنهما واحد.
- ٩ والجواب عن الأول: أنه لا يصدق على المنسوب إليه أنه يدل على نسبته إلى المجرد عن الياء، فإنه هو المجرد عن الياء، فحيث لا يكون عين المنسوب؛ إذ يصدق ذلك عليه.
- وعن الثاني: بأنه من الظاهر أن المراد بالملحق آخره الياء هو المركب من المنسوب إليه ومن ٦ ب الياء، والمجرد عن الياء هو المنسوب إليه فقط، فقد ثبت المغايرة.
- ١٢ واعلم أن قوله: «لتدل» بالتاء؛ إذ الضمير فيه عائد إلى الياء، ويجوز عوده إلى النسبة أيضاً، كما أشرنا إليه.
- ١٥ وقال شارح^(٤): «إنما قال «للدل» إلى آخره ليخرج نحو كُرسِيَّ» أشار إلى أنه ليس بمنسوب، وهو سهو؛ لأنه منسوب أصلاً، وهو مثل كُمَيْتٍ وكُعَيْتٍ في التصغير حيث وُضع على التصغير، فهذا أيضاً موضوع على النسبة بحسب الأصل، لا بحسب الاستعمال، وشبهوه بالتأنيث اللفظي في نحو حمزة وضربة؛ إذ لياء النسبة شبه خاص بتاء التأنيث.
- ١٨ فإن قلت: فلم حكمت بأن بخاتي ليس منسوباً.
- قلت: لأنه غير منصرف، ولو كان منسوباً كان منصرفاً، وسيجيء تمام البيان فيه.
- ٢١ ● قوله: «وقياسه حذف تاء التأنيث».
- بدأ بالقياسي من المنسوب لكونه أشرف؛ إذ هو مضبوط وغيره مضطرب، فمن جملة صور

(١) الكتاب (٣/ ٣٤٠).

(٢) نسبة إلى هَجَرَ، وهي بلغة حمير والعرب العاربة: القرية، ومنها: هجر البحرين، وهجر حازان، وهجر نجران، وهجر حصنة من خلاف مازن، وقرية قرب المدينة. انظر معجم البلدان (٥/ ٣٩٢).

(٣) هو ركن الدين الاسترأبادي (٣٨) تبعاً لابن الناطم في بغية الطالب (٦١).

(٤) هو الجاربردي (٩٩).

القياس أنهم يحذفون تاء التأنيث مُطلقاً سواء كانت دالةً على التأنيث كما في ضاربةٍ أو لم تكن كما في حمزةٍ وظُلْمَةٍ، فيقال: ضارِبِيٌّ وَحَمَزِيٌّ وَظُلْمِيٌّ، وأما كونه مقتضى القياس فلأمرين:

٣ أحدهما: أنه لو لم تحذف لزم إما كونها وسطاً للكلمة، أو تأنيث المذكر، أو عدم النسبة أصلاً؛ لأن التاء إما أن تقع قبل الياء أو بعدها، أو لا تقع لا قبلها ولا بعدها، وكل ذلك فاسد، فيكون المفضي^(١) إليه كذلك.

٦ أما الأول فلأنه واجب أن يقال في النسبة إلى حمزة: حَمَزِيٌّ، وتاء التأنيث واجب كونها متطرفة. وأما الثاني فلأنه يؤدي إلى أن نقول في النسبة إلى ضاربة: ضارِبِيَّةٌ، ومن الجائز أن يكون المنسوب مذكراً فيلزم أن يقال: زيد ضارِبِيَّةٌ، وهذا باطل؛ لاستحالة صيرورة المذكر مؤنثاً. لا يقال كما قال شارح^(٢): هذه التاء للمنسوب إليه، لا لمن جرت هذه الصفة عليه، فلا يلزم تأنيث المذكر؛ لأننا نقول: المراد وقوع التاء في وصف المذكر.

فإن قلت: ألم يقولوا: علامة للمذكر.

١٢ قلت: نادر، فلا يُحمل عليه، أو على غير القياس، فلا يقاس عليه، لا سيما أصل من الأصول. وأما الثالث فلأنه إذا لم يجز كون إحداها سابقة على الأخرى لاستلزام [كون]^(٣) كل واحد من التقديرين فاسداً تعين انتفاء النسبة؛ إذ التقدير انتفاء الياء لاستحالة الجمع بينهما، فتعين حذف التاء لتأتى النسبة. ١٥

الثاني^(٤): أنه لو لم تحذف لزم أن يكون لها مزية على المضاف إليه؛ لأنك تقول في عبد مناف: عُبْدِيٌّ، وسيجيء، وبيان بطلان اللازم أن المضاف إليه اسم كامل وتاء التأنيث ليست كذلك، فلا يتساويان، فكيف يكون للمرجوح مزية؟ وقول المصنف^(٥): «لأنه يؤدي^(٦) إلى اجتماع التأنيثين»، وقول غيره^(٧): «لأنه يفضي إلى اجتماع مميّزين في شيء واحد حيث قيل: الياء في روميّ تدل على الوحدة ٤٧ أ كالتاء في قمر» مندفع باندفاع وقوع التاء وسطاً مع أن كل واحد منهما غير مطرد؛ وتحريره: أنهم قالوا:

(١) م: (المقتضي).

(٢) هو ركن الدين (٣٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) من وجهي قياسية حذف تاء التأنيث.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٨٨).

(٦) الأصل، ك: (لا يؤدي).

(٧) انظر حاشية ابن جماعة (١٠١).

من الجائز أن يكون المنسوب والمنسوب إليه مؤنثين، فلو لم تحذف التاء لزم أن يقال: حَفْصِيَّةٌ مثلاً، وهو باطل، فترى عدم اطراحه؛ لأنه من الجائز أن يكون المنسوب مذكراً، فيقال: حَفْصِيٌّ، وأما اجتماع المميزين فتقديرٌ أبعد؛ لقلة دلالة الياء على الوحدة إن سلم، فالخنور لا يلزم إلا في تقدير بعيد، فلا يطرد، ولو قيل بوجوب كون التاء متطرفة لصيرورتها هاءً في الوقف، كما مر؛ لكان صالحاً للعلية مطرداً.

● قوله: «وزيادة التثنية والجمع...» إلى آخره.

- ٦ التثنية والجمع إما أن يراد بهما مدلولهما أو لا.
- فالأول: يجب حذف الزيادة الدالة على الكل؛ أعني التثنية والجمع، وهي النون والتاء والألف والواو، فتقول في زيدان ومسلمون ومسلمتان ومسلمات: زَيْدِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ، وعِلَّةُ الحذف أنه لا يخلو إما أن تبقى مع ياء^(١) الإضافة أو تحذف، والأول باطل فتعين الثاني؛ بيانه أنه لو بقيت الزيادة لكان مستلزماً لكون الكلمة فيه إعرابين، والسلازم باطل، وتقرير الملازمة أن الألف والواو حرفا الإعراب في التثنية والجمع، وإذا كان المراد بالتثنية والجمع التثنية والجمع لزم أن يكون إعرابهما بالألف والواو رفعاً والياء نصباً وجراً، فيلزم من ذلك أن يقال: هذا زيدانيٌّ ورأيت زَيْدِيَّيًّا ومررت بزَيْدِيَّيْنِ، وهذا مسلمونيٌّ ومررت بمُسْلِمِيَّيْنِ ورأيت مُسْلِمِيَّيًّا، وهذا باطل اتفاقاً؛ لاستلزامه أن يكون في الكلمة الواحدة رفعان ونصبان وجران، فتعين الحذف، وأما حذف النون فلأنها بمنزلة التنوين في المفرد، ولهذا لا تبقى في الإضافة، فلا تبقى ههنا أيضاً؛ إذ لا يبقى تنوين المفرد، وأما حذف التاء فظاهر.
- ١٥ وأما الثاني وهو أن لا يراد بالتثنية والجمع مدلولهما بأن يجعل الاسم المثنى أو المجموع المصحح علماً آخره معتقِبُ الإعراب فلا يحذف شيء منه؛ إذ الزيادة في هذا الموضع كالجزء، فلا تحذف كما لا تحذف دال زيد، فيقال في زيدان وضاربون علمين هكذا؛ أعني بلا تغيير في رفعهما ونصبهما وجرهما: هذا زيدانيٌّ ورأيت زَيْدَانِيًّا ومررت بزَيْدَانِيَّيْنِ، وكذلك ضاربونيٌّ وضاربونيًّا وضاربونيَّ، فيجري هذا النوع مجرى زيد وبكر، وعلى هذا جاء قول الشاعر^(٢):
- ٢١ ألا يا ديار الحبيِّ بالسَّبعانِ

(١) ك: (ياء).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

هو لتميم بن مقبل في ديوانه (٣٣٥)، وفي الكتاب (٢٥٩/٤)، ونكت الشنتمري (١١٥١/٢)، والاستدراك (١٨)، وبجاز القرآن (١٠٩/١)، والاقتضاب (٤٢٥/٣)، وإصلاح المنطق (٣٩٤)، والخزانة (/)، وهو لابن أحرر في ديوانه (١٨٨)، وفي الأشموني (٣٠٩/٤)، والروض الأنف (٣٨/١)، وانظر معجم شواهد النحو لحنا حداد (١٧٩، ٦٧٩)، ومعجم البلدان (١٨٥/٣).

- ٣ ألا ترى أنه لو لم يجعل العجز محط الإعراب لقال: بالسَّبْعَيْنِ، وهو اسم مكان^(١)، فأما إذا لم يجعل الأخير مُعْتَقَبَهُ، وذلك بأن يُجرى على الأصل الذي كان، فالزيادة محذوفة أيضاً، ومن هذا حصل الاختلاف في نحو قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ، فمن نظر إلى الأصل قال: قَنَسْرِيَّ وَيَبْرِيَّ وَنَصِيْبِيَّ؛ لأنه يقول: هذه قَنَسْرُونَ وَيَبْرُونَ وَنَصِيْبُونَ، وبلغت قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ، ومررت ٤٧ ب على قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ، ومن جعل آخر الكل جزء الكلمة وجعله معتقب الإعراب قال: قَنَسْرِيَّ وَيَبْرِيَّ وَنَصِيْبِيَّ؛ لأنه يقول: هذه قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ بضم نون الكل، وبلغت قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ، ومررت على قَنَسْرَيْنَ وَيَبْرَيْنَ وَنَصِيْبَيْنِ بفتحها لكون الكل غير منصرف.
- ٦ فإن قلت: لم لم يبين العلم على المرفوع فلم يقولوا: قنسرون وقنسرون وقنسرون بضم النون وفتحها، والرفع أقدم.
- ٩ قلت: لأنه لما جعلوه علماً آخره مورد الإعراب حاولوا فيه الخفة؛ لتقاوم كون الكلمة معدولة عن الأصل، والياء أخف من الواو قطعاً فناسب أن يُبنى العلم على النصب أو الجر، ولو كان البناء على الرفع موجوداً لما كان بعيداً أيضاً، ولعله موجود ولكني لم أظفر به، فلذلك استدلت بما عرفته.
- ١٢ وقنسرون بكسر القاف وتشديد النون بلد بالشام، ويبرين ونصيبين موضعان^(٢).

- اعلم أن في قوله: «إلا علماً» نظراً؛ لأن زيادة الجمع تشمل زيادة جمع المونث أيضاً، فيجب أن يسوغ بقية تلك الزيادة على وجه، كما ساغ ذلك عند القائل بالياء في قَنَسْرَيْنِ في الأحوال الثلاث، وذلك باطل. من الكتاب^(٣): «ومثل ذلك -أشار إلى مسلمات- قول العرب في أذرعَاتٍ^(٤): أذْرِعِي، لا يقول أحد إلا ذلك» إشارة إلى منع ما ذكر في قَنَسْرِيَّ ههنا.

ويفتح الثاني من نحو: نَمِرٍ، والدُّبْلِ، بخلاف تَغْلِيْبِيَّ، على الأفصح. (الشافية: ٣٧).

● قوله: «ويفتح الثاني...» إلى آخره.

- من جملة ما هو القياس في النسبة أن يفتح الثاني مما عمَّ الكسر الكلمة، أو لا يكون غير مكسور
- (١) هو موضع معروف في ديار قيس، وقيل: جبل قبل قَلْبِج، وقيل: وادٍ شمالي سَلَم. انظر معجم البلدان (١٨٥/٣).
- (٢) نصيبين مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على حافة القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين سنجار تسعة فراسخ، وبينها وبين الموصل ستة أيام، ونصيبين أيضاً قرية من قرى حلب، ومدينة على شاطئ الفرات.
- ويبرين: قرية من قرى حلب من نواحي عزاز، وموضع من أصقاع البحرين موصوف بكرة الرمل. انظر معجم البلدان (٤٢٧، ٢٨٨/٥).

(٣) الكتاب (٣٧٣/٣).

(٤) أذرعَات: بلد في أطراف الشام على الحدود الأردنية السورية، يسمى اليوم درعا. وانظر معجم البلدان (١٣٠/١).

إلا أولها، وذلك كقولك: **إِلَيَّْ وَنَمَرِيٍّ وَصَعْقِيٍّ**^(١) ودُوْلِيٍّ؛ ألا ترى أنه لا يكون في النسبة غير مكسور إلا أول الكلمات الثلاث؟ وهذا هو المراد بقوله «من نحو: نَمَرٍ»، فأما إذا كان في الكلمة غير المكسور متعددا في النسبة لم يكن الفتح في الثاني منه، وذلك إما بأن يكون بعض غير المكسور ساكنا، ك**تَغْلِيٍّ** و**يَثْرِيٍّ**، أو بأن يكون كل ما هو غير المكسور متحركا، ك**جَنْدَلِيٍّ** و**عَلِيطِيٍّ**، ولا جائز أن يكون كله ساكنا، لاستلزام ذلك سكون الأول، وهو باطل، واجتماع الساكنين أو أكثر، وهو أيضا باطل.

وأما وجه كون الفتح واجبا فيما مرَّ فهو أنه لو لم يفتح^(٢) لزم التقاء كسرين أو أكثر قبل التقاء ياءين، وهذا مؤدّر إلى توالي أربع كسرات أو أكثر؛ إذ كل ياء بمنزلة كسرة إن لم يقل بمنزلة كسرتين، والتوالي باطل لاستثقاله، فكذا المقدم.

فإن قيل: ما ذكرتم وارد في مثل **تَغْلِيٍّ** و**جَنْدَلِيٍّ** أيضا، فلم لم يكسر ثمة؟

قلنا: مسبوقة الكسرين ههنا مجبور بالسكون أو بالفتح الدافعين للاستثقال، بخلاف ما نحن فيه، فإنه لا جائز فيه، فلذلك أوجبوا الفتح ههنا بخلافه، ولهذا لم يجر في الألفصح **تَغْلِيٍّ** بالفتح، وإلى ٤٨ هذا أشار بقوله: «**بخلاف تَغْلِيٍّ، على الألفصح**».

وتحذف الياء والواو من **فَعِيلَةٍ** و**فَعُولَةٍ** بشرط صحة العين، ونفي التضعيف ك**حَنْفِيٍّ** و**شَنْتِيٍّ**، ومن **فَعِيلَةٍ** غير مضاعف، ك**جَهْنَةِ**، بخلاف **شَيْدِيٍّ** و**طَوِيلِيٍّ** و**سَلِيْقِيٍّ** و**سَلِيْمِيٍّ** في الأزد، و**عَمِيرِيٍّ** في كلب شاذ، و**عَبْدِيٍّ** و**جُدْمِيٍّ** في بني عبيدة و**جَلِيْمَةٍ** أشد، و**خُرَيْيٍّ** شاذ، و**ثَقْفِيٍّ** و**قُرَشِيٍّ** و**فَقْمِيٍّ** في كنانة، و**مُلْجِيٍّ** في خزاعة شاذ. (الشابة: ٣٧-٣٨).

● قوله: «وتحذف الواو...» إلى آخره.

مما هو القياس أيضا في الإضافة أن تحذف الواو والياء من **فَعِيلَةٍ** و**فَعُولَةٍ** كما تحذف تاء التانيث منهما، ويشترط في البناءين أن لا يكونا أجوفين ولا مضاعفين، وهذا هو المراد من قوله: «بشرط صحة العين، ونفي التضعيف» وذلك كقولك في الإضافة إلى **حَنِيفَةٍ** و**شَوْءَةٍ**: **حَنْفِيٍّ** و**شَنْتِيٍّ**، وإنما اشترط انتفاء اعتلال العين والتضعيف؛ لأنه لو حذف الواو أو الياء من واحد^(٣) منهما لزم إما الالتباس وإما ما يفرون عنه؛ تقريره في المعتل العين أنه لو حذفت الواو والياء من **طَوِيلَةٍ** و**قَوُولَةٍ** صارتا: **طَوِيلًا** و**قَوُولًا**، والمقتضي لقلب العين ألفا ناهض، ولا جائز أن يرتب^(٤) المقتضى على المقتضى؛

(١) الصَّوْق: المغشي عليه. اللسان (صعق).

(٢) في النسخ: (يكسر).

(٣) م: (لو حذف الياء من واحد).

(٤) م: (أن لا يرتب).

لأنه يوجب الالتباس؛ لأنه إذا صارتا: طائياً وقائياً التبتسا بالنسبة إلى طالٍ وقالٍ، ولا جائز أن لا يُرتب فلا يُقلبا؛ لاستدعاء ذلك كون المقتضي غير مقتضٍ، أو الترجيح من غير مرجح، وكلا ذلك مفرور منه، فبيّن بطلان الحذف لتحقيق فساد لازمه؛ تقريره في المضاعف أنه لو حذفنا من شديدة ٣ وضرورة صار: شَدِيدٌ وَضَرَرِيٌّ، والإدغام والإظهار ممتنعان، ولا جائز أن ينفك عنهما جميعاً؛ لكونه مستحيلاً فالحذف ممتنع؛ أما الأول فلأنه يؤدي إلى الالتباس؛ لأنه يصير حيثن: شَدِيدًا، وَضَرَرِيًّا فيلتبس بالنسبة إلى شَدِّ وَضَرٍّ، وأما الثاني فلأنه يقتضي عدم كون المقتضي مقتضياً، أو تخصيص أحد المتساويين، وكلا ذلك باطل، فالملزوم مثله، وهذا مراد من قوله: «بمخلاف شديدٍ وطويلٍ» ٦ وكلامه ليس بمستوفى؛ إذ لو كان إياه لكان بمخلاف شديدٍ وطويلٍ وضروريٍّ وقووليٍّ.

● قوله: «ومن فُعَيْلَةٌ غير مضاعفٍ». ٩

أي: تحذف الياء قياساً من فُعَيْلَةٌ إذا لم يكن مضاعفاً، وذلك كما تقول في جُهَيْنَةٌ: جُهْنِيٌّ، وأما إذا كان مضاعفاً فلا حذف؛ لاستلزام ذلك المحذور المذكور في شديدة وضرورة، وذلك كقولك في ١٢ بَرِيرَةٍ^(١): بَرِيرِيٌّ، وأما نفي الاعتلال فليس شرطاً في هذا البناء؛ لأن معتل العين جارٍ مجرى غيره مما تحذف ياءه، تقول في النسبة إلى قُوَيْمَةٍ تصغير قامة وعُيَيْنَةٍ: قُوَمِيٌّ وَعُيْنِيٌّ فتحذف، وذلك لأن المحذور في البناءين السالفين يلزم لكون ما قبل العين منفتحاً، وههنا لا انفتاح، فلا يلزم شيء مما ذكر، ولو قال: والياء من فُعَيْلَةٍ، لكان أحسن؛ لأن السابق ذكر الواو والياء، فيوهم قوله أنه تحذفان ١٥ من فُعَيْلَةٍ، وهو مستحيل؛ إذ لا واو فيها، فكيف تحذف؟.

● قوله: «وسَلِيمِيٌّ».

لما ذكر أن القياس حذف الواو والياء فالإثبات يكون شاذاً خارجاً عنه، وكان القياس في ١٨ سَلِيمِيٍّ وسَلِيمِيٍّ: سَلَمِيٍّ وسَلَمِيٍّ. ومن الكتاب^(٢): «وقد تركوا التغيير في مثل حَيْفَةٍ، ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سَلِيمَةٍ: سَلَمِيٍّ، وفي عَمِيرَةٍ كلبٍ، عَمِيرِيٍّ. وقال يونس: هذا قليل خبيث»، ٤٨ ب وقيل^(٣): فعلوا ذلك دفعاً للالتباس بسليمة التي في غير الأزد، وعَمِيرَةٍ التي في غير كَلْبٍ^(٤).

● قوله: «وعَبْدِيٌّ وَجُدَمِيٌّ...» إلى آخره.

وجه كون المنسوبين أشدَّ مما مرَّ آنفاً أن إثبات الياء رجوعاً إلى الأصل، أو انتفاء حذف ما كان

(١) اسم امرأة. اللسان (بر).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٣٩).

(٣) انظر الرضي (٢/ ٢٨)، والجاربردي (١٠٤).

(٤) في النسخ: (الكلب).

في الأصل، وإن اشتمل على نوع من الاستقلال، وذلك أسهل من الإتيان بضممة ليست في الأصل، ولا مدخل لها بوجه ما؛ ألا ترى أن القياس كان عَبْدِيًّا وَجَدَمِيًّا بفتح أوليهما، فالضم في غاية البعد، فهذا بيان أشدَّيته، وقيل: ضَمُّ العينِ لئلا يلتبس بالمنسوب إلى عَيْدَةٍ اسم رجل، والجيم للفرق بين جَذِيمَةٍ عِيدِ القيس، فإنه يفتح، وجَذِيمَةٍ أَسَدٍ فإنه يضم^(١).

● قوله: «وَحُرَيْبِي شَاذٌ».

٦ قد ذكر أنه تحذف الياء من فُعَيْلَةٍ إذا لم يكن مضاعفاً، فهذا فُعَيْلَةٌ ليس بمضاعف، ولم تحذف ياءه، فيكون شاذاً؛ إذ القياس حُرَيْبِيٌّ كَجُهَنِيٍّ. والمنسوب إليه حُرَيْبِيَّةٌ، وقيل^(٢): لم يحذف لئلا يلتبس بالمنسوب إلى حُرْبٍ جمع حُرْبِيَّةٍ، وهي غُررة المزايدة، لو كان علماً.

● قوله: «وَقَفَيْيَّ وَقُرَشِيَّ».

٩ اعلم أنه لم تحذف الواو والياء من المذكورات إلا بشرط كونها لحقتها تاء التانيث، فأما في المذكر من الأبنية فلا حذف، واستدل المصنف على ذلك بوجهين^(٣):

أحدهما: أنه إنما حذفنا من المؤنث لكونها أثقل، فالحذف يناسب الأثقل.

١٥ والثاني: أنه حذفنا منها لأنها فرع والمذكر أصل، والحذف يناسب الفرع؛ إذ الأصل تبقىة الأصل على حاله. وكان الأصل في ثَقَفِيٍّ: ثَقِيفِيٍّ، وفي قُرَشِيٍّ: قُرَيْشِيٍّ، وفي فُقَيْمِيٍّ: فُقَيْمِيٍّ، وفي مُلَحِيٍّ: مُلَحِيٍّ؛ لأن الكل لم يلحقه التاء، فالقياس أن لا تحذف ياءه.

١٨ وَحَنِيْفَةُ أَبُو حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، وَشَنْوَاءَةُ حَيٍّ مِنَ الْيَمَنِ، وَجُهَيْنَةُ قَبِيلَةٌ، وَبَنُو طَوِيلَةَ قَوْمٌ، وَسَلَيْفِيٌّ لِلرَّجُلِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السَّلِيْقَةِ، وَقِيلَ^(٤): هُوَ الَّذِي لَا يَقْرَأُ عَلَى سَنَةِ مَا يَقْرَأُ الْقُرَاءُ، وَلَكِنْ يَقْرَأُ عَلَى طَبْعِ لَفْتِهِ، وَالْأَزْدُ قَبِيلَةٌ، وَسَلَيْمَةُ بَطْنٌ مِنْهَا، وَكَذَا كَلْبٌ وَعَمِيْرَةُ بَعْضُ مِنْهُمْ، وَعَيْدَةُ اسْمُ رَجُلٍ، وَجَذِيْمَةُ الْأَبْرَشُ مَلِكٌ، وَحُرَيْبَةُ الْبَصْرَةُ الصَّغْرَى، وَهِيَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَثَقِيفٌ أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ هَوَازِنَ، وَقُرَيْشٌ قَبِيلَةٌ، وَأَبُوهُمْ النَّضْرُ بْنُ كِنَانَةَ، وَفُقَيْمٌ حَيٌّ مِنْ كِنَانَةَ، وَمُلَحٌ حَيٌّ مِنْ خَزَاعَةَ.

٢١ وَقِيلَ^(٥): حَذَفُوا لِأَنَّهُمْ لَا يَحْذِفُونَ فِي فُقَيْمٍ عَمِيمٍ، وَمُلَحٍ سَعْدٍ، وَفِي قُرَيْشٍ اسْمُ دَابَّةٍ فِي الْبَحْرِ؛ لِئَلَّا يَجِيءَ اللَّبْسُ^(٦).

(١) انظر شرح المصنف (١٩/أ)، والرضي (٢٨/٢)، وركن الدين (٤٠)، والجاربردي (١٠٦).

(٢) انظر الجاربردي (١٠٦).

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٨٩/١).

(٤) انظر نكت المشتري (٨٨٧/٢)، واللسان (سلق).

(٥) القائل الجاربردي (١٠٦).

(٦) م: (لئلا يلتبس).

وتُحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واوًا، كغَنَوِيٍّ، وقَصَوِيٍّ، وأمَوِيٍّ، وجاء أُمَيِّيٌّ، بخلاف غَنَوِيٍّ. وأمَوِيٌّ شاذٌّ، وأَجَرِيٌّ تَحَوِيٌّ في تَجِيَّةٍ مُجَرِيٍّ غَنَوِيٍّ. وأما نحو: عَدُوٌّ، فَعَدُوٌّ اتِّفَاقًا، وفي نحو: عَدُوَّةٌ قال المبرد: مثله، وقال سيويه: عَدُوِيٌّ. (الشالية: ٣٨-٣٩).

٣

● قوله: «وتُحذف الياء...» إلى آخره.

- ٦ من الأقيسة الثابتة في النسبة أن تحذف الياء من المنقوص بها، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، وتقلب الياء الأخيرة واوًا من المذكورات ما عدا فعولًا وفَعُولَةً؛ لأنهما تصيران فَعِيلًا وفَعِيلَةً؛ لأنك لو قلت في التقدير: قَضُوِيٍّ وقَضُوِيَّةٌ لصار: قَضِيًّا وقَضِيَّةً، كما صار قُسُورِيٍّ: قُسِيًّا، وذلك لأن الإعلال يقتضيه، كما مرَّ^(١)، فلا حاجة إلى تقديرهما؛ لأنهما في داخلان تحت فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ لو قُرِضا. ١٤٩
- وأما وجه شمول الحذف ههنا المذكر والمؤنث فلازدياد الثقل؛ بيانه أنه لو لم يحذف لزم اجتماع أربع ياءات مع كسرتين، وهو محذور جدًا، وأما وجه قلب الياء الأخيرة واوًا فهكذا دفع الاستئصال؛ إذ حذف إحدى الياءين لا يدفعه دفعًا تامًا ويكون باقيًا بعد؛ ألا ترى أن ثلاث ياءات مع كسرتين أيضًا في غاية الاستئصال، وهذا كقولك في النسبة إلى غَنِيٍّ أو غَنِيَّةٍ وقُصَيٍّ أو قُصَيَّةٍ وأُمَيٍّ أو أُمَيَّةٍ: غَنَوِيٍّ وقُصَوِيٍّ وأمَوِيٍّ، فالخاصل أنه تذهب بالياء الزائدة وتقلب الثانية واوًا، ولما قلبت قلبت الكسرة التي قبل الياء في الأوَّلَيْنِ؛ لأنك لما فتحت في نحو نَمِرٍ دفعًا للاستئصال مع وجود صحة الحروف فلأن تقلبها فتحة والحالة هذه أجدر وأحق؛ إذ معلوم أن ثقل المعتلات أكثر وأزيد.
- وغَنِيٌّ حيٌّ من غطفان، وقُصَيٌّ اسم رجل، وأُمَيَّةٌ قبيلة من قريش، وهو في الأصل اسم رجل.
- ١٨ ● قوله: «وجاء أُمَيِّيٌّ».

- أي: جاء أُمَيِّيٌّ بغير تغيير، والقياس ما ذكر، ولم يجز انتفاء التغيير في غَنِيٍّ؛ لاستلزام ذلك وجود ياءين بالكسرة السابقة، ولو كان أُمَيِّيٌّ على القياس وجب ذلك في قُصَيٍّ أيضًا، وإلا لزم التخصيص من غير مخصص، ومن الكتاب^(٢): «وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ فلا يغيرون» فدلَّ على أنه ليس على ما يقتضيه القياس، فلذلك لم نحمل غيره عليه، وقيل^(٣): من العرب من يحمل الأمثلة عليه، فيقول في قُصَيٍّ: قُصَيٌّ بأربع ياءات، ومن العرب من يفك الإدغام، فيقول في حَيَّةٍ: حَيِّيٌّ

(١) انظر ص (٢٤) من هذا الكتاب.

(٢) الكتاب (٣/ ٣٤٤).

(٣) انظر الأصول (٣/ ٦٥)، والتبصرة (٢/ ٥٩٧).

على سنن لَوِيٍّ في لِيَّة. هذا مذهب أبي عمرو^(١)، والقياس عدم القياس عليه، كما عرفت.

● قوله: «وَأَمَوِيٌّ شَاذٌ».

٣ وجه شذوذه فتح الهمزة، وقد مرَّ أن ضمَّ جُذَمِيٍّ بغير قياس، فكذا هذا إلا أن الفتح لكونه أخفَّ أسهل؛ لأنه تُقاوم خفته بعضُ المخدور الحاصل من تغيير الذي ليس بمقتضى القياس، وكان الأحسن أن يقول: وَأَمِيٌّ شَاذٌ، وَأَمَوِيٌّ أَشَدُّ؛ إذ الأول تقدير الأصل على ما كان، أو^(٢) الرجوع إليه، فكان المناسب الحكم بكونه شاذًا، كما حكم بكون سليقيٍّ شاذًا، والثاني الإتيان بما لم يكن في المنسوب إليه قبل النسبة، ولا شك في كونه دخيلًا، فكما حكم بأشذية عُبدِيٍّ فالأليق الحكم بأشذية أَمَوِيٍّ أيضًا.

٩ فإن قلت: من الجائز أن تكون أشذية عُبدِيٍّ مستفادة من الضم لثقله.

قلت: العدول عن الأصل أشدُّ من أن يقاومه أمرُ خفة الفتح؛ لأن المراد في المنسوب الإتيان بالمنسوب إليه على حيثية تكون نصًّا على الأمر المطلوب بالنسبة، وذلك إنما يتحقق بانتفاء تغيير المنسوب إليه مطلقًا، فالتغيير، وإن كان § عدولًا من الأثقل إلى الأخف، منافٍ لما هو المقصود ١٢ بالذات في النسبة. نعم ثبوت الفرق بين العدول من الأخف إلى الأثقل والعكس ظاهر، وقد أشرنا إليه آنفًا، ولكن العكس لا يمنع الأشذية.

١٥ ● قوله: «وَأَجْرِي تَحَوِيٌّ...» إلى آخره.

١٨ تحية على زنة تَفْعِلَةٍ، وكانت في الأصل: تَحْيَوَةٌ، فاقضى كسر ما قبل الواو قلبها ياءً فصار تَحْيِيَّةً، فاقضى تحريك الياء وسكون ما قبلها نقل حركتها إلى ما قبلها، فلزم الإدغام. هذا عندنا^(٣)، ويلزم المصنف ومن قلده أن يقولوا: أصله تَحْيِيٌّ، ثم يصيره بالحذف والتعويض المذكورين من قبل تَحْيِيَّةً، فيكون عندهم زنة تَفْعِيَّةً، ويلزم أن تنقل حركة العين إلى الفاء بتقدير الزنة الحالية، فتصير على مثال فَعِيلَةٍ في الصورة، فهذا هو الحاصل على إجراءاتها مجرى غَنَوِيٍّ؛ إذ تحية ظاهرها كَغَنِيَّةً، فكما حذفت الياء الأولى من غنية وقلبت الأخيرة واوًا، فكذلك حذفت وقلبت في تحية، لاستواء العلة المقتضية للعمل في الوزنين، فيكون وزنه عندنا بعد النسب تَفِيلًا، وعند المصنف تفويًا. ويلزمه

(١) الذي في الكتاب (٣/ ٣٤٥) أن مذهب أبي عمرو فيه الإدغام، فيقول: حَمِيٌّ وَلَمِيٌّ.

(٢) ك: (و).

(٣) بناءً على أن حبي من حاء وياء وواو موافقة للمازني. وانظر المنصف (٢/ ١٩٤-١٩٦، ٢٨٤-٢٨٦)،

وشرح الفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٨)، واللسان (حبي).

إجحافان بذهاب ثلثي الأصل.

فإن قلت: قال المصنف في الشرح^(١): وزنها تَفْعِلَةٌ.

قلت: هذا خلاف ما ذكره من قبل^(٢).

فإن قلت: هو لا يقول بانتفاء تفعلة، فيجوز أن يقول بها في زنة تحية.

قلت: إن سلم فيلزمه أن يقول: تَفْعِلَةٌ أو تَفْعِيَةٌ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، فيكون أحد

الأمريين اللذين جوزهما مختلا.

تحية معروفة، وقيل^(٣): هي اسم قبيلة.

● قوله: «وأما نحو عَدُوٍّ...» إلى آخره.

قد سبق أن فَعُولًا وفَعُولَةً لو قدرا من المنقوص بالياء صار فَعِيلًا وفَعِيلَةً، فكذلك لو قدر فَعِيلٌ

وفَعِيلَةٌ من الواو صارت الواو ياء، فلا فرق إذا في الصورة بين كونهما واوَيْنِ أو يائَيْنِ، فبحث

فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ يشمل كل ذلك، فأما فَعُولٌ من الواو فلا يدخل تحت البحث السابق، فلذلك أورده،

فالنسبة إليه جارية مجرى الصحيح، كما تقول في صَبُور مثلاً: صَبُورِيٌّ، فكذلك تقول في عَدُوٍّ:

عَدُوِّيٌّ، فلا حذف في هذا النحو، بخلاف المذكورات، وذلك لأن المدغم والمدغم فيه بمثابة حرف

واحد، فيندفع ثقل إحدى الواوين بما حصل من خفة الإدغام، وقبل ياء النسبة واو فلا حاجة إلى

قلب. قال سيويوه^(٤): «وسألته عن الإضافة إلى عَدُوٍّ فقال: عَدُوِّيٌّ». وقال^(٥): «لا أُغَيِّرُهُ لَأنَّهُ لَمْ

يَجْتَمِعَ الْيَاءَاتُ، وَإِنَّمَا أُبَدِّلُ إِذَا كَثُرَتِ الْيَاءَاتُ فَأَقْرُبُ إِلَى الْوَاوِ».

فإن قلت: الياء الساكنة أخف من الواو الساكنة، فلم لم يُقَلِّ: غَنِيُوِيٌّ بقلب الأخيرة دون

حذف الأولى؟

قلت: لاستلزام ذلك الدور؛ لأن وجود اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما ساكنة يقتضي

القلب، والنسب يقتضي قلب ياء تسبق يائيتها^(٥) واواً فيدور. §

أ٥٠

(١) شرحه (١٩/ب).

(٢) شرحه (١٢/أ).

(٣) القائل ركن الدين (٤٠).

(٤) الكتاب (٣/٣٤٥).

(٥) م: (يائهما).

● قوله: «ونحو عَدْوَةٍ...» إلى آخره.

- ٣ لا خلاف في أنَّ النسبة إلى عَدْوٍ تجري على القياس، فأما إذا لحقته تاء التأنيث ففيه خلاف بين سيويه والمبرد، فسيويه يجري مجرى شَتَّىٍّ، فيحذف واو فَعُولَةٍ من الكتاب^(١): «فإن أضفت إلى عَدْوَةٍ قلت: عَدْوِيٌّ من أجل الهاء كما قلت في شُنُوءَةٍ: شَتَّىٌّ»، والمبرد^(٢) يجري مجرى المذكر فلا يفرق، وشبهته أنه قد حصل الخفة بالإدغام، وكأن^(٣) الواوين بمنزلة واو واحدة، والمرجح قول سيويه؛ لأنه إذا كان الحذف في شُنُوءَةٍ مع وجود الصحة جارياً فلأن يجري في المشتمل على الواوين أجدر وأحق، وأما قول المصنف في شرح المفصل^(٤): «وأما ما لحقته تاء التأنيث، فقال سيويه فيه: عَدْوِيٌّ، ولا معنى لالتزامه^(٥)»، فإن أراد بالضمير الحذف ففاسد؛ لما ذكرنا، وإن أراد به غيره فغير مستقيم؛ لأن سيويه يحذف.
- ٩

- واعلم أن كلامه في الشرح^(٦) يناقض كلامه في المتن وكلام الرخشري^(٧) والكتاب؛ لأن قوله: «قال المبرد مثله» يدل على أن المبرد لا يحذف في المؤنث كما لا يحذف في المذكر. وقوله: «وقال سيويه: عَدْوِيٌّ» يدل على أنه يحذف، وأما كلامه في الشرح فيقتضي أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيويه، وهذا خطأ وقع منه، وتقريره في الشرح هذا: واختلف في النسب إلى المؤنث فسيويه يخالف به باب الصحيح، فيقول في عَدْوَةٍ: عَدْوِيٌّ، والمبرد يجري مجرى فَعُولٍ وفَعُولَةٍ في الصحيح، فيقول في عَدْوَةٍ: عَدْوِيٌّ، فأجراه سيويه على ما يقتضيه أصل النسب، ولم يثبت عنده أنه مما استثنى كباب شُنُوءَةٍ، لجواز أن يكونوا قد أجروه للإدغام مجرى الحرف الواحد، والمبرد راعى بابه الذي هو أخص، فأجراه مجرى فَعُولَةٍ في الصحيح، فقال في مؤنثه: عَدْوِيٌّ، كما قالوا في شُنُوءَةٍ: شَتَّىٌّ، ولم يعتد بالإدغام. فهذا كلامه. والتطبيق بين ذلك وبين ما هو السديد متعذر، ولعل هذا
- ١٢
- ١٥
- ١٨

(١) الكتاب (٣/ ٣٤٥).

(٢) انظر رأيه في التبصرة (٢/ ٥٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٦-١٤٧)، وللمصنف (١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٣) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦-١٩٤٧)، وبغية الطالب (٦١-٦٣).

(٤) م: (فكان).

(٥) شرح المفصل (١/ ٥٩٠).

(٦) جملة: (ولا معنى لالتزامه) ليست في النسخة المطبوعة من الشرح. وقد علّق أحدهم في حاشية نسخة ك من شرح اليزدي بقوله: «أي: فإن أراد المصنف بالضمير الذي في لالتزامه الحذف ففاسد لأنهم كما يحذفون السوار من شنوءة فكذا يحذفون في عدوة لما ذكرنا الحذف فيه أحق وأجدر».

(٦) شرحه على الشافية (١٩/ ب، ٢٠/ أ).

(٧) المفصل (٢٠٨).

ليس مما شرحه لأن المتكلم يعرف (فحوى) (١) كلامه، وكيفما قُدِّرَ فهو خطأ (٢).

وتُحذف الياءُ الثانيةُ من نحو: سَيِّدِي، وَمَيْتِي، وَمُهَيِّمِي، من هَيِّم. وطائِي شاذ. فإن كان نحو مُهَيِّمٍ تصغيرَ مُهُوْمٍ قيل: مُهَيِّمِي بالتعويض. (الشافية: ٣٩).

٣

● قوله: «وتُحذف الياءُ الثانيةُ...» إلى آخره.

- هذا أيضًا من ضوابط النسب. إذا كان ما قبل آخر الكلمة ياءً أو ساكنة والثانية متحركة وجب حذف الثانية، على الصحيح، وهو مذهب سيبويه (٣)، قال عقيب ذكر مثل أُسَيِّدٍ: «فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة» وذلك لاستثقال الإدغام في حرفي العلة مرتين؛ إذ الإدغام في ياءٍ الإضافة مقدر، وإنما لم تحذف الأولى لأنها لو حذفت لزم إما تحذف المقتضى عن المقتضى، وإما القلب بعد الحذف؛ أما الأول فلا لأنه وجب أن يقال في سَيِّدٍ: سَيِّدِي، مع تحرك الياء وانفتاح ما قبلها. وأما الثاني فلا لأنه لو أُعِلَّ لزم أن يقال سادِي، وهذا (٤) يوجب إخراج البنية رأسًا، فبقي أن يقال: سَيِّدِي وَمَيْتِي، ومنه حذفك ٥٠ ب
اللاحقة في أُسَيِّدِي وَجُدَيْلِي وَحُمَيْرِي (٥) وَلَيْبِي مصغرات، ومنه أيضًا حذفكها في مُتَيْمِي وَمُهَيِّمِي من تَيْمٍ وَهَيِّمٍ (٦)، وقيل (٧): المحذوف الأولى، واستدل عليه بأن الثانية أصلية فالزائدة بالحذف أولى، والجواب عنه بوجهين:
- الأول: الزائدة تدل دلالة خاصة كياء التصغير وياء فِعْلٍ فلو حذفت لم يبق المطلوب. ١٥

(١) ليس في ك.

(٢) إنما بنى الخضر اليزدي رحمه الله تعالى كلامه هنا على أن المصنف رحمه الله قد خلط في شرحه على الشافية بين منهي سيبويه والمبرد فنسب ما للأول للثاني وما للثاني للأول، وقد تبَّه إلى مثل هذا التخليط من المصنف ابن الناطم في بغية الطالب (٦٢)، والرضي (٤٢ / ٢)، وركن الدين (٤١)، وعقب ابن جماعة في حاشيته على الجاربردي (١٠٧) بأن ما في نسخته من شرح المصنف موافق لما في المتن. وأقول: ولدي ست نسخ لشرح المصنف وحذفتها كلها موافقة لما في المتن، فالأمر إذا يرجع إلى خطأ وقع في نسخة ابن الناطم الذي نقل عنه القول بمثل هذا الخلط.

(٣) الكتاب (٣ / ٣٧٠).

(٤) م: (وهو).

(٥) بعده في ك: (في تصغير حمار ولبيد ولبيدي مصغرات).

(٦) تَيْمُ الحب فلانا: استولى عليه، والتَيْمُ ذهاب العقل وفساده من الهوى. وهَيِّمُ العشق وغيره الرجل: تركه يذهب على وجهه. اللسان (تيم، هيم).

(٧) لم أعلم القائل، إلا أن يقصد الوجه الثاني مما روي من وجهي تعليل طائفي الآتي.

والثاني: أن تبقى الثانية مستلزمة للمحذور المذكور؛ وهو إما التخلف وإما القلب. لا جائز أن تقول: أسكنت ليندفع ذلك. لأنني أقول: لا مقتضى للإسكان.

٣ فإن قلت: هو دفع المحذور.

قلت: عين النزاع.

● قوله: «وطائي شاذ».

٦ إذ^(١) كان القياس أن يقال: طَيَّيْتُ، والتقدير طيبي؛ لأن أصله طَيَّيْتُ، ولكنهم قلبوا الياء ألفاً بلا علة؛ إذ جُزَّؤُها لا يكون إياها، فالانفتاح بدون التحريك^(٢) لا يفيد، ومن يجعله علةً، كما ذكر في الجاه، فهو مخطئ.

٩ وقيل^(٣): شذوذ هذا القلب لا يرد على اقتضاء النسب؛ إذ مقتضاه حذف الياء الثانية، وقد حذفت.

وأجيب بمنع حذف الثانية، وذلك لئيم مقتضى القلب، فلهذا شذَّ.

ورد شارح^(٤) حذف الأولى بأن المصنف ذكر شذوذه في الإعلال، ولو لم تكن الثانية محذوفة لما شذَّ القلب، فلم يكن كلامه مستقيماً.

وأنا أقول: قول المصنف في باب آخر لا يدل على وجود الشذوذ؛ بل الدليل على حذف الثانية ما أقمناه من قبل في أخواتها، فلو لم يكن كأخواتها لزم التحكم.

١٥ ● قوله: «فإن كان نحو مُهَيِّمٍ...» إلى آخره.

١٨ هذا استثناء مما ذكر؛ أي: حذف الثانية واجب إلا في مثل هذه الصورة، وهي أن يستدعي الحذف إجحافاً بعد إجحاف؛ وتقديره أن مُهَيِّمًا يحتمل معنيين؛ أحدهما أن يكون اسم فاعل من هَيَّيْتُ الحَبَّ الرجلَ، وقد مرَّ. والثاني: أن يكون تصغير مُهَوِّمٍ على قياس مُقَيِّدٍ في مُقَدِّمٍ من هَوِّمٍ: إذا نام، وبهذا الاعتبار تكون إحدى العينين محذوفة لأجل التصغير، كما سلف، فلو حذف مرة أخرى لزم حذفان، وهو غير جائز، بخلاف مُهَيِّمٍ من هَيَّيْتُ؛ إذ لم يحذف منه شيء.

٢١ فإن قلت: فلم أوجبوا التعويض الذي شأنه^(٥) الجواز؟

(١) ك، م: (أي).

(٢) ك: (التحرك)، م: (التحرك).

(٣) انظر الجاربردي (١٠٩).

(٤) هو الجاربردي (١٠٩).

(٥) م: (الذي من شأنه).

قلت: لأنه لو لم يوجب لزوم إما تخلف المقتضى عن المقتضى، وإما الإجحاف (بعد الإجحاف)^(١)، وكلاهما باطل؛ أما الأول: فلأن وجود الإدغامين على سبيل التقارب، كما مضى، علة للحذف، فيجب ترتبه عليه، ولا ترتب، فهذا هو التخلف. وأما الثاني فقد دريت، فرأوا أن يجيئوا بياء ساكنة قبل آخر الكلمة عوضاً عما حذف في التصغير، كما ذكر فيه؛ ليتباعد الإدغامان فيخفأ، فيزول مقتضى الحذف، وهذا كقولك: مُهَيِّمٌ (على زنة)^(٢) فَيُعَيِّلِيَّ؛ أقصى صيغ التصغير.

٦ وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واواً، كعَصَوِيٍّ، وَرَحَوِيٍّ، وَمَلْهُوِيٍّ، وَمَرْمَوِيٍّ، ويُحذف غيرها، كحُبْلِيٍّ، وَجَمَزِيٍّ، وَمُرَامِيٍّ، وَقَبْعَرِيٍّ، وقد جاء في نحو حُبْلَى: حُبْلَوِيٍّ، وَحُبْلَاوِيٍّ، بخلاف نحو جَمَزَى. (الشالية: ٣٩).

٩ • قوله: «وتقلب الألف الأخيرة...» إلى آخره.

١٥١ هذه أيضاً قاعدة § من قواعد النسب.

الكلمة لا تخلو من أن يكون آخرها ألفاً، أو لا، ولا كلام في الثاني، والأول: إما أن تكون ثلاثية، أو لا، فالأول يجب أن تقلب ألفه واواً؛ لأنها إن كانت بدلا عن واو فظاهر؛ لأنه رجوع إلى الأصل، كقولك في عصي: عَصَوِيٍّ، وإن كانت عن ياء فالواجب أيضاً قلبها واواً؛ لأنه لما اضطر إلى تحريكها، وذلك لاستدعاء ياء النسبة تحرك ما قبلها، ولم يكن سبيل إليه، وجب قلبها، ولو قلبت ما هي الأصل؛ أعني الياء؛ لاجتمعت الياءات؛ إذ يلزم أن يقال: رَحِيٍّ على نهج أُمِيٍّ، وقد سبق أنه على غير القياس، فتعين الواو لثلاث تجتمع الياءات، فتقول: رَحَوِيٍّ. والثاني: إما أن تكون رباعية، أو خماسية فصاعداً؛ إذ لا مدخل للثنائية ههنا، فالأول: إما أن تكون ألفه أصلية؛ أعني منقلبة عن واو أو ياء، أو زائدة. والزائدة: إما للتأنيث، وإما لغيره، فالأول؛ أعني ما ألفه منقلبة، يجب قلبها واواً؛ لأنها إن كانت عن واو فظاهر، وإن كانت عن ياء فقد مر الآن، فتقول في ملهى: مَفْعَلٌ من اللّهُو: مَلْهُوِيٍّ، ومرمى: مَفْعَلٌ من الرّسِي: مَرْمَوِيٍّ، وكذلك أعشوي في أعشى، وأخووي في أخوى، وقد جاء في ملهى: مَلْهُيٍّ، على غير الأنصح، وهو قياسٌ على حُبْلِيٍّ في حُبْلَى، وسيجيء.

فإن قلت: التحرك والانفتاح، ولا قلب.

قلت: التخلف للمانع، وهو أن النسب أمر عارض ليس بلازم، فلا يعتد به.

(١) ليس في م.

(٢) ليس في ك.

وأما الأول من الثاني؛ أعني ما هي للتأنيث، ففيه مذاهب ثلاثة:

المختار الحذف؛ لكونه أصلاً في الزائد، ولكونه فصلاً بين الأصلي والزائد، كما تقول في حُبْلِي:

٣ حُبْلِيٌّ، وفي دنيا: دُنْيِيٌّ.

والثاني أن تنقلب^(١) وأوًا قياساً على مَلْهُيٍّ ومرمًى باعتبار ظاهر الأمر؛ أي الحركة والسكون

وعدد الحروف، إذا لم يكن متحركاً ثانيها كَجَمَزَيٍّ؛ لاستلزام ذلك توالي خمس حركات، وهو

٦ مستقل جدًّا، وذلك كما تقول: حُبْلَوِيٌّ ودُنْيَوِيٌّ، فلا تقول: جَمَزَوِيٌّ؛ لكونه بمنزلة الحماسية،

(فتقول: جَمَزَيٍّ)^(٢). والجَمَزَيَّ سِرٌّ سريع^(٣)، وناقعة مسرعة أيضاً.

والثالث: أن يفصل بين الألف وياءي الإضافة بواو، إن لم يكن ما ذكر^(٤)، كقولك: حُبْلَاوِيٌّ ودُنْيَاوِيٌّ،

٩ واختلف في هذه الألف، فقليل: هي دخيلة، والأصل: حُبْلَوِيٌّ، وقيل: هي التي للتأنيث قبل النسب،

والواو دخيلة. وكلا الأمرين محتمل، وعلى التقديرين وجه أردئيته ظاهر؛ وهو وجود الدخيل بلا سبب.

والثاني: وهو ما ألفه الزائدة لغير التأنيث، فينقلب وأوًا أيضاً؛ لكونه جارياً مجرى ما هي من

١٢ نفس الكلمة كَمَلْهُيٍّ، وذلك كقولك: مِعْزَى وذِفْرَى، فيمن ينونهما^(٥)، فيقول: مِعْزَوِيٌّ وذِفْرَوِيٌّ؛

لأنه لا يتقاعد عن حُبْلِيٍّ حيث قلت تشبيهاً: حُبْلَوِيٌّ، مع أن حرف الإلحاق كما هو من نفس

الكلمة في جميع التصاريف. ومن الكتاب^(٦): «وسألت يونس عن مِعْزَى وذِفْرَى فيمن نون، فقال:

١٥ هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة»، وجاء فيه الحذف كِمِعْزَوِيٍّ؛ حملاً على حُبْلَوِيٍّ بحسب ٥١ ب

الصورة، وزيادة الألف كِمِعْزَاوِيٍّ؛ حملاً على حُبْلَاوِيٍّ كذا. ولم يتعرض لهذا النحو المصنف.

والثاني من التقسيم الثالث، وهو ما الكلمة حماسية فصاعداً، فهذا النحو الواجب حذف ألفه،

١٨ سواء كانت منقلبة أو زائدة، وذلك كما تقول في مُشْتَرَى ومُرَامَى ومُسْتَصْفَى ومُسْلَنْقَى وحُبَارَى

وَقَبْعَثَرَى: مُشْتَرِيٌّ ومُرَامِيٌّ ومُسْتَصْفِيٌّ ومُسْلَنْقِيٌّ وحُبَارِيٌّ وَقَبْعَثَرِيٌّ.

● وقوله: «وتحذف غيرها».

(١) م، ك: (تقلب).

(٢) ليس في م.

(٣) وهو عدوٌّ دون الحُضْر وفوق العَتَق، وحمار جَمَزَيٍّ وثأب سريع. اللسان (جمن).

(٤) في حاشية الأصل، ك: (أي إن لم يكن ثانيه متحركاً).

(٥) تصرف مِعْزَى وذِفْرَى إذا اعتبرت الألف للإلحاق بذرهم، ولا تصرف إذا اعتبرت للتأنيث. والذِفْرَى: العظم

الشاحص خلف الأذن. وانظر اللسان (ذفر، معز).

(٦) الكتاب (٣/ ٣٥٢).

يشمل غير الثالثة والرابعة المنقلبة، وهي الرابعة الزائدة والخامسة والسادسة، وينتقض كلامه بمعزى وذفرى؛ لأنها رابعة زائدة، وكان الصواب أن يفصل.

● وقوله: «وقد جاء في نحو حُبلَى».

كاستثناء لقوله: «ويُحذف غيرها» ولو قال: وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة الأصلية والملحقة واوًا، ويحذف غيرها في الساكن ثانيه، على المختار، وجاء حُبلَوِيٌّ وحُبلَاوِيٌّ، وفي غيره مطلقًا؛ لكان أحسن وأسد.

وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واوًا، ويفتح ما قبلها، كعمَوِيٍّ، وشَجَوِيٍّ، وتُحذف الرابعة على الأفصح، كقاضيٍّ، ويُحذف ما سواهما، كمشتريٍّ. (الثانية: ٣٩).

● وقوله: «وتقلب الياء الأخيرة...» إلى آخره.

هذه أيضًا من الضوابط الإضافية تبحث فيما آخره ياء، وهي إما أن يكون متحركًا ما قبلها أو ساكنًا، فالأول إما أن تكون الحركة فتحةً أو ضمةً أو كسرةً. لا مدخل للأولين؛ أما الفتحة فلأن انفتاح ما قبل الياء^(١) وتحركها موجب لقلبها ألفًا، والمفروض وجود الياء، وأما الضمة فلأنها لا تسبق الياء ولا الواو في الاسم، وسيجيء بيان الكل، لم يبق إلا سبق الكسرة. فهذا النحو ينقسم إلى ما كان كلمته ثلاثية أو غيرها، فالأول يجب قلب الياء فيه واوًا وفتح ما قبل المقلوب، وذلك كقولك في عَمٍ وشَجٍ وردٍ: عمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ وردَوِيٌّ؛ على زنة حَذِرٍ من العمى والشجى والردي. والكل نعوت؛ أما القلب فلأنه لولاه لزم اجتماع ثلاث ياءات في قولك: عمِيٌّ ونحوه، واستثقاله بين، وأما الفتح فلأنه قد ثبت الحكم بمحذورية الكسر في باب نَمِرٍ، وهذا^(٢) يلزم الأجدرية بكونه محذورًا في هذا الباب، وذلك أن استثقال حرف العلة آين وأوضح.

● وقوله: «وتُحذف الرابعة على الأفصح».

هذا هو القسم الثاني من التقسيم المذكور آنفًا. غير الثلاثية لا تخلو من أن تكون رباعية أو غيرها، فالأول الأفصح فيه الحذف، كقولك في القاضي: القاضيُّ، وقد جاء في الفصيح القلب، كقولك: قاضيٌّ. قال الشاعر^(٣):

(١) ك: (أر).

(٢) م: (ومن هذا).

(٣) نسب الشاهد إلى عُمارة بن مقبل في المختص (١/ ١٣٤)، والأساس للزخشرى (عين)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥١)، وللخوارزمي (٣/ ١٨)، ونسبه ثعلب وأبو محمد الأعرابي الأسود للفرزدق، وقيل هو لذي

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الخانوي ولا نقد

دليل الأفصح ياء وقعت رابعة لا حاجة إليها في الإضافة لطول الاسم، فالمناسب حذفها، بخلاف الثالثة. دليل الفصح حملها على الألف الرابعة، فكما صح أن يقال: مَلْهُوِيَّ صَحَّ أن يقال: قَاضُوِيَّ، وُفِرَق بأن الألف أوجه لكونها موقوفة على القلب فقط، وأما الياء فموقوفة على القلب وفتح ما قبلها أيضًا، وإلا لزم المحذور المذكور في نمر، وهو هاهنا أشد لوجود حرف العلة.

● قوله: «ويحذف ما سواهما» وفي بعض النسخ: «ببخلاف ما سواهما». ١٥٢

أي: سوى الثالثة والرابعة فالواجب فيها الحذف ليس إلا، سواء كانت لأمّا كالمشترى والمستصفي، أو غيرها كالمُسلّقي، فتقول: مشترِيٌّ، ومستصفيٌّ، [ومُسلّقيٌّ] ^(١).

وباب مُحَيٍّ جاء على مُحَوِيٍّ ومُحَيٍّ، كأَمَوِيٍّ، وأُمَيٍّ. (الثانية: ٤٠).

● قوله: «وباب مُحَيٍّ...» إلى آخره.

هذا كتذنب للبحث في الياء التي هي سوى الثالثة والرابعة. ولما اختصَّ هذا الباب بحذف وقلب [لا] ^(١) يجري في غيره ذكره على الانفراد. ١٢

إذا عرفته فاعلم أن لفظ مُحَيٍّ اسم الفاعل من حَيَّ يُحَيِّي تَحْيَةً، وهو مشاكل للفظ أُمَيَّة في الصورة، فبهذا الاعتبار أجروا فيه ما أجروا في أُمَيَّة، فقالوا: مُحَوِيٍّ ومُحَيٍّ، فقد رأيت أنهم حذفوا إحدى الياءين اللتين إحداهما العين والأخرى المكررة بعد حذف الياء التي هي اللام فقلبوها واوًا، وقد يتركونها على حالها على الوجهين في أُمَيَّة، وذلك لوجود الياء المشددة، فإنك لا سبيل لك إلى حذف شيء في قولك: مُصَفِّ في الإضافة إلا الياء. وعدم مدخل القلب أوضح.

→ الرمة، وقيل لأعرابي، وقيل لمجهول، وقيل هو من مقطوعة أولياها لذي الرمة وبقيتها لمجهول، وهي:

فوالله ما ندرى إذا لم يكن لنا دراهم عند الخانوي ولا نقد
أندآن أم نعتان أم ينري لنا فتى مثل نصل السيف شيمته الحمد
فما حرم الرحمن تمرًا فَنَّهُ وماء سقانا من ركيته سعد
إذا طرّحا في الدنّ صرّح منهما شراب إذ ما صُبَّ في صحته ورد
نباكر حدّ الرّاح حتى كأنما نرى بالضحي أطناب قبتنا تعدو.

والشاهد في ديوان ذي الرمة (٧٤٨- الملحقات)، وابن مقبل (٣٦٢- الملحقات)، وهو بلا نسبة في الكتاب

(٣/ ٣٤١)، والنكت (٨٨٧/ ٢)، والمقرب (٦٥/ ٢). وانظر أيضًا حاشية التخمير (١٨/ ٣) لحقيقه الدكتور

عبد الرحمن العثيمين.

(١) ساقط من الأصل، ك.

ونحو ظَيِّيةٍ، وَقِنِيَّةٍ، وَغَزْوَةٍ، وَغُرْوَةٍ، وَرِشْوَةٍ، عَلَى الْقِيَّاسِ عِنْدَ سَيَّبِيهِ، وَزَنَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شَاذٌّ عِنْدَهُ. وَقَالَ يُونُسُ: ظَبَوِيٌّ، وَغَزَوِيٌّ. وَاتَّفَقَا فِي بَابِ ظَنِيٍّ وَغَزَوِيٍّ. وَبَدَوِيٍّ شَاذٌّ.
(الشافية: ٤٠).

٣

● قوله: «ونحو ظَيِّيةٍ...» إلى آخره.

هذا هو القسم الثاني من التقسيم المذكور أولاً، فنقول: (الياء)^(١) الساكن ما قبلها إما أن يكون السابقها غير ياء أو لا، والأول إما أن تكون كلمتها ثلاثية أو لا، والأول إما أن تكون لاحقة بها التاء أو لا، فالأول كقولك: ظَيِّيةٌ وَقِنِيَّةٌ^(٢) وَرِشْوَةٌ. فيه خلاف بين سيبويه ويونس^(٣)، فعند سيبويه قياسه أن يجري مجرى الصحيح، وعند يونس قياسه أن يقلب واواً ويفتح ما قبلها، والكلام في الواو المنتصفة بصفة هذه الياء؛ أعني الأخيرة التي ما قبلها ساكن غير ياء التي لحقتها التاء، كالكلام في هذه الياء، وذلك كقولك: غَزْوَةٌ وَرِشْوَةٌ وَغُرْوَةٌ، ومذهب سيبويه^(٣)، وهو مذهب الخليل أيضاً، هو الصحيح؛ لأن هذا النحو جارٍ مجرى الصحيح في كل حال؛ لأن الياء وقعت أخيرة وما قبلها ساكن، فكما أن إعرابها كإعراب الحرف الصحيح وجب أن يكون لحاقها التاء كالحاق التاء بالحرف الصحيح، فكما تقول: هذا ظَنِيٌّ ورأيت ظَيِّياً ومررت بظَنِيٍّ وجب أن تقول: ظَبِيٌّ في النسبة إلى ظَيِّيةٍ كَمَرِيٍّ في النسبة إلى تَمَرَةٍ، فإن أورد عليه قول العرب في بني زَيْنَةٍ وهي قبيلة، وفي قرية: زَنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ، أجاب بمجيء ذلك على الشذوذ.

وأما شبهة مذهب يونس فأمران؛ أحدهما: أن العرب قد تكره اجتماع الياءات في المؤنث؛ لكون الاجتماع مستقلاً، وكون المؤنث فرعاً مستقلاً أيضاً، فقد قالوا في كريم: كَرَمِيٌّ، ولم يجوزوا في حنيفة حَنِيْفِيٌّ، وإذا كانت الياءات مع انفصال بعضها عن بعض ثقيلة فمع الاتصال تكون أثقل، والثاني: مجيء ما حكم عليه سيبويه بالشذوذ، وقد مر.

والجواب عن الأول أن السكون السابق يُجرى مجرى الصحيح إجراء كلياً؛ إذ لو لم يكن كذلك لزم الترجيح من غير مرجح، وأما مجيء اجتماع الياءات فحيث تقرر مع تحرك ما قبلها، كما في أُمِّيٍّ، فلاَن يكون مع السكون أقرب أولى وأحق.

٥٢ ب

واعلم أن قول بعض المتأخرين في مذهب يونس^(٤): إن الياء انقلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها

(١) ليس في ك.

(٢) الْقِنِيَّةُ: الْكِسْبَةُ. اللسان (قن).

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥٣-١٥٤).

ألفاً، ثم صارت الألف واوًا لمناسبتها ياءى النسبة وَهَمْ مردود؛ لاستلزامه التقاء الساكنين في التقدير من غير ضرورة؛ بل الوجه القول بانقلاب الياء واوًا من غير تكلف؛ لثبوت انقلاب إحداهما أخرى في غير هذا الموضع.

٣

● قوله: «واتفقا...» إلى آخره.

هذا هو القسم الثاني من التقسيم الأخير، يقول: اتفق سيويه ويونس فيما لم يلحقه التاء على إجرائه مجرى الصحيح، فيقولان: طَيِّيَّ وَغَزَوِيَّ في ظيٍّ وَغَزَوٍ، وجاء على الاتفاق بَدَوِيَّ نادرًا بفتح الدال، والقياس سكونها.

٦

وبابُ طَيٍّ، وَحَمَّ تَرُدُّ الأولى إلى أصلها، وَتُفْتَحْ، فتقول: طَوَوِيَّ، وَحَيَوِيَّ، بخلاف دَوَوِيَّ وَكَوَوِيَّ. (الشافية: ٤٠).

٩

● قوله: «وبابُ طَيٍّ، وَحَمَّ...» إلى آخره.

قد سبق أن الياء الساكن ما قبلها إما أن يكون السابقتها غير ياء أو لا. قد تقدم الكلام في القسم الأول، فهذا الكلام في الثاني، وكلمتها^(١) إما أن تكون ثلاثية أو غيرها، فهذه هي الثلاثية، والواجب فيه أن قلب الثانية واوًا، والأولى أيضًا كذلك إن كانت أصلها واوًا، وأن يفتح ما قبل الأخيرة كيف كان، فالكلمة إما أن تكون عن ياءين أو واو فياء، ولا سبيل إلى أن تكون عن ياء فواو، وسيأتي في باب الإعلال^(٢)، وأما (ما)^(٣) يكون عن واوين فيأتي الكلام فيه آنفًا، فما هي عن ياءين كحَيَّةٍ فَعَلَّةٌ قلب الأخيرة أنه لولاه لاجتمعت أربع ياءات مع كسرة، وذلك كما لو فرض حَيَّيَّ في حَيَّةٍ، والعلة فيما هي عن واو فياء أيضًا هذه؛ إذ لو قيل: طَيِّيَّ في طَيٍّ لكان كحَيِّيَّ في الاستقبال، وأما قلب ما قبل الأخيرة واوًا إن كانت إياها في الأصل فلأنه لولا ذلك لزم الدور؛ وذلك لأن سكون السابق من الواو والياء المجتمعين يستدعي قلب الواو ياء، فلو قلبت الأخيرة دون ما قبلها لزم طَوَوِيَّ، وهذا يستلزم طَيِّيَّ، فقد رجع إلى ما كان، وأما الفتح في القبيلين فلأنه لولاه لزم الدور فيما هو ياء، والالتباسُ بعد التغيير فيما هو واو، وكلا ذلك غير جائز؛ أما بيان الأول فلأنه لو لم تفتح الياء لكانت ساكنة؛ إذ أصلها هو، وذلك يستلزم الدور لما عرفت. وأما بيان الثاني فلأنه لو أسكنت الواو وجب الإدغام، ولو أدغم^(٤) لزم طَوَوِيَّ، وذلك يستدعي اللبس بما هي عن واوين كدَوَوِيَّ.

١٢

١٥

١٨

٢١

(١) الأصل، ك: (وكلهما).

(٢) انظر ص (٤٥٨) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في ك.

(٤) م: (أدغموا).

واعلم أن ارتكاب بعض المتأخرين^(١) في هذا الباب أيضاً التقاء الساكنين في التقدير بقلب الأخيرة ألفاً كما سلف تعسف، وأن في كلام المصنف تسامحاً؛ إذ لا إشعار بقلب الأخيرة واواً، ويمكن أن تقول: قد ذكر وجوب القلب فيما مر حيث قال^(٢): «وتقلب الياء الأخيرة واواً».

● قوله: «بمخلاف دَوِّيٍّ وكَوِّيٍّ».

البحث المذكور إنما نشأ عن اجتماع الياءات الأربع مع الكسرة، وما فيه واوان تركه على حاله لا يستدعي شيئاً من المحذورات المذكورة، فلذلك أجري مجرى الصحيح فقل: دَوِّيٌّ في دَوٍّ، وكَوِّيٌّ في كَوٍّ.

والدَوُّ المفازة، والكَوُّ ثقب^(٣) البيت.

وكذا تقول في مَدْعُوٍّ: مَدْعُوِّيٌّ، فتجريه مجرى كَوِّيٍّ.

وقال شارح^(٤): «لم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمَمْضُوٍّ، والظاهر أن النسبة إليه: مَمْضُوِّيٌّ، ولم أر له نقلاً».

وأقول: قال سيويه في الكتاب^(٥): «وقالوا في مَغْزُوٍّ مَغْزُوِّيٌّ»، ثم أقول: لا حاجة إليه؛ لأن عَوٍّ من مَدْعُوٍّ ككَوٍّ صورة، وحيث أجروا تَجِيَّةً على غَنِيَّةٍ ومُحَيٍّ على أُمَيٍّ، فهذا أجدر، فمن الحمل السابق إيدان على هذا الحمل للمتفطن.

وما آخره ياءً مشددةً بعد ثلاثة إن كان في نحو مَرْمِيٍّ قيل: مَرْمَوِيٌّ، مَرْمِيٍّ، وإن كانت زائدة حذفت، ككُرْسِيٍّ، وبَخَاتِيٍّ في بَخَاتِيٍّ، اسم رجل. (الشافية: ٤٠).

● قوله: «وما آخره ياءً مشددةً...» إلى آخره.

قد قلنا: إن الياءين في الطرف الأخيرة إما تكون كلمتهما ثلاثية، وقد مضى، أو غيرها، وهذا بيانه: أي إن كان الياءان بعد ثلاثة أحرف، وكانت الأخيرة أصلية ففيها وجهان:

أحدهما أن تحذف الأولى وتقلب الثانية واواً، كما تقول في مَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيٌّ، فقوله: «بعد ثلاثة» ليخرج نحو غَنِيٍّ؛ لأن الياء المشددة فيه بعد اثنين.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٥٤/٥).

(٢) الشافية (٣٨).

(٣) م: (نقب). والكوة بفتح الكاف وضمها، لغتان. اللسان (كوي).

(٤) هو الجاربردي (١١٥)، وفيه: «كمغزوّ»، والظاهر أن النسبة إليه مغزويٌّ.

(٥) الكتاب (٣/٣٤٥).

● وقوله: «في نحو مَرْمِيَّة» احترز به عن المشددة في كرسِيٍّ؛ إذ لا أصالة ثُمَّ.

والثاني: أن تحذف^(١) جميعاً. وهو الأوجه، فتقول: مَرْمِيٍّ، كما قلت في قاضيٍّ قاضيٍّ.

- ٣ وإن كانت الأخيرة زائدة فالحذف ليس إلا، سواء كانتا ياءي الإضافة، كما تقول: المزنِيُّ شافعيٍّ، ومن يقول: شَفْعَوِيٌّ فهو مخطئ، أو لم تكونا إياهما، كما في الإضافة إلى بَخَاتِيٍّ، اسم رجل، فتقول: بَخَاتِيٍّ، والذي دلَّ على أن هذه المشددة غير المشددة التي كانت أن بَخَاتِيٍّ علماً غير منصرف، وإذا نسبت إليه قلت: هذا بَخَاتِيٍّ ورأيت بَخَاتِيًّا، ومررت ببخاتيٍّ، وهذا كما إذا نسبت إلى بَحْمَالٍ، ومن ثم تقول: رأيت بَحْمَالِيًّا، فتصرف ثَقَلْتُ أو خَفَفْتُ؛ لأن ياءي الإضافة لا تعدان في بنية الكلمة. وذكر شارح^(٢) فحوى كلام المصنف في الشرح^(٣)، ثم أردفه بأن قال: «فيه نظره؛ لأنه ليس بجمع»، وقال المصنف في شرح المفصل^(٤): «قال الزمخشري: اسم رجل -أي عقيب ذكر بَخَاتِيٍّ- احتراز منه جمعا، فإنك تردده إلى الواحد، فتقول: بَخَاتِيٍّ على قياس الجموع» وهكذا أثبت أهل اللغة في كتبهم أنه جمع. وتحقيق المسألة أن البُخْتِ في الإبل عريَّةٌ. هكذا ذكر بعض أهل اللغة^(٥)، وأنشد:

لَبَنَ البُخْتِ فِي قِصَاعِ الخَلْنَجِ

- فالإاء للنسبة في الأصل، ولما صار البختي جاريا مجرى الأوصاف القائمة مقام الموصوف كالفارَس والأطلس نزلت الإاء منزلة الجزء، فجمع على بَخَاتِيٍّ؛ ألا ترى أنهم يجمعون الكرسيَّ على كراسِيٍّ فلا يصرفونها كما لا يصرفون أمانِيٍّ، فيقولون: كرسيٌّ منسوب تقديرًا، ولا يقولون: كراسِيٌّ منسوبة؛ لأن الإاء في كراسِيٍّ كالجِزء، فقد تبين أن بَخَاتِيٍّ جمع. والحق ما قاله في شرح المفصل ونقله أهل اللغة.

(١) الأصل، ك: (تحذف).

(٢) هو الجاربردي (١١٤).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٢١-٢٢/أ).

(٤) الإيضاح (٥٩٥/١).

(٥) وهو ابن دريد في الجمهرة (١٩٣/١)، والشاهد لعبد الله بن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير، والشاهد من أبيات منها:

إن يعيش مصعبٌ فإننا بخير قد أتاننا من عيشنا ما نرجي
يهبُ الألفَ والخيولَ ويسقي لبَنَ البُخْتِ في قِصَاعِ الخَلْنَجِ

وانظر الشاهد في ديوانه (١٨١)، والمغرب (١٣٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٢٠٨/١)، وقصد المسبيل (٢٥٥/١)، واللسان والتاج (بخت، خلنج). والبُخْتِ على رأي غير ابن دريد: فارسية معربة، وهي الإبل الخراسانية تتج من عربية. والخلنجُ، فارسية معربة كذلك، وهي شجر تتخذ منه الأواني.

وما آخره همزة بعد ألفٍ إن كانت للتأنيث قلبت واواً. وصنْعانيّ، وبَهْرانيّ، وروْحانيّ، وجُلُوليّ، وحرُوريّ شاذ. وإن كانت أصلية ثَبَّتْ، على الأكثر، كَقُرَّانيّ، وإلاّ فالوجهان، ككِساويّ، وعِلْبَويّ. (الشافية: ٤٠-٤١).

٣

● قوله: «وما آخره...» إلى آخره.

كان الأحسن أن يذكر بحث الألف الممدودة عقيب المقصورة، ولكنه فصل في بين البحثين بيحه ٥٣ ب فيما آخره ياء، ولعله فعله هكذا لأمر عرفه هو.

٦

الهمزة الواقعة بعد الألف إما أن تكون أصلية أو زائدة، والأول إما أن تكون مستقرة على حالها أو منقلبة، والثاني إما أن تكون للتأنيث أو لغيره، فالأول من الأقسام الباب فيه القرار على الأصل؛ لكونها أصلاً، ولكون التغيير غير مناسب للأصل، وذلك كقولك: قُرَّانيّ، وجاء في القليل: قُرَّايّ؛ حملاً على نظيره في الصورة، وهو حَمْرَويّ.

٩

والثاني: جاز فيه الوجهان، كقولك: كِساويّ وكِساويّ؛ أما القرار فلكونها أصلاً كَقُرَّاء، وأما قلبها واواً فلكونها منقلبة، وكون الانقلاب شبيهة الزيادة؛ لكونها على خلاف الأصل.

١٢

والثالث: بأبه القلب ليس إلا، كما تقول: حمراويّ، وذلك لأنها ليست أصلية، ولا شبيهة بأصل، فناسب قلبها لأمرين؛ أحدهما: أن الواو أقعدُ مع ياء النسبة منها^(١). والثاني: الفرقُ بينها وبين الأصلية.

والرابع جاز فيه الوجهان، كقولك: عِلْبَويّ وعِلْبَانيّ؛ أما القرار فلكونها شبيهة بالأصلية، وذلك أنها للإلحاق، وأما القلب فلأنها زائدة في نفس الأمر فشابهت حمراء.

١٥

وصنْعانيّ وبَهْرانيّ وروْحانيّ شاذ؛ لأن الهمزة انقلبت نوّناً. والقياسُ صنْعَويّ وبَهْرَويّ وروْحَويّ. وجُلُوليّ وحرُوريّ شاذ؛ لحذفها اعتباطاً. والقياس جُلُولَوي وحرورَوي. ولو قالوا: وجُلُولي وحروري أشدّ كان أقيس؛ إذ الحذف بلا دليل أشدّ تعذراً من الإبدال.

١٨

وصنعاء موضع في اليمن، وبَهْرَاء^(٢)، وروحاء^(٣) قبيلتان، وجلولاء^(٤)، وحروراء^(٥) موضعان،

(١) أي من الهمزة.

(٢) وهي قبيلة من قضاة، وهو قضاة بن مالك بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر للمعارف (١٠٤).

(٣) المعروف أن روائح موضع على ثلاثة وأربعين ميلاً من المدينة، وقرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السّندية، وقرية من رجة الشام. انظر معجم البلدان (٧٦ / ٣)، واللسان والقاموس (روح).

(٤) جلولاء: قرية من قرى فارس في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ. ومدينة مشهورة في تونس بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً. انظر معجم البلدان (١٥٦ / ٢).

(٥) حروراء قرية بظاهر الكوفة، قيل على بعد ميلين منها، وتنسب الحرورية من الخوارج إليها؛ إذ بها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا علياً عليه السلام. انظر معجم البلدان (٢٤٥ / ٢).

والعلباء عصبُ العنق.

● وقوله: «وإن كانت أصلية».

أي: إن كانت أصلية مستقرة غير منقلبة.

● وقوله: «وإلا فالوجهان».

أي: وإن لم تكن للتأنيث ولا أصلية. والترتيب الذي ذكرناه أحسن مما قاله؛ لأن قوله: «وإلا» يوهم أن يكون المراد إن كانت زائدة لغير التأنيث، وقوله «ككساوي» ينافيه؛ إذ مقابل الأصلية الزائدة، لا المنقلبة، ولا إشعار في الأصلية بعدم الانقلاب، ولو قال: والهمزة بعد ألف الثابتة تثبت على الأكثر، والمنقلبة والمشبهة أصلاً تقلب واوًا وترك، وما للتأنيث تقلب، لكان أسد.

وبابُ سِقَايَةٍ: سِقَائِيٌّ، بالهمزة، وبابُ شَقَاوَةٍ: شَقَاوِيٌّ، بالواو، وبابُ زَايٍ وَزَايَةٍ: زَائِيٌّ، وَزَاوِيٌّ. (الثانية: ٤١).

● قوله: «وبابُ سِقَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ».

اعلم أن مثل سِقَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ شاذٌّ؛ إذ القياس أن تقلب كل واو وياء وقعت متطرفة بعد ألف زائدة همزة، وتاءُ التأنيث زائدة على البنية لا تمنع التطرف لكونها في معرض الزوال، ولكنهم أعطوا هذه التاء حكم الاتصال، فكأنها لا تفارق هذه البنية بحال، فلذلك صححوهما.

إذا عرفت هذا فاعلم أنهم قلبوا الياء همزة فقالوا: سِقَائِيٌّ، ولم يقلبوا الواو فلم يقولوا: شَقَائِيٌّ؛ بل شَقَاوِيٌّ، أما الأول: فلائنه لو لم تقلب الياء اجتمع ثلاث ياءات، ومخزورته معلومة، وأما الثاني: فلأن الواو قد تكون بدلاً عن الهمزة، كما دريت في كِساوِيٍّ، فلأن ترك في على حالها حالة كونها ١٥٤ أصلاً غير منقلبة أحق وأجدر.

فإن قيل: من الحكم بالاتصال في غير النسبة يلزم الحكم به فيها؛ إذ لا تتقاعد ياؤها عن التاء؛ بل هي أرسخ عرقاً في الاتصال؛ لكونها مغيرة معنى الاسم، كما سلف، فكما لم يقلب الياء في سِقَايَةٍ كان الواجب أن لا يقلب في سِقَائِيٍّ.

قلنا: الجواب عن هذا بأمور:

أحدها: إنه لا يلزم من تصحيح الياء مفتوحة تصحيحها مكسورة؛ إذ الفرق بين.

الثاني: إن اجتماع الياءات ثابت في النسبة، ولا اجتماع في غيرها.

الثالث: إن شذوذ غير النسبة لا يستلزم شذوذها.

- فإن قلت: فلم لم يقلبوها واوًا؟ إذ هي أقعد في النسبة؛ بدليل صيرورتها بدلاً عن الهمزة.
- قلت: لما حكموا بالاتصال في غير النسبة واضطروا إلى الحكم بعدمه فيها^(١) قدروها متطرفة،
- ٣ قلبوها همزة؛ ليكون التغيير واحدًا؛ إذ لو قلبوها واوًا لحصل تغييران: أحدهما قلبها همزة، والثاني قلب الهمزة واوًا، فلما أرادوا أن لا يبعدوا عن الاتصال عملوا عملاً واحداً.
- فإن قلت: لم لا يجوز تقدير قلبها واوًا؛ ليكون التغيير واحدًا؟
- ٦ قلت: إما أن تقدّر متطرفة أو غير متطرفة، والأول يستلزم قلبها همزة، والثاني يستلزم التصحيح؛ لكن لا تصحيح، فتعين الأول. وقال الشارحون^(٢): «لو قلبوها واوًا لم يبعد»، وتعلم ما في كلامهم من التحقيق الذي ذكرناه.
- ٩ ● قوله: «وباب زاي...» إلى آخره.
- ظاهر أن الياء بعد الألف الزائدة أثقل مما لا يكون كذلك، وقد مر الأول، فهذا الباب ألفه أصل، فلا تستقل استئصال سقاية، فهذا جاء فيه ثلاثة أوجه.
- ١٢ أحدها: زائي بالهمزة، وذلك لكونه نظير سِقَائِي صورةً؛ إذ كل واحدة ياء وقعت متطرفة بعد ألف، ولا اعتداد بتاء التأنيث.
- ١٥ الثاني: زايي بالياء قياساً على ظَبْيِي، والجامع كون كل واحدة ياء ما قبلها حرف أصلي ساكن.
- الثالث: زاوي بالواو، ووجهه الفرق بينه وبين ظَبْيِي؛ لكون الساكن فيه (حرف علة، وفي ظَبْيِي)^(٣) حرفاً صحيحاً، وأما العلول إلى الواو فلكون الواو أقعد من الهمزة في النسبة، ولكونها أغلب فيها، وأما حمل^(٤) المصنّف في شرح المفصل^(٥) هذا المذهب على باب عَمَوِيّ في قلبها واوًا فضعيف؛ لكون ما قبل المقيس ساكناً وما قبل المقيس عليه متحركاً، ويمكن أن يقال: حرف العلة مع سكونه يستقل استئصال الحرف الصحيح مع تحركه، فهذا وجه القياس.

(١) م: (في غيرها).

(٢) انظر الجاربردي (١١٦-١١٧)، وركن الدين (٤٣).

(٣) ليس في م.

(٤) ك: (قال وأما حمل).

(٥) الإيضاح (١/٥٩٧).

وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً، والمخدوف اللام، ولم يعوض همزة وصل، أو كان المخدوف فاء، وهو معتل اللام، وجب رده كأبوي، وأخوي، وسهيه في ست، ووشوي في شية، وقال الأخفش: وشي على الأصل، وإن كانت لامه صحيحة، والمخدوف غيرها لم يرد، كعدي، وزني وسهي في سه. وجاء عذوي، وليس برذ، وما سواهما يجوز فيه الأمران، نحو: عدي، وعذوي، والبي، وبوي، وجري، وجرحي، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون، فيقول: عذوي، وجرحي. وأخت، وبت كأخ، وابن عند سيويه، وعليه كلوي، وقال يونس: أختي، وبتتي، وعليه: كلتي، وكلتوي، وكلتاوي. (الشافية: ٤١-٤٢).

● قوله: «وما كان...» إلى آخره.

- ٩ الاسم المتمكن الذي يكون على حرفين لا يكون إلا مخدوفاً منه شيء، فهو إما أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً، فالأخير إن كان متحرك الأوسط في الأصل، ولم يعوض عن المخدوف همزة الوصل، وجب رد مخدوفه، وذلك كقولك: أبوي في أب، وأخوي في أخ، وسهيه في ست؛ إذ الأصل أبو وأخو وستة، بتحريك العين في الثلاثة، ويحتوي هذا القسم على أوصاف ثلاثة: كون المخدوف ١٢ اللام، وتحرك الأوسط (أصلاً)^(١)، وعدم تعويض همزة الوصل عن المخدوف.
- أما الوصف الأول فلأن المخدوف لو كان غير اللام لم يجب رده؛ بل جاز، وذلك لأن اللام محل قابل للتغيرات؛ فمنها أن يحذف ويرد، وليس كذلك العين ولا الفاء، ويجوز^(٢) في مخدوفهما أن يترك على حاله بتقدير جعلهما منسيين.
- وأما الوصف الثاني فلأنه لو كان ساكن الأوسط أصلاً لم يلزم إخلالان؛ بيانه أن حذف اللام ١٨ بتقدير سكون الأوسط إخلال واحد، وبتقدير تحركه إخلالان؛ حذفه وحذف حركه. لا يقال لا نسلم انتفاء الحركة؛ لأنه يتحرك كيفما كان سواء كان متحركاً أصلاً أو ساكناً أصلاً؛ لكون أبي في التقدير وعدي متساويين في حركة الأوسط؛ لأننا نقول: الحركة التي كانت على الباء في أبو قد انتفت^(٣)، وهذه الحركة هي التي من مقتضيات ياء النسبة بدليل طرأها في عدي؛ إذ لولا ذلك لزم ٢١ كونه متحرك الأوسط أصلاً، وهو خلاف الإجماع^(٤)، فثبت بما تقرر لزوم إخلالين، واستلزم ذلك الرد؛ لكونه مخدوراً.

(١) ليس في م.

(٢) م: (فيجوز).

(٣) ك: (انقلبت).

(٤) انظر الكتاب (٣/ ٣٥٨)، والمقتضب (٢/ ٢٣٦-٢٣٧ و ٣/ ١٥٣)، والتكملة (٢٤٩).

وأما الوصف الثالث فلأنه لو كان فيه التعويض لكان جابراً للخلل، فلم يجب رده؛ بل جاز، وسيأتي، وذلك لكون الهمزة سادة مسددة حرف، فثبت أن الاشتغال على هذه الأوصاف يستلزم رد المحذوف، فلو انتفى بعضها لم يستدع؛ لما عرفت. ٣

اعلم أنه اختلف في دم فسيويه^(١) والأخفش على أنه ساكن الأوسط بدليل جمعه على دماء وذمي كذلاء وذمي في ذلوه؛ إذ لو كان متحركاً كعصاً لما جمع كذا، والميرد^(٢) على أنه متحرك بدليل قولهم: دمي يذمي دماً، كحذير يحذر حلاً؛ إذ القصر يعلم بالصحيح المائل، والذميان في التنية، وقول الشاعر^(٣): ٦

فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا ولكن على أعقابنا يقطر الدما

إذ لو لم يكن مقصوراً لكان الدم، فعلم أنه أصله. ورد الأول بمنع وجوب توافق اسم الشيء ومصدره كالجنب بالسكون والجنب بالفتح، وجنب إذا اشتكى جنبه، والأخيران بالشذوذ. ويجوز في الأخير أن تقول: أجرى الشاعر المصدر بحرى الاسم بحوزاً. ٩

فإن قلت: الأصل عدمه.

قلت: ولكنه ثابت بالعلاقة المصححة، وهي التعلق ههنا. ١٢

● قوله: «أو كان...» إلى آخره.

هذا هو القسم الأول، ويشتمل على وصفين؛ كون المحذوف فاءً، وكون البناء معتلاً للام، فعند وجودهما يجب الرد، فإذا لم يكن المحذوف فاءً، أو لم يكن البناء معتلاً للام لم يجب؛ بل قد يكون ممتنعاً كما في عدي، وذلك كقولك: وشوي بفتح الشين في الإضافة إلى شية. أما الرد فلأنه لا جائز أن تقول: شبي؛ لكون استقاله مدركاً، ولا أن تقول: شوي بقلب الياء واواً؛ لاستدعاء ذلك ١٥

إخلاقين؛ أحدهما الحذف، والثاني التغير، ولاقتضائهما عدم التنبيه على ما هو الأصل، وأما ١٨ القلب فلدفع اجتماع الياءات، وقال بعضهم^(٤): هو للقياس على باب شجوي. قلت: بل هو أولى ههنا؛ لكون الأول حرف علة، فالفرع أثبت، فيفسد القياس.

وأما فتح الشين فلأمرين: ٢١

(١) انظر الكتاب (٥٩٧/٣)، والمقتضب (٢٣١/١ و ١٥٣/٣)، والمنصف (١٤٨/٢-١٤٩)، ونكت

الشتري (٨٩٩/٢)، ومجالس الزجاجي (٢٥١). وعليه يجب الرد على من ذهب سيويه إلى الأخفش، فتقول: دمي، ولا يجب ذلك على من ذهب الميرد، فتقول دمي. واعلم أنهم قد ضعفوا من ذهب الميرد هنا.

(٢) نسب الشاهد إلى الحصين بن الحمام المرّي في البصريات (٦٢٦/١)، ومجالس الزجاجي (٢٤٩)، والشعر

والشعراء لابن قتيبة (٦٤٨/٢)، وإلى حسان بن ثابت في العقد الفريد (١٢٠/١)، وهو بلا نسبة في الخليات

(٨)، والمنصف (١٤٨/٢)، وأمال ابن الشجري (٢٢٨/٢، ٤٦٩).

(٣) انظر الكتاب (٣٦٩/٣)، والتبصرة (٦٠٠/٢)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٥٩٩/١).

أحدهما: إنهم لما حذفوا الواو من شَيْءٍ اشتهرت الشين بالتحريك، فلما ردّوا الواو أرادوا أن يبقوا على الشين حركة، فقلبوا الكسرة فتحة لئلا يلزم كسرتان قبل ياءٍ الإضافية؛ لأنه إذا كان الفرار من الكسرة واجباً في نحو نَمَرِيٍّ فبطريق الأولى أن يُفَرَّ عنها ههنا، وذلك لوجود الكسرتين وحرفي العلة، ومعلوم أن لا سبيل إلى الضم، فبقي الفتح متعيناً.

والثاني: أنه لو بقيت ساكنة لزم تخلف المقتضى عن المقتضي بلا مانع، وذلك لأن المقتضي لحذف الواو كونها مكسورة ساكنة ما بعدها، فأوجبوا التحرك لهذا، ولا سبيل للكسر والضم، كما دريت، فيبقى الفتح. وقيل: لما انفتح الشين انقلبت الياء ألفاً [فصار] ^(١) وشاء، فصار في النسبة وشَوِيٍّ.

وأقول: فيلزم أن يكون هذا العمل قبل النسبة؛ لكن لا فتح قبلها؛ لكونه من مقتضياتها، فهذا باطل، فإذا القول قلبها واوا؛ لئلا يلزم التطويل الفاسد.

● قوله: «وقال الأخفش...» إلى آخره.

أجرى الأخفش ^(٢) الكلمة بعد ردِّ محذوفها بحرى الصحيح، فقال: وشَيْءٌ كَقِنِيٍّ، ولم يعتدّ بالواو، ومذهب سيبويه أقوى؛ لكون المقتضى مرتباً ^(٣) على المقتضي؛ بيانه أن المقتضي لحذف الواو كونها في فعلة، كما سيأتي، فلو أسكنت الشين لزم إما حذف الواو لوجود فعل؛ إذ لا اعتداد بتاء التأنيث، وإما تخلف المقتضى عن المقتضي بغير مانع، كما مر، وكلا ذلك غير جائز.

● قوله: «وإن كانت لامه...» إلى آخره.

قد سبق ما الرد فيه واجب، فهذا ما الرد فيه ممتنع، وهذا إذا كانت اللام صحيحة، وكان المحذوف غير اللام، سواء كان الفاء كعِدِيٍّ في عِدَةٍ، وزِنِيٍّ في زِنَةٍ، أو العين كسَهِيٍّ في سَهٍ، فإن الأصل: وعِدَةٌ ووزنة وستة.

وقال: «وسَهِيٍّ في سَهٍ» ليشعر بأن المحذوف العين؛ لأنه لو كان المحذوف لاماً وجب ردها، كما مر.

أما عدم جواز الرد في هذا القسم فلأن المحذوف في عِدَةٍ لا سبيل إلى رده؛ لكون المقتضي لحذفه ناهضاً فيه، كما عرفت، ولا جائز أن تفتح العين كما فتحت في وشَوِيٍّ؛ لاتفاء موجب التحرك ههنا، بخلاف وشَوِيٍّ، وقد مضى، وأما المحذوف في سَهٍ فلأنه قد يجب في اللام لكونها محل

(١) ساقط من الأصل.

(٢) انظر هذه المسألة ومذهب كل من سيبويه والأخفش في: الكتاب (٣/٣٦٩)، والمقتضب (٣/١٥٦)، والفصل

(٢١٠)، وشرحه للخوارزمي (٣/٢٦)، ولاين يعيش (٣/٦)، ولاين الحاجب (١/٥٩٩)، وفي الموجز لابن

السراج (١٢٩) أن الأخفش يقول: وشَوِيٍّ، وفي شرح الرضي على الشافية (٢/٦٣) أن الفراء يقول: شَيَوِيٍّ.

(٣) م: (مرتباً فيه).

التغييرات ما لا يجوز في العين، فلا يرتكب الرد في غير اللام إلا عند الاضطرار.

● قوله: «وجاء عِدَوِيٌّ...» إلى آخره.

- ٣ أي: قد جاء عن ناس من العرب: عِدَوِيٌّ، وليس هذا بردٌ للواو المحذوفة؛ إذ لو كان مردوداً لقليل: وَغِدِيٌّ. فلهذا إما زيادة واو في موضع التغيير على غير قياس، أو قلبٌ للبناء بجعل الفاء موضع اللام، والعين موضع الفاء، واللام موضع العين، وقد قال سيبويه^(١): «ولا يقال: عِدَوِيٌّ، فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير» يريد أنه لو كان هذا ردّاً لكان وَغِدِيٌّ، كما تقول في التصغير: وَغِدَّةٌ؛ إذ لا تقول: غِدَّةٌ. قال^(٢): «ولا ينبغي أن تلحق الاسم زائدة فتجعلها [أولى]^(٣) من نفس الحرف في الإضافة، كما لم تفعل ذلك في التحقير».

٩ ● قوله: «وما سواهما».

- أي: ما سوى القسم الأول، وهو الواجب رده، والقسم الثاني، وهو الممتنع رده، يسوغ فيه الأمران؛ الرد وتركه، فما سوى القسم الأول يشمل ما إذا لم يكن متحرك الأوسط أصلاً، والحال أن محذوفه اللام، وعوضَ همزة الوصل، وما لم يعوّضَ همزة الوصل، وما كان متحرك الأوسط، وعوّضَ همزة الوصل، وما كان المحذوف غير الفاء، والحال أنه معتلّ اللام.
- ١٢ فالأول كاسم، تقول في النسب إليه: اسمي، وسِمَوِيٌّ، بكسر السين، وكان أصله: سِمَوًا؛ موازنٌ حَبِيرٌ.
- ١٥

والثاني كغدي، تقول في الإضافة: غَدِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، بفتح العين؛ لأن وسطه ساكنٌ أصلاً، والدليل على السكون قولُ العرب^(٤): آتِيكَ غَدَوًا؛ تريد غَدًا. وأنشد سيبويه في الكتاب^(٥):

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلّوها وغدواً بلاقع

١٨

والثالث كابن، تقول: ابْنِيّ بالتعويض، وَبَنَوِيٌّ بالردّ بلا تعويض؛ إذ لا يقال: ابْنَوِيٌّ، بالجمع بين

(١) الكتاب (٣/ ٣٦٩).

(٢) زيادة عن الكتاب.

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٣٥٨).

(٤) الكتاب (٣/ ٣٥٨)، والشاهد للبيد بن ربيعة العامري رحمته الله، وانظره في ديوانه (١٦٩)، وأمالى المرتضى

(١/ ٤٥٣)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (٢/ ٢٧٨)، والتبصرة (٢/ ٥٩٨)، وشرح المفصل لابن يعيش

(٦/ ٤)، والبارع (٧٠)، واللسان (غدون)، وهو لذى الرمة في ملحقات ديوانه (٦٦٩)، وفي التاج (غدون) هو للبيد

أو لذى الرمة، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/ ٣٥٨)، ونكت الثنتمري عليه (٢/ ٨٩٤)، والمصنف (١/ ٦٤)

و٢/ ١٤٩)، وأمالى ابن الشجري (٢/ ٢٢٩)، والموشع (١٥٣)، وشرح الملوكي (٣٩٤).

العروض والمعروض؛ لأن وسطه متحرك أصلاً، والدليل عليه قولهم في الجمع^(١): أبناء؛ لأن أفعالاً هو الغالب على فعلٍ بالتحريك، ولو كان ساكناً أصلاً لكان جمعه: أفعلاً أو فَعُولاً؛ إذ هما الغالبان على فعلٍ بالسكون، وسيأتي.

والرابع كيدٍ تقول: يَدِيَّ وَيَدَوِي، ولا اعتداد بتحريك الأوسط في هذا، ولهذا قال أولاً: «أو كان المحذوف» مشعراً بثبوت مغايرة بينه وبين ما سبقه، وأنه ساكن الأوسط أصلاً، والدليل عليه جمعه على أيدي، كما عرفت الآن، وهذا التحو يعود إلى ما محذوفه اللام أيضاً في الأمر العام؛ لأن ما محذوفه العين في غاية القِلَّة. قال عبد القاهر^(٢): لا يوجد شيء حذف عنه أكثر من اثنين: مُذْ وَسَّه، واختلف في ثبوتها أكثر على أنها من ثَبَّتْ: إذا جمعت، وأجاز أبو إسحاق^(٣) أن يكون من ثَاب يَثُوب؛ إذ الثُوبُ العَوْدُ، وهي الجماعة، وفي الاجتماع يعود بعض إلى بعض، ومما ذكرنا وضع لك أن التخيير دائر مع حذف اللام إلا في صورة واحدة، وهي تحرك الوسط بلا تعويض همزة الوصل؛ إذ لو اجتمعت الشروط الثلاثة وجب الرد، كما دريت، أما في غيرها فلا؛ لأنه لو كان المحذوف غير اللام لكان الفاء، كما عرفت، فحيثُ إما أن تكون اللام صحيحةً فيدخل في الممتنع رده، أو تكون معتلةً فيدخل في الواجب رده. ومن هذا التقرير تعرف وجه الانحصار في ما ذكرنا وما نذكر.

وأما ما سوى القسم الثاني فيشمل ما إذا كانت لامه صحيحةً، ولكن كان المحذوف إياها، لا غيرها، وذلك كجرٍ، فتقول: جَرِيٌّ وَجَرَحِيٌّ، فإن لامه صحيحة؛ إذ كان أصله جَرَحًا بالسكون، والحال أن المحذوف هي لا غيرها، والدليل على السكون كونه أسبق من التحريك.

فإن قلت: يجري هذا في كل ما يتحرك فيلزم انتفاء التحرك أصلاً.

قلت: إذا تردد اللفظ بين أن يكون ساكناً أو متحركاً، والتقدير أنه لا نص يدل على واحد منهما، فالحمل على السكون أولى، وهذا الذي ذكرنا^(٤) قد استدللنا به؛ لكوننا^(٥) لم نظفر بدليل السكون، كما ذكرنا في غير، ومن الجائز أن يكون وارداً في كلامهم. والله أعلم.

أما وجه جواز الرد فهو أن المحذوف في المذكورات اللام، فتقبل التغيرات لكونها محلاً لها، ومنها الرد.

(١) الأصل، ك: (بالجمع).

(٢) انظر الجاربردي (١٢٠).

(٣) وهو الزجاج. وانظر الجاربردي (١٢٠)، وارتشاف الضرب (١/ ٢٨٦)، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك (١٣٣).

(٤) م: (ذكرناه).

(٥) الأصل، ك: (لكونها).

وأما وجه جواز تركه فهو أن الرد إنما وجب حيث وجب لكون تركه موجباً لإخلالين؛ أحدهما حذف الحرف، والثاني حذف الحركة، كما في أبويٍّ وأخويٍّ وسَتهيٍّ، كما دريت، أو موجباً لهما؛ أحدهما الحذف والثاني التغيير، كما في وشويٍّ، وههنا لا يستلزم شيئاً من المحذورين، فلهذا ساغ الترك؛ إما لأنه لا حركة في الأصل، فلا إخلالين، كما في غديٍّ، وإما لأن المحذوف منه الحركة مجبورٌ بالتعويض، فلا إخلالين أيضاً، كما في أثنيٍّ، وإما لأنه لا اعتداد^(١) بالفاء واللام معاً، كما في الكل (من الأمثلة الثلاثة)^(٢)، فلا إخلالين أيضاً.

● قوله: «وأبو الحسن...» إلى آخره.

بعد الردّ فيما ساغ فيه هو، وعدمه تحرك العين بالفتح، وقد مضى، وهذا مذهب^(٣) غير أبي الحسن من الخليل وسيبويه وغيرهما، وأما أبو الحسن فمذهبه أن يسكن ما أصله السكون فيقول عند الردّ: غلوي ويثوي ويذبي وجرحي، كل ذلك بإسكان العين^(٤)، ولا يقول: يذوي؛ لكون يذبي نظير ظبيّ فيجري مجراه، ولأن القلب إنما كان يلزم لأجل التحرك، فلما لم يحرك لم يلزمه القلب، والأصح الأول؛ أما حجة الأخفش فهي أنه لو كان الاسم ساكن الأوسط غير محذوف منه شيء لم يحرك، فكذلك إذا ردّ إلى ما هو الأصل؛ إذ لا مزية^(٥) للمردود على ما هو باق على حاله، وأما دليل ما عليه سيبويه والخليل فهو عند المصنف أنه تغيير لأجل النسب، وكان^(٦) قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر كعمويٍّ، وهذا غير سليم، كما ترى، وذلك لأنه عين النزاع؛ إذ الخصم قائل بالتغيير، ومع وجوده لا يحرك، وهو يقول تغيير لأجل النسب، فلا يقتضي القلب والتحريك، وأيضاً [القياس]^(٧) على عموي فيه وهن؛ لأن مثل عمّ عنه متحرك بالكسر، وليس فيه إلا قلب الكسر فتحاً كما قلب في نمريٍّ، وههنا لا حركة أصلاً، فليس حركة عمويّ مقتضى تغيير اللام، والأحسن أن يقال: الدليل عليه أمران:

أحدهما أنه للفرق^(٨) بينه وبين ما ليس بمردود كغلو وظي؛ إذ لو أوجبوا السكون في القيلين

لجاء اللبس.

(١) م: (لا اعتلال).

(٢) ليس في م.

(٣) انظر هذه المسألة في الكتاب (٣/٣٥٧)، والمقتضب (٢/١٥٢)، والتكملة (٢٥٠)، والارتشاف (١/٢٦٨).

(٤) ذكر أبو حيان في الارتشاف (١/٢٦٨) أن أبا الحسن رجع في الأوسط عن مذهبه هذا إلى مذهب سيبويه للسمع.

(٥) الأصل، ك: (مزيد).

(٦) م: (فكان).

(٧) ساقط من الأصل، ك.

(٨) الأصل، ك: (الفرق).

فإن قلت: هذا يستدعي ترجيح أحد المتساويين على الآخر؛ إذ لو حرك في القبيل الآخر؛ أعني غير المردود، لارتفع اللبس.

٣ قلت: أوجبوا التحرك في المردود لكون عينه متحركة قبل النسبة، فالحركة أولى بها ليكون كتقرير لها على حالها، بخلاف (غير)^(١) المردود؛ إذ لا حركة لعينه أصلاً، فلو أوجبوا الحركة فيه لكانت دخيلة مطلقاً.

٦ والثاني: أنه لجبر حركة اللام؛ إذ ليست حركته إلا مقتضى الإضافة، كما سلف.

فإن قلت: يجري ذلك في مثل بَكْرِيٍّ وَعَمْرِيٍّ، فيستلزم التحريك، وهو خلاف الإجماع.
قلت: لا يلزم من^(٢) محاولة الجبر فيما اعتلّ محاولته فيما لم يكن كذلك؛ إذ يحتمل الصحيح لصحته ما لا يحتمل غيره.

فإن قلت: فمما اعتلّ مثل عَزْوٍ وَظَبْيٍ فيجري فيه محاولة الجبر، فيستدعي التحريك، وهو مخالفة الإجماع.

١٢ قلت: محاولة الجبر مخصوصة بما لم تتحرك لامه قبل الإضافة، وذلك مثل غَدٍ؛ إذ لا حركة حيث لا لام، وذلك لتكون مقوية لوجودها حيث وجدت، وهو صورة النسبة، بخلاف ما تحركت لامه قبل الإضافة كظبي فإنه لا يحتاج إلى تقوية (وجودها)^(٣)؛ لكونها ثابتة مستقرة قبل النسب.

١٥ بقي أن يقال: فما وجه التحريك في جَرَحِيٍّ؛ إذ لا اعتلال للامه؟ وهذا مشكل.

قالوا: هذا حُمِلَ على غَدَوِيٍّ، ولعل القول بشذوذه أقرب.

واعلم أنه قد صوب المصنف مذهب الأخفش في الشرح بحيث قال^(٤): «ومذهب الأخفش أقيس»، كما صوبه الشارحون، ولم يصوبه في شرح المفصل حيث قال عقيب ذكر مذهبه^(٥): «والوجه غيره»، وذلك لكونه متردداً في دليله، أو لما بدا له. والله أعلم.

● قوله: «وَأُخْتُ وَبُنْتُ...» إلى آخره.

(١) ليس في م.

(٢) م: (في).

(٣) ليس في م.

(٤) شرح المصنف (٢٣/ب).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٩٩).

- هذا أيضاً من باب الاسم على حرفين الذي فيه التعويض؛ لكن لا تعويض همزة الوصل، كما مر، فأخت وبنت الأصل فيهما: أَخَوٌ وَبَنَوٌ بفتح العين؛ يدل ذلك على ذلك مجيء جمعهما على أفعال؛ تقول: أبناء، وقال سيويه^(١): «قول بعض العرب، فيما زعم يونس، آباء، فهذا جماع فَعَلٍ أي أفعال جمع فَعَلٍ بفتح العين، وهكذا يدل على أن أصل است: سَتَّ بالتحريك قولك في جمعه: أستاه.
- فإذا عرفت هذا فاعلم أن مذهب^(٢) الخليل وسيويه أن التاء للتأنيث، وإن كانت بدلاً عن الواو المحذوفة، فكما لا تُثبت في التحقير، فلا يقال: أُخِيْتُ وَبُنِيْتُ، لا تُثبت في الإضافة؛ بل تحذف، وإذا حُذفت وجب ردُّ الاسم إلى ما كان عليه في الأصل، فبعد رد المحذوف تضيف فتقول: أُخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ، ولا يظهر على هذا المذهب فرق بين الإضافة إلى أخ وابن بتقدير الرد وبينهما إلى أخت وبنت، وأما مذهب يونس^(٣) فإن يُجري التاء مُجرى حرف أصلي ويُقيي الاسم على ما كان قبل النسبة، فيقال: أُخِيٌّ وَبِنِيٌّ، فتعرف ثبوت الفرق على هذا المذهب. والحق الأول، والدليل عليه القياس المتقدم،^(٤) وإلا لزم الترجيح من غير مرجح؛ إذ لا مرجح ههنا^(٥) في لبقية التاء. ١٥٧
- فإن قلت: كما أن مذهب سيويه مشتمل على مراعاة القياس الصحيح، فكذا مذهب يونس مشتمل على مراعاة الفرق اللاحق، فأين المزية حيث تعارضا فتساقطا.
- قلت: محاولة الفرق بين المذكر والمؤنث في باب الإضافة ملغاة؛ ألا ترى أنك تقول في الإضافة إلى عمرو وعمرة: عَمْرِيٌّ، فترى أن لا فرق، ولو كان مطلوباً لهم لراعوها، بخلاف مراعاة القياس الصحيح، فإنها محاولة لهم، وإلا لزم المحذور المذكور.
- قوله: «وعليه كِلَوِيٌّ...» إلى آخره.
- هذا تفريع على المسألة المذكورة بناءً على المذهبين.
- كون التاء في كلتا للتأنيث متفق عليه، فعند سيويه^(٦) يجب حذفها، ثم ردُّ الاسم إلى أصلها، والأصل كِلَا، وكِلَا فَعَلٌ كَعْنَبٍ نظيرُ مَعَى؛ واحد الأسماء، فإذا نسبت إلى مَعَى قلت: مِعَوِيٌّ، فكذلك تقول في كلا وكلتيهما: كِلَوِيٌّ، وأما عند يونس^(٧) فيجوز ما جاز في حُبْلَى، فيقول:
- (١) الكتاب (٣/٣٦٣).
- (٢) انظر الكتاب (٣/٣٦٠ وما بعدها)، والتكملة (٢٥١)، ونكت الشتمري (٢/٨٩٦)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٥)، وشرح الشافية للرضي (٢/٦٩)، ولركن الدين (٤٥). والذي في المراجع أن يونس يميز هذا الذي نسب إليه مع ما هو منهج الخليل وسيويه.
- (٣) م: (وإلا لزم التحكم إذ لا مرجح ههنا).
- (٤) انظر الكتاب (٣/٣٦٣-٣٦٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦٠١-٦٠٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٦)، وشرح الرضي على الشافية (٢/٧٠)، وركن الدين عليها (٤٥).



- كِلْتَوِيَّ عَلَى الْأَحْسَن، وَكِلْتَوِيَّ عَلَى الْمَتَوَسِّط، وَكِلْتَوِيَّ عَلَى الضَّعِيف. وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي شَرْح
المفصل^(١): «كَلْنَا عِنْد سَيَّوِيهِ فَعَلَّى، أَصْلُهُ كَلَّوَى، أَهْدَلَتْ الْوَاوُ تَاءً إِشْعَارًا بِالتَّائِيثِ، وَلَمْ يُكْشَفْ
بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ يَاءً فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتِ الْمَرَاتِينَ كَلْتِيَهُمَا، فَلَمَّا قَصِدَ إِلَى النِّسْبِ لَمْ يَبْقَ لِلتَّائِيثِ التَّاءُ
وَجْهٌ»، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ كُلُّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ سَيَّوِيهِ^(٢): «كَلَّا كَمِعَى وَاحِدَ الْأَمْعَاءِ» كَمَا ذَكَرْتَ
لَكَ، وَقِيلَ^(٣): كَلْنَا فِعْتَلَّ، وَهُوَ مُرْدُودٌ؛ إِذْ لَا يَعْرِفُ فِعْتَلَّ. وَإِنْ كَانَتْ التَّاءُ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ لِلتَّائِيثِ
فَهُوَ أَبْعَدُ، وَذَلِكَ لِكَوْنِ التَّاءِ مَتَوَسِّطَةً بَيْنَ الْأَصُولِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَالْوَاجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَقَالَ:
كِلْتَوِيَّ عَلَى الْأَفْصَحِ، أَوْ كِلْتَوِيَّ عَلَى غَيْرِ الْأَفْصَحِ، فَيُخَالَفُ مَذْهَبَ سَيَّوِيهِ، وَلَا مَدْخَلَ لِكِلْتَوِيَّ،
فَيُخَالَفُ مَذْهَبَ يُونُسَ؛ إِذْ لَا يَقَالُ فِي مَلْهُىٍّ: مَلْهَُاوِيٍّ، فَقَدْ عَرَفْتَ فُسَادَهُ.
- ٩ اعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ قَوْلِ الْمَصْنَفِ فِي الشَّرْحِ وَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ تَنَافُيًّا؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الشَّرْحِ^(٤): «التَّاءُ
عِنْدَهُ - أَيْ عِنْدَ سَيَّوِيهِ - لِلتَّائِيثِ فَتُحْذَفُ وَتَقْلِبُ اللَّامَ وَآوًا»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَزْنَهَا عِنْدَ سَيَّوِيهِ
فِعْتَلَّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَيَنْفِيهِ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ^(٥) كَمَا دَرَيْتَ.
- ١٢ وَاعْلَمْ أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ: تَنْوِيٍّ؛ لِأَنَّ اثْنَيْنِ أَصْلُهُ: تَنَوَّ، وَكَذَا اثْنَتَانِ.
قَالَ سَيَّوِيهِ^(٦): «وَقَالُوا فِي الْإِثْنَيْنِ: أَثْنَاءً، فَهَذَا يَقْوِي أَنْ نَظَائِرَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ»،
وَتَقُولُ فِي فَمٍّ: فَمِيٍّ، أَوْ فَمَوِيٍّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ فَمٍّ: فَمَوَةٌ، فَحُذِفَ مِنْهُ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، وَجُعِلَ الْمِيمُ
مَكَانَ عَيْنِهِ، فَهَذِهِ كَمِيمٌ دَمٌّ ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ إِعْرَابِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي تَشْبِيهِتِهِ فَمَانٌ وَفَمَوَانٌ، فَالْوَاوُ
الْعَائِدَةُ عَيْنُ الْأِسْمِ، وَلَمَّا كَانَ الْمِيمُ مَنْزِلَةً مِثْلَ الْعَيْنِ جُعِلَ الْوَاوُ اللَّامَ، فَوَزَنَهُ عَلَى الْأَصْلِ: فَعَمِيٍّ، وَعَلَى
إِبْدَالِ الْمِيمِ: فَمَعِيٍّ، وَتَقُولُ فِي ذُوٍّ: مِنْ قَوْلِكَ ذُو مَالٍ عَلَمًا: ذَوَوِيٍّ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: فَعَلَّ. قَالَ سَيَّوِيهِ^(٧):
١٨ «يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ذَوَاتَا»، وَقَالَ^(٨): «وَكَذَلِكَ الْإِضَافَةُ فِي إِلَى ذَاتِ^(٩): ذَوَوِيٍّ» ٥٧ ب

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٠١).

(٢) الكتاب (٣/٣٦٤).

(٣) والقائل أبو عمر الجرمي كما في سر الصناعة (١/١٥١)، والخصائص (١/٢٠٣)، ونكت الشتمري

(٢/٨٩٧)، وشرح المفصل للخوارزمي (٣/٣٠)، ولابن يعيش (٦/٦).

(٤) شرحه (٢٣-٢٤/أ).

(٥) الإيضاح (١/٦٠١).

(٦) الكتاب (٣/٣٦٤).

(٧) الكتاب (٣/٣٦٦).

(٨) الكتاب (٣/٣٦٧).

(٩) في الكتاب: (ذاه) بالهاء.



أراد ذات في ذات مال، وأما الإضافة إلى الذات بمعنى الماهية فذاتي، وقال شارح^(١): «قولهم: ذاتي خطأ»، وهو غلط، وقد اشتبه عليه ذات التي هي مؤنث ذا، والذات بمعنى نفس الشيء. وتقول في شاء: شائي أو شاري على كساوي، وفي شاة: شاهي؛ لقولك: شويهة، وفي السلات: لائي، بالمد؛ لأن لا إذا كان علماً ممد، كما تنقل لو إذا كان علماً. قال الشاعر^(٢):

إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْ أَعْنَاءُ

وفي ما^(٣): مائي أو ماوي على شاي. فتنه للنكت^(٤).

والمركب ينسب إلى صدره، كبغلي، وتابطي، وخمسي في خمسة عشر علماً، ولا ينسب إليه عدداً، والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً، كابن الزبير، وأبي عمرو قيل: زبيري، وعمري، وإن كان كعبد مناف، وامرئ القيس قيل: عبدي، ومرئي. (الشافية: ٤٢).

● قوله: «والمركب...» إلى آخره.

المركب إما أن يكون إضافياً أو لا. الثاني إما أن يكون إسنادياً أو لا. الثاني، ويسمى مزجياً، إما أن يكون يتضمن الحرف أو لا. فما سوى القسم الأول إذا أضيف (إليه أضيف)^(٥) إلى صدره مطلقاً، فتقول في تأبط شراً وبرق نحره: تابطي وبرقي، وفي خمسة عشر علماً لأحد: خمسي، وفي اثنا عشر كذا^(٦): اثني أو ثوي، وفي بعلبك ومعدي كرب: بعلي ومعدي. وإنما قيل: «علماً» في العدد؛ إذ لو كان عدداً لالتبس بعدد آخر، كخمسي في خمسة عشر وخمسة مثلاً، ولو بقي الجزآن كان مستقلاً، وإنما لم يضاف إلى العجز لكونه بمنزلة تاء طلحة، فكما تحذف التاء في طلحي وجب أن يحذف العجز مما ذكر. قال سيويه^(٧): «إذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس»، وقال أيضاً^(٨): «من

(١) جاء في شرح الشافية للسكاكاني (٥٢/أ): «قال الشارحون: ذاتي خطأ، والقياس ذروي، وهذا غلط منهم».

(٢) هو أبو زيد الطائي، والشاهد عجز بيت من الخفيف، وصدره:

ليت شعري وأين مئي ليت

وانظره في ديوانه (٢٤)، ومنسوبة إليه في الكتاب (٢٦١/٣)، ونكت الشتمري (٨٤٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٠/٦)، والجمهرة (١٢٢/١، ٢٩/٢)، والشعر والشعراء (٣٠٤/١)، والخزانة (٢٨٢/٣)، الشاهد (٥٣٧).

(٣) م: (ماء).

(٤) انظرها في الكتاب (٣٦٧-٣٦٨).

(٥) ساقط من م.

(٦) أي علماً لأحد كذلك.

(٧) الكتاب (٣٧٧/٣).

العرب من يفرد فيقول: يا تَابَّطُ أَقْبَلْ، فيجعل الأول مفرداً، فلذلك تفرده في الإضافة.

- وأما الإضافي فلا يخلو من أن يكون كُتْنِيَّةً أو لا، فالأول ينسب إلى الثاني، سواء كان صادقاً في نفس الأمر كإطلاق أبي زيد على من له ابن اسمه زيد، أو لم يكن كإطلاقه على من لا ابن له، وذلك لأن الأصل في هذا الباب الصدق، ولكنهم أجروا الكنى التي وقعت على سبيل التفاؤل مُجرى ما وقع صادقاً في نفس الأمر، تقول في أبي عمرو وابن الزبير وابن دَعْلَجٍ: عَمْرِيٌّ وَزُبَيْرِيٌّ وَدَعْلَجِيٌّ، وذلك لأن المقصود في هذا الباب هو الثاني، وإنما يعرف الأول بإضافته إلى الثاني، فلو نسب إلى الأول لزم محذوران؛ أحدهما: ترجيح المرجوح وإلغاء الراجح، والثاني: الالتباس؛ لأن المضاف في الكنى له عموم؛ فلو قلت في المثالين: أَبَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ لالتبس بكل ما هو مُصَدَّرٌ بالكلمتين؛ أعني الأبَ والابن.

- وأما الثاني فينسب إلى الأول، وذلك لأنه لما كان الجزآن كلاهما مقصودين (ليس)^(١) لأحدهما على الآخر مَرِيَّةً نَزَلَ الثاني منزلة الثاني في بعلبك، أو منزلة الثاء في طلحة، فحذف، وذلك كقولك في عبد مناف وامرئ القيس: عَبْدِيٌّ وَامْرِئِيٌّ. واستدل المصنف^(٢) على ذلك بوجهين؛ أحدهما: قلة اللبس، والثاني: أن الثاني ليس مقصوداً في الأصل. وفي كلا الوجهين نظير؛ أما في الأول فلأن اللبس ههنا متف، فلا معنى لنسبة القلة إليه؛ إذ المفهوم من القلة الوجود ١٥٨ المغلوب، وأيضاً فانتفاء اللبس لا يستدعي النسبة إلى الأول؛ إذ من الجائز أن ينسب إلى الثاني؛ لأنه لا يلزم لبس على هذا التقدير أيضاً. وأما الثاني فلأن الثاني من الجزأين مقصود، كما أن الأول منهما مقصود، وانتفاء إفادة الكل على حياله لا يستدعي عدم كونه مقصوداً في الجملة، فثبت أن العلة الصالحة للعلة كون الثاني منزلاً منزلة ثاء طلحة، كما دريت.

- ومن العرب من يصوغ من الاسمين اسماً، ثم ينسب إليه فيقول في عبد القيس وعبد الشمس: عَبْقَسِيٌّ وَعَبْشَمِيٌّ، فقد أخذ العين والباء من العبد، والقاف والسين والشين والميم من القيس والشمس، وذلك للحرص على توضيح المنسوب إليه، وليس هذا بالقياس، كذا قال سيويه^(٣). وقد جاء النسب إلى الثاني شذوذاً؛ منه قولهم: مَنَافِيٌّ. من الكتاب^(٤): «وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: مَنَافِيٌّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا: مَنَافِيٌّ مخافة الالتباس».

(١) ليس في م.

(٢) شرح المصنف (٢٤/أ).

(٣) الكتاب (٣/٣٧٦-٣٧٧).

وقال شارح^(١): «لي في هذا الكلام نظره؛ لأن لقائل أن يقول: لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود»، وذكر عليه كلمات.

٣ وأنا أقول: النظر في كلام المصنف وغيره حيث قالوا: الثاني ليس مقصوداً، كما عرفت، لا في كلام الخليل وسيبويه؛ إذ المتقدمون لم يُعلّلوا المسألة بهذا التعليل، فمن الجائز أن تكون العلة عندهم ما ذكرنا، ولا يرد شيء عليه، فالنظر المذكور لهذا الشارح مبني على ما اعتقده من تعليل المتأخرين، وهو ضعيف، كما ترى، وأما قول الخليل: «خفاة الالتباس» فمعناه أن كلمة عبدي كثيراً ما تكون المضاف، فنسبوا إلى الثاني ليكون في تشهير المنسوب بالمنسوب إليه^(٢) أدل؛ إذ الغرض من وضع النسب هذا ليس إلا. فهذا وجه هذا الشاذ، ولأجل الحرص على التوضيح ذهب بعض^(٣) النحاة إلى أن النسب إليهما جميعاً، فأجاز معدي كربني مثلاً.

والجمع يُردُّ إلى الواحد، فيقال في كُتُبٍ، وصُحُفٍ، ومَسَاجِدَ، وفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ، وَصَحْفِيٌّ، وَمَسْجِدِيٌّ، وَفَرَضِيٌّ. وأما مساجدٌ، علماً، فمَسَاجِدِيٌّ، كَأَنْصَارِيٍّ وَكِلَابِيٍّ. (الشالية: ٤٢).

١٢ ● قوله: «والجمع يُردُّ إلى واحد...» إلى آخره.

الجمع إما أن يكون باقياً على حاله، أو لم يكن كذلك بأن يكون مفرداً لصيرورته علماً.

١٥ فالأول إذا نسب إليه رُدَّ إلى مفرده، ثم ينسب إليه، كما تقول في فرائض ومساجد وكُتُبٍ وصُحُفٍ وعُرَفَاءٍ: فَرَضِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَكِتَابِيٌّ وَصَحْفِيٌّ وَعَرِيفِيٌّ، وضمُّ الصاد والحاء خطأ، وذلك لأن المقصود بالنسبة إلى الجمع الإشعار بأن الملابس بين المنسوب والمنسوب إليه ثابتة، وذلك يحصل بالنسبة إلى المفرد لكونه جنساً؛ فإذا قلت: مساجد شمل كلَّ مسجد، فكذا إذا قلت: مَسْجِدِيٌّ أفاد النسبة إلى كل مسجد، فعلى هذا لو نسب إلى الجمع لكان ضائعاً.

وأما الثاني فالنسبة إليه بتبقيته على حاله، وذلك لأنه لا فرق بينه وبين مفرد آخر، فكما لا

٢١ يجوز التغير في جعفر لا يجوز التغير في كِلَابٍ، فتقول: كِلَابِيٌّ، ومن ذلك أَنْصَارِيٌّ، وَأَنْبَارِيٌّ ٥٨ ب وَمَعَارِفِيٌّ وَمَدَائِنِيٌّ.

وأما الأعراب فليس يجمع للعرب أصلاً ورأساً؛ لأن العرب اسم لمن هو غير العجم، سواء كان

(١) هو الجاربردي (١٢٣).

(٢) م: (والمنسوب إليه).

(٣) انظر الرضي (٧٣/٢)، والأشموني (١٩٠/٤).

ساكن البادية أو الحاضرة، والأعراب اسم لمن سكن البادية، فهو أخص من العرب، ولا يكون الجمع أخص من المفرد، فلذلك لا يقال فيه: عَرَبِيٌّ؛ بل أَعْرَابِيٌّ^(١)، وتقول في العباديد: عِبَادِيٌّ؛ إذ ليس له مفرد، وتقدير مفرد بما هو صالح لمفرديته تحكّم، كما مر في التصغير، بخلاف التصغير؛ إذ على تقدير كل مفرد صالح لمفرديته يكون نَهْجٌ تحقيره واحداً.

وتضيف إلى الجمع الذي ليس على لفظ مفردة قياساً بلا ردّ، فتقول في أناس: أناسي؛ لأنه ليس جمع الإنسان. من الكتاب^(٢): «قال أبو زيد: النسب إلى محاسين: محاسيني؛ لأنه لا واحد له»، ويعلم أن الملامح والمذاكير^(٣) من هذا النحو.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذاً. (الثالثة: ٤٢).

● قوله: «وما جاء على غير ما ذكر فشاذاً».

أي: على غير ما ذكرنا من قبل من ضوابط النسب وقد سبق (فيما سبق)^(٤) بعض ما هو خارج عن الضوابط، فمن ذلك قولهم أيضاً في بَصْرَةٍ: بَصْرِيٌّ بكسر الباء، وفي سَهْلٍ: سَهْلِيٌّ بضم السين، وفي طَيٍّ: طَائِيٌّ بقلب الياء ألفاً، وفي خُرَاسَانَ: خُرَاسَانِيٌّ وخُرَاسَانِيٌّ.

وقال الشارحون^(٥): الأَزَلِيٌّ منسوب إلى لم يزل؛ حذفوا لم وقلبوا الياء ألفاً. وثلاثيٌّ منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثلاث؛ لأن المراد لفظ منسوب إلى ثلاثة.

وأنا أقول: لفظ الأزل موجود، فلا حاجة إلى هذا التكلف^(٦)، والثلاثي منسوب إلى ثلاث بمعنى أنه من الكلمات التي جاءت حروفها ثلاث، كما تقول: هو بغدادِيٌّ؛ أي من بغداد، فلا حاجة إلى ارتكاب الخروج عن القياس، هذا وقد عرفت أن مثل كُرْسِيٍّ منسوب أصلاً، فهذا أولى، فلا يُخالفُ القياس إلا بَثْبَتٍ (قطعي)^(٧).

(١) انظر نكت الشتمري (٢/ ٩٠٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٠)، وركن الدين (٤٦)، والجاربردي (١٢٤)، واللسان (عرب).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٧٩).

(٣) المذاكير جمع ذكر الإنسان وغيره على غير قياس. اللسان (ذكر).

(٤) ليس في ك.

(٥) انظر ركن الدين (٤٧)، والجاربردي (١٢٥).

(٦) الأصل، ك: (التكليف).

(٧) ليس في ك.

وكثر مجيءُ فَعَالٍ في الحِرْفِ، كِتَابَاتٍ، وَعَوَاجٍ، وَثَوَابٍ، وَجَمَّالٍ، وجاءَ فَاعِلٌ أيضًا بمعنى ذي كذا، كَتَامِرٍ، وَلَايِنٍ، وَدَارِعٍ، وَنَابِلٍ، ومنه: ﴿عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ﴾، وَطَاعِمٌ كَاسٍ. (الشافية: ٤٢).

٣ • قوله: «وكثر مجيءُ فَعَالٍ...» إلى آخره.

هذا تذييل لباب الإضافة وليس صورته من صور الإضافة، ولكنه فيه معناه. قال سيبويه^(١): «هذا باب من الإضافة لا تلحق فيه ياءُ الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء. أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فَعَالًا، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ، ولصاحب العاج: عَوَاجٌ، ولصاحب الجمال: جَمَّالٌ، ولصاحب الخمر: خَمَّارٌ، وللذي يعالج الصرف: صَرَّافٌ. وذا أكثر من أن يحصى»، وقال أيضًا^(٢): «وأما ما يكون ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً، وذلك كقولك للذي الدرع: دارع، وللذي النبل: نابل، وللذي النشاب: ناشب، وللذي التمر: تامر، وللذي اللبن: لابين». إذا عرفت هذا فلا يخفى كلام المصنف.

والبتة: الطيلسان، والعاج معروف.

١٢ • وقوله: «وكثر مجيءُ فَعَالٍ».

إشارة إلى أنه ليس بمطرد، ولكنه قريب مما يكون قياسًا. قال سيبويه^(٢): «وليس في كل شيء من هذا قيلَ هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البئر: بَرَّارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَاهٌ»، وهو ١٥٩ عند المبرد قياس^(٣). وعلى كلا المذهبين هو جارٍ مجرى ما فيه الياء، كأنك قلت: بَتِّي وعاجي*.

• وقوله: «وجاء فاعل أيضًا بمعنى ذي كذا».

أي: ذي شيء، إشارة إلى أنه لا يكثر كثرة فَعَالٍ، وإذا أردت أن تجعل ذا التمر وذا اللبن مَنْ يُزاولهما قلت: تَمَّارٌ ولَبَّانٌ، وذلك لأن معنى التامر واللابن من له التمر واللبن، ولا يلزم منه أنه حرفته في أحد الأمرين واشتغاله فيه. قال الخطيب^(٤):

وغررتني وزعمت أنك لابين بالصيف تامر

(١) الكتاب (٣/ ٣٨١).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٨٢).

(٣) انظر حواشي الشيخ عزيمة على المقتضب (٣/ ١٦١-١٦٢)، وشرح ركن الدين على الشافية (٤٧)، وارتشاف الضرب (١/ ٢٩٢)، والهمع (٦/ ١٧٥).

(٤) انظر الشاهد في ديوانه (٥٦)، والكتاب (٣/ ٣٨١)، ومجاز القرآن (٢/ ١٦٤)، والخصائص (٣/ ٢٨٢)، والتبصرة (٢/ ٦٠٤)، ونكت الشتمري (٢/ ٩٠٥)، وشرح الفصل للحوارزمي (٣/ ٤٣)، ولابن يعيش (٦/ ١٣).

أي: زعمت أن لك اللبن والتمر.

● قوله: «ومنه عيشة...» إلى آخره.

- ٣ أي: ومن هذا الباب؛ أعني كون فاعل بمعنى ذي الشيء قوله تعالى^(١): ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ وذلك لأن العيشة لا يمكن أن تكون راضية؛ بل مرضية، فالمعنى عيشة ذات رضا، وقولهم: فلان طاعم كاس، بمعنى ذو طعام وذو كسوة، وذلك إذا أرادوا أن له طعامًا وكسوة لنفسه. قال الشاعر^(٢):

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فأما إذا كان اسم فاعل من طعام وكسا فليس فيه من معنى النسب شيء.

- ٩ وقد جاء فعل بمعنى النسبة أيضًا، وهذا لم يذكره المتأخرون، وهذا كقول العرب: رجل حريح؛ أي: حرجي. ومنه بيت الكتاب^(٣):

لست بليلي ولكني نهر لا أدلج الليل ولكن أبكر

- ١٢ أي: ولكني نهاري.

- وأما قول العرب^(٤): شغل شاغل، وموت مائت، وشعر شاعر، فمعناه شغل ذو شغل، وكذا الأخيران، فالخاصل المبالغة والتوكيد. قال الخليل^(٥): «إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هم ناصب» أي: هم ذو نصب، فتنبه.



(١) الحاقة: من الآية ٢١، والقارة: من الآية ٧.

(٢) هو الخطيئة، والشاهد في ديوانه (٥٠)، والأزهية (١٨٥)، والتبصرة (٦٠٦/٢)، وشرح للفصل للحوارزمي (٤٤/٣)، ولابن يعيش (١٥/٦)، وشرح شواهد الشافعية (١٢٠).

(٣) الكتاب (٣٨٤/٣)، والشاهد من الخمسين، وانظره في مقاييس اللغة (٧٧/٢)، ونوادر أبي زيد (٢٤٩)، والمخصص (٥١/٩)، ونكت الشتمري (٩٠٦/٢)، والمقرب لابن عصفور (٥٥/٢)، وشرح جمل الزحاجي له (٣١٠/٢)، وشرح الكافية الشافعية (١٩٦٣/٤).

(٤) انظر الكتاب (٣٨٥/٣)، والأصول (٨٤/٣)، وشرح الرضي (٨٧/٢).

(٥) الكتاب (٣٨٥/٣).

[جمع التكسير]

الثلاثي: الغالب في نحو فَلَسَ على أَفْلَسٍ، وفُلُوسٍ. وبابُ ثَوْبٍ على أثوابٍ، وجاء زِنَادٌ في غير باب سَيْلٍ. ورِثْلَانٌ، وبُطْنَانٌ، وغِرْدَةٌ، وسُقْفٌ، وأنْجِدَةٌ شاذٌّ.
ونحو جِمْلٍ على أَحْمَالٍ وحُمُولٍ، وجاء على قِدَاحٍ، وأَرْجُلٍ، وعلى صِنَوَانٍ، وذُؤْبَانٍ، وقِرْدَةٌ.
ونحو قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ، وقُرُوءٍ، وجاء على قِرْطَةٍ، وخِفَافٍ، وفَلْكَ. وباب عُودٍ على عِيدَانٍ.
(الشالية: ٤٣).

● قوله: «الجمع الثلاثي» إلى آخره.

اعلم أن الجمع طريق أكثره السماع، ولكن قد يكون فيه طريق غالب، فالبحت في بابيه في ذلك الغالب أغلب.

والجمع على ضربين: مصحح ومكسر.

فالمصحح ما سلم فيه المفرد، ولم يتغير، إلا بما اقتضاه القياس الإعلالي، ^(١) (وذلك كقولك: مسلمون والزيدون، فإن لفظ مسلم وزيد لم يتغير عما كان قبل الجمع. وإنما احتزنا بقولنا: إلا بما اقتضاه القياس الإعلالي) ^(٢) عن مثل قولك: القاضون، والغازون والمصطفون، فإن حذف أو آخر الكل ليس مما يخرج عن سلامة ^(٣)؛ إذ هو مقتضى الإعلال، وهذا القيد واجب مراعاته؛ لأن السلامة المطلقة متفية ههنا. ويسمى هذا النوع سالمًا أيضًا.

والمكسر: ما لم يسلم المفرد فيه، وذلك كقولك في رجل: رجال، وفي جعفر: جعافر، وفي صَعْبٍ: صِعَاب، فترى عدم السلامة.

والأول إما أن يكون بالواو والياء، ثم النون، حالة عدم الإضافة، أي أو بالألف والتاء، فالأول ٥٩ ب لأولي العقل من المذكرين؛ إما في أعلامهم، كقولك: جاء الزيدون، ومسلمو زيد، ومررت بالزيدين، ومسلمي زيد، على تقدير كون مُسْلِمٍ عَلَمًا، وارتكاب الإضافة فيه، وإما في صفاتهم، كقولك: جاء الضاريون، وضاربو زيد، ومررت بالضارين، وضاربي زيد. والثاني يعم المذكور وغيره، كقولك: الهندات، وضاريات، وتمرات، وسَفَرَجَلَات.

(١) ليس في م.

(٢) م: (سلامته).

- وأما الثاني فلا تضبط طرائقه، وسيجيء بعض ما هو الغالب.
- وكلاهما ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة العشرة فما دونها، وذلك لجمع السالم
- ٣ مطلقاً، وأربعة أمثلة من المكسر، وهي: أَفْعَلٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعَلَةٌ، [وَفِعْلَةٌ] ^(١).
- إذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف لم يذكر في الكتاب هذا للجمع حداً، ولم يذكر التصحيح
- والتكسير، ولا بحث المصحح كما ينبغي، ولا القلة والكثرة، ولعل ذلك لأنه قد ذكره في الكافية ^(٢).
- ٦ ولعمري إنه لو لم يُعْضَ البحث وأوردته في مكان واحد لكان أحسن وأقعد.
- وقوله: في الكافية في حدّ الجمع المطلق ^(٣): «بتغيّر ما» يتأني كون جمع السالم سالمًا؛ إذ لا تغير
- في السالم، وأيضاً قوله في جمع التكسير ^(٤): «ما تغيّر بناء واحده» يقتضي أن لا يكون جمع التصحيح
- ٩ متغيراً بناءً واحده؛ لكونهما متقابلين؛ لا يقال: قد تغير على الأول آخر زيد في قولك: الزيدون،
- وذلك لكونه خارجاً عن كونه محط الإعراب؛ لاقتضاء ذلك فسادين:
- أحدهما: ارتفاع المصحح رأساً؛ لأنه إذا كان هذا تغيّراً صدق عليه أنه متغير بناءً واحده، وكلُّ
- ١٢ ما يغير بناءً واحده فهو جمع التكسير، وهذا فاسد؛ لكون انقسامه إلى المصحح والمكسر مجمعاً عليه.
- والثاني: أنه لو صدق أن هذا تغيّر لزم أن يكون جمع التكسير، وقد كان جمع التصحيح، فيلزم
- كون المصحح غير المصحح، وهو محال.
- رجعنا إلى ما هو فيه. نقول: الاسم إما أن يكون ثلاثياً، أو غيره، والثلاثي إما أن يكون
- ١٥ لحقته ^(٥) التاء، أو لم تكن كذلك، فالأول، وقد دريت، أنه عشرة أبنية: فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون
- العين الغالب في جمعه إن كان القلة: أَفْعَلٌ، وإن كان الكثرة: فُعُولٌ، كَفْلَسٌ وَأَفْلَسٌ وَقُلُوسٌ.
- ١٨ ● قوله: «وباب ثوبٍ على أثواب».
- أي: الفَعْلُ إن كان معتل العين فالغالب في قلته: أَفْعَالٌ، كما تقول: ثوبٌ وأثوابٌ، وذلك
- لاستقلال أَفْعَلٍ فيه، وسيأتي.

(١) ساقط من الأصل.

(٢) الكافية (١٧٦).

(٣) الكافية (١٧٤).

(٤) الكافية (١٧٦).

(٥) في النسخ: (لحقته).

● قوله: «وجاء زناد» إلى آخره.

أي: وقد جاء في الكثرة فعَالٌ في غير باب سَيْلٍ؛ يعني المعتل العين بالياء، وذلك كزنادٍ في زُنْدٍ، وهو العود الذي تُقدح به النار، وإنما لم يَجِْ فعَالٌ في باب سَيْلٍ؛ لأنه في باب ثَوْبٍ يشتمل على تخفيفٍ، وهو قلب الواو ياءً، كما في ثياب، ولا تخفيف في سَيْالٍ لو قُدِّرَ. هذا معنى ما استدل به المصنف وغيره من شرح^(١)، وهو ليس بقوي؛ إذ الياء مفتوحة، فلا يُقل، والمطلوب اندفاعه؛ لا استحلاب الخفة؛ إذ لو كان كذلك لم يميز فُعُولٌ فيه؛ لكنه بأبه، في كما سيأتي، وظاهر أن الياء ٦٠ أفتوحة بعدها ألف أخف وأسهل من المضمومة بعدها واو، والأحسن أن يقال: لو جاء فعَالٌ في باب سَيْلٍ لالتبس بفعَالٍ من باب ثَوْبٍ؛ لكون الياء في الكل لازمة.

اعلم أنه قد اعترض شارح^(٢) بأن قوله: «باب ثَوْبٍ على أثوابٍ» يوهم عدم أفعَالٍ في باب يَتَّى؛ لكن تقول: آتيات وأسياف، فينتقض، ولو قال: وجاء فعَالٌ في باب ثَوْبٍ دون باب سَيْلٍ كان أولى. ورده آخر^(٣) بأن المراد بقوله: «باب ثَوْبٍ» المعتل العين مطلقاً الواوي واليائي، وأما قوله: «باب سَيْلٍ» المراد به اليائي فقط. ١٢

وأنا أقول: أما قول المعارض فمنتقض بنحو كِلَابٍ ونِعَالٍ، وأما تأويل المجيب فغير سديد؛ لاستلزامه التحكم،^(٤) (إذ لا دلالة لمطلق الاعتلال على مخصوص، ولو لزم من المثال اليائي اليائية لزم من المثال الواوي الواوية، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح)^(٥). والتحقيق أن المعنى الغالب على باب ثوب: الأفعَال، وهذا لا يدل على أن الأفعَال لا يجيء في غير باب سَيْلٍ^(٥)؛ أعني المعتل العين الواوي. وإثبات الإيهام وهم، والتزامه ثم دفعه بما لا يصلح للدفع كذا.

فإن قلت: أيجوز^(٦) أفعَالٌ في غير المعتل العين؟ ١٨

قلت: نعم؛ لكنه يكون مغلوباً؛ بل قليلاً، والغالب مجيئه في فعَلٍ بفتح العين، وأما تأويلهم في مثل أفراخ من أن فرخاً بمعنى طيرٍ أو وكِدٍ وما يشابه هذا الكلام فليس بشيء؛ إذ الكلام في الغالب في باب الجمع، والبناء عليه غالباً. ٢١

(١) انظر شرح المصنف (٢٥/أ)، وركن الدين (٤٧)، والجاربردي (١٢٧)، والرضي (٩٠/٢).

(٢) هو ركن الدين (٤٧) نقلاً عن ابن النازم في بغية الطالب (٧٣-٧٥).

(٣) هو الجاربردي (١٢٨).

(٤) ليس في م.

(٥) م: (ثوب).

(٦) الأصل، ك: (يجوز).

● قوله: «ورِثْلَانٌ...» إلى آخره.

أي: الغالب فيه بعد فُعُولٍ في الكثرة، ثم فِعَالٍ، ثم فُعْلَانٍ بكسر الفاء، ثم ضمها، ثم فَعْلَةٌ بكسرهما، ثم فُعْلٌ بضمها وسكون العين، وذلك كقولك: رِثْلَانٌ في رَأْلِ، وهو ولد النعام، وبُطْنَانٌ في بَطْنٍ، وَغِرْدَةٌ في غَرْدٍ، وهو ضرب من الكمأة، وسُقْفٌ في سَقْفٍ، وهو ظاهر.

وكلُّ ما قَدَّمَ ذَكَرَهُ في كل باب أَغْلِبُ مما أَخَّرَ.

● قوله: «وَأَنْجِدَةٌ...» إلى آخره.

أي: بجيء أَفْعَلَةٍ في جمع فَعْلٍ نادر. وَالتَّجْدُ ما ارتفع من الأرض.

● قوله: «وباب حِمْلٌ...» إلى آخره.

أي: الفِعْلُ بكسر الفاء وسكون العين جمعه إن كان القلة: أَفْعَالٌ كحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وإن كان الكثرة فالغالب: فُعُولٌ، كحُمُولٍ، وقد جاء على فِعَالٍ كقِدَاحٍ^(١) في قِدَحٍ، وهو السَّهْمُ قبل أن يُرَاشَ ويركبَ نصله، وعلى أَفْعَلٍ كأَرْحَلٍ في رِجْلٍ، وعلى فِعْلَانٍ، بكسر الفاء، كصِنَوَانٍ في صِنْوٍ، وهو أحد النابتين أو أكثر من أصل واحد من النخل، وعلى فُعْلَانٍ، بضمها، كذُؤْبَانٍ في ذُئْبٍ، وعلى فَعْلَةٍ كغِرْدَةٍ، موازنٌ غِرْدَةٍ، في قِرْدٍ. وقال شارح^(٢): «الانثان صِنَوَانٌ بكسر النون، والجمع صِنَوَاتٌ برفع النون»، وتعلم أن الرفع والتثنية قد يزولان، وأن النون قد تكون مجرورة بلا تنوين فيتشابه التثنية والجمع، ولا بأس بذلك، ولا يصلح ما قاله للفرق.

● قوله: «ونحو قُرْءٍ...» إلى آخره.

أي: الفُعْلُ بضم الفاء وسكون العين جمعه إذا كان القلة: أَفْعَالٌ كأَقْرَاءٍ في قُرْءٍ، وإذا كان الكثرة ففُعُولٌ غالب فيه كقُرْءٍ، وعلى فَعْلَةٍ كقِرْطَةٍ في قُرْطٍ، وعلى فِعَالٍ كخِفَافٍ في خَفَفٍ، وعلى فُعْلٍ، موازنٌ المفرد، كفُلْكِ في فُلْكِ، وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة يزعمون أن الضمة التي في الجمع غير الضمة التي في المفرد^(٣)، وبعضهم لا يتركب هذا التكلف^(٤)، وهو ليس ببعيد.

(١) الأصل، ك: (قيداح).

(٢) هو الجاربردي (١٢٩).

(٣) انظر الكتاب (٥٧٧/٣)، والتكملة (٤١٢)، والتبصرة (٦٤٦-٦٤٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش

(٢٠-١٩/٥).

(٤) الأصل: (التكليف).

● قوله: «وباب عُدٍ...» إلى آخره.

يعني أن فُعلاً إذا كان معتل العين فالباب في قلته: فُعْلَان، كعُودٍ وعِيدَانٍ، موازنٌ صِنَوَانٍ، وذلك لأن الباب لما كان في القلة: فُعُول، وهو ههنا مرفوض لاستثقاله عدلوا إلى فُعْلَان؛ إذ هو مستجلب للخفة؛ أعني قلب الواو الساكنة المكسورة ما قبلها ياء؛ إذ كان في الأصل عِودَانًا.

٦ ونحو جَمَلٍ على أَجْمَالٍ، وَجَمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تَيْجَانٍ، وَجَاءَ على ذُكُورٍ، وَأَزْمَنٍ، وَخَيْرِيَانٍ، وَحُمْلَانٍ، وَجِيرَةٍ، وَحِجْلَى.

٩ ونحو فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ على نُمُورٍ، وَنُمُرٍ.

٩ ونحو عَجَزٍ على أَعْجَازٍ، وَجَاءَ سِبَاغٌ. وليس رَجُلَةً بتكسير.

٩ ونحو عَنَبٍ على أَعْنَابٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ أَضْلَعٌ، وَضُلُوعٌ.

ونحو إِبِلٍ على آبَالٍ فِيهِمَا.

ونحو صُرْدٍ على صِرْدَانٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاغٌ.

١٢ ونحو عُتْقٍ على أَعْنَاقٍ فِيهِمَا. (النسابة: ٤٤-٤٥).

● قوله: «وباب جَمَلٍ».

١٥ قد مر بحث الأبنية الساكنة عينها فهذه هي المتحركة عينها. نقول: فَعْلٌ بفتح الفاء والعين جمعه في القلة: أَفْعَالٌ كأجْمالٍ في جَمَلٍ، وفي الكثرة الغالب: فِعَالٌ كجَمَالٍ فيه.

● قوله: «وباب تاج...» إلى آخره.

١٨ أي: المعتل العين من هذا الباب الغالب في كثرته: فِعْلَانٌ كَيْجَانٍ في تاجٍ؛ إذ هو فَعْلٌ، والدليل عليه أنه لو لم يكنه لم يكن إلى انقلاب العين ألفاً سبيل، فلما انقلب دلٌّ على تحركه.

فإن قلت: من الجائز أن يكون المقدر ضمّاً أو كسراً؛ إذ لا ينحصر مقتضي الإعلال على كون المقدر فتحاً.

٢١ قلت: إذا جازت التقادير فتقدير الأَخْفَ أُولَى، وهو الفتح.

● قوله: «وجاء على ذُكُورٍ» إلى آخره.

أي: الغالب في الكثرة: فِعَالٌ، وقد^(١) جاء فُعُولٌ أيضاً كذُكُورٍ في ذَكَرٍ، والغالب في القلة:

(١) الأصل، ك: (فقد).

أَفْعَالٌ، وقد جاء أَفْعُلْ كَأَزْمُنٍ فِي جَمْعِ زَمَنٍ، وقد جاء أيضًا فِي الكثرة فُعْلَان كخَيْرَيَّان، موازن عَيْدَان، فِي خَرَبٍ، وهو ذَكَرُ الحُبَارَى، وقد جاء أيضًا فِيهَا فُعْلَان كحُمْلَان، موازن ذُوَيَّان، فِي حَمَلٍ، وجاء فِعْلَةٌ كذا كحَبِيرَةٍ فِي جَارٍ، وفَعْلَى كحِجْلَى فِي جَمْعِ حَجَلٍ، وهو القَبِيحُ^(١).

● قوله: «ونحو فَحِلْدٍ...» إِلَى آخره.

أي: المفتوح الفاء المكسور العين جمعه فِي الغالب على: أَفْعَالٌ فِي القلة والكثرة، وذلك كَأَفْخَاذٍ فِي جَمْعِ فَحِلْدٍ، وليس أَفْعَالٌ من أوزان الكثرة، ولكن المراد أَنه لَا كثرة لَهُ، فتحمل كثرته على قلته، كما أَنه يحمل قلة مَا لَا قلة لَهُ على كثرته، وسيأتي. وجاء فِي غير الغالب: فُعُولٌ وفُعُلٌ كعُمُورٌ ونُمُرٌ بضم الفاء والعين فِي جَمْعِ نَمِرٍ.

● قوله: «ونحو عَجْزٍ...» إِلَى آخره.

أي: المفتوح الفاء إِذَا ضَمَّتْ عينه فالغالب فِي قلته: أَفْعَالٌ، وَفِي كثرته: فِعَالٌ، وذلك كما تقول فِي عَجْزٍ: أَعْجَازٌ، وَفِي سَبْعٍ سِبَاعٌ.

● قوله: «وليس رَجُلَةٌ...» إِلَى آخره.

أي: قولهم رَجُلَةٌ فِي جَمْعِ رَجُلٍ مُجْرَى مُجْرَى الرِّجَالِ ليس بتكسيرٍ لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَةً فِي جَمْعِ فَعْلٍ غير ثابت، ولكنه اسم للجمع الذي هو الرِّجَالُ. هذا هو المختار، وبعضهم^(٢) قال: هو تكسير، ولكنه نادر.

وأورد^(٣): إِنْ أَرَادَ فَتَحَ الرَّاءِ فموضعه باب الصفة؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ جَمْعُ رَاجِلٍ، وَإِنْ أَرَادَ كَسَرَهَا فَإِنَّهُ من أوزان الجمع.

وأجاب شارح^(٤) بِأَنَّ الإِطْلَاقَ لَا يَدُلُّ عَلَى الجُمُعَةِ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ اسْمَ جَمْعٍ. وَكَوْنُ فِعْلَةٍ من ٦١ أَلِفٍ لا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا جَمْعًا لِفَعْلٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَالْمَصْنَفُ يَمْنَعُهُ.

(١) القَبِيحُ: فارسي معرب؛ لِأَنَّ القاف والجيم لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي اللِّسَانِ (قبح) أَنَّهُ معرب (كَبِيحٌ)، وَفِي الأَلْفَاظِ الفَارْسِيَةِ المَعْرَبَةِ لِأَدِي شَمِرٍ (١٢٣) أَنَّهُ معرب (كَبِيحٌ). وانظر المعرب (٢٦١).

(٢) ذَكَرَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِ الدَّرَةِ الأَلْفِيَةِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ غَيْرَ ابْنِ السَّرَاجِ. وانظر الأصول لابن السراج (٢/ ٤٣١)، وَشَرْحُ الدَّرَةِ الأَلْفِيَةِ لابْنِ الْخَبَّازِ (١٣٠/ب)، وَالْجَارِيدِي (١٣١).

(٣) المورِدُ ابْنُ النَّازِمِ فِي بَغِيَةِ الطَّالِبِ (٧٦).

(٤) هو رَكْنُ الدِّينِ (٤٨).

وقال آخر^(١): الظاهر ليس المراد بالرجل ههنا الذي هو خلاف المرأة؛ لأننا لم نجد رَجُلَةً بمعنى الرجال،^(٢) فتكون بمعنى الراجل. ونقل أنه جاء الرجل بمعنى الراجل.

٣ وأما أنا فأقول: الرواية فيهما ثابتة بمعنى^(٣) خلاف المرأة. من الكتاب^(٤): قولهم ثلاثة رَجُلَةٌ ورَجُلَةٌ أي: بالحركتين، صار بدلاً من أَرْجَال. ومنه أيضاً^(٥): قالوا رَجُلٌ ورِجَالٌ وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ، وجعلوا مثله على بناء ما لم يكسر عليه واحده، وذلك قولهم: ثلاثة رَجُلَةٌ^(٥)، واستغنوا بها عن أَرْجَال.

٦ إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا يجوز بمعنى الراجل؛ إذ كلام سيبويه في باب الاسم لا الصفة، فكذا كلام المصنف، فالخاصل أن ما قاله الشارح الأول أحسن مما قاله الثاني. نعم اختار الأول من الحركتين الكسر، وبنى الجواب عليه، وتوهم أن الفتح يستلزم كونه بمعنى الراجل، وقد عرفت أنه ليس كذلك، وأن الحركتين مرويتان، كما مر، ثم إن كونه بمعنى الراجل مفرداً وجمعاً غير ممنوع؛ لكن المراد ههنا ما هو بمعنى خلاف المرأة.

● قوله: «ونحو عَنَبٍ...» إلى آخره.

١٢ أي: المكسور الفاء مفتوح العين الغالب في قلته: أَفْعَالٌ، تقول: عَنَبٌ وَأَعْنَابٌ، وقد يجيء فيها: أَفْعُلٌ، تقول: ضِلَعٌ وَأَضْلَعٌ، وأما كثرته ففَعُولٌ، كقولك في ضِلَعٍ: ضُلُوعٌ.

● قوله: «ونحو إِبِلٍ».

١٥ أي: المكسور الفاء والعين قلته على أَفْعَالٍ، وكذا كثرته.

● وقوله: «فيهما».

١٨ أي: في القلة والكثرة، وقد ذكرنا أنفاً معنى كون أفعالٍ جمع الكثرة. قال سيبويه^(٦): «وقد جاء من الأسماء فِعْلٌ، وهو اسم واحد لم نجد مثله، وهو إِبِلٌ وآبَالٌ».

● قوله: «ونحو صُرْدٍ...» إلى آخره.

أي: المضموم الفاء المفتوح العين كثرته على فِعْلَانٍ، تقول: صُرْدٌ وصِرْدَانٌ، وقلته محمولة على كثرته؛

(١) هو الجاربردي (١٣١).

(٢) ليس في ك.

(٣) لم أجد هذا النص في النسخة المطبوعة من الكتاب، وإن كان نص الكتاب التالي له قريباً منه.

(٤) الكتاب (٣/٥٧٣-٥٧٤).

(٥) م: (رجلة).

(٦) الكتاب (٣/٥٧٤).

إذ لا قلة له غالبية، وضمير^(١) فيهما كالسابق، وجاء في غير الغالب قلته على أفعال، كقولهم في رطب: أرطاب، وجاء أيضاً كثرته المغلوبة على فعال، كقولهم: رباع في ربيع، وهو الفصيل الذي يتج في الربيع.

● قوله: «ونحو عُتق».

٣

أي: الذي ضم فاؤه وعينه قلته وكثرته على أفعال، كما تقدم، وذلك كأعناق في عُتق.

وامتنعوا من أَفْعَلٍ في المعتل العين. وَأَقْوَسَ، وَأَثُوبَ، وَأَعْيَنَ، وَأَنْيَبَ شاذّ.

وامتنعوا من فَعَالٍ في الياء دون الواو، كقُفُولٍ في الواو دون الياء. وَفُؤُوجٌ، وَسُؤُوقٌ شاذّ.

(الشالية: ٤٥).

٦

● قوله: «وامتنعوا...» إلى آخره.

أي: لم يميزوا بجيء أَفْعَلٍ فيما اعتلت عينه؛ لاستلزام ذلك الثقل الواجب أن يهرب منه؛ أما في الواو فلكون الضمة عليها -وهي بمثابة الضمتين- يستدعي اجتماع ثلاث ضمات، وعذوريته ظاهرة، وأما في الياء فلكون الضمة غير مناسبة لوجودها؛ إذ أختها الكسرة، ولا جائز أن تقلب كسرة؛ لاستلزام اجتماع الكسرات وانجرام^(٢) بنية أَفْعَلٍ أيضاً.

١٢

فإن قلت: في مثل أَقُولُ وأبيعُ اجتماع الضمات والكسرات.

قلت: قد يجري^(٣) في الأفعال من الإعلال ما لا يجري^(٤) في الأسماء؛ لكون الإعلال أصلاً في

الأفعال. وقد جاء على الشذوذ ألفاظ، نحو^(٥): أَقْوَسَ وَأَثُوبَ [في قوسٍ وثوبٍ]^(٦)، وَأَعْيَنَ وَأَنْيَبَ^(٧) ٦١ ب في عين وناب، فلا يقاس عليها.

● قوله: «وامتنعوا...» إلى آخره.

أي: لم يميزوا بجيء فَعَالٍ في المعتل العين بالياء، فلا يقال في سَيْلٍ: سَيْالٌ، وهذه مكررة؛ إذ قد مر ذكرها، كما دريت^(٨)، ولكن جوزوه في المعتل العين بالواو كثياب في ثوب، وتعليل هذا قد سلف، ولم يجوزوا بجيء فُعُولٍ فيه، وقد جوزوه في اليائي، وذلك لأنه لو لم يمتنعوا منه في الواوي

١٨

(١) الأصل، ك: (وضم). تحريف.

(٢) م: (وانجرام).

(٣) الأصل، ك: (يجزئ)، م: (يجيء).

(٤) ك: (يُجزئ).

(٥) انظر الكتاب (٣/ ٥٨٧-٥٨٨)، والمقتضب (٢/ ١٩٧)، والرضي (٢/ ٩٠).

(٦) ساقط من الأصل، ك.

(٧) انظر ص (١٩٦) من هذا الكتاب.

لزم اجتماع الضمتين والواوين، ولائح وجوب الفرار عنه^(١)، بخلاف اليائي، فإنه لا ضمتين فيه مع الواوين؛ لكون الواو واحدة، فاغتفرت الضمتان فيه، ومنهم من يقلب الضمة كسرة، فيقول: يُبوت بكسر الباء، وقد قرئ^(٢) عليه، فيهرب من الضمتين، وقد جاء نحو فُؤُوج وسُؤُوق نادراً، ومنه قيسي في قوس؛ لأنه كان في الأصل قُؤُوساً، وقد تقدم، وبعض العرب يفرّ من الواوين فقلبَ الأولَ همزةً. قال سيبويه^(٣): «وقد قال بعضهم: سُؤُوق، فهمز كراهية الواوين والضمة في الواو».

المُؤنَّثُ: نحو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ، وَبُدُورٍ، وَبِدَرٍ، وَنُوبٍ.
ونحو لِقْحَةٍ على لِقْحٍ، غَالِبًا، وجاء على لِقَاحٍ، وَأَنْعَمٍ.
ونحو بُرْقَةٍ على بُرْقٍ غَالِبًا، وجاء على حُجُوزٍ، وَبِرَامٍ.
ونحو رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وجاء على أَيْنِقٍ، وَتَيْرٍ، وَبُذْنٍ.
ونحو مَعْدَةٍ على مِعْدٍ.
ونحو تُخَمَةٍ على تُخَمٍ. (الشافية: ٤٥-٤٦).

● قوله: «المؤنث...» إلى آخره. ١٢

قد عرفت بحث المذكر الثلاثي.

نقول: ما لحقته التاء من الأبنية المذكورة إذا جُمع جمع التكسير ففَعَلَةٌ الغالب فيها فِعَالٌ، سواء أريد القلة أو الكثرة، كقولك في قَصْعَةٍ: قِصَاعٌ، وقد جاء فُعُول كِبُدُورٍ في بَدَرَةٍ، وفُعَلٌ بضم الفاء وفتح العين كَنُوبٍ في نَوْبَةٍ.

قال: «ونحو لِقْحَةٍ» على الترتيب المارّ في المذكر يذكر المؤنث؛ أي: فَعَلَةٌ المكسور فأؤها الغالب فيها فِعَلٌ كَلِقْحٍ في لِقْحَةٍ، وجاء فِعَالٌ كَلِقَاحٍ، وجاء أيضاً أَفْعَلٌ كَأَنْعَمٍ في نِعْمَةٍ. ١٨

● قوله: «ونحو بُرْقَةٍ».

أي: المضموم الفاء على فُعَلٍ غَالِبًا، كِبُرْقٍ في بُرْقَةٍ، وجاء على فُعُولٍ كَحُجُوزٍ في حُجْزَةٍ، وعلى فِعَالٍ كِبِرَامٍ في بُرْمَةٍ. ٢١

(١) م: (منه).

(٢) قرأ أبو عمرو وحفص ويعقوب: يُبوت، بضم الباء حيث وقع في القرآن، وقرأ الباقون بكسرها حيث وقع. انظر علل القراءات لأبي منصور الأزهري (١/ ٧٣-٧٤)، والكشف (١/ ٢٨٤)، والتيسير (٨٠)، والإقناع (٢/ ٦٠٧).

(٣) الكتاب (٣/ ٥٩١).

البِذْرَة: عشرة آلاف درهم، واللَّقْحَة: الناقة الحلوب، والبِرْقَة: مكان فيه حجارة ورمل وطين مختلطة، وحُجْزَة الإزار مَعْقِدُه، والبِرْمَة: القدر الحجرية.

● قوله: «ونحورَقَبَة...» إلى آخره.

أي: المفتوح العين إن كانت فاؤه مفتوحة فجمعه الغالب على فِعَالٍ كقولك في رَقَبَة: رِقَاب، وجاء على أَفْعَلٍ، كقولهم: أُيُنِقَ في ناقة، وعلى فِعَلٍ كَتَبَرٍ في تارة. قال الراجز^(١):

يقوم تاراتٍ ويمشي تَيَّرًا

وفي الصحاح^(٢): يَتَرُّ مقصور عن تَيَّارٍ، وهو خلاف الكتاب. قال^(٣): «وقد كَسَّرت على فِعَلٍ».

قالوا: قيمة وقِيم، وتارة وتَيَّر، وعلى فُعَلٍ بالسكون كُبِدُنٌ في بَدَنَةٍ، وإن كانت مكسورة فجمعه

على فِعَلٍ كِمَعَدٍ في مَعْدَةٍ، وإن كانت مضمومة فهو على فُعَلٍ كَنُحَمٍ في نُحْمَةٍ، والفاء مكسورة في

الأول مضمومة في الثاني، والعين مفتوحة فيهما. وإنما جمعت الناقة على أَنْوُقٍ فاستقلت الضمة على

الواو، فقلبت الكلمة بجعل الفاء موضع العين والعين موضع الفاء، فصار أُونُقًا على زنة أَعْفُلٍ، ثم

عوضوا من الواو ياءً بلا علة إعلالية؛ بل إمائي للإشعار بالقلب، أو لدفع ثقل الواو، فصار أُيُنُقًا.

وقيل: قلبوا لأن التغير يؤنس بالتغير، وهذا مانع، فكيف يكون موجباً وتراه في الصرف حيث تراه

محذورا!، وقيل: حُذِفَ العين، ثم جيء بياء زائدة، فوزنه أُيْفُل. وهذا أردأ؛ لالتزام الحذف اعتباطاً،

والزيادة بلا مقتضى، وعدم النظر في الزنة، أو قلته إن ثبت^(٤).

والْبَدَنَة ناقة أو بقر ينحرمكة، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها لذلك. والبُذْن: السَّمَن. وأَتْنَحَمَ

الرجل من الطعام، الاسم منه تَحْمَة بالتحريك، وقد جاء السكون في الشعر^(٥)، والعامة تقولها بالإسكان^(٥).

(١) الشاهد بلا نسبة في الكتاب (٣/ ٥٩٤)، والتكملة لأبي علي (٤١٧)، والأصول (٢/ ٤٤٠)، والموجز

(١٠٨)، ونكت الشتري (٢/ ١٠٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٢)، والصحاح واللسان (تبر).

(٢) الصحاح (تبر).

(٣) الكتاب (٣/ ٥٩٤).

(٤) انظر القولين في الكتاب (٣/ ٤٦٦ و ٤/ ٢٨٥)، والأصول (٣/ ٣٣٧)، والخصائص (٢/ ٧٥-٧٦، ٢٨٩)،

والمنصف (٢/ ١٠٩-١١٠)، والجاربردي (١٣٢).

(٥) انظر أدب الكاتب (٣٨٢)، واللسان (وخم)، وأنشد ابن الأعرابي:

وإذا المَعْدَةُ حَاشَتْ فارمها بالمتحنيق

بثلاث من نبيذٍ ليس بالخلو الرقيق

تهضمُّ التُّخْمَة هضمًا حين تجري في العروق

وإذا صُحِّحَ بابُ تَمْرَةٍ قِيلَ: تَمَرَاتٌ، بالفتح، والإسكان ضرورةً، والمعتلُّ العين ساكنٌ، وهذَّلِيلُ تُسَوِّي. وباب كِسْرَةٍ على كِسِرَاتٍ، بالفتح والكسر، والمعتلُّ العين، والمعتلُّ اللام بالواو يُسَكِّنُ ويُفْتَحُ، ونحو حُجْرَةٍ على حُجَرَاتٍ، بالضم والفتح، والمعتلُّ العين والمعتلُّ اللام بالياء يُسَكِّنُ ويُفْتَحُ، وقد يسكن في تميم في حُجَرَاتٍ، وكِسِرَاتٍ، والمضاعفُ ساكنٌ في الجميع. (الثالثة: ٤٦).

● قوله: «وإذا صُحِّحَ...» إلى آخره.

- ٦ أي: المفتوح الفاء الساكن العين إذا جُمع جَمَعَ التصحيحُ فُتحت عينه، فتقول في ثمرة وجمرة: تَمَرَاتٌ وَجَمَرَاتٌ، وجاز إسكانها إذا اضطر الشاعر. قال سيويه^(١): «أما ما كان على فَعْلَةٍ فإذا أردت أدنى العدد جمعتها بالياء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وَقَصَعَاتٌ»، فأما توجيه هذا الفتح فأقول: إنما حركوا العين إما على سبيل الإتيان، وإما على سبيل الاستخفاف؛ لتكون الحركة مقويةً لوجود الجمعية؛ ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: غُرْفَةٌ وَغُرَفَاتٌ إلا ألف، والألف قد ينشأ عن إشباع الفتحة، كما مر في بحث استكان^(٢)، فأرادوا أن يبعدوا عن هذه الشبهة، فحركوا العين؛ لئلا يرد هذا اللبس الوهمي، فتتحقق الجمعية، وهذا يشمل غير الفتح أيضًا.

فإن قلت: فلم لم يصنعوا هذا الصنيع في الصفات؟

قلت: فرقًا بين القبيلين.

١٥ فإن قلت: لم لم يعكسوا.

- قلت: لأن الأسماء أقدم وأشرف. وقال الشارحون^(٣): فتحوا فرقًا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا، لأن الصفة لثقلها بالخفة أجدر. وبين حقيقيي التعليلين تناف؛ لإعطائنا ما به تقوية الجمع الاسم لأفضليته وإعطائهم ما هو الأخف الصفة لأثقليتها، فالمُعْطَى عندنا من قبيل الكمال، وعندهم من قبيل النقص في حق الاسم وفي حق الصفة بالعكس.

● قوله: «والمعتلُّ العين ساكنٌ».

- ٢١ إنما لم يفتحوا في المعتل العين لاستلزام ذلك تخلفَ المقتضى عن المقتضي بلا مانع، وذلك باطل؛ بيانه أنهم (لو)^(٤) قالوا: رَوَاضَاتٌ وَيَبَضَاتٌ في رَوْضَةٍ وَيَبِضَةٍ بفتح الواو والياء لوجب قلبهما أَلْفًا؛ لكون

(١) الكتاب (٣/٥٧٨).

(٢) انظر ص (٥٢) من هذا الكتاب.

(٣) انظر شرح ركن الدين (٤٩)، والجاربردي (١٣٣)، والرضي (٢/١١٣-١١٤). وهذا التعليل في التبصرة

(٢/٦٤٨)، وشرح الفصل لابن يعيش (٥/٢٨)، وشرح الشافعية للنيسابوري (١٤٦).

(٤) ليس في ك.

المقتضي له ناهضاً؛ لكنهم أرادوا أن لا يقلبوا؛ لكون الأصل عدمه، فلزم إما عدم التحرك، أو تخلف العلول عن العلة بغير عذر؛ لكن الثاني باطل، فتعين الأول. وأما هذيل فتسوي بين [العين]^(١) الصحيحة والمعتلة فتفتح، قال قائلهم^(٢):

أخو يَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

ووجه مذهبهم أنه لا اعتداد بهذه الحركة لكونها عارضة، فكأنه لا حركة، فلا يلزم التخلف المذكور؛ إذ جزء العلة متفق على التقدير.

٦٢ ب وظاهره أن هذا واهن؛ لأن الحركة أمر صوري لا اعتباري، فيجب الحكم بوجودها إذا وجدت، وبعدمها إذا عدت.

٩ (فإن قلت)^(٣): فما بال مثل أيسَ في انتفاء القلب؟ فلما أجريت العلة فيه كالعدم، ولم يكن ذلك إلا للعروض، لزم عدم اعتبارها أيضاً ههنا، وإلا لزم التحكم.

١٢ قلت: الفرق بين ما نحن فيه وبين أيسَ واضح، وهو أن العروض ثَمَّتْ قَلْبٌ حَزَبٌ^(٤) الفاء والعين، وهو أمر نادر قريب من العدم لقلته، وأما العروض ههنا فليس إلا تحرك، وكون البناء معتل العين ههنا أصل، بخلاف أيسَ، وإذا كان تقدير التحرك موجباً للقلب، كما في أقام، وسيجيء، فبطريق الأولى أن تكون الحركة، وإن كانت عارضة، موجبة له، وأيضا العارض إذا كان ملتزماً كان كالثابت، فكأنه لا عروض.

● قوله: «وياب كِسْرَةٌ...» إلى آخره.

الساكن العين إذا كان فاؤه مكسوراً جاز الفتح في عينه، وذلك لاستحلاب الخفة، وجاز

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) الشاهد صدر بيت أنشدته الفراء عن بعض هذيل، وهو ليس في أشعارهم، وعجزه:

رفيقٌ يمسح المُنْكِبَيْنِ سُبُوحُ

وانظره في المختص (٥٨/١)، والخصائص (١٨٤/٣)، والمنصف (٣٤٣/١)، وسر الصناعة (٧٧٨/٢)، والمفصل (١٩١)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٤٦/٢)، ولابن يعيش (٣٠/٥)، والدر المنصور (٢٩٩/٨)، وشرح الشافعية للحاربردي (١٣٤)، وللتيسابوري (١٤٧)، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي (١٣٢).

(٣) ليس في ك.

(٤) الأصل، ك: (حَزَب) بخاء معجمة وراء مهملة، والصواب ما أثبتته، وهو عن م. وحَزَبَه بتخفيف الزاي: أصابه وطراً عليه.

الكسر أيضاً، وذلك لإتباع العين الفاء؛ إذ الإتيان أمر مطلوب لهم، وقد سلف ذلك.

● قوله: «والمعتل العين...» إلى آخره.

٣ أي: باب فعلة إذا كانت عينه معتلة مطلقاً، أو لامة معتلة بالواو يجوز فيه الإسكان والفتح، مثال الأول: قِيَمَاتٌ في قِيَمَةٍ، ورِيَّاتٌ في رِيَّةٍ، فالقِيَمَةُ واوية؛ إذ أصله قَوْمَةٌ، والرِّيَّةُ يائية؛ لأنه من الرِّيب، ففتح الياء في الأمثلة وتسكنها، ومثال الثاني: رِشَوَاتٌ في رِشْوَةٍ فتفتح الشين وتسكنها.

٦ وإنما قيد المعتل اللام بكونه واوياً؛ لأنه إن كان يائياً جاز فيه الكسر أيضاً، كما جاز في كسيرات، وذلك لأن الياء المفتوحة المكسور ما قبلها لا تستقل، بخلاف الواو فإنها إن انكسرت ما قبلها في غير المصادر انقلبت ياء، كما سيأتي، وذلك لكونها مستقلة، ولو التزموا ذلك حدث التغير الذي الغنية عنه حاصلة في الاسم مع كونه مفضياً إلى لبسٍ ما، فيجوز في قِيَمَاتٍ كسر العين، ولا يجوز في رِشَوَاتٍ.

١٢ أما وجه الفتح في الجميع فهو ما تقدم، وخصوصية اعتلال العين واللام ملغاة؛ إذ المحذور الذي ذكرنا في يِيَضَاتٍ ليس بآتٍ ههنا، وذلك لانتفاء انفتاح ما قبل الواو والياء في المعتل العين، ولو جرد مانع القلب مع قيام مقتضيه في المعتل اللام، فلا يؤثر، وهو وجود الألف، وهذا كما ترى في دَعَوَا، فإنه لا قلب فيه مع كون مقتضيه ناهضاً. وتحريره أنه لو قلبت اجتمع ألفان، ولو اجتمعتا لزم حذف إحدهما، ولو حذفت انخرمت البنية، والانحرام محذور، فالقلب ممتنع.

وَأما وجه الإسكان فهو أن الكلمة مشتملة على الاعتلال، فالتخفيف أولى بها؛ إذ قد يحسن التحرك على الحرف الصحيح، ولا يحسن على حرف العلة.

١٨ وأما عدم جواز الكسر في المعتل العين مطلقاً فلكونه على الياء ثقيلاً، وذلك لاستلزامه اجتماع أربع كسرات.

٢٣ فإن قلت: لا يجري هذا في قَوْمَاتٍ؛ لئلا يتركب كسرت العين لم يلزم الاجتماع.

٢١ قلت: الواو المنكسر ما قبلها تنقلب ياء كما سبق، فالياء ليس عنها محيص.

فإن قلت: قد أجزت في قِيَمَاتٍ الكسر، وهو مشتمل على الكسرات الأربع، فلو لم تجزها فيما نحن فيه لزم الترجيح من غير مرجح.

٢٤ قلت: المرجح في قِيَمَاتٍ لائح، وهو كون الياء مجبورةً بالألف التي بعدها، بخلاف قِيَمَاتٍ فإنها فيها متوسطة غير مجبورة بخفة ما، فلذلك اغتفرت الكسرات ههنا، ولم تغتفر ثمة.

فإن قلت: الألف في القبيلين موجود، فالخفة فيهما على التساوي.

قلت: لبعدها عن الياء لا تؤثر خفتها فيها.

● قوله: «ونحو حُجْرَة...» إلى آخره.

٣

أي: المضموم الفاء يفتح عنه ويضم، والعلة ما مرت، وذلك كقولك في حجرة: حُجرات بضم العين وفتحها.

فإن قلت: الإتيان في صورة الضم ليس إلا وجود ضمتين، وهو ثقیل، فلا فائدة في الإتيان.

٦

قلت: خصوصية الضمة ملغاة فيه؛ إذ المطلوب التناسب، وهو لا يختص بصورة دون أخرى، وإن سُلِمَ ثقل الضمة فخفة الإتيان تغلبها، فيبقى تقوية الجمع، كما مر.

● قوله: «والمعتل العين...» إلى آخره.

٩

أي: الفُعْلَة إذا كانت معتل العين، أو معتل اللام بالياء تُسَكَّن عينها وتفتح، وذلك كقولك: صُوفَات في صُوفَة، ورُقِيَّات في رُقِيَّة، فتسكن العين في المثالين وتفتحها، وليس لمعتل العين بالياء مثال؛ لأنه لو قدر سكون الياء مع انضمام ما قبلها انقلبت الضمة كسرة، فينتفي الفُعْلَة. هذا ظاهر اقتضاء الإعلال، فلو قدر مثالاً جاز فيه الإسكان فتقلب حيثئذ الياء واوًا، وجاز الفتح، فتصح الياء، كما نقول في التقدير: طُوبَى طُوبَاتٍ وطُيَّاتٍ بفتح الياء.

١٢

وأما وجه الفتح فقد مضى، وهو مغفر في رُقِيَّات لما ذكر في رِشَوَات، وأما وجه الإسكان فهو أيضًا ما مرّ في فُعْلَة المكسور الفاء.

١٥

● قوله: «وقد يسكن...» إلى آخره.

أي: لغة تميم أن يسكن العين في فُعْلَة بالضم، وفِعْلَة بالكسر، ووجه ظاهر، ولم يفعلوا هذا في الفتح؛ لأن الفتح أخف، فوافقوا فيه اللغة الكثرى.

١٨

● قوله: «والمضاعف...» إلى آخره.

أي: المضاعف ساكن العين في المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها، فلا يجوز أن يتحرك، وذلك كقولك في شِدَّة: شِدَّات، وفي عِدَّة: عِدَّات، وفي سُرَّة: سُرَّات، وإنما لم يحرّكوا فيه؛ لأنه يؤدي إلى فك الإدغام مع وجود مقتضيه، وهو التقاء المتجانسين على الهيئة المستدعية للإدغام، ولا مانع، فيستحيل تخلف المقتضى عن المقتضي.

٢١

٢٤

فإن قلت: من الجائز أن يكون المانع تقوية الجمعية، كما ذكرت في العين الصحيحة.

قلت: هي مشروط عملها أن لا ينازعها مانع ما، وذلك لضعفها؛ ألا تراك لم تحرك في رَوَضَات
وَيِيضَات للمانع المذكور، فكذلك^(١) لا تحرك ههنا مع أن المحذور ههنا ثقل ظهور حرفٍ وحركة،
§ والمحذور ثَمَّت ثقل حركة فقط.

وأما الصِّفَاتُ فبالإِسْكَانِ، وقالوا: لَجَبَاتٌ، وَرَبَّعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ، وَحَكْمُ نَحْوِ: أَرْضٍ،
وَأَهْلٍ، وَغُرْسٍ، وَغَيْرِ كَذَلِكَ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: سِنُونٌ، وَقُلُونٌ، وَثُبُونٌ، وَقُلُونٌ، وَسَنَوَاتٌ
وَعِضَوَاتٌ، وَثَبَاتٌ، وَهَنَاتٌ. وَجَاءَ آمٍ كَأَكْمٍ. (الشافية: ٤٦).

● قوله: «وأما الصفات...» إلى آخره.

المباحث السالفة كلها في الأسماء، فأما الصفات فليس فيها إلا إسكان العين مطلقاً، سواء كانت
الفاء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وسواء كانت الكلمة مشتملة على الاعتلال أو الإدغام أو لم
تكن كذلك، وقد مر تعليقه. نقول في صَعْبَةٍ: صَعَبَاتٌ، وفي صِفْرَةٍ: صِيفَرَاتٌ^(٢)، وفي صُلْبَةٍ: صُلْبَاتٌ.

● قوله: «وقالوا...» إلى آخره.

هذا اعتراض على قوله: «فبالإسكان» مع جوابه، وتقديره أنهم قد قالوا: لَجَبَاتٌ وَرَبَّعَاتٌ،
وهما صفتان، وقد حركوا فيهما. أجاب بأنهما في الأصل كانتا اسمين، ثم صيرتا وصفين، وهذا
كقولهم: امرأة كَلْبَةٍ، وَلَيْلَةٍ غَمَّةٍ، ولا لبس في اسمية هذين اللفظين، فلما نظر إلى الأصل في الوصفين
الذين طرأت الوصفية عليهما حركوهما كما حركوا الأسماء، وهكذا لو قلت: نساء كَلْبَاتٍ جاز
الفتح والإسكان. وأما جمع غَمَّةٍ فقد عرفت أنه لا يحرك؛ إذ هو مضاعف، والاسمية والوصفية فيه سواء.

وَاللَّجَبَةُ: الشاة التي أتى عليها بعد تتاجها أربعة أشهر فحَفَّ لَبْنُهَا. ونساء رَبَّعَاتٍ: أي
قصيرات، ورجل رُبْعَةٍ: أي لا طويل ولا قصير، وجمعه أيضاً رَبَّعَاتٍ. قال سيويه^(٣): «وأما رُبْعَةٌ
فإنهم يقولون: رجال رَبَّعَاتٍ ونسوة رَبَّعَاتٍ» أراد أنه لا يتغير جمعهما.

● قوله: «وحكم نحو أرض...» إلى آخره.

[فرع على بحث المؤنث بالتاء المؤنث المعنوي]^(٤)؛ أي: المؤنث التي لا تاء فيها، وهي مرادة، إذا

(١) م: (فلذلك).

(٢) الصُّفْرَةُ: الخالية.

(٣) الكتاب (٦٢٧/٣).

(٤) ما بين معقوفتين عن م فقط.

جُمعت يجري في جمعها ما جرى في المؤنث اللاحقة بها^(١) التاء من التحرك، تقول في أهل: أهلات، وفي أرض: أرضات، وفي عُرس وعير: عُرسات وعيرات بفتح العين في الأولين والرابعة وضمها في الثالثة، ويجيء الإسكان في الأهل والعير. قال سيبويه^(٢): «وقد قالوا: عيرات، وقالوا: أهلات، فحففوا، شبهوها بصعبات حيث كان أهلاً مذكراً يدخله الواو والنون، فلما جاء مؤنثاً كمؤنث صَعْب فُعِلَ [به]^(٣) ما فُعِلَ بمؤنث صَعْب». ويُجمع الأهل بالواو والنون. قال الله تعالى^(٤): ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾، ولا يتنقل ههنا، وأما الأرض فقد يجمع بهما، ولكن لا يخفف. قال سيبويه^(٥): «قلت له - أي للخليل - فهلا قالوا: أَرْضُون كما قلت^(٦): أَهْلُون؟ - أي بالتخفيف - قال: إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها [بالواو والنون كما جمعوها]^(٧) بالتاء، وأهلاً مذكر لا تدخله التاء، ولا يغيره الواو والنون كما لا يغير غيره من المذكر نحو صَعْب ونفى سيبويه تكسيره، وحكى أبو زيد: أَرْض، وأبو الخطاب: آَرْض. والأراضي على غير القياس^(٨).

والعُرس: طعام الوليمة، والعير: الإبل التي تحمل الميرة^(٩).

● قوله: «وباب سَنَة...» إلى آخره. ١٢

يريد أن المحذوف لأمه من المؤنث التي لحقتها التاء بعد ذهاب لامها يجيء جمعها بالواو والنون، وبالألف والتاء.

١٥ أما الأول: فلأنهم أرادوا أن يجيروها بالجمع بالواو والنون لما طرأ عليها من الإجحاف، وهو حذف اللام، وذلك لأن الجمع بالألف والتاء ليس له مزية بالجمع بالواو والنون، فالعدول من الألف والتاء ٢٤

(١) م: (ب).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٠٠).

(٣) زيادة عن م موافقة لنص الكتاب.

(٤) التحريم: ٦.

(٥) الكتاب (٣/ ٥٩٩).

(٦) في الكتاب: (كما قالوا).

(٧) ساقط من الأصل، ك.

(٨) نُقِلَ عن أبي البيداء أنه يقال: ما أكثر أروض بني فلان، ونقل أبو حنيفة عن أبي زيد قولهم: أَرْضُون وأَرْضُون وأَرْضُون، وغلط ابن بري ما نقل عن أبي الخطاب ورأى أن الصحيح هو قولهم: أرض وأراض، كأهل وأهال، كأنه جمع أرضاء وأهلاء كما قالوا: ليلة وليال، كأنه جمع ليلة. انظر: التهذيب (أرض: ١٢/ ٦٣)، والصاح واللسان والتاج (أرض).

(٩) في الأصل، ك: (المسيرة). تحريف.

٣ اللتين استوجبتهما هي إلى الواو والنون لذلك، وإلا فظاهر أن حقها الألف والتاء، وقد يجيء هذا القسم مغيراً أوله كسينون في سنة حيث كسرت السين، وغير مغير ككبون في ثبة، وقُلون في قلة، وقد جاء الكسر فيهما أيضاً. وأما وجه هذا التغيير فقد قال سيويه^(١): «اغيروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل».

٦ وأما الثاني: فهو الأصل فيها، وذلك إما بأن يُردّ المحذوف، كسنوات في سنة وعِصوات في عِضة، أو لا يرد ككتبات في ثبة وهنات في هنة؛ أما الرد فحَازَ^(٢) على الأصل، وأما عدمه فكأنهم أردوا أن يجعلوا الجمع تابعاً للمفرد لما جاز^(٣) فيه الحذف منسياً.

٩ فإن قلت: كان ينبغي أن لا يكون إلا الرد أو الجمع بالواو والنون؛ لتلا يلزم الإحفاف بلا جبر.

١٢ قلت: الألف والتاء أصل في هذا الجمع، والواو والنون وإن كان فيهما مزية ولكن فيهما عدول عن الأصل، فهذه الأصالة تُقاوم مزية الواو والنون،^(٤) والدليل على أن الأصل في هذا القسم الألف والتاء لأنهما تدخلان على كل ما يجمع بالواو والنون^(٥)، ولا ينعكس هذا؛ إذ لا تقول في هنة مثلاً إلا هنات أو هنوات. قال سيويه^(٥): «والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنها الأصل».

١٥ واعلم أن في المحذوف من سنة قولين^(٦)؛ أحدهما، وهو المشهور: أنه الواو كما دريت في قولك: سنوات. والآخر: أنه الهاء، واستدل عليه بقولهم: سنَهتِ النحلة وتسنَهت: إذا أتت عليها سينون. وقيل^(٦): جاء ضم الأول في الجمع، وهو غير مشهور.

١٨ والعِضة: شجر له شوك، والعِضة قطعة الشيء، وقوله تعالى^(٧): ﴿جعلوا القرآن عِصِينَ﴾ لأن المشركين فرقوا أقاويلهم فيه، والثبة: الجماعة، والقلة: عودان تلعب بهما الصبيان.

● قوله: «وجاء آم كأكُم».

أي: جاء في المحذوف العجز أفعل، وهو قولك: آم في جمع أمة؛ إذ أصلها: أَمَوَة كأكمَة، وكان

(١) الكتاب (٣/ ٥٩٨).

(٢) م: (فجار).

(٣) م: (صار).

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) الكتاب (٣/ ٥٩٨).

(٦) انظرهما في الصحاح واللسان (سنه)، وأما ابن الشجري (٢/ ٢٦١).

(٧) المحجر: من الآية ٩١.

في الأصل: أُمْتُ بِهِمَزَتَيْنِ أُولَاهُمَا مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ، فَوُجِبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا كَمَا وَجِبَ فِي
 آدَمَ، وَسَيَاتِي، وَالْوَارِ مَتَطَرَفَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَاقْتَضَى ذَلِكَ قَبْلَهَا يَاءٌ، كَمَا سَيَاتِي أَيْضًا، فَصَارَ: آمِيًا،
 ٣ وَوُجِبَ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةٌ لِنَتَنَاسُبِ الْيَاءِ، فَصَارَ: آمِيًا، فَجَرَى بِجَرَى قَاضٍ فِي الْإِعْرَابِ. تَقُولُ: هَذِهِ
 آمٍ، وَمَرَرْتُ بِآمٍ، وَرَأَيْتُ آمِيًا، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «كَأَكْمٍ»؛ أَي: كَمَا أَنَّ أَكْمَةً جَمَعْتُ عَلَى أَفْعُلٍ
 كَأَكْمٍ أُمَّةً جَمَعْتُ عَلَيْهِ كَأَمٍ. وَالْوِزْنُ الْخَالِي فِي آمٍ: أَفْعُ، وَالْإِمَاءُ هُوَ الْجَمْعُ الْأَشْهَرُ، فَأُمَّةٌ وَإِمَاءٌ كَرَقَبَةٌ
 ٦ وَرِقَابٌ، وَقَدْ جَاءَ إِمَوَانٌ كِإِخْوَانٍ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ^(١):

أما الإماء فلا يدعونني ولدا إذا ترامى بنو الإموان بالعار.

الصفة: نَحَوِ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ، غَالِبًا، وَبَابِ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاحٍ، وَجَاءَ: ضَيْفَانٌ، وَوُغْدَانٌ،
 ٩ وَكُهُولٌ، وَرِطْلَةٌ، وَشَيْخَةٌ، وَوُزْدٌ، وَسُحْلٌ، وَمُصْحَاءٌ.
 وَنَحَوِ: جِلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ، كَثِيرًا. وَأَجْلُفٌ نَادِرٌ.
 وَنَحَوِ: خُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ.
 ١٢ وَنَحَوِ: بَطْلٍ عَلَى أَبْطَالٍ، وَحَسَانٍ، وَإِخْوَانٍ، وَذُكْرَانٍ، وَنُصُفٍ.
 وَنَحَوِ: نَكِيدٍ عَلَى أَنْكَادٍ، وَوِجَاعٍ، وَخُشْنٍ، وَجَاءَ: وَجَاعَى، وَحَبَّاطَى، وَحَلْدَارَى.
 وَنَحَوِ: يَقْظٍ عَلَى أَيقَاطٍ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ.
 ١٥ وَنَحَوِ: جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ.
 وَالْجَمِيعُ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ لِلْعُقْلَاءِ الذُّكُورِ، وَأَمَّا مَوْثَنُهُ فَبِالْأَلْفِ وَالشَّاءِ لَا غَيْرِ، نَحَوِ:
 عِبْلَاتٍ، وَحَلْدَرَاتٍ، وَيَقْظَاتٍ، إِلَّا نَحَوِ عِبْلَةٍ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ، وَكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عَلَجٌ فِي جَمْعِ
 ١٨ عِلْجَةٍ. (النهاية: ٤٧-٤٨).

● قوله: «الصفة...» إلى آخره.

على النسق المذكور في الأسماء يذكر الأوصاف الثلاثية.

(١) الشاهد للقتال الكلابي، وهو في ديوانه (٥٤، ٥٩)، وانظره منسوباً إليه في الكتاب (٦٠١/٢)، وشرح
 شواهد لابن السرياني (٢٧٣-٢٧٤)، والجمل (٣٨٠)، ونكت الشتمري (٩١٠/٢)، وأمالى القال
 (٢٢٣/٢). والشاهد ملفق من بيتين، وهما:

أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي إذا ترامى بنو الإموان بالعار
 أما الإماء فلا يدعونني ولدا إذا تحدثت عن نقضي وإمراري.

- فَفَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين تكسيره الغالب على فَعَالٍ تقول: صَعَبٌ وصِعَابٌ^(١)، وَعَبِلَ
وَعِبَالَ. والمعتل العين اليائي بابه أن يجمع على أفعال كأَشْيَاخٍ في شَيْخٍ، وجاء على فِعْلَانٍ كضَيْفَانٍ ٦٤ ب
٣ في ضيف، وعلى فَعْلَانٍ بضم الفاء كوُعْدَانٍ في وَعْدٍ، وهو الذي يخدم بطعام بطنه، وعلى فُعُولٍ
ككُهُولٍ في كَهْلٍ، وعلى فِعْلَةٍ كِرْطَلَةٍ في رَظْلٍ، وهو الرجل الرَّخْو، وعلى فِعْلَةٍ كَثِيخَةٍ في شَيْخٍ،
وعلى فُعْلٍ كورْدٍ في وَرْدٍ، وفرس وَرْدٍ: أي بين الكُميت والأشقر، وعلى فُعْلٍ بضمهما كسُحْلٍ في
٦ سَحْلٍ، وهو الثوب الأبيض من قُطن اليمن، وعلى فُعْلَاءٍ كسُمَحَاءٍ في سَمَحٍ، أي الجواد.

● قوله: «ونحو جِلْفٍ».

- أي: مكسور الفاء يجمع على أفعال كثيرًا، كقولك: أجلاف في جِلْفٍ، وأما جمعه على أَفْعُلٍ
٩ كأَجْلَفٍ فيه فنادر. قال سيبويه^(٢): «وقد قال بعض العرب أجْلَفٌ».

● قوله: «ونحو حُرَّةٍ».

أي: مضموم الفاء جمعه على أَفْعَالٍ، كقولك^(٣) (في حُرَّةٍ: أحرارٌ).

● قوله: «ونحو بَطَلٍ» ١٢

- إلى آخر ما مر من الجموع في الساكن العين بتغير الفاء، فالملفتوح الفاء والعين جمعه على
أفعال، كقولهم^(٣) في بَطَلٍ: أَبْطَالٌ وهو الشجاع، وعلى فَعَالٍ كحِسَانٍ في حَسَنٍ، وعلى فِعْلَانٍ
١٥ كإِخْوَانٍ في أَخٍ، وقد علمت أن أَخًا فَعْلًا، وعلى فُعْلَانٍ كذُكْرَانٍ في ذَكَرٍ، وعلى فُعْلٍ بضمهما
كَنُصْفٍ في نَصَفٍ، وهو المرأة بين الحادثة والمستنة.

● قوله: «ونحو نَكِيدٍ...» إلى آخره.

- أي: مكسور العين مع الفتح جمعه على أفعال، كقولهم: أَنْكَادُ في نَكِيدٍ، ورجل نَكِيدٌ: أي عسير،
١٨ وعلى فَعَالٍ كَوَجَاعٍ في وَجَعٍ، وعلى فُعْلٍ كخُشْنٍ بضمهما في خَشِينٍ، وجاء على فَعَالٍ قَلِيلًا، وذلك
كَوَجَاعِي وَحَبَاطِي وَحَذَارِي في وَجَعٍ وَحَبِطٍ؛ أي: متنفخ البطن من كثرة الأكل، وحَذِيرٍ.

● قوله: «ونحو يَقْظٍ» ٢١

أي: مضموم العين بالفتح تكسيره على أفعال، كقولهم: أَيْقَازٌ في يَقْظٍ، ولكن التكسير فيه

(١) في الأصل: (وصَعَبٌ).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٢٩).

(٣) ليس في م.

قليل، وإنما التصحيح فيه الأمر العام، وإلى هذا أشار بقوله: «وبابه التصحيح».

● قوله: «ونحو جُنُبٍ».

٣ أي: المضموم فيهما^(١) جمعه على أفعال، كأجناب في جُنُب.

● قوله: «ويجمع».

٦ أي: [ويجمع]^(٢) جميع ما ذكرنا من الأمثلة جمع السلامة إذا كان للعقلاء الذكور، فيقال في صَعْبٍ: صَعْبُونَ، وفي جِدَّةٍ: جِدُّونَ؛ يقال رجل جدٌّ، وفي جُلْفٍ: جُلْفُونَ، وفي خُلُوٍّ: خُلُوءٌ؛ تقول: رجل خُلُوٍّ وقوم خُلُوءٌ، وفي حَسَنٍ: حَسَنُونَ، وفي فَرِحٍ: فَرِحُونَ، وفي عَجَلٍ: عَجَلَةٌ؛ عَجَلُونَ وَيَقْطُرُونَ، وفي جُنُبٍ: جُنُبُونَ.

● قوله: «وأما مؤنثه...» إلى آخره.

١٢ أي: وأما مؤنث الجميع فجمعها بالألف والتاء؛ أي: لا يجمع جمع التكسير، تقول: عِبَلَاتٌ في عِبَلٍ، وصِنَعَاتٌ في صِنَعَةٍ، وخُلُواتٌ في خُلُوةٍ، وحَسَنَاتٌ في حَسَنَةٍ، وفَرِحَاتٌ في فَرِحَةٍ، وَيَقْطَاطٌ في يَقْطِطَةٍ، وجُنُبَاتٌ في جُنُبَةٍ، والمستثنى مما ذكر بناء فَعْلَةٍ بفتح الفاء وسكون العين كعِبَلَةٍ فإنه يجيء فيها التكسير على فِعَالٍ، قالوا: عِبَلَةٌ وعِبَالٌ، وكَمَشَّةٌ وكِمَاشٌ. والعِبَلَةُ: المرأة الضخمة التام خلقها، والكَمَشَّةُ: الناقة الصغيرة الضَّرْع. وقد جمعوا فَعْلَةً بكسر الأول على فِعَلٍ^(٣) على الشذوذ. قال سيوريه^(٤): «وقالوا عَلَجٌ وَعِلْجَةٌ فجعلوها كالأسماء». والعِلْجُ الكافر الضخم.

● قوله: «ما زيادته...» إلى آخره.

١٨ قد مر البحث في جموع الكلمة الثلاثية من الأسماء في الصفات، فهذا أول الخوض فيما اشتمل ٦٥ على الزيادة.

(١) في الأصل: (مهما)، وفي م: (أي المضمومها).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) في النسخ: بإسكان العين، والصواب فتحها، وهو عن شرح المفصل وشروح الشافية.

(٤) الذي في الكتاب (٦٣٠ / ٣): «وقالوا: عَلَجٌ وَعِلْجَةٌ، فجعلوها كالأسماء» بإسكان لام (عِلْج) وهو مفرد، وفتح

لام (عِلْجَة) وهو جمع، وهذا يوافق ما في المعاجم. والذي في المفصل والشافية وشروحهما أنهم قالوا: (عِلْج)

بكسر العين وفتح اللام في جمع (عِلْجَة) بكسر العين وإسكان اللام، فالأول جمع، والثاني مفرد.

انظر المفصل (١٩١)، وشرحه لابن يعيش (٧٩ / ٥)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٤٣ / ٢)، والرضي

(١٢٥-١٢٤ / ٢).

ما زيادته مدّة ثالثة: الاسم نحو زَمَانٍ عَلَى أَرْمَنَةٍ، غَالِبًا، وَجَاءَ: قُدْلٌ، وَغَزْلَانٌ، وَغُنُوقٌ.

ونحو جِمَارٍ عَلَى أَحْمِرَةٍ، وَخُمُرٍ، غَالِبًا، وَجَاءَ: صَيْرَانٌ، وَشَمَائِلٌ.

ونحو غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ، وَجَاءَ: قُرْدٌ، وَغَرَبَانٌ، وَرُقَانٌ. وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ، وَذُبُّ نَادِرٍ.

وَجَاءَ فِي مَوْتِ الثَّلَاثَةِ: أَعْنَقَ وَأَذْرُعَ وَأَعْقَبَ، غَالِبًا، وَأَمَكُنَ: شَاذٌ.

ونحو رَغِيْفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ، وَرُغْفٍ، وَرُغْفَانٍ، غَالِبًا، وَجَاءَ: أَنْصِيَاءٌ، وَفَصَالٌ، وَأَقْسَائِلٌ.

وِظْلَمَانٌ: قَلِيلٌ، وَرَبْمَا جَاءَ مَضَاعِفُهُ عَلَى سُرُرٍ.

ونحو عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ، وَعُمْدٍ، وَجَاءَ: قِعْدَانٌ، وَأَقْلَاءٌ، وَذَنَاتِبٌ. (الشافية: ٤٨-٤٩).

● وقوله: «وما زيادته مدّة ثالثة».

يشمل تسعة أقسام؛ لأن المراد ما زيادته ما ذكر فحسب، والمدة تشمل الألف والياء والواو،

وعلى تقدير كل واحدة منها يجيء أقسام ثلاثة؛ لكون الفاء إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة،

فيحصل تسعة، وهي: فَعَالٌ، فِعَالٌ، فُعَالٌ، فَعِيلٌ، فِعِيلٌ، فُعِيلٌ، فَعُولٌ، فِعُولٌ، فُعُولٌ، فالثلاثة الأولى

كلها موجودة، وضم الفاء وكسرها مما مدته^(١) الياء مرفوض مطلقًا، وكسرها مما مدته الواو كذا،

وضمها من هذا القبيل مرفوض في المفرد، وإن كان موجودًا في الجمع كَقُلُوسٍ فِي قَلَسٍ، وَرُوي

سُدُوسٌ لِلطَّيْلِيسَانِ الْأَخْضَرِ، وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ^(٢): «رواه الأصمعي بالفتح».

إذا عرفت هذه المقدمة فالاسم فَعَالٌ جمعه على أَفْعَلَةٍ غَالِبًا، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: زَمَانٌ وَأَرْمَنَةٌ، وَجَاءَ

عَلَى فُعُلٍ بضمهما كَقُدْلٍ فِي قَدَالٍ، وَعَلَى فِعْلَانٍ كَغَزْلَانٍ فِي غَزَالٍ، وَعَلَى فُعُولٍ كَغُنُوقٍ فِي غَنَاقٍ.

والقَدَالُ: مَوْخِرُ الرَّأْسِ، وَالْغَزَالُ: الشَّادِنُ، وَالْغَنَاقُ: الْأُنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ وَالِدَاهِيَةِ أَيْضًا.

● وقوله: «ونحو حمار...» إلى آخره.

أي: المكسور الفاء جمعه على أَفْعَلَةٍ غَالِبًا كَحِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ، وَجَاءَ فِعْلَانٌ وَفَعَائِلٌ كَصَيْرَانٍ فِي

صَيْرَارٍ، وَشَمَائِلٌ فِي شِمَالٍ.

وَالصُّوَارُ وَعَاءُ الْمَسْكِ وَالْقَطِيعُ مِنَ الْبَقَرِ.

(١) الأصل، لك: (مما به مدته).

(٢) الإيضاح (١/٥٤٣). قال الأفوه الأودي:

والليل كالدماء مُسْتَشْعِرٌ من دونه لَوْنًا كَلَوْنِ السُّوَسِ

وانظر الصحاح واللسان (سوس).

● قوله: «ونحو عُرَاب».

أي: المضموم الفاء على أَفْعَلَة كعُرَاب وأَعْرَبَة، وجاء على فُعْل بضمهما كقُرَاد وقُرْد، وعلى فِعْلَان كعُرْبَان في عُرَاب، وعلى فُعْلَان بالضم كزُقَان في زُقَاق، وهو السكة المنسدة، وعلى فِعْلَة كغِلْمَة في غُلَام، وهذا قليل، وأما فُعْل^(١) فنادر، وذلك قولهم في ذُبَاب: ذُبُّ.

● قوله: «وجاء...» إلى آخره.

أي: جاء في مؤنث الأوزان الثلاثة^(٢) المفتوح الفاء والمكسورها والمضمومها أَفْعُل، وذلك كقولهم في عَنَاق: أَعْنَق، وفي ذِرَاع: أَدْرَع، وفي عَقَاب: أَعْقَب. وكلها مؤنث سماعي، وذِرَاع يذكر أيضًا^(٣)، فأما أَفْعُل في جمع المذكر من هذه الثلاثة فنادر، وذلك قولهم في مكان: أَمُكُن^(٤).

● قوله: «ونحو رَغِيف».

هذا ما مدته الياء فجمع فَعِيل غالبًا على أَفْعَلَة كَأَرْغِفَة في رَغِيف، وعلى فُعْل بضمهما^(٥) كَرُغِف فيه، وعلى فُعْلَان كَرُغَفَان بالضم فيه أيضًا، وقد جاء على أَفْعِلَاء كَنَصِيب وأنصِيَاء، وعلى فِعَال كَفَصِيل وفِصَال، وعلى فَعَائِل كَأَفَائِل في أَفِيل، وهو الصغير من الإبل، والفَصِيل أيضًا: ولد الناقة إذا فصل عن أمه. وقُل فِعْلَان كظِلْمَان بالكسر في ظَلِيم، وهو الذكر من النعام، وقد يجيء في مضاعف هذا البناء فُعْل بضمهما. قالوا: سرير وسُرُر، وهو قليل.

● قوله: «ونحو عمود...» إلى آخره.

هذا ما مدته الواو ففَعُول جمعه على أَفْعَلَة، كقولك في عمود: أعمدة، وعلى فُعْل بضمهما كعُمُد فيه، وجاء على فِعْلَان كقَعُود وقَعْدَان، وعلى أَفْعَال كقَلَرٍ وأَفْلَاء، وعلى فَعَائِل كذَنُوب وذَنَائِب. والقَعُود: البُكْر الذي يقتعده الراعي في كلِّ حاجة، § والفَلَو: المهر من الخيل سمي به لأنه ٦٥ ب

(١) قال قوم: هو فُعْل بإسكان العين، وقال آخرون: هو فُعْل بضمّتين، ثم أسكنت العين تفريعًا على لغة تميم فأمكن الإدغام.

انظر الكتاب (٦٠٤/٣)، والرضي (١٢٩/٢)، وركن الدين (٥٢)، وشرح الساكناني على الشافية (٦١)، وبغية الطالب (٨٠).

(٢) الأصل، ك: (الثلاثية).

(٣) وعُقَاب يذكر كذلك، وهو طائر. وانظر للذكر وللوث لأي بكر الأنباري (١١٨/١)، (٣٧٢)، واللسان (عقب، خرع).

(٤) انظر شرح الكافية الشافية (١٨٢٥/٤)، والمساعد (٤٠١/٣)، وبغية الطالب (٨٠-٨١)، والرضي (١٣٠-١٣١).

(٥) الأصل، ك: (بضمها).

يُقْتَلَى؛ أي: يُقْطَع، والدُّنُوب: الدلو المِلَان.

اعلم أن الباب في مؤنث ما زيادته المدة المذكورة ببناء: فَعَائِل وفُعْل؛ تقول: حمائم ورسائل وذوائب وحمائل وسفائن، وجاء سُفْنٌ.

٣

الصفة: نَحَو: جَبَانٍ عَلَى جُبْنَاءَ، وَصُنْعٍ، وَجِيَادٍ.

ونَحَو: كِنَازٍ عَلَى كُنْزٍ، وَهِيَجَانٍ.

ونَحَو: شَجَاعٍ عَلَى شَجَعَاءَ، وَشَجَعَانٍ، وَشِجْعَانٍ.

٦

ونَحَو: كَرِيمٍ عَلَى كُرَمَاءَ، وَكِرَامٍ، وَنُذِرٍ، وَنُثْيَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ، وَأَصْدِقَاءَ، وَأَشِجَّةٍ، وَظُرُوفٍ.

ونَحَو: صَبُورٍ عَلَى صَبْرٍ، غَالِبًا، وَعَلَى: وَدَدَاءَ، وَأَعْدَاءَ. «النهاية: ٤٩».

٩

● قوله: «الصفة».

نَحَوُصُ فِي الصِّفَاتِ عَلَى تَرْتِيبِ النُّحُوصِ فِي الْأَسْمَاءِ، ففَعَالٌ بِالْفَتْحِ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلَاءَ كَقَوْلِهِمْ فِي جَبَانٍ: جُبْنَاءَ، وَعَلَى فُعْلٍ بضمهمَا كَصَنَاعٍ وَصُنْعٍ؛ يُقَالُ: امْرَأَةٌ صَنَاعٌ الْيَدَيْنِ؛ أَيِ حَافِظَةٌ مَاهِرَةٌ بِعَمَلِ الْيَدَيْنِ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(١)، وَعَلَى فِعَالٍ كَجِيَادٍ فِي جَوَادٍ. وَجَادُ الْفَرَسِ؛ أَيِ: صَارَ رَاتِعًا، فَهُوَ جَوَادٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى^(٢).

١٢

● قوله: «ونَحَو كِنَازَ».

أَيِ: الْمَكْسُورِ الْفَاءِ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ بضمهمَا كَقَوْلِهِمْ: كُنْزٌ فِي كِنَازٍ، وَنَاقَةٌ كِنَازٌ؛ أَيِ مَكْنُوزَةٌ لِلْحِمِّ، وَعَلَى فِعَالٍ كَقَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ هِيَجَانٍ، [وَنُوقٌ هِيَجَانٌ]^(٣)، وَهُوَ الْبَيْضُ مِنَ الْإِبِلِ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمُفْرَدُ^(٤). قَالَ سَيِّبُوه^(٥): «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: هِيَجَانٌ لِلْجَمَاعَةِ بِمَنْزِلَةِ ظِرَافٍ» أَيِ مُتَحَقِّقٍ^(٦) كَوْنُهُ جَمْعًا. وَهَذَا نَظِيرُ الْفُلْكِ حَيْثُ جَاءَ جَمْعًا وَجَاءَ مُفْرَدًا، وَكَمَا قِيلَ: إِنْ الضَّمَّةُ الَّتِي فِي الْجَمْعِ لَيْسَتْ بِالضَّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمُفْرَدِ، فَهَكَذَا يُقَالُ: إِنْ كَسَرَةُ هِيَجَانٍ حَالَةً كَوْنُهُ

١٥

١٨

(١) الصَّحَاحُ (صنْع).

(٢) انْظُرِ اللِّسَانَ (جَوَد).

(٣) سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) انْظُرِ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ لِأَيِّ بَكْرِ الْأَنْبَارِيِّ (١/ ٣١٤)، وَاللِّسَانَ (هَجَن).

(٥) الْكِتَابُ (٣/ ٦٣٩).

(٦) فِي الْأَصْلِ، كَ: (مَحَقَّ).

جمعاً ليست بالتي كانت حالة الأفراد. قال سيويه^(١): «ويدلك على أن دِلَاصًا وهِجَانًا جمع دِلَاص وهِجَان قولهم: دِلَاصَان وهِجَانَان»، والدِّلَاص كالهِجَان. قيل: درع دِلَاص وأذُرُع دِلَاص.

● قوله: «ونحو شَجَاع».

أي: المضموم الفاء جمعه على فُعَلَاء كَشَجَاع وشَجَعَاء، وعلى فُعَلَان بالكسر كَشِجَعَان، وعلى فُعَلَان بالضم كَشِجَعَان. كلاهما أيضًا فيه.

● قوله: «ونحو كريم».

لما انتهى ما مدته الألف شرع فيما هي الياء، وقد عرفت في الاسم أنه بناء واحد، وهو فَعِيل فجمعه على فُعَلَاء، كقولك في كريم: كُرَمَاء، وعلى فِعَال ككِرَام أيضًا فيه، وعلى فُعَل بضمهما ككذِير وتُذِر، وعلى فُعَلَان بالضم ككُنْيَان في ثَنِيٍّ، وهو الذي يُلقَى ثَنِيَّتَه، ويكون ذلك في الظِّلْف والحافر في السنة الثالثة، وفي الخُفِّ في السنة السادسة، وعلى فُعَلَان بالكسر كخِصِيَان في خِصِيٍّ، وعلى أَفْعَال كشرِيف وأَشْرَاف، وعلى أَفْعَلَاء كصديق وأَصْدِقَاء، وعلى أَفْعَلَة كَأَشِجَة في شَجِيج، وهو البخيل، وعلى فُعُول كظُرُوف في ظَرِيف، وزعم الخليل أن قولهم: ظَرِيف وظُرُوف لم يُكْسَر على ظَرِيف كما أن المذاكير لم يكسر على ذكره؛ أشار إلى أنه ليس جاريًا على القياس^(٢).

● قوله: «ونحو صُبُور...» إلى آخره.

هذا ما مدته الواو ففُعُول - وليس في المفرد سواه، كما مرّ - جمعه على فُعَل بضمهما غالبًا، وذلك كصُبُور في صُبُور، وجاء على فُعَلَاء ككُودَدَاء في وُدُود، وعلى أَفْعَال كَأَعْدَاء في عَدُوٍّ.

وفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ بابه فَعَلَى، كجَرَحَى، وأسْرَى، وقَتَلَى. وجاء أسَارَى، وشَدَّ قَتَلَاءَ، وأسْرَاءَ. ولا يُجْمَعُ جمع التصحيح، فلا يُقال: جَرِيحُونَ، ولا جَرِيحَاتٌ؛ لِيَتَمَيَّزَ عن فَعِيلِ الأَصْلِ، ونحو مَرَضَى محمول على جَرَحَى، وإذا حملوا عليه نحو هَلَكَى، ومَوْتَى، وجَرَتَى فهذا أجدر، كما حملوا أَيَامَى، وَيَتَامَى على وَجَاعَى، وَحَبَاطَى.

المؤنث: نحو صَبِيحَةٍ على صَبَاحٍ، وصَبَاحٍ، وجاء: خَلَفَاءُ، وجَعَلَهُ جمعَ خَلِيفٍ أُولَى؛ حملًا على الأكثر. ونحو عَجُوزٍ على عَجَائِزَ. (الناية: ٥٠).

● قوله: «وفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ...» إلى آخره.

ما مر من بحث فَعِيلٍ إنما هو في فَعِيلٍ يكون بمعنى الفاعل، فأما ما هو بمعنى المفعول فيبانه هذا:

(١) الكتاب (٣/٦٣٩-٦٤٠).

(٢) انظر الكتاب (٣/٦٣٦).

- نقول: بابه في الجمع أن يكون على زنة فَعْلَى، في كما تقول في جريح، وهو بمعنى المجروح، ٢٦
وفي أسير وقَتِيل بمعنى المأسور والمقتول: جرحى وأسرى وقتلى، وجاء على القليل على وزن فَعَالٍ،
٣ كقولهم في أسير: أسارى، وشذَّ فُعَلَاءَ كَقَتْلَاءَ وأسراء في الأسير والقَتِيل.
- اعلم أن أكثر ما يجيء فَعْلَى في فَعِيلٍ بمعنى مفعول أن يكون لمن أصابته مصيبة، كما دريت من
الأمثلة، فأما في غير ذلك فالجمع على السَّماع، وذلك كقولهم: نَبِيذٌ وَأَنْبِذَةٌ، وَطَبِيخٌ وَطَبَائِخٌ.
٦ ● قوله: «ولا يُجمع...» إلى آخره.
- أي: لا يجمع فَعِيلُ الذي بمعنى المفعول جمع التصحيح كما يجمع فَعِيلُ الذي بمعنى الفاعل، فلا
يجوز أن تقول: جريحون ولا جريحات، وإنما يقال: ظريفون وظريفات، وكريمون وكريمات، وذلك
٩ لأن الفرق بين الفَعِيلَيْن كان مطلوباً لهم ففرقوا بالتصحيح^(١) (وانتفائه بين القيلين، ولم يعكسوا
العمل؛ أعني لم يجمعوا ما هو بمعنى المفعول بالتصحيح^(١))؛ ليكون عما هو بمعنى الفاعل مرفوضاً؛
لأن ما هو بمعنى المفعول غير أصل، وإنما الأصل ما هو بمعنى الفاعل، وجمع السلامة له شرف^(٢)
١٢ فأعطوا ما هو الأصل إياه، وأعطوا ما ليس بأصل جمع التكسير؛ لئلا يلزم ترجيح المرجوح وإلغاء
الراجح، وهذا هو المراد بقوله: «ليتميز عن فَعِيلِ الأصل» وما يدل على أن ما هو بمعنى المفعول
ليس بأصل أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ إذ الأصل عدم الاستواء.
- ١٥ فإن قلت: قال الله تعالى^(٣): ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وقريب بمعنى الفاعل.
قلت: هذا مما شبه بما هو بمعنى المفعول؛ لكونهما متوازنين.
- فإن قلت: فَعُولٌ وَمِفْعَالٌ وَمِفْعِيلٌ كل واحد يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا يكون بمعنى
١٨ المفعول، فالاستواء لا يدل على عدم الأصالة.
- قلت: كل واحد مما ذكرت لقلته بالنسبة إلى الفاعل شبيه بما هو بمعنى المفعول، وقريب لذلك
من عدم الأصالة، فلذلك استوى فيه الأمران.
- ٢١ واستدل المصنف^(٤) على انتفاء جواز التصحيح في المؤنث [بأن المؤنث]^(٥) إذا كان له مذكر
ولم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث بالامتناع أجدر؛ لئلا يجعلوا للمؤنث على المذكر مزية، والاستدلال

(١) ليس في م.

(٢) م: (وجمع السلامة أشرف).

(٣) الأعراف: من الآية ٥٦.

(٤) انظر شرح المصنف على الشافية (٢٨/أ).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

كما ذكرنا أحسن؛ لأنه أمر يشتمل^(١) القيلين؛ أعني المذكر والمؤنث؛ لأنه إذا كان عدم الأصالة مانعاً للتصحيح فكونه في المذكر والمؤنث على السواء معلوم ففي هذا مندوحة عما ذكره، وأيضاً ما ذكره يوهم كون العلة^(٢) المذكورة في المذكر مُنتفية في المؤنث، وليس الأمر كذلك؛ بل هي أمر قائم فيهما، فلو قنع بما استدل به في المذكر كان أمداً.

● قوله: «ونحو مرضى...» إلى آخره.

٦ مريض فَعِيل بمعنى الفاعل. تقول: مرض فهو مريض، وكان قياسه أن لا يجمع جمع الفعيل بمعنى المفعول؛ أعني فَعُلَى، فكان الواجب أن لا يقال: مريض ومَرَضَى.

هذا كاعتراض مقدر أجاب عنه بأنه لما كان الجريح في مَنْ أصابه جرح، وكان المريض مَنْ ٦٦ ب أصابه مرض توافقاً في كونهما مُصابين لضرر، فهذا هو الحامل على إجراء جمع جريح على مريض؛ إذ قد يُشَبَّه الشيء بالشيء في عارض يعرضهما باعتبار أمر يشملهما متحد في المعنى وإن ظهر اختلاف في الصورة. قال الخليل^(٣): «إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وأشباه ذلك؛ لأن هذا أمر يتلون به، وأدخلوا فيه وهم كارهون له وأصوبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى».

● قوله: «وإذا حملوا...» إلى آخره.

هذا بيان أولوية حمل فَعِيل بمعنى الفاعل على فَعِيل بمعنى المفعول في الجمع، وتحريره: أن المعنى الشامل للأميرين الجامع بينهما حامل يحمل أحدهما على الآخر^(٤) [في الحكم والموازنة اللفظية بين اللفظين في باب الألفاظ، كذا يكون حاملاً على قياس أحدهما على الآخر]^(٥)، وإلى الأمر الأول أشار الخليل بكلامه. فالمصنف يقول: إذا حملوا أحد الأمرين اللذين اشتمل عليهما معنى لأجله على الآخر، ولا توازن بينهما، ففي صورة وجود المعنى الشامل والتوازن كليهما يكون حمل أحدهما على الآخر أجدراً وأحق؛ لأن قوة الأمرين المستدعين للقياس أكثر من قوة أحدهما؛ لاشتغال الأول على التماثل صورة ومعنى، واشتغال الثاني على المعنى فقط، وأنهم قد حملوا هلكى في هالك، وموتى في ميت، وجرحى في أجرب على جرحى في جريح؛ لما عرفت، مع أن الفاعل والفَعِيل^(٥) والأفْعَل ليس واحد منها موازناً لفعيل، فحملهم مرضى في مريض على جرحى في جريح أولى؛ إذ

(١) م: (يشمل).

(٢) الأصل، ك: (القلة).

(٣) انظر الكتاب (٦٤٨/٣).

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) الأصل: (والفَعِيل).

التماثل بالقبيلين فيهما حاصل^(١).

● قوله: «كما حملوا...» إلى آخره.

٣ يعني قد حملوا هلكى على جرحى وأخواته للمعنى الشامل مع اختلاف الوزن كما حملوا أيامى في أيم، وهو فَعِيل، وَيَتَامى في يَتِيم، وهو فَعِيل^(٢) على وجاعى في وَجِع، وَحَبَاطى في حَبِطَ مع انتفاء التوازن بين المحمول والمحمول عليه، ولم يكن ذلك إلا لاشتغالهما على الأمر الجامع بينهما وهو الآفة؛ لأن اليتيم والأيم عجزهما ظاهر كالوَجِع والحَبِط، وهو المتورم بطنه.

واعلم أن فَعْلَان يجمع على فَعَالَى كسَكْرَان وسَكَارَى، وَعَطْشَان وَعَطَاشَى، ثم حمل عليه فَعِيل لاشتراكهما كثيراً كَصَدِّ وَصَدْيَان وَعَطِشٍ وَعَطْشَان، ثم حُمِلَ على فَعِيلٍ فَعِيلٌ وفَعِلٌ للمعنى الجامع بين الكل، وهو الآفة، ولتقرب فَعِيلٍ وفَعِيلٍ من فَعِيلٍ لفظاً، وإن اختلف الوزن، وذلك لأن الفارق الياء فقط. هكذا قالوا، والمعنى الأول المجعولُ عِلَّةً أسدُّ، فعلى ذلك قالوا: أيامى وَيَتَامى كما قالوا: وَجَاعَى وَحَبَاطَى كما قالوا: عَطَاشَى وسَكَارَى.

١٢ ● قوله: «المؤنث...» إلى آخره.

أراد بالمؤنث مؤنث ما زيادته مدة ثلاثة، ولكن لم يذكر لمؤنث ما مدته الألف جمعاً، وهو الأبنية الثلاثة، وكان الصواب أن يقول: ولا مؤنث لما مدته الألف، إن لم يتحقق عنده مؤنثه، أو يذكر مؤنثه إن تحقق. أما ما هو المعلوم عندنا فهو أن فَعَالاً^(٣) بالفتح يستوي فيه المذكر والمؤنث، وكذا فَعَالٌ بالكسر^(٤)، فكانه لا مؤنث لهما. قال سيبويه^(٥): «أمر فَعَال كَأمر فَعُول؛ ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنثه»، وقال أيضاً^(٦): «وأما فَعَال فيمنزلة فَعَال؛ ألا ترى أنك تقول: ناقة كِنَاز اللحم، وجمل كِنَاز اللحم، فإذا جمعت قلت: كُنْز»، ولم يتحقق في المضموم عندنا شيء، فقول: «نحو صبيحة» قد عرفت أنه ليس ما مدته الياء إلا بناء واحد، فهذا مؤنثه، فجمع فعيلة على فَعَال وفَعَالِ، وذلك كقولهم: صَبِيحَةٌ وَصَبَاحٌ وَصَبَائِح، وجاء على فَعَلَاء كقولهم في خَلِيفَةٍ: خُلَفَاء. وذهب قوم^(٧) إلى أنه قد قيل: خَلِيفٌ وخَلِيفَةٌ، وأن خُلَفَاء جمع خَلِيفٍ، وخُلَافَ

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٢٨/أ).

(٢) الأصل: (فَعِيل).

(٣) في الأصل: (فَعْلَان).

(٤) م: (بالكسر أيضاً).

(٥) الكتاب (٣/٦٣٩).

(٦) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب (٣/٦٣٦)، والتكملة (٤٦٨)، وشرح المفصل لابن الحاجب

(١/٥٤٤)، والمساعد (٣/٤٤٤-٤٤٥).

- ٣ جمع خَلِيفَة، فاستبعدوا أن يكون فُعْلَاء جمع فَعِيلَة لكثرة في فَعِيل، وقالوا: إذا احتمل أن يكون جمعًا لخليف فحمله عليه أولى؛ إذ لا بد لتأسيس كل باب من ثبت فلا يثبت باحتمال. والأصح أنه جمع خليفة، ولكن خليفة بمعنى خليف من حيث إنها لا تطلق إلا على مذكر، وجعله جمع خليف فيه تكلف؛ إذ الخليف ليس بمشهور، وأيضًا المبادر إلى الذهن أن مفردة خليفة. قال سيويوه^(١): «وقالوا: خليفة وخلائف فجاءوا به على الأصل، وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر فحملوه^(٢) على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا خليفًا».

● قوله: «ولنحو عجوز...» إلى آخره.

- ٩ قد علمت أن فَعُولًا يستوي فيه المذكر والمؤنث، وقيل: لم يجئ الخارج عن هذا إلا حرف واحد، وهو قولهم^(٣): هذه عدوة الله، فالمراد بهذا ما يجري على المؤنث ولا يجري على المذكر كقولهم: عجوز، فهذا النحو جمعه على فعائل كعجائز، وإلا فلا تقول في صبور: صباتر؛ لأنك لا تقول: امرأة صبورة؛ بل صبور.

- ١٢ فاعِلُ الاسم، نحو: كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ، وجاء: حُجْرَانٌ، وَجَنَانٌ.
المؤنث، نحو: كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ، وَقَدْ نَزَلُوا فَأَعْلَاءَ مَنْزِلَتِهِ، فَقَالُوا: قَوَاصِعُ، وَنَوَافِقُ، وَدَوَامٌ، وَسَوَابٍ.
١٥ الصُّفَةُ: نَحْوُ جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ، وَجُهَالٍ، غَالِبًا، وَفَسَقَةٍ، كَثِيرًا، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ، وَعَلَى بُزُلٍ، وَشُعْرَاءَ، وَصُحْبَانٍ، وَتَجَارٍ، وَقُفُودٍ، وَأَمَّا فَوَارِسُ فَشَاذٌ. (النشابة: ٥٠-٥١).

● قوله: «فاعِلُ الاسم...» إلى آخره.

- ١٨ ما كان على وزن فاعل إما أن يكون اسمًا أو صفة، فالأول: يجمع على فواعل غالبًا، وذلك كما تقول في كاهل: كواهل، وفي حائط حوائط، وجاء على فُعْلَان بالضم كحُجْرَانٍ فِي حَاجِزٍ، وَعَلَى فِعْلَانٍ بِالْكَسْرِ كجَنَانٍ فِي جَانٍّ. والحاجز: حفرة يقف فيها الماء في الصحارى، والجَانُّ: أبو الجن، والحَيَّةُ أيضًا. وقالوا في حائط: حَيْطَانٌ أَيْضًا. هذا إذا كان فاعل مذكرًا، فأما إذا كان مؤنثًا فجمعه على فواعل، كقولهم في كاتبة: كواتب. والمراد بهذا التأنيث وجودُ التاء.

(١) الكتاب (٢٣٦/٣).

(٢) في النسخ: (فحمله). والمثبت من الكتاب.

(٣) انظر الكتاب (٦٣٨/٣).

واعلم أن فواعل تجري في كل فاعل اسماً، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، قال سيبويه عقيب تعداد أسماء على زنة فاعل وجموعها^(١): «ولا يمتنع شيء من ذا من فواعل»، فأما غير فواعل فلا يجري في فاعلة اسماً. والكاثبة من الفرس: مقدم المنسج حيث يقع عليه يد الفارس، ويسمى بالفارسية: يالِ أسب^(٢).

● قوله: «وقد نزلوا...» إلى آخره.

- ٦ كما أن التاء تدل على التأنيث الألف الممدودة تدل عليها فلما جمع ما اشتمل على التاء من الاسم على فواعل جُمع ما اشتمل على الألف على فواعل أيضاً، ف قيل في قاصعاء: [قواصع]^(٣)، وهي جُحْر من جَحْرَةِ اليربوع التي يقصع فيه؛ أي: يدخل، وفي نافقاء: نوافق، وهي إحدى جحرتيه أيضاً يكتمها ويظهر غيرها، فإذا أُتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج، وفي الداماء: دَوامٌ، وهي أيضاً إحدى جحرتيه، وكانا في الأصل: دَائمَاء ودَوامِمْ، فأدغم الميم الأولى في الثانية لكون مقتضي الإدغام ناهضاً، ولا يقال التقاء الساكنين مانع، فالمقتضي لا يعمل؛ لأن الساكنين إذا كان أولهما مدة والثاني المدغم جاز التقاؤهما، كما سيأتي، وفي سايباء: سوابٍ، وهي المشيمة، والأصل: سوابي فحذفت الياء في الرفع والجر وأثبتت في النصب كما فعلوا في جوارٍ؛ يقال: هذه سوابٍ ومررت بسوابٍ ورأيت سوابي.

● وقوله: «وقد نزلوا فاعلاء منزلته» إن أراد رجوع الضمير إلى المؤنث فغير مستقيم؛ لأن فاعلاء واضح أنها مؤنث، فيكون حاصل كلامه أن يكون نزلوا المؤنث منزلة المؤنث، وهو فاسد، وإن أراد رجوعه إلى فاعلة؛ أي: قد نزلوا فعلاء منزلة فاعلة، وهذا مراده، فالصواب كان أن يقول: منزلتها؛ لأن فاعلة مؤنث.

١٨ فإن قلت: التقدير لفظ فاعلة.

فهذا ضعيف؛ إذ مثل هذا الإضمار متكلف.

● قوله: «الصفة...» إلى آخره.

- ٢١ أي: الصفة مما هو على وزن فاعل جمعه على فُعَالٍ وفُعَلٍ بالثقل غالباً، كقولك في جاهل: جُهَالٌ وجُهلٌ، وعلى فَعَلَةٍ كثيراً كفسَقَةٍ في فاسق، وعلى فَعَلَةٍ وهي تختص بالمعتل اللام سواء كان وارياً أو يائئاً، كقُضَاةٍ وغُرَاةٍ في قاضٍ وغازٍ، وكانا في الأصل: قُضِيَّةٌ وغُرُوزَةٌ تحركت حرف العلة

(١) الكتاب (٣/ ٦١٤).

(٢) انظر الجاربردي (١٤٢).

(٣) ساقط من الأصل، ك.

وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً؛ لاقتضائه ذلك. وقيل^(١): كان الفاء في الأصل مفتوحاً لكن ضمّ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو قنّاء، وحملهم على ذلك أنهم رأوا في الصحيح الفتح كفسقّة. وهو وهم؛ إذ من الجائز أن تكون هذه الزنة من خواص المنقوص^(٢)، ويجيء على فعلٍ بالضم والسكون كبزل في بازل. وبزل البعير: فطر نابه، أي انشق فهو بازل^(٣) يستوي فيه الذكر والأنثى، وذلك في السنة التاسعة، وعلى فعلاء كشعراء في شاعر، وعلى فعّلان بالضم كصحبان ورؤكبان في صاحب وراكب، وعلى فعّال بالكسر كبحار في تاجر، وعلى فعول كقعود في قاعد.

وأما قولهم: فوّارس في جمع فارس فشاذ؛ إذ فواعل جمع للمؤنث، وقول العامة: صواحب في جمع صاحب خطأ. من الكتاب^(٤): «وأما والد وصاحب فإنهما لا يجمعان كما يجمع قادم الناقة» يعني لا يقال: أوالد وصواحب، كما قيل قوادم. وقيل: كان ابن القطّاع^(٥) يجوز صواحب في صاحب، واستترك على سيويه هوالك في الهالك، ونواكس في ناكس، وعواتب في عاتب؛ ليجيء الكل في الشعر، ونقل عن المبرد^(٦) أنه الأصل في جميعه، ويجوز في الشعر. وقال المصنف في شرح المفصل^(٧): «أما هوالك فجاء في مثل هالك في الهالك، والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة، فلا اعتداد به». § ٦٨

المؤنث، نحو: نائمة على نوائم، ونوّم، وكذلك حوائض، وحِيض. المؤنث بالألف: نحو أنثى على إناث، ونحو صخرَاء على صخرى. والصفة: نحو عطشى على عطاش، ونحو حرّمي على حرّامى، ونحو بطحاء على بطّاح، ونحو عشاء على عشاء، وفعلّى على أفعلّ، نحو الصغرى على الصغر. وبالألف خامسة، نحو: حبارى على حباريات. (الشافية: ٥١-٥٢).

● قوله: «المؤنث». ١٨

أي: سواء كان مؤنثاً بالناء كقائمة، أو بغير الناء مما لا يجري على الذكر، ككاعب^(٨) جمعه

(١) القائل الجاربردي (١٤٢).

(٢) وهو ما قاله المبرد في المقتضب (٢١٨-٢١٩).

(٣) انظر الصحاح واللسان (بزل).

(٤) لم أجد هذا النص في الكتاب.

(٥) انظر أبنية ابن القطّاع (٢٥٩-٢٦٠).

(٦) انظر منهج هذا في المقتضب (٢٥٨-٢٥٩ و ٢١٦-٢١٧)، والتبصرة (٢/٦٦٧).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤٥).

(٨) الكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود. الصحاح (كعب).

على فواعل وفُعَل، كنوائم ونُوم في نائمة، وحوائض وحَيَض في حائض. وقوله: «وكذلك حوائض» إشارة إلى ما ذكرنا.

● قوله: «المؤنث بالألف...» إلى آخره.

أي: فُعَلَى من الاسم بالضم والسكون على فِعَال كقولك: أَثَى وَإِنَاث، ولم يذكر فُعَلَى بالفتح، ولا فِعَلَى بالكسر، ولا الأقسام التي تكون العين فيها متحركة. وظاهر كلام الزخشرى^(١) يدل على أن الاسم الذي آخره ألف التانيث المقصورة على فِعَال والممدودة على فَعَالَى، ولكن لم يذكر هو أيضاً الأمثلة، وكلتا العبارتين ليست بمستوفاة؛ أما عبارة المصنف فواضح، وأما عبارة الزخشرى فلعدم الأمثلة الكاملة، وقال سيويه^(٢): «وقال بعضهم ذَفَرَى وَذَفَارٍ ولم يَتَوَّنُوا ذَفَرَى»، والظاهر أن فُعَلَى بالفتح أيضاً على فِعَال. وأما شأن المتحركة عَيْنُهَا فغير مذكور في شرحه^(٣)، ولا في شرحه للمفصل، ولعله يكون مذكوراً للأئمة، ولكني لم أعثر عليه.

● قوله: «ونحو صحراء».

أي: الممدودة على فَعَالَى كصحراء وصحارى، فجاء بالمفتوح الفاء ولم يذكر للمكسورها والمضمومها شيئاً.

اعلم أنه قيل: الأصل في جمع صحراء صحاريّ مثقلاً موازن قولك: أَمَانِيّ؛ لاقتضاء قياس الجمع ذلك كما مر، وقد جاء في الشعر، وجاء أيضاً مخففاً، موازن يَمَانٍ مخففاً فحذف عن^(٤) الأصل الياء الأولى وأبدلوا من الثانية أَلْفاً. ولك أن تقول: بل جمع على فَعَالَى بفتح اللام أولاً كما جمع سكران على سَكَارَى، والجامع كون كل مشتقلاً على زائدتين زيدتا معاً، وذلك كما حُمِلت الألف والنون على أَلْفِي التانيث في باب منع الصرف، وأما بجيئته يوازن^(٥) يمانِيّ مثقلاً ومخففاً فمن اقتضاء القياس من وجه آخر، ومع ذلك فهو مغلوب. وما ذكرنا قياساً على الأقرب ليس فيه حذف ولا قلب، وما ذكرناه قياساً على الأبعد؛ أعني مثل مصباح؛ إذ لم

(١) قال في المفصل (١٩٤): «وللإسم مما في آخره ألف تانيث رابعة مقصورة أو ممدودة مثالان: فَعَالَى وفِعَال، نحو: صحارى وإِنَاث».

(٢) الكتاب (٦٠٩/٣). والذَفَرَى من القفا: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. الصحاح (ذفر).

(٣) أي شرح المصنف على الشافية.

(٤) ك: (على).

(٥) م: (موازن).

يشتمل على الزيادتين المذكورتين. وفيه ما فيه^(١).

● قوله: «الصفة...» إلى آخره.

- ٣ أي: الصفة مما في آخره ألف التانيث رابعةً فَعَلَى جمعه على فَعَالٍ كقولهم عَطَشَى وعِطَاشٌ، ونحو حِرْمَى^(٢) أي فَعَلَى بالكسر على فَعَالٍ كحِرْمَى وحِرَامَى، وجاء حِرَامٌ أيضًا. وشاة حِرْمَى؛ أي مشتية للفحل، ونحو بَطْحَاءٍ؛ أي: فَعَلَاءَ بالفتح على بَطَاحٍ، ونحو عُشْرَاءٍ؛ أي: فَعَلَاءَ بضم الفاء وفتح العين على فَعَالٍ نحو عُشْرَاءٍ وعِشَارٍ. وجاء بطحوات إجرَاء لها مُجَرَى الأسماء، وجاء عُشراوات. والبطحاء: مسيل الوادي، والعُشْرَاء: الناقة التي أَّتت على حملها عشرة أشهر.

● قوله: «وفَعَلَى أَفْعَلٍ».

- ٩ أي: فَعَلَى التي هي مؤنث أَفْعَلٍ التفضيل جمعها على فَعَلٍ بالضم والفتح كقولك في الصُّغرى: الصُّغْرَى، ومن هذا القبيل قولك: الأولى والأول. قال الله تعالى^(٣): ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرَى﴾، § ٦٨ ب وتقول: الصُّغَرِيَّاتِ والكُبَرِيَّاتِ أيضًا.

١٢ ● قوله: «وبالألف».

- أي: والمؤنث بالألف التي وقعت خامسة جمعها جمع التصحيح، وهو الألف والتاء، كقولهم: حُبَارَى وحُبَارِيَّاتٌ، وَسُمَانَى وَسُمَانِيَّاتٌ. وقد قالوا في خُنْفَسَاءَ: خُنْفَاسٌ. وفي الصحاح^(٤) أن ألف حبارى ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، ولا ينصرف معرفة ولا نكرة. وفي هذا الكلام تناقض؛ إذ لو لم تكن للتأنيث لصُرف، ولا يُصرف البتة. وهذا الذي ذكره هو والزخشرى^(٥) منقوض بجمع فاعلاء^(٦) فإنه فواعل، كما عرفت.

(١) قال خطام بن يربوع الجاشعي:

لقد أغدو على أشق رَ يغتال الصحاريًا

وانظر تفصيل ما ذكره الشارح من اللغات في جمع صحراء في الصحاح (صح)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٥).

(٢) الصواب: (حَرْمَى) بفتح الحاء، ولم أجد فيما وقفت عليه من كتب اللغة من ضبطها بكسر الحاء، وقد تَبَّه ابن جماعة إلى وهم الركن الاستراباذي واليزدي في ضبط الحاء بالكسر. وانظر شرح الركن (٥٥)، وحاشية ابن جماعة (١٤٤).

(٣) المدثر: ٣٥.

(٤) الصحاح (حبر).

(٥) المفصل (١٩٥).

(٦) يريد ما مرّ من جمع نحو نافقاء وقاصعاء وساياء ودائاء.

أَفْعَلُ: الاسمُ كيفَ تصرَّف، نحو: أَجْدَل، وإِصْبَع، وأُخْوَصِ على أَجَادِل، وَأَصَابِع، وأُحَاوِص، وقولهم: حُوِّص؛ لِلْمَحِ الوَصْفِيَّة.

وَأَفْعَلُ الصفة، نحو: أَحْمَرُ على حُمْرَان، ولا يقال: أَحْمَرُونَ؛ لتميُّزِهِ عن أَفْعَلِ التفضيل، ولا حُمْرَاوَات؛ لأنه فرعه، وجاء الحَضْرَاوَات؛ لغلبته اسماً، ونحو الأَفْضَلِ على الأَفَاضِلِ، والأَفْضَلَيْنِ. (الشافية: ٥٢).

● قوله: «أَفْعَلُ: الاسم...» إلى آخره.

أي: أَفْعَلُ إذا كان اسماً كيفما قدر تصريفه فجمعه أَفَاعِلُ، وذلك كأَجْدَلِ وأَجَادِلِ، وأُتْلِمَ وأُبَالَمَ، وإِثْمِيدَ وإِثْمِيدِ^(١)، وإِصْبَعٍ وَأَصَابِعَ، وأُكْلِبَ وأُكْلِبَ. وقيل: جاء ضم الهمزة في أُبَلَمَ وفتحها وكسرهما، فهذه ستة أبنية، والقياس يقتضي إتيان تسعة؛ لأن التقدير سكون الفاء، فللهمزة حركات ثلاث وكذا للعين، وإذا ضرب ثلاثة في ثلاثة حصل تسعة، إلا أنه لم يبلغنا فتح الهمزة مع كسر العين كأَفْعِلَ أمر الإفعال، ولا ضم الأولى مع فتح الثانية، ولا مع كسرهما كأَفْعُلَ مجهول المتكلم، وكأَفْعِلُ متكلم مضارع الإفعال، ومن الجائز أن تجعل كل واحد من الثلاثة علماً لأحد، وعلى الجملة كل ما صحَّ بجيئه عندك فجمعه أَفَاعِل.

● قوله: «وقولهم...» إلى آخره.

هذا جواب عن اعتراض مقدر. تقرير الاعتراض أن تقول: الأُخْوَصُ اسم، وهو علمٌ واحد، وكان^(٢) القياس أن لا يجمع على أَفَاعِل، وقد جاء فَعْلٌ بالضم والسكون حيث قالوا حُوِّصَ، قال الأعشى^(٣):

أتاني وعيدُ الحُوِّصِ من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيتَ الأحوصا

أجاب بأن الأصل في الأُخْوَصِ الوصفية؛ إذ معناه في الأصل الذي يكون مؤخر عينه ضيقاً، فإنما جمعه على حُوِّصٍ نظراً إلى أصله. وأما قوله الأحوص فجاء على ما اقتضاه القياس. وأراد الشاعر بالأحوص والأحوص من وَلَدِهِ الأُخْوَصِ، وكان في العرب الأُخْوَصَان^(٤)؛ أحدهما: الأُخْوَصُ بن

(١) الأَجْدَل: الصقر، والأُتْلِمَ: الخوص، والإِثْمِيد: حجر يكحل به. الصحاح (مد، جدل، بلم).

(٢) م: (فكان).

(٣) انظر الشاهد في ديوانه (١٠٩)، ومنسوبة له في إصلاح المنطق (٤٠١)، والاشتقاق (٢٩٦)، والمختص

(١٠٨/١ و ٢٢٧/١٣)، وشرح شواهد الشافية (١٤٤)، والخزانة (٨٨/١)، والصحاح واللسان (حوص).

(٤) انظر الصحاح واللسان (حوص).

جعفر بن كلاب، والثاني: عمرو بن الأحوص، وقوله: من آل جعفر للييان، وجواب لو محذوف، والتقدير: لو نهيت الأحوص لكان أولى.

● قوله: «والصفة...» إلى آخره.

أفعل الوصف إما أن يكون لغير التفضيل، وإما أن يكون له.

فالأول: جمعه على فُعْل كقولك في أحمر: حُمِر، وعلى فُعْلَان بالضم والسكون فيهما كقولك

فيه: حُمِرَان، ولا يجمع جمع التصحيح، فلا يقال: أحمرُون؛ لتمييز الذي هو لغير التفضيل عن الذي هو للتفضيل؛ لأنه لما أعطي الذي للتفضيل التصحيح وجب الفرق بينه وبين غيره، فرفض التصحيح عن الآخر.

فإن قلت: فما وجه اختصاص التصحيح بما هو للتفضيل؟

قلت: كونه أغلب وأكثر؛ ألا ترى أنه قريب من الاطراد؛ إذ لولا اللون في العيب لا طرد في ٦٩

جميع الثلاثي، ولما وجب رفض التصحيح عما ليس للتفضيل، وكانت العلة فيه عدم الأغلبية شملت

المذكر والمؤنث فرفض التصحيح عن القبيلين^(١)، فلم يجوز أن يقال في حمراء: خمراوات. واستدل

المصنف^(٢) على رفض التصحيح عن المؤنث بأنه لو لم يرفض عنها لزم المزية للمؤنث على المذكر،

وبطلانه ظاهر، فلما لم يجوز في أحمر: أحمرُون لم يجوز حمراوات في حمراء؛ هذا معنى قوله: «لأنه

فرعه»؛ أي لأن المؤنث فرع المذكر، وهذا الذي ذكره مبني على أن التصحيح للفرق الراجع للبس،

وليس الأمر كذلك؛ إذ بين أنه لا بد من مرجح يستدعي وجوده في صورة دون أخرى، وإلا لزم

التخصيص من غير مخصص، فالتحقيق أن نقول: التصحيح إما أن يكون في القبيلين، أو لا فيهما، أو

فيما ليس للتفضيل، أو فيما هو له؛ أما الأول فباطل لاستلزامه التسوية بين الراجع والمرجوح، وأما

الثاني فكذا لأدائه إلى تخلف ما للمستحق عنه بلا مانع، وأما الثالث فكذا لاستدعائه ترجيح

المرجوح وإلغاء الراجع، فتعين الرابع، ويدلك على ما ذكرت لك أن التصحيح جائز فيما هو

للتفضيل، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً كالأفضلين في الأفضل والفضليات في الفضلى، فترى أنه لو

قدر جواز التصحيح في حمراوات لم يحدث التباس بين القبيلين؛ أعني الفضليات والخمرات، فلا

حاجة إلى الفرق الراجع للبس، وإن كان الالتباس بين الأفضل والأحمرين تقديراً حاصلاً، فتبين أن

الفرق لرفع التسوية بين الفاضل والمفضول، لا لرفع الالتباس؛ للاطراد في التسوية وعدمه في اللبس.

(١) أي المذكر والمؤنث مما ليس للتفضيل.

(٢) شرحه (٢٩/أ).

فإن قلت: لم لا يجوز أن يحمل التمييز في قوله: «التمييزه» على التمييز الرافع للتسوية، لا على الرافع للبس؟ قلت: لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون قوله: «لأنه فرع» لغوا؛ لما بينا من أن العلة لرفض التصحيح عما ليس للتفضيل عدم الأغلبية، وهي أمر شامل للمذكر والمؤنث بلا فرق، ولا جائز أن يكون المقيس والمقيس عليه داخلين تحت الحكم بحيث يتناولهما على السواء؛ لأنه لا قياس حيث.

● قوله: «وجاء الخضراوات».

هذا جواب عن مجيء التصحيح في مؤنث ما ليس للتفضيل.

نقول: لما أجري مجرى الأسماء قطع النظر عن كونه صفة فجُمع جمع الأسماء، فكما أنهم قالوا في صحراء: صحراوات قالوا في خضراء: خضراوات. جاء في الخير^(١): «ليس في الخضراوات صدقة»، وهي ما اخضرت له الأرض من النبات.

● قوله: «ونحو الأفضل».

أي: أفعال التفضيل يجمع مصححا كما دريت ومكسرا على زنة أفاعل، كقولك في أفضل: أفاضل، وأما مؤنثه فلم يذكره، وقد ذكرناه، كما دريت.

والاسم نحو: شَيْطَانٍ، وَسِرْحَانٍ، وَسُلْطَانٍ عَلَى شَيَاطِينٍ، وَسَرَاحِينٍ، وَسَلَاطِينٍ، وجاء سِرَاحٌ.

والصفة نحو: غَضَبَانٍ عَلَى غَضَابٍ، وَسَكَارَى. وقد ضُمَّت أربعة: كُسَالَى، وَسُكَارَى، وَعُجَالَى، وَغِيَارَى. (الشافية: ٥٢-٥٣).

● قوله: «ونحو شيطان...» إلى آخره.

أي: الثلاثي الذي لحقته الألف والنون إما أن يكون اسما أو صفة. §

فالأول: جمعه على فعالين كيف تُصْرَفُ، سواء كان مفتوح الفاء كشَيْطَانٍ، أو مكسورها كسِرْحَانٍ^(٢)، أو مضمومها كسُلْطَانٍ. تقول: شياطين وسلاطين وسراحين. وجاء على فعال كميرَاحٍ.

(١) انظر المفصل (١٩٥)، واللسان (حضر)، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الخضروات (٣/ ٢٠ ح ٦٣٨) عن معاذ رضي الله عنه أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضروات، وهي البقول، فقال: ليس فيها شيء. ولفظ الترمذي: الخضروات. بألف بعد الواو فقط.

(٢) السرحان: الذئب. الصحاح (سرح).

والثاني: إما أن تكون داخلية في مؤنثه التاء أو لم تكن كذلك؛ فالأول: يجيء جمعه على التصحيح كقولك في نَدْمَانٍ وعُرْيَانٍ: نَدْمَانُونَ وعُرْيَانُونَ، وجاء فِعَالٌ وفَعَالٌ أيضًا في نَدْمَانٍ تقول: نَدَامٌ ونَدَامِي، ولا تقول في عريان: عِرَاءٌ، وإنما استغنوا بالتصحيح ويقولهم: عُرَاةٌ عن فِعَالٍ، وأما الثاني: فلا يجوز التصحيح فيه، وإنما الغالب فيه أن يجمع على فِعَالٍ كقولك: غَضَبَانٍ وَغَضَابٍ، وَعَطَشَانٍ وَعِطَاشٍ، وقد جاء فَعَالٌ أيضًا كقولهم في سكران: سَكَارَى، وفي حيران: حَيَارَى. قال سيبويه^(١): «وقد تكسر على فَعَالٍ، وفِعَالٌ فيه أكثر» والنوع الأول لم يذكره المصنف.

● وقوله: «والصفة نحو غضبان» يحتمل أن يكون المراد به الصفة من نحو غضبان، فيكون فيه إيماء بأن عدم التصحيح في هذا النحو فيستقيم، ويحتمل أن يكون قوله: «نحو غضبان» للتمثيل المجرد فلا يستقيم؛ لأن فَعْلَانٍ قد يجمع جمع التصحيح، كما دريت، فالحمل على الأول أولى.

● وقوله: «وقد ضمت».

أي: فاء فَعَالٍ في أربعة ألفاظ، وهي قولهم: في كسلان: كُسَالَى، وفي سكران: سُكَارَى، وفي عجلان: عُجَالَى، وفي غيران: غُيَارَى^(٢). والفتح في الكل هو الأقدم.

فَفِعْلٌ، نحو: مَيّتَ على أَمْوَاتٍ، وَجِيَادٍ، وَأُثَيْنَاءَ. (الشافية: ٥٣).

● وقوله: «فَفِعْلٌ...» إلى آخره.

(*) (أراد به فَعِلٌ الذي هو وصف، وإلا فينتقض قوله بمثل صَيَّقَلٍ وَضَيَّغَمٍ^(٣)؛ إذ هما اسمان، وجمع الأول: فَيَاعِلَةٌ، والثاني: فَيَاعِلٌ، وهما ليس مما ذكره؛ يدل على ذلك قوله عقيب الرباعي كما سيحييء^(٤)): «وما كان على زنته ملحقا أو غير ملحق بغير مدة أو مدة يجري مجراه»، ولكن كان الأحسن أن يقول: فَفِعْلٌ الوصف؛ لأن الأبنية المذكورة فيما سلف ابتداء في كل واحد منها بالاسم، ثم ذكر الصفة، فذكر فَفِعْلٌ بَعْتَةً يوهم أن يكون مراده الاسم، وقوله: «نحو مَيّتَ» لا يدفع ذلك؛

(١) الكتاب (٣/ ٦٤٥).

(٢) ما حصر أحد الضم في هذه الأربعة، بلى في المفصل (١٩٦) أن بعض العرب يقول: كُسَالَى، وسُكَارَى، وعُجَالَى، وغُيَارَى، بالضم، ولا تصريح فيه بالحصص، وفي شواذ ابن خالويه (٢٤)، والكشاف (١/ ٥٠٤) أنه قرئ: (ضَعَانِي، وَضَعَانِي) في قوله تعالى: ﴿ذَرِيَّةٌ ضِعَافًا﴾. وانظر الرضي على الشافية (٢/ ١٧٥)، والأنصاري عليها (١٠٣)، والغيث عليها (٢/ ٤٢).

(*) ما بين النحمتين ليس في م.

(٣) الصَّيَّقَلُ: صاقل السيوف وشحاذها وحلاؤها، والضَّيَّغَمُ: الأسد. اللسان (صقل، ضم).

(٤) الشافية (٥٤).

لاحتمال كونه للتمثيل المجرد، كما تقدم.

إذا عرفت هذا(*) فاعلم أن ذكره أبنية التكسير يوهم أنه لا تصحيح فيه، وليس الأمر كذلك؛ لأنك تقول: مَيّت ومَيّتون كما تقول: أموات. قال الله تعالى^(١): ﴿إِنَّكَ مَيّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيّتُونَ﴾، وتقول في يَبِّع: يَبِّعون، وفي مَوْتَه: يَبِّعات، وكذا تقول في هَيّن ولَيّن: هَيّتون ولَيّتون، وفي كَيّس: كَيّسون، وأما أموات فجمع للمذكر والمؤنث جميعاً، وذلك من قَبِل أن المَيّت يطلق على المؤنث أيضاً^(٢). قال الله جل ثناؤه^(٣): ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيّتًا﴾، وأما فَعَال وأَفْعِلَاء كحَيّادٍ في حَيّدٍ، وكَيّاس في كَيّس، وأَيّباء في بَيّن، وأَهْوَنَاء في هَيّن، فالكل جمع فَعِيل لا فَعِيلَة.

وقال شارح^(٤): «أي الاسم الذي على وزن فَعِيل يجمع على أفعَال»، وهو خطأ.

ونحو: شَرَّابُونَ، وَحُسَّانُونَ، وَفَسِّيْقُونَ، وَمَضْرُوبُونَ، وَمُكْرَمُونَ، وَمُكْرَمُونَ، اسْتَغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح.
وجاء عَوَاوِيرُ، وَمَلَاعِينُ، وَمِيَامِينُ، وَمَشَائِيمُ، وَمِيَاسِيرُ، وَمَقَاطِيرُ، وَمَنَاقِيرُ، وَمَطَافِيلُ، وَمَشَادُونَ. (الشافية: ٥٣).

● قوله: «ونحو: شَرَّابُونَ».

أي: هذه الأبنية في استغني فيها بجمع التصحيح عن التكسير، فتقول في فَعَال وفَعَال بفتح الفاء في ١٧٠ الأول وضمها في الثاني وتثقل العين فيهما كَشَرَّاب وَحُسَّان: شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ، وفي فَعِيل بالكسر والتثقل كَفَسِّيْق: فَسِّيْقُونَ، وفي مَفْعُول كمضروب: مضروبون، وفي الفاعل والمفعول من باب الإفعال كمُكْرِم ومُكْرَم: مَكْرَمُونَ^(٥). وقد جاء في فَعَال بالضم فَعَاعِيل. قالوا: عَوَاوِيرُ في عَوَارٍ وهو الجبان^(٦)، وفي مفعول: مفاعيل كمشائيم في مشؤوم، وميامين في ميمون، ومكاسير في مكسور، وملاعين في ملعون. وهذا أكثر من أخواته، وقد قلّ في مفعولة كقولهم: مسلوخة ومسالخ، وجاء في مُفْعِل الفاعل من الإفعال: مفاعيل ومفاعيل، والأول أقيس؛ لكون الياء دخيلة.

(*) نهاية السقط من م.

(١) الزمر: ٣٠.

(٢) انظر اللسان (موت).

(٣) سورة ق: من الآية ١١.

(٤) هو ركن الدين (٥٦).

(٥) م: (مكرمون ومكرمون).

(٦) وهو أيضاً القذى والرمد في العين، والخطّاف. انظر الصحاح واللسان (عور)، وشرح الركن (٥٦).

قال سيبويه^(١): «قد قالوا على غير قياس: مطافيل ومشادين؛ أي في مطافل ومشادن جمعي مُطْفِل ومُشْدِن. والمُطْفِل: الظبية معها طفلها وهي قرية عهد بالتاج، وشدن الغزال شدوناً؛ أي: قوي، وأشدنت الظبية فهي مُشْدِنٌ: إذا شدن ولدها، وكلاهما لفظ مذكر كحائض لا يكون إلا لمؤنث، وأما المفاعيل فكمياسير في مُوسِر، ومفاطير في مُفْطِر، وكما مر: في كلام سيبويه، وأما مناكير ففي شرح المصنف^(٢) أنه جمع منكور، وفي الكتاب^(٣) أنه جمع مُنْكَر مفعول الإفعال. والآخر أصح.

٦ والرُّباعيُّ: نحو جَعْفَرٍ، وغيره، على جَعَاْفِرٍ، قِيَّاسًا، ونحو قِرْطَاسٍ على قَرَّاطِيْسٍ، وما كان على زنته، مُلْحَقًا، أو غيرَ ملحِقٍ، بِمُدَّةٍ، أو بِغَيْرِ مُدَّةٍ، يُجْرَى مُجْرَاهُ، نحو: كَوَكَبٍ، وَجَدْوَلٍ، وَعَشِيرٍ، وَتَنْضُبٍ، وَمِذْعَسٍ، وَقِرْوَاحٍ، وَقُرْطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ، ونحو: جَوَارِبَةٍ، وَأَشَاعِثَةٍ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ. (الشافية: ٥٤).

● قوله: «الرُّباعيُّ: نحو جَعْفَرٍ...» إلى آخره.

١٢ أي: الأبنية الرباعية الأصلية، وهي الأربعة المذكورة أولاً؛ جمع كل واحد على فعاليل تقول في جعفر وزبرج وقمطر ودرهم وجُحْدَب بفتح الدال على رأي الأخفش^(٤): جعافرٌ وزبارج وقماطر ودرهم وجحداب.

١٥ ● وقوله: «وغيره» إشارة إلى أنه كيف تصرف فجمعه كذا، وهذا قياس مطرد سواء كان اسماً أو صفة مجرداً من التاء أو غير مجرد، فنقول في سَبَحْلَةٍ وَرَبْحَلَةٍ^(٥): سباحل ورباحل، وقد جاء التصحيح قليلاً. قالوا في دَهْنَمٍ؛ أي كثير العطاء: دَهْنَمُونَ، وفي هِجْرَعٍ؛ أي الطويل: هِجْرَعُونَ.

● قوله: «ونحو قِرْطَاسٍ».

١٨ أي: الرباعي الذي يكون قبل آخره مدة جمعه على فعاليل سواء كانت ألفاً كقِرْطَاسٍ، أو واوًا ممدودة كعُصْفُورٍ، أو غير ممدودة كقِرْدُوسٍ وَكَنْهَوْرٍ^(٦)، أو ياءً كقَنْدِيلٍ، تقول في جمع الجميع: قراطيس وعصافير وقراديس وكناهير وقناديل.

(١) الكتاب (٣/ ٦٤٢).

(٢) شرح المصنف على الشافية (٢٩/ أ).

(٣) الكتاب (٣/ ٦٤١).

(٤) قد مضى ذكر منهج الأخفش ومناقشته في ص (٤٤) من هذا الكتاب.

(٥) السَّبْحَلَةُ الرَّبْحَلَةُ: الجارية الضخمة اللحيمة الجيدة الخلق في طول. اللسان (ربحل، سبحل).

(٦) الكَنْهَوْرُ: السحاب العظيم المتراكب المتراكم. اللسان (كنهر).

● قوله: «وما كان ملحقاً...» إلى آخره.

أي: ما كان ملحقاً بالرباعي من الثلاثي، سواء لم يكن مشتملاً على المدة التي تكون قبل الآخر (أو كان)^(١) فحكمه حكم الرباعي.

فالأول: على فعالل، تقول في كوكب وجدول وعثير، وهو الغبار، وتَنْضُب، وهو شجر يُتخذ منه السهام، ومِدْعَس، وهو الرمح: كواكب وجداول وعثائر وتناضب ومداعس.

وفي قوله: «وما كان على زنته» نظراً؛ لأن أفعِل الذي مؤنثه فعلاء على زنة جعفر، ومُفعَلَل مفعول ٦ الإفعال على زنة جُحْدَب على رأي الأخفش، وكلاهما غير ملحق، فيجب أن يكون على فعالل. وقد مرَّ أن جمع الأول فُعَلْ، لا غير، وباب الثاني التصحيح، ومثل مناكير نادر، فالإطلاق ليس بسديد.

وأما الثاني: فجمعه على فعاليل كقولك، في قِرْوَح؛ أي ناقة طويلة القوائم: قراويح، وفي قُرْطاط وهي الرذعة: قراطيط، وفي مصباح: مصاييح.

● قوله: «ونحو جَوَارِيَةٍ...» إلى آخره.

هذا تخصيص لبعض جموع الرباعي وما على زنته، نقول: إذا كان الرباعي الذي يراد جمعه ١٢ منسوباً، أو أعجمياً، أو منسوباً وأعجمياً، زيدت في آخره تاء التأنيث تقويةً لمعنى الجمعية، وفرقاً

بين ما كان مما ذكر وبين ما لم يكن منه. فالأول: نحو قولك في جمع الأشعثي والمُسَمَّي: الأشاعنة ١٥ والمسامعة^(٢). والثاني: كما تقول في مَوْزَجٍ وَجَوْرَبٍ^(٣): موازجة وجواربة. والثالث: كقولهم في

جمع البربري: البرابرة؛ إذ البربري أعجمي ومنسوب. وقد تجيء التاء أيضاً في غير الأعجمي ١٨ والمنسوب كقولهم في قَشْعَمٍ^(٤): قشاعمة. ومن هذا القبيل قولهم: الملائكة؛ لأن مفردة في التقدير: ملائكة^(٥). وقد يجيء الأعجمي بغير التاء. قالوا^(٦): جوارب، ولكنه قل.

وفي قوله: «في الأعجمي والمنسوب» نظراً؛ لأن الواو لا يخلو إما أن يكون بمعنى الجمعية أو

(١) ليس في ٢.

(٢) الأشاعنة: نسبة إلى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس، والمسامعة: نسبة إلى مسمع بن سيار، أتى النبي ﷺ، ثم ارتد بعده، وقُتل بالبحرين، وهو من بكر بن وائل. انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٣٢)، والمعارف (٤١٩).

(٣) الجورب: معروف، والمَوْزَج: الخُف. وكلاهما معرب. انظر المعرب (١٠١، ٣١١)، والألفاظ الفارسية لأدي شير (٤٨، ١٤٥).

(٤) القَشْعَم: الضخم المسنّ من كلّ شيء، ومن أسماء الأسد. اللسان (قشعم).

(٥) انظر تفصيل القول فيه في ص (٣٢٨) من هذا الكتاب.

(٦) انظر الكتاب (٣/ ٦٢٠-٦٢١)، والتكملة (٤٥٧).

بمعنى أو، وفي كلا التقديرين فساد. أما الأول فلأنه قد يتنفي بعض الوصفين، ولحوق التاء ثابت. وأما الثاني فلأنه قد يجتمع الوصفان^(١) كما في البرابرة؛ ولحوقها أيضًا ثابت. فلو قال: في الأعجمي المنسوب، أو في أحدهما؛ لكان أسد. ويمكن أن يقال: المراد من كلامه ما ذكرتم أنها بمعنى أو. ويصح، وذلك لأنه إذا كان اتصاف الاسم بأحد الوصفين مقتضيًا لوجود التاء فلأن يكون اتصافه بالوصفين كليهما أجدر وأحرى.

وتكسر الخماسي مُستَكْرَةً كتصغيره بحذف خامسِهِ. (الشافية: ٥٤).

قال: «وتكسر الخماسي...» إلى آخره.

قد سلف أن التصغير والتكسير من واحد واحد. وقد علم أن تصغير الاسم الخماسي الأصلي مستكره فتكسره أيضًا مستكره. وقد علم أنه إذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس، وقيل: بل حذف ما يشبه الزائد، فكذا في حذف الجمع يأتي القولان، فعلى الأولى تقول في جمع فرزدق: فرازد، وعلى الضعيف: فرازق؛ لكون الدال مشبها للتاء، ولا يخفى وجه قوة الأولى، وضعف الضعيف مما تقدم.

ونحو تَمْرٍ، وَحَنْظَلٍ، وَبَطِيخٍ مما يُمَيِّزُ واحده بالتاء ليس بجمع، على الأصح، وهو غالب في غير المصنوع، ونحو سَقِينٍ، وَلَبَنٍ، وَقَلْنَسٍ ليس بقياس، وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ، وَجَبَاءٌ وَجَبْءٌ، عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ. ونحو: رَكْبٍ، وَحَلَقٍ، وَجَامِلٍ، وَسَرَّاقٍ، وَفُرْهَةٍ، وَغَزَيٍّ، وَتَوَّامٍ ليس بجمع، على الأصح. (الشافية: ٥٤).

● قوله: «ونحو تَمْرٍ...» إلى آخره.

قد توهم قوم أن مثل تمر وحنظل وبطيخ وسفرجل جمع، وليس الأمر كذلك؛ لأن كل واحد مما تميز واحده بالتاء اسم جنس؛ لكون إطلاقه صادقًا على القليل والكثير من نوعه؛ ألا تراك تقول: عندي خمسة أرتال ثمرًا، كما تقول خمسة أرتال عسلًا، ولكونه يطلق على المفرد والمذكر والتثنية والجمع، قال تعالى^(٢): ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ﴾ فجاء مذكراً، وقال^(٣): ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ فجاء مؤنثاً، وقال^(٤): ﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ﴾ فجاء جمعاً. والدليل على أن مثل المذكورات ليس بجمع أنه لو كان جمعاً لكان جمع الكثرة قطعاً، ولو كان جمع الكثرة لكان الرد إلى القلة في تصغيره واجباً، فلما لم يُردَّ حيث قيل: تَمِيرٌ وَحَنْظَلٌ دلَّ على أنه ليس من الجمع في شيء.

(١) الأصل، ك: (الوصفين)، م: (وصفين).

(٢) القمر: من الآية ٢٠.

(٣) الحاقة: من الآية ٧.

(٤) سورة ق: من الآية ١٠.

● قوله: «وهو غالب...» إلى آخره.

أي: هذا النحو؛ أعني ما يميز واحده بالتاء كتمر وتمرّة، غالب في المخلوقات التي لا تصرف
للإنسان فيها كالأمثلة المذكورة، فأما بحبيء ذلك في المصنوعات فليس بقياس؛ لأنه خارج عن
الطريق الغالب، وذلك كقوله: سفين وسفينة، ولبن ولبنة، وقلنس وقلنسوة. وكون الكل مصنوعاً
ظاهر. وقلنس منقوص جار مجرى قاضي.

● قوله: «وكمأة وكمء...» إلى آخره.

أي: قد جاء عكس هذا النحو؛ أعني ما يميز واحده بعدم التاء، فقولك: كمء بغير التاء بمنزلة
تمرّة بالتاء، وقولك: كمأة بالتاء بمنزلة تمر بغير التاء، وكذا الكلام في الجبء والجبأة^(١). وهذا النحو
قليل، وقيل: قد جاء اللفظان على القياس: فلا عكس حيث^(٢).

● قوله: «ونحو ركب...» إلى آخره.

اختلف الناس^(٣) في أن هذه الأبنية هل هي جموع أم لا؟ استدل قوم على أنها جموع بأن كل
واحد منها دالّ على الجمعية كالجموع المتفق على جمعيتها، فيجب أن تكون جمعاً، وإلا لزم الترجيح
من غير مرجح. أما الأول فلأن الركب والركبان كلاهما بمعنى واحد بلا فرق، وكذا الجامل
والجمال مثلاً. وأما الثاني فظاهر. والصحيح أنها ليست بجموع، والدليل عليه أن الأبنية المذكورة لم
يشتهر واحد منها بكونه بناء للجمع، فلو اشتهر به كان جمعاً، وإنما هذه الألفاظ أسماء للجموع،
وليست بها، كما أن أسماء الأفعال أسماء لها، وليست بها. والجواب على شبهة المخالف منع انتفاء
المرجح، فإن المرحح في الجموع المتفق على جمعيتها وجود اشتهار البناء بكونه للجمع، وههنا لا
اشتهار، فثبت أنه لا مرجح بخلاف ثبوت، وبيان هذا: أن فعلاً بالفتح والسكون، وفعلاً بفتحهما،
وفاعلاً، وفعلة بفتحهما، وفعلة بالضم والسكون، وفعيلاً، وفعلاً بالضم، ليس واحد منها مشتهراً
بكونه بناء للجمع. قال سيوي في سراًة^(٤): «لو كانت بمنزلة فسقة أو قضاة لم يُجمع، ومع هذا إن
نظير فسقة من بنات الباء والواو يحبيء مضموماً؛ يعني قد قيل في جمعه: سرورات. ومن
الاستدلالات على انتفاء كونها جموعاً أنه لو كان ركب جمعاً لكان جمع الكثرة، ولو كان إياه
وجب الرد إلى القلة في التصغير، والتالي^(٥) باطل، كقوله: ركب، وهذا كما مر في بحث تمر.

(١) الجبء والجبأة: الكمء والكمأة. اللسان (جبا).

(٢) أي كتمر وتمرّة. وهذا مروى عن أبي خيرة، وروى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحدة وجمعاً. انظر اللسان (كمأ).

(٣) انظر تفصيل القول ومذاهب الناس فيها في المجمع (٦/ ١٢٣-١٢٩)، والارتشاف (١/ ١٩٢-١٩٤).

(٤) الكتاب (٣/ ٦٢٥).

(٥) م: (والثاني).

- والرَّكْبُ والركبان، ومثله السَّفَرُ: اسم للمسافرين، والحَلَقُ: اسم جمع الحَلَقَةِ، ومثله عَمَدٌ لاسم
العُمْدِ، والخَدَمُ: اسم للخدام، والجَاوِلُ: اسم للجمال مع رعاتها، ومثله الباقِرُ: وهو القطيع من البقر
مع رعاتها، والسَّرَاةُ: اسم لجمع السَّرِيِّ ^١ المشتق من السَّرْو، وهو السيادة، والفُرْهَةُ: اسم لجمع ٧١ ب
الفاره، وهو الحاذق بالشيء، والغَزِيُّ: اسم للغازين، والتَّوَامُ: اسم لجمع التَّوَامِ، والمرأة إذا وضعت
اثنين في بطن فالמושوعان كلاهما التَّوَامَانِ، أحدهما توأم على زنة فَوْعَل. ومثل التَّوَامِ الرَّخَالُ اسم
الرَّخِيلِ بفتح الراء، وهي الأنثى من ولد الضأن. ٦

ونحو: أَرَاهِطَ، وَأَبَاطِيلَ، وَأَحَادِيثَ، وَأَعَارِيضَ، وَأَقَاطِيعَ، وَأَهَالٍ، وَلِيَالٍ، وَحَمِيرٍ، وَأَمْكُنِ
على غير الواحد منها. (الشافية: ٥٥).

- ٩ ● قوله: «ونحو: أَرَاهِطَ...» إلى آخره.

- هذه جموع جاءت على غير مقتضى القياس؛ إذ القياس يقتضي أن تكون مفرداته غير ما هي
الواقعة في الكلام، وهذا معنى قوله: «على غير الواحد منها»، فمن ذلك قولهم: أَرَاهِطَ في جمع
رَهْطَ فكأنهم جمعوا أَرَهْطًا؛ لأن أفاعِلَ ليس من جموع فَعَلَ، وإنما هو جمع أَفْعَلُ، وقيل: قد جاء
أَرَهْطَ فيكون جمعه، ويكون على القياس ^(١)، وقولهم أباطيل: في باطل كأنه جمع إِبْطِيلَ أو إِبْطَالِ.
قاله سيبويه ^(٢)؛ لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على زنة أفاعيل، وقولهم: أحاديث في حديث كأنه جمع
إحداث أو أُحْدُوث أو إحدِيث مما يجيء فيه أفاعيل، وقولهم: أعارض في عَرُوض وهي اسم الجزء ١٥
الذي في آخر النصف الأول من البيت كأنهم جمعوا إِعْرَاضًا أو أَعْرُوضًا أو إِعْرِيضًا، وقولهم: أقاطيع
في قَطِيع، وهو الطائفة من البقر والغنم كأنهم جمعوا وزناً نحو الأوزان المارة أنفًا، وقولهم: أهالٍ في
جمع أهلٍ، وليالٍ في جمع ليلة. قال سيبويه ^(٣) [ما معناه ^(٤)]: كأنهم جمعوا أهلة وليالة، وأما الكلام ١٨
في أمكن في جمع مكان. فقد مرّ. قال سيبويه ^(٥): «كأنه جمع مَكْنٍ لا مكان». ولقائل أن يقول

(١) قال رؤية: هو الذليل نفرًا في أَرَهْطِهِ

وقال الآخر: وفاضح مُفْتَضِحٍ في أَرَهْطِهِ

وقال الحماسي: يا بؤس للحرب التي وضعت أَرَاهِطَ فاستراحوا

وانظر أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤)، واللسان (رهط)، وشرح شواهد الشافية (١٥٢).

(٢) انظر الكتاب (٢/ ٦١٦).

(٣) ساقط من الأصل، ك.

(٤) الكتاب (٢/ ٦١٦).

(٥) الكتاب (٣/ ٦١٧).

على القدماء والمتأخرين: ورود ليال في جمع ليلة (ليس)^(١) على غير القياس؛ بلجيء قول العرب في تصغير ليلة: لَيْلِيَّةٌ، فالتصغير والتكسير كلاهما دالٌّ على أن أصله ليلة، فثبت أن ليليَّيَّ على القياس، ولا عييص عن هذا إلا أن يقال بالشذوذ فيهما جميعاً. وهو بعيد؛ لأن أحدهما (فيهما)^(٢) يتقوى بالآخر، لا يقال: لو كان كذلك لزم الدور؛ لأننا نقول: المعنيُّ بالتقويُّ أن يجيء التصغير والتكسير كليهما يعمل عملاً في باب الأصالة والزيادة لا يحصل مثله من مجيء أحدهما، فلا توقف لأحدهما على الآخر.

وقد يُجمع الجمعُ، نحو: أَكَالِبَ، وَأَنَاعِيمَ، وَجَمَائِلَ، وَجَمَالَاتٍ، وَكِلَابَاتٍ، وَبُيُوتَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُزُرَاتٍ. (الشافية: ٥٥).

● قوله: «وقد يُجمع الجمعُ...» إلى آخره.

أي: قد يُنزلون الجمع منزلة المفرد فيقصدون (إلى جمعه كما يقصدون)^(٣) إلى جمع المفرد، وأكثر ما يكون ذلك في جمع القلة، فيجمعون كلَّ أَفْعُلٍ وَأَفْعِلَةٍ أرادوا جمعهما على أفاعِلٍ، كقولهم في أَكَلَبٍ: أَكَالِبُ، وفي أَسُورَةٍ: أساور، وذلك كقولهم في أَصْبَعٍ وَأَنْمَلَةٍ: أصابع وأنامل، فيحملون على موازنه المفرد، ويجمعون الأفعال على أفاعيلٍ، كقولهم في أَنَعَامٍ: أناعيم، كما جمعوا إعصاراً وأُسْلُوباً على أعاصير وأساليب، ويجمعون فعلاً على فعائل قالوا: جَمَالٌ وَجَمَائِلُ، كما قالوا: شِمَالٌ وَشَمَائِلُ، وقد يجمعون الكثرة بالألف والتاء كجَمَالٍ وَجَمَالَاتٍ. قال الله تعالى^(٤): ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾، وقالوا: كِلَابَاتٌ فِي كِلَابٍ، وَبُيُوتَاتٌ فِي بُيُوتٍ، وَحُمُرَاتٌ فِي حُمُرٍ، وَجُزُرَاتٌ فِي جُزُرٍ، وَطُرُقَاتٌ فِي طُرُقٍ.

ويمكن أن يستدل على جمع الجمع بأنه لما جاز جمع المفردات التي معناها الجمع [كأقوام]^(٥) ١٧٢ لزم أن يكون جمع الجمع جائزاً؛ لكون معنى القليلين الجمعية، وأما المفرد الذي معناه الجمع فمثل: القوم

(١) ليس في ك.

(٢) ليس في م.

(٣) المرسلات: ٣٣. قرأ حمزة والكسائي وخلف ويحيى بن وثاب والأعمش وابن عيسى وحفص عن عاصم وأبو عمرو في رواية الأصمعي وهارون عنه (جمالة)، وقرأ ابن عباس والمسلمي والأعمش وأبو حيوة وأبو نحرية وابن أبي عبيدة ورويس (جمالة)، وقرأ ابن عباس وقتادة وابن جبير والحسن وأبو رجاء والحضرمي وسعيد بن جبيرة (جمالات)، وعن الأعرج (جمالة صفر) بالإضافة، وعن ابن يعمر (جمال صفر). وقرأ الجمهور ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه (جمالات). وانظر توجيه ذلك في إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٢٠-١٢١)، وعلل القراءات للأزهري (٢/ ٧٣٨-٧٣٩)، وإعراب القراءات لابن خالويه (٢/ ٤٢٩)، وشواذ الكرماني (٢٥٧)، والبحر (٨/ ٤٠٧).

(٤) ساقط من الأصل، ك.

والرهنط. والدليل على الجمعية أنه لولا ذلك لما جاز دخول التاء في الفعل المسند هو إليه، لكن دخلت كقوله تعالى^(١): ﴿كذبت قوم نوح﴾.

٣ فإن قلت: وجود المفرد يستدعي الجمع، فأما وجود الجمع فيلغى^(٢) له ذلك، لاستحالة تحصيل الحاصل.

قلت: الجمعية معنًى، فالنظر إلى المعنى لا إلى اللفظ، فخصوصية الأفراد اللفظي ملغاة.

٦ فإن قلت: جمع المفرد بمعنى الجمع باعتبار الأفراد الصوري؛ إذ لولاه لم يُجمع.

قلت: فجمع الجمع حمل عليه باعتبار المعنى الشامل للقبيلين؛ إذ لولاه لم يجمع.



(١) الشعراء: من الآية ١٠٥.

(٢) م: (فبأي ذلك).

[التقاء الساكنين]

يُغْتَفَرُ فِي الرَّقْفِ مُطْلَقًا، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِيْنٌ فِي كَلِمَةٍ، نَحْوُ: خَوِيصَّةٍ، وَالضَّالِّينَ، وَتُمُوْدٌ
الْقَوْبُ، وَفِي نَحْوِ: مَيْمٍ، وَعَيْنٌ مَّا يُبْنَى لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ، وَقَفًا وَوَصْلًا، وَفِي نَحْوِ: أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟
وَأَيُّمُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؟ لِلإِبَاسِ. وَخَلَقْنَا الْبِطَانَ شَاذًّا. (الشافية: ٥٦).

٣

● قوله: «التقاء الساكنين...» إلى آخره.

اعلم أن الأصل في التقاء الساكنين عدمه؛ إذ من صورته ما يمتنع وجوده كاجتماع الألفين
واجتماع المدغمين، ومنها ما يتعذر كاجتماع الحرفين غير الألفين والمدغمين. والأول غير واقع في
الخارج لاستحالته، والثاني محمول عليه في كونه غير جائز بحسب الأصل، فوجوده يفترق إلى دليل.

٦

إذا عرفت هذا فنقول: التقاءهما إما أن يكون في كلمة واحدة أو في كلمتين؛ أعني به كونه
ناشئًا من اجتماع كلمتين.

٩

فالأول: يشترك فيه الاسم والفعل، ولا مجال للحرف فيه؛ لأن التقاءهما إما أن يكون باقيا في
الحال، وإما أن يكون محكوماً عليه بحسب الأصل^(١) (غير باق في الخارج. ظاهر أنه لا لقاء
للساكنين في الحرف في الخارج، ولا جائز أن يكون محكوماً عليه فيه بحسب الأصل)^(١)؛ إذ الحرف
جامد لا مدخل لتصرف فيه.

١٢

وأما الثاني: فالتقسيم يقتضي أن يكون تسعة أقسام؛ لأنه إما أن يكون بين اسمين، أو فعلين، أو
حرفين، أو اسم وفعل، أو بالعكس، أو اسم وحرف، أو بالعكس، أو فعل وحرف، أو بالعكس.

١٥

مثال الأول: كم انطلقك؟ مثال الثاني: اذهب اذهب، مثال الثالث: من البصرة، مثال الرابع:
كم استغفرت؟ مثال الخامس: استغفر استغفرا، مثال السادس: كم المال الذي عندك؟ مثال السابع:
عجبت من انطلقك! مثال الثامن: اللهم اغفر الذنوب، مثال التاسع: قد استنبطت.

١٨

رجعنا إلى ما هو يتكلم فيه كأنه يستثنى من عدم جواز التقاء الساكنين أربع صور؛ لأن قوله:
«يُغْتَفَرُ» يستدعي ذلك.

٢١

الأولى: الوقف. وقوله: «مطلقاً»؛ أي: مطرداً لا تخصيص لصورة دون أخرى، وذلك لا يكون
إلا فيما قبل آخر الكلمة ساكناً، فحينئذ يلتقي ساكنان، كقولك: جاء زيد، ومررت بعمرو؛
بإسكان الدال والراء، وزيدٌ قال، وأنت تقول، وتُحِبُّ، وتُخَارُ، وتستحيي؛ بإسكان آخر الكل،

٢٤

(١) ليس في م.

- وكتقول المصدّق حيث تقول زيد قائم: جيّر؛ بإسكان الراء، أو^(١) ساكنان على أحدهما كالصورة الآتية، فيجتمع ثلاث في سواكن، كما تقف على^(٢) ﴿صَوَافٍ﴾، ولا يرتقي إلى أربع، لا في لغة ٧٢ ب العرب، ولا في غيرها. ٣
- وظاهر أن المتحرك ما قبل آخره كمررت بَعَمَرُ، وَعَمَرُوا ضَرَبُ، وَأَجَلُ لا اغتفار فيه؛ إذ لا التقاء فيه. ٤
- أما وجه كونه مغتفراً في الوقف فهو أنه محلّ تخفيف وقطع، وموضع سهولة؛ ألا ترى أنك لو لم تقطع الصوت لم يكن وصله إلا بالصوت، ولو كان كذلك عَمِرَ بقاء الحرف ساكناً مع استمرار الصوت، فظهر أن الوقف مُهَوَّن اجتماعهما، ولولاه لكان الاستثقال مُدْرَكاً بالضرورة. ٥
- قوله: «وفي المدغم». ٦
- هذه هي الصورة الثانية. اعلم أولاً أن المدة كل ساكن من حروف^(٣) العلة قبله حركة تجانسه، فالألف لا تكون إلا بعد الفتح، والياء^(٤) والواو الساكنان وقبلهما من الحركة ما هما منه في الجنسية تكونان حرفي مد كالألف الملازمة للمد، ولهذا سُمِّي الثلاث حروف المد. ٧
- إذا عرفت هذا فاعلم أنه يقول: يغتفر التقاؤهما فيما كان أولهما مدة والثاني مدغماً، وكان المدة والمدغم في كلمة واحدة، سواء كان ما قبل المدة حرف مدّ مثل خُوَيْصَّة تصغير خَاصَّة، فإن الواو والياء كليهما حرف لين، أو لم يكن كذلك كقوله تعالى^(٥): ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فإن ما قبلها الضاد، ومن ذلك قوله أيضاً جل ثناؤه^(٦): ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾، وقولهم: تُمَوِّدُ الثوب ماضٍ مجهول من باب تفاعل معروفة: تَمَادَدْنَا الثوب، ومثله: تَسُوِّرُ الحديثُ، وَخَوَّجَ مجهول حَاجَّ من الحاجة. ٨
- والمعتبر وجود المدة والمدغم، فلو وجد أحدهما وانتفى الآخر لم يُغتفر، فلا يقال في قل: قَوْلُ؛ لاتقاء المدغم، ولا في يَسُدُّ يسلب ضم السين؛ لاتقاء المدة. ٩

(١) الأصل: (و). وقوله (أو ساكنان) عطف على قوله: (فحيث يلتقي ساكنان كقولك: جاء زيد).

(٢) من قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾. الحج: من الآية ٣٦.

(٣) الأصل، ك: (حرف).

(٤) م: (وأما الياء).

(٥) الفاتحة: من الآية ٧.

(٦) الأنعام: من الآية ٨٠.

وأما وجه الاعتذار فقد استدل^(١) عليه بأن الساكن الثاني معدوم في اللفظ موجود في التقدير. وهو فاسد؛ لأن المدغم ليس بمعدوم؛ بل هو ساكن كساكن غيره، إلا أن الإدغام عَرَضُهُ، وهو لا يخرج الحرف من الوجود إلى العدم. وهذا ظاهر. والصحيح أن المد مَهْوًوً للنطق بالساكن بعده لما فيه من استمرار الصوت، وأن المدغمَ النطق به أسهل من النطق بغيره، ولذلك جعلنا كلَّ واحد منهما جزءاً العلة.

٦ فإن قلت: هذا غير مضطرب؛ لأنه ليس في خُوَيْصَّة مدٍّ، وإن كان حرف المدَّ موجوداً.

قلت: هذا النحو، وإن لم يكن فيه المد، ولكنه لاشتماله على حرف المدَّ حُمِلَ على ما فيه المد.

● وقوله: «في كلمة» احتراز من الالتقاء في كلمتين مثل: قالوا ادَّثَر، وقُولِي ازَّيْل، وقالوا ادَّاراً، فإن

٩ هذا النحو لا يغتفر فيه؛ لأن أواخر الكلم مَحَالُّ تغييرات، ومن جعلها الحذف، فيجب العمل به دفعاً للمحذوف، بخلاف وسط الكلمة فإن تغييره في غاية الندرة، فلا يرتكب إلا إذا لم يبق وجه لإجراء الأصل. § ١٧٣

● قوله: «وفي نحو ميم...» إلى آخره.

١٢ الثالثة من الصور هذه. وهي التقاؤهما في الكلمات التي لم تقع في التركيب، سواء كانت

حروف الهجاء كقولك: عَيْنٌ، غَيْنٌ، قَافٌ، كَافٌ، لَامٌ، مِيمٌ، نُونٌ؛ إذا عدتها، أو كانت لأسماء

كقولك: زَيْدٌ، سَمْنَانٌ، سَحْنُونٌ، كذلك إذا عدتها. واشترط المصنف في الشرح^(٢) أن يكون ما

١٥ قبل الأواخر حرف لين، والظاهر أنه ليس كذلك؛ لأن ما بيني لعدم التركيب أعمُّ من أن يكون قبل

آخره حرف لين أو لم يكن، تقول: عمرو بكرٌ سعدٌ نصرٌ، فتجرى مجرى ما تقدم.

● وقوله: «وقفاً ووصلاً» إشارة إلى أن الالتقاء فيما وصلته بشيء وفيما وقفت عليه على

١٨ السواء؛ إذ في هذا القسم خلاف: ذهب قوم إلى أن الالتقاء فيه للوقف على كل كلمة، فلا يكون قسمًا

برأسه؛ بل يكون مندرجاً في القسم الأول. والصحيح أنه لعدم التركيب، ولذلك أشار إليه في المتن^(٣).

وأما وجه الاعتذار فهو أنه لما كان هذا النوع قليلاً وأرادوا أن يفرقوا بينه وبين غيره اغتفر فيه الالتقاء،

٢١ وأجري الباب الكثير والأمرُ العامُّ على الأصل في إعطائه حكم التقاء الساكنين، وهو أنه لا يغتفر.

(١) انظر شرح الجاربردي (١٥١).

(٢) شرحه على الشافية (٣٠/ب).

(٣) قلت: ما رآه الشارح صحيحاً هو منسوب سيويه والجمهور، واختاره الزخشي في الفصل، والثاني منسوب

الفراء وتبعه الزخشي في الكشف. وانظر الكشف (٨٠/١) فما بعدها، والجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه

(١٥١-١٥٢)، وشرح الرضي (٢/٢٢٢-٢٢٣).

● قوله: «وفي نحو آلحسن...» إلى آخره.

- ٣ الرابعة منها صورة الالتباس، وهي أن تكون همزة الاستفهام داخلية على همزة الوصل المفتوحة كقولك: آلحسن عندك؟ وكقوله تعالى (١) ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾، وقوله جل وعلا (٢): ﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾. ومن هذا القبيل قولك: آمينُ الله يمينك؟ وكان الأصل وجود الهمزتين الأولى للاستفهام والثانية همزة الوصل، فقلبت الثانية ألفاً محضة، فالتقى ساكنان أولهما الألف، والثاني إما لام التعريف وإما الياء في آمين؛ إذ الفتح في همزة الوصل لا يتجاوز لام التعريف وكلمة (آمين).

وأما وجه الاعتذار فهو كما أشار إليه في المتن: الالتباس.

- ٩ تحريره: أنه لو لم يغتفر لزم حذف الألف، ولو حذفت التيسير بالاختصار؛ لأنك إذا قلت: آلحسن عندك لم يعلم أنت غير بأنه عندك أم مستخير تستكشف عن كينونته عند المخاطب. قال سيويه (٣): «كرهوا أن يحذفوا فيكون لفظ الاستفهام والخير واحداً، فأرادوا أن يفصلوا ويبتنوا».

فإن قلت: لم لم يُبقوا همزة الوصل لئلا يلزم التقاء الساكنين؟

- ١٢ قلت: لأن حقها أن تحذف في الدرج، ولما كان الحذف مُفضيلاً إلى اللبس أوجبوا سكونها بقلبها ألفاً؛ إذ السكون أقرب إلى الحذف من التحريك ضرورة، فلما انتفى الحذف الذي هو الأصل جازوا بالسكون لكونه مناسباً له.

- ١٥ واعلم أن بعض العرب يجعلها بينَ يينَ، ولكن الفصحى قلبها ألفاً محضة، وقد جاءت القراءة (٤) على الوجهين، ولكن المشهور الفصحى، واستدل على مجيئها بينَ يينَ في الكلام بقول الشاعر (٥):

وما أدري إذا بتمت وجهها أريد الخير أيهما يليني

- ١٨ أأخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيه

ووجه الاستدلال أنه لو قلبت في قوله: أأخير انكسر الوزن؛ إذ لا يجمع بين ساكنين في مثل هذا الركن.

(١) الأنعام: من الآية ١٤٣، ١٤٤.

(٢) يونس: من الآية ٩١.

(٣) الكتاب (٤/١٤٨).

(٤) انظر الإقناع (١/٣٥٩)، والنشر (١/٣٧٧).

(٥) البيتان للمنتقب العبدى في ديوانه (٢١٢)، والمفضليات (٢٩٢)، وشرح شواهد المغنى للسيوطي (١/١٩١)، وحاشية ابن جماعة على الجاربردي (١٥٣)، والخزانة (٤/٤٢٩)، وشرح شواهد الشافية (١٨٨). ونسبهما العيني في المقاصد (١/١٩٢) لمحيى بن وثيل الرياحي، أو لابي زيد الطائي.

هذا هو الالتقاء المغتفر. وقد تجوز^(١) يونس^(٢) التقاءهما في نحو: اضربان، اضربان بالنون الخفيفة حيث جوز دخول الخفيفة على التنية وجمع المؤنث.

● قوله: «وَحَلَقْنَا الْبَطَانَ شاذَّ».

٣

لما ذكر المواضع التي يغتفر فيها الالتقاء للدليل المقتضي اغتفاره ذكر الموضع الذي لا دليل فيه عقيه، وهو قولهم: «حلقتا البطان» جمعوا بين الألف ولام التعريف، ولم يحذفوها، والحال أن الساكنين في كلمتين ليكون أشد؛ لأن الالتقاء والحالة هذه في كلمة لا يغتفر فعله في الكلمتين أولى.

٦

والبطان الحزام الذي [يكون]^(٣) تحت بطن البعير وفيه حلقتان متى التقتا فقد بلغ الشد^(٤) غايته، وقولهم: «التقت حلقتا البطان» مثل يضرب إذا اشتد الأمر^(٥).

فإن كان غير ذلك وأولهما مدّة حُدِفَتْ، نحو: خَفَ، وَقَلَّ، وَبِعَ، وَتَخَشَّيْنِ، وَاغْزُوا، وَارْمِي، وَاغْزُونَ، وَارْمِنَ، وَيَخْشَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ، وَيَرْمِي الْغَرَضَ. (الشالفة: ٥٧).

٩

● قوله: «فإن كان غير ذلك...» إلى آخره.

أي: إن كان التقاء الساكنين في غير ما ذكر من المغتفرات والنادر، فهو غير جائز، فحقه أن يرفع. ورفعه إما يحذف أحد الساكنين، أو بتحريك أحدهما؛ فالحذف فيما كان أولهما مدة، وإذا كان كذلك فالحذف [بالمدة]^(٦) أولى؛ لكونها حرف علة، ولكون الثاني حرفاً صحيحاً أو ضميراً، سواء كان الالتقاء في كلمة أو كلمتين الأخيرة منهما كالجاء أو لا، غير مستقلة حيثي، أو مستقلة^(٧).

١٥

فمن أمثلة الأول قولك: خَفَ وَبِعَ وَقَلَّ؛ إذ كانت في الأصل: خَافَ وَبِيعَ وَقَوْلُ؛ لأن بعد سلب التاء وإسكان الآخر من تخافُ وتبيعُ وتقولُ لا يبقى إلا المذكورات، فالتقى الساكنان، فارتفع بحذف المدة؛ لأن ما بعدها صحيح، فصارت ما دريت.

١٨

(١) م: (جوز).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٥٢٧).

(٣) عن م.

(٤) الأصل، ك: (الشدّة).

(٥) انظر أمثال أبي عبيد (٣٤٣)، وجمع الأمثال للميداني (٣/ ١٠٢)، والجمهرة لأبي هلال (١/ ١٨٨)، والمستقصى للزعزعي (١/ ٣٠٦).

(٦) ساقط من الأصل، ك.

(٧) علّق أحدهم في حاشية ك بقوله: «أي الكلمة الأخيرة إما مستقلة أو غير مستقلة إن لم تكن كالجاء؛ لأن التي هي كالجاء لا تكون إلا غير مستقلة».

- ومن أمثلة الكلمتين الأخيرة منهما كالجزة لكونها ضمير الفاعل قولك: تَخْشَيْنَ لخطاب
المؤنث؛ لأنه كان في الأصل تَخْشَيْنَ على زنة تَفْعَلَيْنَ كذهيين، فصارت الياء الأولى ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف والياء الثانية، (فحذفت الألف)^(١) وبقيت الياء لكونها
ضميراً، فصارت تَخْشَيْنَ على زنة تَفْعَلَيْنَ، بخلاف تَخْشَيْنَ لجمع المؤنث فإنه على تَفْعَلْنَ.
- ومنها: اغزوا جمع المذكر من الأمر الحاضر، كان أصله: اغزؤوا على وزن افعلوا كأنصروا،
فسلبت ضمة الواو استقلالاً لاجتماع الضمتين والواوين، فصارت الواوان ساكتين، فحذفت الأولى
وبقيت الثانية؛ لكونها ضميراً.
- ومنها: إرمي خطاب المؤنث من الأمر الحاضر، وأصله كان: إرميي على زنة إفعيلي كاضري، فحذفت
حركة الياء لاستقلال اجتماع الكسرتين والياعين، فصارتا ساكتين، فحذفت الأولى؛ لأن الثانية ضمير.
- ومما الأخيرة ليست كالجزة ولكنها غير مستقلة؛ لأن نون التأكيد لا تكون § صدرًا البتة: اغزَنْ ١٧٤
خطاب الجمع المذكر من الأمر. كان في الأصل، بعدما عرفت من العمل في اغزؤوا، عند دخول
نون التأكيد الثقيلة: اغزؤَنْ، فالتقى ساكنان أولهما واو الضمير والثاني النون الأول؛ إذ الثقيلة نونان،
فحذفت الواو، وإن كان ضميراً؛ لكون الثاني حرفاً صحيحاً.
- ومنها: إرمين المؤنث من الأمر الحاضر مع النون المذكورة. كان أصله: إرمين على وزن
إفعلن^(٢) كاضرين، فرفضت حركة الياء لتوالي الكسرات؛ إذ الياء ككسرتين، فالتقتا، فحذفت الياء،
مع كونه ضميراً، لكون الثاني النون كما عرفت.
- ومما الأخيرة ليست كالجزة وهي مستقلة، وذلك لأن حرف التعريف قد يقع صدر الكلام:
يخشى القوم، ولا يخفى أنه كان في الأصل: يَخْشَيُ على زنة يَفْعَلُ كذهب، فانتقلت الياء ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى، فحذفت الألف لكون الثاني لام التعريف وهو صحيح.
- ومنها: يغزو الجيش، وكان أصله: يَغْزُو موازن ينصُر، فسلبت ضمة الواو لتوالي الضمات؛ إذ
الواو كضمتين، فالتقتا، فحذفت الأولى لكون الثاني اللام.
- ومنها: يرمي الغرض، وكان: يرمي موازن يضرب، فسلبت ضمة الياء لكونها متطرفة، فالتقى،
فحذفت لما مر.

(١) ليس في ك.

(٢) كان في الأصل: إرمين، حذف الياء التي هي الضمير لالتقاء الساكنين، فصارت: إرمين، فجرى فيه ما ذكر
الشارح، وإنما سكت الشارح عن الصورة السابقة لتبيينه مثيلاتها في إرمين واغزَنْ.

والحركة في نحو: خَفِ اللهُ، وَاخْشَوْا اللهَ، وَاخْشَى اللهُ، وَاخْشَوْنِ، وَاخْشَيْنِ غير معتدٍ بها،
بخلاف نحو خَافَا، وَخَافَنَّ. (الشافية: ٥٧).

● قوله: «والحركة...» إلى آخره.

٣

قد علمت أن التقاءهما يقتضي إما حذف أحدهما أو تحريكه، وإذا جئت بالتحريك لم يحتج إلى الحذف، وكذا بالعكس، ولكن ينبغي أن يُعلم أنه ليس كل حركة معتدًا بها حتى يحصل بوجودها الغنية عن الحذف؛ بل من الحركات ما يُفتقر مع وجودها إلى الحذف؛ لكونها كالعدم، وهي ما إذا كانت عارضة غير أصلية، فهذا هو الخوض في بيان العارضة والأصلية، فقله: «خَفِ اللهُ» لا تعتدُّ بحركة الفاء وتحذف الألف كما تقدم؛ لأنها غير لازمة؛ إذ لو قلت: خَفِ رَبُّكَ زالت، فالحذف لا يرتفع بوجودها. ومن أمثله: اخْشَوْا اللهَ. وكان في الأصل: اخْشَيُوا كاذهَبُوا، فانقلبت الياء ألفًا، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، فحين وصلت حركت الواو بالضم؛ لما سيأتي، ولكن لا تعود الألف لعروض الحركة؛ إذ لو قلت: اخْشَوْا زيدًا لم يبقَ، ولو اعتدلت بها في المثالين لقلت: خَافَ الحَرْتُ وَاخْشَاوُ الحَرْتَ. قال تعالى^(١) ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾.

١٢

ومنها: اخْشَوْنِ، والأصل: اخْشَيُوا، فبعد العمل لم يُعتدَّ بالحركة حيث صار: اخْشَوْا، وحركت الواو لأن نون التأكيد بمثابة المنفصل، وذلك لبروز الضمير، ولو اعتبرتها قلت: اخْشَاوُنِ.

ومنها: اخْشَيْنِ. والأصل اخْشَيْنِي: موازن اذْهَبِي، فانقلبت الياء الأولى ألفًا للتحرك والانفتاح، كما مرَّ، فاجتمعا، فحذفت الألف، فحين ألحقت به النون لم تعتدَّ بحركة الياء الثانية لكونها عارضة كالمثال الأول، ولو اعتدلت بها قلت: اخْشَايْنِ.

١٥

اعلم أن شارحًا^(٢) قال: «حُذِفَ الألف من خَفِ والواو من اخْشَوْا والياء من اخْشَى». واعترض عليه آخر^(٣) فقال: «توهم أن اخْشَوْا واوي، وليس كذلك؛ بل هو يائي»، ثم بالغ فقال^(٣): «ليت شعري أي شيء أوقعه في الحكم بحذف الواو من أحدهما والياء من الآخر». وهو اعتراض حق غير خاف على من لم يتأمل أيضًا.

٢١

● قوله: «ببخلاف نحو خَافَا...» إلى آخره.

هذه هي الحركة التي يعتد بها لأصالتها. إنما حصلت المندوحة عن حذف الألف ههنا؛ لأن

(١) البقرة: من الآية ٢٣٧.

(٢) هو ركن الدين (٦٠).

(٣) هو الجاربردي (١٥٦).

اتصال الضمير به منزل منزلة اتصال جزء الكلمة بالكلمة، وكذا الكلام في خافوا [وخافي]^(١)، وكذلك اتصال النون في خافين بالفتح والكسر والضم للمفرد المذكر ومؤنثه وجمع المذكر.

٣ فإن قيل: ما الفرق بين النون في اخشون وبينها في خافن حيث جعلت في الأول بمنزلة كلمة منفصلة، وفي الثاني بمثابة جزء الكلمة.

قلنا: الفرق أنها إذا لحقت فعلاً، ولم يبق بعد لحاقها الضمير البارز، كانت بمنزلة جزء ذلك الفعل، وإذا لحقت، وبقي بعد اللحق الضمير، كانت بمنزلة الكلمة المنفصلة؛ وذلك لأنه يكون^(٢) الضمير البارز كالحاجز بينها وبين ما اتصلت به. وسيأتي الإشارة إليه^(٣).

٩ فإن قلت: فما وجه جعل حركة الفاء في خافا أصلية وجعل حركة التاء في دَعَتَا عارضة وكلاهما تنثية؟ ولم [لم]^(٤) يقولوا: دعاتا كما قالوا: خافا؟

قلت: لأن الألف في خافا لم يجز حالة كون الفاء ساكنة، والدليل عليه أن عمل الجزم في لم تخف إسكان الفاء، وفي لم تخافا ليس إياه؛ بل حذف نون التنثية، والموقوف جار مجزوم، وأما الألف في رَمَتَا فلم يجز إلا بعد سكون التاء، وأما تحريك التاء فلدفع التقاء الساكنين، فثبت أن الحركة في الأول أصلية، وفي الثاني عارضة. قال سيويه عقيب كلامه في رَمَتَا^(٥): «إنهم حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده، وليس بحركة تلزم».

١٥ فإن لم يكن مدة حرك، نحو: اذْهَبْ اذْهَبْ، ولم أَبْلِهْ، و﴿الْمَ اللَّهُ﴾، واخْشَوْا اللَّهَ؛ واخْشَى اللَّهَ، ومن ثم قيل: اخْشَوْنَ، واخْشَيْنَ؛ لأنه كالمفصل. (الثالثة: ٥٧).

● قوله: «وإن^(٦) لم يكن...» إلى آخره.

١٨ المباحث السالفة كلها فيما كان أو الساكنين مدة؛ (أي: وإن لم يكن أول الساكنين مدة)^(٧) فارتفاع التقائهما بتحريك أولهما أو الثاني. والأول هو القياس؛ لأن الالتقاء إن كان في كلمتين فالأول آخر كلمة فهو بالتغيير أولى، وإن كان في كلمة فكذلك؛ لكونه محمولاً على ما في كلمتين.

(١) عن م.

(٢) ك: (لا يكون).

(٣) انظر ص (٢٤٧) من هذا الكتاب.

(٤) عن م.

(٥) الكتاب (٤/ ١٥٨).

(٦) م: (فإن).

(٧) ليس في م.

- ووجه المشابهة الصورية ظاهر. واستدل المصنف في شرح المفصل^(١) على تحريك الأول حالة الالتقاء في كلمة بأن إسكان الثاني لا يكون إلا لغرض، فلو حرك فات الغرض. وهو أمر غير مطرد؛ إذ قد يكون الغرض في إسكان الأول كما في انْطَلَقَ، وسيأتي، فمن أمثلة تحريك الأول قولك: اذهب ٣ اذْهَبْ؛ لأنه [لما]^(٢) التقى ساكنان، الباء من الأول والذال من الثاني، حركت الباء، فارتفع الالتقاء. ومنها قولهم: لم أُبَلِّ. وكان أصله: لم أُبَالٍ من باب المفاعلة. تقول: بالى يُبَالِي مُبالاة. سقطت الياء بالجازم فبقي: ^(٣) (لم أُبَالٍ، فكثر استعماله حتى نُزِلَ منزلة ما لم يحذف منه شيء، فأسكنت اللام وقبلها ألفٌ، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف فبقي: ^(٣) لم أُبَلِّ، فألحقت هاء السكت به، فالتقى ساكنان هما اللام وهاء السكت، ^(٣) (فحركت اللام بالكسر، لكونها مكسورة في الأصل؛ لأن^(٤) الأصل في تحريك الساكن الكسر، وموضع الاستشهاد هذا العمل. ٩
- فإن قيل: هاء السكت لا تدخل إلا على متحرك، فكيف دخلت ههنا على الساكن؟ قلنا: نُزِلَت اللام منزلة المتحرك؛ لكونها في معرض التحرك في الجملة. ١٢
- فإن قيل: فمن حركة اللام يلزم عدم جواز حذف الألف، فلم حذفت؟ قلنا: لأن هذه الحركة عارضة فكأنه لا حركة. فالحاصل أن هذه اللام تقدر متحركة تارة؛ ليستقيم لحاق هاء السكت، وأخرى ساكنة؛ ليحصل استقرار حذف الألف وتحريك الأول لالتقاء الساكنين. ١٥
- ومنها قول الله عز وجل^(٥): ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ كانت الميم ساكنة فلاقت لام التعريف فحركت الميم بالفتح، وإن كان القياس الكسر، كما سيأتي، مراعاةً لوجود التفتيح في لفظ الله. ١٨
- واختلف في أن هذه الحركة من تحريك الساكن البنائي كما في مِيمُ قَافٍ (أيكون^(٦)) من التقاء الساكنين^(٧)، أو حركة الوقف؛ أعني الحركة الناشئة من إجراء الوقف مجرى الوصل، كقولهم:

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٤).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) ليس في م.

(٤) في الأصل، ك: (ولكن). تحريف ظاهر.

(٥) آل عمران: ١ ومن الآية ٢. قرأ السبعة ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ بفتح الميم وإسقاط ألف الوصل، وقرأ الحسن وعمر بن عبيد وأبو بكر في بعض طرقه عن عاصم وأبو جعفر الرؤاسي والأعمش والبرجمي وابن القعقاع: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ بإسكان الميم وقطع الألف، وقرأ أبو حية، ونُسبت إلى عمرو بن عبيد في الكشف، وإلى الرؤاسي في معاني الفراء: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ بكسر الميم وإسقاط ألف الوصل. وانظر معاني الفراء (١/٩)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٣٥٣)، والكشاف (١/٤١٠)، والبحر (٢/٣٧٤).

(٦) الأصل، ك: (ليكون). وما أثبتته هو الصواب.

(٧) ليس في م.

- ٣ ثلاثة أربعه بفتح الهاء وسكون الراء، وسيأتي. والأول أصح، ولهذا ذكره المصنف في أمثلة تحريك الأول لالتقاء الساكنين. والدليل عليه أن إجراء الوقف مجرى الوصل ليس بقوي في اللغة، فَحَمَلُ ما اجتمع عليه القراء على الوجه الضعيف لا يكون مرضياً. وقد مضى في هذا نَبَذُ من الكلام.
- ٦ ومنها: اخشوا الله. وبيانه: أن واو الضمير كانت ساكنة فلاقت لام التعريف فحركت لكونها غير مدة؛ لما ذكرنا من أن المراد بالمدة الممدودة، وأما تحريكها بالضم فلما سيأتي.
- ٩ ومنها: اخشَى الله. وتقريره: أن ياء الضمير كانت ساكنة، وكذا لام التعريف، فتلاقيا، فحركت الياء لكونها كالواو وغير مدة.
- ٩ وقد علمت أصل الكلمتين وما فيهما من اقتضاء عمل التقاء الساكنين باعتبار انفرادهما فهذا باعتبار اتصالهما بكلمة أخرى.

● قوله: «ومن ثم قيل...» إلى آخره.

هذا من تفرعات الحكم بتحريك الأول إذ^(١) لم يكن أول الساكنين مدة.

- ١٢ نقول: ومن أجل أن الأول من الساكنين يُحرك، وتعلم أن نون التأكيد في اخشوا واخشى بمنزلة § ٧٥ ب كلمة منفصلة. قيل: اخشَوْنٌ واخشَيْنٌ، فحركت الواو بالضم والياء بالكسر حيث لاقت كل واحدة منهما النون الأولى من نوني التأكيد الساكنة، كما حركنا في اخشوا الله، واخشى الله. ولولا أن النون في هذا الموضع نُزلت منزلة منفصل لاعتُدَّ بحركتها، فقيل: اخشاونٌ واخشائِنٌ. وقد سلف^(٢).
- ١٥ فإن قلت: مُسَلِّمٌ أن النون إذا لحقت والضمير بارز كانت (كالمنفصل)، وإذا لم يكن بارزاً كانت^(٣) كالمتصل، فما وجه بروزه في اخشَوْنٌ واخشَيْنٌ وحذفه في اذْعَنٌ واذْعِنٌ وازْمَنٌ وازْمِنٌ؟
- ١٨ قلت: هو أن حركة العين في الأولين لا دلالة لها على واو الضمير ولا يائه، فلو قيل: اخشَنٌ في القليلين بالحذف لانتبسا، بخلاف الأربعة الأخيرة فإن ضم عين الكل سواء كان أصلياً كما في: اذْعَنٌ، أو مصلحياً كما في: اِزْمَنٌ يدل على واو الضمير، وكذا كسرهما يدل على يائه، فأجريت مجرى الصحيح حيث قالوا: اُنْصُرُنْ وَاُنْصُرِنْ وَاَضْرِبُنْ وَاَضْرِبِنْ.
- ٢١ اعلم أنه قال في الشرح وبعض من شرح أيضاً في شرحه^(٤): التقدير من أجل أن نون

(١) الأصل: (وإذا).

(٢) انظر ص (٢٤٥) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في م.

(٤) انظر شرح المصنف (٣٢/أ)، وركن الدين (٦١). وما يراه الشارح هنا من فساد هذا التفسير سبقه إليه الجاربردي (١٥٨)، ولابن جماعة فيما ذهب إليه الجاربردي واليزدي نظر.

التأكيد كالمنفصل قيل: اخْشَوْنَ واخْشَيْنَ، وقوله بعد هذا الكلام: «لأنه كالمنفصل» يأبى سداد هذا التفسير؛ إذ لا يقال من أجل أن الشيء كالمنفصل: (قيل كذا؛ لأن الشيء كالمنفصل)^(١).

إلا في نحو انْطَلَقَ، ولم يَلْدَهْ، وفي رُدَّ، ولم يَرُدَّ، في تميم، مما فُرَّ من تحريكه للتخفيف فحُرِّكَ الثاني، وقراءة حفص ﴿وَيَتَّقِه﴾ ليست منه، على الأصح. (الشافية: ٥٧-٥٨).

● قوله: «إلا في نحو انْطَلَقَ...» إلى آخره.

قد عرفت أن الأصل في التحريك تحريك الأول، فهذا هو الخوض في تحريك الثاني.

فمن أمثله قولهم: انْطَلَقَ بسكون اللام وفتح القاف، وكان الأصل: انْطَلِقْ صيغة أمر المخاطب المذكر المفرد من غير تغيير، فأسكنت اللام قياساً على إسكان عينِ بابِ كَيْفٍ؛ لأن لفظة طَلِقَ ولفظة كَيْفٍ متشاكلان صورةً، فاجتمع الساكنان^(٢)، فحرك الثاني لكلا يلزم الدور؛ إذ لو حرك الأول صار ما هو المَقْرُورُ منه. وأما الفتح فإما للإشعار بأن الكلمة مغيرة عما كانت في الأصل؛ إذ الحركة الأجنبية أدلُّ على ذلك من المعهودة في الجملة، وإما لأن الفتح أخفُّ الحركات فتناسب أن يجبر به ما جاء من التغيير الخارج عن القياس، وإما لأنهم أتبعوا حركة الطاء؛ إذ ليس بينهما إلا الحرف الساكنة، والحاجز الساكن كالعدم، وإما لأنهم كرهوا أن يكسروا فيكون في اللفظ مشاكلاً لقولهم: استَدْعِ واسْلُتْقِ، فيوهم أنه محذوف منه ياء.

ومنها قولهم: لم يَلْدَهْ بسكون اللام وفتح الدال. وكان الأصل: لم يَلْدَهْ بالكسر والسكون، وهو ظاهر. فَسُكِّنَتِ اللامُ قياساً على بابِ كَيْفٍ؛ لأنه مثله في اللفظ، فالتقيا فحرك الدال. والفتح إما لأخفَّيته، أو للإشعار، أو للإتباع. كما سبق. قال الشاعر^(٣):

عَجِبْتُ لمُولُودٍ وليس له أبٌّ وذِي وَلَدٍ لم يَلْدُهُ أبوانِ

أراد بالأول عيسى، وبالثاني آدم عليهما السلام.

(١) ليس في م.

(٢) وهما اللام تفريعاً والقاف للأمر.

(٣) وهو رجل من أزد السراة أنشده له الخليل كما في الكتاب (٢/ ٢٦٦ و ٤/ ١١٥)، والأصول (١/ ٣٦٤)، ونكت الشتمري (١/ ٥٩٠)، وفي الدرر (١/ ١٧٤) أن الشاهد له أو لعمر الجني، وفي العيني على حاشية الخزانة (٣/ ٣٥٥) أن أبا علي الفارسي نسبته إلى عمر المذكور، وفي التصريح (٢/ ١٨) عن الفارسي أن عمر الجني سأل امرأة القيس عن مراد الشاعر بهذا البيت.



● قوله: «وفي رُدٍّ...» إلى آخره.

- أي: ومن أمثلة تحريك الثاني قولك: رُدٍّ، ولم يَرُدَّ في لغة تميم^(١)؛ لأن الحجازيين يقولون: أُرُدُّد، ولم يَرُدُّد. وكان أصل ما هو لغة تميم كما هو لغة الحجاز، فنقلوا حركة السدال الأولى إلى ما قبلها ٣ لمصلحة الإدغام؛ إذ المدغم لا يكون إلا ساكناً، فاجتمع الساكنان، فحرك الثاني، فأدغم الأول فيه، ولما نُقل حركة المدغم استغنى عن همزة الوصل فحذفت. وأما الحجازيون فلا يجوزون الإدغام إلا ٦ فيما كان الأول ساكناً والثاني متحركاً، فإن كان عكس ذلك فيمنعونه، لاستلزام ذلك التقاء الساكنين قبل الإدغام، كما هو لغة تميم، وهو محذور عندهم، فيظهرون في الواحد المذكور في الأمر كَارُدُّد وَلَيْرُدُّد، وفيه وفي المؤنث من المستقبل كَلَّم يَرُدُّد ولم تَرُدُّد، فأما التنثية والجمع والتأنيث مثل رُدَّا ولم يَرُدَّا ورُدُّوا ولم يَرُدُّوا ورُدِّي ولم تَرُدِّي فالوفاق على الإدغام فيها ثابت. وكلتا اللغتين ٩ جيدة. قال الله تعالى^(٢): ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾، وقال^(٣): ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ﴾ على اللغتين، وقال^(٤): ﴿وَاضْمُمْ يَدُكَ﴾، وقال^(٥): ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ على الحجاز. والفك فيما كان سكونه بالبناء، والإدغام فيما ١٢ كان بالإعراب أحسن، ولذلك اتفق على الإظهار في اضْمُمْ واشْدُدْ، ووقع أكثر القراءة^(٦) على الإدغام في ﴿يَرْتَدَّ﴾ ذلك لأن سكون الإعراب كالحركة؛ لأنه عارض بخلاف سكون البناء، فلهذا استحسن الإدغام في الأول والفك في الثاني.

- وقوله: «مما قرأ من تحريكه للتخفيف» أي: تحريك الأول. وهذا بيان لقوله: «إلا في نحو ١٥ انْطَلَقَ»، وهو استثناء من قوله: «حُوك» أي: الأول.

● قوله: «وقراءة حفص...» إلى آخره.

- ذهب أبو علي وأكثر النحاة منهم الزمخشري إلى أن الهاء في قوله تعالى ﴿وَيَتَّقِ﴾ بكسر الهاء ١٨ وسكون القاف هاء السكت. قال تعالى^(٧): ﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِ﴾ وهي

(١) انظر لغات العرب في هذا النحو في الكتاب (٣/ ٥٢٩ وما بعدها)، والتكملة (١٦٧).

(٢) المائدة: من الآية ٥٤.

(٣) البقرة: من الآية ٢١٧.

(٤) طه: من الآية ٢٢.

(٥) طه: ٣١.

(٦) قرأ أهل المدينة وأهل الشام بالفك، وقرأ أهل الكوفة وأهل البصرة بالإدغام. انظر إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٧)،

وعلل القراءات للأزهري (١/ ١٦٥-١٦٦)، والتيسر (٩٩)، والإقناع (٢/ ٦٣٥)، والبحر (٣/ ٥١١).

(٧) النور: ٥٢.

قراءة حفص عن عاصم، وقراءة الباقيين ﴿يَتَقَهُ﴾ بكسر القاف وسكون الهاء. وقالوا: كان الأصل يَتَقِي، فحذفت الياء للجزم، فبقي يَتَقِ، ثم جعلت الياء^(١) منسية، فألحقت هاء السكت، فصار يَتَقَهُ، ثم أسكنت القاف تشبيهاً للفظ تَقَهُ بِكَتِفٍ، فاجتمع الساكنان، فحرك هاء السكت بالكسر إجراء للوقف مُجرى الوصل، وكُسرت لأنه حق الساكن إذا حرك، وسيأتي، ولم يرتض المصنف هذا القول، واختار ما ذهب إليه عبد القاهر حيث قال: الهاء هاء الضمير، وهو عائد إلى الله تعالى، وكان الأصل: ويتقيه حذف الياء، كما مر، ثم سكنت القاف لما^(٢) ذكر، فلا ساكنين حيثئذ. وإلى هذا أشار بقوله: «ليس منه على الأصح». والمختار هذا الوجه؛ لأن في إثبات هاء السكت في الوصل وتحريكها نوعاً من التعسف مع أن المندوحة عنهما حاصل^(٣).

٧٦ ب

والأصل الكسر فإن خُوف فلعارض، كوجوب الضم في ميم الجمع، ومُذ، وكاختيار الفتح في ﴿أَلَمْ أَلْهِكُمْ﴾، وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَمْرٌ﴾، بخلاف ﴿إِنْ أَمْرٌ﴾، وَقَالَتْ أَمْرٌ، و﴿إِنْ الْحُكْمُ﴾، واختياره في نحو: اخشَوْا الْقَوْمَ عَكْس^(٤) ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾، وكجواز الضم والفتح في نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ، بخلاف رُدَّ الْقَوْمَ، على الأكثر، وكوجوب الفتح في نحو رُدَّهَا، والضم في نحو رُدَّه، على الأفصح. والكسر لُغِيَّةٌ، وَغُلْطُ ثَلْبٍ في جواز الفتح؛ لكونه ضعيفاً، والفتح في نونٍ من مع اللام، نحو: مِنَ الرَّجُلِ. والكسرُ ضعيفٌ، عكس من أَيْنِكَ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ. (الشافية: ٥٨-٥٩).

● قوله: «والأصل الكسر».

أي: الأصل في الساكن إذا حرك سواء كان الأول أو الثاني أن يحرك بالكسر، وكذا الكلام في كل ساكن، وعلى هذا أدلة:

أحدها: أن بين الكسر والسكون مشاكلة من حيث إن كل واحد منهما يختص ببعض المواضع؛ بيانه: أن الأصل في الجر الكسر، وفي الجزم السكون، فاختص الأول بالأسماء، والثاني بالأفعال، وجه^(٥) المشابهة اختصاص كل واحد.

الثاني: أن السكون جعل بدلاً عن الكسر حيث تعذر الكسر، وذلك أنه جعل الجزم في الفعل

(١) م: (الهاء). تعريف ظاهر.

(٢) الأصل، ك: (كما).

(٣) انظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في الكشف (٢/ ١٤٠-١٤٢)، والإقناع (١/ ٥٠١-٥٠٢)، والدر المصون (٨/ ٤٢٨-٤٣١). وانظر التكملة (١٧٣)، وشرح الشافية للمصنف (٣٢-٣٣/ أ)، وشرح المفصل له (٢/ ٣٥٧-٣٥٨)، والرضي على الشافية (٢/ ٢٣٩-٢٤٠)، والجاربردي عليها (١٥٩).

(٤) في شرح ركن الدين، واليزدي كما سيأتي: «وعكسه».

(٥) م: (فوجه).

بمنزلة الجر في الاسم.

الثالث: أن الغالب في تحريك كل ساكن أن يحرك بالكسر فالغالب أصل؛ إذ الأصل غلبة الأصل وجريانه في مجاري استحقاقه. ٣

الرابع: أن بين الكسر والسكون مناسبة تامة تدرك بالضرورة هي الباعثة على المعاوضة التي تجري بينهما؛ إذ لو لم يكن كذلك لكان الكلام مشتملاً على عدم المناسبة، واللازم باطل؛ للزوم ارتكاب القبيح من غير موجب، وللزوم النقص في كلام الله تبارك اسمه وكلام الرسول ﷺ؛ إذ الكل عربي مبين غير ذي عوج، فكذا الملزوم. ٦

● قوله: «فإن خولف...» إلى آخره.

أي: خلاف الكسر لا يكون إلا لأمر ما، وذلك إما أن يُوجب الخلاف، أو يستدعي استحسانه، أو جوازَه. وكل واحد من الثلاثة، إما أن يكون في الضم أو الفتح؛ إذ المخالف منحصر عليهما. ٩

فأما موجب الخلاف في الضم، فمن ذلك وجوب الضم في ميم الجمع، كقوله تعالى^(١): ﴿لَا تَشْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، وإنما يكون واجباً إذا لم تقع الميم بعد هاء مكسورة، كقوله تعالى^(٢): ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾، وعليهم الله؛ لأن الكسر في هذا النحو أقعد للإتباع، ومنهم من لا يلتفت إلى الإتياع ويضم، ومنهم من يضمهما جميعاً. وأما الإيجاب فلأن الواو تظهر في القراءة التي تلحق كقولك: عليكمو، فدل أن الأصل الضم^(٣)، فالإيجاب لإجراء الأصل على موضعه^(٤). ١٥

ومن ذلك أيضاً ضم ذال مُذ في قولك: مُذ اليوم، وذلك لأن أصلها: مُنْذ بالضم فعند التحريك الحركة الأصلية أولى^(٥).

وفي قوله: «ميم الجمع» نظر؛ لما عرفت من كون الوجوب مشروطاً بعدم وقوع الميم بعد الهاء المكسورة، فالإطلاق غير سديد. ١٨

(١) يوسف: من الآية ٩٢.

(٢) البقرة: من الآية ٩٣.

(٣) جاء في حاشيتي الأصل، ك: «كان أصل عليكم: عليكمو فحذفت الواو للتخفيف فرتها رد الشيء إلى أصله، وهذا المعنى يدل على كون الميم مضمومة لا محالة».

(٤) انظر تفصيل القول في قراءات القراء ولغات العرب في ميم الجمع إذا وليها ساكن في المختص (١/٤٣-٤٦)، وسر الصناعة (٢/٥٥٨-٥٥٩)، والكشف (١/٣٥-٤١)، والإقناع (٢/٥٩٥-٥٩٦)، وشرح المفصل

لابن يعيش (٢/١٣١-١٣٢)، وبغية الطالب (٩٤-٩٦).

(٥) وحكى اللحياني الكسر في فلها على الأصل. انظر سر الصناعة (٢/٥٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٣٢).

● قوله: «وكاختيار الفتح...» إلى آخره.

قد تقدم علة اختياره. وقد جاء عن بعض العرب الكسر.

● قوله: «وكجواز الضم...» إلى آخره.

الاختيار جواز له رجحان، وهو إما أن يكون في الأصل أو في المعدول إليه. وأما الجواز المطلق فيقتضي تساوي الجانبيين، فهذا الموضع من جملة، وفي قوله ثلاث شرائط:

٦ إحداها: أن يكون بعد الثاني من الساكن الثاني ضمة.

والثانية: أن تكون تلك الضمة أصلية لا عارضة.

والثالثة: أن تكون تلك الضمة في الكلمة التي فيها الساكن الثاني، وهذا كقولك: قالت ١٧٧

٩ اخرج فإن ضمة الراء أصلية، وهي في كلمة الساكن الثاني، ومنه قوله تعالى^(١): ﴿عَيَّوْنُنْ

اذْخُلُوهَا﴾ وقوله^(٢): ﴿عَلَّابِئُ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾، وقوله^(٣): ﴿أَوْ انْقُصْ﴾ بضم نوني التنوين وروا

أو، وكقولك: قالت اغزي فإن الزاي، وإن كانت مكسورة، ولكن الأصل فيها الضمة، فعروض

١٢ الكسر غير معتد به، كما أن عروض الضم غير معتد به في قالت ارثوا.

● قوله: «بمخلاف ﴿إِنْ امْرُؤٌ﴾^(٤)...» إلى آخره.

هذا معنى الاحتراز بقوله «أصلية». وتقريره أن ضمة امرؤ وارثوا ليست مما له أصل. أما الأول

١٥ فلأنها دائرة مع حركة الهمزة فتبعتها، تقول: أنت امرؤ بضم الراء، ورأيت امرأ بفتحها، ومررت

بامرئ بكسرها، فتري أن لا ثبات لها. وأما الثاني فلأن الميم كانت مكسورة في الأصل؛ لأن الأصل

كان: إرْمِيُوا موازنًا اضْرِبُوا فبعد الإعلال ضمت لتسلم واو الجمع، فتري أنها عارضة، فلا تضم نون

١٨ إن ولا تاء قالت؛ بل تكسرها؛ إذ لا موجب للمعدول محقق، فلا يعدل عن الأصل.

● قوله: «و﴿إِنْ الْحُكْمُ﴾^(٥)». هذه فائدة الشريطة الثالثة. بيانه أن ضمة حاء الحكم، وإن

كانت أصلية لا عروض، لها لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني؛ لأن كلمته لام التعريف، وهي

(١) الحجر: من الآية ٤٥-٤٦.

(٢) سورة ص: من الآية ٤١-٤٢.

(٣) المزمل: من الآية ٣. وانظر تفصيل المذاهب والقراءات في هذه الآيات وما أشبهها في النشر (١/ ٢٢٥).

(٤) النساء: من الآية ١٧٦.

(٥) الأنعام: من الآية ٥٧، يوسف: من الآية ٤٠، ومن الآية ٦٧.

كلمة مستقلة، فلا تؤثر في نون إن، فلا تحرك إلا بالكسر، وإذا ثبت انفصال الضمة من الساكن الثاني كانت كالضمة العارضة؛ إذ ليس بلازم أن يكون لام التعريف داخلاً على لفظ حكم، كما أنه ليس بلازم أن تكون راء امرؤ مضمومة. فهذا تحقيق فائدة قوله: «في كلمته». وأما الكسر فيما جاز الضم فيه فظاهر.

● قوله: «واختياره...» إلى آخره.

٦ أي: كجواز الضم فيما مر، وكاختياره في نحو اخشوا القوم، ﴿ولا تنسوا الفضل﴾^(١)، ورموا ابنك، ومصطفوا الله. ووجه الاختيار أنهم أرادوا الفرق بين واو الضمير وبين واو لو وأو. هكذا ذكروا^(٢). ويجوز أن يقال: ضموا واو الضمير ليكون مشعراً بضم اللام المحذوفة؛ إذ الأصل: فعلوا وافعلوا ولا تفعلوا، فلما أرادوا حذف اللامات ألقيت حركتها على ما يليها حيث أمكن؛ لتدل على وجودها.

● قوله: «وعكسه ﴿لو استطعنا﴾^(٣)».

١٢ أي: ما الاختيار فيه الكسر الذي هو الأصل. وإنما اختير للفرق، كما مر، أو لأن مقتضى الضم فيه مفقود فلا وجه له فيه، فالوجه الأصل ليس إلا. وحمل قوم واو الضمير على واو لو فكسروا، وقوم واو لو على الضمير فضموا، وكلاهما ليس بفصيح^(٤).

١٥ ● قوله: «وكجواز الضم...» إلى آخره.

١٨ أي: كجواز الضم وكاختياره فيما مضى، وكجواز الضم والفتح في رد ولم يرد، وهي اللغة التميمية، وتعلم أن الكسر هو الأصل فيكون جائزاً حيث لا وجوب في غيره. فالوجه في الضم أنهم أرادوا إتباع العين، وفي الفتح أنهم حاولوا أخف الحركات حيث اضطروا إلى التحريك.

(١) البقرة: من الآية ٢٣٧.

(٢) انظر: الرضي على الشافية (٢/٢٤٣)، وركن الدين (٦٣).

(٣) التوبة: من الآية ٤٢.

(٤) قرأ يحيى بن يعمر: ﴿ولا تنسوا الفضل﴾ بكسر الواو، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق أبو السمال: ﴿اشترؤا الضلالة﴾، وقرأ علي بن عيسى ومجاهد وأبو حنيفة وابن أبي عمير: ﴿ولا تناسوا الفضل﴾ بكسر الواو كذلك. وقرأ الأعمش وزيد بن علي: ﴿لو استطعنا﴾ بالضم، وقرأ نافع والأعمش وأبو جعفر وابن ثاب: ﴿لو اطلعت عليهم﴾، وقرأ الحسن ﴿لو استطعنا﴾ بالفتح. وانظر توجيه هذه القراءات وما أشبهها في الكتاب (٤/١٥٥)، ومختصر الشواذ لابن خالويه (١٥)، والمختص (١/٥٤)، والبحر المحيط (٢/٢٣٨ و ٤٦/٥)، والارتشاف (١/٣٤٤)، والمساعد (٣/٣٤٣).



● قوله: «بمخلاف...» إلى آخره.

أي: ما سبق من جواز الحركات في غير ما لاقى الآخر ساكنًا، فأما إذا لاقاه فأكثر النحاة على أن الاختيار الكسر، كقولك: رُدُّ القوم. واستدل المصنف والشارحون^(١) عليه بأن الكسر هو الحركة الأصلية بتقدير فك الإدغام، فالإدغام إنما جاء عليه، وهو على ما كان، فينبغي أن يبقى على حاله. ويعنون أن الأصل: اردد القوم، والإدغام إنما طرأ على هذه الصورة، فالكسر له أصل بناء على هذا التقرير.

ولقائل أن يمنع طرآن الإدغام على الصورة المخصوصة. وسنَدُّ المنع أن يقول: إن الإدغام طرأ مطلقًا؛ أعني لا على صورة مخصوصة؛ إذ لو كان كذلك لتعلق بتلك الصورة فقط، فلما عمَّ تعلقه في أية صورة كانت دلَّ على أنه لم يتعلق بمخصوصه.

والأحسن أن تقول: لما كان الأصل في حركة الساكن الكسر، سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما، وكان لهذا الآخر؛ أعني دال رُدُّ القوم، اعتباران أحدهما: كونه ساكنًا ثانيًا، كما دريت؛ أعني نظرًا إلى ذات اردد حين الإدغام، والثاني كونه أولهما؛ أعني نظرًا إلى ملاقة الدال لأم التعريف ناسب أن يكون الاختيار فيه الكسر؛ لكونه ذا جهتين مستدعيتين إياه؛ إذ اقتضاء المقتضيين أقوى أثرًا في ترتب المقتضى عليهما من اقتضاء أحدهما. وتعلم أن الضم والفتح كلاهما أيضًا جائز، ولكن لا اختيار فيهما.

● قوله: «وكوجوب الفتح...» إلى آخره.

إنما أوجبوا الفتح فيما لحقته ضمير الغائبة، كقولك: رُدُّها؛ لأن الهاء حرف خفية فهي لخفائها منزلة منزلة المعلوم، وإذا أردت النطق بالألف فلا يمكن إلا أن تفتح ما قبلها، فكذلك تفتح ههنا، وأوجبوا الضم عند لحوق ضمير الغائب كقولك: رُدُّه؛ لما عرفت من خفاء الهاء، فكأنهم قدروا دخول الضم على الواو فأوجبوه لمناسبة الواو. والعلة في الألف أقوى؛ إذ لا يكون قبلها إلا الفتح، وأما الواو فقد يكون غير الضم قبلها. وأيضًا لو كسر ما قبل الألف صارت ياء، فانتفى ضمير^(٢) الغائبة، (لو ضُمَّ صارت واوًا)^(٣) فالتبس الضميران، ولو كسر ما قبل الواو صارت ياء لانكسار الهاء، فتقول: رُدُّه، فلا يلزم من المخورين شيء.

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٣٤/أ)، وركن الدين (٦٣)، والجاربردي (١٦١).

(٢) الأصل، ك: (فانتفى ضمير ولو).

(٣) ليس في م.

● قوله: «والكسرُ لُغِيَّةٌ».

وهي تصغير لغة، وأصلها: لُغْيُوَّةٌ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت الأولى في الثانية؛ إذ لغة محذوفة اللام كُتِبَتْ؛ أي الكسر ليس لغة كاملة؛ بل هو في لسان ناس من بني عقيل سمعه الأخفش^(١). وأما عمله فظاهر مما مرّ.

● قوله: «وغلط ثعلب».

أي: نسبوا الغلط إليه كما يقال: فُسِّقَ زيدٌ؛ أي: نسبوا إليه الفسق. وثعلب^(٢) جوز الفتح في قولهم: رُدُّه، كما جوزه إذا لم يكن الضمير، فكأنه لم يلتفت إلى وجود الضمير وعدمه.

● قوله: «والفتح...» إلى آخره.

أي: كوجوب § الفتح في ردها، وكوجوب الفتح في نونٍ مِنْ مع لام التعريف عند الفصحاء نحو قولك: مِنْ الرَّجُلِ. وإنما أوجبوه؛ لأن لام التعريف كثيرة الاستعمال فناسب استجلاب الخفة عندها؛ لأن الفتح أخف. قال سيويه^(٣): «لم يكسروا في ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار مِنْ الله بمنزلة الشاذّ». إشارة إلى أن الأصل الكسر.

● قوله: «والكسرُ ضعيفٌ».

أي: كسر نونها لغة ضعيفة لا يرتضيها الفصحاء وإن كان القياس لفقدان الألف عند كثرة الاستعمال. قال سيويه: «زعموا أن ناساً من العرب يقولون: مِنْ الله، فيكسرون ويمجرون على القياس». وهذا مما الرجحان في المعدول إليه.

● قوله: «عكس مِنْ ابنك».

أي: الكسر مع غير لام التعريف أفصح وأجود كما أن الفتح معها أفصح، وقد فتح طائفة ههنا كما كسر قوم ثَمَّتَ. وأما إيجاب الكسر ههنا فلأنه هو الأصل، ولأنه لم يكسر مِنْ مَعَ غير لام التعريف كثرتها مع لام التعريف، فعدل عن الأصل معها؛ لاقتضاء كثرة الاستعمال ذلك. قال

(١) انظر المفصل (٣٥٤)، والارتشاف (١/٣٥٤)، والأشعرني على الألفية (٤/٣٥٢).

(٢) انظر الفصح (٢٦٧)، والمساعد (٣/٣٤٥)، والأشعرني (٤/٣٥٢).

(٣) الكتاب (٤/١٥٤-١٥٥).



سيبويه^(١): «وقد اختلفت العرب في من إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة».

● قوله: «وعن على الأصل».

أي: الكسر في نون عَن واجب؛ لأنه هو الأصل، ولا كثرة للاستعمال ههنا؛ أعني مع لام التعريف كما كانت في مِثْل. هكذا قالوا. وأما الضم فيها، وقد حُكي ذلك عن الأنخفش^(٢)، فلغة رديئة قبيحة؛ لكون الضم في غاية البعد من الأصل والخفة. ووجهه بعضهم^(٣) بأنه لإتباع جيم الرجل، وهو فاسد؛ لأنه ربما لا يكون في الاسم الداخلة هي عليه ضم كالفرس تقديرًا. وقال المصنف في شرح المفصل^(٤): «وجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة»، ثم قال^(٥): «قالوا: عن الرجل - أي بالضم - كما قالوا: اخشوا القوم». وهذا توجيه غير قوي يعرفه المتأمل.

وجاء في الْمُغْتَفَرِ: النَّقَرُ، وَمِنْ النَّقْرِ، وَاضْرِبُهُ، وَدَائِبُهُ، وَشَابَّةٌ وَجَانٌّ، بخلاف نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾. (الشافية: ٥٩-٦٠).

● قوله: «وجاء في الْمُغْتَفَرِ...» إلى آخره.

قد سبق أن التقاء الساكنين مغتفر في الوقف مطلقًا، فقد جاء في المغتفر أيضًا تحريك الأول في صورة الرفع والجر فرارًا من التقاء الساكنين، فكان القائل به لم يغتفره أصلًا، فقالوا في قولهم: هذا النَّقَرُ: النَّقَرُ بضم القاف، وفي: من النَّقْرِ: النَّقَرُ بكسرها، ولم يفعلوا ذلك في: رأيت النَّقَرَ، فلم يفتحوا القاف؛ لما سيأتي في باب الوقف إن شاء الله تعالى.

● وقوله: «اضْرِبُهُ».

بضم الباء وسكون الهاء كان الأصل بلا وقف عكس هذا، فأسكنت الهاء في الوقف، فمن يَفَرُّ من التقاء الساكنين يقول هكذا. قال الشاعر^(٥):

عجبتُ والدهر كثيرٌ عجبُهُ من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهُ.

(١) الكتاب (٤/ ١٥٤).

(٢) انظر المفصل (٣٥٥)، والارتشاف (١/ ٣٤٤)، والمساعد (٣/ ٢٤٢)، والهمع (٦/ ١٨٢).

(٣) هو الجاربردي (١٦٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٦٥).

(٥) هو زياد الأعجم، وانظر الشاهد منسوبيًا إليه في الكتاب (٤/ ١٧٩-١٨٠)، ونكت الشتمري (٢/ ١١٠٨)، وشرح

المفصل لابن يعيش (٩/ ٧٠)، وشرح شواهد الشافية (٢٦١)، والدرر (٦/ ٣٠٣-٣٠٤).

٧٨ ب

● قوله: «ودأبة...» إلى آخره. §

أي: جاء في المغتفر الوقفي التحريك، وجاء في المغتفر المدّي والإدغامي؛ أعني ما الساكنان أولهما مدة والآخر مدغم، وهو الذي يقولون له التقاء الساكنين على أحدهما كما مر، التحريك أيضاً، قالوا في دابة وشابة: دأبة وشأبة بقلب الألف همزة وفتحها، وهذا للمبالغة في الحرب من التقاء الساكنين. قرئ قوله تعالى^(١): ﴿وَلَا جَانَّ﴾، وقوله^(٢): ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بالهمزة المفتوحة.

٦ ● قوله: «بخلاف ﴿تأمروني﴾». ●

أي: قلبُ المدة همزة قد جاء في صورة الألف فأما في صورة الواو والياء فلم يجرى، فلم يقرأ قوله تعالى^(٣): ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾ بقلب الواو همزة، ولم تُقلب ياء خويصة أيضاً همزة، فوافق الهاربون من الالتقاء في هاتين اللغة الكرى.

فإن قلت: لم لم يقلبوا في الواو والياء أيضاً قياساً على الألف؛ إذ الكل حروف علة؟ قلت: إنما يتوجه إذا لم يمكن تحريك المدة، كما إذا كانت ألفاً، فأما إذا أمكن تحريكها، كما إذا كانت غير الألف، لم يكن للقلب معنى، فلا يجوز ارتكابه.

فإن قلت: فلم لم يحركوها إذا كانت الحركة عليهما ممكنة؟

قلت: لأن إقامة همزة مفتوحة مقام ألف أسهل من إقامة واو وياء متحركين بالضم أو الكسر مقام واو وياء ساكتين، فارتكاب الالتقاء أهون من تحريك حرف العلة، بخلاف تحريك الهمزة بالفتح؛ لأنها حرف صحيحة والفتح أخف.



(١) الرحمن: من الآية ٣٩. وهي قراءة عمرو بن عبيد. وقرأ أيوب السخنياني: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. وانظر مختصر الشواذ لابن خالويه (١، ١٤٩-١٥٠)، وسر الصناعة (١، ٧٢-٧٤)، والمختسب (١، ٤٦-٤٨)، وشواذ الكرماني (١٧)، والكشاف (١، ٧٣)، والمحرر الوجيز (١، ١٣٢).

(٢) الفاتحة: من الآية ٧.

(٣) الزمر: من الآية ٦٤.

[الابتداء]

- ٣ لا يُبتدأ إلا بمتحرك، كما لا يوقف إلا على ساكن؛ فإن كان الأول ساكناً، وذلك في عشرة أسماء محفوظة، وهي: ابنٌ، وابنةٌ، وأنتم، واسمٌ، واستٌ، وأنسان، وأنتان، وأمرؤ، وامرأة، وأيمنُ الله، وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً، كالافتدَار، والاستِخراج، وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ أو أمرٍ، وفي صيغة أمر الثلاثي، وفي لام التعريف، وفي ميمه، ألحق في الابتداء خاصّة همزة وصل مكسورة، إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تُضم، نحو: أُقتل، أغز، أغزّي، بخلاف: إزموا، وإلا في لام التعريف، وأيمنُ الله فإنها تُفتح. (الطبعة: ٦١).

● قوله: «الابتداء...» إلى آخره.

- ٩ لما كان كلام العرب أشرف اللغات وخير الألسنة ناسب أن يكون مشتملاً على التناسب التام، واللطافة الكاملة، ومن جملة ذلك أن لا يكون ابتداء الكلام إلا بمتحرك، ولا وقفه إلا على ساكن، فإن الابتداء بالساكن متعذر كالابتداء بالألف؛ إذ يَبَيّن أنه لا يمكن، أو متعسر محتوٍ على بشاعة ما كالابتداء بغيرها، وأما الوقف فلما كان قطع الكلمة، كما سيأتي، يقتضي ذلك أن يكون الحرف الموقوف عليها ساكنة؛ لتكون الخفة المطلوب وجودها حاصلة. وهذا من مستحسنات كلامهم. فتقرر أن الأصل أن لا يكون أوائل الكلم إلا متحركة، وقد جاءت ساكنة في بعض الأسماء وبعض الأفعال وبعض الحروف، فتُدورك سكونها باجتلاب همزة الوصل ليبتدأ بها إذا لم تكن الكلمة الساكن أولها متصلة بكلمة قبلها؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن المرفوض عن^(١) لسانهم.
- ١٢ قال شارح^(٢): «الحرف المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته، أو حركة مجاوره، أو لين قبله، كباء بكر، وميم عمرو، وصاد خويصة. ومن أنكر ذلك فقد كابر المحسوس»، ثم قال^(٣): «وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن؛ لأن التلغظ بالحركة بعد التلغظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال». فأجاب بمنع أنها بعده؛ بل هي معه.
- ٢١ وأنا أقول: هو واقع في لسان العجم، كما تقول في الفارسي^(٤): (خواجه) مثلاً، فإن الخاء ليس لها حركة، لا من الثلاث المشهورة، ولا من غيرها. ومثل ذلك كثير يوجد بأدنى تأمل، ثم إن

(١) ك: (على).

(٢) هو الجاربردي (١٦٣).

(٣) انظر تفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (٢٥).

الانفصال المذكور غير حقيقي؛ بل هو أمر موهوم، وعد إنكار ذلك من مكابرة المحسوس فاسد يشهد بفساده الحسن. هذا مع أن القدماء جعلوا الابتداء بالمتحرك والوقف على الساكن من خواص كلام العرب المحتوي على كمال الفصاحة، كما مرّ، فلو جعل ذلك ضرورياً، كما جعله هذا الشارح، لم يكن للاختصاص معنى، فتنبه^(١).

● قوله: «فإن كان...» إلى آخره.

٦ ذكر الأسماء أولاً، ثم الأفعال، ثم الحروف. وجزء قوله: «فإن كان» قوله بعد ذكر الجميع: «ألحق في الابتداء». أما الأسماء فسكون أولها إما سماعي، وهو في المحفوظة المذكورة في المتن، وإما قياسي، وهو في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً. وظاهر أن قوله: «مصدر» يخرج غيره؛ إذ لا قياس فيه. والمصدر قد لا يكون له فعل كالحجّيز فيخرج، وقد لا يكون في فعله ألف كندحرج تدحرجاً. وقيد الفعل بالماضي؛ لأنه لو لم يكن لزم أن يكون أول مصدر تدحرج وملحقاته ساكناً، وبطلان اللازم ظاهر. وأما بيان الملازمة فلأن الفعل أعم من الماضي والمستقبل والأمر والنهي، وفي قولك: أتدحرج وتغافل ألف، فلو لا القيد لزم ما ذكرنا.

فإن قيل: مثل أهراق بعد ألفه أربعة أحرف، وهو فعل ماضٍ، وليس أول مصدره ساكناً.

قلنا: مثله نادر لا يُعتدُّ به، فكأنه كالعدم.

١٥ وأمثلة المصادر المذكورة قولك: اقتدر اقتداراً، وانطلق انطلاقاً، واحمرّ احمراراً، فهذا هو الذي بعد ألف فعله الماضي أربعة، وتقول: استخرج استخراجاً، واغْدُودَنَّ اغْدِيدَاناً، واغْلُوطْ اغْلُوطاً، واشْهَابْ اشْهِيَاباً، واخْرَنْجَمْ اخْرَنْجَاماً، واَقْشَعْرْ اقْشَعْرَاراً، واسْحَنْكْ اسْحَنْكَاكاً، واسْلَنْقِ اسْلَنْقَاءً، فكل هذه بعد ألف فعله الماضي خمسة أحرف، وهو المراد بقوله: «فصاعداً».

وقولك: افْعَلْ وافْعَلْ يدخل في نحو اقْتَدَرَ، فيكون مصدرهما أيضاً ساكن الأول. لا يقال: فعله

(١) ذهب السيد الشريف الجرجاني والكافيجي كما في الجمع (٢٢٢/٦) إلى أن الابتداء بالساكن ممكن إلا أنه مستثقل، خصوا ذلك بغير لغة العرب، والذي عليه الجمهور عدم إمكان ذلك مطلقاً. وفي المنصف لأبي الفتح ما يوافق الجمهور. قال: «اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالساكن وربما من الابتداء به؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس. وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر ما يُتَشَاغَلُ بفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية ومن ليس بكامل العقل». ونقل عنه الرضي في شرحه على الشافية (٢٥١/٢) عكس هذا. قال الرضي: «الأكثر على أن الابتداء بالساكن متعذر، وذهب ابن حني إلى أنه متعسر، لا متعذر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية، نحو شَرْتُ، وسَطَام».

الماضي في الأصل لا ألف له، فلا اعتبار للعارض؛ لأننا نقول: وجود الألف معتد به، سواء كان البناء الذي هي فيه أصلاً أو فرعاً.

٣ واعلم أن مثني ما فيه همزة الوصل همزته للوصل أيضاً، فأما الجمع فإن كان سالماً فكذا، كقولك: أعجبتني استنباطاتك، وإلا فهي للقطع، كقولك: الأسماء والأبناء.

● قوله: «وفي أفعال تلك».

٦ قد تم بحث الأسماء فهذا بحث الأفعال.

نقول: الساكن أوله من الأفعال ماضي كل مصدر مذكور وصفه، وأمره، وصيغة أمر الثلاثي، كقولك: اقتل واضرب وأذهب.

٩ وفي بيانه نظراً؛ لأنه لا يحصل معرفة المصدر إلا بالماضي، كما دريت، ولا يحصل معرفة الماضي والأمر إلا بالمصادر، فكان الأصوب أن يقول: وفي ماضي الخماسي المزيد على الثلاثي، وفرعي ٧٩ ب تفعّل وتفاعل، والسداسي، ومصدر الكلّ، وأمره؛ لثلاث يلزم حوالة أحد القبيلين إلى الآخر. وإنما قيدنا الخماسي بالقيّد هذا؛ لثلاث يلزم سكون أول تدرج، ولا أول مصدره وأمره.

١٢ فإن قلت: فما بال تكلم وتغافل؟

قلت: لا يسمى مثله مزيداً على الثلاثي؛ بل ملحقاً.

١٥ ● قوله: «وفي لام التعريف وميمه».

مذهب^(١) سيبويه أن حرف التعريف اللام وحدها، وأما الهمزة فمحتلبة لكون اللام ساكنة، فالقول بوجود الساكن الأول من الحروف مبني على مذهبه. واستدل عليه بأن الهمزة لو كانت مقصودة لم تحذف كهمزة أم. وفيه نظراً؛ لجواز أن يكون الحذف لكثرة الاستعمال. وقيل: حرف التعريف واحد كحرف التنكير، يعنون التنوين؛ حملاً للنقيض على النقيض. وأما مذهب الخليل فهو أن (ال) حرف التعريف كقد وهل. قال: إنما هما حرف بمنزلة قد وسوف. وقال سيبويه^(٢): «زعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف»، وإنما حذف على مذهب الخليل في الدرج لكثرة الاستعمال.

٢١

(١) انظر المذاهب في (ال) التعريف في الكتاب (٣/ ٣٢٤ و ٤/ ١٤٧-١٤٨)، والمقتضب (١/ ٢٢١-٢٢٢)

(٢/ ٩٢)، وسر الصناعة (١/ ٣٣٢-٣٤٩)، والنصف (١/ ٦٥-٧١)، وشرح التسهيل لابن مالك

(١/ ٢٥٣-٢٥٦)، والجمع (١/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٢) الكتاب (٤/ ١٤٨).

وأما الميم ففرع اللام يجري فيها الخلاف المذكور. ومثله ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال^(١): «ليس من أمير امصيام في امسفر» يعني ليس من البر الصيام في السفر. وهو من لغة طيء. ● قوله: «أُلحق...» إلى آخره.

٣

قد تقدم أنه جزاء، فقوله: «خاصة» يفيد انحصار اجتلاب همزة الوصل في الابتداء، فيعلم عدم جوازه في الدرج. قال الزنجشيري^(٢): «وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش». واللحن العدول عن الشيء. وأما مثل قول الشاعر^(٣):

٦

إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه
بَيْتٍ وإفشاء الوشاةِ قمينٌ

فمما لا يقاس عليه، وسيأتي هذا.

وقيل^(٤): سميت هذه الهمزة همزة الوصل لأنها تحذف في وصل الكلام. وعليه إنها مفقودة فيه، فليس مناسباً أن تضاف إليه مع إثباته؛ بل الأولى أن يقال: همزة غير الوصل بناءً على ذلك. وقال المصنف في شرح المفصل^(٥): «سميت بهمزة الوصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن». وهو مرضي، ولهذا سماها الخليل^(٦) سُلَمَ اللسان، ويقال^(٧): أُلِف الوصل أيضاً باعتبار صورتها في الخط كالألف، أو باعتبار قربها من الألف في المخرج. وفي الصحاح^(٨): «الألف على ضربين لينة وهي

٩

١٢

(١) رواه النمر بن تولب، وانظره بالألف واللام في مسند أحمد (٥/٤٢٤)، وصحيح البخاري (١/٣٣٣)، والنهاية (١/١١٧)، وفتح الباري (٤/١٨٣)، وبالألف والميم في سر الصناعة (١/٤٢٣)، ونصب الرأية لأحاديث الهداية (٢/٤٦١)، والجمع (١/٢٧٣)، والمساعد (١/١٩٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/١٣٠-١٣١).

(٢) المفصل (٣٥٦).

(٣) الشاهد لقيس بن الخطيم، على الأصح، وهو في ديوانه (١٦٢)، وانظره منسوباً إليه في نوادر أبي زيد (٢٠٤)، ومعاني الأخفش (١/١٢)، وفصل المقال (٥٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٣٧)، وشرح شواهد الشافية (١٨٣)، والعيني (٤/٥٦٦)، والدرر (٦/٣١٢)، ونسب إلى جميل في الكامل (٢/٨٨٣)، ونسبه ابن منقذ في الباب (٢٣) إلى قيس، وفيه (٢٤٠) إلى جميل. وهو في ديوانه (٢٠٢).

(٤) قاله ابن يعيش في شرحه (٩/١٣٦)، ونسبه الأزهري في التصريح (٢/٣٦٤) إلى ابن الضائع.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٨)، وهذا القول نسب في التصريح (٢/٣٦٤) إلى الشلوين شيخ ابن الضائع.

(٦) انظر الجاربردي (١٦٦).

(٧) وهو ما ارتضاه معظم التصريفيين. وانظر الجاربردي (١٦٦).

(٨) الصحاح: باب الألف اللينة. ونص الصحاح: «الألف على ضربين: ألف وصل، وألف قطع، وكل ما ثبت في الوصل فهو ألف القطع، وما لم يثبت فهو ألف الوصل، ولا تكون إلا زائدة».

الألف، ومتحركة وهي الهمزة».

ولك أن تقول: جَعَلَ الْمُقْسَمَ وَالْقَسِمَ واحداً.

والجواب عنه باعتبار تغاير الجهتين.

● قوله: «مكسورة...» إلى آخره.

الهمزة المجتلبة للنطق بها الأصل في حركتها الكسر، فالعدول عنه لا يكون إلا لعارض.

والدليل على أن الكسر أصل أنه يناسب السكون؛ لما مر من قبل^(١)، وأن السكون يناسب

العدم؛ لأن حذف الساكن أمر واحد، وحذف المتحرك أمران، والعمل الواحد أسهل، وهذا ٨٠
ضروري، وأن الأصل في هذه الهمزة عدمها؛ إذ الأصل في الزائد عدمه، فلما رفض الأصل؛ لغرض
النطق بها، ولم يكن إلى مناسبه سبيل للزوم التسلسل، حركت بالكسر؛ لأنه مناسب لما يناسب الأصل.

فمما خولف الكسر أن يكون بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها فيه تضم، فحيث لا ضمة لا تضم،
كما في: اسْتَخْرِجْ وَاذْهَبْ وَاضْرِبْ، وكذا حيث لا أصالة للضمة، وإن كانت ملفوظة، كقولك:

إِمْرُؤُ ابتداءً، وقولك: إِنبُوا وإِزْمُوا؛ لأن راء امرئ لا ثبات لضمها، فإنها دائرة في حركتها مع حركة
الهمزة الأخيرة، وقد سلف، وأما ما قبل واو الضمير في المثالين فضمه لمصلحة الواو، وهو ظاهر؛
لأنهما من يني ويرمي، ولا فرق بين أن تكون الضمة الأصلية ملفوظة، كقولك: اقْتُلْ، واحتَقِرْ

واستُخْرِجْ مجهولي: احتَقِرْ واستُخْرِجْ، أو مقدرة، كقولك: أغْزِي للمخاطبة، وأُخْتِرْ وأُسْتَجِزْ^(٢)
مجهولي: اختار واستجاز، فترى أنه لا يعتد بالضمة اللفظية حيث لا أصالة لها، وتعتبر المقدرة حيث
لها أصالة، وإنما عدل عن الأصل ههنا إلى الضم؛ لكون الكسر قبل الضم مستقلاً، ولم يعتدوا
بالحاجز؛ أعني الحرف الساكن؛ لكونه كالعدم، ولم يكونوا ليفتحوها لأنهم حاولوا الإتيان.

واعلم أنه قد اضطرب رأي المصنف في حركة هذه الهمزة^(٣)، فقال في الشرح^(٤): «إنما ضم
باب اقْتُلْ واغْزُوا؛ ليناسب الضمُّ الضمُّ»، وقال في شرح المفصل ما معناه^(٥): «إنهم إنما لم يكسروها؛
لأن الكسر قبل الضم في الكلمة الواحدة مستقل. واحتز بالكلمة الواحدة عن الكسر في: قالتُ اخرجْ؛
لأنه ثمَّ كان جائزاً لا واجباً، وقال^(٦): «كراهية الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة أشدُّ مما كان

(١) انظر ص (٢٥٠) من هذا الكتاب.

(٢) الضمة في (استجيز) ملفوظة، وليست مقدرة.

(٣) يريد: اضطرب رأيه في تعليل حركة هذه الهمزة.

(٤) شرح المصنف (١/٣٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٦٩).

- في كلمتين»، وليس في هذا إلا الاستدلال على عدم جواز الكسر، ولا شيء يدل على عدم جواز الفتح، وقال في شرح الكافية في بيان حركتها^(١): «لو قالوا: أَقْتَلْ لالتبس بالمضارع، ولو قالوا: إقْتَلْ لكان مستقلاً، وكسروها فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل: إضْرِبْ لالتبس بالماضي الرباعي لما لم يسمّ فاعله، ولو ضموا في مثل: إعْلَمْ لالتبس بمضارع ما لم يسمّ فاعله، ولو فتحوا في: إضْرِبْ لالتبس بالأمر من الرباعي، ولو فتحوا في: إعْلَمْ لالتبس بالماضي الرباعي، فتعين الكسر فيه».
- وهذه الاستدلالات، (أعني من قوله: «وكسروها...» إلى آخره)^(٢) كلها غير سديدة. وبيان ذلك على الإجمال أن كل واحد منها يستلزم إما كون الأصل فرعاً، أو كون الفرع أصلاً، وكلا ذلك فاسد، فالملزوم مثله، والمعني بالأصل الكسر، وبالفرع غيره. وتوضيح ما ذكرنا أنه يعتذر في صورة الكسر بما يعتذر، ولا حاجة إلى اعتذار فيها؛ لجريان الأصل في على مجراه؛ بل الواجب أن ٨٠ ب يعتذر في صورة عدم الكسر بما يصلح للاعتذار، فتقدير غير الكسر ثم دفعه باعتذار ما يُشبه كونَ غير الكسر أصلاً، وكون الكسر فرعاً؛ لكنه قد ثبت أن الكسر أصل، فتأمل. وقد بسطنا الكلام في هذا في الباسطة فليرجع محاولُ البيان التفصيلي إليها. وذهب قوم^(٣) إلى أن الأصل في حركة هذه الهمزة أن تكون تابعة لحركة العين، ثم ارتضوا الضم في: أَقْتَلْ، كما ارتضوا الكسر في: إضْرِبْ، ولم يرتضوا الكسر في: إِذْهَبْ، وقالوا: كان الواجب أن يقال: أَذْهَبْ؛ أي: بفتح الهمزة، ثم قالوا: إنما لم يُتبعوا لأنهم لو اتبعوا لالتبس بالمضارع المتكلم، وبالماضي المذكر من باب الإفعال. وفيه تعسف؛ لما مرّ من أن الكسر هو الأصل.

● قوله: «وإلا في لام التعريف...» إلى آخره.

- من جملة ما خولف الأصل فيه الهمزة التي مع لام التعريف، والتي في كلمة أَيْمَنْ، فقد عُدل عن الكسر إلى الفتح فيهما، وعلة ذلك أن اللام كثيرة الاستعمال، وكذا إِيْمَنْ؛ لأنها قسم، ويكثر استعماله، فأرادوا أن يُثبتوا فيه نوعاً من الاستخفاف، ففتحوا لذلك، وأوجبوه لتلا يكون للزوال إلى الجابر سبيل. ٢١

اعلم^(٤) أن إِيْمَنْ عند سيبويه من اليمن، فإذا قال المقسم: أَيْمَنْ اللهُ فكأنه قال: بركة اسم الله

(١) شرح الكافية للمصنف (١٠٨).

(٢) ليس في م.

(٣) هو مذهب الكوفيين. انظر الإنصاف (٢/ ٧٣٧-٧٤١ المسألة ١٠٧)، والهمع (٦/ ٢٢٤).

(٤) انظر الخلاف في (إِيْمَنْ) ومذاهب القوم فيها في الإنصاف (٢/ ٤٠٤-٤٠٩ المسألة ٥٩)، والكتاب

(٤/ ١٤٨-١٤٩)، واللسان (ع).

أجدر. هذا تحقيق الأفصح، وقد علمت ورود غير الأفصح فيما سبق^(١).

وأما سكون هاء: وَهَوَ، وَهَيَ، وَفَهَوَ، وَفَهَيَ، وَلَهَوَ، وَلَهَيَ، فَعَارَضٌ فَصِيحٌ، وكذلك لَامُ الأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿وَلْيُوفُوا﴾، وَشَبَّهَ بِهِ: أَهَيَ، وَأَهَوَ، وَ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾. ونحو ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ قليل. (الشالية: ٦٢).

٣

● قوله: «وأما سكون هاء: وَهَوَ...» إلى آخره.

- لما كان الكلام في اجتلاب الهمزة لسكون أوائل الكلم آذن بأن السكون العارض غير معتد به،
- ٦ فلا يُجْتَلَبُ له الهمزة، § ولما كان العارض غير فصيح غالباً؛ لكون الأصل استعمال الأصل، أشعر ٨١ بأن السكون في هذه المواضع، وإن كان عارضاً، فصيح، وذلك لأنهم قد أسكنوا في عَضُدٍ وَكَفْرِ لاستحلاب الخفة المطلوبة لهم في كل موضع، فكذلك أسكنوا هاء هو وهي حيث وقعت مسبوقة بواو العطف وفائه ولام الابتداء، فقولك: وَهَوَ وَفَهَوَ وَلَهَوَ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ عَضُدٍ، وقولك: وَهَيَ وَفَهَيَ وَلَهَيَ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ كَفْرِ، ولما كثرت الواو والفاء واللام استعمالاً نُزِّلَتْ منزلة الجزء من الكلمة. قال تعالى^(٢): ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾، وقال^(٣): ﴿فَهَيَ كَالْحِجَارَةِ﴾، وقال^(٤): ﴿لَهُوَ الْقِصَصُ الْحَقُّ﴾.
- ١٢ وأما لام الأمر بعد الواو والفاء فسكنوها أيضاً كذلك. قال سيبويه^(٥): «وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يُلْفِظُ بها إلا مع ما بعدها». وتحقيقه أن قولك: وَلِيْ مِنْ قَوْلِكَ: وَيَذْهَبُ بمنزلة قولك: وَهَيَ، فجرى الإسكان فيهما
- ١٥ على السواء؛ لكونهما متساويين في اللفظ. قال تعالى^(٦): ﴿فَلْيَنْفِقْ﴾، وقال^(٧): ﴿وَلْيُوفُوا نَذْرَهُمْ﴾، وقال^(٨): ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾، وكثير من العرب لا يسكن في القبيلين، فيجري على الأصل. قال سيبويه^(٩): «ومن ترك الهاء على حالها في هو وهي ترك الكسرة في اللام على حالها»^(١٠).

(١) نحو بيت المثقب العبدى. انظر ص (٢٤١).

(٢) البقرة: من الآية ٢١٦.

(٣) البقرة: من الآية ٧٤.

(٤) آل عمران: من الآية ٦٢.

(٥) الكتاب (٤/ ١٥١).

(٦) الطلاق: من الآية ٧.

(٧) الحج: من الآية ٢٩.

(٨) الكهف: من الآية ١٩، الحج: من الآية ١٥، عبس: من الآية ٢٤، الطارق: من الآية ٥.

(٩) الكتاب (٤/ ١٥٢).

(١٠) انظر القراءات في هذه الآيات وما مائلها ومذهب القراء فيها في الإقناع (١/ ٤٩٢-٤٩٣)، والنشر

(٢/ ٢٠٩-٢١٠).

● قوله: «وشبّه به...» إلى آخره.

أي: شبه الهاء الواقعة بعد همزة الاستفهام بالهاء بعد الواو والفاء؛ لكون كل شبه الآخر في اللفظ، وإنما احتيج في هذا النوع إلى التشبيه بالمتقدم؛ لكون حرف العطف كثير الاستعمال، بخلاف همزة الاستفهام فإنها ليست في درجة حرف العطف في الاستعمال، فقالوا: أهو وأهي، كما قالوا: وهو وأهي. قال الشاعر^(١):

٦ وقمت للزور مرتاعاً فأرقتني فقلت: أهي سرت أم عادني حُلْم

وهذا النحو قليل. وشبّه قولك: ثم ليضرب بقولك: فليضرب، ووجه المشابهة أن ثم حرف العطف كما أن الفاء حرف العطف، وأما كون الفاء أصلاً فلا أن الحرف الواحدة بتنزيلها منزلة الجزء أسهل من الحرفين والثلاث. قال الله تعالى^(٢): ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾، وهذا النحو أكثر من قولهم: أهو وأهي. وأما إسكان الهاء من قوله تعالى^(٣): ﴿أَنْ يَمْلَأَ هُوَ﴾ تشبيهاً بقوله تعالى^(٤): ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ فقليل ضعيف، وهو مروي عن قالون^(٥) المقرئ، ووجه الضعف أن الكلمة التي سبقت الهاء ليست كالجاء ولا شبيهة بما هو كالجاء؛ أعني مثل ثم.



(١) نسب الشاهد إلى المّرّار العدوي في شرح الحماسة للمرزومي (١٣٩٦-١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافية (١٩٠)، والخزانة (٣٩١/٢). ونسب إلى زياد بن حمل في التصريح (١٤٣/٢)، والعيبي (١٣٧/٤). وقال العيني (١٦١/١) هو زياد بن حمل، ويقال زياد بن منقذ. وانظر حاشية شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٩).

(٢) الحج: من الآية ٢٩.

(٣) البقرة: من الآية ٢٨٢. وإسكان الهاء هنا مروية عن أبي نشيط محمد بن هارون الربيعي الحربي المروزي. انظر الإقناع (٤٩٣/١).

(٤) آل عمران: من الآية ٦٢.

(٥) إسكان هاء الضمير قبلها واو أو فاء أو لام أو ثم مروي عن قالون والكسائي، وتابعهما أبو عمرو إلا مع (ثم) في القصص، والباقون بتحريك الهاء حيث وقع. انظر الإقناع (٤٩٢-٤٩٣)، والنشر (٢٠٩-٢١٠).



[الوقف]

قطع الكلمة عما بعدها، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل.

فالإسكان المجزؤ في المتحرك، والرؤم في المتحرك؛ وهو أن تأتي بالحركة خفيفة، وهو في المفتوح قليل، والإشمام في المضموم؛ وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان. والأكثر على أن لا رؤم، ولا إشمام في هاء التانيث، وميم الجمع، والحركة العارضة. (الشافية: ٦٣).

● قوله: «الوقف...» إلى آخره.

معنى الوقف لغة الحبس، وفي الاصطلاح حده المصنف بما ذكر، فالقطع أضافه إلى الكلمة؛ لأن قطع غيرها عما بعده لا يسمى وقفًا.

وقال^(١) في قوله: «عما بعدها»: «أعني على تقدير أن يكون بعدها شيء». وهو مختل؛ لأنه قد لا يكون بعدها شيء، فيوهم أنه يجب أن يكون بعدها شيء ليكون القطع وقفًا، فانتفاء القيد لا يخل؛ لأن المراد حصول الإطلاق، وهو بدونه حاصل، ووجوده يوهم الفساد، كما عرفت.

وفي قوله: «الكلمة» أيضًا خلل؛ لأنه يخرج الوقف على مثل: قل عن كونه وقفًا؛ لأنه ليس بكلمة؛ بل هو كلام. وهو فاسد بالإجماع.

وقيل^(٢): الوقف أن يسكت القارئ على آخر الكلمة، ويُسقط الحركة.

وهذا أيضًا غير سديد؛ لأنه يرد عليه ما يرد على المصنف لقوله: «الكلمة» وإيراد آخران:

أحدهما: أنه يخرج سكوت غير القارئ^(٣) عن الحد. وهو باطل؛ لأنه قد يسكت المتكلم. فإن قيل: أراد بالقارئ المتكلم والقارئ^(٣) فهو أمر لا ثبت عليه؛ لأنه لا يعد المتكلم قارئًا. والثاني: أنه يخرج وقف القارئ على ما لا حركة له كدعاء؛ إذ إسقاط الحركة مبني على وجودها، فحيث لا حركة لا إمكان لإسقاطها. وهو خلاف المتفق عليه.

والأحسن أن يقال: الوقف قطع اللفظ المفيد. فاللفظ يشمل الكلمة والكلام، وقيدنا بالمفيد

ليخرج الهذيان؛ لأن قطعه لا يسمى وقفًا.

وقيل^(٤): سمي وقفًا لأن الواقف يقف عن تحريكه.

(١) يريد في شرحه على الشافية (٣٥/ب).

(٢) انظر الجاربردي (١٦٨)، وشرح الحدود للفاكهي (٣٠٨).

(٣) ساقط من الأصل، ك.

(٤) انظر هذا القول وجوابه في شرح المصنف على الشافية (٣٥/ب)، وعنه ركن الدين (٦٦).





وهو ليس بسديد؛ لأنه قد يكون الواقف غير محرّك، كما إذا كان الموقوف عليه غير محرّك، كما مضى، فلا وقوف عن التحريك. وقد يكون الواقف عن التحريك غير واقفٍ كما إذا قلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة، فإنك تقف عن التحريك، وتعدّ وأصلاً. ٣

وقال المصنف^(١): «إنما سمي وقفاً لأنه وقف عن وصله بما بعده». قال^(٢): «ولذلك لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفه لم يُعدّ واقفاً، ولو حركها وقطعها عما بعدها قيل وقف، وأخطأ في تركه حكمه». ٦

وهذا حسن، ولكن لا يتمشى فيما كان ساكناً كدعا، كما سلف.

● قوله: «وفيه وجوه...» إلى آخره.

أي: في الوقف وجوه مختلفة في الحسن؛ إذ بعضها أحسن من بعض، وفيه أيضاً وجوه مختلفة في المحل؛ إذ بعضها يختص ببعض المحال. ٩

فما يختص ببعضها الإسكان المجرد؛ فإنه في المتحرك، سواء كان قبله ساكناً كزَيْدٍ وَعَمْرٍو، أو متحركاً كجَعْفَرٍ. ومعنى المجرد أن لا يكون فيه روم ولا إشمام ولا تضعيف. وينبغي أن تعلم أولاً معنى الكل؛ ليتحقق لك معنى الإسكان المجرد. ١٢

فالأول^(٣)، ومعناه لغة الطلب: أن تطلب بصوتك الضعيف حركة الحرف التي وقفت عليها.

والثاني، وهو من الشّم: أن تضم الشفتين بعد قطع الصوت بالإسكان مشيراً إلى أن الحرف الموقوف عليها لو كانت متحركة كانت مضمومة، فضم الشفتين نائب مناب ضمة الحرف، فلهذا اختص بالمضموم؛ إذ بين أنه من المحال أن يكون ضم الشفتين ساداً مسدّ كسرة الحرف أو فتحها؛ لكونه أجنبياً بالنسبة إلى الكل. ومعنى الشّم فيه أنك تشم الحرف رائحة الحركة التي هي لها. والفرق بينه وبين الروم أنه لا يدركه الأعمى، وإن كان البصير يراه، وأما الروم فيدركه. قال سيويوه^(٤): «ألا ترى أنك إذا قلت: هذا معن، فأشمت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشم». ١٥

والثالث: أن تشدد الحرف التي تقف عليها، كأنهم جاؤوا بحرف مماثلة للحرف الأخيرة بدلاً عن الحركة التي كانت عليها. ٢١

إذا عرفت هذا فاعلم أنه قال المصنف في شرحه وشرح المفصل^(٤): «المراد بالمجرد أن لا يكون ٨٢

(١) شرح المصنف (٣٥/ب).

(٢) أي الروم، والثاني الإشمام، والثالث التضعيف.

(٣) الكتاب (٤/١٧١).

(٤) انظر شرح المصنف على الشافية (٣٥/ب)، وعلى المفصل (٢/٣٠٣).



معه روم ولا إشماء» ولم يتعرض لذكر التضعيف، ووافقه الشارحون^(١).

وفيه نظر؛ لأن المجرد كما يضاد الروم؛ لكونه إذهاب الحركة مطلقاً، وكون الروم طلب بعض الحركة. وإذهابها رأساً وطلب بعضها متضادان، وكما يضاد الإشماء؛ لكونه الضم المذكور القائم مقام الحركة، وكون حقيقة المجرد أن لا يكون معه ذلك؛ إذ هما متضادان، فكذلك يضاد التضعيف؛ إذ حقيقته تأبى أن يكون مع الحرف حرف آخر.

٦ فإن قلت: التضعيف لا يخرج الحرف عن كونها ساكنة إسكاناً مجرداً، فلا مضادة بينه وبين الإسكان المجرد.

قلت: الجواب عن هذا بوجهين:

٩ الأول: أن الحادث بعد الإسكان لو كان غير مانع تجريد الإسكان لكان الإشماء غير مانع إياه. والثاني: باطل بالاتفاق.

فإن قلت: منع الإشماء التجريد؛ لكونه ساداً مسدّ حركة، ولا كذلك الحرف.

١٢ قلت: الحرف في منع التجريد لا يتقاعد عن نائب الحركة.

والثاني: أنه لو لم يخرج التضعيف الإسكان المجرد عن كونه مجرداً لزم انقسام الإسكان المجرد إلى التضعيفي وغير التضعيفي. واللازم باطل، فالملزوم كذلك؛ أما الملازمة فلأنه ليس كل صورة من الإسكان المجرد يجوز فيها التضعيف؛ إذ من صورته أن تقف على الساكن الأصل الذي لم يتحرك قط، مثل دعاء؛ إذ الوقف عليه يسمى وقفاً؛ لأن قطع الكلمة لا يتوقف على تحرك آخرها كما تقدم، فينبغي أن يكون فيه وجه من وجوه الوقف لا سبيل للروم فيه، وهو ظاهر، ولا للإشماء، وهو أظهر. والقياس أن لا يكون للتضعيف أيضاً؛ لأن التشديد، كما سبق، بدل عن الحركة، وحيث لا حركة لا يحتاج إلى البدل ولا إبدال ولا نقل ولا زيادة، كما سيأتي، فينبغي أن يكون فيه الإسكان الصريح، فلو كان موقوفاً على متحرك لم يكن في ذلك الإسكان الصريح؛ لكنه ثابت فيه، فقد تبين التنافي بين الإسكان الصريح والتضعيف، فلا يكون التضعيف قسماً من الإسكان الصريح. وكان الأحسن أن يقول: فالإسكان المجرد يعم، والروم في المتحرك.

وقد علمت وجه اختصاص الإشماء بالمضموم.

٢٤ وأما الإسكان في الساكن الأصل فعلى الأصل، وأما في المتحرك فلأنهم أرادوا أن يجعلوه كالساكن

(١) انظر شرح ركن الدين (٦٦)، والجاريري (١٦٩).

الأصل حيث طلبوا الخفة للوقف، وأما الروم فلأنهم أرادوا أن أن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال حرصاً منهم على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال. وهكذا التعليل في الإشمام؛ لأنه أيضاً يخرج الحرف من حال ما لزمه إسكان على كل حال، إلا أنه إخراج أخص، وأما التضعيف فهكذا، إلا أن الإخراج فيه بحرف، فهو أشدُّ تأكيداً فيه.

وهذا مما يستفاد من فحوى الكتاب^(١). §

٦ فإن قلت: الإسكان جعل الحرف ساكناً، والألف ساكنة، فيلزم تحصيل الحاصل.

قلت: هذه مشاحة لفظية، والمراد بقولهم: فيها إسكان أن فيها نظيراً ما في غيرها من الإسكان.

● قوله: «وهو في المفتوح قليل».

٩ أي: الروم في المفتوح قليل، وذلك لأن الفتحة خفيفة خفيفة، والإتيان برومها يتعسر؛ لأنه كان

كالإتيان بجميعها، فلا يتبعض لخفتها، ولذلك لم يقرأ^(٢) من القراء أحد بالروم في المفتوح، وقد نقله

سيبويه عن العرب على الجواز. قال^(٣): «وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإِنَّكَ تروم فيه

١٢ الحركة، وتضاعف، وتعمل به ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم» أراد بقوله:

«تفعل به...» إلى آخره: الإسكان المجرد.

واعلم أن لهذه اللغات الأربع علامات عندهم، فللإسكان المجرد الخاء هكذا: جاء الحكم خ،

١٥ وللروم خط بين يدي الحرف هكذا: ونالذا، وللإشمام نقطة هكذا: وجعفر، وللتضعيف صورة

الشين هكذا: وفرج ش.

● قوله: «والأكثر...» إلى آخره.

١٨ أي: أكثر التحوين على أنه لا يجوز الروم ولا الإشمام في تاء التأنيث المبذلة هاء في الوقف.

أما الأول فلأنه إتيان ببعض حركة الحرف التي أسكنت، وهي منتفية لإقامة الهاء مقامها، وتعذر

الجمع بين البذل والمبدل، فيلزم إما رفع البذل وإثبات المبدل ليكون للروم مدخل، أو إثبات الروم

٢١ فيما لم يتحرك أصلاً، وكلاهما فاسد؛ أما الأول: فلأن التقدير وجود الهاء وذهاب التاء، فلو قدر

العكس لزم الدور. وأما الثاني: فلأنه لا يمكن طلب بعض حركة لم يوجد أصلاً.

(١) انظر الكتاب (١٦٨/٤) فما بعدها.

(٢) انظر التيسير (٥٩)، والنشر (١٢٢/٢).

(٣) الكتاب (١٧١/٤).

وأما الإشمام فلأنه الضم المعلوم، وهو لنيابة الضم، فحيث لا ضم يستحيل إقامة نائب منابه؛ إذ يستلزم ذلك إما عدم إشعاره بالضم، أو وجود ضم في الأصل لم يكن له في الأصل وجود. وبطلان كل واحدٍ بَيِّن. ٣

دليل المخالف في الإشمام أن المقصود منه بيان أن الحرف في الأصل كانت مضمومة، وهو ههنا حاصل، وفي الروم أنه محمول على الإشمام لكون كلِّه مبنياً على الحركة.

والجواب عن الأول منع حصول ما هو المقصود من الإشمام؛ لأن إشعاره بالضممة إنما يكون إذا كان الحرف (١) الكائنة متحركة أصلاً، ولا كذلك الهاء؛ لأنها بدل من المتحركة. وعن الثاني أنه كلما فسد المقيس عليه الأصل فسد المقيس الفرع، لكن فسد الأصل ههنا. هذا على تقدير الوقف على الهاء، و[هو] (٢) الأصح الأقوى، كما سيأتي (٣). فأما إذا كان الوقف على التاء، ولا إبدال كساء أخت وبنت، فظاهر أنهما يجران فيهما.

● قوله: «وميم الجمع».

أي: الأكثر على أن لا روم ولا إشمام في ميم الجمع أيضاً مثل: إليكم وعليهم وإليهم وفيهم. والدليل عليه أنهما مبنيان على وجود حركة كائنة أصلاً على الحرف المسكنة؛ إما خاصة كما في الإشمام، أو غيرها؛ كما في الروم، وههنا لا حركة أصلاً، فيجب ارتفاعهما. هذا على رأي من ١٨٣ وصل بالإسكان، وأما على رأي من ضمها في الوصل، وذلك بأن يكون وصلها بالواو: إليكمو وبكمو، ومنه قوله تعالى (٤): ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْثُوهَا﴾ فلا يحسن إثباتهما أيضاً؛ لأن الحرف الكائنة في الأصل هي الواو، وقد حذفت مع أنها لم تكن متحركة حيث كانت، فالوقف ههنا على حذف الحرف الأخيرة، فلا مدخل لهما؛ إذ لا حركة سلبت؛ لأنه لا حرف كائنة أخيرة، ولا جائز أن تُرام حركة الحرف التي هي ما قبل الأخيرة، ولا أن تُشم؛ إذ لو كان كذلك خرج عن باب الوقف، وهو فاسد، ولا يخفى أن إثباتهما في حق من ضم الميم في الوصل أقرب من إثباتهما في حق من أسكنها فيه.

دليل المخالف أنه كما جاز الروم في القاضي إذا وقف عليه بحذف الياء، والإشمام والروم في يغزو إذا وقف عليه بحذف الواو، فكذلك يجب أن يكونا جائزين في ميم الجمع، وإلا لزم إما عدم جواز ما هو متفق عليه، أو الترجيح من غير مرجح. وكلا ذلك باطل.

(١) م: (إذا كان في الحرف).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) انظر ص (٢٧٧) من هذا الكتاب.

(٤) هود: من الآية ٢٨.

والجواب: الفرق بأن حركة ضاد القاضي وزاي يغزو حركة ثابتة أصلية غير مختلف فيها،
فلذلك أُجريت مجرى حركة الحرف الأخيرة، وارْتُكِب العدول عما هو الأصل لقوتها، وليس
كذلك الحركة التي في الميم؛ لأن اللغة الفصيحة إسكانها، ولذلك وافق الذي وصلها غيره في
الوقف، فلا يلزم من تنزيل الحركة الثابتة القوية منزلة حركة الحرف الأخيرة تنزيل الحركة الضعيفة
المختلف فيها منزلة حركة الأخيرة، فلا يرتكب خلاف الأصل ههنا، بخلاف ثمة.

٦ فإن قلت: ألم يقولوا في باب التقاء الساكنين: إن ضم ميم الجمع واجب لأنه الأصل، فلم لم
يعتدوا به ههنا؟

٩ قلت: لأن الإشعار إنما يكون بالحركة الثابتة، لا الكائنة في الأصل المتبقية في الحال، ولا خلاف
في أن الضم هو الأصل؛ لكن الخلاف في أنه ثابت في الحال، أو غير ثابت، والأكثر على عدمه،
فلذلك لم يُعتد به في الوقف، واعتدَّ به في التقاء الساكنين.

● قوله: «والحركة العارضة».

١٢ أي: والأكثر على أن لا يعتد بالحركة العارضة، فلا تُرام ولا تُشم؛ بل يوقف على حرفها
بالإسكان المجرد. والدليل عليه أن حكمة الروم والإشمام الإشعار بما هي كائنة أصلاً؛ حرصاً منهم
على أن يخرجوها من حال الساكن الأصل، كما تقدم، وههنا لا أصالة للحركة، فلا يكون للإشعار
معنى، وهذا كما يقال: قالت أنصر، فلا تُرام ولا تُشم؛ بل تسكن التاء صريحاً.

١٥ شبهة المخالف أنهما مبنيان على وجود الحركة، وههنا هي موجودة، فيجب جوازهما؛ لئلا
يلزم تخصيص أحد المتساويين.

١٨ والجواب: منع التساوي بالأصالة والعروض، ولا يلزم من الاعتداد بالأصلي الاعتداد بالعارض
الزائل عند انتفاء المقتضي لوجوده.

٢١ وإبدال الألف في المنصوب المُنُون، وفي إذاً، وفي نحو اضربن، بخلاف المرفوع والمجرور في
الوار والياء على الأفصح.

ويوقف على الألف في باب عصا، ورَحَى باتفاق. وقلْبها وقلبُ كلِّ ألفِ همزة ضعيف.
وكذلك قلب ألف التانيث في نحو حُبلى همزة، أو واوًا، أو ياء. (الثانية: ٦٣).

إحداها^(١): حذف الحركة والتنوين مطلقاً، سواء كان منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً. يقولون: رأيت زيدً، وجاء زيدً، ومررت بزيدً.

٣ والثانية: أن لا تحذف الحركة، ويقلبُ التنوين بالتناسب، فيقال: هذا زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بيزدي.

والثالثة: أن يحذف من المرفوع والمجرور، ويقلب في المنصوب. تقول: هذا زيدً، ومررت بزيدً، ورأيت زيدا، وهي المختارة. والدليل على ذلك أن الأصل القلب؛ ليكون دالاً على التنوين؛ لكنهم استقلوه في صورة المرفوع والمجرور للزوم الواو والياء، بخلاف صورة النصب؛ لأن اللزوم فيها الألف، وهي محتملة لخفتها. قال سيبويه^(٢): «فأما في الرفع والجر فإنهم يحذفون الواو والياء؛ لأن الواو والياء أثقل عليهم من الألف»، وقال^(٣): «فأما الألف فليست كذلك لأنها أخفّ عليهم». ومما يدلّ على ذلك أنهم يحذفون الواو والياء وهما من نفس الكلمة، فيجب أن يكونوا لما ليس من نفس الكلمة أحذف؛ لئلا يلزم ترجيح المرجوح. وقيل^(٤): حذف التنوين لأنه تابع للإعراب، وهو ساقط في الوقف، فكذا تابعه. وقيل^(٥): حذف فرقاً بينه وبين النون الأصلي أو الملحق به، كما في حسنٍ وضيقن.

شبهة الحاذف مطلقاً حمل الألف على أختيها، والجامع كون كل واحدة منها مدة زائدة.

١٥ والجواب: الفرق المذكور، وهي قليلة. من الكتاب^(٦): «زعم أبو الحسن أن ناساً يقولون: رأيت زيدً، فلا يثبتون ألفاً؛ يجرونه مجرى المرفوع والمجرور».

شبهة القلب مطلقاً حمل الواو والياء على الألف. والجامع ما ذكر.

١٨ والجواب الفرق أيضاً، وهي أيضاً قليلة. قال سيبويه^(٧): «زعم أبو الخطاب أن أزد السراة

(١) اللغة الأولى لغة ربيعة الفرس، والثانية لغة أزد السراة فيما حكاه أبو الخطاب، والثالثة الفصحى. وهناك لغة رابعة حكاه أبو بكر بن الأنباري، ولم ينسبها، وهي أن بعض العرب يقف على النون المرفوع والمجرور بالإسكان إلا أنه يشير إلى الفتح في المنصوب النون ولا يثبت ألفاً. انظر الكتاب (٤/ ١٦٧)، والإقناع (١/ ٥١١)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨١)، الارتشاف (١/ ٣٩٢)، والمساعد (٤/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) الكتاب (٤/ ١٦٧).

(٣) انظر شرح الجاربردي (١٧١).

(٤) الكتاب (٤/ ١٦٩)، وهذا النص أثبته الشيخ عبد السلام هارون في حاشية الصفحة المشار إليها عن نسختين للكتاب رمز لهما بـ (أ، ب).

(٥) الكتاب (٤/ ١٦٧).

يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي؛ جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف».

وأما لفظة «إذا»^(١) فقيس على زيدا في قولك: رأيت زيدا؛ لثبوت الشبه اللفظي بينهما، وهو

ظاهر، فقلبت نونه ألفاً كما قلبت في زيدا، وهو الأكثر الأشهر.

ومنهم من لا يقلب، ووجهه أن القلب للدلالة على التثوين، وههنا لا تثوين. والجواب: أن

نونها منزلة منزلة التثوين لكثرة الاستعمال، فالثائب ثابت، وإن كان الأصل متثفياً^(٢).

وأما نحو «اضربن» ويعني به الفعل المضارع والأمر والنهي من المفرد الغائب والغائبة، ومن

نفس المتكلم مطلقاً، ومن المخاطب المذكور مثل: يضربن وتضربن واضربن ونضربن وتضربن الذي

تكون النون الخفيفة داخلة عليه، ويكون ما قبلها مفتوحاً، فهذا النحر تقلب أيضاً ألفاً، ووجهه أنها

مشبهة بنون التثوين من حيث أن كل واحدة نون زائدة ساكنة وقعت بعد الحرف الأخيرة من

الكلمة؛ في تقول في قوله تعالى^(٣): ﴿لنسفعن بالناصية﴾: لنسفعا. قال الأعشى^(٤):
١٨٤

وذا النُصْبُ المنصوب لا تُنْصُكُهُ ولا تعبدِ الشيطان والله فاعبدا

أي: فاعبدن. فأما المكسور ما قبل نونه والمضموم ما قبلها فلا يقلب نونه، ولكن يحذف ويعاد الفعل

إلى ما كان قبل دخول النون، تقول: هل تضربون، وهل تضربين، وإنما يرد النون التي هي حرف

الإعراب؛ لأن ذهابها إنما كان لانتضاء نون التأكيد البناء، فبزوال ذلك يعود الإعراب، فيعود حرفه.

وإنما لم يقلبوا غير المفتوح ما قبلها؛ لأن قلبها، كما عرفت؛ لشبهها بالتثوين، ونونه لا يقلب في

الرفع والجر؛ لما تقدم، فلو قلبوا نون التأكيد لزم مزية الفرع على الأصل، وهو محال.

● قوله: «ويوقف على ألف باب عصا».

ما ذكر كان حكم المنون غير المقصور، فهذا حكم المقصور. نقول: اتفقوا على أن الوقف على

المقصور، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء كان ثلاثياً أو غير ثلاثي: بالألف، وذلك

كقولك: عصا، ورحى، ومُعْطَى ومُشْتَرَى، ومُسَمَّى، ومُسْتَصْفَى. في الأحوال الثلاث.

(١) منزه الجمهور الوقوف على إذا بالألف، ومنزه المازني والمبرد واختاره ابن عصفور والسيوطي الوقف

بالنون. انظر الأشموني (٢٠٦/٤)، والهمع (١٩٩/٦)، والارتشاف (٣٩٢-٣٩٣)، والتصريح (٢/٣٣٩).

(٢) انظر سر الصناعة (٧٦٩-٦٨٦).

(٣) العلق: من الآية ١٥.

(٤) ديوانه (١٨٧)، وانظر الشاهد منسباً إليه في الكتاب (٥١٠/٣)، وسر الصناعة (٢/٦٧٨)، وأما ابن

الشجري (٢/١٦٥)، ونكت الشنمري (٢/٩٦٠).

واختلف^(١) النحاة في هذه الألف فمذهب سيويه أنها أصلية؛ أعني المنقلبة من الواو والياء في الرفع والجر، ومبدلة من التنوين في حال النصب، ومذهب الميرد أنها الأصلية في الأحوال الثلاث، ومذهب المازني أنها ألف التنوين في الأحوال الثلاث. ٣

استدل سيويه على ذلك بأن غير المقصور^(٢) معلوم قلبُ تنوينه ألفاً في النصب، وعدم القلب في الرفع والجر، فيجب أن يحمل المشكلُ من المقصور على المعين من غيره؛ إذ الصحيح أصل المقصور فرع، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل إن قيل بما قاله المازني، أو إعطاء الفرع حكم غير الأصل بلا مانع إن قيل بما قاله الميرد، وكلا اللازمين باطل، فالملزوم كذلك. ٦

واحتمل الميرد بأنها قد تمال، وقد تكتب بالياء، وقد توقع في المقصور قافية، كل ذلك في الرفع والنصب والجر، ولو كانت غير أصلية لم يميز شيء مما ذكر؛ إذ كل ذلك دليل على أنها أصلية. وأجيب بأن كل ما ذكره ليس يمتفق عليه، وإنما يتركبُ ذلك من كانت عقيدته مثل عقيدته، وإلا فالوجه عدم الإمالة والكتبُ بالياء وجعلها قافية، ويمكن أن يمنع بطلان التالي في الإمالة؛ لأن ألف التنوين قد يمال؛ كما سيحيى^(٣). ١٢

واحتمل المازني بأن قلب التنوين ألفاً موقوف على وجود فتحة ما قبلها، وههنا الفتحة موجودة،

(١) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أولها: أن الألف الموقوف عليها هي الأصلية لام الكلمة في الأحوال الثلاث رفعاً ونصباً وجرّاً. وهو رأي الخليل وأبي عمرو والكسائي والكوفيين، وهو رأي سيويه أيضاً كما هو مفهوم كلامه وشرحه وتفسيره لدى السيرافي والشتمري والرضي، وقد نصّ على ذلك ابن الباذف في الإقناع، واختار هذا المذهب السيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن مالك في شرح الكافية الشافية، ورجحه أبو حيان. ونسب ابن الحاجب هذا الرأي للميرد وتابعه في ذلك بعض الشارحين، ولم أجد قبل ابن الحاجب من نسب إلى الميرد غيره.

وثانيها: الألف الموقوف عليها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، وهو رأي أبي الحسن الأخفش والفراء والمازني، وبه قال أبو علي في التذكرة.

وثالثها: الألف الموقوف عليها هي الأصلية رفعاً وجرّاً، وهي المبدلة من التنوين نصباً، وهو اختيار البصريين، وبه قال أبو علي في التكملة، ونسبه كثير من النحاة إلى سيويه أيضاً، ولا يعطي كلام سيويه في الكتاب ما نسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً.

ونظر: شرح السيرافي (الميرافي النحوي: ٤٥١)، ونكت الشتمري (١١١٢/٢)، والتكملة (١٩٩)، والإقناع (٣٥٥/١)، والإيضاح في شرح للفصل (٣١٠/٢)، وشرح الشافية لابن الحاجب (٣٧/أ)، وشرح الرضي (٢٧٩/٢) - (٢٨٤)، وشرح الكافية الشافية (١٩٨٤/٤)، والتخمين (٢٢٨-٢٣١)، والارتشاف (٣٩٣/١)، والجمع (٢٠١/٦).

(٢) م: (غير المقصور).

(٣) انظر ص (٤٠٨) من هذا الكتاب.

فلزم القول به، وإلا لزم تخصيص أحد المتساويين. وأجيب بأن التساوي ممنوع؛ لأن الفتحة الموقوف عليها القلب يجب أن تكون أصلية كما يجب أن تكون ملفوظة، وفي^(١) صورتني الرفع والبحر لا أصالة لها، وإن كانت ملفوظة؛ لأن قولك: جاء مُعَلَّى أصله أن يقال: في مُعَلَّى بضم الياء، ومررت ٨٤ ب. بمُعَلَّى أصله كسر الياء، فلا أصالة للفتحة؛ لكونها عارضة، بخلاف رأيت مُعَلَّى، فإن أصله مُعَلَّى، فالفتحة ههنا أصلية، فلذلك جاء القلب.

٦ ● قوله: «وقلبها...» إلى آخره.

أي: وقلب ألف المقصور همزة ضعيف لأنه العدول من الأخف إلى الأثقل، وكذلك قلب كل ألف همزة؛ لأن هذه العلة تشمل صورة المقصور وغيرها. ووجه القلب أنه أريد به البيان؛ لأن الألف حرف خفيفة والهمزة قريبة من الألف فقلبت الألف إياها. قال سيبويه^(٢): «هو لقرب الألف من الهمزة»، وقال^(٣): «سمعنهم يقولون هو يضربها فيهمز كل ألف في الوقف»، فيقال على هذه اللغة: عصاً ورحاً ومعطاً. وعن الخليل^(٤): هذه حُبْلٌ، ورأيت حُبْلًا^(٥).

١٢ ● وقوله: «وكذلك» إشارة إلى ضعف القلب المذكور؛ أي: وكذلك قلب ألف التانيث همزة أو واوًا أو ياء ضعيف، فبحث الهمزة قد دريت، وعن ناس من فزارة وقيس قلبها ياء قالوا^(٦): حُبْلِي، وعن بعض طيء: حُبْلُو بالواو. ووجه الياء أنهم أرادوا البيان لخفاء الألف، وكانت الياء أقرب إليها من الواو لكونها أخف منها فبينوا بالياء، ووجه الواو أنها كانت في البيان أقوى من الألف والياء فكانت أوفق للمطلوب. والكل ضعيف؛ لما عرفت.

١٨ واعلم أن في عبارته نظرًا؛ لأن قوله: «قلب كل ألف» به مندوحة عن قوله أولًا: «وقلبها»، وعن قوله في بحث حُبْلِي: «همزة» وكان الصواب أن يقول: وقلب كل ألف همزة، وما للتأنيث خاصة واوًا أو ياء ضعيف؛ ليكون أحصر وأسد. وفي تخصيصهم ألف التانيث بقلبها واوًا وياء نظر؛ لأنه قد جاء في أفعى: أفعو، وفيه وفي مثنى: أفعي ومثنى بالياء. هكذا مثبت في الكتاب^(٧). وأجاب شارح^(٨) عن النظر

(١) ك: (في).

(٢) الكتاب (٤/ ١٧٦-١٧٧).

(٣) م: (ورأيت رجلاً).

(٤) انظر الكتاب (٤/ ١٨١).

(٥) الكتاب (٤/ ١٨١).

(٦) هذا النظر صاحبه ركن الدين (٦٨)، وتابعه المشرح فيه، وأجيب هو الجاربردي (١٧٣-١٧٤)، وصاحب

النظر الثاني هو ابن النازم في بغية الطالب (١٠٠-١٠١).

الأول بأنه لو اكتفى بقوله «كل ألف» لتوهم أن المراد ما هي الثابتة حالة الوصل، وألف التنوين لا ثبات لها. وتعلم أن التعميم المستفاد من لفظ «كل» يستوعب صورة الانقلاب أيضاً، فثبت أن هذا الاعتذار تكلف.

٣ وإبدال تاء التانيث الاسمية هاء في نحو رحمة على الأكثر، وتشبيه هيات به قليل، وفي الضاربات ضعيف، وعِرْقَاتُ إن فتحت تأوّه في النصب فبالهاء، وإلا فبالتاء، وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك فلائنه نقل حركة همزة القطع لما وصل، بخلاف ﴿الْمِ اللَّهُ﴾، فإنه لما وصل التقى ساكنان. وزيادة الألف في أنا، ومن ثم وقف على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بالألف. ومثله، وأنه قليل. (الشفا: ٦٣-٦٤).

● قوله: «وإبدال...» إلى آخره.

هذا أيضاً وجه من وجوه الوقف. التاء قد تكون أصلية وقد تكون زائدة. والزائدة قد تكون للتانيث وقد تكون لغيرها. وما للتانيث قد تكون في الاسم وقد تكون في الفعل، فإضافتها إلى التانيث قيد، ووصفها بالاسمية قيد آخر؛ ليخرج ما لم يكن للتانيث أصلاً بأن كانت أصلية كماء القَتِّ^(١)، أو جارية بجرى الأصلية كماء عفريت، أو كانت له، ولكن لم تكن اسمية، بأن كانت فعلية كماء ضَرَبَتْ؛ إذ لو قلبت هذه لالتبست بهاء الضمير كضربه، فهذه التاء الموصوفة أكثر العرب على أن يوقف عليها بالهاء. قالوا: غرفة وظلمة ورحمة. ووجه هذا القلب أنهم أرادوا به التفرقة بينها وبين تاء تانيث الفعل فقلبوها هاء؛ لأن الهاء أشبه حروف الألف، والألف أختها في التانيث، ولم يقبلوها ألفاً كراهية إيهام أنها ليست بدلاً؛ لأنهم لو قالوا في غرفة ورحمة: غُرْفَى وَرَحْمَى كانت كسعدى وسلمى، فكان ذلك مؤدياً إلى اللبس، وقيل: لأن الهاء تخرج من أقصى الخلق، وهذه التاء تقع أقصى الكلمة فيبينهما مشابهة. وهو ليس بسديد؛ لأن تاء مسلمات أيضاً تقع أقصى الكلمة. والمذهب أن يوقف عليها بالتاء. قال سيويه^(٢): «زعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلَحَتْ»، وقد جاءت القراءة على الوجهين^(٣). ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

(١) القَتُّ: نَمُ الخديث. الصحاح (قت).

(٢) الكتاب (١٦٧/٤).

(٣) رسمت كلمة ﴿وَرَحْمَتُ﴾ في القرآن بالتاء وقد وردت في سبعة مواضع: في البقرة: ٢١٨، والأعراف: ٥٦، وهود: ٧٣، ومريم: ٢، والروم: ٥٠، والزخرف: ٣٢. وروي عن أبي عمرو وابن كثير وابن عامر والكسائي ويعقوب وابن ذكوان أنهم كانوا يفتنون عليها وعلى أمثلها بالهاء خلافاً للمرسوم. انظر الإقناع (١/٥١٦-٥٢٠)، والنشر (١/١٢٩-١٣٣).

(٤) نسب إلى أبي النجم العجلي في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وإثبات المحصل لابن المستوفي، كما في حاشية التخمير (٤/٢٣٦) لمحقيقه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وهو ليس في ديوانه، ونسب إلى سور الذئب في حواشي ابن بري على الصحاح، واللسان (حجف، بلل)، وشرح شواهد الشافية (٢٠٠)، ونسب ابن يسعون لبعض الطائيين، كما في حاشية التخمير لمحقيقه. وانظره غير منسوب في: معاني الأخفش (١/٢٩٥)، والعسكريات (٢٢٥)، وسر الصناعة (١/١٥٩ و ٢/٥٦٣، ٦٣٧) والخصائص (١/٣٠٤ و ٢/٩٨).

ما بال عيني عن كراها قد جفت مسيلةً تستنُّ لما عرفت
داراً لسلمي بعد حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

٣ وموضع الاستشهاد قوله: الحجفت؛ لأنه لو كان الوقف بالهاء لكان الحجفة، فلم يستقم وقوعه قافية، وقوله: جَفَّتْ: أي بعدت، ومسيلةً: أي ماطرة نصب على الحال من تستن: أي تسرع من الاستئنان، وعَفَّتْ: أي اندرست، والجوز: الوسط، والتهاء: المفازة من التيه، والحجفة: الترس من جلدٍ لا خشب فيه. ٦

واعلم أنه قد ذهل عن قيديْن آخرين؛ أحدهما: الاحتراز عن تاء مسلمات؛ لأنها تاء التأنيث الاسمية، ولذلك قال الرخشي(١): «تاء التأنيث في الاسم المفرد».

٩ والثاني: الاحتراز عن تاء أخت وبنت، فإنه لا يجوز قلب واحدة من القبيلين هاء، وهذا الأخير ذهل عنه الرخشي أيضاً، وكان الأصوب أن يقول(٢): وإبدال تاء التأنيث المحض الاسمية في المفرد. فاحتزنا بقولنا: المحض عن تاء بنت وأخت؛ لأنها ليست لمحضية التأنيث؛ بل فيها شائبة البدلية، ولهذا الشائبة لم تقلب، وبقولنا: المفرد عن تاء مسلمات. ١٢

فإن قلت: مدفوع كون تاء أخت للتأنيث؛ لأنها بدل، ومدفوع وجوب الاحتراز عن تاء مسلمات؛ لأنه يتعرض لها في قوله: «وفي الضاربات ضعيف».

١٥ قلت: الجواب عن الأول: كونها بدلاً لا ينافي كونها للتأنيث، فيكون للتأنيث على هيئة مخصوصة. والدليل على ذلك أنه لو لم يكن كذلك لزم التساوي بين الأخ والأخت في الذكورة والأنوثة. وبطلانه ظاهر. وعن الثاني أن صيغة سرد الكلام مقتضية للتعرض؛ لأنه في بيان اللغة الكرى، والتدارك وإن كان دافعاً للوهم، لكن سدّ بابَه أولاً أولى. ١٨

● قوله: «وتشبيه تاء هيهات...» إلى آخره.

٢١ اختلفوا(٣) في أصل هيهات، فقال بعضهم: أصله هَيْهَاتٌ قلبت الياء الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفاً، فصار هيهات، فعلى هذا يكون مفرداً. وقال بعضهم: أصله هَيْهَاتٌ حذفت اللام

(١) المفصل (٣٤١).

(٢) الأصل: (يقال).

(٣) انظر في أصل هيهات ومذاهبهم فيها في الخصائص (٣/ ٤١)، وسر الصناعة (٢/ ٤٩٩-٥٠٠)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٦٩)، وعلى الشافية (٢/ ٢٩٠-٢٩١).

- اعتباطاً. وقال شارح^(١): يمكن أن يقال: قلبت الثانية للمقتضي، فاجتمعت ألفان، فحذفت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الأخرى للدلالة على الجمع. وهو ممنوع؛ لامتناع الإعلال ههنا؛ ٨٥ ب
- لأدائه إلى الالتباس بالمفرد لو أعلّ، كما في رَمَيًا، فالحذف اعتباطي كما قالوا، وعلى هذا يكون جمعا، ٣
- فعلة تشبيهها بتاء التانيث يقوي المذهب الثاني، وتعدُّ الحذف الاعتباطي يقوي المذهب الأول.
- والحق أن يقال^(٢): إنه اسم فعل فلا معنى لتقدير الأفراد والجمعية فيه، وأما التشبيه فقليل؛ لأن تاءه ليست للتانيث، فقلبها ليس إلا لشبه لفظي، ولا معنى يقتضي ذلك فلذلك قلّ. والذي حمل الواقف عليها بالهاء على وقفه بها أنها جاءت مفتوحة ومضمومة بالتونين وغيره، فجعلت شبيهة بتاء زلزلة، وقد جاءت مكسورة أيضاً.

٩ ● قوله: «وفي الضارياتِ ضعيفٌ».

- أي: قلب تاء الضاريات في الوقف هاءً ضعيف، ووجه تشبيهها بتاء المفرد باعتبار وقوع كل واحدة طرفاً للتانيث، والدليل على ضعفه أن تاء مسلمات بمنزلة جزء الكلمة المتصل، بخلاف تاء رحمة فإنها كالمنفصل من حيث إن الجمعية موقوفة عليها بخلاف الأفراد، فلذلك قلبوا في المفرد ولم يقلبوا في الجمع؛ لأن المتصل لا يُقلب، فكذا ما أشبهه. قال سيبويه^(٣): «فرقوا بينها وبين تاء منطلقات؛ لأنها كأنها منفصلة من الأول، كما أن مَوْتَ منفصل من حَضَرَ في حَضرموت»، وروى ١٢
- قطرب^(٤) عن طئيم أنهم يقولون: كيف البنون والبناء، وكيف الإخوة والأخوة. وقد عرفت ضعفه. ١٥

● قوله: «وعِرقاتٌ...» إلى آخره.

- قد جاء في كلمة عِرقاتٍ فتح التاء في موضع النصب وكسرهما. تقول: استأصل الله عِرقاتِ الأعداء بالفتح والكسر، فهو إما مفرد، لكنه اسم للجمع كركب، وإما جمع للعرق، فمن جعله مفرداً فحقه أن يقف عليه بالهاء؛ لأن تاءه حيثئذٍ تكون كهاء سِعْلاة^(٥)، ومن جعله جمعاً فحقه أن يُجره بجرى الضاريات في الوقف عليه بالتاء. وعِرقات القوم: أي أصلهم، ورواية كسر الراء تقوي الجمعية. ٢١

(١) انظر شرح ركن الدين (٦٨).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل (٣١٤ / ٢).

(٣) الكتاب (١٦٦ / ٤).

(٤) انظر سر الصناعة (٥٦٣ / ٢)، والمنع (٤٠٢ / ١)، وفي الارتشاف (٤٠٤ / ١) نسب رواية هذه اللغة إلى الفراء وقطرب.

(٥) السَّعْلاة: أخبث الغيلان. الصحاح (سعل).



● قوله: «وأما ثلاثة...» إلى آخره.

هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قال قائل: أليست قلتَ قلب تاء التانيث هاء في الوقف، ولا قلب في غيره،

٣ فالقلب في قولهم ثلاثة بتحريك هاء ثلاثة بالفتح ليس في الوقف؛ إذ لو كان فيه لم يكن للتحريك مدخل.

أجاب بأن هذا إجراء الوقف بحرى الوصل، ولما أراد أن يجري المحركُ هذا الجحوى نقل حركة

همزة أربعة التي هي همزة القطع إلى الهاء، ثم حذف الهمزة، كما فعلوا ذلك في قولهم: الأحمر

٦ مكان قولهم: الأحمر، وسيأتي^(١)، فهذا وإن كانت صورته الوصل إلا أنه في الحقيقة من باب

الوقف، بخلاف^(٢) ﴿أَلَمْ يَلَمْ﴾ فإنه من باب التقاء الساكنين، لا من باب نقل الحركة، وقد سبق

أنه لما التقى ساكنان ميم الميم ولام التعريف حركت الميم؛ لكونها أول الساكنين وفتحت، وإن^(٣)

٩ كان القياس أن تكسر مراعاة لوجود التفخيم في كلمة الله (مع أن الفتح)^(٤) أخف وبينهما مشابهة

في الخفة، والذي أوقع ظاناً أنه من باب نقل الحركة فيما قاله فتح الميم، في فرأى أنه وأنَّ ثلاثهَ رَبعَه ١٨٦

مستويين في النقل، وذلك لاعتقاده أن سكون الميم سكون البناء. وقد تقدم كلُّ ذلك. ولو لم يذكر

١٢ بحث ﴿أَلَمْ يَلَمْ﴾ كان جائزاً؛ إذ لا ضرورة تستدعي ذكره؛ لأنه أسلفه من قبل.

وقال شارح^(٥): «إنما ذكر هذا الكلام ههنا لدفع وهم من يتوهم أن حركة الميم منقولة من

لام الله وهو غلط. والصواب^(٦) أن يقال: من همزة الله؛ إذ لا نقل لحركة اللام، وقد مرّ.

١٥ ● قوله: «وزيادة الألف...» إلى آخره.

هذا أيضاً من أبواب الوقف، وإنما زيدت الألف لأنه لو لم يزد لزم إما الوقف على متحرك،

وإما الالتباس بأن التي هي ناصبة للفعل، وكلاهما محذور. وأما اختصاص الألف فلأنها أخف

١٨ الحروف، أو لأنها هي المتولدة من إشباع الفتحة، أو لأن الألف أقعد في المدِّ؛ لملازمتها له، والمد

مطلوب في الوقف إذا أمكن، أو لأنها^(٧) الأصل، كما هو مذهب الكوفيين^(٨)؛ إذ من العرب من

(١) انظر ص (٤٤٠) من هذا الكتاب.

(٢) آل عمران: ١ ومن الآية ٢.

(٣) ك: (وكان).

(٤) ليس في ك.

(٥) هو ركن الدين (٦٩).

(٦) هذا التصويب أخذه الشارح عن الجاربردي (١٧٦) في جوابه على ركن الدين.

(٧) الأصل، ك: (لأنه).

(٨) ومنه البصريين أن الألف الأخيرة زائدة والاسم هو للهمزة والنون، وفي أنا خمس لغات؛ أولاهها: وأقصها إثبات الألف وقفا

وحذفها وصلًا، والثانية: إثباتها وصلًا ووقفاً، وهي لغة تميم والثالثة: هنا بإبدال همزته هاءً، والرابعة: أن عمدة بعد للهمزة، قلب بتقديم

الألف على النون، والخامسة: أن كَعَنَ. وانظر شرح الرضي على الكافية (٩/ ١٠-١١)، والامثوموني على الألفية (١/ ١١٤).



٣ أثبت الألف في الوصل أيضاً إذا سبقت همزة كقولهم: أنا آتيك، وهو فصيح، ومنهم من يثبتها مطلقاً، وهو غير فصيح، ومنهم من يحذفها ويسكن النون. وقال شارح^(١): «إذا أردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين - يعني أنا وحيهلا - وقفت بالهاء». وهذا يوهم عدم جواز البيان بالهاء فيهما، وقد يجيء أنه جائز.

● قوله: «ومن ثم...» إلى آخره.

٦ أي: ومن أجل أن الوقف على قولهم: أنا بزيادة الألف وُقف على قول الله عز شأنه^(٢): ﴿لكنّا﴾ بالألف؛ إذ كان أصلها لكنْ أنا، فنقلت حركة الهمزة إلى نون لكن كما ينقل في باب: الحَمَر، ثم حذفت الهمزة، فصارت لكنّا بفتح النون وتخفيفهما، فأدغمت الأولى في الثانية فصارت لكنّا. والدليل على أنها كانت كذلك أمران:

أحدهما: أنه لو لم تكن كذلك لم يكن لإثبات الألف مدخل؛ إذ لو كانت لكنْ المشددة لم يجوز الوقف عليها بالألف، فلما ساغت الألف دلّ على أن أصلها ما ذكر.

١٢ والثاني: أنه لو كانت المشددة لكان بعدها الضمير المنصوب واقعاً؛ لكنه ليس كذلك؛ لأن الواقع قوله تعالى ﴿هو الله ربّي﴾. لا يقال: من الجائز أن يقدر ضمير الشأن محذوفاً، كقول الشاعر^(٣):

١٥ إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وظباء

لأننا نقول: حذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف لا يرتكب إلا للضرورة، فلا يستقيم تقديره في القرآن مع أن المندوحة عنه حاصلة.

١٨ هذا الذي ذكرنا في حقّ من يقف، فأما في حقّ الواصل، وهي قراءة ابن عامر^(٤) فوجهه أنه

(١) هو الجاربردي (١٧٦).

(٢) الكهف: من الآية ٣٨.

(٣) الشاهد للأخطل في ديوانه (٢٧٦)، وانظره منسوباً إليه في الخزائن (١/ ٢١٩)، وشرح أبيات الجمل لابن السيد (٢٨٧).

(٤) قرأ عاصم وهمزة والكسائي وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون (لكنْ) بتشديد النون بإسقاط الألف وصلًا وإثباتها وقفاً. وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيّي وزيد بن علي والحسن والزهرري وأبو بحرية ويعقوب في رواية وأبو عمرو في رواية وكردم وورش في رواية وأبو جعفر ورويس بإثبات الألف وصلًا ووقفاً. وعن أبي جعفر في رواية الهاشمي إسقاط الألف وقفاً ووصلًا. وإثبات الألف وصلًا لغة تميم. انظر زاد المسير (١٤٣/٥ - ١٤٤)، والبحر المحيط (٦/ ١٢٧ - ١٢٨)، والنشر (٢/ ٣١١).



أجرى الوصل بحرى الوقف في إثبات الألف كما أجروا الوصل بحرى الوقف في قولهم: ثلاثة أربعة. هكذا قالوا. والضمير في قوله تعالى: ﴿هو الله ربي﴾ ضمير الشأن، و﴿والله ربي﴾ جملة خبر له، والمجموع خبر للضمير في ﴿لكننا﴾.

٣

وقال المصنف في شرح الفصل^(١) مانعاً قول الزخشرى: «ليس فيه إجراء الوصل بحرى الوقف»، وجعلَ سندَ منعه في أنه جائز أن يقال: أنا بالألف في الوصل. وفيه ارتكاب غير الفصحى؛ إذ ٨٦ ب قد مر أن إثبات الألف في الوصل مطلقاً غير فصيح، وقد اعتذر عن هذا بأنه^(٢): «لما حذف همزته ينتقل حركتها إلى ما قبلها وإدغام نون لكن في نونها قصد إلى تقويتها بالألف التي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووفقاً على كل لغة عوضاً عما حذف منها، أو قصد فعل ذلك رفعاً للبس لما يوهم لفظ لكن من أنها لكنّ المشددة». وقد أشار إلى شيء من هذا في الشرح^(٣) أيضاً، وتابعه الشارحون.

٦

٩

وأقول: إن هذا الاعتذار كما يصلح أن يكون اعتذاراً لإثبات الألف في الوصل يصلح أن يكون اعتذاراً لإجراء الوصل بحرى الوقف بأن يقول: إنما التزموه جبراً للإجحاف المذكور، أو رفعاً للبس المذكور؛ إذ الإجراء والإثبات كلاهما متساويان في كونهما غير الفصحى، فليس لمنع ما قالوه معنى.

١٢

● قوله: «ومّة وأنة قليل».

أي: الوقف على ما الاستفهامية وأنا بالهاء قليل، والفصحى الوقف بالألف لأنها أخف من الهاء كما تقدم، وأيضاً لها غير ذلك من الخواصّ ما عرفت. قال سيبويه^(٤): «لا يكون في الوقف في أنا إلا الألف»، فأما وجه الهاء فهو أنها شبيهة بالألف لقرب المخرج. قال أيضاً^(٥): «الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها».

١٥

والحاقُ هاء السكت لازم في نحو: رة، وقّة، ومجيء مة، ومثل مة في: مجيء م جنت، ومثل م أنت، وجائز في لم يخشّة، ولم يرمّة، ولم يغزّة، وغلاميّة، وعلى مة، وحتى مة، وإلى مة، مما حركتة غير إعرابية، ولا مُشَبَّهة بها، كالماضي، وباب يا زيد، ولا رجل، وفي نحو: هاهنا، وهؤلاء.

١٨

٢١

(الشافية: ٦٤-٦٥).

(١) الإيضاح في شرح الفصل (٣١٦/٢). وانظر الفصل (٣٤٣).

(٢) الإيضاح (٣١٦/١-٣١٧).

(٣) شرحه على الشافية (٢٨/ب).

(٤) الكتاب (١٦٤/٤).

(٥) الكتاب (١٦٣/٤).

● قوله: «والحاق هاء السكت...» إلى آخره.

- هذا أيضًا باب وهاء السكت هي التي يجاء بها لبيان الحركة الأخيرة من الكلمة، أو لبيان المد الأخير كقولك: لم يغزه، ويا مرحباً. وهي في الآخر بمنزلة همزة الوصل في الأول، فكما أن الهمزة تحذف في الدرج تحذف الهاء في غير الوقف. قال الله تعالى^(١): ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ ۖ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ ولا تقول في الدرج؛ أعني غير الوقف: لم تغزه أنت، ولا يا مرحباً بزيد؛ بل تحذفها. وهو لازم وجائز، فاللزم فيما لزم كون كلامك أو كلمتك على حرف واحد لولاها نحو: ق، ور، وبجيء م في: بجيء م جئت، ومثل م في: مثل م أنت؛ إذا وقفت على الكل، وذلك فيما إذا كان لم يكن ذلك الواحد كجزء لما قبله، وهذا في (ر) و(ق) ظاهر، وأما في: بجيء م، ومثل م، فأصل م: ما، وهي الاستفهامية الواقعة مضافاً إليها، والمضاف قولك: بجيء ومثل، ومعناه الاستفهام عن صفة المجيء. وكان الأصل: جئت بجيء أي شيء. ولما كان حق الاستفهام أن يكون صدرًا آخر الفعل، ولم يمكن تأخير المضاف فلذلك اغتفر، وحذفت الألف من ما لكونها بمرورة كما يحذف منها في حَتَام، فبقي: بجيء م، ولا جائز أن تكون م كجزء للمضاف؛ لأن ذلك يستدعي عدم استقلال قولك: بجيء ومثل، وهو باطل، بخلاف قولك: عم، وبم، وحَتَام، وإلام فإنها مع الجار كالجاء؛ لأن الجار لا يستقل. ومما يدل على ذلك أنه لا يقال في حَتَام: حَتَامًا، وقد يقال في بجيء م جئت: بجيء ما جئت. قال سيبويه عقيب هذا في البحث وذكر الجارة^(٢): «وأما الحروف الأول فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما ١٨٧ لأنها ليست باسم، فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد»، وقد استدل أيضًا على الجزئية حيث كانت مع الجارة يكتب يائها ألفاً، وذلك مثل علام وحَتَام وإلام، وهو ظاهر. وأما وجه اللزوم فهو أنه لو لم يكن كذلك لزم إما الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك. ظاهر استحالة الأول لأن الحرف واحد، وأما الثاني فممكن، ولكنه مستقل؛ إذ حق الموقوف عليه السكون، كما تقدم. فمن فساد اللزوم يتحقق فساد الملزوم.

● قوله: «وجائز في نحو لم يخشَ...» إلى آخره.

- هذا هو القسم الثاني، وهو على نوعين: ما الإحاق في صورة الحركة، وما هو في صورة السكون. ٢٤

(١) الحاقة: ٢٨، ٢٩.

(٢) الكتاب (٤/ ١٦٥).

فالأول^(١) الضابط فيه ما قال، وهو أن الإلحاق جائز فيما حركته غير إعرابية ولا مشبهة بحركة الإعراب، فمن قيد الأول تخرج حركة الإعراب كقولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وهو يضربُ، ولن يضربَ، ويغزو، ويرمي، فلا إلحاق في شيء من هذه؛ إذ حركة الكل إعرابية. ٣
ومن قيد الثاني حركة الماضي، وحركة اسم لا لنفي الجنس، وحركة المنادى المضموم؛ لأن كل ذلك حركته مشبهة بالإعراب؛ أما الماضي فحركته ناشئة من شبهه بالمضارع لكون الكل فعلاً، ولما كان المضارع معرباً حركوا الماضي حركة البناء ليتناسبا تناسباً ما، وفتح لكون الفتح أخف، وأما حركة الأخيرين فلائتها حركة عارضة، وهذا واضح، فلعرضها شابهت حركة الإعراب، فلا يقال: ضَرَبَهُ، ولا يقال: يا زِيدُهُ، ولا: لا رَجُلَهُ، فقد علم أن حركة الشين والزاي والميم والياء في الأمثلة التي ذكرها ليست بإعرابية، ولا شبيهة بها. ويدخل في الضابط قولهم: ضاربانه، ومسلمونه، وهُوَّة، وهِيَّة فيمن يحرك وصلأ، وهَنَّهُ، وضربْتُهُ، وذَهَبَتْهُ، وأَيْتَهُ في أين، وثَمَّة في ثَمَّ، وليتَهُ ولعلَّهُ وإِنَّهُ، سواء كانت المشبهة بالفعل أو حرف التصديق، كما قال الشاعر^(٢):

١٢ ويقلن شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلت: إِنَّهُ

وانطلقتُ في انطلقتُ، وضربتُهُ فيمن حرك الياء؛ إذ ليس واحدة من المذكورات إعرابية، ولا شبيهة بها.

فإن قلت: أليس إن مشبهة بضرِب فتكون حركتها مشبهة بحركتها، فكما لا إلحاق في ضرب ١٥ يجب أن لا يكون إلحاق في إن.

قلت: بلى، ولكن حركة إن ليست إعرابية ولا شبيهة بها، ولكنها شبيهة بالشبيهة بالإعرابية، وإنما نفينا الإلحاق عن الإعرابية والشبيهة بها فقط.

١٨ فإن قلت: الشبيه بالشبيه بالشيء يكون شبيهاً بالشيء.

قلت: المشابهة في كل الأمور مستحيلة، فمن الجائز أن يكون وجه شبه الشيء بالشيء غير

وجه شبه شيء ثالث بالشبيه بالشيء، كما تقول: إن مشبهة بضرِب، ووجه الشبه كون الكل مبنية

٢١ على الفتح، وضرب مشبهة بضرِب، ووجه الشبه كون الكل فعلاً، فالشبيه بالشيء يكون شبيهاً ٨٧ب بالشبيه بالشيء، لا شبيهاً بالشيء.

(١) والثاني نحو ههنا الآتي ذكره ص (٢٨٥).

(٢) هو عبد الله بن قيس الرقيات، والشاهد في ديوانه (٦٦). وانظره منسوباً إليه في أمالي ابن الشجري (٢/ ٦٥)،

وشرح أبيات سيويه لابن السراقي (٢/ ٣٧٥)، والخزانة (٤/ ٤٨٥)، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ١٥١

و٤/ ١٦٢).

والذي يدل على جواز الإلحاق فيما ذكر أمران:

أحدهما: القياس على ما هو فيه لازم، والجامع كون حركة الكل غير إعرابية، ولا شبيهة بها.

فإن قلت: الدليل في المقيس عليه يستدعي وجود الإلحاق، ولا دليل ههنا.

٣

قلت: لوجود الدليل أوجبه ثمة وجوزوه ههنا مع أنهم قد يوجبون في المحمول ما أوجبه في

المحمول عليه، وإن لم يكن المقتضي قائماً إلا في المحمول عليه، كما أنهم أوجبوا الحذف من يُكرم

قياساً على أكرم مع انتفاء المقتضي في المحمول، فتجوز المحمول في هذه الصورة كذا.

٦

والثاني: أن الحركة البنائية تحتاج إلى البيان بخلاف الإعرابية، فإن العامل يرفع اللبس غالباً فيعلم

الحركة، وإن لم تكن مبنية، وذلك لكون المعرب قابلاً للحركة المعهودة، وكون المبني غير قابل لها.

فإن قلت: هذا يستدعي تساوي صورتي إيجاب الإلحاق وتجويزه.

٩

قلت: ضمنية المخدور المذكور في صورة الإيجاب أوجبت فيها وعدمها جوز في غيرها، وينبغي

أن يكون كذلك؛ لأن اقتضاء الأمرين للشيء يكون أقوى لا محالة من اقتضاء أحدهما لذلك الشيء.

واستدل^(١) على عدم الإلحاق في الماضي بأنه لو ألحق لالتبس بهاء الضمير.

١٢

وأورد عليه بأنه لو كان الالتباس دافعاً (للإلحاق لكان دافعاً)^(٢) في لم يغزّه، ولم يرمه، ولم

يخشّه.

وأجيب عنه بأنه لما اضطر في نحو رَه وقه أجري الباب كله مجرى واحداً.

١٥

والخاصل الفرار إلى القياس، كما ذكرنا، والحق الاستدلال بما أسلفناه.

● قوله: «وفي نحو ههناة...» إلى آخره.

هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو الإلحاق في صورة السكون، ويجب أن يكون

١٨

الساكن مدّاً حتى يكون الهاء لبيانه، كما ذكر^(٣) في وجه إيرادهما أولاً، ويجب أن يكون المد في غير

المتمكن، ولم يتعرضوا لهذا، واكتفوا بالتمثيل المجرد حيث قالوا: في نحو ههناة وهؤلاء. والأولى

التعرض، فلا تلحق في أفعى وأعمى، فلا يقال: أفعاء وأعماء؛ لأنهما متمكنان، وتلحق في صور

٢١

(١) المستدلّ المبرد، وانظره ما سيذكره الشارح مما أورد عليه ثم الجواب عن هذا الإيراد في شرح المصنف

(٣٩/١)، وركن الدين (٧٠)، والجاربردي (١٨٠).

(٢) ليس في م.

(٣) ك: ذكره.

المندوب تقول: يا زيدا، ووازيده، وواغلامكاه، وغلالمكية، وغلالمكموه، وغلالمهوه، وغلالمهاه، وواذهاب غلاميه؛ لأن كل هذه المدات لم تقع في معرب، ولا ما أشبهه، وقال شارح^(١): «الهاء لا يلحق الساكن إلا الألف»، وهو سهو.

٣

وحذف الياء في نحو القاضي، وغلامي، حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ، وإثباتها أكثر، عكس قاضٍ، وإثباتها في نحو يا مُرِّي اتفاقٌ.

وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيحٌ، وحذفهما فيهما في نحو: لم يغزوا، ولم ترمي، وصنَّعُوا قَلِيلٌ.

٦

وحذف الواو في ضَرَبَهُ، وضَرَبَهُمْ فيمن أخطى، والياء في نحو: تَهْ، وهذه. (الشافية: ٦٥-٦٦).

● قوله: «وحذف الياء...» إلى آخره.

٩

هذا أيضاً من أبوابه؛ أي: من وجوه الوقف أن يحذف الياء التي لم يلحقه التنوين، كقولك: هذا القاضي، وهذا غلامي، ويا غلامي، سواء حركت الياء من غلامي بالفتح أو سكنت، ولا يجوز أن يتعلق قوله: «حُرِّكَتْ» بقوله: «القاضي»؛ لأن ياء القاضي لا تتحرك إلا في النصب، وحيث لا سبيل إلى حذفها؛ بل تكون كالحرف الصحيحة لتقويها بالفتح، ولا يستلزم حذف الياء ساكنة حذفها متحركة.

١٢

● وقوله: «حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ» دفع لوهم من يتوهم أن المتحركة تسكن والساكنة تحذف؛

أ٨٨

لأن السكون والحركة متساويان، فلذلك سواهما ودفع هذا الوهم؛ لأن قراءة ورش [في الوقف]^(٢) حذف ما حركها في الوصل في قوله تعالى^(٣): ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾، ومن أسكنها في قوله تعالى^(٤):

١٥

﴿يَا عِبَادِي﴾ وصلاً أسكنها في الوقف أيضاً؛ لأنه الأفصح، فظهر أن المفتوحة قد تحذف والساكنة

قد تَبَقَّى، فتقول: هذا القاضُ وغلَامٌ، والأكثر على إثبات هذا الياء، وأن تحذف الياء التي لحقه التنوين، كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فتقول: قاضٍ، والأكثر ههنا على الحذف، وهذا معنى قوله: «عكس قاضٍ»؛ أي: الإثبات في الأول، والحذف في الثاني [أكثر]^(٥). قال سيويه^(٦): «إذا لم

١٨

(١) هو الجاربردي (١٢٩).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) النمل: من الآية ٣٦.

(٤) العنكبوت: من الآية ٥٦. وانظر الإقناع (١/ ٥٤٠-٥٤٢).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) الكتاب (٤/ ١٨٣).

يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف».

دليل الأكثر في الأول أنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يقتضي الحذف، فالأصل بقاء ما كان على ما كان.

شبهة الأقل أن الوقف محل التخفيف فناسب أن يخفف ههنا بالحذف.

والجواب أن المدة خفيفة فلا تحذف؛ لأنهم قد ألحقوا الهاء لبيان الحركة، فلأن يكونوا مثبتين لمبين هو الأصل أولى.

دليل الأكثر في الثاني أن الياء قد ذهبت لاقتضاء وجود التنوين ذلك، فلا يعود؛ لأن التنوين، وإن كان زائلاً صورة؛ لكنه ثابت معنى، وذلك لأن زواله عارض، فتقول في قاضٍ وعمٍ قاضٍ وعمٍ. قال سيبويه^(١): «أذهبوها في الوقف كما أذهبوها في الوصل».

شبهة الأقل أن ذهاب الياء كان مقتضى وجود التنوين، وقد زال التنوين، فيزول مقتضاه، فيعود الياء.

والجواب ما عرفت من كونه موجوداً تقديراً، والمقدر عندهم كالمفوظ.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في المنادى خلافاً أتلو عليك من الكتاب ما تعرفه. قال^(١): «سألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فيقول: يا قاضٍ. وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذف؛ يقولون: يا حارٍ».

● قوله: «وفي نحو يا مُري...» إلى آخره.

مر أصله: مُرئي موازن مُكْرِم بالكسر من أرى يُري، وكانا في الأصل: أَرأى يُرئِي، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، فحذفت لالتقاء الساكنين، كما فعلوا ذلك بأسأل حتى صار سَل؛ لكن هذا النقل والحذف ملتزم في ترى وأرى ويرى، وما هو من باب كالأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، فتقولك: مُر اسم الفاعل، وهو مُعلل لإعلال قاضٍ، تقول: هذا مُرٍ ومررت بمُرٍ ورأيت مُرياً، فوزن مرٍ: مُفٍ، ووزن مرياً: مُفِلاً.

إذا عرفت هذا، فنقول: اتفق النحاة في الوقف على يا مري على إثبات الياء، فلم يحجروا ههنا

على اللغة القليلة مجرى قاضٍ في حذف الياء؛ كراهية أن يكونوا محفين بالكلمة حتى تصير على الفاء ٨٨ ب



وحدها. قال سيويه^(١): «وقالا في مُرٍ إذا وقفًا: هذا مُري». أراد الخليل ويونس، فهذا معنى الاتفاق.

فإن قلت: يلزم سيويه تناقض؛ لأنه قد صوب الإثبات حالة عدم التنوين، كما سلف، ثم صوب مذهب يونس، وهو الحذف. ولا يخفى أنهما نقيضان.

قلت: تخصص^(٢) العام؛ أعني قوله السابق، فتخرج صورة المنادى. ووجهه ما قال من أن المنادى موضع تخفيف، سواء كان في الوقف أو الوصل، فناسب أن يخففوا في الوقف خاصة أيضًا؛ لاقتضائه ذلك أيضًا، فلذلك فارق بابُ جاء القاضي بابَ يا قاضي.

وقالوا^(٣): الأصح في النداء مذهب الخليل، والقليل مذهب يونس وبخارُ سيويه.

واعلم أن المصنف^(٤) قد ذكر أن عدم جواز حذف الياء في مري في الوقف ليس إلا في صورة النداء، ثم أجاب عن اعتراض مقرر هو أن يقال: لسو كان جائز الحذف في غيره لزم الإجحاف المذكور؛ إذ لو جاز هذا مُرٍ ومررت بمرٍ لزم الإخلال بالعين واللام بقوله^(٥): «لا يلزم امتناع هذا مُرٍ ومررت بمرٍ، بحذف الياء وصلًا ووقفًا؛ لأن ذلك إعلال مضطر إليه، والحذف في نحو يا مري حذف تخفيفي، فلا يلزم من اغتفار الإخلال بالإعلال اغتفار الإخلال لمجرد التخفيف» وهذا الذي ذكره ليس ببعيد، ولكن الظاهر أنهم لم يفرقوا بين صورة النداء وغيرها، ولا مشعر في كلامهم بهذا الفرق؛ إذ المنقول عن الكتاب غير صورة النداء، كما دريت. قال أبو سعيد^(٥): «أجمع يونس والخليل جميعًا على ثبوت الياء في الوقف في قولنا: أرى يُري فهو مَرٍ إذا وقفت فقلت: هذا مُري، ومررت بمرٍ، وكرهوا أن يقولوا: يا مُرٍ، بحذف الياء من اللفظ، ومررت بمرٍ، وإن كانوا يسقطونها في الوصل في قولهم: هذا مُرٍ يا فتى، ومررت بمرٍ يا فتى» فالمصنف إن أراد بالاتفاق اتفاق يونس والخليل فتخصيص صورة النداء ممنوع؛ لأنهما لا يجوزان هذا مُرٍ، وإن أراد به اتفاق غيرهما فهو أعنى به.

ولك أن تقول في سند منع ما ذكره من جواز حذف الياء في غير النداء بأن الإجحاف واقع فيجب الجبر إما بوصل الكلام أو بالتنوين ليكونا كاللام، أو بإثبات اللام، فحيث لا واحد من ذلك

(١) الكتاب (٤/١٨٤).

(٢) م: (تخصيص).

(٣) انظر الكتاب (٤/١٨٤)، وشرحه للسيرافي (السيرافي النحوي: ٤٤٣-٤٤٤)، ونكت الشتمري (٢/١١٠٩)،

وشرح الرضي على الشافية (٢/٣٠١).

(٤) انظر شرح المصنف على المفصل (٢/٣٠٩)، وعلى الشافية (٣٩-٤٠/أ).

(٥) انظر السيرافي النحوي (٤٤٤).

لم يجز. والواقع في كلام الرخشري^(١) أيضاً صورة النداء، ولعله ذكره للتمثيل فلا فرق عنده، أو ذهب قوم إلى الفرق فتابعهم هو والمصنف في ذلك.

٣ وفي قوله: «في نحو يا مري» نظر؛ لأنه يوهم ثبوت نظير له في اللغة، ولا نعرف له نظيراً، وكان الأصوب أن يحذف لفظة «نحو» كما فعله الرخشري.

● قوله: «وإثبات الواو والياء...» إلى آخره.

٦ هذا أيضاً من الوجوه؛ أي: إثبات الواو والياء في الفواصل، وهي رؤوس الآي، وفي القوافي فصيح. § وإن كان الإثبات على وجه لولا وقوعهما^(٢) في الموضعين كان الحذف واجباً أو أحسن، ٨٩ وذلك كقولك: زيد لم يغزو، وجاءني قاضي؛ إذ لو لم يقدر مثل هذا في الفواصل أو القوافي كان ٩ حق الكلام أن يقال: لم يغزو وقاض. ووجه ذلك أن للموضعين شأنًا ليس لغيرهما في قصد التناسب، فلذلك اغتفر فيهما ما لم يُغتفر في غيرهما، وعدم الفصاحة في غير الموضعين لعدم السبب.

هذا إثباتهما، فأما حذفهما فعلى نوعين: أحدهما أن لا تكونا دالّتين على اسم مستقل؛ أعني ١٢ ضمير. والثاني أن تكونا كذلك.

فالأول فصيح، وذلك لأن حذف جزء الكلمة أسهل من حذف ما يدل على مستقل، وذلك في الفواصل، كقوله جل ثناؤه^(٣): ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، وقوله^(٤): ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾، وقوله^(٥): ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَّ﴾، ولا يخفى تناسب ما قبل الآي وما بعدها، وكانت الياء في الكل ثابتة. وأما في القوافي فكقول زهير^(٦):

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ
خَضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

١٨ كان لا يفري من الفري، وهو القطع، فحذفت الياء، ثم ألحق ياء إطلاق الشعر، ولا جائز أن يكون هذا الياء اللام؛ لأن الفصاحة تأبى أن يكون بعض الياءات للإطلاق وبعضها أصلية. ومعنى البيت:

(١) المفصل (٣٤٠).

(٢) ك: (وقوعها).

(٣) الرعد: من الآية ٩.

(٤) غافر: من الآية ٣٢.

(٥) الفجر: ٦.

(٦) انظر الشاهد في ديوانه بشرح ثعلب (٨٢)، وانظره منسوباً إليه في الكتاب (٤/ ١٨٥، ٢٠٩)، والأصول (٢/ ٣٨٨)، وسر الصناعة (٢/ ٥٢٠)، ونكت الشتمري (٢/ ١١٠٩)، وشرح شولهد الشافية للبغدادي (٢٢٩).

أنك تَقْدِيرُ على ما تُقَدِّرُ وبعض القوم ليس كذلك. ومعنى الخلق: التقدير.

وأما الثاني فغير فصيح لما عرفت، وذلك مثل أن يُحذف واو الضمير ويأوه من قولك: لم يغزو، ولم ترمي خطاب المؤنث، ثم تلحق الواو والياء للإطلاق، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

لا يُبْعِدُ اللهُ إِخْوَانَنَا تَرْكَهُمْ لم أدر بعد غداة الأَمْسِ ما صَنَعَ

أراد ما صنعوا، وقال عنزة^(٢):

يا دار عبلة بالجواء تَكَلِّمْ

أراد تكلمي.

والكلام في وجوب حذف الضمير وإلحاق حرف الإطلاق كما سبق في الأول، وكون هذا النحو ضعيفاً صِغَرَهُ قَلِيلاً، واستقبح مثل البيتين، ولا يخفى أن الألف لا تحذف مطلقاً لأنها خفيفة، ويستوي فيها الوصل والوقف كقولك: يخشى، وأن الواو والياء تثبتان في غير الفواصل والقوافي في حالة الرفع، كما كانتا في حالة النصب بالإسكان، فتكونان كما كانتا في الرفع، وذلك كقولك: يغزو ويرمي.

واعلم أن قوله: «وحذفُهما فيهما» يُشعر بأن حذف الضمير يكون في الفواصل أيضاً؛ إذ قوله: «فيهما» معناه في القوافي والفواصل، ولم يأت بمثال لذلك من القرآن، لا في المتن ولا في الشرح، وقد ذكر^(٣) أن هذا الحذف والإلحاق قليل مستقبح، فكأنه -والله أعلم- لا نظير له من القرآن، مع أن كونه مستقيماً يَأْبَى أن يكون فيه، فيكون في قوله: «فيهما» تسامح.

● قوله: «وحذفُ الواو...» إلى آخره.

هذا أيضاً باب؛ أي حذف الواو من قولك: ضَرَبَهُ زيدٌ في الوقف بأن تقول: ضَرَبَهُ بالإسكان وجه آخر من الوجوه.

(١) هو تميم بن أبي بن مقبل، والشاهد في ديوانه (١٦٨)، وانظره منسوباً إليه في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي (٢/٣٨٣)، والتخميم (٤/٢٣٣-٢٣٤)، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي (٢٣٦). وهو من شواهد الكتاب (٤/٢١١).
(٢) الشاهد صدر بيت وعجزه:

وعمي صباحاً دار عبلة واسلم

وهو لعنزة من معلقته. وانظره في شرح ديوانه للشتمري (١٨٧)، ومنسوباً إليه في الكتاب (٤/٢١٣)، والأصول (٢/٣٩٠-٣٩١)، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي (٢٣٨).
(٣) انظر الشافعية (٦٥)، وشرحها للمصنف (٤٠/أ).

- اعلم أنه قيل^(١): الأصل في هاء الضمير الضم، واستدل^(٢) عليه بكونها مضمومة بعد الفتحة ٨٩ ب
والضمة والسكون نحو: إنه، غلامه، منه، وكونها مكسورة ليس إلا حالة كونها مسبوقه بياء أو
كسرة نحو: عليه وبه. وقيل: الضم في هذا أيضًا جائز لأصالته، وأما الكسر فلتجانس، وأما إثبات
٣ واؤه وبيائه فلا خلاف في صور^(٣) فتح ما قبلها وضمه وكسره؛ إذ الواو للأولين والياء للآخرين،
فأما في صورة سكون ما قبلها فلا يخلو أن يكون ذلك حرفًا صحيحًا أو لا؛ الأول يُثبت ابن كثير^(٤)
٦ واوًا؛ يقول في منه: منهو، والثاني إمّا أن يكون ياءً أو لا؛ الأول يثبت بياءً؛ يقول في عليه: عليهي،
والثاني واوًا؛ يقول: أبوهو، أباهو. وقال سيويه^(٥): «إذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الواو
والياء في الأصل أحسن»، ثم قال^(٥): «والإتمام عربي» وذلك كقوله تعالى^(٥): ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ
٩ يَلْهَثْ﴾، و﴿شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾^(٦)، و﴿خَلَدُوهُ فَعْلَهُ﴾^(٧).

- إذا عرفت هذا فاعلم أن الإسكان الصريح جاز في الوقف في جميع الصور، فأما الإشمام والروم
فلا مدخل لهما إلا في صورة الفتح؛ أعني مثل ضربته. واستدل المصنف^(٨) على ذلك في الروم بأنه
١٢ يكون متمسرًا في غير صورة الفتح، وذلك لأن الهاء حرف خفية، وإذا كان قبلها ضم أو واو أو
كسر أو ياء، وكانت مضمومة أو مكسورة كان الروم بعد حركة مشابهة له أو حرف هي من
حركة مشابهة له، فيتعسر لخباء الهاء، وأما إذا كان قبلها فتحة فلا تعسر حيثل؛ لأن الروم يكون
١٥ عن حركة شبيهة بالفتح؛ لأن هاء الضمير لا تكون مفتوحة. أمثلة ذلك لو كنت تريد الروم في
قولك: أعجبتني حسنته، وضربوه، ومررت به، وبأبيه لكنت محأولاً بعض ضم واقع بعد ضم أو
واو، وبعض كسر واقع بعد كسر أو ياء، والحرف التي تروم فيها الهاء، وهي خفية، فيعسر الإتيان
١٨ ببعض الحركة من حيث أنها وما سبقها من مخرج واحد، بخلاف ما إذا قلت: رأيت ابنه؛ لأن ما
سبق حركة الروم مخالف لها، فلا يتعسر. وينبغي أن يرام بناء على هذا في صورة الألف أيضًا،
كقولك: ضربت أباه؛ لأن الحرف التي سبقت حركة الروم مخالفة لها، ولم يتعرض لذلك المصنف،

(١) انظر الكتاب (١٩٥/٤).

(٢) م: (صورة).

(٣) والباقون باختلاس الكسرة والضمة في الحرفين من غير صلة لهاء بياء ولا واو. انظر الإقناع (١/٤٩٧-٤٩٨).

(٤) الكتاب (١٨٩/٤).

(٥) الأعراف: من الآية ١٧٦.

(٦) يوسف: من الآية ٢٠.

(٧) الحاقة: ٣٠.

(٨) انظر شرح الشافية له (٤٠/أ).

وفي الإشمام بأن ضم الشفتين يحصل لا محالة للضم السابق أو الواو السابقة، وذلك كقولك: حسنه، وضربوه، كما دريت، فيما أن يُتَقَى أو يزال بعد الإسكان، ثم يجاء به، وكلاهما محذور؛ أما الأول فلأنه لا يُدرى أهو للإشمام، أو لما سبق حرفه^(١)، وأما الثاني فلأنه يفضي إلى انتفاء الإشمام؛ لأن حقيقة ضم بعد إسكان، وههنا الضم بعد إزالة الضم الذي بعد الإسكان.

ولقائل أن يقول: هذا يستدعي عدم جواز الإشمام في مثل قولك: هذا عَجَلٌ.

والجواب: الفرق بخفاء الهاء؛ إذ يمتنع في الحرف الخفية ما لا يمتنع في غيرها.

● قوله: «وضربهم» أي بحذف الواو من ضربه، ومن ضربهم فيمن ألحق الواو في الوصل فقال:

ضربهمو، وإذا حذف في الوقف على الميم بالإسكان، ولا مدخل لغيره، وقد سبق الكلام في ذلك. ١٩.

● قوله: «والياء...» إلى آخره.

أي: وحذف الياء من قولك: تيهي، وذهبي، وهذهي، فيقال: هذه وته. وهذه الياء هي الحاصلة من إشباع الكسر، وكان الأصل ذي وتي، فأبدلت الهاء من الياء، ثم كسرت فحدث من الإشباع الياء، وقد لا يكون هذا الإشباع في الوصل، فيقال: هذه أمة الله بالهاء الساكنة، ولما زال السبب لزوال الكسر في الوقف حذف الياء. والدليل على أن الهاء بدل من الياء أن الياء يثبت للتأنيث في نحو: تفعلين، ولم يثبت للهاء تأنيث. قال سيويه^(٢): «وأما هاء هذه فإنهم أجروها بحرى الهاء التي هي علامة إضمار المذكر، فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف، كما تفعل ذلك في به وعليه».

وإبدالُ الهمزة حرفاً من جنس حركتها عند قوم، مثل: هذا الكَلَوُ، والحَبَوُ، والبَطَوُ، والرَدَوُ، ورأيتُ الكَلَا، والحَبَا، والبَطَا، والرَدَا، ومررتُ بالكَلَي، والحَبَي، والبَطَي، والرَدَي، ومنهم من يقول: هذا الرَدَي، ومِن البَطَوُ، فَيُتْبَعُ. (الثانية: ٦٦).

● قوله: «وإبدالُ الهمزة...» إلى آخره.

الوقف على الهمزة له بحث خاص في الباب، وهي إما أن يكون مفتوحاً ما قبلها، أو ساكناً، أو متحركاً بغير الفتح.

فالأول: قد تبدل الهمزة حرفاً يناسب حركتها؛ أعني إن كانت حركتها فتحة أبدلت الهمزة ألفاً، وإن كانت ضمة تبدل واواً، وإن كانت كسرة تبدل ياء، تقول: هذا الكَلَوُ، ورأيت الكَلَا،

(١) الأصل، ك: (حرف).

(٢) الكتاب (٤/ ١٩٨).

ومررت بالكَلْبِي، فيقرر فتح اللام في الأحوال، ويسكن الواو والياء، ووجهه أنهم أرادوا بيان حركة
الهمزة، فلذلك جازوا بالحرف التي تناسبها. قال سيبويه^(١): «ومن العرب من يقول: هو الكَلْوُ
حرصاً على البيان». وهذه لغة من لا يخفف الهمزة، فأما أهل الحجاز^(٢) فلغتهم التخفيف، فيقولون
في الأحوال الثلاث: الكَلَّا بالألف، وذلك لأن الهمزة لما أسكت، وكان ما قبلها مفتوحاً، قلبوها
ألفاً كما فعل ذلك في آكل، ولهذا يقولون في أَكْمُو جمع الكما: أَكْمُو، وفي أَهْنِي ضمير المتكلم من
يهني: أَهْنِي، فيقبلون بالتناسب. والكَلُّ العشب.

وأما الثاني فقد يلقي حركتها على ما قبلها، ثم يدل حرفاً مناسبة لتلك الحركة، كما علمت،
فيقولون في الخَبِّ والبُطْء والرَّدْء: هذا الخَبُّ والبُطْء والرَّدْء، ورأيت الخَبَّ والبُطْء والرَّدْء، ومررت
بالخَبِّي والبُطِّي والرَّدِّي بالواو والياء الممدودتين، بخلاف الصورة السابقة؛ غرضهم في ذلك أيضاً
البيان، وأما أهل الحجاز فيحذفون الهمزة ويسكنون الواقع ما قبلها في هذا النحو، فيقولون: هذا
الخَبِّ، ورأيت الخَبِّ، ومررت بالخَبِّ، كما يفعلون ذلك بَمَسَلَةٍ وَسَلٍّ، وسيأتي في باب تخفيف
الهمزة إن شاء الله.

وأما الثالث فالمبدلون يوافقون فيه أهل التخفيف، فيقولون في أَكْمُو وَأَهْنِي كما قاله أهل
الحجاز.

وَحَبَّءُ السَّمَوَاتِ: القَطَرُ، وَحَبَّءُ الْأَرْضِ: النَّبَاتُ. وَالْبُطْءُ: تَقْيِضُ السَّرْعَةِ، وَالرَّدْءُ: الْعَوْنُ.

● قوله: «ومنهم...» إلى آخره.

أي: ومن العرب من يتبع العين في الحركة العارضة الفاء إذا كان عدم الإتيان مستلزماً
لوجود بناء ليس من أبنيتهم، وهذا كما أنهم قالوا في هذا الرَّدْء: هذا الرَّدِّي، وفي مِنَ الْبُطْءِ: ٩٠ ب
مِنَ الْبُطْءِ، فأتبعوا الدالَّ الراءَ، والطاءَ الباءَ؛ لئلا يلزم الكسر قبل الضم، ولا العكس المفروضان
من كلامهم، كما تقدم في صدر الكتاب. قال سيبويه^(٣): «وأما ناس من بني تميم فيقولون: هذا
الرَّدِّي؛ كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام فَعَلٌ... وقالوا من الْبُطْءِ؛ لأنه ليس في
الأسماء فَعِلٌ»^(٤).

(١) الكتاب (٤/ ١٧٨).

(٢) انظر الكتاب (٤/ ١٧٩).

(٣) الكتاب (٤/ ١٧٧).

(٤) الكتاب (٤/ ١٧٧).



اعلم أنه قد عورض^(١) هذا الدليل بأنه كما أن البناء المطرَح محذور^(٢) كونه الاسم آخره واو قبلها ضمة محذور.

٣ فأجيب بأن الواو غير أصلية ههنا. فعورض بأن البناء المطرَح أيضًا غير أصيل ههنا.

وأقول: الفرق بأن البناء المطرَح مما هو ممتنع بحسب الذات فلذلك فروا منه، بخلاف كون الاسم كما ذكر فإنه عرض من أعراض بنائه، وبنائه جائز بحسب الذات ممتنع بحسب ذلك العرض،
٦ فلذلك كان البناء المطرَح أشد محذوره؛ ألا ترى أن فعلًا بضمين مثلاً جائز بحسب الذات ممتنع بحسب اشتماله على الواو الأخيرة المسبوق بالضم، وأما البناء المطرَح فلا جواز له بوجه ما.

٩ والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبلها، مثل جَعْفَرٌ، وهو قليل، ونحو القَصْبَا شاذ ضرورة. (الشافية: ٦٦).

● قوله: «التضعيف...» إلى آخره.

١٢ قد سلف معنى التضعيف، يقول هذا وجه آخر من وجوه الوقف، وفي هذا الوجه شرائط أربع ذكرها: الأولى أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً؛ لأنه لو كان ساكناً لزم الإتيان ببذل ما لم يتحقق وجوده. أما بطلان اللازم فظاهر، وأما الملازمة فلأن التضعيف كما مضى بدل عن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه، فإذا كان ساكناً الأصل كدعا ونعم لم يكن للتضعيف مدخل.

١٥ ● وقوله: «في المتحرك» أراد به متحرك الأصل؛ أعني قبل الوقف، وإلا لزم وجوب تحريك الأخير في الوقف وفساده لائح. واستدل المصنف^(٣) بما ذكر وبأنه قد يكون قبله ساكن فيؤدي إلى اجتماع ثلاث سواكن.

١٨ الثانية: أن يكون الآخر المتحرك صحيحاً؛ لأنه لو كان معتلاً، كما تقول: رأيت القاضي، ازداد حرف العلة ثقلاً؛ إذ التضعيف ثقل. والصحيح لصحته يحتمل ما لا يحتمل المعتل لعلته.

٢١ الثالثة أن لا يكون ذلك الصحيح همزة؛ إذ لو كان إياها لزم اجتماع الهمزتين، وهو مرفوض من كلامهم إذا كانتا في كلمة واحدة لاستثقاله. وقد شذ مثل الرأس، قال سيويه^(٤): «لم نسمعهم

(١) هذا الاعتراض والجواب عنه ذكرهما ركن الدين في شرحه (٧٢).

(٢) أي: فكذلك كون الاسم... الخ.

(٣) شرحه على الشافية (٤١/أ).

(٤) الكتاب (٤/١٧٨).

ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحرف من الكلام».

الرابعة: أن يكون ما قبل المذكور متحركاً؛ لأنه لو كان ساكناً لزم اجتماع ثلاث سواكن كما يضعف مثلاً زيد، وهو مطرح في الأصل وقفاً ووصلاً.

٣

فإن قيل: فما بال الوقف على الدواب، وقد اجتمع السواكن؟

قلنا: التقاء الساكنين على أحدهما يجري مجرى التقاء متحرك وساكن، ولولا ذلك لم يكن

مغتفراً، فكأن المدة حرف متحرك.

٦

واعلم أن التضعيف مع شرائطه لغة قليلة، وهو بمنزلة ما هو في القياس في الوقف؛ لأنه محل ٩١ أ تخفيف وتسهيل. ويبيّن أنه منافية.

● قوله: «ونحو القصبة...» إلى آخره.

٩

أي: إنما اشترط في التضعيف أن يكون الآخر بعد التضعيف ساكناً، فلا تقول: جاء جعفر بضم الراء. وقد قال الشاعر^(١):

يتزك ما ألقى الدبا سبباً مثل الحريق وافق القصبة

١٢

فحرك الباء وضعفها للضرورة، ولولا هي لم يجز.

وفي تحريك القوافي خلاف، فذهب الأكثرون إلى أن التحريك لإرادة الوصل فبوجوده يخرج عن نية الوقف، وقال آخرون: إنه للإتيان بحرف الإطلاق، فلا يكون ذلك قصداً للوصل، فيبقى الوقف كما كان.

١٥

وعلى الأول في البيت الشذوذ من جهة إجراء الوصل مجرى الوقف، وعلى الثاني من جهة الجمع بين التحريك والتضعيف؛ إذ شرط وجود أحدهما انتفاء الآخر.

١٨

هكذا قالوا. ولك أن تقول: بناء على الثاني تكون الحركة كالسكون؛ إذ لا يعدونها مخرجة للوقف عن كونه وقفاً، فلا جمع بين الأمرين (فلا شذوذ)^(٢).

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، أو لربيعة بن صبيح، أو ابن صبيح، وقيل: بل هو من شوارد الرجز لا يعرف قائله، وهو في ملحقات ديوان رؤبة. وانظره في العسكريات (١٨٥-٢٢٤)، والتكملة (١٨٨)، وشرح أبيات الكتاب لابن السراي (٣٧٨/٢)، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي (٢٥٠)، والعيني بحاشية الخزائن (٥٤٩/٤).

(٢) ليس في م.



ويمكن أن يجاب عنه بأن ثقل الحركة أمر مدرك حساً، وكونها^(١) للوصل لا يدفع ذلك. ولقوة المذهب الأول مال المصنف^(٢) إليه حيث عده إجراء للوصل بحرى الوقف.

فإن قيل: على الأول لم لم يُعدَّ واقفاً؛ إذ القوافي موضع الوقوف؟

قلنا: آخر البيت حقيقة حرف الإطلاق، والتحريك يستدعي الوصل، ويأبى الوقف.

والدُّبَا: الجراد، والسَّبَسْبُ: الخالي، والحريق: بمعنى الاحتراق، أي: يترك ما وجدته صغار الجراد

خالياً كما أصابت النار القصب؛ يعني تكون الأرض خالية من النبات.

وَنَقُلُ الحَرَكَةَ فيما قبله ساكنٌ صحيحٌ إلا الفتحة، إلا في الهمزة، وهو أيضاً قليلٌ، مثل: هذا بَكْرٌ، وخَبْرٌ، ومررتُ بِبَكْرٍ، وخَبِيٍّ، رأيتُ الحَبَّ، ولا يقال: رأيتُ البَكْرَ، ولا هذا حَبْرٌ، ولا مِنْ قُفْلٍ، ويقال: هذا الرُّدْوَ، وَمِنْ البُطَيْنِ، ومنهم من يَقْرُ قُتَيْجُ. (الثانية: ١٧).

● قوله: «وَنَقُلُ الحَرَكَةَ...» إلى آخره.

هذا أيضاً من أبواب الوقف، وله شرائط خمس:

الأولى: أن يكون ما قبل المتحرك ساكناً؛ لأنه لو كان متحركاً استحال نقل الحركة إليه؛ لاقتضاء ذلك إما إلى تحصيل الحاصل، أو احتمال الحرف الواحد حركتين. وكلاهما بطلانه ظاهر.

الثانية: أن يكون السابق الساكن صحيحاً؛ لأنه لو كان معتلاً لزم إما المستحيل، كتحريك الألف في قولك: هذا مال، وإما الممنوع، كتحريك الواو والياء في قولك: جاء ثَوْرٌ وزَيْدٌ، وسلبُ حركة حرف العلة الأصلية بالانقلاب واجب، فلزم إما تحركهما أو انقلابهما. وكلاهما فاسد؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأداء ذلك إلى انحراف البنية بسبب الحركة العارضة.

الثالثة: أن لا تكون الحركة المنقولة فتحة؛ إذ لو كانت إياها لزم تبقيتها في المنون ليتأتى قلب التنوين ألفاً، كما دريت من قبل، فالنقل يناهى التبقية، وأما في غير المنون فلا ينقل أيضاً، فلا يقال: رأيتُ البَكْرَ؛ لأن المحلى باللام فرع عن المنكر، فلما لم يميز في الأصل لم يميز في الفرع. قال سيبويه^(٣): «لم يقولوا: رأيتُ البَكْرَ؛ لأنه في موضع التنوين»، وقال أبو سعيد^(٤): «لأن الألف واللام

(١) الأصل، م: (وكونها لا للوصل).

(٢) انظر شرحه على الشافية (٤٠/أ)، وعلى المنفصل (٣١٥-٣١٦).

(٣) الكتاب (١٧٣/٤).

(٤) شرحه على الكتاب (السرياني النحوي: ٤٢٣).



بدل عن التنوين.

- ويستثنى عن عدم جواز نقل الفتحة باب همزة، فيقال: رأيت الحَبَّاءَ، بفتح الباء وإسكان ٩١ ب
- الهمزة، وإنما اغتفر هنا لكون الهمزة مستقلة؛ إذ الفرق بين قولك: الْبَكْرُ، وبين الْحَبَّاءِ، بتسكين ٣
- الآخر فيهما، مدرك بالضرورة.
- وقوله: «إلا في الهمزة» استثناء من الاستثناء، وهو قوله: «إلا الفتحة»، فيكون إثباتاً. ٦
- ومعناه: لا يجوز نقل الفتحة إلا في الهمزة، فإنه جائز؛ يعني: إلا الفتحة الكائنة في الهمزة.
- الرابعة: أن يكون المتحرك حرف علة كذَلُو وظِي؛ لأنه لو كان كذلك لزم تغيير البناء بالحركة ٩
- العارضة. وهو باطل، وأما بيان الملازمة فلأنك لو نقلت في قولك: هذا ظي، ومررت بدلو لزمك أن تقول: ظَبُو ودَلِي، وذلك لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها تنقلب واوًا، والواو الساكنة ٩
- المكسور ما قبلها تنقلب ياءً لاقتضاء الإعلال ذلك.
- الخامسة: أن لا يكون هذا النقل مستلزماً؛ لصيرورة الاسم على وزن مطرح في كلامهم؛ إذ ما ١٢
- لم يميز بجيئه بحسب الأصل لم يميز وروده بحسب الفرع، وذلك كما تقول: هذا حَبْرٌ، ومررت بقُفْلٍ، فإن النقل يستدعي الكسر قبل الضم والعكس. وكلاهما مرفوض، وقد مرَّ مراراً، إلا أن يكون هذا ١٥
- العمل في الهمزة، فإنها لثقلها يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، وهذا كجواز نقل الفتحة، والطريق في هذا النحو أن يجاء بالإتياع، فتكسر الباء وتضم الفاء. قال سيبويه^(١): «وقالوا هذا عِدِلٌ، فأتبعوها ١٥
- الكسرة الأولى؛ لأنه ليس في كلامهم فَعْلٌ، وقالوا: في الْبُسْرُ فلم يكسروا في الجرح؛ لأنه ليس في الأسماء فَعِلٌ».
- وفي عبارة المصنف ضعف؛ إذ لم يذكر الشريطين الأخيرتين. ويمكن أن يقال: قد أشار إلى ١٨
- الأخيرة بقوله: «ولا هذا حَبْرٌ، ولا من قُفْلٍ»، ولكن لا محيص عن الاعتراض بالرابعة. والعجب أنه اعترض على الزمخشري بترك هذه الشريطة في شرح المفصل^(٢).
- إذا عرفت الشرائط فمثاله قولك: هذا بَكْرٌ، ومررت بَبَكْرٍ؛ بضم الكاف وكسرهما، وقولك: ٢١
- هذا حَبْرٌ، ورأيت الحَبَّاءَ، ومررت بِحَبِّي، والهمزة ساكنة في الأحوال، والمراد بالفتحة ما لا يكون معها التنوين ليستقيم؛ إذ لا يقال: رأيت حَبَّاءً، بالنقل؛ بل حَبَّاءً، بقلب التنوين ألفاً وتبقي الهمزة، وما قبلها ٢٤
- على حاله. وكان الصواب أن يقول: إلا الفتحة إلا في الهمزة إن لم تنوّن.

(١) الكتاب (٤/ ١٧٣-١٧٤).

(٢) الإيضاح (٢/ ٣٠٦).

وقال شارح^(١): لا بد لجواز النقل من أن تكون حركته إعرابية. وفيه نظر؛ لأنه قد جاء:
اضْرِبْهُ، وَضَرَبْتُهُ. وفي الكتاب^(٢): «قَدُّهُ، وَمِنْهُ، وَعَنْهُ»، وقال أبو النجم:
فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا زَحْلَهُ^(٣)

٣

والتزحيل: التباعد.

● وقوله: «ويقال: هذا الرُّدُّ».

قد مر أن النقل المستلزم صيرورة الاسم على الوزن المطَّرح غير مغتفر في غير الهمزة مغتفر فيها،
فهذا هو الذي يقوله. ومن العرب من يتفادى في الحرب مما لم يعهد في كلامه، فيلتجئ إلى الإتيان
كما ذكرنا في جِبْرِ وَقُقْل، فيقول: هذا الرُّدِّي، ومن البَطُوْءُ بالهمزة الساكنة، وإتيان الحركة العارضة
الفاء؛ لئلا يلزم ارتكاب غير المعهود. والفرق بين هذا وبين قوله: «ومنهم من يقول: هذا الرُّدِّي،
ومن البَطُوْءُ فيتبع» أن الكلام في الهمزة الثابتة ههنا، وفي الهمزة المنقلبة ثمة، فلا يتوهم التكرار.

٦

٩



(١) هو ركن الدين (٧٣).

(٢) الكتاب (١٧٩ / ٤).

(٣) لم أحده في ديوانه، وانظره منسوباً إليه في الكتاب (١٨٠ / ٤)، ونكت الشتمري (١١٠٨ / ٢)، والمفصل (٣٣٩)، والتخمير (٢٢٢ / ٤)، والمقرب (٣٤ / ٢)، وشرح شواهد الشافية (٢٦١).

[المقصور والمدود]

المقصور: ما آخره ألف مفردة، كالعصا، والرحى.
 والمدود: ما كان بعدها فيه همزة، كالكساء، والرداء.
 والقياسي من المقصور: أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة، ومن المدود: أن يكون ما قبله ألفاً. (الناحية: ٦٨).

● قوله: «المقصور...» إلى آخره.

- ٦ قيل: سمي المقصور مقصوراً لأنه قد قصر عن الإعراب؛ إذ الألف لا تقبل الحركة. وقيل: لأنه ٩٢
 قد يحذف ألفه فيقصر، وذلك عند وجود التنوين أو^(١) ساكن آخر. وقيل: لأن ألفه لا تمد بل
 تقصر، وذلك لأنه إذا كان بعد الألف همزة كان المد بها أكثر مما لم يكن بعدها هي. والمدود
 بخلافه على كل تفسير؛ لأنه لا يقصر عن الإعراب، ولا يحذف منه شيء، فلا يقصر، وتمد ألفه
 لكون ما بعدها همزة. والتفسير الأخير أقرب؛ لكون القصر والمد واضحين فيه في القيلين، ولا
 كذلك غيره؛ إذ إطلاق المدود يعني أنه لم يقصر عنه الإعراب، ولم يقصر عنه شيء بعيد من
 المناسبة، وإنما المناسب أن يسمى بناءً على ذلك التام أو الكامل، أو ما أشبه ذلك، وأيضاً قد يزول
 الآخر للتنوين أو ساكن آخر ولا قصر كياء القاضي وقاضي، وأيضاً قد تقصر الكلمة عن الإعراب
 كالمضاف إلى ياء المتكلم والمنادى المفرد والمعرفة المنفي بلا لنفي الجنس ولا قصر. ١٥
 إذا عرفت هذا فقول: «ألف مفردة» احترازٌ بالإفراد عن مجيء الهمزة بعدها، وهذا ظاهر.
 ● وقوله: «والممدود ما كان بعدها».

- ١٨ أي: الألف فيه همزة، والضمير عائذٌ إلى قوله: «آخره»، والمعنى: ما كان بعد الألف في آخره
 (همزة)^(٢)، ولا يرد على هذا التفسير اعتراض شارح^(٣)، قال: «ليس آخر المدود ألفاً بعدها همزة؛
 بل آخره همزة»، فإنه توهم أنه جعل الألف آخر الكلمة، وليس الأمر كذلك. ولو قال: ما آخره
 همزة قبلها ألف زائدة كان أظهر. والتمثيل بالعصا والرحى، والكساء، والرداء ظاهر. ٢١

واعلم أن على كل واحد من هذين الحدين سؤالين:

(١) ك: (و).

(٢) ليس في ك.

(٣) هو ركن الدين (٧٤).

- أما عن الأول فأحدهما: أن ذكر الأفراد لغو؛ لأن الآخر محال أن يكون حرفين؛ إذ ما قبله يصدق عليه أنه ما قبل الآخر، وهو لا يكون الآخر؛ لارتفاع القبلية والبعدية، ولصيورة الاثنين واحداً.
- ٣ الثاني: أنه إما أن يراد بالألف الألف، أو الهمزة، أو كلاهما، أو لا واحد منهما. والكل باطل، أما الأول فلاستحالة اجتماع الألفين. وأما الثاني فلخروج الممدود كالعصا، ودخول غيره كالقُرء. وأما الثالث فلأن المشترك لا يستعمل في كلا مفهوميهِ. وأما الرابع: فظاهر.
- ٦ فإن قلت: اجتماع الألفين محال بحسب الخارج؛ لكنه ممكن بحسب التقدير، فإنهم قالوا: مثل صحراء كانت مقصورة، فزيدت ألف أخرى توسعة، فقلبت همزة.
- قلت: لفظ الآخر يأبى ذلك فيه؛ § إذ لا يكون إلا حرفاً واحداً، فلا مجال للتقدير أيضاً. ٩٢ ب
- ٩ وأما على الثاني فأحدهما أن مثل الماء يدخل، وليس بمحدود باتفاق؛ إذ ألفه مبدلة عن أصل. الثاني أن في تدل على الظرفية، فيوهم تغاير الظرف والمظروف، كقولك: الماء في الكوز، ولا تغاير ههنا. وذهل الشارحون عن هذا حيث استعملوه^(١) في شروحيهم، (فقالوا)^(٢): في آخره همزة. فتنبه.
- ١٢ وعلى (الحدين)^(٣) كليهما أن المراد بقوله: «ما» المتمكن، ولا دلالة لها عليه. فإن قلت كما قال شارح^(٤): المصنف وإن أطلق كلامه لكن المراد المتمكن. قلت: لا جائز أن يضمّر في الحدود.
- ١٥ فإن قيل: قد يقال هؤلاء تمد وتقصر، وليس بمتمكن. قلنا: ذلك لشبهه به حيث صفروه وأوقعوه وصفاً وموصوفاً، أو على غير القياس، أو على المفهوم اللغوي كإطلاق القراء على مثل جاء المد.
- ١٨ ● قوله: «والقياسي...» إلى آخره. يقول: كلا القبيلين إما أن يكون قياسياً أو سماعياً.
- ٢١ فالقصور القياسي هو أن يكون ما قبل آخر مماثله من الصحيح مفتوحاً، كقولك: مُعْطَى، فإن نظيره من الصحيح مُكْرَم مثلاً، وفتح ما قبل آخره لائح، فما لم يكن له نظير من الصحيح بأن كان

(١) في النسخ: (استعملوا).

(٢) ليس في م.

(٣) هو الجاربردي (١٨٩).

٣ غيره، ولم يكن منه نظير له، كما سيأتي، أو كان صحيحاً ألحقت آخره ألف التأنيث، كجُبلى وسُكْرَى والصُّغْرَى وَجَمَزَى وَحِجَزَى وأَسَارَى لم يكن قياساً^(١). أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن هذه الأبنية^(٢) (ليس لواحد منها نظير في الصحيح؛ إذ كل واحد منها صحيح، ومحال أن يكون الشيء نظيراً لنفسه. وإنما يُعلم كون هذه الأبنية^(٣)) وما أشبهها مقصورة لا بالنظر إلى نظائرها الصحيحة؛ بل بورودها مقصورة أينما وردت.

٦ وأما المدود القياسي فهو أن يكون ما قبل آخر مماثلة من الصحيح ألف، والضمير في قوله: «قبله» راجع إلى آخر نظيره، وذلك كقولك: الإعطاء؛ لأن مماثلة من الصحيح الإكرام، ويلوح كون الألف ما قبل آخره. والمراد بالصحيح الصحيح الآخر الذي لم يتغير بإعلال عن الزنة الأصلية، لا الصحيح الخالي عن حروف العلة والهمزة والتضعيف؛ ألا ترى أنك كما تقيس الإعطاء على الإكرام تقيسه أيضاً على الإبعاد والإجناب، فأما المتغير فلا يقاس عليه، وإن كان آخره صحيحاً كالإجابة والاستجابة.

١٢ فإن قلت: المراد به الصحيح المشهور؛ إذ غيره في موضع نقص، فلا يستقيم جعله مقيساً عليه. قلت: المراد بالقياس عليه معرفة القصر والمدّ قطعاً، وكون الشيء أمانة لا يستلزم كونها أصلاً مع أن الموضع الذي هي به أمانة صحيح، ولولا ذلك لم يصلح أن يكون إياها. والعام خير من الخاص في جعله أمانة.

١٨ فالملتئ اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور، كمُعْطَى، ومُشْتَرَى؛ لأنّ نظائرها مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وأسماء الزمان والمكان والمصدر لما قياسه مَفْعَلٌ ومَفْعُولٌ، كمَغْزَى، ومُلهَى؛ لأنّ نظائرها مَقْتَلٌ، ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعَلَ فهو أَفْعَلٌ، أو فَعْلَانٌ، أو فَعَلَ، كالعَشَى، والصَّدى، والطَّوى؛ لأنّ نظائرها: الحَوْلُ، والعَطَشُ، والْفَرَقُ. والغَرَاءُ شاذٌّ، والأصمعيّ يقصره، وجمع فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ، كعُرَى، وجَزَى؛ لأنّ نظائرها: قُرْبٌ، وقُرْبٌ. (الناية: ٦٨-٦٩).

٢١ • قوله: «فالملتئ اللام...» إلى آخره.

هذه مواضع حُمِلَ^(٣) المقصور على مماثلة من الصحيح فيها جاء بها للتمثيل.

فمنها اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد، ونعلم أن اسم الزمان في واسم المكان والمصدر الميمي ٢٩٣

(١) م: (قياسياً).

(٢) ليس في م.

(٣) في النسخ: (حُمِلَ المقصور).

٣ على زنة المفعول؛ تقول: مُعْطَى ومُعْلَى ومُحَادَى ومُشْتَرَى ومُنْزَوَى ومُسْتَصْفَى ومُسْتَنْقَى. الكل للمعاني الأربعة بالقصر؛ لأن نظائرها مُكْرَمٌ ومُجَرَّبٌ ومُقَابِلٌ ومُشْتَرَكٌ ومُنْقَلَبٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُسْتَحْكَكٌ. وحقيقة القصر أن آخر الكل كان ياء متحركة منفتحة ما قبلها فوجب قلبها أَلْفاً، فلا مدخل لهمزة. والمعنى بالقصر هذا.

٦ ومنها اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي مما قياسه أن يكون على زنة مَفْعَلٍ بفتح العين كَمَغْزَى ومَرْمَى ومَثْوَى؛ إذ الناقص واللفيف المقرون الثلاثة منهما في الثلاثي بالفتح، وذلك لأن نظائرها مَدْخَلٌ ومَهْرَبٌ.

٩ فإن قلت: لا يستقيم قولكم: يحمل على نظيره من الصحيح في المثالين الآخرين؛ إذ نظيرهما^(١) منه مَضْرَبٌ ومَتَبَّحٌ وهما بالكسر، فلا فتح لما قبل الآخر.

قلت: خصوصية الباب لاغية، وإنما المراد بالحمل أن نقول: مَرْمَى ومَثْوَى مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان، فنظيره مَدْخَلٌ؛ لأنه يصلح للكل، فترى الفتح لائماً.

١٢ ومنها أن يكون مما قياسه أن يكون على زنة مَفْعَلٍ بضم الميم وفتح العين، كمفعول باب الإفعال والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان منه، كقولك: مُلْهُى؛ لأن نظيره مُنْخَرَجٌ من الإخراج. وفي هذا الكلام^(٢) نظر؛ لأنه يوهم أن يكون المصدر الميمي والزمان والمكان من باب الإفعال مقصوراً، ومن غيره ومن^(٣) غير الثلاثي المجرد غير مقصور، وقد علمت أن الثلاثة من سائر غير الثلاثي مقصورة، فكان الصواب أن يقول: فالمعتل اللام من اسم المفعول والمصدر الميمي والزمان والمكان من غير الثلاثي مقصور، وكذا غير الأول مما قياسه مَفْعَلٌ من الثلاثي.

١٨ ومنها مصادر الأفعال التي نعوتها أَفْعَلٌ، كَعَشِيَ فهو أَعَشَى، أو فَعْلَانُ كَصَدِيَ فهو صَدْيَانُ، أو فَعِلٌ كَصَدٍ، وكَطَوًى يطوى فهو طَيَّان. تقول: العشا والصَّدى والطَّوى، وذلك لأن نظائرها: الحَوْلُ والعَطَشُ والْفَرَقُ. كان الأصل في العشا: العَشَوُ تحركت الواو مفتوحاً ما قبلها فقلبت أَلْفاً، وفي الصَّدى والطَّوى: الصَّدى والطَّوى تحركت الياء منفتحة ما قبلها فانقلبتا أَلْفاً، والعشا: عدم الإبصار بالليل، والصَّدى: العطش، والطَّوى: الجوع، والْفَرَقُ: الخوف.

اعلم أن المصنف جعل الْفَرَقَ نظير الطَّوى، وليس بسديد؛ لأن النعت من الْفَرَقِ: فَرِقَ بكسر

(١) ك: (نظائرها).

(٢) أي: في قول المصنف في المتن: «وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه مَفْعَلٌ ومَفْعَلٌ كَمَغْزَى ومُلْهُى».

(٣) الأصل، ك: (من).

العين، والنعت من الطوى: طَيَّانٌ. هكذا في الكتاب، وهكذا قال الزمخشري والمصنف في شرح
المفصل^(١)، وكأنه سها. والله أعلم.

● قوله: «والغراء...» إلى آخره.

هذا جواب عن اعتراض مقدر كأن قائلًا قال: أليس الغراء مصدر غري فهو غير ممدود، وقد
ذكرتم أن مصدر الفعل الذي يكون نعتة فعلًا مقصورًا.

فأجاب في جوابين: أحدهما الحكم عليه بالشذوذ، والنادر كالعدم. والثاني: منع وروده غير مقصور ٩٣ ب
كما رواه الأصمعي، والأول أولى؛ لأن سيويه والفراء يرويان ممدودًا، ويحكمان عليه بالشذوذ^(٢).

● قوله: «ومنها...» إلى آخره.

أي: من المواضع المذكورة أن يكون جمعُ فُعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ بالضم والكسر، كقولك: عُرَى في جمع
عُرْوَةٍ، وَجِزَى في جمع جِزِيَةٍ، وذلك لأن أمثالهما قُرْبٌ وقُرْبٌ، وكان الأصل: عُرُواً وَجِزِيَاً،
فتحركت الواو والياء مفتوحًا ما قبلها فانقلبتا ألفًا. والقُرْبَةُ بالكسر ما يُسْتَقَى فيه الماء.

ونحو: الإِعْطَاءِ، والرَّمَاءِ، والاشْتِرَاءِ، والاحْبِنْطَاءِ ممدود؛ لأنه نظائرها: الإِكْرَامُ، والظَّلَابُ،
والاِفْتِتَاحُ، والاحْرِنْجَامُ، وأسماء الأصوات المضموم أولها، كالْعَوَاءِ، والثُّغَاءِ؛ لأن نظائرها: النَّبَاحُ،
والصُّرَاخُ، ومفرد أَفْعَلَةٍ، نحو: كِسَاءٍ، وَقَبَاءٍ؛ لأن نظائرها: حِمَارٌ، وَقَذَالٌ. وَأَنْدِيَّةٌ شاذٌّ. (الشعبة: ٦٩).

● قوله: «ونحو: الإِعْطَاءِ...» إلى آخره.

هذه مواضع حمل الممدود على نظائره من الصحيح، فمنها المصادر المنشعبة كالإِعْطَاءِ والرَّمَاءِ
والاشْتِرَاءِ والانْقِضَاءِ والارْعَوَاءِ والاستِصْفَاءِ والاحْلِيلَاءِ والاحْوِيَاءِ والاحْبِنْطَاءِ؛ لأن نظائرها^(٣) :

الإِكْرَامُ والظَّلَابُ والافتتاح والانفصال والاحمرار والاستخراج والاعديدان والاشهيباب والاحرنجام،
فكان آخر الكل حرف علة كالإعطاي إلى آخره. فانقلبت همزة لكونها متطرفة أو مسبوقة بألف

زائدة. والاحبنتاء: عِظْمُ البطن، وليس من ذوات الواو ولا الياء؛ إذ ياءه للإلحاق بالاحرنجام،

ولكنه محمول على المعتلات للشبه الصوري، ونظير ذلك في المقصور مفعول سَلَقِيْتَهُ فإنه ملحق
بدرج، فعلى عيرة الصورة أجريا مجرى المعتلات.

● قوله: «وأسماء الأصوات...» إلى آخره.

(١) انظر الكتاب (٥٣٧/٢)، والمفصل (٢١٧)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦٢٣).

(٢) انظر الكتاب (٥٣٨/٣)، وشرحه للسيرافي (٣/٥)، والمقصود والمدود للفراء، والمفصل (٢١٧).

(٣) الأصل، ك: (نظائرها).

أي: ومنها أسماء الأصوات التي يكون أولها مضمومًا كالْعَوَاءِ والثَغَاءِ والدُّعَاءِ؛ لأن نظائرها التُّبَاحَ والصُّرَاخَ، وجاء في البكاء القصر والمد فمن جعله ممدودًا أجراه مُجْرَى الأصوات لما فيه من الصوت، ومن قصره جعله من باب غير الصوت. قال الخليل^(١): مدوا البكاء على ذاء، والذين قصروه جعلوه كالحَزَنِ. ولا يخفى أن أواخر الأمثلة كانت حرف علة فقلبت همزة، كما مر. والعَوَاءُ: تصويت الذئب، والثَغَاءُ: تصويت الغنم.

٦ • قوله: «ومفرد أَفْعَلَةٍ».

أي: من المواضع أن يكون الاسم الذي فيه الألف يجمع على أَفْعَلَةٍ، وذلك كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ فَإِنْ جُمِعَ هُمَا أَكْسِيَّةٌ وَأَقْيِيَّةٌ، وذلك لأن نظائر ذلك قَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ وَحِمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ، فقد رأيت في سائر نظائر المقصور من الصحيح فتح ما قبل الآخر، وفي نظائر الممدود الألف قبل الآخر.

٩ • قوله: «وَأَنْدِيَّةٌ شَاذٌ».

هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنك تقول: أليس مفرد أندية، وهو الندى، مقصورًا؟ وقد حكمت بأن مفرد أَفْعَلَةٍ يكون ممدودًا؟

١٢

أجاب بأنه شاذ لا اعتداد به لشذوذه؛ إذ الشاذ كغير الآتي. والندى: المطر، وقيل^(٢): جمع على نِدَاءٍ كجمل وجمال، ثم على أندية ككساء وأكسية، فعلى هذا لا يكون جمعًا لمقصور، فلا يكون شاذًا. وهذا مخالف للكتاب. قال^(٣): وكل ما كان جمعه أَفْعَلَةً فممدود في كأكبية، إلا الندى وحده ١٩٤ قالوا: أندية في جمعه.

والسماعيُّ، نحو: العَصَا، والرَّحَى، والحَفَاءِ، والأَبَاءِ مما ليس له نظير يُحْمَلُ عليه. (الشافية: ٦٩).

١٨ • قوله: «والسماعي...» إلى آخره.

أي: السماعي من القبيلين ما ليس له نظير من الصحيح يُحْمَلُ عليه، فلا يؤخذ قصره ولا مده إلا بالسماع، وذلك كالعصا والرَّحَى في القصر؛ إذ لا باب لهما ولا قياس، وكالحفء والأبَاءِ بفتح الهمزة وهو القصب، والواحد أَبَاءَةٌ، في المد والقصر. والمد في هذا النحو عائد إلى حكم الواضع.

٢١

(١) انظر الكتاب (٣/ ٥٤٠)، والمفصل (٢١٧).

(٢) قال في اللسان (ندي): «قال ابن سيده: وذهب قوم إلى أنه تكسير نادر، وقيل: جمع نَدَى على أنداء، وأنداء على نِدَاءٍ، ونداء على أندية». وانظر الجاربردي (١٩٣) نقلاً عن شرح الهادي.

(٣) الكتاب (٣/ ٥٤٠-٥٤١).

[ذو الزيادة]

حروفها (اليوم تنساه)، أو (سألتمونيها)، أو (السمنان هويت)؛ أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها.

٣

ومعنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، فنحو قَرَدَدٍ مُلْحَقٌ، ونحو مَقْتَلٍ غير ملحق؛ لما ثبت من قياسها لغيره، ونحو: أَفْعَلٌ، وَقَعْلٌ، وفَاعِلٌ كذلك؛ لذلك، ونجى مصادرها مخالفة.

٦

ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا؛ لما يلزم من تحريكها. (الثانية: ٧٠).

● قوله: «ذو الزيادة».

قال المصنف^(١): «هذا باب عظيم مشكل اضطرب في كثير منه أقوال العلماء لإشكاله وتشعب طرقه». نقول: ما ذكره من الإشكال واضطراب الأقوال لا يكون إلا عند فقدان تحقق الاشتقاق، وذلك إما بأن لا يكون للاشتقاق سبيل، وإما بأن يتعارض وجهان متساويان في الرتبة ظاهراً، وإما بأن لا يلوح وجه، ولكن تنهض شبهة، فينتج في هذه الأحوال باب الظن والاجتهاد لسد باب اليقين، فيرتفع حيثئذ الوفاق؛ لاختلاف الظنون، وتفاوت البصائر، فتكثر الآراء في النفي والإثبات والفرق والتفصيل، وتضطرب الأقوال، وتختلف المذاهب.

٩

١٢

وقد علمت أن الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، فالزيادة تلحق هذه الثلاثة.

١٥

وأما الزيادة فعلى ضربين: ما هي من نفس الكلمة، وما هي من حروف الزوائد، وقد يكون في الكلمة أحد الضربين، وقد يجتمع الضريان فيها. ولا يخفى أن الضرب الأول إما أن يكون في الفاء وحدها وفي ثبوته خلاف سيأتي، أو في العين وحدها، أو في اللام وحدها، أو في الفاء والعين، [أو العين]^(٢) واللام. وأما أن يكون في الثلاثة فغير واقع، كما يقال: فَعْعَلَلٌ مثلاً.

١٨

وإن الضرب الثاني قد يكون قبل الفاء، وبعدها، وبعد العين، وبعد اللام واحداً ومتعددًا^(٣).

٢١

وسياأتي أمثلة الكل.

وحروفه عشرة مجموعها «سألتمونيها»، خلافاً للمبرد، فإنها عنده تسعة، ولا يعد الهاء في عدادها، وسياأتي.

(١) شرحه على الشافية (٤٣/أ).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) ك: (أو متعددًا).

- وقيل: الأصل فيها حروف العلة فإنها أخف، ثم قيل: الهمزة قريبة من الألف وهذا ظاهر، وكذا الهاء لخفائها، والنون لغتها؛ إذ شابهت امتداد الألف في الخلق، والميم من الواو لكونهما شفويين، والتاء لكونها [تقع] ^(١) بدلاً منها كثرث، واللام من النون لقرب مخرجيهما؛ إذ تدغم فيها، كما في ^(٢) ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾، والسين من الكل للصغير. وهذا كلام إقناعي، ويتقضى بالبدال والطاء والجيم مثلاً؛ إذ هي أيضاً من حروف الإبدال، كما سيأتي في بابه.
- ٦ وأما التكريري فيجري في كل حرف.
- وقيل: مكان سألتمونيها: هَوَيْتُ السَّمَانَ، وقيل: اليومَ تنسأه، وقيل: أتاه سليمان. وأورد عليه بأنه لا واو فيه. وأجيب بأن أتاه بوصل الهاء يواو فالواو حاصلة. ولك أن تقول: إِنْ اعْتَدَّ بِالْمَلْفُوظِ غير المكتوب، والحق أن يُعتدَّ به، فالألف مكررة، فلا يستقيم. وقد ذهل كلهم ^(٣) عن هذا، ثم ٩٤ ب لك [أيضاً] ^(٤) أن تقول: بمجموعها: سَلِمَةُ أَنَانِي، و: نَسِيَتُهُ إِلَامَ، و: سَاهَمَتِي وَأَلَّتْ ^(٥)، و: أَتَنَسَى مُوَلِّيَتِي، ونسيتُ أمواله، بوصل الهاء في الأولين وسكونها في الآخرين للوقف.
- ١٢ إذا عرفت هذا فاعلم أن مباحث الأصالة والزيادة يشترك فيها الاسم والفعل ولا مدخل للحرف فيها؛ لأنها تجري بحسب الاشتقاق وشبهته غالباً، ولا مجال للاشتقاق ولشبهته ^(٦) في الحرف؛ لكونه جامداً غير متصرف فيه، كل ما ورد منه كما ورد أصل لا مدخل فيه لتغيير إلا ١٥ للتركيب بين كلمتين، وقد سلف في جموده كلام في صدر الكتاب.
- وينبغي أن تعلم أولاً معنى الاشتقاق، فنقول: هو تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى الأصليين، وقال المصنف ^(٧): «اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول»، وقيل ^(٨): هو ردُّ لفظ إلى لفظ آخر لموافقته في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى، وقيل ^(٨): هو ردُّ لفظٍ إلى آخر لتناسُبِ ١٨

(١) عن م فقط.

(٢) النساء: من الآية ٤٠، والكهف: من الآية ٢.

(٣) أظنه يريد الزعزعي في الفصل (٣٥٧)، وبعض شراحه كالمصنف والخوارزمي صاحب التخميم حيث لم ينهوا إلى ما نه إليه الشارح هنا. إلا أن ابن يعيش (١٤١ / ٩) تنبّه له ونبّه إليه.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل، ك: (وَأَلَّتْ) وفي م: (وَأَلَّتْ). وما أثبتته هو الصواب. وَأَلَّتْ: حلف وأقسم. اللسان (أَلَّتْ).

(٦) م: (ولا لشبهته).

(٧) شرحه على الشافية (٤٣ / ب).

(٨) انظر نزهة الطرف للميداني (٥)، وشرح ركن الدين على الشافية (٧٧)، والجاربردي عليها (١٩٩).

بينهما تركيياً ومعنى وتغير ما.

ويرد على المصنف أن المشتق والمشتق منه قد لا يشتركان في المعنى الأصلي، وذلك بأن يكونا متناقضين كالإثم والتأثم، وكذا كل بناء منشعب هو للسلب كأشكى وجلد، فلا يكون الحد جامعاً.

٣ فإن قلت: المعنى الأصلي أعم من أن يكون إيجابياً أو سلبياً، فمن الجائز أن يكون في جانب موجباً، وفي آخر مسلوباً.

قلت: فلا يتحقق الاشتراك؛ لأنه إما أن يكون وجودياً أو عدمياً، وعلى كلا التقديرين يلزم محذور. وأما الأول فلا أنه يستحيل أن يكون محله عدمياً، فيستحيل ثبوته في المشتق المذكور؛ لأنه عدمي؛ لكونه نقيض وجودي.

٩ وأما الثاني فلا أنه يستحيل أن يكون محله وجودياً، فيستحيل ثبوته في المشتق منه المذكور؛ لأنه وجودي؛ لكونه نقيض عدمي.

١٢ ويمكن أن يجاب عنه بأن المعنى بالاشتراك هو الأمر الشامل لصورتَي الإيجاب والسلب، فإنهما لاحقان لذلك لا محالة، فالمراد ذلك الأمر مع قطع النظر عن اللاحقين.

ويرد على الثاني أن الرد ليس من ذاتيات الاشتقاق؛ إذ لو لم نقدر الرد في الوجود قط لكان الاشتقاق في نفس الأمر ثابتاً، وإنما الرد هو عمل مُختَر الاشتقاق، ومن هذا يعلم أن حد المشتق بقولهم: هو اللفظ المردود إلى آخره للتناسب اللفظي والمعنوي مزيف.

١٥ ويرد على الأخير، بعدما ذكرنا مما يرد على قيد الرد، أن الاشتقاق قد يكون ثابتاً ولا يكون ثم تغير، كالثابت بين طلب والطلب، وجلب الجرح والجلب.

٢١ فإن قيل: التغير ثابت؛ لأن حركة المصدر عارضة لكونها إعرابية، وحركة الماضي لازمة لكونها بنائية. قلنا: الحركة المطلقة لازمة في المصدر وإن لم تكن المشخصة كذلك والنظر إلى المطلقة لا إلى المشخصة.

٢٤ فإن قيل: حركة الاسم لم تطرأ إلا بعد كمال بنيته، فأما حركة الماضي فمن ذاته.

قلنا: هذا ممنوع؛ لأن أصل الماضي البناء، وأصل البناء الوقف، فالحركة إنما طرأت لشبهها بالمضارع من جهة الفعلية^(١).

(١) الأصل، ك: (الفعل).

● قوله: «أي التي...» إلى آخره.

- ٣ قد عرفت أن الزيادة قد تكون من جنس الكلمة، وقد تكون من حروف الزيادة، وكلا القبيلين قد يكون للإلحاق، وقد يكون لغيره، وقد سلف معنى الإلحاق في أول الكتاب^(١)، فنقول: معنى كون حروف الزيادة حروف الزيادة أنه إذا كان في الكلمة زيادة، ولم تكن من جنس الكلمة في نفس الأمر، بأن لم يكن في الكلمة تكرير أصلاً كأخرج، أو كان ولكنه يكون اتفاقاً لا حقيقياً، كما في بطنان مثلاً كانت من الحروف العشرة لا من غيرها، وليس المعنى زيادتها أنها كلما كانت كانت زوائد؛ إذ قد تكون الكلمة مركبة من هذه الحروف وتكون أصلية، كقولك: نَمَلٌ وَسِلْمٌ وَهَمَلٌ إلى غير ذلك، فالزائد^(٢) الذي ليس بتضعيف حقيقي لا يخرج عن هذه الحروف، وأما هذه الحروف فقد تكون زوائد وقد تكون أصلية، ولا يخفى عدم جواز كون الكلمة منها فقط حالة كون كلها زوائد، وإن كان جواز كونها منها فقط حالة كون كلها أصولاً ثابتاً، كما دريت.

● وقوله: «لغير الإلحاق».

- ١٢ يستدعي معرفة الإلحاق، فتكون معرفة حروف الزيادة متوقفة على معرفة الإلحاق، فتكون حواله^(٣) المطلوب إيضاحه إلى أمر أخفى منه أو مساوٍ له، إن لم يكن أخفى؛ لأن معرفة الإلحاق أشد تعسراً من معرفة حروف الزيادة، أو هما متساويان في الخفاء والظهور عند المستفيد، فالأليق تقديم معرفة الإلحاق والتضعيف على معرفة حروف الزيادة.

- ١٨ وقوله^(٤) أيضاً في شرح المفصل وقول غيره من النحاة في معرفة الزائد والأصلي: نعرف الأصلي من الزائد بأن ننظر إلى تصاريف الكلمة، فما ثبت في جميع وجوهاها فهو الأصلي، وما سقط فهو الزائد، غير مستقيم؛ لأن زيادة الإلحاق تكون ثابتة في جميع التصاريف. تقول: جلبب يجلبب جلبية مُجَلِّبٌ مُجَلِّبٌ، فلا يسقط التكرير، وتقول في قرد إذا جمعته: قرادد، وإذا صغرت: قُرَيْدَدٌ، وكذا في جوهر: جواهرٌ وجوهرٌ، فترى أن لا يسقط، ولا يجوز أن يسقط البتة؛ إذ بسقوطها يتنفي الإلحاق، والتقدير وجود الإلحاق، فهذا محال، ولا يستقيم قولهم هذا إلا في صورة عدم الإلحاق، ألا ترى أنك إذا جمعت قَنْفَخَرًا وصغرت قلّت: قَفَاخِرٌ وَقَفِيخِرٌ فترى نونها ساقطة في التصريف، وذلك لأنه لا إلحاق.

(١) انظر ص (١٦) من هذا الكتاب.

(٢) الأصل، ك: (فالزوائد).

(٣) ك: (حالة).

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٣٧١)، والجاربردي (١٩٩).

- فإن قلت: من التصاريف أن تُعاد الكلمة إلى أصلها، فعند الإعادة تسقط زيادة الإلحاق.
- قلت: إذا كان أصل الكلمة معلومًا فلا يكون النظر إلى التصاريف مفيدًا لمعرفة الأصل؛ إذ لو
- ٣ كان كذلك لزم تحصيل الحاصل، هذا مع أن النظر إلى أصل الكلمة ممنوع أنه من التصاريف؛ إذ ٩٥ ب المراد بالتصاريّف ما هو معلوم، والأصل غير معلوم في التقدير.
- قوله: «ومعنى الإلحاق».
- ٦ هذا ظاهر؛ لكونه مذكورًا مرارًا من قبل، والمراد بالمعاملة أن يكون حرف الملحق والملحق به سواء.
- قوله: «فنحو قَرَدٍ...» إلى آخره.
- هذا تفريع على الإلحاق وعدمه. نقول: قرد وما شاكلة، وهو المكان المرتفع ملحق؛ لأن
- ٩ التضعيف ليس إلا للموازنة اللفظية، ولا معنى له جيء به لأجله، بخلاف مَقْتَلٍ وما شابهه، كالمَقْبُضِ
- والمِفْتَاح وغيرهما، فإن الزيادة وهي الميم لها معنى جيء بها لأجل ذلك المعنى، وذلك معلوم بالتبع
- والاستقراء، وإن كان تصريفه يشاكل تصريف الرباعي، فإنك تقول: مَقَاتِلٌ ومُقَتِّلٌ كما تقول:
- ١٢ جَعَاظٌ وجُعَيْظٌ.
- وقوله: «لما ثَبَتَ قِيَّاسُهَا».
- أي: قياس هذه الزيادة لغيره؛ أي: لغير الإلحاق.
- قوله: «ونحو أَفْعَلٍ...» إلى آخره.
- ١٥ أي: وليس باب أَفْعَلٍ وفَعَّلَ وفَاعَلَ أيضًا ملحقًا؛ لما ثبت من أن مجيء الهمزة في الأول، والتثنية
- في الثاني، والألف في الثالث ليس إلا لغرض معيّن، وهو التعدية والتكثير والمشاركة مثلاً، فقد تحقق
- ١٨ أن هذه الزيادات لمعانٍ جيء بها لأجلها، لا للموازنة اللفظية، فلا يكون للإلحاق مدخل.
- وقوله: «لذلك» إشارة إلى العلة المذكورة في مَقْتَلٍ؛ يعني لما ثبت من أن قياس الزوائد التي
- فيها لغير الإلحاق.
- قوله: «ونجى مصادرها...» إلى آخره.
- ٢١ اعلم أن الفارق بين الملحق وغير الملحق أمران:
- أحدهما مطرد، وهو النظر إلى الزيادة، فإن كانت لمعنى زيدت لأجله في الكلمة فهو غير
- ٢٤ الملحق، وإن لم تكن لمعنى؛ بل إنما زيدت للموازنة، فهو الملحق. وأما أطراد هذا الأمر فلا أنه يطرد في
- الأفعال والأسماء.

- والثاني: غير مطرد، وهو النظر إلى مخالفة المصدر وموافقته، فإن خالف مصدر الملحق به فهو غير الملحق، وإن وافقه فهو ملحق، مثاله: أكرم وجرب وقاتل كل واحد منها موازن لدحرج، فيوهم أن يكون ملحقاً به، ولكن إذا نظرت إلى مصادرها ومصدر الملحق به، وهو دحرج، رأيت المخالفة ثابتة؛ لأنك لا تقول في أكرم: أكرمة مثلاً، ولا في جرب: تجربة بفتح الراء، ولا في قاتل: قاتلة؛ بل غير ذلك، كما عرفت، فدريت أن لا إلحاق؛ بخلاف قولك: جلبب وحوقل وعثير وقلنس فإنك تقول: جلببة وحوقلة وعثيرة وقلنسة، كما تقول في دحرج: دخرجة، وكذا تقول في تشيطن وترهوك وتمسكن وتكلم وتغافل: تشيطناً وترهوكاً وتمسكناً وتكلماً وتغافلاً، كما تقول في تدحرج: تدحرجاً، وكذا تقول في اسحنكاك: اسحنكاكاً، وفي اسلنقاء: اسلنقاء، كما تقول في احرنجم: احرنجماً، فترى أن الموافقة بين مصادر الملحقات ومصادر ما ألحقت^(١) هي به ثابتة، فتحقق وجود الإلحاق. §
- ١٩٦

فإن قلت: بين الإكرام والدحرج الموافقة، ولا إلحاق.

- قلت: لا موافقة؛ إذ لو كانت لجاز أن تقول: أكرمة كما مر؛ لأن الأصل المطرد والأمر العام في دحرج الفعللة.
- ١٢

فإن قلت: محقق أن لا مصدر لقولك: استخرج إلا الاستخراج، فينبه وبين الاحترجام الموافقة، والحال أنه لا إلحاق.

- قلت: لا موافقة؛ لأنها مشروط فيها إذا كان الملحق به مزيداً فيه أن تكون مواضع الزيادة التي لغير الإلحاق وتلك الزيادة من الملحق والملحق به متحدة، ولا كذلك الأمر فيما ذكرت؛ ألا ترى أن الاحترجام الزائد فيه همزة الوصل في الابتداء، والنون في الرابع، والألف في السادس، وأما الاستخراج فالزائد فيه همزة أولاً، ثم السين ثانياً، ثم التاء ثالثاً، ثم الألف سادساً، فترى عدم اتحاد الزيادات في القيلين، وعدم اتحاد مواضعها ثابتاً، فلا تكون الموافقة ناهضة، وهذا بخلاف الاسحنكاك، والاحترجام؛ إذ في القيلين الزيادة همزة والنون والألف، وأما اتحاد مواضعها فظاهر، وأما عدم اطراد هذا الفارق فلأنه لا يجري إلا فيما له مصدر؛ إذ ما لم يكن له مصدر يستحيل النظر إلى مصدره ومخالفته وموافقته، فلا تجري إلا في الأفعال.
- ٢١

- واستدل المصنف^(٢) على صورة أكرم خاصة بأن الألف فيه وقعت أولاً وحرف الإلحاق لا يقع أولاً.
- ٢٤

(١) الأصل، ك: (الحق).

(٢) انظر شرحه على الشافية (٤٣/أ).

فإن قلت: إن كان المراد بالألف الألف فظاهر أنه لا ألف؛ إذ يستحيل وقوعها أولاً، وإن كان المراد بها الهمزة ففي وقوعه أولاً لا دلالة على عدم كونها للإلحاق؛ لأن حرف الإلحاق قد يكون صدرًا كميم المسكنة. ٣

قلت: هو شاذ. سلمنا فمن الجائز أن لا يجوز في الهمزة ما يجوز في الميم.

فإن قلت: ذلك بلا اعتبار ضمنية تستلزم ترجيح أحد المتساويين، وهي إن كانت بحية الهمزة لمعنى ورودها لأجله بذلك مذكور، فهذا الكلام يكون لغوًا، وإن كانت غير ذلك فهو أمر لم يتحقق. ٦

قلت: بل تحقق؛ لأن قربها من الألف مانع من وقوعها أولاً كالألف.

فإن قلت: مشترك الإلزام؛ إذ يلزم ما لغير الإلحاق أيضًا. ٩

قلت: الفرق أن ما للإلحاق بمثابة الأصول، فلا يليق أن يكون ما هو قريب من الألف، وما لغيره زائد، كأنه معدوم بالنسبة إلى الأصول.

فإن قلت: على هذا يلزم مزية الفرع على الأصل؛ إذ الهمزة قد تكون صدرًا في الأصول. ١٢

قلت: الأصل متقوً بأصالته، فيحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره؛ إذ الزيادة في نفس الأمر ضعف، والقرب من الألف ضعف آخر، ولا يلزم من احتمال أحدهما احتمال كليهما.

● قوله: «ولا تقع الألف...» إلى آخره. ١٥

نقول: إن ما جاز أن يزداد في الكلم يجوز أن يكون زائدًا للإلحاق، إلا الألف، فإنه لا يجوز أن تقع للإلحاق حشواً في الاسم، وإنما قال: «في الاسم»؛ لأنها قد تقع حشواً في فعل، كألف تفاعَلَ؛

إذ في حشو الفعل ليس في معرض التحرك بخلاف الاسم، واستدل المصنف^(١) على ذلك بأنها لا ١٨ ب

تكون إلا منقلبة، فالحرف التي هي منقلبة عنها إما أن تلحق متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو غير مفتوح ما قبلها، وكلاهما باطل، أما الأول فلأنها تنقلب حينئذ ألفاً، فتزول الحركة، فيرتفع الإلحاق، وأما الثاني فلأنها والحالة هذه لا تنقلب ألفاً؛ لعدم مقتضى الانقلاب، فلا تكون ألفاً. ٢١

وقيل^(٢): إنها لا تقع حشواً؛ لأنها إن كانت ثانية وجب تحريكها في التصغير، وإن كانت ثالثة وجب تحريكها؛ لأنها تكون بعد ياء التصغير، فيجب الكسر، وإن كانت رابعة كان الكلمة التي هي

(١) انظر شرحه على المفضل (٢/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٢) انظر شرحه على الشافية (٤٣/ ب).

فيها ملحقة بالخماسي؛ إذ التقدير أنها حشو، ففي التصغير والتكسير يجب حذف الخامس ليتأتى، فيكون حيثئذ آخرًا، لا حشوءًا.

٣ ويرد على الأول أنه من الجائز أن لا تكون الألف الزائدة منقلبة كألف متفاعل وتفاعل، وإنما لزوم كونها منقلبة في الأصلية كألف قال ومال، وكونها منقلبة حالة كونها آخرًا لا يستلزم كونها منقلبة في جميع الصور.

٦ وعلى الثاني أنه يجوز أن تكون ثانية، وعند وجوب التحريك ينقلب ما يقبل التحريك، كما تقول في فاعل بفتح العين مثلاً عند التصغير: فَوَيْعِلٌ، كما حركتها في الزائد بانقلابها واوًا أو ياءً، فقلت: رُسَيْلٌ في رسالة، وضَوَّيْرُبٌ في ضارب. والحاصل منع الامتناع من التحريك.

٩ فإن قلت: حيثئذ لا تبقى ألفًا.

قلت: تبقى ألفًا ما لم يجب تحريكها وينقلب ما يقبله إذا وجب.

فإن قلت: حرف الإلحاق لا يتغير.

١٢ قلت: غير مسلم؛ لأن الياء الأخيرة تنقلب ألفًا اتفاقًا.

والأحسن أن يقال: لا تقع حشوءًا؛ لأن حرف الإلحاق جارٍ مجرى الأصول، فينبغي أن لا يكون حرفًا معتلة لها الأصالة في الاعتلال؛ لأن ضعفها يناهى أن تكون قائمة مقام أصل من الأصول.

١٥ فإن قلت: هذا يجري فيما وقع آخرًا أيضًا.

قلت: إن كانت الواقعة آخرًا ما تنقلب ألفًا فلا إشكال؛ لأنه لا ألف حيثئذ، وإن كانت ألفًا فالذي يهون وقوعها أن الآخر محل تغييرات شتى لا يحتملها غيره.

١٨ فإن قلت: انقلاب الأصل ألفًا محقق، فلأن تكون قائمة مقام أصل أولى وأجدر.

قلت: الجواب عن هذا بوجهين؛ أحدهما: أن انقلاب الأصل إليها لوجود المقتضي ذلك، ولا مقتضي هاهنا، فيجب أن لا تسد مسدًا أصل بغير علة.

٢١ والثاني: أن الأصل المنقلب إليها يرجع إلى ما كان قبل الانقلاب إذا وجب التحريك، كقولك في بابٍ ونابٍ: بُويَّبٌ ونُيِّبٌ، ولا مرجع لها إذا قدر إقامتها مقام أصل حتى يرجع إليه زمان تحمُّم التحريك؛ إذ تقدير آية كانت من الواو والياء يستلزم تخصيص أحد المتساويين.

٢٤ فإن قلت: في ممنوع تساويهما؛ إذ المتعين لكونه منقلبًا عنه الياء؛ لكونها أخف من الواو. ١٩٧

قلت: قد تكون الواو أقعد، كما في التصغير، فيتعارضان في الفضل، فيتساقطان.

اعلم أنّ كل ما ذكر مبني على تسليم قوله: «لا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً».

ولقائل أن يقول: منتقض هذا بقولك: متغافلّ ومتغافل؛ لأنه اسم ألفه للإلحاق واقعة حشواً.

والجواب: أن المراد بالاسم ما لم يكن مما يتصل بالأفعال؛ إذ هو للاتصال جارٍ بحرى الأفعال، وما ذكرت من المتصلة بالأفعال.

والإنصاف أن هذا الجواب متكلف. ومن النحاة من يمنع وقوعها للإلحاق حشواً مطلقاً في القليلين؛ أعني الاسم والفعل، فلا يرد عليهم هذا، ويكون عندهم تغافل غير ملحق.

وتُعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظر، وغلبة الزيادة فيه.

والترجيح عند التعارض.

والاشتقاق المحقق مقدّم، فلذلك حُكِمَ بثلاثية: غَسَل، وشَامَلَ، وشَمَالَ، ونَشَدَلَ، ورَعَشَن، وفَرَسَن، وبلغَن، وخُطَّأَط، ودَلَامِص، وقَمَارِص، وهَرَمَاس، ورَزَقَم، وقِنَاس، وفِرَنَاس، وترَنَمُوت.

وكان أَلْدَدُ أَفْعَلًا، ومَعَدُّ فَعَلًا؛ لِحِيء: تَمَعَّدَد، ولم يُعْتَدَّ بِتَمَسَكَن، وتَمَدَّرَع، وتَمَنَّدَل؛ لوضوح شلوده، ومَرَاجَلُ: فَعَالِل؛ لِحِيء: ثوب مُمَرَّجَل، وَضَهَيَّا: فَعَلًا؛ لِحِيء: ضَهَيَاء، وقَيْنَان: فَيَعَلَا؛ لِحِيء فَن، وَجُرَائِضُ: فَعَانِلَا؛ لِحِيء: جِرَوَاضٍ، ومِعَزَى: فَعَلَى؛ لقولهم: مَعَزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعَلْتَهُ؛ لقولهم: سَنَبٌ، وبُلَهْنِيَّةٌ: فَعَلْنِيَّةٌ؛ من قولهم: عَيْشُ أَبْنَاهُ، والعَرَضْنَةُ: فَعَلْنَةُ؛ لأنه من الاعتراض، والأَوَّلُ: أَفْعَل؛ لِحِيء: الأولى، والأَوَّلُ. والصحيح أنه من وَوَل، لا من وَّال، ولا من أَوَّل، وإنْقَحَلُ: إِنْفَعَلًا؛ لأنه من قَحَل؛ أي: يَسِس، وأَفْعَوَانُ: أَفْعَلَانَا؛ لِحِيء: أَفْعَى، وإِضْحِيَانُ: إِفْعِلَانَا؛ من الضْحَى، وَخَنَفَقِيْقٌ: فَنَعَلِيْلًا؛ من خَفَق، وعَفَرْنِي: فَعَلْنِي؛ من العَفَر. (الشافية: ٧٠-٧٢).

● قوله: «وتعرف...» إلى آخره.

شرع في بيان قواعد وضعت لمعرفة الزائد من الأصلي، وهي ثلاث على الترتيب: الاشتقاق، ثم عدم النظر، ثم غلبة الزيادة في اللفظ، وواحدة تجري في الثلاث، وهي الترجيح عند تعارض وجهين من كلّه.

فالأول إما أن يكون محققاً، أو مشكوكاً فيه. والمحقق إما أن يكون وضوحه من جهة، أو من جهتين. ولا يخفى أن المشكوك فيه تكون جهته متعددة، فالحقق مقدّم، ووجه تقديمه ظاهر، وما هو

- ذو^(١) جهة واحدة منه مقدّم؛ لأن اتحاد الجهة نوع من التحقيق، فيكون أقوى من ذي^(٢) جهتين، وهذا كقولك في ضارب ومضروب ومُضْرَب ومضطرب ومستضرب بالنسبة إلى الضَرْب وهذا واضح. ٣
- ومن أمثلته قولهم: عَسَلْ: أي ناقة مسرعة، فهو موافق لقولك: عَسَلْ إذا أسرع، فوزنه فَعَلَّ، لا فَعَلَّ، والنون زائدة، وقيل: من العَنَس واللام زائدة، والاشتقاق المحقق يشهد بالحكم الأول، وأيضاً زيادة النون أكثر من زيادة اللام. ٦
- ومنها شَامَلٌ وشَمَّالٌ للشَّمال الريح المعروفة، فهما متوافقتان، كقولك: شَمَلَتِ الريحُ إذا تحولت شمالاً، فوزن الأول فاعَلَّ، ووزن الثاني فعَلَّ، والهمزة زائدة في كليهما وليس واحد منهما فَعَلَّلاً. ٩
- ومنها قولهم: نَدِلٌ بكسر النون وإسكان الهمزة، وهو الكابوس، وهو الثقل الواقع على الإنسان في النوم كأنه يأخذه، ويقال: النَّدِلُ أيضاً بفتح النون وبالياء، وهو مشتق من النَّدَلِ، وهو الثقل والاختلاس. وتناسب اللفظ والمعنى واضح، فهو فَعِلَّ؛ لأن الهمزة زائدة، لا فَعِلَّ. ١٢
- ومنها رَعَشَنٌ بفتح الراء، وهو المرتعش، وكون اشتقاقه من الرَّعَشِ لائح؛ لوضوح التناسب، فهو فَعَلَّنْ لا فَعَلَّ، والنون زائدة. ١٥
- ومنها فِرْسِينٌ بكسر الأول والثالث، وهو مُقَدَّم خف البعير؛ في مشتق من الفَرَسِ بمعنى الدَّق ٩٧ ب والكسر؛ إذ الخف يدق ويكسر، فهو فَعِلَّنْ؛ لكون النون زائدة، لا فَعِلَّ. ١٨
- ومنها بَلَعَنٌ بكسر الباء وفتح اللام، ومعناه البلاغة، فالاشتقاق مرشد إلى أن أصله بَلَعٌ، والنون زائدة، فهو فَعَلَّنْ، لا فَعَلَّ. ١٨
- ومنها حُطَّائِطٌ بضم الحاء وبالهمزة، وهو القصير، فهو مشتق من الحَطِّ؛ لوضوح التناسب بينهما. قال سيويه^(٣): «لأن الصغير محطوط» فهو فُعَائِلٌ، والألف والهمزة زائدتان، لا فُعَائِلٌ. ٢١
- ومنها دُلَامِصٌ، وهو البراق، يقال: درع دُلَامِصٌ واشتقاقه من الدَّلَصِ؛ لكون التناسب بينهما لائِحاً. قال سيويه^(٣): «وأما ما جاءت فيه بثَبَّتْ - يعني الميم زائدة - فدُلَامِصٌ؛ لأنه من الدَّلَصِ»، فالألف والميم زائدتان، ووزنه فُعَائِلٌ بالضم، لا فُعَائِلٌ.

(١) في النسخ: (ذا).

(٢) في الأصل، ك: (ذا).

(٣) الكتاب (٣٢٥ / ٤).

ومنها قمارص بالضم أيضاً، وهو اللبن الذي اشتدَّت حموضته، فالاشتقاق يرشد إلى أنه من القَرْصِ، وقَرْصُ الشرابِ اللسان: إذا خدشته، فالألف والميم زائدتان، ووزنه فُعَاعِلٌ، لا فُعَالِلٌ.

٣ ومنها هِرْمَاسٌ، وهو الأسد من الهَرَسِ، وهو الدقُّ؛ يُشعر بذلك التناسب؛ إذ الأسد يدقُّ، فالميم والألف زائدتان، وزنته فِعْمَالٌ بكسر الفاء، لا فِعْلَالٌ.

٦ ومنها زُرْقَمٌ، وهو الأزرق؛ مشتق من الزَّرَقِ، وهو ظاهر، فهو فُعْلَمٌ، والميم زائدة، لا فُعْلَلٌ. قال سيبويه^(١): «وقالوا: سَتَهُمْ وزُرْقَمٌ يريدون الأسته والأزرق»، والفاء واللام بالضم.

ومنها قِنْعَاسٌ، وهو العظيم من الإبل؛ اشتقاقه من القَعَسِ ضد الحَذَبِ؛ أعني خروج الصدر ودخول الظهر، والتناسب واضح؛ لأن القِنْعَاس يكون خارج الصدر البتة، فهو فُعْعَالٌ، والنون والألف زائدتان، لا فِعْلَالٌ. ٩

ومنها فِرْنَاسٌ، وهو الأسد؛ مشتق من الفَرَسِ، وقد دريت معناه، ولا يخفى التناسب، فهو موازن قِنْعَاسٍ، وزيادته كزيادته. وعند سيبويه نون فِرْنَاسٍ أصلية. قال^(٢): «ويكون على مثال فِعْلَالٍ من الاسم، نحو قِرْطَاسٍ وفِرْنَاسٍ، ولا نعلمه صفة» كأنه استبعد فِعْنَالاً^(٣)، فلم يلتفت إلى الفَرَسِ. ١٢

ومنها تَرْنَمُوتٌ، وهو ترجيع الصوت، وأصله الراء والنون والميم. قال سيبويه عقيب ذكر زيادة تاء بُشَيْرٍ^(٤): «وكذلك تَرْنَمُوتٌ من التَّرنَمِ»، والاشتقاق ظاهر، ووزنه تَفْعَلُوتٌ، لا فَعْلَلُوتٌ، ولا فَعْلَلُوتٌ، ولا غيرهما، والصدر والعجز زائدتان، والأجزاء كلها من حروف الزيادة إلا الراء، وبالاشتقاق يتحقق أصالة النون والميم؛ إذ لو قدر أصالة غيرهما مع أصالة إحداهما دون الأخرى، أو زيادتهما جميعاً، (أو أصالتهما جميعاً)^(٥)؛ لجاء من الأوزان سوى ما ذكر، كفَعْلَلُوتٌ، أو فَعْلَلُوتٌ، أو فَعْلَمُوتٌ، [أو فَعْلَمُوتٌ]^(٦)، أو فَعْمُوتٌ، (أو تَفْعَمُوتٌ)^(٧)، أو تَفْعَمُوتٌ، [أو تَفْعَمُوتٌ]^(٨). ١٨

(١) الكتاب ٤ / ٣٢٥.

(٢) لم أجد هذا النص في الكتاب، وفيه (٤ / ٢٦٠): «ويكون على... فُعْعَالٍ نحو قِنْعَاسٍ. نعت، وفُعْعَالٍ نحو فِرْنَاسٍ. نعت».

(٣) في النسخ (فُعْعَالاً). والصواب ما أثبتته.

(٤) الكتاب ٤ / ٣١٧.

(٥) ليس في م.

(٦) ساقط من الأصل، ك.

(٧) ليس في ك.

(٨) ساقط من الأصل.

● قوله: «وكان أَلْدَدٌ»^(١)... إلى آخره.

- أي: لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدّم حكم بثلاثية جَنَسَلٍ، § وكان أَلْدَدٌ أَفْعَلًا^(٢) كَأَلْنَجَجٍ^(٣)، ٢٩٨
٣ وإن كان وزنًا غريبًا، لا فَعْلَلًا، وإن كان مثل ضَفْنَدٍ^(٤) موجودًا، وذلك لأن معناه معنى الألد،
وظاهر أنهما مشتقان من اللدد، فالهمزة والنون زائدتان.

● قوله: «ومَعَدٌ...» إلى آخره.

- ٦ هذا عطف على كان، واستدل على كون مَعَدٍ، وهو اسم قبيلة^(٥) فَعَلًا بأنه قد جاء قولهم:
تَمَعَدَ الرجلُ: أي تزَيَّا بزيتهم، أو تنسَّب إليهم، أو تشبَّه بهم في خشونة العيش، ومنه قول أمير
المؤمنين عمر رضي الله عنه^(٦): «اخشوشنوا وتمعدوا»؛ أي: تشبهوا بهم، وكانوا أهل قَشْفٍ وِغْلَظٍ في
٩ المعاش، ووزنه تَفَعَّلَ، لا تَمَعَّلَ، فالزائد التكرير، لا الميم، وإن كثرت زيادتها في الأول؛ لتحقيق
الاشتقاق؛ إذ لا يختلف الزائد في المشتق والمشتق منه. قال سيبويه^(٧): «ومعدٌ مثله للتَمَعُدِ» يعني مثل
مِعْزَى، وأما كون تَمَعَدَ تَفَعَّلَ فلأن تَمَعَّلَ ليس من أبنية الفعل.

● قوله: «ولم يعتد...» إلى آخره. ١٢

- هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا يقول: أليس تَمَسْكَنَ وَتَمْدَرَعَ وَتَمْدَلُ: تَمَفْعَلٌ؟
فالتَمَفْعَلُ ثابت في أبنية الفعل.

- ١٥ فأجاب بأن الاشتقاق المحقق مرشِدٌ إلى أن الميم فيها زائدة، ولولا ذلك لما حكم بزيادة الميم
فيها، وهي مع ذلك شاذة لا يعتد بها.

- وتمسكن: أي صار مسكينًا، وتمدرع: أي لبس المدرعة أي الدراعة، وتمدل: أي لبس المنديل.
١٨ وظاهر أن الميم في مسكين ومنديل زائدة؛ إذ الأصل السكون والنَدْلُ؛ هذا إذا كان مَعَدٌ علمًا، فأما
إذا قيل: هو بمعنى الرُّكَّاب؛ أعني موضع رجل الفارس من الدابة إذا ركب، فكونه فَعَلًا أيضًا أولى

(١) الأَلْدَدُ وَالْيَلْدَدُ: الشديد الخصومة. اللسان (لدد).

(٢) الأصل، ك: (أفعللا).

(٣) الأَلْنَجَجُ وَالْيَلْنَجَجُ والأَلْنَجُجُ وَالْيَلْنَجُجُ: عود يتبخر به. اللسان (لجج).

(٤) الضَفْنَدُ: الضخم الأحق. اللسان (ضغد).

(٥) معدٌ: أبو العرب، معدٌ بن عدنان، من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام. انظر المعارف

(٦) رواه أبو عبيدة في غريبه، والطبراني في المعجم الكبير، وأبو نعيم في المعرفة، وانظر الاشتقاق (٣١)، والمنصف

(١/ ١٢٩ ٢/ ٢٠)، والمخصص (١٤/ ١٧٥)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (١٦٣)، وكشف الخفاء

للعجلوني (٦٧-٦٨، ٣١٦).

(٧) الكتاب (٤/ ٣٠٨).

من كونه مفعلاً؛ لأنهم يقولون: معدّ إذا عدا، فيناسب أن يكون منه، بخلاف عدّ يعدّ؛ إذ ليس بينهما تناسب بوجه ما.

٣ • قوله: «ومَراجِلُ...» إلى آخره.

استدل على أن مَراجِلَ فعَالِلٌ، لا مَفَاعِلٌ، والميم زائدة، والكلمة رباعية أصلية بأنهم قد قالوا: مُرَجَلٌ، وهو مُفَعَّلٌ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لزم أن يكون مُمَفَعَلًا، وهو معدوم النظر، فالقول بزيادة الميم في ممرجل يستلزم القول بزيادتها في مَراجِل؛ لوضوح الاشتقاق بينهما. قال سيويه^(١): «جُعِلَت المَراجِل ميمها من نفس الحروف حيث قال العجاج: بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمُرَجَلِ».

٩ والمَراجِل: ثياب الوشي.

• قوله: «وضَهْيًا...» إلى آخره.

استدل على أن ضَهْيًا فعَلًا، والتقدير: فَعَلَّعَ بأنه قد جاء ضَهْيًا، وهو فعَلَاءٌ كحمرَاء، فمن الحكم بزيادة الهمزة في ضَهْيًا يلزم الحكم بزيادتها في ضَهْيًا. قال سيويه^(٢): «مما ثَبَتَ أنها -يعني الهمزة- فيه زائدة ضَهْيًا؛ لأنك تقول: ضَهْيًا، كما تقول: عَمِيَاء». والضَّهْيُ: شجر، وقال المصنف^(٣): الضهْيُ المرأة التي لا تحيض، والضَّهْيُ مثله، وهما مشتقان من ضاهى إذا شاب؛ لأنها تشبه الرجل في عدم الحيض.

١٥ واعترض على نفسه بأنهم قد قالوا: ضَاهَاتٌ في بالهمز، فإذا جعلناه من المهموز كان وزنه ٩٨ ب فعَلًا، فيتعارض كونه من المهموز وكونه من المنقوص.

١٨ ثم أجاب عن هذا الاعتراض بجوابين؛ أحدهما: أن فعَلًا أقرب من فعَلٍ، والثاني: أن ضاهيتُ أكثر من ضَاهَاتُ.

ولقائل أن يمنع الجوابين بأن يقول: فعَلًا وفعَلٌ متساويان في البعد، فلا أقرب، وما قاله الشارحون^(٤) في ترجيح فعَلٍ: إن الزيادة بالآخر أولى معارض بأن فعَلًا أشهر في الجملة كعَثِيرٍ^(٥)، وأما

(١) الكتاب (٤/ ٣١١).

(٢) الكتاب (٤/ ٣٢٥).

(٣) شرحه على الشافية (٤٤/ أ).

(٤) انظر شرح ركن الدين (٧٨)، والجاربردي (٢٠٣)، والنظام النيسابوري (٢٣٧).

(٥) العثر بفتح العين الأثر الخفي، وبكسرهما العجاج الساطع. اللسان (عشر).

- ضاهات فمستعمل في فصيح الكلام كضاهيت. قال الله تعالى^(١): ﴿يُضَاهَتُونَ﴾، وقول الشارحين^(٢): ضاهيت أكثر استعمالاً ليس بشيء؛ لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال، فمن الجائز أن يكون ضهياء على فعلاء؛ لكون فَعِيَالٍ معدوماً. قال سيبويه^(٣): «لا نعلم في الكلام فَعَوَالٌ، ولا فَعِيَالٌ»، وأن تكون ضَهِيًّا على فَعِيلٍ من ضاهات بالهمز، أو على فَعَالٍ من ضاهيت، وذلك لأن المشتق منه متعدد، فيجوز الاشتقاق من كل واحد، وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين.
- ٦ فإن قلت: المرجح لكونه فعلاءً عدم جواز كون ضهياءً فَعِيَالاً؛ إذ هما بمعنى واحد، والاشتقاق بينهما محقق، فيبعد أن يكون أحدهما من أصل، والآخر من أصل آخر.
- قلت: لو كان كذلك لما جاز الرجوع إلى الاشتقاقيين، واللام باطل لثبوت الرجوع، كما سيأتي.
- ٩ فإن قلت: خصوصية ضميمة وجود مشتق آخر تأبى ذلك.
- قلت: هذا عين النزاع؛ لأننا نقول: لا تأبى الرجوع إلا في نفسه.
- وتحريره: أن عدم الرجوع إلى الاشتقاقيين منحصر على ضهياء المدودة، لما عرفت، ولا بُعد في رجوع أخته إلى الاشتقاقيين؛ إذ لا محذور فيها، بخلاف المدودة. واعلم أنه لما لم يكن فَعِيلٌ جائزاً عندهم لم يورد المصنف هذا البحث في باب الرجوع إلى الاشتقاقيين.
- قوله: «وَفَيْنَانٌ...» إلى آخره.
- ١٥ استدل على أن فَيْنَاناً فَعِيَالٌ، لا فَعَلَانٌ؛ ليجيء فَنَنٌ، والاشتقاق بينهما ثابت؛ لأن الفينان وصفٌ معناه حَسَنُ الشعرِ طويله، وقال المصنف في شرح المفصل^(٤): «معناه ذو فنون»، وقيل: شجر فينان؛ إذ التف أغصانه واسودَّ ظله، والفَنُّ الغُصْنُ، والتناسب بينهما في اللفظ والمعنى واضح، وأما فَعِيَالٌ
- ١٨ فمعهود كالخَيْثَامِ^(٥) والشَّيْطَانِ واليَّيْطَارِ.
- قوله: «وَجُرَائِضٌ...» إلى آخره.
- استدل على زيادة همزة جُرَائِضٍ بأنه قد جاء الجِرَواضُ والجِرِيَّاضُ أيضاً، ومعناهما واحد، وهو
- (١) التوبة: من الآية ٣٠. قرأ عاصم وابن مصروف ﴿يُضَاهَتُونَ﴾ بالهمزة، والبقية من غير همز. انظر البحر المحيط (٣١/٥)، وزاد المسير (٣/٤٢٤-٤٢٥).
- (٢) انظر شرح ركن الدين (٧٨)، والجاربردي (٢٠٣)، والنظام النيسابوري (٢٣٧).
- (٣) الذي في الكتاب (٤/٢٦٠): «ولا نعلم في الكلام فَعَوَالاً، ولا فَعِيَالاً، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره».
- (٤) الإيضاح (٢/٣٨٤).
- (٥) الخَيْثَام: الخاتم. اللسان (عجم).

عظيم البطن، وأما جرّواضٌ ففِعْوَالٌ باتِّفاق كجِلْوَاخٍ^(١)، فترى أن الهمزة ذاهبة، ولو كانت أصلية لم تذهب، فثبت أنه فُعَائِلٌ. قال سيبويه^(٢): «وجرّائضٌ لأنك تقول: جرّواضٌ» أي مما ثبت أن الهمزة فيه زائدة جرّائضٌ. فقد علّم أن أصل الكلّ جيمٌ وراء وضاد. والجرّاضُ: الغصُّ.

● قوله: «ومِعْزَى...» إلى آخره.

استدل على أصالة ميمٍ في مِعْزَى وزيادة ألفه بأنه قد جاء مَعْزٌ، والميم فيه أصل، فيقتضي ذلك^{١٩٩} كونها في مِعْزَى أيضًا أصلًا لتحقيق الاشتقاق بينهما؛ لأنهما خلاف الضّان من الغنم. قال سيبويه^(٣): «فأما المِعْزَى فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زائدة لقلت: عِزَاءٌ» أي لذهبت، وألفه للإلحاق بدرهم فهو منونٌ مصروف، ولا تأنيث فيه.

● قوله: «وسُنْبَةٌ...» إلى آخره.

يقال: مضى سُنْبٌ من الدهر وسُنْبَةٌ من الدهر: أي بُرْهَةٌ، فدل ذلك على أن التاء زائدة، فهي فَعْلَتَةٌ، لا فَعْلَلَةٌ. قال سيبويه^(٤): «وتلحق -أي التاء- رابعة فيكون على فَعْلَتَةٍ. قالوا: سُنْبَةٌ».

● قوله: «وبُلْهَنِيَّةٌ...» إلى آخره.

يقال: فلان في بُلْهَنِيَّةٍ من العيش: أي في سَعَةٍ، وعيش أَبْلَهُ: أي قليل الغموم، فاشتقاقه متعين أن يكون من البَلِّ، فوزنه فُعْلِيَّةٌ، لا فَعْلِيَّةٌ، والنون والياء والتاء زوائد. قال سيبويه^(٥): «ونونٌ بُلْهَنِيَّةٌ؛ لأن الحرف من الثلاثة كما تقول: عَيْشٌ أَبْلَهُ» أي: هي أيضًا زائدة، وقد زيد فيه النون والياء للإلحاق بقُدْعَمِيلٍ، فهذه^(٦) الزيادة أيضًا من الحروف العشرة للإلحاق^(٧).

● قوله: «والعِرْضَنَةُ...» إلى آخره.

معنى العِرْضَنَةُ: الاعتراضُ، وقيل: ناقة تمشي معترضة للنشاط، وظاهر أن الاشتقاق بينهما ثابت، فهو فَعْلَنَةٌ، والنون والتاء زائدتان، وليس فَعْلَةٌ، ونظيره الخِلْفَنَةُ من الخلاف، وقد لا تلحق التاء

(١) الجِلْوَاخ: الواسع الضخم الممتلئ من الأودية. اللسان (جلبج).

(٢) الكتاب (٤/ ٣٢٥).

(٣) الكتاب (٤/ ٣٠٨).

(٤) الكتاب (٤/ ٢٧٢).

(٥) الكتاب (٤/ ٣٢٠).

(٦) الأصل، ك: (هذه).

(٧) الأصل، م: (وللإلحاق).

فيكون فَعَلْنَا كِبَلْعُنْ، وقد تقدم. قال سيبويه^(١): «وأما العَرَضَةُ والخِلْفَةُ فقد يَتَنَاء؛ لأنهما من الاعتراض والخلاف»، وقال شارح^(٢): «هو مشتق من الاعتراض»، وهو سهو؛ لأن الاعتراض من أمثلة اشتقاقه، وإنما هو مشتق من العَرَضِ.

● قوله: «وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ...» إلى آخره.

اختلف النحاة في أول. ذهب البصريون إلى أنه أَفْعَلُ، وقال الكوفيون: إنه فَوَعَلٌ. والصحيح الأول، واستدل المصنف عليه بأمرين:

أحدهما: أنه قد تحقق أن مؤنثه أولى وجمعه أولٌ، وهما فُعَلَى وفُعَلٌ، فيجب أن يكون أَفْعَلٌ؛ لما ثبت من أن «فُعَلَى» و«فُعَلٌ»^(٣) لا تكونان تأنياً وجمعاً لفَوَعَلٍ؛ بل كونهما تأنياً وجمعاً لأَفْعَلٍ محقق، كما تقول: الأَفْضَلُ والفُضْلَى والفُضْلُ.

والثاني: أنه لو كان فَوَعَلًا لكان مؤنثه أَوَّلَةٌ، واللازم باطل.

ولقائل أن يمنع بطلان اللازم؛ لمحيته في الكلام، وسند ذلك: أنه لولاه لما تَوَّنَ أولٌ، ولكن ينون كما تقول: اعلم أن هذا أولًا، وذاك ثانيًا.

مذهب المخالف أن أصله: أولٌ بالهمزة والواو واللام، فأدغمت واو فَوَعَلٍ في الواو، والتي هي عين، فصار أولٌ، فوزنه لذلك فَوَعَلٌ.

وكونه مردودًا ظاهر؛ لما مر من أن فُعَلَى وفُعَلٌ لا يكونان لفَوَعَلٍ.

ومنهم من قال: هو من وَّأَلْ إذا نجا، ثم قال: كان في الأولية النجاة، فقلب يجعل العين موضع الفاء والعكس.

والقائلون بكونه أَفْعَلٍ اختلفوا في أصله.

فذهب قوم إلى أن أصله واو وهمزة ولام، فيكون على هذا أصله أوَّأَلٌ بهمزة وواو وهمزة، فقلبت الهمزة واوًا، وأدغمت الواو التي هي الفاء في المنقلبة، فصار أوَّأَلٌ، والتزم ذلك القلب؛ لاستئصال أصله وكثرة هذا اللفظ في الكلام.

وذهب طائفة إلى أن أصله همزة وواو ولام، فيكون على هذا أصله أوَّأَلٌ (بهمزتين ثم واو،

(١) الكتاب (٤/ ٣٢٠).

(٢) انظر شرح ركن الدين (٧٩)، والجاربردي (٢٠٥)، والنظام (٢٣٩).

(٣) م: (وفُعَلًا).

فقلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغمت في الواو التي هي عين، فصار أول^(١)، ووجه التزام القلب ههنا كما ذكر آنفًا. وهذا المذهب أردأ؛ لأن قياس الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها أن تقلب ألفًا، وكان الواجب أن يقال بناء على أصلهم: أول^٣ بهمزة ثم ألف ثم واو، كما يقال في آدَم: آدم، وأما قلبها واوًا فمن باب التحكم المحض؛ إذ لا مقتضي له أصلًا ورأسًا.

فإن قلت: لمصلحة الإدغام وكونه مستجلبًا للخفة فعلوا ذلك؛ إذ لولا هذا القلب لما كان للإدغام سبيل. ٦

قلت: الألف في باب الخفة أقدم من الواو، وإن كانت مدغمة. سلمنا أن الواو المدغمة كالألف؛ لكن الألف لكونها من مقتضيات القياس أثبت. سلمنا أن لا مزية للألف؛ لكن لا نسلم أن الإدغام موقوف على ما ذكرتم من التزام القلب؛ لأن ذلك مبني على أصلكم الفاسد؛ إذ سبيل الإدغام بناء على أصل غير ما ذكرتم واضح. ٩

فإن قلت: قلب الهمزة على المذهب الأول أيضًا ليس مما للقياس فيه مدخل، فتساوى المذهبان. قلت: ليس الأمر كذلك؛ لأن قلب الهمزة المتحركة المسبوقة بحرف معتلة إياها ثابت، وذلك كما تقول في مقروء: مقروء، وفي خطيئة بالهمزة: خطيئة، فليس فيه الالتزام جائز، وأما الثاني فالمرتكب فيه التزام ما ليس على جوازه، ولا على وجوبه ثبت. ١٢

والمذهب الصحيح أن أصله: وول^{١٥} بواوين، فالأصل بناء عليه أوول، فأدغمت الأولى في الثانية، والدليل على صحته أنه لا حاجة فيه إلى قلب جائز أو شاذ، ولا إلى التزام ذلك القلب، وهذا المعنى هو الذي يخطئ المذهبين الأولين؛ لأن الموقوف على المقدمات القليلة خير من الموقوف على المقدمات الكثيرة. ١٨

وأما من قال: كان في الأصل وول^{١٥}، فقلبت الواو الأولى همزة، فكلامه ليس بشيء؛ إذ يرتكب تغييرًا بعيدًا لا حاجة إليه.

شبهة المخالف أنه يستبعد أن تكون الفاء والعين من جنس واحد، فالحمل على المختلفين أولى؛ لئلا يلزم الحمل على المستبعد. ٢١

والجواب: إن هذا النحو واقع، وإن قل^{٢٤}، كقولهم: يئ^{٢٤} بياعين في اسم مكان، فالحمل على القليل

الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالفه؛ إذ لو لم يكن كذلك لوجب إجراء ١٠٠

(١) ليس في ك.

التأويل في كل قليل، وإلا لزم تخصيص أحد المتساويين، فاستلزم ذلك ارتفاع القليل أصلاً ورأساً؛ لكنه موجود بالإجماع، ولما كان المذهب الثاني أردأ لم يذكره المصنف، فقال^(١): «والصحيح أنه من وَوَلَّ لا من وَّأَلَّ»، فاكفى بهذا، ولم يقل: ولا من أَوَّلَ، ولو قاله، أو لم يقل: «لا من وَّأَلَّ» كان أسد؛ لإيهام ما قاله أن لا مذهب غير المذكور، ولو لم يذكر هذا البحث في عداد ما اشتقاه محقق كان أحسن؛ إذ اشتقاه مختلف فيه كما عرفت، فكأنه عدَّ المذهب الصحيح اشتقاقاً محققاً، وعدَّ غيره كالعدم.

فإن قيل: ما وجه الهمزة في أولى وأوَّلٍ بناء على المذهب الصحيح؟

قلنا: هو أنه كان الأصل وَوُلَّى وَوَوَّلَ فقلبت الواو الأولى منهما همزة؛ لاستتقال الواوين، كما قُلبت في وُوري حيث قيل: أوري، وفي وُويصلٍ حيث قيل: أويصل.

فإن قيل: التزام القلب فيما تحركت الواوان مسلّم، ولكنه فيما سكنت الثانية غير مسلم؛ إذ القلب في وُوري ليس بلام.

قلنا: لما قُلبت في الأوَّل قلباً ملتزماً أُجري الأولى عليه ليتوافقا، وسيأتي هذا البحث في الإعلال إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لا يلزم هذا الحمل بناء على المذهب الثاني؛ لأنه لا قلب في الأولى فيه، فيترجح من هذا الوجه، وإن كان مرجوحاً من جهة المحذور المذكور في أوَّلٍ، فيتقاوم هو والمذهب الصحيح؛ لأنه وإن كان راجحاً لعدم التزام القلب في أوَّلٍ؛ لكنه مرجوح لهذا الحمل؛ أعني إجراء الأولى على الأوَّل، فلا (صحيح، ولا)^(٢) أردأ؛ لثبوت التعارض.

قلت: اللازم في الصحيح التزام جائز في فرع حملاً على فرع آخر، وفي المذهب الثاني التزام ما لا ثبت على جوازه في أصل، فهذا هو المصيرُ الصحيح صحيحاً والثاني أردأ، وأما على المذهب الأول فحق الأول وأوَّلٍ أن يقال: وَوُلَّى وَوَّأَلٍ بواو ثم همزة فيهما، فقلبت الهمزة واواً؛ أما في الأولى فلكونها ساكنة مضمومة ما قبلها، كما يقال في يؤمن: يؤمن بالواو، وأما في الثانية فلكونها متحركة مضمومة ما قبلها، كما يقال في مؤجِّل: مؤجِّلٌ بالواو، فلما حصل القلب اجتمع^(٣) الواوان فيهما، فقلبت الأولى همزة؛ أما في الأولى فلكونها مضمومة صدرها واو ساكنة، كما

(١) الشافية (٧١).

(٢) ليس في ك.

(٣) الأصل، ك: (واجمع).

فعلوا ذلك في أورى قلبا جائزا، وأما في الثانية فلكونها مضمومة صدرًا بعدها واو متحركة، كما فعلوا ذلك في أوّصل قلبًا واجبًا، والتزم القلب حيث لم يكن واجبًا، سواء كان في الهمزة أو الواو؛ لكثرة استعمال هذه الألفاظ^(١).

فإن قلت: قد ذكرت من قبل أن المذهب الثاني أردأ من المذهب الأول، وهذه الأعمال لا زمة له، ولا شيء منها يلزم المذهب الثاني، لا في الأول، ولا في الأول، فالأول خير من الثاني، وقد عكست ذلك.

قلت: هذه اللوازم وإن كانت كثيرة؛ لكن [كل]^(٢) واحدة منها جارية على ما يقتضيه ١٠٠ ب القياس إما جوازًا وإما وجوبًا، فالخذور التزام جائز في فرع، كما مر في الصحيح، وأما في المذهب الثاني فالخذور التزام ما لا يقتضيه القياس قطعًا في أصل، وقد عرفت الآن، فظهر الفرق بينهما، ولاح وجه أردئية الثاني، وبهذا التنقيح يلوح وجه كون الصحيح صحيحًا أيضًا؛ لأن مقدماته في الفرعين أقل من مقدمات المذهب الأول، فيكون أحسن منه أيضًا.

● قوله: «وإنقَحَلْ...» إلى آخره.

معناه المسن، وكذا إنقَحَر، وقيل: ولا ثالث لهما، ونُقِلَ إنزَهَو من القَحْل والقَحْرِ والزَّهْو. وقَحَل: معناه يَس، فتناسب اللفظ والمعنى يرشد إلى أنه من قحل، وأن الهمزة والنون زائدتان، فزنته: إنقَعَل، لا إِفْعَل، ولا فِعْلَل. قال سيبويه^(٣): «ويكون على إنقَعَل. قالوا: إنقَحَل في الوصف لا غير» يعني لا يجيء اسمًا، ونُقِلَ^(٤) أن أبا الفتح كان يقول إنه فِعْلَل من معنى القحل، لا من لفظه.

● قوله: «وأفْعُوَان...» إلى آخره.

(١) الأصل، ك: (لكثرة هذه الألفاظ).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) الكتاب (٤/٢٤٧).

(٤) ذكر ذلك ابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك (٤٤)، ونقله عن ابن إياز الجاربردي في شرحه على الشافية (٢٠٦) غير أن الذي في المنصف (١/٣٠) ليس فيه تصريح بذلك. قال أبو الفتح: «فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعد، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا: إن إنقَحَلًا في معنى قحل، وليس من لفظه، وأنه لا زيادة في أوله. كذا حكى أبو علي عن بعضهم»، وكلامه في سر الصناعة (١/٢٣٦ و ٧٥٤) ليس فيه تصريح بذلك، وإن كان قريبًا من التصريح. قال: «وقالوا: رجل إنزَهَو، أخبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب عن اللحياني. وقالوا أيضًا: عنزهو، فجائز أن تكون العين بدلًا من الهمزة، وجائز أن تكونا أصلين»، وقال: «وكذلك إنقَحَل: إنفعل عند سيبويه، وإن لم يكن له نظير عنده».

استدل على أن أَفْعُوْنَا أَفْعُلَانِ، وَأَنَّ وَاوَهُ أَصْلِيَّةٌ بِخِلَافِ هَمْزَتِهِ وَنُونِهِ بِمَجِيءِ قَوْلِهِمْ: أَفْعَى؛ إِذْ هُوَ أَفْعَلٌ؛ كَانَ الْأَصْلُ: أَفْعَوٌ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ أَصْلٌ فِي أَفْعَى كَذَا هُوَ أَصْلٌ فِي أَفْعُوَانٍ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الزَّائِدِ، وَذَلِكَ لظُهُورِ الْإِشْتِقَاقِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ. قَالَ سِيبَوِيهِ^(١): «وَيَكُونُ عَلَى أَفْعُلَانٍ فِي الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ، فَلَا اسْمَ: أَفْعُوَانٍ، وَالْأَرْجُوَانِ، وَالْأَقْحُوَانِ. وَالصِّفَةُ نَحْوُ الْأُسْحُلَانِ وَالْأَنْعُبَانِ^(٢)».

٦ ● قَوْلُهُ: «وِإِضْحِيَانٌ...» إِلَى آخِرِهِ.

أَيُّ: ظُهُورُ الْإِشْتِقَاقِ بَيْنَ الْإِضْحِيَانِ وَالضَّحَى هَادٍ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِ زَوَائِدٌ؛ إِذْ الْأَصْلُ ضَادٌّ وَحَاءٌ وَوَاوٌ، وَأَنَّ زَنْتَهُ إِفْعِلَانٌ بِكَسْرِ الْحَرْفَيْنِ، كَمَا مَرَّ آنفًا ضَمُّهُمَا فِي أَفْعُوَانٍ. قَالَ سِيبَوِيهِ^(٣): «وَيَكُونُ عَلَى إِفْعِلَانٍ فِي الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ وَهُوَ قَلِيلٌ. فَمَّا جَاءَ فِي الْأِسْمِ فَحَوُ الْإِسْحِمَانِ، وَهُوَ جَبَلٌ بَعِينُهُ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَقَوْلُهُمْ: لَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ».

٩ ● قَوْلُهُ: «وَخَنْفَقِيْقٌ».

١٢ معناه الخفيفة من النساء، والداهية، فاشتقاقه من خَفَقَ الرِّيحَ، أَوْ مِنْ خَفَقَ إِذَا أَسْرَعَ فَهُوَ فَتَعَلَّيْلٌ، وَالنُّونُ وَالتَّكْرِيرُ وَالْيَاءُ زَوَائِدٌ. قَالَ سِيبَوِيهِ^(٤): «وَنُونٌ خَنْفَقِيْقٌ -أَيُّ زَائِدَةٌ- لِأَنَّ الْخَنْفَقِيْقَ الْخَفِيفَةُ مِنَ النَّسَاءِ الْجَرِيئَةِ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا^(٥) مِنْ خَفَقَ يَخْفِقُ كَمَا تَخْفِقُ الرِّيحُ، وَيُقَالُ: دَاهِيَةٌ خَنْفَقِيْقٌ، فَإِذَا أَنْ تَكُونَ مِنْ خَفَقَ إِلَيْهِمْ؛ أَيُّ: أَسْرَعَ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْخَفَقِ؛ أَيُّ: يَعْلُوهُمْ وَيَهْلِكُهُمْ».

١٥ ● قَوْلُهُ: «وَعَقْرَتِي».

أَيُّ: نُونُهُ زَائِدَةٌ، وَزَنْتُهُ فَعَلَتِي؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَقْرِ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي، وَهُوَ الْغَلِيزُ الشَّدِيدُ. قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ^(٦)، وَمَعْنَى عَقْرَتِي: الْأَسَدُ، فَهُوَ يَنْاسِبُ فِي الْمَعْنَى الْغَلِظَ وَالشَّدَّةَ، وَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٧): هُوَ مِنَ الْعَقْرِ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَقَالَ^(٨): «وَهُوَ التَّرَابُ». قَالَ سِيبَوِيهِ^(٩):

(١) الْكِتَابُ (٤/٢٤٧).

(٢) فِي الْكِتَابِ: (وَالْأَلْبَانِ).

(٣) الْكِتَابُ (٤/٢٤٨).

(٤) الْكِتَابُ (٤/٣٢٠)، وَانْظُرْهُ أَيْضًا (٤/٢٦٩).

(٥) فِي الْكِتَابِ (جَعَلْتُهَا).

(٦) انْظُرِ الْجُمُورَةَ لَهُ (٢/٣٨١).

(٧) شَرْحُهُ عَلَى الشَّافِيَةِ (٤٥/أ)، وَعَلَى الْمَفْصَلِ (٢/٣٨٥).

(٨) الْكِتَابُ (٤/٣٢٠).

- «ونون عَفَرْتُى - أي زائدة § - لأنها من العَفَرِ، يقال للأسد: عَفَرْتُى»، وهذا إشارة إلى أنه ١٠١ أ وصف في الحقيقة ومعناه الشديد. قال أيضًا في موضع آخر^(١): «ويكون على فَعَلْتُى، وهو قليل، قالوا: عَفَرْتُى، وهو وصف»، وتعرف أن الأصح ما هو المنقول عن الكتاب، وقال ٣ بعض النحاة: هكذا جاء في الجمهرة أيضًا. والنون والألف للإلحاق بسفرجل لقولهم: عَفَرْنَاة ويقال: ناقة عَفَرْنَاة أي قوية، ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل التاء، فهذه من ٦ الحروف العشرة للإلحاق.

فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين، كَارُطَى، وَأَوْلَقَ، حيث قيل: بعيرٌ آرُطٌ، ورَاطٍ، وأدِيمٌ مَارُوطٌ، ومَرُطِيٌّ، ورجل مَالُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جازَ الأمران، وكحَسَّانٍ، وحمَارٍ قَبَانٍ حيث صُرِفَ ومُنِيعٌ. (الشافية: ٧٢).

● قوله: «فإن رجع...» إلى آخره.

- قد ذكرنا في صدر الباب أن المشتق منه المحقق إما أن يكون واحدًا أو متعدّدًا، فالمباحث التي ١٢ سلفت كانت في القسم الأول، فهذا هو الخوض في الرجوع إلى اشتقاقين واضحين. ويُعلم أن الاشتقاقين إذا كانا في الوضوح بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر جاز الرجوع إلى أيهما كان.
- ١٥ فمن هذا القبيل قولهم: أُرُطَى؛ لأنه يجوز أن يكون: أَفْعَلٌ، فتكون همزته زائدة، وألفه أصلية؛ أخذ من قولهم: أديم مَرُطِيٌّ، ويجوز أن يكون فَعْلَى، فتكون همزته أصلية، وألفه زائدة جسيء بها للإلحاق بجعفر لقولهم: أُرُطَاة؛ أخذ من قولهم: أديم مَارُوط، وقد جاء: آرُط وراطٍ. والأُرُطَى: ١٨ شجر، وأديم مَارُوط ومَرُطِيٌّ؛ أي: مدبوغ بورق الأُرُطى، وبغير آرُط وراطٍ؛ أي: يأكل الأُرُطى.
- ومن ذلك أيضًا قولهم: أَوْلَقَ، ومعناه الجنون، فيجوز أن يكون: أَفْعَلٌ، فتكون الهمزة زائدة والواو أصلية بجيء قولهم: مَوْلُوقٌ، ويجوز أن يكون فَوَعْلٌ فتكون الهمزة أصلية والواو زائدة بجيء قولهم: مَالُوقٌ، فأصل الأول، أعني الأُرُطَى، دائر بين أن يكون من طَاءٍ وراءٍ وياءٍ، أو من ٢١ همزةٍ وراءٍ وطاءٍ، وأصل الثاني بين أن يكون من واوٍ ولامٍ وقافٍ، أو من همزةٍ ولامٍ وقافٍ، فيصح الرجوع إلى كل واحد من الأصلين؛ لكون كل واحد ثابتًا في الكلام. هكذا ذكر المصنف.
- ٢٤ وفي هذا الكلام نظر؛ لأنه يستلزم انتفاء الترجيح بين الأوزان، وهو باطل؛ لأنه متفق عليه؛ بيان ذلك أن أَفْعَلٌ أكثرُ في الكلام من فَعْلَى وفَوَعْلٍ، فالأصح أن يقال كلاهما: أَفْعَلٌ، وقد اضطرب رأيه في

- الشرح^(١) وشرح المفصل حيث جوز الأمرين بلا فرق، وقال أيضاً^(٢): «وأما أرطى فآلفه للإلحاق في الأكثر لقولهم: أديم مأروط، فلما حذفت الألف من مفعوله دل على زيادتها وأصالة الهمزة»، فهذا الكلام يدل على رجحان فعلى، وقال أيضاً معترضاً على الزمخشري في تجويز الأمرين^(٣): «وما ذكره في أولئك من أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لم يخل إما أن يقوم دليل على زيادة الواو^(٤) أو لا، فإن قام دليل على زيادتها ثبت أن الهمزة أصلية^(٥)، وإن لم يقدّم ثبوت أن الهمزة زائدة^(٦)، وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظراً إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن أفعل أكثر من فوعل»، فهذا الكلام يدل على عدم جواز كون أولئك فوعلاً. هذا رأي غير سيبويه، فأما مذهبه فهو أن الهمزة فيهما أصلية. قال^(٧): «وأما أولئك فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم: ألق الرجل، وإنما أولئك فوعل، ولولا هذا الثبوت لحمل على الأكثر. وكذلك الأرطى؛ لأنك تقول: أديم مأروط، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مرطبي». فقد عرفت أنه يمنع جواز الثاني، وأما غيره فيلزمه^(٨)، وأراد بقوله: «على الأكثر»: أفعل.

- وأما ما قاله المصنف من تسوية الأمرين فالتحقيق فيه أنه يتوقف على تساوي الوزنين في الكثرة والقلة بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر، وما ذكره ليس كذلك، فيجوز الترجيح لا محالة.
- قوله: «وكحسان...» إلى آخره.

- أي: من جملة ما يجوز فيه الرجوع إلى اشتقاق قولهم: حسان، وهو اسم رجل، فإنه يجوز أن يكون من الحسَن، فيكون التكرير زائداً دون النون، ولذلك جاء مصروقاً، ويجوز أن يكون من الحسَّ، ومعناه: القتل، فتكون النون زائدة دون السين، ولذلك جاء ممتعاً من الصرف.
- ومنها قولهم أيضاً: حمار قبانٍ، وهو دويّة، ويجوز أن يكون من القُبُون، وهو الذهب في الأرض، وأن يكون من القَبِّ، وهو القطع، فيكون على الأول التكرير زائداً دون النون، ولذلك

(١) انظر شرحه على الشافية (٤٥/أ)، وعلى المفصل (٢/٣٧٣).

(٢) لم أجد هذا النص في شرحه على الشافية أو المفصل.

(٣) شرحه على المفصل (٢/٣٧٣).

(٤) في النسخ: (الهمزة). والتصويب عن شرح المفصل للمصنف.

(٥) في النسخ: (زائدة). والتصويب عن شرح المفصل للمصنف.

(٦) في النسخ: (أصلية). والتصويب عن شرح المفصل للمصنف.

(٧) الكتاب (٤/٣٠٨).

(٨) ك، م: (فيلترمه).

- جاء منصرفاً، وعلى الثاني النون زائدة بخلاف الباء، ولذلك ورد غير منصرف، وقد قال المصنف^(١):
- الراجح أن يكون كلاهما فعلاً؛ لأنهما علمان. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأنه من باب مثل
- أسامة؛ أعني ما يكون العلم فيه للحسن بأسره، وفَعْلَانُ في الأعلام أكثر من فَعَّالٍ، وقال سيبويه^(٢):
- حسان فعَّالٌ من الحُسْن، وقَبَّانٌ من قَيْنَ.
- ولقائل أن يمنع كون فعْلَان مترجحاً؛ إذ فَعَّالٌ أيضاً أكثر من أن يحصى في الأعلام، كالْبَشَّار
- وَالشَّدَاد والعَجَّاج إلى غير ذلك، وأما كون فعْلَان أكثر فمعارض بأن الأصل في الأسماء الانصراف،
- وفَعَّالٌ حقه الصرف، فتقديره أولى لكونه مستلزم الأصل، وأيضاً يتقوى الاشتقاق من الحُسْن
- والقُبُون بالمناسبة القرية، ولا كذلك الاشتقاق من الحُسْن والقَبِّ؛ لأن الأخذ من الحسن في علم
- الإنسان مناسب موجود نظيره كالحسن والحسين، بخلاف الأخذ مما معناه القتل؛ إذ بُعد ذلك عن
- الطبع معلوم، وأما الدويبة فمناسب حال اسمها أن يكون مما معناه الدبيب، لا مما معناه القطع،
- وذلك مدرك ضرورة، وسواء رُجِّحَ فَعْلَانُ أو فَعَّالٌ ففي تجويزه الأمرين ما مضى؛ إذ وجود ١٠٢
- الترجيح يمنع تساوي الاشتقاقين البتة، فيرتفع التجويز، فحيث يرجع إلى باب الترجيح، فكان
- الأصوب أن يذكر هذه الألفاظ أيضاً في باب الترجيح. ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه لما جاء كل
- واحد من هذين اللفظين مصروقاً وممنوعاً من الصرف لزم تحقق الاشتقاقين؛ إذ لو لم يكن كذلك
- لزم امتناع الصرف بعلّة واحدة، وبطلان هذا اللازم محقق، فيكون ملزومه كذلك. ١٥

- وإلا فالترجيح، كمَلَأَك، قيل: مَفْعَلٌ؛ من الأَلْوَكَة. ابن كيسان: فَعَّالٌ من المَلَك. وأبو عبيدة:
- مَفْعَلٌ؛ من لَأَك؛ إذا أَرْسَلَ، ومُؤَسَّى: مَفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ؛ أي: حَلَقْتُ، والكوفيون: فُعْلَى؛ من
- مَاسٍ، وإنْسَان: فِعْلَانٌ، من الأُنْس، وقيل: إِفْعَانٌ؛ من نَسِيٍّ؛ غَجِيٍّ: أُنَيْسِيَان، وَتَرَبُّوتٌ: فَعْلُوتٌ؛
- من التُّرَابِ عند سيبويه؛ لأنه الدُّلُول، وقال في سُيُوتٍ: فُعْلُولٌ، وقيل: من السُّبْرِ، وقال في
- تَبْنَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وقيل: من التَّبَلِ للصُّغَار؛ لأنه القصيرُ، وسُرِّيَّةٌ قيل: من السَّرِّ، وقيل من السَّرَاقِ،
- ومُؤُونَةٌ قيل من مَانَ يَمُونُ، وقيل: من الأَوْنِ؛ لأنها ثِقَلٌ، وقال الفراء: من الأَيْنِ، وأما مَنَجْنِيقٌ
- فإن اعْتَدَّ بِمَنَجْنُونَا فَمَنَفْعِيلٌ، وإلا فإن اعْتَدَّ بِمَنَجْنِيقٍ فَمَنَعْلِيلٌ، وإلا فإن اعْتَدَّ بِسَلْسِيلٍ، على
- الأكثر، فَمَعْلِيلٌ، وإلا فَمَعْلِيلٌ، وَمَنَجْنِيقٌ يَحْتَمِلُ الثلاثة، وَمَنَجْنُونٌ: مثله؛ غَجِيٍّ مَنَجْنِينِ، إلا في
- مَنَفْعِيلٍ، ولولا مَنَجْنِينٌ لكان فَعْلُولَا كَعَضْرُقُوطٍ، وَخَنْدَرِيْسٌ كَمَنَجْنِينِ. (الشافية: ٧٢-٧٤).
- ٢٤

(١) شرحه على الشافية (٤٥/أ).

(٢) لم أجد هذا النص في الكتاب.

● قوله: «والا فالترجيح».

- ٣ أي: إن لم يكن^(١) راجعاً إلى اشتقاقين واضحين بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر بأن يكون الرجحان ثابتاً، فالعمل بالترجيح.
- فمن جملة ذلك قولهم: المَلَأْتُ، وفيه ثلاثة مذاهب^(٢):
- ٦ الأول^(٣)، وهو المرجح عند المصنف: أنه مقلوب يجعل العين موضعَ الفاء والفاء موضعَ العين على زنة مَعْفَلٍ، والميم زائدة، (والهمزة)^(٤) أصلية. مشتق من الأَلُوكةِ، وهي الرسالة، والمناسبة المعنوية بين اللفظين ظاهرة، وأكثر النحاة على هذا المذهب.
- ٩ الثاني، وهو مذهب ابن كيسان: أنه فَعَّالٌ، مشتق من المِلْكِ، والهمزة زائدة، والميم أصلية، وعلى هذا تكون الملاحكة على فَعَائِلَةٍ، وعلى الأول على زنة مَعَائِلَةٍ.
- الثالث، وهو مذهب أبي عبيدة: أنه مَفْعَلٌ من قولهم: لَأَكُ، إذا أُرسل، والأصلي والزائد فيه كما في المذهب الأول، وجمعه على زنة مَفَاعِلَةٍ.
- ١٢ استدلل على ترجيح الأول بأنهم يقولون في جمع ملك ملاحكة، فدل على إرادة الهمزة في مفرد، وفيه معنى الرسالة، والألُوكة الرسالة، فوجب أن يكون في الأصل مَالَكًا، فقلب ليتمكن تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها.
- ١٥ وَزَيَّفَ الثاني بأن فَعَّالاً بعيد في الأسماء، فالحمل على ما هو القريب أولى. فإن اعترض عليه بالقلب أجاب بأن ارتكاب القلب معهود، وهو أهون من الحمل على البعيد.
- ورَدَّ الثالث بأنه لو كان من لَأَكُ لكان معناه الفاعل من الإرسال؛ لكن معناه المفعول منه، فثبت أنه ليس مشتقاً من لَأَكُ. ولقائل أن يمنع هذه الملازمة وسنده أن المَفْعَلَ يجوز أن يكون مصدرًا وزمانًا ومكانًا.
- ١٨ لا مناسبة للأخيرين، فتعين الأول، والمصدر قد يكون بمعنى المفعول كالتَلَقَّى بمعنى المخلوق، فيجوز أن يكون المَلَأْتُ^(٥) مفعول الإرسال، وأيضاً القول بأن معناه واجب أن يكون فاعلاً مما لا ثبت عليه.
- ٢١ والحق أن قول أبي عبيدة إن سَلَّمَ شهرةً المشتق منه أحسن وأسد؛ إذ لا قلب فيه ولا بعد.

(١) ك: (أي إن يكن).

(٢) انظر المذاهب فيها في شرح المصنف على الشافية (٤٥/أ)، وبغية الطالب (١٢١-١٢٣)، وشرح الجاربردي على الشافية (٢٠٨-٢٠٩).

(٣) وهو مذهب الكسائي.

(٤) ليس في م.

(٥) م: (يكون معنى المَلَأْتُ).

● قوله: «وموسى...» إلى آخره.

- ٣ اختلف^(١) البصريون والكوفيون في قولهم موسى، ومعناه المخلَق، فقال البصريون: إنه مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتْ؛ أي: خلقت في فاليم زائدة والألف أصلية؛ لأنها منقلبة عن الياء. قال سيويه عقيب ذكر أُنْعَى ١٠٢ ب ومُوسَى^(٢): «فالألف فيهما بمنزلة في مَرَمَى»، وذهب الكوفيون إلى أنه فُعْلَى مشتق من المَيْسِ، وإنما قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتكون الميم أصلية والألف زائدة، ومعنى المَيْسِ التبخر، وظاهر أن المرجح ما عليه البصريون؛ لأن نسبة هذه الآلة إلى الخَلْقِ أقوى من نسبتها إلى الحُسْنِ؛ إذ الخلق معناها، وأما الحسن فليس إلا كملازم لما لكونها محتوية على صفاء ما. وقيل: قد جاء الميس بمعنى الخلق، وعلى هذا أيضًا كونه مُفْعَلًا أولى من كونه فُعْلَى؛ إذ لو كان فُعْلَى منع صرفه؛ لكنه مصروف.
- ٩ فإن قيل: قد جاء فُعْلَى مصروفًا كقولهم دُنِيَا.

قلنا: نادر^(٣) لا نظير له، فلا يحمل عليه. واعلم أنه بتقدير كونه علمًا مُفْعَلٌ أيضًا عند أبي عمرو بن العلاء، وعند الكسائي هو فُعْلَى.

● قوله: «وإنسان...» إلى آخره. ١٢

- اختلف^(٤) في اشتقاق إنسان، فقال طائفة: إنه من الإنس فيكون وزنه فِعْلَانًا، وذهب قوم إلى أنه من النَّسِيَانِ، وكان في الأصل إنسيانًا على زنة إِفْعِلَانٍ، فحذفت اللام منه اعتباطًا، فصار إنسيانًا، فيكون على زنة إِفْعَانٍ.
- ١٥

والأول أصح، والدليل عليه أمران:

- أحدهما: أن المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظًا ومعنى، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القيلين موجودة، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مُسْتَنَسًا، وأيضًا أمثلة اشتقاقه الإنس بالكسر والسكون، والأنس بفتحين، والأناس، وكل واحد يشهد بأصل الآخر.
- ١٨

(١) انظر الكتاب (٢/٢١٣ و ٤/٢٧٢، ٣١٠)، وأبنة ابن القطاع (١١٧)، وسفر السعادة (١/٤٨٤)، وبغية الطالب (١٢٣-١٢٤).

(٢) الكتاب (٤/٣١٠).

(٣) حكاه ابن الأعرابي، وقال: شبهه بفُعْلَى، وأنكر ثعلب التنوين، وتبعه الحريري. انظر أبنة ابن القطاع (١١٧)، وسفر السعادة (١/٤٨٤)، والفصيح (٣١٤)، ودرة الغواص (٩٣-٩٤).

(٤) انظر الإنصاف (٢/٨٠٩-٨١٢)، واتصاف النصرة (٨٥)، والارتشاف (١/١٨٥)، والتصريح (٢/٣١٩). والبصريون على أنه فِعْلَانٌ من الإنس، والنسياني فِعْلَانٌ من الإناس، وهو الإبصار، والكوفيون إِفْعَانٌ من النسيان.

فإن قيل: كما يناسب الإنس يناسب النسيان أيضاً؛ لأنه قد يكون ناسياً.

قلنا: موافقته للإنس أقوى من موافقته للنسيان.

٣ والثاني: أن فعلنا خير من إفعِلان؛ لأنه وإن كان موجوداً كإضحيان لكنه قليل، وأما فعلان فكثير كثرة لا تخفى، فالحمل على الأكثر أولى. قال سيبويه^(١): «ويكون على فعلان اسماً نحو ضيغان وسيرحان وإنسان».

٦ احتج الآخرون بأن تصغيره دالٌّ على أنه إفعِلان؛ لأنهم يقولون: أنيسيان، وقد مر في التحقير، ولو كان فعلاناً لقالوا أنيسين، بلا ياء، فلما جاءوا بالياء دل على أنها كانت في الأصل فحذفت، وذلك لأن رد الأشياء إلى أصولها من مقتضيات التصغير.

٩ والجواب عنه بأمرين:

أحدهما أن حذف اللام اعتباطاً مما لا يجوز؛ إذ لا مقتضى للحذف الاعتباري، فلا يرتكب إلا عند تعين العمل^(٢)، وههنا لا ضرورة، فلا يجوز تقدير اللام ثم حذفها.

١٢ فإن قلت: من مجيئها في التصغير يلزم ذلك.

قلت: قد تجيء الحرف في التصغير غير مشعرة بكونها ثابتة في الأصل وذلك عند كون § ١٠.٣ التحقير غير جار على ما هو مقتضى القياس، كقولك في رجل: رُوِّجِلْ، وفي عشاء: عُشِّشِيَّةٌ، وغير ذلك كما دريت في التصغير، فيجب حمل مجيء ياء أنيسيان على الشذوذ، كما مر؛ لئلا يلزم الحذف الاعتباري.

١٨ والثاني أنه لو كان أنيسيان أفعِلان لكان الواجب أن يقال: أنيسين على زنة أفعِلين؛ إذ المدة الواقعة قبل الآخر في التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها، فلما لم يقل كذلك دل على شذوذه مطلقاً، فوجب الحمل على زيادة الياء أيضاً.

فإن قلت: لكونه نظير مُعْجِرٍ بان صورة قيل أنيسيان.

٢١ قلت: فيجب الحكم بشذوذه مطلقاً، كما وجب الحكم بشذوذ مُعْجِرٍ بان.

فإن قلت: ارتكاب الأقل من الشذوذ أحسن من ارتكاب الأكثر منها^(٣)، فيجب الحكم بأصالة

(١) الكتاب (٤/٢٥٩).

(٢) م: (إلا عند تعين العمل به).

(٣) م: (منه).

الياء لئلا يتكرر.

قلت: هذا معارض بالحذف الاعتباطي في المكبر، فلم تنهض صورة التصغير دليلاً.

٣ فإن قيل: روي أنه قال ابن عباس رضي الله عنه ^(١): «إنما سُمِّيَ إنساناً لأنه عُهد إليه فنسي»، وأيضاً قال أبو تمام ^(٢):

لا تنسين تلك العهود فإنما سُميت إنساناً لأنك ناسي

٦ فهذا يدل على أنه مشتق من النسيان.

قلنا: أما حديث ابن عباس فلا نسلم ثبوته، وأما قول أبي تمام فمن تخيلات الشعراء؛ إذ التخيل من ذاتيات الشعر، ولا يستلزم التحقيق.

٩ • قوله: «وَتَرَبُّوتٌ...» إلى آخره.

١٢ وقع الاختلاف في اشتقاق تربوت فذهب سيويه ^(٣) إلى أنه فَعْلُوتٌ، كان أصله دَرَبُوتًا، مشتق من الدَّرَبَةِ؛ إذ يقال للذَّلُولِ مُدَرَّبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال، كما عكسوا هذا العمل في التَّوَلُّجِ ^(٤) والتَّوَلُّجِ، وذهب المصنف ^(٥) إلى أنه مشتق من التُّرابِ، والمناسبة اللفظية بين اللفظين ظاهرة، وأما المعنوية فهي أن معناه الذَّلُولُ فيوافق معنى التُّرابِ؛ إذ في الذلة من الترابية شيء، ومن هذا قول الله تعالى ^(٦): ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾، ومن الكتاب ^(٧): «وتلحق -أراد التاء- خامسةً فيكون الحرف على فَعْلُوتٍ في الأسماء، قالوا: رَعْبُوتٌ وَرَهْبُوتٌ وَجَبْرُوتٌ وَمَلَكُوتٌ. وقد جاء وصفًا، قالوا: رجل خَلْبُوتٌ، وناقاة تَرَبُوتٌ، وهي الخيار الفارهة»، وذهب غيره ^(٨) إلى أنه فَعْلُولٌ كَقَرْبُوسٍ، ولم يلتفت

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره (٣/١٦٧)، وابن منظور في اللسان (أنس)، وذكر الجاربردي (٢١١) أن الحديث لم يثبت، واعترض ابن جماعة في حاشيته عليه (٢١١) بأنه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم في تفاسيرهم، والطبراني في الصغير، والحاكم في مستدركه وصححه، وهذا الذي ذكره ابن جماعة أخذه عن الدر المنثور للسيوطي (٥/٦٠٣).

(٢) انظر الشاهد والخلاف في اشتقاق إنسان كذلك في شرح ديوان أبي تمام للتريزي (٢/٢٤٥).

(٣) الكتاب (٤/٣١٦).

(٤) التَّوَلُّجُ والتَّوَلُّجُ: كِنَاسُ الظَّهِ. اللسان (تليج).

(٥) شرح الشافية (٤٥-٤٦/أ).

(٦) البلد: ١٦.

(٧) الكتاب (٤/٢٧٨).

(٨) انظر شرح ركن الدين على الشافية (٨١).

إلى هذا الاشتقاق فالتاء على هذا الرأي أصلية.

فإن قلت: هذا الاشتقاق وهمي بعيد.

قلت: هو عين النزاع، وإن سلم فيتقوى أمره بوجود الأمثلة المذكورة.

اعلم أن شارحاً^(١) قال: «ذكر في شرح الهادي ناقة تَرْبُوتٌ أي مذلة، والأصل دَرْبُوتٌ لأنه من الدُّربة»، ثم قال^(٢): «وأنا أقول إنما لم يختَر سيبويه هذا المذهب لأن الأصل عدم الإبدال»، وهذا

غلط وقع من هذا الشارح، في كأنه توهم أن مذهب سيبويه عدم الإبدال، وليس الأمر كذلك، فإن ١٠٣ ب ما ذكرناه لك مذكور في الكتاب^(٣).

● قوله: «وسُبُرُوتٌ...» إلى آخره.

اختلف في اشتقاق سُبُرُوتٍ فعند سيبويه^(٤) أنه فُعْلُوْتُ كَجُلُمُودٍ، والتاء أصلية، وعند الآخرين^(٥) أنه فُعْلُوْتُ مشتق من السَّبَرِ، ومعناه الدليل الحاذق، فرأوا أن المناسبة بينه وبين السير ثابتة، فأجروا تاءه كما أجرى سيبويه تاء تربوت؛ أعني في الحكم بزيادتها، وقيل: هو الأرض القفر، وأطلق على الحاذق فيه مجازاً.

واعترض المصنف^(٥) علي سيبويه بأنه لو أجراها في القبيلين مجرى واحداً كان أشبه؛ إذ اشتقاق سُبُرُوتٍ ليس بأبعد من اشتقاق تَرْبُوتٍ؛ بل كون سُبُرُوتٍ فُعْلُوْتُاً أشبه من أن يكون تَرْبُوتٍ فُعْلُوْتُاً.

ولك أن تجيب عن هذا بأن سيبويه رأى فُعْلُوْتُاً بعيداً في الكلام، أو غير موجودٍ، وفُعْلُوْتُاً كثيراً كقُضْرُوفٍ، فلذلك حكم بأصالة التاء، بخلاف فُعْلُوْتُ، فإن القول بثبوته محقق كما مر، فتقوى أمره، ولم يتقو أمر فُعْلُوْتُ. فهذا الفرق يظهر وجه سداد كلام سيبويه. وأما إثبات كون سُبُرُوتٍ فُعْلُوْتُاً أولى من كون تَرْبُوتٍ فُعْلُوْتُاً فمما لا ثبت عليه؛ بل السديد عكس ما ذكره كما عرفت.

● قوله: «وقال في تَبَالَةٍ...» إلى آخره.

ذهب سيبويه^(٦) إلى أن تَبَالَةً فِعْلَالَةٌ، وقال غيره بأنه تَفْعَالَةٌ، مشتق من التَّبَلِ، وهو الصُّغار،

(١) هو الجاربردي (٢١١).

(٢) وانظر إضافة إلى الكتاب في الارتشاف (١٠٥/١).

(٣) الكتاب (٣١٨/٤).

(٤) انظر سفر السعادة (٢٩٧/١)، والرضي (٣٤٥/٢)، والارتشاف (١٠٥/١)، وركن الدين على الشافية

(٨١)، والجاربردي (٢١١).

(٥) شرحه على الشافية (٤٦/أ).

(٦) الكتاب (٣١٨/٤).

والمناسبة بين اللفظين ثابتة، أما معنى فلأن معناه القصير، وأما لفظاً فظاهراً. والمرجح مذهب سيوييه لأن تفعالة نادر بعيد من الأوزان، وفعلالة كثير، فالحمل على الكثير أولى؛ إذ لا تحقق للاشتقاق.

● قوله: «وسرية...» إلى آخره.

٣

وقع الخلاف^(١) في سرية فذهب طائفة إلى أنها مشتقة من السرّ، وقال قوم إنها مشتقة من السرّة، وهي الخيار، فعلى الأول يكون وزنها فُعْلَيْة الياءان واثاء زوائد، وعلى هذا قيل: ضَمُوا السين مع أن القياس كسرهما كصنيعهم في دَهْرِي حيث ضموا، والقياس فتحها، فتكون منسوبة إلى السر، وعلى الثاني يكون فُعْلَيْة إحدى الراءين والأولى من الياءين والياء زوائد.

٦

ورجح المصنف^(٢) الأول بأن المناسبة أقوى فيه لفظاً ومعنى، أما الأول فلأن فُعْلَيْة كثيرة، وفُعْلَيْة معدومة، وأما الثاني فلأنها موافقة للسرّ من حيث كان الغالب فيه الإسرار.

٩

وفي كلا الدليلين نظر.

أما في الأول فلأن الحكم بكون فُعْلَيْة معدومة، كما حكم الشارحون^(٣) أيضاً، خطأ لمحيء مُرَبِّقٍ وهو حب العصف^(٤)، وقد قالوا أيضاً كوكب دُرِّيٍّ، وقد أثبت ذلك سيوييه في الكتاب^(٥)، ولا عبرة بقاء التأنيث في البنية، فالحكم بعدم فُعْلَيْة غير مستقيم.

١٢

وأما في الثاني فلأنها كما توافق السر توافق أيضاً كونها من الخيار، وهو معنى السراة، فلا ١٠٤ ترجيح لأحد الأمرين على الآخر؛ بل الأخير راجح لأن كونها مختارة سيّئها أقرب إلى الذهن وأسبق إليه من كونها محط أسرار سيدها؛ لكون الاختيار سابقاً، واتخاذها للأمر المخفي لاحقاً.

١٥

ويجوز أن يقال بناء على ما هو الراجح عند المصنف: كانت في الأصل فُعُولَةٌ، وفُعُول أشهر من الوزنين المذكورين، قالوا: سُبُوحٌ وقُدُوسٌ. وتحريره أن نقول: كان سُورَةٌ فانقلبت الراء الأخيرة ياء لكونها حرف التضعيف كما قلبوا في تَطْنِيتٌ وتَسَرَّيْتُ وأَمَلَيْتُ، وهذا النحو كثير^(٦)، فصارت سُورِيَّةً، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهاما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في

١٨

(١) فيها مذاهب ست. انظرها في الأصول (٣/ ٣٤٢-٣٤٣)، وسر الصناعة (٢/ ٧٥٥-٧٥٧)، وأبنة ابن القطاع (٢٢٢)، وبغية الطالب (١٣١-١٣٢).

(٢) شرحه على الشافية (٤٦/ أ).

(٣) انظر شرح ركن الدين (٨١)، والجاربردي (٢١٣).

(٤) في النسخ: (المعصر). والتصويب عن المعاجم.

(٥) الكتاب (٤/ ٢٦٨).

(٦) انظر سر الصناعة في إبدال الياء من أحرف الهجاء.

الياء، ولزم قلب ضمة ما قبل المدغم كسرة لثلاثي الجوز، فصارت سُريّة، ومثله الذرية، فيكون وزنها على هذا باعتبار الحال فُعَيْلَة وباعتبار الأصل فُعُولَة، والأخفش يقول: كانت في الأصل فُعُولَة من السُرور؛ لأنها يسر بها، وفُعُول كثير [كُهلول] ^(١)، ففعل بها من العمل ما عرفت، فصارت فُعَيْلَة. وأما فيما هو رأي من جعلها من السّرة فلا يجري فيها إلا التقدير الأول؛ بيانه: نقول: كانت سُريّة على زنة فُعُولَة فانقلبت الواو ياء والضمّة كسرة لما مر، وحصل الإدغام فصارت سُريّة، فيرجع الوزن الحالي إلى فُعَيْلَة، وأما تقدير فُعُول في هذا المذهب فمحذور؛ لأنك لو قدرته لزم سُريّة، وهو باطل؛ إذ لا سبيل إلى صيرورتها سُريّة بوجه.

فإن قلت: من إيراد النحاة قول العرب: تَسَرَّيتُ وأمثاله في باب قلب أحد حرفي التضعيف حرف المد يحصل العلم بكونها مشتقة من السر لا من السّرة. قلت: من كان مذهبه اشتقاقها من السّرة لا يقول بالقلب المذكور في تَسَرَّيتُ؛ بل يجري كلامه فيها وفي أمثلة اشتقاقها على السواء، ومعلوم أن مذهب الخصم لا يكون حجة إلا عليه.

● قوله: «ومؤونة...» إلى آخره.

اختلفوا ^(٢) في اشتقاق مؤونة فقالت طائفة: إنها من مان يمون، والمون القيام بمؤونة أحد، ووزنها فُعُولَة، كانت في الأصل مؤونة بواوين قلبت الأولى همزة كما جاز قلبها في أورِي، والتزموا القلب ههنا لكون عدمه مستقلاً، وذهب قوم إلى أنها مشتقة من الأون، وهو الثقل، وفي الصحاح ^(٣) الأون أحد العذلين، والتناسب بينهما ظاهر، أما معنى فلكونها مستلزمة للثقل، وأما لفظاً فلاحق، فيكون وزنها مَفْعَلَة كانت في الأصل مأونة، فنقلت حركة الواو إلى الهمزة، فصارت مؤونة، وقال الفراء: إنها من الأين، وهو التعب، والمناسبة المعنوية بينها وبين التعب ثابتة، وأما اللفظية فظاهرة ووزنها على مذهبه أيضاً يكون مَفْعَلَة، كانت في الأصل مأينة، فنقلت حركة الياء ١٠٤ ب إلى الهمزة، فانقلبت الياء واواً كما انقلبت في المصروفة، فصارت مؤونة، وهذا الإعلال لا يتمشى إلا عنده؛ لأن مذهبه ^(٤) في الياء الواقعة عينا الساكنة المضموم ما قبلها أن تقلب واواً، لا أن تبدل الضمة كسرة لتسلم الياء، وأما عند سيويه ^(٥) فالواجب فيها أن تقلب ضمة ما قبلها كسرة لتبقى على السلامة،

(١) عن م.

(٢) انظر الأصول (٣/٣٤٩)، والنصف (١/٣٠١)، والصحاح واللسان (مان).

(٣) الصحاح (أون).

(٤) انظر مذهبه في النصف (١/٣٠١).

(٥) انظر الكتاب (٤/٣٤٨-٣٤٩)، والأصول (٣/٣٤٩)، وهو مذهب الخليل أيضاً.

فلو كانت من الأين عند سيبويه لكان مقتضى القياس أن يقال: مَيَّنةٌ بكسر الهمزة والياء الساكنة.

والراجح من المذاهب الأول؛ يدل عليه قوة التناسب اللفظي والمعنوي بين اللفظين.

- ٣ أما اللفظي فلأنه ليس فيه من التغيرات إلا أمران؛ أحدهما القلب، والثاني التزام جائر؛ أعني قلب الواو همزة، وعلى المذهب الثاني يلزم منها ثلاث؛ إحداها: إسكان متحرك، والثانية: تحريك ساكن، والثالثة تغيير البنية؛ إذ تصير الفاء متحركة والعين ساكنة، وكان أصلها عكس ذلك.. وعلى مذهب الفراء يلزم أربع: الثلاث المذكورة، وقلب الياء واوًا، وإن اعتبر مخالفة سيبويه فاللزام خمس.

- وَأما المعنوي فلأنها تدل على معنى مان يمون مباشرة، لا استلزامًا، وأما دلالتها على الثقل لو سلمت فليست إلا لكونه لازمًا لها، ولا دلالة لها عليه مباشرة، وإنما قلنا: لو سلمت؛ لأن الثقل قد يكون مصحوبًا للمؤنة، وقد لا يكون كذلك، وهكذا الأمر في دلالتها على التعب؛ لأنه قد يكون، وقد لا يكون، ولو سلم كونه لازمًا فليست دلالتها عليه مباشرة، فيتساوى الأخير والثاني في المرجوحية معنى، وتتحقق الأردئية على الأخير لفظًا.

- ١٢ ● قوله: «وَأما مُنَجِّنِيٌّ...» إلى آخره.

قد ذكر في هذا اللفظ وجوهاً أربعة:

- الأول: أن تكون أصوله الجسيم والنون والقاف، فتكون زنته: مَنَفَعِيلٌ، فتكون الميم والنون زيادتين، ولا كلام في زيادة الياء في أي وجه كان، وهذا إذا اعتبر قولهم: جَنَقْنَاهُمْ؛ أي رميناهم بالمنجنيق، والصحيح أن هذا القول غير معتد به، خلافاً لبعض الشارحين^(١)؛ إذ لا تحقق لنقله عند أهل الإعراب واللغة، ولا يستعمله الفصحاء، وهو غير مرضي عند سيبويه، واستدل على بطلانه بأنه لو قيل بهذا الاشتقاق، واعتبر هذا القول لزم القول بوجود زيادتين متواليتين في أول ما ليس بجارٍ على الأفعال، والثاني باطل لأنه مما عُدِمَ في كلامهم، فيكون المقدم كذلك، وأردنا بقولنا الجاري على الأفعال مثل مُسْتَخْرِجٍ ومُنْدَخِرٍ. قال سيبويه^(٢): «لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان»، وقال الفراء^(٣): إنه مولد من لفظ المنجنيق، لا أنه موضوع في لغة العرب، أراد مثل: جَنَقْنَاهُمْ وجَنَقُونَا ونَجْنُقُ.

(١) وهو ركن الدين (٨٢) قال: «لكنه اعتد به؛ لأنه قال السيرافي: أخبرنا ابن حريد عن أبي عبيدة أنه حكى عن بعض العرب أنه قال: ما زلنا نَجْنُقُ، وحكى غيره عن غيرهم: كنا نُجْنُقُ مرة، ونُرْشُقُ أخرى، وحكى الفراء: جَنَقْنَاهُمْ».

(٢) الكتاب (٣٠٩/٤).

(٣) انظر المنصف (١٤٧/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٥).

- والثاني: أن تكون أصوله: الميم والجيم والنون الثانية والقاف فيكون رباعياً أصلياً، ثم زيد فيه في ١٠٥ النون الأولى، وتكون زنته فَعْلِيلًا، وهو مرضي عند سيبويه. قال^(١): «إنما منجنيق بمنزلة عَنَتْرِيسٍ»،
 ٣ وبين أن عَنَتْرِيسًا فَعْلِيلٌ، والدليل على هذا الوجه مجيء قولهم: مَحَانِيقُ في جمعه، وإنما هو فَعَالِيلٌ؛
 لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن إلا مَفَاعِيلٌ، ولا جائز أن يكون إياه؛ للزوم الاعتداد بقولهم: جَنَقُونَا،
 وقد مر بطلانه، فتعين كونه فَعَالِيلٌ، ومن هذا يثبت كون مفردة فَعْلِيلًا، وهو المطلوب، وقول
 ٦ المصنف: «إن اعتدَّ بمحانيق» قد عرفت أن الحق الاعتداد به.
- الثالث: أن تكون أجزاءه كلها أصلية (إلا الياء)^(٢) وقد عرفت، فتكون زنته فَعْلِيلًا بثلاث
 لامات أصلية، فيكون حماسياً أصلياً، ثم زيد فيه الياء، كما أن عَضْرُقُوطًا كذلك زيد فيه الواو،
 ٩ وهذا لا يتمشى إلا بعد ثبوت فَعْلِيلٍ، والأكثر على ثبوته، وهذا هو المعنى من قوله: «إن اعتدَّ
 بسلسيل»؛ لأنهم قد اختلفوا في سلسيل وخندريس، فقال الأكثرون^(٣): إنهما فَعْلِيلٌ، وقالت
 طائفة^(٤): الأول فَعْلِيلٌ بتكرير الفاء، والثاني: فَنَعْلِيلٌ.
- ١٢ فإن قلت: قد ذكرت أن عنتريساً فعليل، ثم ذكرت أن خندريساً فعليل فأجريت النون في
 أحدهما أصلية وفي الآخر زائدة، فهذا تحكم.
- قلت: الثبت قائم على زيادة الأول، وهو أنه من العَترَسَةِ، وهي الشدة والغلبة. قاله سيبويه^(٥)،
 ١٥ ولا ثبت على زيادة الثاني، والأصل عدم الزائد فتكون أصلية.
- فإن قلت: قد قال بعض النحاة: إذا كان البناء مشتملاً على حرف يلزم من تقدير أصالتها
 وزيادتها بناءً ليس في كلامهم، فالقول بزيادتها أولى؛ لأن الأبنية المزيد فيها أكثر من المجردة، والوجه
 ١٨ الحمل على الأكثر ليس إلا.
- قلت: الجواب عن هذا بوجهين:
- أحدهما: إنهم إن أرادوا أكثرية المزيد فيها مطلقاً فهو ممنوع؛ لأن استقامة هذا الكلام في المزيد
 ٢١ في الثلاثي؛ إذ مجردة أقل مما زيد فيه، وإن لم يريدوا الإطلاق وخصصوا دليلهم بالثلاثي فلا يفيد في

(١) الكتاب (٣٠٩/٣٤).

(٢) ليس في ك.

(٣) انظر الكتاب (٣٠٣/٤)، والأصول (٢٢٢/٣).

(٤) وهو رأي الفراء ومن تبعه. انظر شرح الرضي على الشافية (١/٦١-٦٣ و ٢/٣٥١).

(٥) الكتاب (٤٤٥/٣).

مبحثنا؛ لأنه ليس بثلاثي اتفاقاً.

والثاني: إن هذا الدليل معارض بقولنا: الأصل وجود الأصل وعدم الزائد، فما لم يثبت ثبوت
٣ على الزيادة لم يحكم بها، وإلا لزم التحكم.

الرابع: وهو قوله: «وإلا ففَعْلَيْلٌ» أن تكون أصوله: الميم والنون الأولى والجيم والقاف، فتكون
النون الثانية زائدة، وهذا إذا لم يعتد بوجه من الثلاثة المذكورة؛ لأنك إن اعتدلت بالأول كان
٦ مَفْعَيْلاً، وإن اعتدلت بالثاني كان فَعْلَيْلاً، وإن اعتدلت بالثالث كان فَعْلَيْلاً، فبقي أن لا تعتد
بشيء مما ذكر، فكان فَعْلَيْلاً.

● وقوله: «وإلا»؛ أي: وإن لم يعتد بشيء من المذكور، وهذا القول إن أراد به أنه منقول عن
٩ أحد فلم نسمع به، ولم يُحْلَلْ أيضاً على أحد، وإن أراد به أنه إذا لم يعتد بشيء من المذكور وجب
أن يكون كذلك ليس إلا فغير مستقيم؛ إذ من الجائز أن يقال بكون النونين زائدين، فيكون ١٠٥ ب
فنعليلاً، فيكون الحصر غير سديد.

١٢ فإن قلت: كما قاله شارح^(١): لا دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، والزيادة بالآخر وما قرب
منه أولى، فينحصر على فَعْلَيْلٍ.

قلت: لا يقاوم شيء من ذلك لزوم فلانيل، كما سيأتي.

١٥ فإن قلت: الآتي لمقتضى القياس أكثر مما ذكرت فحصرك أيضاً غير مستقيم؛ إذ من الجائز أن
يقال بزيادة الميم وأصالة النونين، فيأتي وجه آخر سوى ما ذكرت، وهو مَفْعَيْلٌ.

قلت: لا يجوز تقدير زيادة الميم؛ لأنها لا تزداد في أول الرباعي إلا فيما يجري على الفعل،
١٨ ومنحنيق ليس كذلك، فهذا ثبت يمنع القول بهذا الوجه، ولا ثبت يمنع من تقدير ما ذكرناه، فتحقق
أن الآتي هو لا غير^(٢).

● قوله: «ومَجَانِيْقُ يحتمل الثلاثة».

٢١ أي: ومجانيق يحتمل من الوجوه الأربعة ثلاثة أوجه، وهي سوى ما يقدر كون مفردة نظير السلسيل.

(١) هو الجاربردي (٢١٥).

(٢) هذه مسألة كثر الخلاف فيها، وانظر تفصيلها إضافة إلى شروح الشافعية في المنصف (١/١٤٦-١٤٩)،
والمعرب (٣٠٥-٣٠٧)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٤-١٥٦)، وسفر السعادة (١/٤٧٧-٤٧٩)،
وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٥٢-١٥٣)، وللمصنف (٢/٣٨٩)، والمتع (١/٢٥٣-٢٥٥).

فيحتمل الوجه الأول، وهو مَفْعِيلٌ، فيكون وزنه مَفَاعِيلٌ، بحذف النون، وإنما حذفوها لتسأتي صيغة الجمع، وقد تعينت به؛ لكون الميم أفضل منها في الجملة، وقد مضى ذلك في باب التصغير.

٣ ويحتمل الوجه الثاني، وهو فَعْلِيلٌ، فيكون وزنه فَعَالِيلٌ، وهذا هو الصحيح، وما ذهب إليه سيبويه^(١)، وقد دريت.

ويحتمل الوجه الرابع، وهو فَعْلِيلٌ، فتكون زنته فَلَائِلٌ، وفي احتمال هذا الوجه نظره؛ لأن ذهاب العين وبقاء الزائد مما ليس إلى جوازه سبيل، وأيضاً يستلزم هذا تخصيص أحد المتساويين؛ إذ لا محذور في احتمال الوجه الثالث إلا لزوم فلليل، وهو وفلائل سواء؛ بل هو راجح لعدم اشتماله على الزائد، فكان الصواب أن يقال: ومجانيق يحتمل وجهين، أو يحتمل كلها؛ ليندفع الترجيح من غير المرجح.

٩ وأما عدم جواز كون مفردة فَعْلِيلًا فلأنه لو كان كذلك لزم أن تكون زنته فلليل؛ لأن التقدير أن النون الأولى تكون عين الكلمة، وهو فاسد للعلة المذكورة آنفاً.

١٢ واعلم أيضاً أنه لا يجوز أن يكون مفردة مَفْعِيلًا؛ لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون مفانيل، وهو أيضاً فاسد لما عرفت، ولكن يجوز أن يكون مفردة فَنَعِيلًا فتكون زنته فعانيل، فهذا الذي لم يذكره خير من الوجه الرابع؛ إذ لا ذهاب لأحد من الأصول ههنا، بخلاف ثمة.

١٥ فإن قلت: فلم لم يقولوا مناجيق كما قالوا بمجانيق؟ وما المرجح للنون الثانية حيث بقيت؟

قلت: ما ذكروا من أن الزيادة بالآخر وما قرب منه أولى، وقد عرفت أنه لا يجوز تقدير كون مفردة مَفْعِيلًا، فتعرف أنه لا يحتمل هذا الوجه، فلا يقال هو معاليل؛ لأتقاء الاستقامة فيه وفي مفردة على هذا التقدير.

٢١ اعلم أنه قد قيل: إن منجنيق معربة^(٢) في مؤنثة أصلها بالفارسية: مَن جَه نَيْك؛ أي: ما أجودني^(٣)، وقيل^(٤): لا يجتمع الجيم والقاف في كلمة إلا أن تكون معربة كالجَرْدَق^(٥) للرجف. ثم إن المعرب منهم من يحكم بالأصالة والزيادة فيه على فرض كونه عربياً، وهم الأكثرون، ومنهم من لا يحكم، والمصنف أتى بما هو مذهب الأكثر.

(١) الكتاب (٣٠٩/٤).

(٢) انظر المعرب (٣٠٦)، والألفاظ الفارسية لأدي شير (١٤٦)، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (٧١).

(٣) أو أصلها: مَنك جَنك نَيْك، بمعنى: أسلوب جيد للحرب. انظر الألفاظ لأدي شير (١٤٦).

(٤) انظر المعرب (٩٤-٩٥).

● قوله: «وَمَنْجُنُونَ...» إلى آخره.

- أي: منجنون، وهي الدولاب التي يُستقى عليها، وهي مؤنثة، يجري فيها وجوه منجنيق إلا الوجه الأول؛ إذ لا دليل يدل ههنا على كونها مَفْعُولاً، كما استدل بقولهم جَنَقْنَا مَمةً، فيجوز أن تكون أصولها: الميم والجيم والنون الثانية والثالثة، وتكون النون الأولى زائدة، فتكون فَعْلُولاً، ويجوز أن تكون أجزاؤها كلها أصولاً سوى الواو، فيكون فَعْلُولاً كعضرفوط، وإن لم يعتد بشيء مما ذكرنا كانت فَعْلُولاً، وإنما هذه الوجوه جرت فيها لمحيء مَنْجِنِينَ وكونها مثل منجنيق، فيجيء فيها فَعْلِيلٌ وفَعْلِيلٌ وفَعْلِيلٌ، ومن ثبوت هذه الأوجه في منجنيق^(١) يلزم ثبوت الأوزان المارة في منجنون؛ إذ معناهما واحد، فيجب أن تكون الأصول في إحداها عين الأصول في الأخرى، وإلا لم يتحقق الاشتقاق منهما، وهو ثابت البتة.

- ويعلم أن المباحث السالفة في منجنيق تتوجه ههنا أيضاً، فيجوز أن يقال بوجه آخر كما مر، وهو فَعْنُولٌ، ولا يجوز أن يقال مَفْعُولٌ؛ لما عرفت، فعدم استقامة الحصر ههنا كعدم استقامته ممة.
- واعلم أنه قد يتحقق ههنا وجه آخر، وهو أن يقال بتكرير اللام الثانية؛ بيانه أن تقول: أصولها: الميم والنون الأولى والجيم والنون الثانية، فيكون فَعْلُولاً، وهذا الفَعْلُولُ يغيّر الفَعْلُولَ السابق من حيث المعنى؛ لأن النون الأخيرة بالاعتبار السالف اللام الثالثة، وبهذا الاعتبار تكرير اللام الثانية، وهذا هو المختار عند سيبويه^(٢)، قال: «وَمَنْجُنُونَ بمنزلة عَرَطِيلٍ»، فترى أنه قد حكم بتكرير اللام الثانية، وقد ذهل المصنف عن هذا، وتعلم أن هذا الوجه لا يجري في منجنيق، وعندي أن الأحسن أن يقال حيث يقال بكونها فَعْلُولاً أن اللام مكررة، كان الأصل: الميم والجيم والنون المتوسطة؛ إذ تقدير حرفين متجانسين كائنين لامين في الرباعي الأصلي شيء بعيد؛ ألا تراك حكمت بزيادة التكرير في مَعَدٍّ حيث توجه عليك أن تحكم بأصالة الميم، فهكذا مثل مَجْنَنٍ يلزمك أن تقول تكريره زائد، وإذا كان الأمر كذلك فلا تكون حالة كونها فَعْلُولاً مثل منجنيق؛ إذ أصالة القاف مما لا ريب فيه، ومن هذا التنقيح يتحقق عدم استقامة كلام المصنف في الحكم بالمماثلة.

● قوله: «وَلَوْلَا مَنْجِنِينَ...» إلى آخره.

- هذا بمنزلة الاعتذار في تقرير الوجوه المذكورة في منجنون^(٣)، يقول: لولا أن ورود منجنين ١٠٦ ب كان ثابتاً لكان الحكم بكون منجنون فَعْلُولاً؛ أعني حماسياً، هو الحق؛ لأن الأصل عدم الزائد، ولا

(١) في النسخ: (منجنين).

(٢) الكتاب: (٣٠٩/٤).

(٣) الأصل، ك: (مجنون).

تُبَتَّ على وجوده، وفعللول شائع كعضرفوط، فالوجه القول بكونه نظير عضرفوط، ولكن لما جاء الأوزان المذكورة في منجنين وجب مجيئها في منجنون أيضاً؛ لما عرفت.

٣ واعلم أن في هذا الحكم أيضاً نظراً؛ لأنك قد عرفت أن الحكم بلامين متجانسين في الرباعي يستلزم أمراً مستبعداً، فكان الصواب أن يقول: ولولا مجيء منجنين^(١) لكان فعللولاً كحندقوق^(٢)؛ لئلا يلزم هذا المخذور.

٦ ● قوله: «وخندريس...» إلى آخره.

قد مر فيما سبق أنه اختلف في خندريس، فقال قوم: هو فعْلِيلٌ، وقال الآخرون: هو فعْلِيلِلٌ كسلسيل. يريد أن خندريساً كمنجنين في القولين المشهورين؛ أعني فعليلاً وفعلليلاً، والآخر أصح، وهو مذهب سيبويه^(٣). قال: «الياء تلحق خامسة فيكون الحرف على فعْلِيلِلٍ في الاسم والصفة، فالاسم سلسيل وخندريس وعندليب».

١٢ واعلم أن في الحكم بالمائلة إبهاماً، ولكنه يرتفع عند تحقق عدم جواز كون خندريس فعليلاً؛ إذ لا نون رابعة فيه، ولو لم يقل هذا البحث ههنا كان أحسن؛ إذ لا حاجة إليه لجريان ذكره في صدر الكتاب.

١٥ فإن فقد الاشتقاق فبخرجها عن الأصول، كتاء تَفْلٍ وتَرْبٍ، وكنون كُنْتَالٍ وكَنْهَلٍ، بخلاف كَنْهَوْرٍ، ونون خَنْفَسَاءٍ وقَنْفَخِرٍ، أو بخروج زنة أخرى ها، كتاء تَفْلٍ وتَرْبٍ مع تَفْلٍ وتَرْبٍ، ونون قَنْفَخِرٍ مع قَنْفَخِرٍ، وخَنْفَسَاءٍ مع خَنْفَسَاءٍ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مع أَلَنْجُوجٍ. (الشافية: ٧٤).

● قوله: «فإن فقد...» إلى آخره.

١٨ هذه هي الثانية من القواعد. قد ذكرنا أن الاشتقاق المحقق أرشدُ الإشارات إلى تحقق الأصل والزائد. يقول: «فإن فقد الاشتقاق» فطريق حصول المعرفة بكون تقدير الحروف أصلاً مخرجاً زنة الكلمة عن أوزان الأصول، وذلك كقولك: تَفْلٍ وتَرْبٍ بفتح التاء الأولى من اللفظتين، فإنك إن حكمت بأصالة التاء لزم أن تكون زنتهما فعْلُلٌ، بضم اللام الأولى، وهذا معدوم في الكلام. قال

(١) م: (منجنون).

(٢) الحندقوق: بقلة أو حشيشة كالْفَتْ الرَّطْب، نبطية معربة، يقال لها بالعربية: ذُرْق، والحندقوق الطويل المضطرب. والفَتْ نبت يختار حبه، ويؤكل في الجذب، يشبه الجاورس. انظر اللسان (فَتْ، حندق)، والمعرب

(١٢٠)، وقصد السيل (١/٤٤٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٠٣).

سيبويه^(١): «مما تبين لك أن التاء فيه زائدة التثنية؛ لأنه ليس في الكلام على مثال جَعْفَرٍ، وكذلك التثنية»، فقد عرفت أنه يجب أن يقال إنهما تَفْعُلْ.

٣ فإن قيل: تَفْعُلْ أيضًا ليس من أبنيتهم.

قلنا: تَفْعُلْ موجود في الجملة؛ أعني هو كائن في الفعل، وإن لم يشتهر في الاسم، وأما فَعَّلْ فمعدوم مطلقاً، فالحمل على الموجود أولى، وإن سُلِمَ عدمه فالحمل على الزائد عند التعارض أولى؛ لكثرة بالنسبة إلى الأصول، وقد تقدم.

ويجوز أن يقال أيضًا: القول بعدم تَفْعُلْ عين النزاع، فلا يكون مسموعاً.

فإن قلت: القول بعدم فَعَّلْ أيضًا كذلك، فلا يسمع.

٩ قلت: الفرق ما ذكرت، وهو أن الأول موجود في الجملة، والثاني معدوم مطلقاً.

والتثنية: ولد الثعلب، والأنتى تَفْعَلْ. والترتب: الثابت.

● وقوله: «فإن فُقِدَ» التقدير: إن فقد الاشتقاق فالمعرفة بخروج الزنة عن أوزان الأصول على

١٢ تقدير كون الحرف أصلاً.

واعلم أن الاشتقاق في ترتب ناهض، وهو يغني عن هذا الطريق؛ إذ الاشتقاق المحقق مقدم. ١٠.٧ قال سيبويه^(٢): «ترتب من رتب».

١٥ وإذا^(٣) اعتبر الاشتقاق في مثل تربوت^(٤) مع بعده في المعنى فاعتباره في هذا الذي التناسب المعنوي بين اللفظين لائح يكون أولى وأجدر.

فإن قلت: في تَفْعُلْ أيضًا الاشتقاق؛ لأنه من التثنية، وهو لفظ الريق، ويسمى ولد الثعلب به للينه وصغره. ١٨

قلت: هذا متكلف، غايته أن تكون شبهة الاشتقاق لا الاشتقاق والكلام فيه.

● قوله: «ونون كُنْتَال».

٢١ هذا أيضًا مما تقدير كونه أصلاً مخرج زنة الكلمة عن أوزان الأصول، وتقديره أنك لو أجرته

(١) الكتاب (٣١٥/٤)، وانظر أيضًا (١٩٦/٣).

(٢) الكتاب (٣١٥/٤).

(٣) الأصل، ك: (إذا).

(٤) جمل ترتبوت، وناقة ترتبوت: ذلول. اللسان (ترب)، وانظر الكتاب (٢٧٢/٤).

أَصْلًا أَوْ جَعَلْتَهُ عَيْنًا لَزِمَكَ بِنَاءُ لَيْسَ مِنْ أُبْنِيَّتِهِمْ، وَهُوَ إِمَّا فُعِّلْتُ، أَوْ فُعِّلْتُ، وَكِلَاهُمَا مُتَّفِقٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَقُولَ هُوَ فُعِّلْتُ رَبَاعِي زَيْدٌ فِيهِ النَّونُ، وَمِثْلُهُ قُنْفَخَرٌ. قَالَ سَيِّوِيهِ^(١): «وَأَمَّا كُنْتُالْ فَبِمَنْزِلَةِ كَنْهَيْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ جُرْدَحْلٍ» أَيُّ بَضْمِ الْجِيمِ، وَأَرَادَ بِتَشْبِيهِهِ بِكَنْهَيْلٍ أَنْ نُونُهُ زَائِدَةٌ، وَسَيَأْتِي [مَا ذَكَرَهُ]^(٢) فِي كَنْهَيْلٍ.

وَالْكُنْتُالْ: الْقَصِيرُ.

٦ ● قَوْلُهُ: «وَكَنْهَيْلٍ».

أَيُّ: نُونُهُ أَيْضًا مِمَّا يَخْرُجُ تَقْدِيرُ أَصَالَتِهِ زَنْتَهُ عَنِ الْأَوْزَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعْلًا بَضْمِ اللَّامِ مُتَّفِقٌ فِي الْكَلَامِ. قَالَ سَيِّوِيهِ^(٣): «وَأَمَّا كَنْهَيْلٌ فَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ سَفَرَجُلٍ» أَرَادَ بَضْمِ الْجِيمِ، فَإِذَنْ تَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ فَعْلًا يَفْتَحُ الْأَوَّلِينَ وَضَمُّ الرَّابِعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ يَفْتَحُ الْبَاءُ أَيْضًا، فَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ سَفَرَجُلٍ.

قُلْتَ: مِنَ الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ النَّونِ فِي الْمَضْمُومِ الْبَاءِ يَلْزِمُ الْحُكْمُ بِزِيَادَتِهَا فِي الْمَفْتُوحِ الْبَاءِ؛ إِذْ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَسَيَأْتِي هَذَا الْبَحْثُ.

وَقِيلَ: جَاءَ كَنْهَيْلٌ بِنُونِ النَّونِ مُوَازِنٌ جَعْفَرٍ بِمَعْنَاهُ، فَيَتَعَيَّنُ زِيَادَةُ النَّونِ بِالِاشْتِقَاقِ، لَا بِعَدَمِ النَّظِيرِ حَيْثُ. ● قَوْلُهُ: «بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ».

هَذِهِ النَّونُ لَيْسَتْ مِمَّا يَخْرُجُ تَقْدِيرُ أَصَالَتِهِ زَنْةُ الْكَلِمَةِ عَنِ الْأَوْزَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعْلًا مُوجُودٌ كَسَفَرَجُلٍ، فَيَحْكُمُ بِأَصَالَةِ النَّونِ، فَيَكُونُ رَبَاعِيًّا تَقْدِيرُهُ كَنْهَرٌ كَجَعْفَرٍ، ثُمَّ يُلْحَقُ بِسَفَرَجُلٍ فَيَكُونُ فَعْلًا، وَالْوَاوُ لِلِإِلْحَاقِ، كَمَا أَلْحَقْتَ الثَّلَاثِيَّ بِالرَّبَاعِيِّ بِالْوَاوِ حَيْثُ قُلْتَ فِي جَهْرٍ: جَهْوَرٌ.

١٨ وَالْكَنْهَوْرُ: السَّحْبُ الْعِظَامِ، وَالْوَاوُ كَنْهَوْرَةٌ^(٤).

● قَوْلُهُ: «وَنُونٌ خُنْفَسَاءٌ».

هَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَنُونٌ كُنْتُالْ»؛ أَيُّ: وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا تَقْدِيرُ أَصَالَتُهُ مَخْرَجُ الزَّيْنَةِ نُونٌ خُنْفَسَاءٌ؛ لِأَنَّكَ إِنْ قَدَرْتَهَا أَصْلًا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ فَعْلًا يَفْتَحُ اللَّامَ الْأَوَّلَى، وَهُوَ مُعْدُومٌ فِي الْكَلَامِ،

(١) الْكِتَابُ (٤/ ٣٢٥).

(٢) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، ك.

(٣) الْكِتَابُ (٤/ ٣٢٤).

(٤) الْأَصْلُ، ك: (السَّحَابُ الْعِظَامِ، وَالْوَاوُ كَنْهَوْرَةٌ)، وَفِي م: (السَّحْبُ الْعِظَامِ، وَالْوَاوُ كَنْهَوْرَةٌ).

- فيجب أن تكون فُتْعَلَاءَ، وهو الدويّة المعروفة.
- ومن جملة المذكور أيضًا نون قُتْفَخِرْ؛ لأنها لو قدرّت أصلًا لزم أن تكون الزنة فُتْعَلَاءَ، وهو معدوم، فيجب أن يحكم بكونها فُتْعَلَاءَ.
- ٣ والقُتْفَخِرُ بكسر القاف وضمها، والقُفَاخِرِيُّ: الفائق في نوعه.
- واعلم أن في الاشتقاق ههنا يرشد إلى زيادة النون، ألا ترى أنها في القُفَاخِرِيِّ ذاهبة، فتحصيل ١٠٧ ب معرفتها بطريق آخر يناقض قوله: «الاشتقاق المحقق مقدّم»، فتفطن لأمثال ذلك. قال سيويه^(١): «وأما القُتْفَخِرُ فالنون فيه زائدة لأنك تقول قُفَاخِرِيٌّ» فترى أنه قد استدل فيه بالاشتقاق.
- قوله: «أو بخروج زنة...» إلى آخره.
- ٩ أي: فإن فقد الاشتقاق فالمعرفة بالتقدير المذكور سواء كان ذلك التقدير في ذلك الوزن، كما دريت، أو في وزن آخر لتلك الكلمة؛ بيانه أنك قد حكمت بزيادة التاء في تَفْعُلٍ وتَرْتُبٍ بفتح الأولى منهما لكون تقدير أصلتهما مخرجًا زنتهما عن أوزان الأصول، فهكذا يجب أن تحكم بزيادتهما في تَفْعُلٍ وتَرْتُبٍ، بضم الأولى منهما، وإن لم يكن تقدير أصلتهما مخرج الزنة؛ إذ مثل بُرْتُنٍ موجود، ولكن لما جرى الحكم بالزيادة في أحد الوزنين وجب الحكم بها في الوزن الآخر قضية للاشتقاق المحقق؛ إذ معنى الصيغتين واحد، وكذا لفظهما، فثبت أنه لا فرق بين أصول الوزنين وزوائدهما، وقد مر في هذا بُدٌّ من الكلام في مفتتح الكتاب، وحاصل هذا الطريق راجع إلى الاشتقاق المحقق، فلو جعله المصنف مندرجًا تحت مباحثه كان أولي وأحق.
- قوله: «ونون قُتْفَخِرٍ».
- ١٨ هذا أيضًا من أمثلة هذا النحو، وقد عرفت أن قُتْفَخِرًا بضم الصدر فُتْعَلٌ لعدم فُتْعَلٍ، فالمكسورة أيضًا فُتْعَلٌ لا فُتْعَلٌ، وإن كان مثل قِرْطُفٍ موجودًا؛ لأن الحكم بالزيادة في إحدى الزتين يستلزم الحكم بها في الأخرى.
- ٢١ ومن الأمثلة قولهم: خُتْفَسَاء بضم الثالث، وذلك لأنك لما حكمت بزيادة النون في خُتْفَسَاء بالفتح لعدم فُتْعَلَاء لزمك أن تحكم بها ههنا أيضًا، وإن كان فُتْعَلَاء بضم الثالث موجودًا كقِرْطُفَسَاء؛ لأن إحدى الصيغتين عين الأخرى، فلا يسوغ الفرق.
- ٢٤ ● قوله: «وهمزة أَلْتَجَحْ».
- نقول: ومن أمثلة النحو المذكور قولكم: أَلْتَجَحْ، فإنك تقول في زنته^(٢): أَفْتَعَلٌ لا فَعْتَلَلٌ، وإن

(١) الكتاب (٤/٣٢٤).

(٢) انظر الكتاب (٤/٢٤٧)، وسفر السعادة (١/٩٠).

كان مثل جَحَنَفَلٍ موجوداً، وهو العظيم؛ لأنك قد حكمت في التَّجَوُّجِ بزيادة الهمزة؛ لعدم فَعَنَلُولٍ، فمن الحكم بكون الثاني أَفَنَعُولاً وجب الحكم بكون الأول أَفَنَعَلًا؛ إذ أحدهما عين الآخر لفظاً ومعنى. وهو عُوْدٌ يُتَبَخَّرُ به. ٣

واعلم أن في قول المصنف في الشرح وقول بعض من شرح أيضاً^(١): «وكذلك حُكِمَ بزيادة همزة النجج، وإن كان مثل سفرجل موجوداً» نظراً لأنه يوهم أن تكون النون فيهما أصلية، وليس الأمر كذلك، وكان الأولى أن يقول: وإن كان مثل جَحَنَفَلٍ^(٢) موجوداً؛ لتلا يلزم هذا. ٦

فإن خرجتا معاً فزائد أيضاً، كنون نَرَجِسٍ وَجِنَطَاوٍ، ونون جُنْدَبٍ، إذا لم يثبت جُحْدَبٌ. إلا أن تشد الزيادة، كميم مَرَزَنْجُوشٍ دون نونها؛ إذ لم تزد الميم أولاً خامسة، ونون بَرْنَأَسَاءَ. وأما كُنَائِيلٌ فمثل خَزْعَبِيلٍ. (الشافية: ٧٤). ٩

● قوله: «فإن خرجتا...» إلى آخره.

تقدير أصالة الحرف وزيادتها إما أن لا يكونا مخرجين^(٣) (زنة الكلمة عن الأوزان المعهودة لهم، أو يكون أحدهما مخرجاً والآخر غير مخرج، أو يكونا مخرجين)^(٣)، في فهذه ثلاثة أقسام: ١٢
أما القسم الأول فالعبرة فيه بالترجيح، وسيأتي.

وأما الثاني فالعبرة فيه بعدم الإخراج؛ إن كان تقدير الأصالة مخرجاً فالتعين القول^(٤) (بالزيادة، وقد ذكرناه، وإن كان الإخراج بتقدير الزيادة فالتعين القول)^(٤) بالأصالة، كما عرفت في منجنيق. ١٥
وأما الثالث، وهو ما نحن فيه، فالمنذهب القول بالزيادة، وذلك لأن الأبنية المزيد فيها أكثر من الأصول، فالحمل على الكثير هو الحق ليس إلا، وهذا مثل قولهم: نَرَجِسٌ، فإنه إما أن يكون فَعَلِيلاً بكسر الثالث، أو نَفْعِيلاً كذا، وهما زنتان خارجتان عن الأوزان المعهودة، فالحق أن نقول هو نَفْعِلٌ لتكون النون زيادة. ١٨

فإن قيل: نرجس أعجمي فليقل بأن سائر أجزائها أصلية كقول الأخفش^(٥) في جالينوس.

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٤٧/ب)، وشرح ركن الدين عليها (٨٤).

(٢) الجَحَنَفَلُ: الغليظ الشفة، والغليظ مطلقاً. اللسان (جحفل).

(٣) ليس في ك.

(٤) ليس في م.

(٥) انظر الجاربردي (٢١٩)، وشرح الشيخ زكريا الأنصاري بحاشية شرح نقره كار (١٥١).

قلنا: الثاني علم، ويستجاز فيه ما لا يستجاز في الجنس.

ولقائل أن يمنع كون تَفْعِل خارجةً عن الأوزان؛ لأنها وإن لم توجد في الاسم فقد وجدت في الفعل، فهي نظيرة تَفْعَل في تَرْتِيب، وقد مضى ذكرها.

● وقوله: «فإن خرجتا».

أي: فإن خرجت الزتان الحاصلتان من تقدير كون الحرف أصلاً وتقدير كونها زيادة فالحكم القول بالزيادة.

● قوله: «وحنطأو».

أي: ومن أمثلة النحو المذكور قولهم: حنطأو، ومعناه القصير، ولا كلام في زيادة واوه، فهو إما أن يكون فَعْلَلُوا أو فَعْلَلُوا^(١). كلتاها خارجتان، فتعين أن تكون الأخيرة. قال سيبويه^(٢): ويكون على فَعْلَلُوا في الصفة. قالوا: حنطأو، وكنطأو. والكنطأو: الجمل الغليظ الشديد.

اعلم أن الشارحين^(٣) قالوا: لا نسلم عدم النظر لا على تقدير زيادة النون لورود كِنطأو وعِزْهُو للسيء الخلق الغافل، ولا على تقدير أصالتها لحيء قرطعب. وهو غلط لأن زيادة الواو مما اتفقوا عليه.

ثم اعترضوا على أنفسهم، فقالوا: إن قيل حُكِمَ بزيادة النون لالتزام كون الثاني من هذا النحو زائداً، ولأن أكثر ما جاء منه دل الاشتقاق فيه على زيادة النون كما في كِنطأو^(٤) لقولهم: كَنأت لحيته؛ أي: نبتت، وعِزْهُو لقولهم: عِزْهُي منونا، فما لم يعلم منه حُمل على ما عُلِم.

فأجابوا بأنه لو كان كذلك لم يعلم زيادة النون حيثذ بعدم النظر؛ بل بأمر آخر.

والتحقيق أن ما ذكره المصنف هو خروج الزنة، وهو أعم من عدم النظر؛ إذ الثاني يستلزم

(١) هو فَعْلَلُوا عند سيبويه ومعظم علماء التصريف، وأحراز الفراء أن يكون فَعْلَلًا أو فَعْلَلًا، ويرى السمراني أن الحكم بأصالة جميع حروفه وأنه فَعْلَلٌ أولى. وانظر الكتاب (٤/٢٦٩-٢٧٠)، والمنصف (١/١٦٤)، وأبينة ابن القطاع (١٥٥-١٥٦)، وشرح الملوكي (١٨٢-١٨٤)، والمتع (١/٢٦٩)، والرضي على الشافعية (٢/٢٦١-٢٦٢).

(٢) انظر الكتاب (٤/٢٦٩-٢٧٠)، وفيه «كِنطأو» بالبدال.

(٣) أصل هذا الاعتراض لابن الناطم في بغية الطالب (١٢٦-١٢٧)، ونقله عن ركن الدين (٨٤)، وعنه الجاربردي (٢٢٠-٢٢١).

(٤) هو بالناء والياء. انظر اللسان (كنا)، وشرح ركن الدين (٨٤).

الأول، ولا عكس، فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه، بخلاف عدم النظر، فلا يجيء شيء مما ذكره على المصنف.

٣ وأجاز بعض الشارحين^(١) أن يكون فُتَعَلَّأَ. قال: «ونظير سِنْدَأَوْ من السَّدَوِ وسَدَتِ الإبلُ في سيرها مدت أيديها». وفي الكتاب^(٢): سِنْدَأَوْ فُتَعَلَّوْ كَجِنَطَأَوْ.

● قوله: «نون جُنْدَبٍ...» إلى آخره.

٦ أي: من جملة ما زنتاه الآيتين بتقديري أصالة الحرف وزيادتها خارجتان قولهم: جُنْدَبٌ بفتح الدال، ولكن إذا لم يُقَلِّ عَجِيءٌ فُفَعْلٌ بفتح الثالث كجُنْدَبٍ كما هو مذهب الأخفش^(٣)، فإنه إذا ١٠٨ ب قيل بثبوته لزم الحكم بكون جُنْدَبٍ فُفَعْلًا كجُنْدَبٍ بفتح الثالث، فأما إذا لم يعتد بهذا القول فهو ٩ إما أن يكون فُفَعْلًا أو فُتَعَلَّأَ. كلتاها خارجتان، فلزم أن تكون الثانية؛ لتكون النون زائدة. قال سيويه^(٤): النون من جُنْدَبٍ زائدة لأنه لا يجيء على مثال فُفَعْلٍ.

اعلم أنه قد قيل^(٥): لا نسلم كون جندب فعلا بالفتح على تقدير ثبوت مذهب الأخفش؛ لأنه الجراد، والجندب يناسبه؛ لاقترانهما غالبًا، فيبينهما الاشتقاق. ١٢

والجواب: إنه أمر وهمي غايته أن يكون شبهة الاشتقاق، فلا اشتقاق، فمعرفته بخروج الزنة.

● قوله: «إلا أن تشدّ...» إلى آخره.

١٥ أي: إذا كانت الزنتان بالتقديرين خارجتين فالعمل بالزيادة، إلا أن تكون تلك الزيادة نادرة في ذلك الموضع، كالميم في أول الرباعي الذي ليس بجار على الفعل، وذلك كمرزَنْجُوشٍ، فإنه بتقدير أصالة ميمه حماسي أصوله الميم والراء والزاي والجيم والشين، وبتقدير زيادتها رباعي أصوله ما ذكر ١٨ ما عدا الميم، فالقول بالحكم بالأصالة لشذوذ زيادة الميم في مثل هذا الموضع، فيكون فَعْلَلُولًا، لا مَفْعَلُولًا.

فإن قلت: من أين ثبت زيادة النون؟ ولم لا يجوز القول بأصالتها حتى يكون فَعْلَلُولًا؟

(١) أحاز ذلك ابن الناظم والجاربردي، والنقل عن الجاربردي (٢٢٠-٢٢١).

(٢) انظر الكتاب (٢٦٩/٤-٢٧٠).

(٣) انظر ص (٤٤) من هذا الكتاب.

(٤) انظر الكتاب (٣٢٠/٤).

(٥) والقائل هو ابن الناظم في بغية الطالب (١٢٨)، ونقله ركن الدين (٨٥) عنه.

قلت: لأمرين:

أحدهما: أنه قد تحقق كون الميم أصلاً، فلو لم تكن النون زائدة لزم ورود سداسي أصلي.

٣ والثاني: أن المتعين الحكم بالزيادة إذا كانت الزنتان خارجتين، وههنا كذلك، ولا سبيل إلى زيادة الميم، فتعين أن تكون النون زيادة.

● وقوله: «إذ لم تُزد الميمُ أولاً خامسة» بيان لعل أصالة الميم؛ أي: إذ لم تثبت زيادة الميم في

٦ أول الكلمة حالة كون الميم خامسة لأربع أحرف أصلية في غير ما يجري على الفعل.

● قوله: «ونون برنساء».

هذا عطف على قوله: «دوّن نونها»؛ أي: مما نونه زائدة كتون مرزنجوش قولهم: برنساء،

٩ ومعناه الناس، فإنه إما أن يكون فعّلاً، وإما أن يكون فعّلاً، وكلتاها خارجتان، فالوجه الحمل

على الأولى؛ لما مر، هكذا ذكر بعض الشارحين^(١)، ولكنه عند سيويو الثانية. قال^(٢): «ويكون

على فعلاً وهو قليل، قالوا برنساء» فأصوله عنده ما سوى الألفين، فهو رباعي، وعند المصنف

١٢ تكون النون أيضاً زائدة، والحق مذهب سيويو؛ لأن الأصل وجود الأصل، فالزيادة لا تثبت إلا بثبت.

فإن قلت: فعلاً معدومة فالحمل على الزائد أولى لكثرة.

قلت: ليس الأمر كذلك؛ إذ قد أثبت سيويو، وإن لم يسلم مذهبه فهو عين النزاع.

١٥ فإن قلت: كون الأصل وجود الأصل يستدعي الأصالة، وكون الزائد أكثر يستدعي الزيادة،

فيتعارضان، فيتساقطان، فما المرجح؟

قلت: هو أن الألف الممدودة زائدة، وهو ظاهر، فهو إما فعّال أو فعّال، الأول في معدوم، ١٠٩

١٨ فتعين الثاني.

فإن قلت: فعّال لا يكون إلا في المضاعف كالزّلزال والصّلصال، وليس ما نحن فيه بمضاعف.

قلت: قد ثبت فعّال في الجملة، وانتفى فعّال مطلقاً، فوجب الحمل على الأول.

٢١ اعلم أن شارحاً^(٣) قال: «ونون برنساء عطف على قوله كميم مرزنجوش» فتكون أصلية،

(١) هو ركن الدين (٨٥).

(٢) الكتاب (٢٩٥ / ٤).

(٣) هو الجاربردي (٢٢١).

وعلى هذا التأويل يكون موافقاً لسيبويه، وهكذا ذكر في شرح المفصل^(١)، وهذا أحسن، ولكن الاشتراك بينهما في الحكم؛ أعني قوله^(٢): «إلا أن تشد الزيادة» متعذر؛ لأن النون الثالثة المتحركة غير شاذة. قالوا قلنس، وقال هذا الشارح بعد هذا التأويل وتخطئة الشارح الذي نقلنا كلامه أولاً^(٣): «ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزداد ثالثة متحركة كما أشار إليه المصنف بقوله: وثالثة ساكنة»، وهو وهم لما عرفت في قلنس، وأيضاً كلام المصنف لا يدل على ما ذكره؛ لأن كون الثالثة الساكنة كثيراً تزداد لا يستلزم عدم زيادة الثالثة المتحركة مطلقاً.

ولم يشرح المصنف برناساء، وهو ببيانه أغنى.

● قوله: «وأما كُنَائِيلُ»^(٤)... إلى آخره.

يقول: أن نون كُنَائِيل ليست زائدة، والزائد فيه ليس إلا الياء، فهو حماسي كخَزَعِيل وقُدْعَمِيل، وذلك لأن الأصل عدم الزيادة، فما لم يثبت ثبت عليها لم يقل بها، وظاهر أن زنة الكلمة على تقدير أصالة الحرف ليست بخارجة، فتعين القول بالأصالة، وهذا أيضاً خلاف ما عليه سيبويه؛ لأنه عنده فُعَائِيلُ^(٥)، وقد قال ما معناه^(٦): إن كُنَائِيل ليس مثل قُدْعَمِيل، وقال أيضاً: «ويكون على مثال فُعَائِيل، وهو قليل. قالوا: كُنَائِيل»، وهو القصير، هذا ما ذكره في المتن^(٧)، وقد قال في الشرح^(٨) إن نونه زائدة فيكون فُعَائِيلًا، فهذا قول ثالث، وما ذكره في المتن أوفق مما في الشرح لأمرين؛ أحدهما: أنه لا ثبت على زيادة النون، فلا يحكم بها، والثاني أنه يخالف مذهب سيبويه. فإن قلت: فالذكر في المتن يخالف مذهبه^(٩) أيضاً.

(١) ليس في شرح المفصل للمصنف (٧١٩/١) تصريح زيادة أو أصالة نون برناساء، ومن ثم ليس فيه تصريح بزنته هل هي فعنلاء أو فعلااء، إلا أن ابن الحاجب لم يعترض على الزخشرى في قوله إن زوائد برناساء ثلاثة، وهو أقصد ابن الحاجب. ذكر أنهم يقولون برناساء وبرنساء، فيفهم من هذا أن الألف بعد النون زائدة، والألف والهمزة في الطرف كذلك، فهذه الثلاثة التي ذكرها الزخشرى، ومن ثم فزنته عندهما فعلااء.

(٢) الشافية (٧٤).

(٣) الجاربردي (٢٢١).

(٤) كُنَائِيل: بهمزة بعد النون أو بألف: موضع باليمن كما في معجم البلدان (٤٨٠ / ٤). وانظر سفر السعادة (٤٥٠ / ١).

(٥) الكتاب (٤ / ٢٩٥، ٣١٠). قلت: هو وزنته في الكتاب بألف من غير همز.

(٦) أي هو عند المصنف على زنة فُعَائِيل، ونونه وهمزته أصليتان.

(٧) شرحه على الشافية (٤٧ / ب).

(٨) أي مذهب سيبويه.

قلت: ولكنه يتقوى بأن الأصل وجود الأصل، ولا كذلك المذكور في الشرح؛ لأنه يخالفه بإجراء النون زائدة والهمزة أصلية.

فإن قلت: لا نص على هذا، فمن الجائز أن يجريهما زائدتين، فيكون فاعلياً.

قلت: هذا أبعد التقادير؛ لاشتماله على تلاقي زائدين سوى ما هو المجموع عليه؛ أعني الياء، والزائد لكونه دخيلاً ثقیلاً، فيجب القول بانتفائه، إلا أن ينهض ثبت.

فإن لم تخرج فبالغلبة، كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره، كَقَرَدَدٍ، وَمَرْمَرِيسٍ، وَعَصَبَصَبٍ، وَهَمَرَشٍ، وعند الأخفش أصله: هَمَرَشٌ، كَجَحْمَرَشٍ؛ لعدم فَعْلَلٍ، قال: ولذلك لم يُظهرُوا. (النسابة: ٧٥).

● قوله: «فإن لم تخرج...» إلى آخره.

أي: فإن فقد الاشتقاق، ولم تخرج الزنة بنفسها عن الأوزان، ولا بزنة أخرى لها، فالاعتبار بالغلبة، فأى حرف كانت زيادته أغلب فهي الزائدة. هذه هي القاعدة الثالثة، ويذكر في هذا الباب مواضع الزيادة؛ بعض ما هي فيه مطردة، وبعض ما هي فيه أغلب، وبعض ما هي فيه كثيرة، وبعض ما هي قليلة، في بعض الشواذ.

١٠٩ ب

فمن جملة ما الغالب فيه الزيادة التضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أحرف أصول، والدليل على ذلك أن ما وجد له اشتقاق، وكان أمره كذلك ككرم واحمر واشهاب، لم يكن التضعيف فيه إلا زيادة، فكان الوجه حمل ما لم يكن له اشتقاق عليه إلحاقاً لمثل المعلوم بالمعلوم، ولا فرق بين أن يكون ذلك التضعيف للإلحاق أو لا للإلحاق؛ لأن المعلوم الاشتقاق قد يكون ملحقاً لتضعيفه كجَلَبَبٍ، وقد يكون غير ملحق ككَرَمٍ وَاغْدَوْدَنٍ، وأمر المحمول تابع (أمر المحمول) (١) عليه، فالجهولة أيضاً تكون كذلك. وإلى هذا أشار بقوله: «للإلحاق وغيره».

● قوله: «كَقَرَدَدٍ...» إلى آخره.

قد مضى ذكر قرداد في صدر الباب، والمراد بإيراده ههنا أن يُمثل به ما تضعيفه في موضع واحد، وهذا ظاهر، وأما قولهم: مَرْمَرِيسٌ، وهي الداهية، وقيل: الشيء الأملس، فأصلها الميم والراء والسين، فكررت فاؤها وعينها، فهي فَعْفَعِيلٌ (٢)، فتضعيفها في موضعين، وكذا قولهم: عَصَبَصَبٍ

(١) ليس في م.

(٢) هما عند الفراء: فَعْلَلِيلٌ، وَفَعْلَلٌ. انظر الرضي (١/٦٣).

ويقال: يوم عَصَبَصَبْ؛ أي: شديد لأن الأصل العين والصاد والباء، فهو فَعْلَعْلٌ.

● قوله: «وهَمَرَشْ».

٣ هذا مما اختلف في تضعيفه.

مذهب سيويه والأكرين أنه فَعْلَلٌ كررت الميم فهي زائدة. من الكتاب^(١): «ويكون على فَعْلَلٍ، وهو قليل. قالوا الهَمَرَشْ».

٦ مذهب الأخفش^(٢) أنه لا تضعيف فيه، ولا زائد، وإنما كان في الأصل هَمَرَشْ، بنون قبل الميم، فقلبت النون ميماً، وأدغمت في الميم الثانية، واحتج على ذلك بعدم مجيء فَعْلَلٍ، واستدل عليه بأنه لو كان فَعْلَلٌ موجوداً لكان الواجب إظهار النون، فامتنع حينئذ الإدغام، وذلك لأنه لو أدغم لالتبس المثالان؛ أعني فَعْلَلًا وفَعْلَلِيًا، ولما لم يظهروا دلّ ذلك على عدم مجيء فَعْلَلٍ.

وتحريز ذلك أنه لا يتوهم بسبب الإدغام كونه فَعْلَلًا؛ بل يتعين كونه فَعْلَلِيًا؛ إذ لا فَعْلَلٌ والصحيح الأول، والدليل عليه أمران:

١٢ أحدهما: أن التكرير صورة دال على كونه حقيقياً غالباً، والحمل على الغالب أولى.

والثاني: أن الحرف المترددة بين كونها أصلية أو زائدة الأصل فيها الحكم بالزيادة.

فإن قلت: معارض بأن الأصل وجود الأصل، وعدم الزيادة.

١٥ قلت: المشتمل على الزائد أكثر، والحمل على الأكثر أولى. سلمنا التعارض والتساقط، إذا لم يتقوّ القول بالزيادة بانضمام التكرير، وههنا قد تقوى، فترجح.

والجواب عن شبهة الأخفش: إن القول بعدم فَعْلَلٍ عين النزاع، فلا يسمع، والاستدلال عليه بلزوم الإظهار لو لم يكن كذلك؛ أعني لو لم يكن فَعْلَلٌ معدوماً، مبني على المتنازع فيه، فلا يفيد.

والزائد في نحو كَرَّم الثاني، وقال الخليل: الأول، وجوّز سيويه الأمرين. (الشافية: ٧٥).

● قوله: «والزائد...» إلى آخره.

٢١ لما كان الكلام في التضعيف ومعرفة الزائد أورد هذا البحث ههنا.

(١) الكتاب (٢٩٨/٤)، والتبصرة (٨٠٨/٢).

(٢) انظره في التبصرة (٨٠٨/٢)، والممتع (٢٩٦-٢٩٨)، والارتشاف (٥٩/١).

- نقول مذهب الخليل أن الزائد الحرف الأول، ومذهب الأكثرين^(١) أنه الحرف الثاني، ومذهب سيويه تصويب الأمرين. من الكتاب^(٢): سألت الخليل في فقلت: سَلِمَ أَيْتَهَا الزائدة؟ فقال: الأولى؛ ١١٠
- ٣ لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوْعَلٍ، وفَاعِلٍ، وفِعْلٍ، وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وكلا الوجهين صواب.
- وقال المصنف في الشرح وبعض من شرح^(٣): الصحيح ما ذهب إليه الأكثرون، واستُبدِلَ عليه بأننا نعلم أن المقابل لراء جعفر من قردد هو الدال الثانية، وإذا ثبت أن الزائد في قردد هو الثاني كان غيره مثله. وهو ضعيف لأنه معارض بوقوع الزوائد مقابلة لفاء جعفر كجَدُولٍ وَعَثِيرٍ وَشَمَالٍ.
- ٦ فإن قلت: القياس الأول أقرب لاشتغال المقيس والمقيس عليه على التضعيف، ولا كذلك الثاني. ٩
- قلت: ما جعلتم المقيس عليه عين المتنازع فيه، فلا يصلح أن يكون مقيسا، فلا يثبت قياس، وإنما كان الصواب أن يقيسوا على مثل مِعْزَى وَتَرَى وَحَيْثُ يُعَارَضُ بما ذكرنا، فلا وجه لإثبات الصحة لأحد المتساويين ونفيها عن الآخر. ١٢
- والحق أن الزائد في التضعيف يجوز أن يقاس على القبيلين المار ذكرهما، وبهذا ظهر أن الصحيح^(٤) مذهب سيويه بناءً على الأقيسة الواقعة للخليل والأكثرين، ويجوز أن يرجح مذهب الأكثرين بوجه غير ما ذكره، وهو أن الأصل ذكر الأصل أولاً لكونه أصلاً، والزائد لكونه دخيلاً الأصل عدمه، فالتأخير أولى، فمتى احتمل كون الأول أصلاً يجب القول به لهذا المعنى. ١٥
- اعلم أن شارحاً^(٥) وجه قول الخليل بأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى. وهذا التوجيه مبني على توهمه أن الكلام فيما أول حرفي التضعيف ساكن؛ إذ المذكور في المتن هكذا: «والزائد في كَرَمٍ»، وهو خطأ؛ لأن الكلام في الأعم. من الكتاب^(٦): «قال -أي الخليل- في فَعْلٍ وفِعْلَةٍ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثالث، نحو: جَدُولٍ وَعَثِيرٍ وَشَمَالٍ»، ١٨
- (١) نسب ابن جني هذا القول إلى يونس، ورجحه هو والفارسي. انظر الخصائص (٢/ ٦١)، والمصنف (١/ ١٦٤)، والمتع (١/ ٣٠٤).
- (٢) الكتاب (٤/ ٣٢٩).
- (٣) انظر شرحه على الشافية (٤٨/ أ)، وشرح ركن الدين (٨٥)، والجاربردي (٢٢٣).
- (٤) ك: (الأصح).
- (٥) هو الجاربردي (٢٢٣).
- (٦) الكتاب (٤/ ٣٢٩).

فترى أنه لا التفات في قول الخليل إلى السكون، ولا إلى الحركة؛ بل العبرة بمناسبته مع ما هو نص في الزيادة.

ولا تُضاعفُ الفاء وحدها. ونحو: زَلَزَلْ، وصَيَّصِيَّةٌ، وَقَوَّيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعيٌّ، وليس بتكريرٍ لفاءٍ ولا عينٍ؛ للفصل، ولا بلدي زيادةٌ لأحد حرفي اللين؛ لرفع التحكم، وكذلك سَلَسَيْلٌ خماسيٌّ، على الأكثر، وقال الكوفيون: زَلَزَلْ من زَلْ، وصَرَصَرْ من صَرَّ، ودَفَدَمَ من دَمَّ؛ لاتفاق المعنى. (الشالية: ٧٥).

● قوله: «ولا تُضاعفُ الفاء وحدها».

ذهب البصريون إلى أن مثل زلزل، أعني ما هو من بنات الأربعة وأوله وثالثه متجانسان وكذا ثانيه ورابعه أصلي لا زائد فيه. قال سيويه^(١): «إذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة» يعني أن صَلَّصَلَ مضاعف أصلي، كما أن مدَّ وسرَّ مضاعف أصلي.

وذهب الكوفيون إلى أنه تكرير للفاء، فيقولون كان [أصل] ^(٢) زلزل مثلاً: زَلَزَلْ.

احتج البصريون بأنه لم يثبت في لغة العرب تضعيف للزيادة في الفاء وحدها مع فاصل أصلي بين حرفي التضعيف.

تحريره: أنه لو كان زلزل مكرراً فاؤه لزم الفصل بين الزائدين باللام، وهي حرف أصلية، وهذا اللازم باطل فكذلك الملزوم، ولا مجال للقول بزيادة اللام لاستلزامه كون البناء على حرفين، وذلك فاسد.

فإن اعترض بمثل مَرْمَرِيْسٍ فإنه مكرر فاؤه؛ أعني الميم، مع الفاصل في الأصلي؛ أعني الراء. ١١٠ ب

أجابوا بأن الفاء لم تقع وحدها مكررة؛ بل كررت العين أيضاً، وأيضاً الفاصل الأصلي لم يقع بين الفاء والعين، ولا بين العين واللام، فالحاصل أن الميم والراء الأوليين والسين أصول، والميم والراء الاليتان الياء والياء زوائد، فلا فاصل أصلي بين الأصول.

احتج الكوفيون بأن الاشتقاق يوضح أن الفاء مكررة فيكون فعفل، وهو أوضح الدلائل، فيجب القول به؛ بيانه أن اتفاق المعنى بين زلزل وزَلَزَلْ، ودمدم ودَمَّ؛ أي: أهلك، وصرصر وصَرَّ؛ أي: صوتت، ثابت، وإذا ثبت ذلك فما لم يُعلم اشتقاقه من هذا النحو وجب حمله على ما علم؛ إذ ذلك مقتضى حق التماثل.

(١) الكتاب (٤/٣١٤).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

والجواب عن ذلك بما مر؛ أعني أنه لم يثبت التكرار الزیادي مع الفاصل الأصلي، وأما اتفاق المعنى فقد يكون بين اللفظين ولا اشتقاق، كما وقع بين دَمَثٍ وِدَمَثٍ^(١) مثلاً، فيجوز أن يكون كل واحد من زلزل وزل أصلاً وترادفاً. ٣

اعلم أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنه عين الدليل المذكور من قبل، وهو ضعيف لأنه إثبات المتنازع فيه بنفسه؛ بيانه أن الكوفيين قائلون بإثبات ما لم يثبت عند البصريين؛ أعني التكرار الموصوف، فكانهم قالوا: لم يثبت ذلك؛ لأنه لم يثبت، وفساد هذا لائح، وأما القياس المذكور في منع الاشتقاق فيتوجه عليه الفرق بأنه لا مجال للاشتقاق بين لفظي المقيس عليه^(٢)، ولا كذلك المقيس؛ تقديره أن راء دَمَثٍ نصٌّ على أنه أصل، بخلاف حرفي التضعيف؛ إذ تحتمل الزيادة في الرباعي في الجملة كقردد. ٩

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن خصوصية التضعيف لا تمنع كون كل واحد من المترادفين أصلاً، والأقرب بناءً على هذا الجواب أن يقال: مثل زلزل أصلي لا زائد فيه؛ إذ الأصل وجود الأصل، فما لم يثبت ثبت على الزيادة لا يقال بها، وههنا لا ثبت، فوجب القول بالأصالة. ١٢

● قوله: «وليس بتكرير لفاء ولا لعين للفصل».

أراد بالفصل ما ذكرنا؛ أي: ليس على زنة فَعْلَل بتكرير الفاء، ولا على زنة فَعْلَع بتكرير العين؛ للدليل المذكور. ١٥

أما ذكر تكرار الفاء فقد مر، وأما تكرار العين فلأنه لو كان كذلك لزم الفاصل الأصلي؛ وهو اللام^(٣) بين حرفي التضعيف أعني زاعي^(٤) زلزل، وتعلم أن ما يرد على الفاء يرد على العين. ١٨

والجواب عنه عين الجواب المتقدم، ويجوز أن تمنع تكرير العين بأنه لو كانت مكررة لزم الحمل على باب سَلَسَ، واللازم باطل لأنه قليل.

● قوله: «ولا بلدي زيادة...» إلى آخره.

أي^(٥): ليس مثل صَيَصِيَّةٍ وَقَوَيْتُ وَضَوْضِيَّتُ مما كُرِّرَ فاؤه، ولا ما كرر عينه؛ للفصل، ولا ٢١

(١) الدمث والدمثر: السهل اللين الوطيء. اللسان (دمث - دمثر).

(٢) (أي لفظي دمث ودمثر). هذا ما كتبه أحلهم في حاشية النسخة ك.

(٣) الأصل، ك: (الزاي).

(٤) الأصل، ك: (لام).

(٥) انظر الإنصاف (٢/ ٧٨٨-٧٩٥ المسألتين ١١٣-١١٤).

بذي زيادة؛ لرفع التحكم.

٣ تحريره أنه لو كان إحدى الياءين من صِيصِيَّة زائدة لكانت إما الأولى أو الأخيرة، وكلا الوجهين فاسد؛ لأمرين:

أحدهما: ترجيح أحد المتساويين؛ إذ لا أولوية لأحدهما بالأصالة.

٦ والثاني: أنه يلزم من الحكم بكون الأولى زائدة الحمل على باب يِّن^(١)، وهذا نادرٌ فلا يحمل ١١١ عليه، ومن الحكم بكون الأخيرة زائدة الحمل على باب سلس، وهو قليل، فلا يحمل عليه أيضًا، ومن الحكم بكونهما زائدتين بقاء البناء على حرفين، وليس بجائز، فثبت أن اللوازم باطلة، فالملزوم كذلك، فلم يبق إلا الحكم بكونهما أصليتين.

٩ والصِّيصِيَّةُ: القلعة، والأصل في ياء قوقيت وضوضيت الواو، قلبت ياء لكونها في غير الثلاثي كأغزيت، وقوقى الديك أي صاح، وضوضى الرجال أي سمعت أصواتهم.

١٢ اعلم أن قوله: «ولا بذي زيادة» جواب عن اعتراض مقدر، وهو أن يقال: الياء مع ثلاثة أصول لا تقع إلا زائدة، وههنا كذلك، فيجب الحكم بزيادتها.

فأجاب عن هذا بما عرفت.

١٥ ولقائل أن يمنع التحكم بوجود المرجح الحاكم بأصالة الأولى؛ بيانه أن يقال: الأولى أصلية؛ لأن الأصل وجود الأصل أولاً، ثم وجود الزائد ثانياً، فثبت المزية لإحدهما، فلا تحكم.

١٨ واعلم أن في قوله: «لأحد حرفي اللين» نظراً؛ إذ لا اختصاص لحرف اللين بكونها زائدة؛ بل حروف الزيادة عشرة كما عرفت، فالوارد على صيصية يرد على زلزل؛ لوجود اللام، وإن لم يرد على صرصر؛ لتحقيق كون أجزائها كلها أصلية دائماً، هذا إذا فسر ذو الزيادة من قوله: «بذي الزيادة» بما لم يكرر أحد حروفه، وهذا خلاف الظاهر؛ لأن ذا الزيادة يشمل القليلين؛ أعني ما فيه حرف من حروف الزيادة، وما كرر بعض أجزائه، ولو لم يقل هذا اللفظ لشمّل كل ما استقام فيه التعليل.

٢١ ● قوله: «وكذلك سلسبيل».

هو عينٌ في الجنة. واختلف^(٢) فيه، فذهب المصنف إلى أنه فَعْلَلِيلُ الزائدُ فيه الياء فقط، وعليه الأكثرون، وقال طائفة إنه فَعْفَلِيلُ بتكرير الفاء، وعليه الكوفيون.

(١) يِّن: اسم بلد، أو عين، أو واد بين ضاحك وضويحك أسفل جبلي الفَرْش. انظر معجم البلدان (٥/ ٤٥٤ -

٤٥٥)، واللسان (ين).

(٢) انظر الإنصاف (٢/ ٧٨٨-٧٩٥، المسألتين ١١٣-١١٤).

احتج المصنف^(١) على الأصح بأنه لو قيل بتكرير الفاء لزم الفصل المذكور؛ لأن العين فاصل أصلي. وتعلم أن الوارد على الفصل مع أجوبته يتحقق ههنا أيضاً.

اعلم أن تجويز الفصل يستلزم جواز وجهين آخرين.

٣

أحدهما: أن يكرر العين، ولا يكرر الفاء، فتكون زنته على هذا فعلياً، كان أصله سلسب.

والثاني: أن يكون ثلاثياً أصوله السين واللام والباء فتكون زنته على هذا فعلياً بتكرار الفاء والعين.

وكاهمزة أولاً مع ثلاثة أصولٍ فقط، فأفكَلْ: أفعلْ، والمخالف محطى، وإصْطَبِلْ: فِغْلٌ، كَقِرْطَغِبِ.

٦

والميم كذلك، ومطرده في الجاري على الفعل.

والياء زيدت مع ثلاثة فصاعداً، إلا في أولِ الرباعي، إلا فيما يجري على الفعل، ولذلك كان يَسْتَعَوِرُ كَعَضْرَفُوطٍ، وَسَلْخَفِيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ.

٩

والواو والألف زيدتا مع ثلاثة فصاعداً، إلا في الأول، ولذلك كان وَرَنْتَلْ كَجَحَنْفَلِ.

(الشافية: ٧٥-٧٦).

١٢

● قوله: «وكاهمزة».

هذا عطف على قوله: «كالتضعيف»؛ أي: من جملة ما الأمر العام فيه الزيادة همزة الواقعة أولاً مع ثلاثة أحرف أصولٍ فقط، فإن الأوزان التي تتأتى من هذه الهيئة كما سلف ذكرها كلها همزة فيها زائدة، هذا فيما علم اشتقاقه، وأما ما لم يعلم اشتقاقه فالواجب حمله على ما علم، وقد ذكر شرائط، فقوله: «أولاً» لأن الحشو والآخر قد يكون أصلاً، كقولهم: بِرَّالَ الديكُ بِرَّائِلُهُ: أي رد شعر قفاه إلى يافوخه عند المراه، وتَكَرَّفَا السحابُ: أي ارتفع، وقوله: «مع ثلاثة» لأنها أصل إن كانت مع أصلين كِتَابٍ ثَوْبٍ يُشَقُّ وسطه فيلقى في العنق لا كم له، وقوله: «فقط» لأنها إن كانت في مع أكثر من ثلاثة كانت أصلاً، كما سيذكر.

١٥

١٨

١١١ ب

● قوله: «فأفكَلْ».

٢١

وهو الرعدة: أفعلْ؛ أي: بناء على هذا التقرير يكون أفكَلْ أفعلْ، لا فَعْلَلًا^(٢).

(١) انظر شرحه على الشافية (٤٨/ب).

(٢) انظر النصف (٩٩-١٠٢)، وسفر السعادة (٨٢/١)، والمتع (٥٥/١، ٧٢، ٢٣٢).

شبهة المخالف أن الأصل هو الأصل، فلا يقال بالزيادة إلا بثبت، ولا ثبت ههنا، فلا زايد.
والجواب منع انتفاء الثبت، فإن حمل النادر على الأمر العام هو الثبت الكامل، وإلى هذا البيان
٣ أشار بقوله: «والمخالف مخطئ».

● قوله: «وإِصْطَبِلَ...» إلى آخره.

هذا هو ما استفيد من قوله: «فقط» يريد أن القول بزيادتها يجب إذا لم يكن بعدها أكثر من
٦ ثلاثة أصول، فأما إذا كان كذلك فالقول هو الحكم بأصالتها، إذا كان لذلك اللفظ نظير في
الكلام، وذلك مثل قولهم: إِصْطَبِلَ وَإِصْطَخِرَ، فإن زنتهما فَعَلَّلَ، كقولهم: قِرْطَعَبَ.

فإن قلت: ما الفرق بين القيلين حيث جعلت في الأول زائدة وفي الثاني أصلية.

٩ قلت: هو وجود المحمول عليه الغالب في الأول وعدمه في الثاني، مع أن الأصل وجود الأصل.

فإن قلت: فلم لم يتعارضاً؛ أعني وجود المحمول عليه، وكون الأصل وجود الأصل، في الأول.

قلت: لأن الغلبة أقوى، مع أن الأصل كون ما هو الغالب متبوعاً.

١٢ واعلم أن بعض^(١) الشارحين أورد لفظة الأرنب في أمثلة الغالب اقتداءً بشرح المصنف^(٢)، ثم
قال: «وفي كون الأرنب مشتقاً نظراً»، ولم^(٣) يتعرض المصنف لذكر الاشتقاق وعدمه، وإن وقع
ذكره الأرنب عقيب ذكره أحمر وأسود وأبيض، وإنما المقصود ههنا ذكر الأمثلة سواء كانت مشتقة
أو غير مشتقة، وذكر غير المشتق عقيب المشتق لا يستلزم صيرورة غير المشتق مشتقاً فتنبه، والحق أن
١٥ المصنف أراد بذكره أعمّ النوعين.

● قوله: «والميم كذلك».

١٨ أي: والميم كالهزمة زائدة إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصول فقط؛ وذلك لأن وقوعها في هذا
النحو زائدة هو الغالب، فما لم يعلم حاله وجب حمله على المعلوم، وقال شارح^(٤) في توجيه هذا
الشبه: «لأن الهزمة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر، والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من
٢١ الطرف الآخر، فجعلت زيادتهما أولاً ليناسب مخرجاها موضع زيادتهما»، وهو كلام متكلف؛

(١) هو ركن الدين (٨٧).

(٢) شرحه على الشافية (٤٨/ب).

(٣) الأصل، ك: (وإن لم).

(٤) هو الجاربردي (٢٢٥).

لأن الواو أيضاً شفووية، فلو كان الأمر كما ذكر كان حقها أن تقع كالهزمة؛ لكنها لا تقع أولاً زيادة قط، وسيجيء.

٣ إذا عرفت هذا فاعلم أن ذلك كالمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واسم الآلة من جميع الثلاثي، وكالثلاث الأول مما زيد على الثلاثي، وكثير ذلك مما هو أكثر من أن يحصى.

٦ ● وقوله: «ومطرودة في الجاري على الفعل» معناه أن الميم زائدة زيادة مطردة في اسم الفاعل والمفعول والمصدر الميمي والزمان والمكان سواء كانت بعدها ثلاثة أصول أو أكثر، كقولك: مُخْرِج ومُدْخِرَج ومُخْرِجَم، وفي كون جميع^(١) الثلاثة الأخيرة من الجاري على الفعل نظر.

فإن قلت: § مراد المصنف الأولان فقط.

٩ قلت: فلا تكون عبارته شاملة، والحق الشمول.

● وقوله: «والياء زيدت».

أي: يحكم بزيادة الياء إذا كانت معها ثلاثة أصول أو أكثر سواء كانت أولاً أو متوسطة أو أخيرة، إلا إذا وقعت أولاً وكانت بعدها أربعة أصول.

١٥ أما إذا وقعت أولاً؛ فلائنه لم يثبت زيادتها قطعاً إلا فيما استثناه، فوجب القول بأصالتها، فلذلك كان يَسْتَعُورُ، وهو الباطل أو اسم شَجَرٍ أو بلدٍ، فَعَلَّلُوا، كعضرفوط. قال سيويه^(٢): «وأما يَسْتَعُورُ فالياء فيه بمنزلة عين عَضْرَفُوط».

١٨ وأما المستثنى فهو الفعل المضارع مثل يدحرج ويتدحرج ويخرنجم ويقشعر، وهذا هو المراد بقوله: «إلا فيما يجري على الفعل»، وأوضح الدلائل ناهض على زيادتها في هذا النحو، وهذا مطرد.

وأما إذا وقعت غير أول فلكثرة وقوعها زائدة كثرة لا تخفى فيما علم اشتقاقه، فوجب حمل ما لم يعلم عليه، ولهذا كان سَلْحَفِيَّةٌ فَعْلِيَّةٌ، لا فَعْلَلَةٌ، وهي السَّلْحَفَاءُ.

٢١ وحاصل كلامه أنه إذا أمكن القول بكون الكلمة حماسية أصلية، وكانت الياء واقعة أولاً، وجب القول بأصالتها. ونعلم أنه لا يمكن ذلك في الفعل؛ إذ لا حماسي أصلي له، وإذا لم يمكن^(٣)،

(١) الأصل، ك: (جمع).

(٢) الكتاب (٤/٣١٣).

(٣) م: (يكن).

أو كانت الياء متوسطة أو أخيرة، وجب القول بزيادتها عند تحقق كون الكلمة مشتملة على ثلاثة أصول أو أكثر دونها، فأما إذا لم يتحقق ورد الخلاف فيه كما سيأتي.

٣ واعلم أنه لو قال: واطردت زيادة الياء في المضارع، كما قال بعد هذا للنون؛ لكان أحسن، فإنه لم يتعرض لذكر الاطراد (في المضارع، والحق الاطراد)^(١)، فتكون العبارة (غير)^(٢) شاملة.

● قوله: «والواو والألف».

٦ اعلم أن الألف لا يمكن أن تزداد أولاً لامتناع النطق بها، ولا كذلك الواو، فلو قال كما قال الرخشي^(٣): «والواو كالألف» كان أقرب.

وأيضاً قوله: «والواو والألف زيديتا»، ثم الاستثناء بقوله: «إلا في الأول» يوهم أن يكون ٩ منهما جميعاً، وهذا لا يتصور في الألف؛ إذ لا ألف أصلية في الأول، ولا زائدة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن معنى كلامه أن الألف إذا كانت معها ثلاثة أصول أو أكثر كانت زائدة، وكذلك الواو، إلا إذا وقعت أولاً؛ أما الزيادة فلأنها كثرت في المعلوم، فالجهول محمول عليه، وأما صورة الاستثناء فلأنه لم تعلم زيادتها أولاً، فلا يعدل إليها إلا بثبت، والغرض أنه لا ثبت، ولذلك قيل: وَرَتَّلْ، وهو الشديد: فَعَنَلَّ كَجَحَنَلَّ، لا فَعَلَّ، ولا وَفَعَلَّ، ولا وَفَعَلَّ؛ لانتفاء الكل، إلا الأول.

١٥ فإن قلت: فلم لم يقولوا: فَعَلَّلْ كسفرجل.

قلت: لكثرة زيادة النون ثلاثة ساكنة، كما سنذكر الآن.

اعلم أنه قال شارح^(٣): لم تزد أولاً لأنها كانت في معرض انقلابها همزة حيثئذ، أما في ١٨ صورتها الكسر والضم فمطلقاً، وأما في صورة الفتح فيعرض التحقير في الاسم والمبني للمفعول في الفعل، ولو قلت لم يعلم § أهى المتقلبة أم لا.

١١٢ ب

وأقول: هذا يستلزم مزية الفرع على الأصل؛ إذ لم يحتزوا منه في الأصول.

٢١ فإن قلت: الأصل يحتمل ما لا يحتمله الزائد.

قلت: معارضٌ بأن التغيير بالزائد أولى.

(١) ليس في م.

(٢) للفصل (٣٨٤).

(٣) هو الجاربردي (٢٢٦).

والنون كُثِرَتْ بعد الألف آخرًا، أو ثالثة ساكنة، نحو: شَرَبْتُ، وَغُرُنْدِي، وَاطَّرَدَتْ فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَطَارِعِ.

والتاء في تَفْعِيلٍ ونحوه، وفي نحو: رَغَبْتُ، وَجَبَرْتُ.

والسينُ اطَّرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلٍ، وَشَدَّتْ فِي اسْطَاعَ، قَالَ سيبويه: هو أَطَاعَ فمضارعهُ يُسْطِيعُ، بِالضَمِّ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: الشَّاذُّ فَتَحُ الْهَمْزَةُ وَحَذَفُ التَّاءِ، فمضارعهُ بِالْفَتْحِ. وَعَدُّ مِثْنِ الْكَسْكَسَةِ غَلَطٌ لاسْتِزَامِهِ شَيْنَ الْكَشْكَشَةِ. (الشافية: ٧٦-٧٧).

● قوله: «والنون كُثِرَتْ».

أي: كثرت زيادتها بعد الألف إذا كانت أخيرة كَجَذْلَانٍ وَغِلْمَانٍ، فَمَا كَانَتْ لِلصِّفَةِ فَرْيَادَةً مَطْرَدَةً، وَمَا كَانَتْ لغيرها فَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً، وَقَدْ لَا تَكُونُ، كَنَوْنِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَقَيْنَانٍ وَغُنُونٍ وَحَسَّانٍ وَحَمَارٍ قَبَّانٍ فِيمَنْ صَرَفَ، كَمَا مَرَّ.

والحاصل أن كونها أصلية مكثورٌ محتاج إلى الثبوت على الأصالة، وقد يكون متضخمًا كزمران وغيره، وقد لا يكون كذلك كزمران وغيره، وفي هذا القليل يُخْتَلَفُ.

وقال شارح^(١): الألف والنون في الصفة أقعد كعَضْبَانٍ، بخلاف الاسم كعُثْمَانٍ؛ لأنها كالقفل، والزائد به أولى.

ولك أن تعارضه في التعليل بأن الزائد بالاسم أولى؛ لأنه أخف.

● قوله: «وثالثة ساكنة».

أي: وكثرت زيادتها أيضًا إذا كانت ثالثة ساكنة مثل شَرَبْتُ، وهو غليظ اليدين والرجلين؛ لأنه بمعنى الشَّرَابِثِ بضم الشين وكسر الباء، ومثل غُرُنْدِي بضمهمما وهو الموضع المرتفع؛ لأنه من عَرَدَ إذا ارتفع، وأيضًا قالوا: فَعُلُّ معدوم. فإن أورد بمثل عُتْلَةٍ أَجِيبُ بأن المعنى المختلف للامين.

واعلم أنه قد تزايد ثانية ساكنة أيضًا كعَنْسَلٍ وَخَنْفَقِيَّتِي^(٢)، ولكنها لم تكثر تلك الكثرة، فلذلك لم تذكر.

(١) هو الجاربردي (٢٢٦).

(٢) الخنفقيق: الداهية، والخفيفة الجريئة من النساء، والناقص الخلق، وحكاية أصوات حوافر الخيل، ومشى الناقة والفرس والظليم في اضطراب. اللسان (خفق).

● قوله: «اُطْرِدَتْ في المضارع والمطاوع».

أي: اُطْرِدَتْ زيادة النون في المضارع المتكلم غير المفرد، وفي المطاوع، وهو باب اَنْفَعَلَ.
واعلم أنها اُطْرِدَتْ أيضاً في اَفْعَلَّ سواء كان ملحَقاً أو غيره، وهو لا يندرج في المطاوع؛ لأنه
وإن كان يلزم أن يكون لازماً؛ لكنه قد يكون غير مطاوع.

● قوله: «والتاء في تَفْعِيلٍ».

أي: اُطْرِدَتْ زيادة التاء في تفعيل ونحوه. ونحوه تَفْعَالٌ وَتَفْعِلَةٌ وَتَفْعُلٌ وَتَفَاعُلٌ وَفِعْلَاهُما.
ومما اُطْرِدَتْ هي فيه أيضاً تاء الافتعال والاستفعال وفِعْلَاهُما، ولم يذكر ذلك المصنف، وذكر
في الشرح^(١) في مثال تَفْعِيلٍ: تَفْعُلًا وَتَفَاعُلًا وَتَفْعَالًا، ولو ذكر بعد تَفْعَالٍ تَفْعُلًا وملحقاته وفِعْلًا
الكل لكان أعم.

وأما نحو الرَّغْبُوتِ، ويستعمل وصفاً ومصدرًا، يقال: فلان رغبوت: أي كثير الرغبة في الشيء،
وكثير الرغبوت؛ أي: كثير الرغبة، فالرَّغْبُوتُ والجَبْرُوتُ والمَلَكُوتُ إلى غير ذلك مما يكون فَعْلُوتًا،
وكذلك اُطْرِدَتْ فيما يكون فَعْلُوتًا كالعنكبوت والعنزروت^(٢)، وكذلك اُطْرِدَتْ في كل ما يوقف
عليها بالهاء، سواء كانت للتأنيث في الاسم كامرأة أو في الصفة كضاربة، أو للوحدة كثمرة، أو
للمبالغة كعلامة، أو لتأكيد التأنيث كناق، أو لتأكيد معنى الجمع كصَيَّاقِلَةٍ، أو للدلالة على النسب
كالهالبة، أو على التعريب كموازجة، أو للتعويض كفرازَنَةٍ، وما ليس للتأنيث يقال له شَبَّةُ التأنيث،
وكذلك اُطْرِدَتْ في جمع المؤنث السالم كهندات وضاربات وسفرجات. ولم يذكر المصنف ١١٣
سوى النحوين المذكورين أولاً، ولعله فعل كذلك لأن التاء كزائدة على البنية فهي جارية بحرى
حروف المعنى كهاء السكت ونون التنوين، فكما لا يذكر حروف المعنى في باب ذي الزيادة لم
يذكر تاء التأنيث والجمع، وهو في ذلك خالف الزمخشري حيث ذكر في المفصل ما ذكرناه ههنا^(٣).

● قوله: «والسين اُطْرِدَتْ».

أي: اُطْرِدَتْ زيادتها في الاستفعال وما يشتق منه من فعل واسم، وشذت زيادتها في قولهم:

(١) شرحه على الشافية (٤٩/أ).

(٢) لم أجد تفسيره.

(٣) قد ذكر الزمخشري في المفصل (٣٥٩) بعض ما ذكره المشرح هنا، وانظره جميعاً وزيادة عليه في نظم الفرائد
وحصر الشرائد للمهلي (٢٤٨-٢٥٣).

- أسطاع بفتح الهمزة وسكون السين. هذا مذهب سيويه^(١)، فعنده أنه كان أطاع فزيدت فيه السين كما زيدت في أهراق الهاء، فكما أن أهراق رباعي لم تخرجه الهاء عن كونه رباعياً، كذلك لا تخرج السين لفظ أسطاع عن كونه رباعياً، فيكون بناء على هذا مضارعه بضم الياء كمضارع أهراق. ٣
- وأما مذهب الفراء^(٢) فإنه كان في الأصل استطاع فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة فقطعت، فصار أسطاع، فيكون على هذا مضارعه بفتح الياء كمضارع استطاب مثلاً، فتكون السين جارية عنده على القياس، ويكون الشاذ عنده فتح الهمزة وقطعها. والمرجح مذهب سيويه؛ لأنه لم يرتكب إلا محذوراً واحداً، وهو إيراد السين [زائدة]^(٣) ومثله موجود كما دريت، وأما الفراء فقد ارتكب محذورين؛ أحدهما: فتح الهمزة الواجب كسرهما، والثاني: تصيير همزة الوصل همزة القطع.
- فإن قلت: كلا الأمرين ليس بمحذور؛ أما الأول: فلتبوتيه في الجملة كما للام التعريف، وأما الثاني فكالقطع في يا الله مع كونها للوصل. ٩
- قلت: كلا ذلك خارج عن القياس فلا يعمل عليه؛ أما الفتح فلأن الأصل في حركة همزة الوصل الكسر كما سلف، وأما القطع في يا الله فلائحة من خواص هذا المنادى كما مر أيضاً، فلا يعمل غيره عليه. ١٢
- فإن قلت: يلزم مذهب سيويه أيضاً القياس على الخارج عن القياس؛ إذ أهراق أيضاً غير قياسي.
- قلت: قياس سيويه حمل فعلٍ على فعلٍ يمكن^(٤) جعلهما من باب واحد في ارتكاب شاذٍ واحد، ولا كذلك قياس الفراء؛ لأنه حمل فعلٍ على حرف مرة، وعلى آخر أخرى في ارتكاب شاذين، فلذلك رجح مذهب سيويه. ١٥
- فإن قلت: قاس^(٥) سيويه حرفاً ساكناً على آخر متحرك؛ أعني حمل سين يُسْطِيع على هاء يُهَرِّيق، فكيف يستقيم، والفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت.
- قلت: الجواب عن هذا بوجوه:
- أحدها: أن الوارد فيما نحن فيه سكون الهاء فلا فرق؛ تحريره أن من قال أهراق بزيادة الهاء في الماضي فلغته الإسكان، فأما من أبدل همزة أراق هاءً فقال هراق فلغته التثنية، فهذه ليست مما نحن فيه؛ إذ نحن في بيان لغة الزيادة لا الإبدال. ٢١

(١) انظر الكتاب (١/ ٢٥ و ٤/ ٢٨٥، ٤٨٣).

(٢) انظر سر الصناعة (١/ ١٩٩-٢٠٢)، وأبنة ابن القطاع (٣٥٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٦-٢٠٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل، ك: (حملٌ على فعلٍ يمكن).

(٥) الأصل، ك: (قياس).

الثاني: سلمنا أن الحركة أعم اللغتين؛ لكن الهاء لخفائها وإن كانت متحركة منزلة منزلة السين وإن كانت ساكنة.

٣ الثالث: أن الأصل عدم ارتكاب الشواذ في ما ذكرتم لإبطال القياس موجب لأولويته؛ أعني ١١٣ ب احتمال السين الساكنة أولى من احتمال الهاء المتحركة؛ لأن إيراد الحرف شاذ وإيراد الحركة (١) شاذ آخر فما الشذوذ فيه أقل أولى.

٦ فإن قلت: فعلى هذا يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل.

قلت: لا بأس بذلك كما نقيس في الشرعية تحريم ضرب الوالدين على تحريم التأفيف، والضرب أولى بالحكم، وإنما المحذور تناول دليل الأصل الفرع لكون القياس ضائعاً حيثئذ.

٩ فإن قلت: على مذهب الفراء جاء قوله تعالى (٢): ﴿فما استطاعوا أن يظهره﴾.

قلت: ليس ذلك من هذا الباب؛ إذ لو كان منه لكأنت الهمزة مفتوحة مقطوعة، وورودها محذوفة في الوصل مكسورة في غيره لا يستلزم ما ذهب إليه قطعاً. نعم هو من باب حذف تاء الاستفعال، وهذا عمل واحد من أعماله التي ارتكبتها، وعدم محذورية أمر واحد لا يستلزم عدم محذورية أمرين.

١٥ اعلم أن ظهور الخلاف في المضارع والماضي وما يتفرع منه، فأما في اسمي الفاعل والمفعول فلا يظهر خلاف؛ لأنك تقول على المذهبين مُسْطِيعٌ ومُسْطَاعٌ، وذلك لذهاب الهمزة وحرف المضارعة. واعلم أيضاً أنه لو قال المصنف: قال الفراء الشاذ فتح الهمزة وقطعها لكان أولى.

● قوله: «وعدُّ سين الكسكة».

١٨ عدُّ الزمخشري (٣) وغيره سين الكسكة، كما يقال في أكرمتك للمخاطبة: أكرمتكس، وهي لغة بكر (٤) رديئة، من حروف الزيادة، وذكرها في موضع زيادة السين، وقال المصنف (٥): علها من

(١) م: (حركته).

(٢) الكهف: من الآية ٩٧.

(٣) انظر المفصل (٣٦٠).

(٤) نسبت هذه اللغة إلى بكر بن وائل في فقه اللغة للثعالبي (١٢٩)، وإلى ربيعة في الصاحي (٣٦)، وإلى

مضر في المزهر (٢٢١ / ١)، وإلى هوازن في الخصائص (١٢ / ٢)، وسر الصناعة (٢٢٩ / ١)، وإلى تميم في

القاموس المحيط (كس).

(٥) انظر شرح الشافية للمصنف (٤٩ / أ)، وشرح المفصل له (٣٨٩ / ٢ - ٣٩٠).

حروف الزيادة يستلزم عد الشين أيضاً، في الكشكشة^(١) كما تقول مكان أكرمْتُكِسْ: أكرمْتُكِشْ بالشين، من حروف الزيادة ولم يقل بزيادة الشين أحدهما جاريتان مجرى هاء السكت وحرف الإنكار، وغير ذلك مما لا امتزاج له في البنية.

واعلم أنه قيل: الكِسْكِسَة بكسر الكافين؛ لأنها خطاب المؤنث وكأفه بالكسر، وهو غلط؛ لأنه فعل مأخوذ بني على باب الفَعْلَلَة، كما أخذ البسملة والسبحلة من قولهم: بسم الله، وسبحان الله، فلو كان كسر الكاف واجباً لكسروا باء البسملة وضموا سين السبحلة.

وأما اللام فقليلة، كزَيْدَلٍ، وَعَبْدَلٍ، حتى قال بعضهم في فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَةٌ، مع فَيْشَةٍ، وفي هَيْقَلٍ مع هَيْقٍ، وفي طَيْسَلٍ مع طَيْسٍ للكثير، وفي فَحَجَلٍ - كجعفر - مع أَفَحَجٍ. (الشافية: ٧٧).

● قوله: «وأما اللام».

أما اللام فزيادته قليلة، جاء في زيد: زيدل، وفي عبد: عبدل حتى قال بعض النحاة^(٢): الفَيْشَلَة، وهو رأس الذكر، فَيْعَلَةٌ مع مجيء فَيْشٍ، وكان القياس أن يقول: فَعْلَلَةٌ؛ لأن الاشتقاق أوضح الدلائل، فكأنه لم يعدد اللام من حروف الزيادة، وجعل اللفظين أصليين متغايرين، فجعل أصل الأول الفاء والشين واللام، وأصل الثاني الفاء والياء والشين، وهكذا الكلام في الهَيْقَلَة للنعام مع الهَيْق، وفي طَيْسَلٍ للشيء الكثير مع الطَّيْس، وهذا بعيد، ولذلك استبعده المصنف. والحق القول بزيادة اللام.

اعلم أنه قد جاء الهيق والهقل، فباختبار مجيء الأول تكون اللام زائدة، وباختبار مجيء الثاني يكون الزائد الياء، فتكون الهيقله بالاعتبارين فَعْلَلَةٌ وفَيْعَلَةٌ، فعلى هذا يجوز أن يكون القول في يكونها ١١٤ فَيْعَلَةٌ لا لقلة زيادة اللام؛ بل لوجود المشتق منه، وهو الهقل.

● قوله: «وفي فحجل».

أي: ولقلة زيادة اللام قال بعضهم في فحجل إنه كجعفر؛ أي: حكم بأصالة جميع الأجزاء مع وجود الأفحج كأنه جعلهما أصليين كدمث ودمثر.

والفحجل الذي يمشي مشي الأفحج، وهو الذي يكون في المشي صدرا قدميه متقاربين وعقباه وساقاه متباعدين.

(١) نسبت الكشكشة إلى ربيعة في سر الصناعة (١/ ٢٣٠)، والخصائص (١١/ ٢)، وإلى أسد في الصاحي (٣٦)، وإلى ربيعة أو أسد في القاموس المحيط (كش)، وإلى تميم في فقه اللغة للثعالبي (١٢٩)، وإلى ربيعة ومضر في المزهري (١/ ٢٢١).

(٢) استبعد أبو عمر الجرمي أن تكون اللام من حروف الزيادة. انظر سر الصناعة (١/ ٣٢١-٣٢٤)، والخصائص (٢/ ٤٨ وما بعدها)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٩-٢١٢)، والمتن (١/ ٢١٣-٢١٥).

وأما الهاء فكان الميرد لا يعدّها، ولا يلزمه نحو: إخْشَة، فإنها حرف معنى كالنتين وباء الجر ولامه، وإنما يلزمه نحو أمّهات، ونحو:

أَمْهَتِي خِنْذَفُ وَالْيَاسُ أَبِي

وَأَمْ: فُعْلٌ بدليل الأُمومة، وأجيب بجواز أصلتها، بدليل تَأَمَّهَتْ، فتكون أُمّهة: فُعْلَةٌ، كأبْهَةٍ، ثم حُذِفَت الهاء، أو هما أصلان، كذِمِثْ وِدِمِثْ، وَثَرَّةٌ وَثَرْتَارٍ، وَلُؤْلُؤٌ وَلَأَلٍ، ويلزمه نحو: أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً. أبو الحسن يقول: هَجَرَغٌ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَغِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ، وَهَبْلَعٌ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ، وَخُولَفٌ، وقال الخليل: الْمِرْكَوْلَةُ لِلضَّخْمَةِ: هِفْعَوْلَةٌ؛ لأنها تَرْكُلُ في مشيها، وخولف. (الشافية: ٧٧-٧٨).

● قوله: «وأما الهاء...» إلى آخره.

ذهب الميرد^(١) إلى أن الهاء ليست من حروف الزيادة، وكان لا يعدها من العشرة، وذهب الأكثرون إلى أنها منها.

فإن اعترض عليه بنحو إخْشِيَّة^(٢) فلا يتوجه؛ لأنها من حروف المعنى؛ بيانه إن قيل: لو لم تكن هاء السكت زائدة لزم أن تكون من البنية، واللازم باطل اتفاقاً، فكذا الملزوم.

فالجواب منع اللازم؛ لأن المراد بالزيادة^(٣) ههنا كونها من الحروف التي لها امتزاج في البنية، وليست هاء السكت منها؛ إذ لا امتزاج لها. هذا معنى قوله: «فإنها حرف معنى كالنتين وباء الجر ولامه»؛ أي: الهاء ليست من الحروف الممتزجة؛ بل من المنفصلة كالمذكورات.

● قوله: «وإنما يلزمه...» إلى آخره.

دليل الأكثرين أنه لو لم تكن زائدة في الأمهات والأمهة لم تكونا فُعْلَهَاتٍ وفُعْلَهَةٍ؛ لكن الثاني حق؛ لأن الأم فُعْلٌ، وذلك لأن الأمومة فُعُولَةٌ، ولو لم تكن كذلك (لزم)^(٤) الفُعُوعَةُ، وهذا باطل، فلزم مما ذكرنا ثبوت زيادة الهاء.

(١) ذكر عدد غير قليل من العلماء بأن الميرد لا يعدّ الهاء من حروف الزيادة. وانظر مثلاً سر الصناعة (١/ ٦٢ و ٢/ ٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٤٣)، والممتع (١/ ٢١٧)، وهذا يخالف كلام الميرد في المقتضب (١/ ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١)، وقال فيه (٣/ ١٦٩): «فأما أمّهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد».

(٢) ك: (إخْشَة).

(٣) الأصل، ك: (الزيادة).

(٤) ليس في ك.

قوله^(١):

«أُمَّهَتِي حِنْذَفُ وَالْيَاسُ أَبِي»

٣ حنذف هي امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلي. باهى الشاعر بالأبوين لكونهما مشهورين بالجد، وأوله:

إني لدى الحرب رَحِيُّ اللَّبِّبِ مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النِّسَبِ

٦ يقال: فلان في لبب رحيّ: أي حال واسعة، واللبب: ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستنخار، والاعتزام: العزم، وهمزة إلياس قطعية حذفها لضرورة الشعر.

● قوله: «وأجيب».

٩ أي: أجاب بعضهم للميرد عن هذا بوجهين:

أحدهما: أن من الجائز أن تكون أصلية، فتكون محذوفة من الأم ثابتة في الأمهات والأمهات، فتكون الأم بناءً على هذا فُعُّ بتكرير العين وحذف اللام، وتكون اللفظتان فُعَّلات وفُعَّلة بالتكرير، ونظير فُعَّلة أَبَّهة: أي العظمة، واستدل على هذا بأنه قد جاء من العرب تَأَمَّهَتْ: أي صارت أمًا. أورده الخليل في كتابه المسمى بالعين^(٢) وتَفَعَّلَتْ معدوم، فتعين كونه تَفَعَّلَتْ.

ولك أن تمنع هذا، وسند المنع وجهان:

١٥ أحدهما: أن هذه لغة مستزلة لا يستعملها الفصحاء. نقله الرغشري^(٣).

الثاني: سلمنا عدم استزالتها، ولكن لا يفيد؛ إذ من الجائز أن يكون مأخوذاً من لفظة الأمهات بعد زيادة الهاء كما أخذ تمسكن من المسكين بعد زيادة الميم، وكذا تمندل من المنديل.

١٨ فإن قلت: تَفَعَّلَتْ معدوم.

قلت: عين النزاع، وأيضاً معارض بعدم الفُعَّوعة في الأمومة.

الثاني: أنه يجوز أن تكون الأم والأمهات أصليين، فيكون الأول فُعَّلاً، والثاني فُعَّلةً، § والدليل ١١٤ ب

(١) الشاهد لقصي بن كلاب، وانظره في الجمهرة (٢٦٧/٣)، وسر الصناعة (٥٦٤/٢)، والمختص (٣٣٤/٢)،

وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠١)، والمنع (٢١٧/١)، وشرح شواهد الشافعية للبغدادى (٣٠١-٣٠٨)،

والخزانة له (٣٠٦/٣)، واللسان (أم).

(٢) العين (٤٣٤-٤٣٥).

(٣) المفصل (٣٥٩).

٣ على ذلك يجيء دمث ودمثر للمكان السهل، وثرة وثثر للجزيرة، ولآل ولؤلؤ، فإن أصول الثاني هي أصول الأول مع الراء^(١)، وهو أصل لا محالة، وكذا أصول الرابع هي أصول الثالث مع الثاء الثاني، وهو أصل، وأصول السادس هي أصول الخامس مع الهمزة الثانية، وهي أصل؛ لأنه مضاعف رباعي كما تقدم، ولا جائز أن يكون اللآل رباعياً؛ لأن الفعل لا يجيء منه.

ولقائل أن يفرق بين المقيس وما قيس عليه على التفصيل، فيمنع القياس.

٦ تحريره أن يقول: أما القياس على الأولين فلا يستقيم؛ لوجوب كونهما أصليين، وجواز كون المقيس غير أصليين.

٩ أما الوجوب فلأنه لا شيء من أجزاء دمث قابلاً لكونها زائداً إلا الميم، فتحقق كون ما سوى الميم أصولاً، وأما الميم فلا يستقيم أن تكون زائدة؛ إذ لو كان كذلك لزم كونها زائدة أيضاً في دمث، واللازم باطل، أما الملازمة فلأن الاشتقاق^(٢) قاضي بهذا، وأما بطلان اللازم فلأنه لو كان كذلك لم يبق إلا حرفان، وهذا فاسد اتفاقاً؛ لإفضاء ذلك إلى كون أصل الاسم على حرفين.

١٢ وأما الجواز فواضح مما مر، وزيادة التوضيح أنه لا يلزم من القول بزيادة الهاء بقاء الاسم على حرفين، وأما القياس على الأربعة الأخيرة فلا يستقيم أيضاً؛ لأنه إما أن يحكم بزيادة أحد حرفي التضعيف في الرباعيين، أو لا. الأول باطل، فيكون الثاني حقاً؛ أما بطلان الأول فلأنه لو قيل بذلك لزم المحذور المنفرد منه، كما تقرر في بحث زلزل، وأما حقيقة الثاني فواضحة، وأما المقيس فلا يجيء فيه من هذا المحذور شيء؛ إذ رباعيته تقديراً لا تضعيف فيه؛ أعني ليس واحد من الأمهات ولا الأمهات بمضاعف رباعي.

١٨ فإن قلت: الأمهات كثير الاستعمال، ولا كذلك الأمات، فإنه قلما يجيء. منه قول الشاعر^(٣):

إذا الأمهات قَبَحْنَ الوجوهَ فَرَجَتْ الظلامَ بأماتكا

فدل ذلك على أن الأمهات أصل، والأمات فرع.

(١) م: (الزائد). تحريف.

(٢) الأصل، ك: (اشتقاق).

(٣) نسب الشاهد إلى مروان بن الحكم في شرح شواهد الشافعية للبغدادي (٣٠٨) نقلا عن ابن المستوفى وغيره، وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٥٦٤/٢)، والمفصل (٣٥٩)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٢٠/٤)، ولابن يعيش (٣/١٠)، والدر المصون (٦٣٩/٣)، وشرح الرضي (٣٨٣/٢)، والجاربردي (٢٣٠)، والمجمع (٧٠/١)، والتصريح (٣٦٢/٢)، والدر اللوامع (٨٤/١)، واللسان (أمم).

قلت: الجواب بوجه:

أحدها: أن كثرة الاستعمال قد لا تدل على الأصالة؛ إذ قد يكون المعدول أشهر من المعدول عنه، كالجاء والقسي وغير ذلك، وإذا أكثر من أن يحصى، وقد مر هذا في صدر الكتاب. ٣

الثاني: أنه معارض بأن الأم كثير الاستعمال والأمه قليلة.

الثالث: أنه نقل أنهم قد استعملوا الأمهات في الأناسي والأمات في البهائم، فلذلك كثر استعمال الأمهات؛ إذ إطلاق الألفاظ في شأن الأناسي أجدى، وذلك يدرك ضرورة. ٦

فإن قلت: فعلى هذا كان مقتضى القياس أن يستعمل الأصل في الأناسي والفرع للبهائم.

قلت: ممنوع؛ لأن في الأمهات من زيادة معنى الأمومة ما ليس في الأمات؛ إذ زيادة اللفظ لزيادة المعنى غالباً، ولذلك قيل في الأمهات تفخيم وتعظيم ليس مثله في الأمات، وذلك بسبب الهاء. ٩

● قوله: «ويلزمه».

لما ذكر بحث الأمه والامهات، ثم أجاب عنه بما أجاب، ولم يورد على الجوابين ما أوردناه، جعله منزلاً ما لا يلزمه؛ إذ على تقدير صحة الجوابين لا يلزمه الاعتراض، فكان ما أجيب به ١١٥ أ عنده صحيح، فعلى هذا قال: «ويلزمه نحو أهراق»^(١)؛ أي: يلزم الميرد القول بكون الهاء زائدة في قولهم: أهراق يُهْرِيقُ إهراقاً؛ إذ لا يحصى عن هذا.

ولقائل أن يقول: لا يلزمه نحو أهراق، وإن كان يلزمه نحو أمهات وأمهة، كما عرفت؛ بيان ذلك أنهم قد قالوا: كان الأصل أراق فأبدلت الهاء من الهمزة فقليل: هراق ثم أدخل القائل الهمزة عليه، فكانه زهل عن الإبدال فقال: أهراق، فلا يكون الزائد الهاء؛ إذ هي بدل ولا حكم له، وإنما الزائد الهمزة. ١٥

فإن قلت: لما كانت بدل حرف الزيادة جاز القول بكونها من حروف الزيادة. ١٨

قلت: ممنوع؛ إذ لو كان كذلك لزم القول بكون الطاء مثلاً في قولك: اصطبر من حروف الزيادة؛ إذ المبدل؛ أعني التاء، من حروف الزيادة.

فإن قلت: يلزم على هذا الجمع بين البديل والمبدل، وذلك محذور قطعاً. ٢١

قلت: إنما يلزم هذا على تقدير انتفاء الذهول، والفرض ذهول القائل.

فإن قلت: هذا الذهول مستبعد جداً.

(١) انظر سر الصناعة (١/ ٢٠١ و ٢/ ٥٥٤، ٥٦٧)، وأبنة ابن القطاع (٣٥٩-٣٦١)، والإبدال لابن السكيت (٨٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٨، ٣٠٤-٣٠٥)، والمنع (٢٢٠-٢٢١، ٢٢٥-٢٢٦).

قلت: قد وقع في لغتهم مثل هذا، ألا تراهم كيف نزلوا المنادى المرخم منزلة غير المرخم، فقالوا في نمود: يا نمي، ولولا الذهول عن المحذوف لقالوا يا نمو، فهذا مثل ذلك، وأيضا قد مر في صدر الكتاب في تأويل (الحَيْك) أن القائل به كاسراً ثم ضاماً ذهل عن الكسر الذي تلفظ به، فلذلك أتى بالضم بعده^(١).

فإن قلت: فلم لم يقولوا في قولهم: هَرَحْتُ^(٢) الدابة مثلاً: أَهَرَحْتُ، كما قالوا في هَرَقْتُ: أَهَرَقْتُ، وهما متماثلان.

قلت: ارتكاب الشاذ في صورة لا يستلزم ارتكابه في أخرى مثلها.

فإن قلت: لو كان كذلك لزم تخصيص أحد المتساويين على الآخر.

قلت: لو كان للواقع موجب كان اللازم باطلاً؛ تقريره أن الذهول في وقت لا يستدعي الذهول في وقت آخر؛ إذ هو كالأمور التي لا موجب لها.

اعلم أن إلزام الميرد لا يتمشى إلا بمنع التأويل أصلاً، وهو مما قالوه.

● قوله: «وأبو الحسن».

أي: قال الأخفش^(٣) إن هجرعاً للطويل: هِفْعَلٌ، الهاء في أوله زائدة، وهو مشتق من الجَرْع، وهو المكان السهل، أو ما استوى من الرمل، وهذا الاشتقاق بعيد؛ إذ لا مناسبة بين المشتق والمشتق منه في المعنى، إلا إذا ارتكب نوع من التمثيل، وخالفه غيره. وقال أيضاً: الهِبْلَعُ، وهو الأَكُول: هِفْعَلٌ، مشتق من البَلْع، وهذا أقرب لوجود المناسبة ههنا بين المشتق والمشتق منه، ولا كذلك الهجرع، ومع ذلك خالفه غيره فيه أيضاً؛ إذ فِعْلٌ كدرهم كثير، والحمل عليه أولى من التخمين في الاشتقاق، وكان أبو الحسن يريد بذلك أن يثبت بناء هِفْعَلٍ ليقول به فيما أمكن، وذا مما لم يشتهه الباقون.

● قوله: «وقال الخليل^(٤)...» إلى آخره.

هذا ظاهر، وإنما خولف الخليل مع وجود المناسبة بين المشتق والمشتق منه، كما ترى؛ لوجود ١١٥ ب مثل قِرْطَعِبٍ، والحمل على المعلوم قطعاً أولى من الحمل على المظنون، ومعنى تَرَكُلٌ؛ أي: تضرب

(١) انظر ص () من هذا الكتاب.

(٢) انظر سر الصناعة (٢/ ٥٥٤)، والإبدال لابن السكيت (٨٩)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٤-٣٠٥)، وأبينة ابن القطاع (٣٥٩-٣٦١).

(٣) انظر سر الصناعة (٢/ ٥٦٩)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والممتع (٢١٩/١-٢٢٠).

(٤) انظر سر الصناعة (٢/ ٥٦٩)، وللنصف (١/ ٢٥)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والممتع (٢١٩/١-٢٢٠).

- ٣ بالرجل الأرض، من الرُّكْل. وممن شرح من قال^(١): «هو أيضًا بعيد لأنها قد تمشي من غير ركل»، فاستبعد هذا الاشتقاق لعدم استلزام مشي الهركولة الرُّكْل، وعدم الاستلزام المذكور لا يستلزم الاستبعاد؛ إذ لا يجب دوام المشتق منه في الاشتقاق؛ إذ يقال الضاربُ للمنقضي منه الضرب.
- فإن قلت: دوام المشتق منه شرط في كون المشتق حقيقة على الأصح، والأصل عدم المجاز.
- قلت: الحقيقة والمجاز أمران حَزَبَا الاشتقاق، وانتفاء كل لا يستلزم انتفاء الاشتقاق، وأيضاً لا قائل بأن الضارب ليس مشتقاً حالة انقضاء الضرب، فالحاصل أن انتفاء الركل الدائم لا يستلزم انتفاء [كون]^(٢) الهركولة مشتقاً منه، وإنما الأمر الذي يستلزم الاستبعاد هو القول ببناء المفعول للمعلوم نظيره.
- ولقائل أن يقول: الاشتقاق أوضح الدلائل فيجب القول به، وإن كان يلزمه البناء للمعلوم النظير.
- والجواب: أن الاشتقاق المحقق كذلك، لا المخمن، والفرض انتفاء التحقيق.
- اعلم أن القائل بأصالة الهاء يجعل الواو للإلحاق كبرذون^(٣)، والملحق به قرطعب وأما التاء فالتأنيث كما في برذونة.

- ١٢ فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حُكِمَ بالزيادة فيها أو فيهما، كحَبَنَطَى، فإن تَعَيَّنَ أحدهما رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرِيمَ، ومَدِينَ، وهمزة أَيْدَعِ، وِيَاءِ تَيْحَانِ، وتَاءِ عِزْوَيْتِ، وطَاءِ قَطَوَطَى، ولامِ ادْلَوَلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوَلَى وَاَفْعَوَلَى، ووجود فَعَوَعَلِ، وَاَفْعَوَعَلِ، وواوِ حَوَلَايَا دون يائِهَا، وأَوَّلِ يَهَيَّرَ والتضعيف دون الثانية، وهمزة أَرْوَتَانِ دون وَاوِهَا، وإن لم يأتِ إِلَّا أَنْبَجَانِ، فإن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف في تَيْفَانِ، والواوِ في كَوَالِلِ، ونونِ حِنْطَاوِ وواوِهَا، فإن لم تخرج فيهما رُجِّحَ بالإظهار الشاذِّ، وقيل: بشبهة الاشتقاق، ومن ثم اختلف في يَأَجَجِ وَمَأَجَجِ.
- ١٥ ونحو مَحَبِّبِ -علماً- يقوِّي الضعيف، وأجيب بوضوح اشتقاقه، فإن ثبت فيهما بالإظهار اتفاقاً، كدالِ مَهْدَدَ، فإن لم يكن فيه إظهارٌ فبشبهة الاشتقاق كميم مَوْظَبَ، ومَعَلَى، وفي تقديم أغليهما عليها نظر، ولذلك قيل: رُمَانٌ: فُعَالٌ؛ لغلبتها في نحوهِ، فإن ثبت فيهما رَجَّحَ بأغلب الوزنين، وقيل: بأقيسهما، ومن ثم اختلف في مَوْرَقِ دون حَوْمَانِ، فإن نَدَرَا احتملهما، كأَرْجُوَانِ، فإن فُقدت شبهة الاشتقاق فيهما فبالأغلب، كهَمْزَةِ أَفْعَى، وَأَوْتَكَّانِ، وميمِ إِمْعَةٍ، فإن نَدَرَا احتملهما، كَأَسْطَوَانَةٍ، إن ثبت أَفْعَوَالَةٌ، وإلا فَفُعْلَوَانَةٌ، لا أَفْعَلَانَةٌ؛ لحيءِ أَسَاطِينِ. (الناسية: ٧٨-٨٢).

(١) هو ركن الدين (٨٩).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) البرذون: الدابة، والبراذين: ما كان من الخيل من غير نتاج الإرباب. اللسان (برذون).

● قوله: «فإن تعدد».

٣ هذا البحث في الزائد المتعدد الغالب عليه الزيادة في ذلك المحل الباقي بعد تقدير ذهاب ثلاثة أحرف أصول للكلمة، يقول: فإن فقد الاشتقاق، والحال أنه لا خروج للبناء عن الأصول لا بنفسها ولا بزنة أخرى لها، فالعبرة بغلبة الزائد في ذلك الموضع، كما مر، فإن تعدد الزائد الغالب زيادته، والحال أنه يبقى بعد ذلك المتعدد ثلاثة أصول، حكم بالزيادة في المتعدد، إن أمكن القول بالزيادة.

٦ فمن جملة ذلك قولهم: حَبَّنْطَى يحكم بزيادة النون والألف؛ إذ كثرت زيادة النون الثالثة الساكنة، وكذا زيادة الألف في الأواخر، ولا مانع من الحكم بزيادة الكل، فيجب القول به قضاء لحق الغالب.

● وقوله: «فيها أو فيهما» معناه في الحروف الغالبة عليها الزيادة، أو في الحرفين الغالبة عليهما الزيادة.

٩ واعلم أنه لا فائدة في هذا؛ أعني ذكر التثنية والجمع، وكان الأحسن أن يقول: حكم بالزيادة فيه؛ أي: في المتعدد.

● وقوله: «كحَبَّنْطَى» مثال لقوله: «أو فيهما»، ولم يذكر مثلاً لقوله: «أو فيها».

١٢ ولقائل أن يقول: كون حَبَّنْطَى فعنلى معلوم بالاشتقاق، والمفروض فقدانه، فلا يستقيم. قال سيويه^(١): «وَحَبَّنْطَى»؛ لأنه من حبط؛ أي: نونه زائدة.

واعلم أيضاً أن بعض الشارحين^(٢) جاء بلفظ مُقْعَنْسِسٍ لمثال قوله: «أو فيها»، وهو خطأ؛ إذ

١٥ الفرض فقدان الاشتقاق، وهو في ذلك واضح لأنه اسم الفاعل من الاقعنساس. وأورد آخر^(٣)

أهْجِيْرَى للعادة، وقال: «قيل سمي^(٤) بذلك لأنه يهجر إليها»، فتعرض للاشتقاق، والكلام فيما هو ١١٦

مفقود فيه، والمثال الجامع للوصفين قولهم: قنونة^(٥) موازن تَرْقُوْرَة لضرب من النبت نص في الكتاب^(٦)

١٨ أن لا اشتقاق له، وقولهم: بَرْهَرَهَة للحجارة البيضاء. من الكتاب أيضاً عقيب ذكرها وذكر أخواتها

(١) الكتاب (٣٢٢/٤).

(٢) هو ركن الدين (٨٩).

(٣) هو الجاربردي (٢٣٢).

(٤) في م: (سميت) وهو الموافق لما في الشرح.

(٥) هي حشيشة، أو عشبة يضرب ورقها إلى الحمرة، وقيل: خضراء غبراء على ساق لها ورق كالسنبل، وقيل: هي عشبة

يطول ورقها كورق الخندقوق، وقيل إنها الإنجبار، وهو نبات تراه على شطوط الأنهار له ورق يشبه الرطبة عليه

زغب وزئير كالغبار، وقيل: هي المرنونة، والمرنونة الفليفلة. انظر المعتمد في الأثرية (٨، ٣٨٥، ٥٣٤).

(٦) الكتاب (٣١٥/٤).

مع ذكر اشتقاق بعض أخواتها وترك اشتقاقها^(١): «إذا رأيت الحرفين قد ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدين ولا تكلفن أن تطلب ما اشتق بلا تضعيف فيه». هذا تحقيق فقدان الاشتقاق، أما غلبة الزيادة فتحقيقها أن الواو قبل التاء في آخر الكلمة غالبية كقَلَنْسُوَّةَ، وهذا ظاهر، وأمر التاء أظهر، وتضعيف العين مع اللام قد مر.

● قوله: «فإن تعين».

٦ قد ذكرنا أنه إذا أمكن زيادة المتعدد حكم بزيادة الجميع. نقول: وإن لم يمكن زيادة المتعدد وجب العدول إلى الترجيح بين المتعدد في الأصالة والزيادة، فما أدى القول بزيادته إلى خروج البنية عن أوزانهم فهو مرجوح، وما لم يكن كذلك فهو راجح.

٩ فمن جملة ذلك قولهم: مريم ومدين، والمراد بالمتعدد ههنا الميم والياء.

فإن قلت: إنهما مفعّل بزيادة الميم لم يلزم الخروج، وإن قلت: إنهما فعّيل بزيادة الياء لزم الخروج؛ لأن فعّلاً ليس من أبنيتهم، فالقول هو الأول ليس إلا، لا يقال لم لا يجوز أن يكونا فعّلاً؟ لأننا نقول: الاعتلال في الرباعي الأصلي بدون التضعيف منفي.

زيادة التنقيح أن نقول: أما الأول فهو إما أن يكون مفعّلاً أو فعّلاً أو فعّلاً، كلا الأخيرين باطل، فتعين الأول.

١٥ أما دليل الحصر فهو أنه لا سبيل إلى زيادة الرء، ولا إلى كون البواقي زوائد لأنه يؤدي إلى كون الاسم على حرف.

وأما بطلان الأخيرين على الإجمال فلاتفتائهما، وقد ذكر، وأما على التفصيل ففي الأول وجوه:

١٨ أحدها: لو كان فعّلاً كان كسلس.

الثاني: لو كان كذا كان مهملاً؛ إذ الأصل حينئذ يكون مرم، وعلى تقدير مفعّل يكون مستعملاً؛ لأنه يكون من رام يريم. والريم الزيادة.

٢١ الثالث: لو كان كذا وجب الحمل على الأقل؛ إذ زيادة الياء في الوسط أقل من زيادة الميم في الأول. وأما في الثاني فوجهان:

أحدهما: لو كان كذا لزم الحمل على النادر؛ إذ زيادة الميم في الآخر قليل.

(١) الكتاب (٤/ ٣٢٧-٣٢٨).

الثاني: لو كان كذا لزم ترك الراجع؛ إذ زيادتها في الأول غالب.

وَأما الثاني؛ أعني مدين، فهو إما أن يكون مفعلاً، أو فِعْلاً، أو فَعْلَناً، وتقرير الحصر ههنا كالسالف؛ إذ الدال كالراء. الأول حق، فيكون كلا الأخيرين باطلاً.

أما الثاني فلأنه لو كان كذا لزم اللازم الوارد في الدليل الثالث، وهو وجوب الحمل على الأقل.

وَأما الثالث فلأنه لو كان كذا؛ أعني فعلنا، لزم اللزمان الأخيران.

● قوله: «وهمزة أَيْدَع».

هذا أيضاً من جملة ما يعدل فيه إلى الترجيح، فقولهم أَيْدَع، وهو الزعفران، إما أن يكون أَفْعَل، أو فِعْلاً؛ إذ لا مدخل لفَعْلٍ؛ لما مر، والتقسيم ظاهر؛ لكن فِعْلاً مغلوب، فيجب أن تكون الهمزة زائدة لغلبة وقوعها زائدة هكذا. §

١١٦ ب

اعلم أن هذا الترجيح ينافي قوله: «رجح بخروجها»؛ إذ لا خروج لفِعْلٍ عن الكلام؛ لأن الفرض أنه قليل، كما دريت، والقليل لا يكون خارجاً، وقال شارح^(١): «لعدم فِعْلٍ وكثرة أَفْعَل»، وهو خطأ؛ لأن فِعْلاً موجود كَهَيْكَلٍ وَصِيْقَلٍ وَضِيْعَمٍ، وأيضاً يشبه التناقض؛ لأن الكثرة تطلق مقابلة^(٢) القلة، لا العدم.

● قوله: «وياء تَيْحَان».

أي: ومنها ياء تَيْحَان، وهي مفتوحة، وهو الرجل الفُضُولِي، وقيل الطويل، فهو إما أن يكون فِعْلاً أو تَفْعَلاً. الأول حق، فيكون الثاني باطلاً؛ أما الأول فلوجوده، وأما الثاني فلانتفاءه، وأما الحصر فلتتحقق انتفاء فَعْلَناً لما ذكر، ولأن الألف والنون زائدتان؛ لأن هذا الموضع موضع زيادتهما. من الكتاب^(٣): «ويكون على فِعْلَناً في الاسم والصفة. فالاسم: قَيْبَانٌ وَشَيْصَبَانٌ، والصفة الهَيَّان والتَّيْحَان». والقيقبان: شجر يتخذ منه السروج، والشيصبان: اسم قبيلة من الجن، والهيَّان: الجبان.

ويجوز أن يستدل على انتفاء كونه تَفْعَلاً بوجهين آخرين.

(١) هو الجاربردي (٢٣٢).

(٢) م: (تطلق في مقابلة).

(٣) الكتاب (٢٦٢/٤).

أحدهما: لو كان كذا لزم أن يكون أصله مهملاً، بخلاف فيعلان؛ بيانه أن كونه تفعلاً يستلزم أن تكون أصوله يبع بياءين وحاء، وهو مهمل، وأما كونه فيعلاناً يستلزم أن تكون أصوله تبع بقاء وياء وحاء، وإذا مستعمل. ٣

الثاني: لو كان كذا لزم الحمل على باب يين، وهو نادر، بخلاف فيعلان.
فإن قلت: بطلان الأخير ممنوع للمعارضة بما أوردت من الكتاب؛ أعني لفظة قيقبان.

قلت: الجواب بوجهين: ٦

أحدهما: أن الصحيح يتحمل لصحته ما لا يتحمل المعتل لاعتلاله.

الثاني: أن كون اللفظة من باب يين نص، فلا محيص عنه، فيجب القول به، فأما كون تيحان منه فاحتمال، وبالظن لا يجوز العدول إلى المرجوح مع إلغاء الراجح. ٩

اعلم أن المنقول من الكتاب فتح الياء، وقال الجوهري^(١): هو بالكسر، وما مر من الأبحاث مُبْتَنًى على ما هو في الكتاب.

● قوله: «وتاء عزوئيت». ١٢

أي: من جملة الصور المذكورة عزوئيت، وهو بلد، وقيل: القصير، وقيل: الداهية، وقد نقل بالغين المعجمة أيضاً، وهو إما أن يكون فَعْلِيَّتًا، أو فَعْوِيْلًا، أو فَعْلِيْلًا، كلا الأخيرين باطل، فيكون الأول حقاً. ١٥

وأما الثاني فلأمرين:

أحدهما: لو كان فَعْوِيْلًا لزم الحمل على المعدوم. قال سيبويه^(٢): «ليس في الكلام فَعْوِيْلٌ»، ولا كذلك فَعْلِيَّتٌ؛ لمجيء مثل عفريت. ١٨

(الثاني)^(٣): لو كان كذا لزم المهمل وبطلانه ظاهر، وأما الملازمة فلأن أصوله حيثئذ تكون عزت، وليس بمستعمل بخلاف عزو.

وأما الثالث فلأمرين أيضاً: ٢١

(١) ليس في النسخة المطبوعة (تبع) تصريح بحركة الياء، وقد علق أحدهم في حاشية الأصل بقوله: (ليس في النسخ التي رأيتها ما قال الشارح).

(٢) الكتاب (٣١٦/٤).

(٣) ليس في ك.

أحدهما: اللزوم المذكور آنفاً؛ إذ عزوت مهمل.

الثاني: لو كان كذا لزم خلاف المستقرأ الشائع؛ إذ قد مر أن الواو إذا كانت مع ثلاثة أصول،

وكانت غير أول، فهي زائدة، وقد علم ذلك بالاستقراء. ٣

● قوله: «وطاء قَطَوَطَى...» إلى آخره.

أي: من الصور هذه الصورة؛ أعني قَطَوَطَى، وهو المتبحتر في مشيه، والتي بعدها أعني ١١٧

اذلولي، وإنما ذكرهما معاً لكونهما مشتملتين على التكرير والألف. ٦

فالأولى إما أن تكون فَعَوَعَلًا، أو فَعَوَلَى، أو فَعَلَلًا، أو فَعَوَلَلًا، أو فَعَلَّى. غير الأول باطل، فتعين

الأول.

دليل بطلان الثاني: أنه متف في الكلام، بخلاف فَعَوَعَلٍ، فإنه موجود كَعَوَوَلٍ، وهو كثير

اللمية، وقيل: الضخم الثقيل.

دليل بطلان الثالث أمور:

أحدها: لو كان فَعَلَلًا لزم التضعيف في الخماسي الأصلي، وذا معدوم. ١٢

الثاني: لزم الاعتلال فيه، وذا أيضاً معدوم.

الثالث: لزم مخالفة النظر؛ أعني عَوَوَلًا، فلا ثبت، وذلك محذور، وهذا يرد في بطلان الثاني

أيضاً. ١٥

دليل بطلان الرابع أمران:

أحدهما: أنه لو كان كذا لزم المخالفة المذكورة آنفاً.

الثاني: لزم التضعيف مرة مع تلاقي المثليين، والاعتلال بدونه في الرباعي الأصلي، وذا معدوم. ١٨

دليل بطلان الخامس أمور:

أحدها: لو كان كذا لزم المخالفة المذكورة.

الثاني: لزم التضعيف مع الفاصل مرة، وذا معدوم؛ لأن التضعيف في الرباعي لا يكون إلا مرتين

كما في زلزل.

الثالث: لزم اعتلال اللام الأولى وحدها في الرباعي، وذا أيضاً معدوم.

وأما الثانية فإما أن تكون على زنة افْعَوَعَلْ أو افْعَوَلَى؛ لكن الأول موجود، والثاني معدوم، ٢٤

فتعين الأول، ومعنى اذلولي: أسرع، وقيل انطلق على استخفاف. من الكتاب^(١): «وأما قوطوى فمبينة أنها على فعوعل^(٢)؛ لأنك تقول: قَطَوَانٌ، وتشتق منه ما يذهب فيه الواو والطاء، وثبت ما الألف بدل منه، وكذلك اذلولي؛ لأنك تقول: اذْلُوَيْتُ، وإنما هي افْعَوْعَلْتُ».

● قوله: «وواو حَوْلَايا».

قد مر فيما سلف في هذا اللفظ كلام في التصغير.

نقول: من صور الترجيح هذه الكلمة. نقول: إما أن يكون فَوْعَالًا، أو فَعْلَايَا؛ لكن الثاني متنف، فتعين الأول. وتعلم أنه لا يجوز أن تكون رباعية لندور فَعْلَالٍ، وفَعْلَالِي فرع عليه. ونظير حولايا: زَوْعَالِي^(٣)، وهو النشاط وقال شارح اللغة؛ أعني لغة هذا الكتاب^(٤): «لم أجد له مثلاً»، وقال بعضهم^(٥): لحاق الألف لا يخرج عن كونه فوعالًا، وهو كلام بلا ثبت؛ إذ يجوز أن يكون الفوعال مع هذه الخصوصية متنفياً، وكان الأحسن أن يقولوا: لما فقدنا نظير كلا الوزنين حذفنا ما هو المتفق على زيادته؛ أعني الألف، فبعد ذلك وجدنا فوعال راجحاً وفعلاي مرجوحاً؛ لا تتفائه فاخترنا الراجح. قال سيويه^(٥): «ويكون على فَوْعَالٍ، وهو قليل. قالوا: تَوْرَابٌ، وهو التراب».

ولقائل أن يقول: كلا الأمرين جائز؛ بيان ذلك أنه قد مر في التصغير أنه جاء^(٦) فيه حَوَيْلٌ^(٧) مُجْرَى مَجْرَى قَاضٍ، وَحَوَيْلِيٌّ بِالتشديد، والتصغير، كما مر؛ برد الأشياء إلى أصلها فباعتبار مجيء فُعَيْلٍ يجب أن تكون الياء زائدة، وأن يكون المكبر حولي، وباعتبار مجيء فُعَيْلٍ يجب أن تكون أصلية، وأن يكون المكبر حولاي، وحيث تكون الواو زائدة لا محالة؛ إذ القول بأصلتها يستلزم فَعْلَالًا، وهو محذور؛ لما مر. لا يقال من الجائز أن يكون الاعتبار الأول من باب ترخيم التصغير؛ ١١٧ ب أعني حُذِفَتِ الألفان، والياء هي اللام^(٨)، لا المنقلبة عن الألف الأولى؛ لأن الجواب عنه بوجهين:

أحدهما: المعارضة، وتحريها أن يقال: من الجائز أن يكون الاعتبار الثاني من باب التعويض؛ أعني جعل ياء فُعَيْلٍ عوضاً عن المحذوف.

(١) الكتاب (٤/ ٣١١).

(٢) في ك: (فمبينة على فعوعل)، وفي الكتاب: (فمبينة أنها فعوعل).

(٣) انظر شرح الجاربردي (٢٣٣)، ولم أجد فيما بين يدي من المعاجم.

(٤) لم أعلمه.

(٥) الكتاب (٤/ ٢٦٠).

(٦) م: (حاز).

(٧) الأصل: (حويعل). تحريف.

(٨) ك: (هي اللام المنقلبة).

والثاني: لا نسلم جواز الترجيح؛ لأنه حذف الزوائد كلها، ولا حذف لسائر الزوائد؛ إذ التقدير كونه فوعالي، والواو باقية. والجواب هو الترجيح الذي ذكرناه، ولو كان أحد الأصلين مهملاً كان المتعين المستعمل، ولكن الحاء واللام والياء، وكذا الحاء والواو واللام، كلا الأمرين مستعمل، ولو لم يكن معناه جزئياً؛ إذ هو علم مكان كما مر؛ لكان للمناسبة المعنوية مع أحد الأصلين مدخل، ولكان الترجيح معنوياً، فلما انتفى كل ذلك بقي الترجيح اللفظي، وقد عرفته.

٦ • قوله: «وأول يَهَيَّر».

أي: أوله والتكرير زائد، لا الياء الثانية؛ لأنه إما أن يكون فَعَيْلاً أو يَفْعَلْ؛ الأول معدوم، فيكون الثاني. من الكتاب^(١): «وأما يَهَيَّر فالزيادة أول؛ لأنه ليس في الكلام فَعَيْلٌ»، ومنه أيضاً^(٢): «لو كانت يهَيَّر مخففة الرائ كانت الأولى هي الزائدة؛ لأن الياء إذا كانت أولاً كانت بمنزلة الهمزة»، وقيل^(٣): «قد يزداد فيه الألف، يقال: يهَيَّر، وقيل^(٤): قد يجيء مخففاً كَيْلَمَع. وهو صمغ الطلح، وقيل: الحجر الصلب، وقيل: ضرب من الشجر، وقيل: دويبة أعظم من الجراد، وقيل: هو السراب كاليلمع، وهو الحجر الأبيض^(٥)».

فإن قلت: يَفْعَلُ أيضاً معدوم.

قلت: ممنوع؛ لأنه موجود في الجملة أعني مثل يَحْمَرُ، وإن لم يوجد نظيره في الاسم.

١٥ وقال شارح^(٦): «يدور في خلدي أنه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال: يَفْعَلُ بالتخفيف كثير، فإذا وقف عليه بالتضعيف يصير على مثال يَفْعَلُ، فقد تحقق في الجملة».

وأقول: الحمل على يَفْعَلُ الفعل أولى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يبنى على العارض القليل.

١٨ • قوله: «وهمزة أَرْوَنان».

أي: هي زائدة، لا واوه، والألف والتون زائدتان باتفاق؛ لأنه إما أن يكون أَفْعَلان، أو فَعُولان. الثاني متف، فيكون الأول.

(١) الكتاب (٤/٣١٣).

(٢) انظر المنصف (١/١٤٠)، واللسان (هير)، وشرح الجاربردي (٢٣٣).

(٣) م: (وهو الحجر الأبيض أيضاً).

(٤) هو الجاربردي (٢٣٣).

● وقوله: «وإن لم يأت إلا أنبجان».

- أي: وإن لم يرد لأفعلان إلا نظير آخر، وهو أنبجان، فالحمل عليه أولى من الحمل على المعدوم.
- ٣ قال سيبويه^(١): «ويكون على أفعلان، وهو قليل، لا نعلمه جاء إلا أنبجان، يقولون: عجین أنبجان. وأرونان، وهو وصف».
- اعلم أنه يقال: يوم أرونان: أي شديد صعب، وليلة أرونانة كذا، وقيل: أرونان^(٢): الصوت،
- ٦ وأما عجین أنبجان فمعناه الحامض، وهو في الكتاب بالخاء المعجمة، وقد رواه غيره بالجيم، وقد روي أيضًا بالخاء المهملة، وهو المنقول من شرح الكتاب. وقال الشارح؛ أعني أبا سعيد^(٣): «عجین أنبجان: إذا كان في قد سقي ماءً كثيراً وأحكم عجنه»، وقيل^(٤): الرواية بالجيم غير معتبرة، وقولهم: ١١٨ أنبجاني وأنبجانية لكساء مخطط غير منسوب إلى أنبجان؛ إذ لا يُعرف، وإنما هو منسوب إلى منبج، ثم قيل^(٥): هذا التغير مما قد يكون في النسب. وذا مستبعد^(٥).

● قوله: «فإن خرجتا».

- ١٢ المباحث المارة إنما كانت فيما كان فيه من الزوائد متعدد تقدير زيادة بعض يخرج الوزن عن الموجود في الكلام بخلاف تقدير زيادة بعض آخر. وهذا هو البحث فيما كان تقدير زيادة أي بعض كان مخرجاً عن الزنات الموجودة.
- ١٥ يقول: «فإن خرجتا» أي فإن خرجت الزنات بتقدير زيادة أي كان من الزائدين، إذا كان اللفظ مشتملاً على زائدين مختلف فيهما، أو غير ذلك، فالترجيح يكون أحد الزائدين أوقع وأكثر، ويُعلم من هذا أنه لو كان المختلف فيه مثلاً أكثر من اثنين كان كذلك، ولو قال: فإن خرج مطلقاً كان أشمل.

(١) الكتاب (٢٤٨/٤).

(٢) م: (الأرونان).

(٣) شرح الكتاب (السرياني التحوي: ٦١٥).

(٤) القائل ركن الدين (٩٠) نقلاً عن ابن الناطم في بغية الطالب (١٥٠).

(٥) روي هذا الحرف بالجيم في الكتاب (٢٤٨/٤)، وأدب الكاتب (٤٨٢)، وليس (٢٦٤)، وسفر السعادة (٩٢/١)، وبالخاء في تفسير غريب أبنة سيبويه لأبي حاتم (٢٠)، والاستدراك (٦٥)، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقي (٤٢)، والممتع (١٣٣/١)، وبهما معاً في أبنة ابن القطاع (٧٧)، والقاموس واللسان والتاج (نبج، نبخ)، وذكر الغياث في شرحه على الشافعية (١٦١/٢) أنه قيل أيضاً إن أنبجان فارسي من النبج، وهو الجُدري، وفي النهاية لابن الأثير (٧٣/١) أن قولهم كساء أنبجاني بفتح الهمزة وكسرهما منسوب إلى موضع يقال له أنبجان، وأن الأنبجان كساء يتخذ من الصوف ولا حمل له ولا عَلم، وهو من أدون الثياب الغليظة.

فمن جملة ذلك قولهم: تَيَّفَانُ فَإِنَّهُ إِنْ قَدَّرْتَ النَّاءَ زَائِدَةً كَانَ زَنْتَهُ تَفْعِلَانُ، وَإِنْ قَدَّرَ التَّضْعِيفَ زَائِدًا كَانَ فَعْلَانُ، وَكِلَاهُمَا خَارِجَانِ عَنِ الْأَوْزَانِ، فَاِلْمَرْجَحُ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ التَّضْعِيفِ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ النَّاءِ. هَكَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ قَلَّدَهُ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهِ ضَعْفٌ. ٣

أَمَّا انْتِفَاءُ تَفْعِلَانُ فَمَمْنُوعٌ؛ إِذْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْجُمْلَةِ؛ أَعْنِي هُوَ مِنْ زَنَاتِ الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ زَنَاتِ الْأَسْمِ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَقَدْ حَكَمُوا كَمَا مَرَّ فِي يَهْيِيرُهُ أَنْ يَفْعَلُ مَوْجُودٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ زَنَاتِ الْفِعْلِ. ٦

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ التَّضْعِيفَ أَقْعَدُ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ النَّاءِ فِي الْكَلَامِ أَمْرٌ شَائِعٌ، وَكَذَا التَّضْعِيفُ، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِمَرْجُوحِيَةِ التَّضْعِيفِ؛ إِذْ صُورَ اضْطِرَادُ زِيَادَةِ النَّاءِ أَكْثَرَ مِنْ صُورِ اضْطِرَادِ زِيَادَةِ التَّضْعِيفِ، وَيَعْلَمُ ذَلِكَ إِنْ تَوَمَّلَ فِيمَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ^(١) إِلَى زِيَادَةِ النَّاءِ. ٩

وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ فِعْلَانُ قَالَ^(٢): «وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَانٍ. قَالُوا: تَيَّفَانُ»، وَمَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(٣) هُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ^(٤)، فَالْمُخْتَلَفُ فِي زِيَادَتِهِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ: النَّاءُ وَالْيَاءُ وَالتَّكْرِيرُ، فَإِنْ اعْتَدَ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ، وَاحْتَقَ الْأَعْتِدَادُ بِهِ، يُلْزَمُ الْمُصَنِّفَ عَذُورَانُ^(٥): ١٢

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ أُثْبِتَ مِنْ قَبْلِ وَجُودِ فَعْلَانٍ، كَمَا دَرَيْتُ، فَلَا تَخْرُجُ الزَّنَةُ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ مِنْ الزَّنَاتِ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ قَبِيلِ مَا هُوَ بِصَدَدِهِ. ١٥

فَإِنْ قُلْتَ: مَا ذَكَرَهُ مَبْنِي عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ فِعْلَانٍ مُتَّفِقًا.

(١) الصَّحَاحُ (أَفْ).
 (٢) الْكِتَابُ (٢/ ٣٢٤ ط بولاق)، وَفِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ (٤/ ٢٦٤): «وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَانٍ، قَالُوا: تَيَّفَانُ، وَهُوَ اسْمٌ، وَلَمْ يَجِبْ صِفَةٌ». قُلْتُ وَفِيهَا (٤/ ٢٧٨): «وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَانٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ. قَالُوا: تَيَّفَةٌ، وَهُوَ اسْمٌ».

(٣) وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ فَعْلَانُ كَمَا فِي الشَّافِيَةِ (٨٠)، وَشَرَحَهَا لَهُ (٥٠/ أ).

(٤) لَمْ أَحَدٌ مِنْ نَسَبِهِ إِلَى الْمَازَنِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، عَلَى مَا فِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ (٤/ ٢٦٤)، (٢٧٨)، وَالسِّرَافِيُّ (السِّرَافِيُّ النُّحْوِيُّ: ٦٤١-٦٤٢)، وَابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٦/ ١٣٢)، وَغَيْرُهُمْ. وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَفْعِلَانُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (أَفْ)، وَابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ (٣/ ٢٠٢)، وَأَبُو عَلِيٍّ فِي الْعُضْدِيَّاتِ (٢٠٨-٢٠٩)، وَالْجَوَالِقِيُّ فِي شَرْحِ أَمْثَلَةِ سَيَبَوِيهِ (٥٨)، وَالْخَوَارِزْمِيُّ فِي التَّخْمِيرِ شَرْحَ الْمَفْصَلِ (٣/ ١٨٤)، وَالرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ (٢/ ٣٨٩).

(٥) الْأَصْلُ، كَ: (الْمَحْذُورَانِ).

قلت: فعلى هذا كان الصواب أن يقول: هو عند سيبويه فيعلان، فإن لم يعتد به فقد قيل: فعَلان، وقيل: تَفْعِلان، وقد خرجا^(١)، فالمرجح زيادة التضعيف لا التاء.

٣ الثاني: لو قدر أن فيعلان أيضاً خارج لكان القول القول به ليس إلا؛ بيانه أن زيادة الياء أكثر من زيادة التضعيف، في ذلك معلوم بالتبع، فالمرجح القول بزيادة ما هو أكثر زيادة.

يقال جاء على تَفْعَة أمره، وتَفْعان أمره: أي في أول وقته، وقيل: على حينه وأوانه، وقيل: معناه النشيط. واعلم أن شارحاً^(٢) قال في باب تَفْحان إنه فَعِيلان كَتَفْعان، وحكم ههنا أن تَفْعاناً فَعْلان فقلد المصنف، ويؤذن هذا بأنه قد تحير فيه.

● قوله: «والواو في كَوَالِكِ^(٣)».

٩ ومعناه القصير؛ أي: الواو مرجح زيادته على الهمزة، وذلك لأنه إما أن يكون فَوَعْللاً، أو فَعْلَللاً، وكلاهما خارج، فالترجيح بكون الزائد أقعد، والواو أقعد وأكثر من الهمزة فيتعين. من الكتاب^(٤): «ويكون على فَوَعْلَلٍ، وهو قليل. قالوا: كَوَالِلٌ، وهو صفة».

١٢ فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكون حماسياً أو رباعياً؟

قلت: أما الأول فالتكرير يدفعه، وأما الثاني فانتفاء تكرير حرف الاعتلال.

● قوله: «ونون حِنْطَأُو».

١٥ أي: مما رجح زيادته هذا المثال أيضاً، وتقديره أن الزائد إما أن يكون (النون)^(٥) والواو، أو الواو والهمزة، فمن الأول يلزم فَنَعْلُو، ومن الثاني فَعْلَأُو، وكلاهما خارج، فالمرجح الأول؛ لأن زيادة النون ثانية أقعد من زيادة الهمزة في الآخر.

١٨ اعلم أنه قد سبق منه هذا البحث فيما سلف، وذلك قوله: «فإن خرجتا...» إلى آخره، وذكر هذه الكلمة في عداد أمثله، غير أنه لم يكن ثمَّ في بيان الترجيح (وههنا في بيان الترجيح)^(٦).

(١) م: (خرجتا).

(٢) هو ركن الدين (٨٩-٩٠).

(٣) م: (كوالل) باللام، وهو معنى كوالك.

(٤) الكتاب (٢٧٤/٤).

(٥) ليس في ك.

(٦) ليس في م.

- ثم اعلم أن بعض الشارحين^(١) قال: «إن حكم بزيادة الواو فوزنه فِعْلًاوً، وإن حكم بزيادة النون فوزنه فِنْعَلً، وكلاهما معدوم»، وهذا غلط؛ لأن زيادة الواو مما اتفق عليه، والكلام في النون والهمزة، وقول المصنف: «ونون حنطًاوٍ وواوها» معناه رجح بأكثرهما كالتضعيف مع التاء في تَيَّفَان، وكالواو مع الهمزة في كَوَالِكُ^(٢)، وكون حِنطًاوٍ وواوها (مع همزة حنطًاوٍ وواوها)^(٣)، وليس الشأن بين النون والواو وإنما هو بينها وبين الهمزة. ولم يذكر المصنف مرجوح الزيادة في الأمثلة الثلاثة.
- ولقائل أن يقول: كونه فِنْعَلًاوً معلوم من الاشتقاق. ذكر صاحب الصحاح^(٤) أنه من حَطًا بالهمزة، وإذا كان الاشتقاق ناهضًا بطل الاستدلال، فيبطل الكلام الأول والأخير؛ إذ هو مقدم على سائر الأدلة. ويمكن الجواب عنه بكونه غير واضح، والمقدم هو الواضح لا غير، وسند ذلك أنه لو كان واضحًا لم يستدل عليه سيبويه^(٥) بغيره، واللازم باطل؛ لأنه ثابت في الكتاب، فكذا الملزوم.
- بقي أن يقال: كان المناسب أن يذكره في باب شبهة الاشتقاق؛ إذ هي ثابتة لا تدفع بوجه.
- قوله: «فإن لم تخرج...» إلى آخره.
- قد ذكر المصنف تقسيمات للترجيح بناءً على عدم خروج الزنة، ومقتضى القياس تقديم بعضها^(٦)، ولذا ذكرها على حيثة تكون أقرب إلى الفهم.
- نقول: زنة الكلمة إما أن تكون خارجة، أو لا.
- الأول: إما أن يكون الخروج في بعض التقادير، أو فيها جميعًا، وقد مر القسمان.
- والثاني: إما أن يوجد معها شبهة الاشتقاق أو لا.
- والأول: إما أن يكون وجود الشبهة في أحد التقديرين، أو فيهما جميعًا.
- والأول إما أن يكون معها الإظهار الشاذ، أو لا.
- الأول: يختلف فيه. قيل العمل بشبهة الاشتقاق، وقيل بالإظهار الشاذ، وذلك كيأجِبَ.
- والثاني: إما أن يكون معها أغلب الوزنين، أو لا.

(١) هو ركن الدين (٩٠).

(٢) م: (كوالل).

(٣) ليس في م.

(٤) الصحاح (حطًا).

(٥) انظر الكتاب (٤/ ٢٦٩).

(٦) م: (بعضها على بعض).

- الأول: مختلف فيه. قيل العمل بشبهة الاشتقاق، وقيل بأغلب الوزين، وذلك كرمّان.
- والثاني: العمل بالشبهة اتفاقاً، وذلك كمَوْظَبَ.
- ٣ والثاني من تقسيم كون وجود الشبهة؛ أعني ما وجدت فيه، في التقديرين، فإما أن يكون معها الإظهار الشاذ، أو لا.
- الأول: العمل بالإظهار اتفاقاً، وذلك كمَهْدَدَ.
- ٦ الثاني: وهو ما لا يكون معها الإظهار، فإما أن يكون معها أغلب الوزين، أو لا.
- الأول: إما أن يكون مع الأغلب أقيس الوزين، أو لا.
- الأول مختلف فيه. قيل العمل بالأغلب، وقيل بالأقيس، وذلك كمَوْرَقِ.
- ٩ والثاني، وهو ما لا يكون مع الأغلب الأقيس بأن لا يكون لأحدهما مزية على الآخر باعتبار القياس، فالعمل بالأغلب، وذلك كحَوَّمانِ.
- والثاني من تقسيم وجود الأغلب؛ أعني ما لا يكون مع شبهة الاشتقاق أغلب الوزين، فإما أن يتساويا في الاستعمال، أو في الندور.
- ١٢ الأول: مستبعد.
- والثاني يحتملها؛ إذ لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك كأَرْجُوانِ.
- ١٥ والثاني من تقسيم شبهة الاشتقاق؛ أعني ما لا يوجد فيه الشبهة قطعاً، فإما أن يكون أحد الوزين أغلب، أو لا.
- الأول: العمل بالأغلب، وذلك كأَفْعَى.
- ١٨ والثاني: إما (أن يكون)^(١) تساويًا في الاستعمال، أو في الندور.
- الأول: مستبعد.
- والثاني: يحتملها كأَسْطُوانَةٍ.
- ٢١ هذا مؤدّى ما ذكره المصنف مجملًا على مقتضى قياس التقسيم، والآن نشرح أبحاثه مفصلة.
- قوله: «ارجح بالإظهار الشاذ».

(١) ليس في ك، م.

هذا هو القسم الذي يكون مع شبهة الاشتقاق في أحد التقديرين الإظهار الشاذ، وقد قلنا أنه مختلف فيه، فمنهم من يقول العمل بالإظهار الشاذ، ومنهم من يقول العمل بالشبهة، والمرجح الأول، وعليه سيبويه. (قال^(١)): «وأما يَأْجِجُ فالياء من نفس الحرف؛ لولا ذلك لأدغموا».

حجة العامل بالإظهار مضمون كلام سيبويه^(٢)، وتوضيحه أن نقول: لو كان إحدى الجيمين في الكلمتين زائدة لأظهروا، واللازم حق، فكذا الملزوم؛ أما اللازم فظاهر، وأما الملازمة فلأن الإظهار لا يكون، والحال أن الثاني من المثليين المتلاقيين متحرك، إلا عند الإلحاق، أو عدم إمكانه، فلما أظهر وأمكن الإلحاق دل على ثبوته، فيلزم أصالة الياء والميم؛ إذ لولا ذلك لزم كون الأصل على حرفين، وهذا باطل اتفاقاً. واحتزنا بقولنا: أو عدم إمكانه عن مثل سُرِّرٍ، فإن فيه الإظهار، ١١٩ ب ولكن لا يمكن أن يكون ملحقاً، ولم يتعرض لهذا الاحتراز المستدلون بهذا الاستدلال.

ومعنى الإظهار الشاذ أن لا يكون مقتضى الإدغام مرتباً عليه في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف، ولا يقال لمثل ما في سُرِّرٍ إنه إظهار شاذ؛ لكن إظهار فقط.

شبهة العامل بالشبهة أنه لو عمل بالإظهار لزم أن تكون أصول الكلمة من مهمل، ولا كذلك لو عمل بالشبهة؛ لأن معناها أن يناسب أصولها حروف بناء مستعمل في الكلام، واللازم باطل لإعمال المهمل وترك المستعمل؛ تقريره في المثال أن نقول: أَجَّ موجود، ويأج ومأج معدوم، فلو أخذنا من الموجود كان الياء والميم زائدتين على زنة يَفْعَلُ ومَفْعَلٌ، ولو أخذنا من المعدوم كانا فَعَّلَلْ بزيادة الجيم كدال قردد.

ويأجج ومأجج: قرنتان من قرى مكة^(٣).

والجواب: إن هذا النحو أعلام غالباً، وذلك متبع، ولا علاقة بين الأعلام وما نُقلت هي عنه، فكما جاز أن يُنقل عما انتفت فيه الشبهة جاز أن ينقل^(٤) (عما أهمل، والجامع كون كل منفيًا عنه الشبهة؛ إذ ليس في المهمل الشبهة، فلهذا المعنى كان ارتكاب المهمل أولى من ارتكاب هدم قاعدتهم المطردة؛ أعني^(٥) الإظهار فيما لم يكن موضعه.

(١) الكتاب (٤/٣١٣).

(٢) ليس في ك.

(٣) المعروف في ياجج أنها كذلك، ولم أجد فيما اطلعت عليه من حدد جهة مأجج، وما زادوا على قولهم إنها اسم مكان. انظر معجم البلدان (٤/٢٢٥)، ونكت الشتمري (٢/١١٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٤٩)، والرضي على الشافية (٢/٣٩٤، ٣٩٧)، والمساعد (٤/٧٠).

(٤) ليس في م.

فإن قلت: اعتبار الإظهار يستلزم شذوذ ذات الكلمة، واعتبار الشبهة يستلزم شذوذ وصفها، والأول أفسد لا محالة.

٣ قلت: لازم الأول في أمر غير مطرد؛ إذ لا اطراد للاشتقاق، ولا لشبهته في جميع أوضاع اللغة اتفاقاً، ولازم الثاني في أمر مطرد؛ إذ ترتب مقتضى الإدغام عليه، كما ذكر، مطرد.
فإن قلت: الاطراد ممنوع لأنه عين النزاع.

٦ قلت: إن سلم فعدم الاطراد في الثاني منحصراً على محل الخلاف، وعدم الاطراد في الأول أكثر؛ لأنه في محل الخلاف وغيره، فانحرام الاطراد فيما الشاذ فيه أقل أفسد.

اعلم أن أحد المثاليين المذكورين؛ أعني مآججاً، ليس من هذا القسم، وإنما هو من باب مهذد، وسيجيء؛ لأنه قد نقل قولهم: مؤجج الماء مؤوجة: إذا ملح، فحيث تكون شبهة^(١) (الاشتقاق في التقديرين جميعاً ثابتة، وقد قيل يآجج أيضاً كذلك؛ لأنه وإن كان يآج مهملاً، ولكنه مستعمل بغير هذا)^(٢) النسق مثلاً في جاء، ونزلوا غير المنسوق بنسق المستعمل منزلة المستعمل، وهذا تعسف؛ لأنه يؤدي إلى أن تقلد شبهة الاشتقاق فيما هي متفية عنه، كما تقول مثلاً: هي في الأسطوانة ثابتة، فإنه وإن لم يستعمل أسط ولا سطن، ولكن نطس مستعمل، كما يقال النطاسي للطبيب الحاذق، وكما تقول: هي في أو تكون ثابتة؛ لأنه وإن لم يستعمل آتلك، في ولا وتلك، فقد استعمل وكئت. ١٢٠
١٥ يقال: وكئت الرطبة إذا قاربت النع، والوكئة كالنقطة في الشيء.

والحاصل أن تنزيل غير المنسوق من الحروف المستعملة بنسق مخصوص منزلة المنسوق بذلك النسق أمر لا ثبت عليه.

١٨ واعلم أن قول المصنف في الشرح^(٢) في تقرير دليل العامل بالشبهة: «لأن في بنائهم أج ومج، وليس في بنائهم يآج ومآج» هذا غلط؛ إذ لا مدخل لقوله: «مج» في هذا الباب؛ لأنه لو كان مآجج من مج كان فاعلاً بهمزة بعد الفاء، ولا قائل به، وإنما الكلام في أنه مفعّل أو فَعَّل. ٢١
● قوله: «ونحو مَحَبَّب».

هذا اعتراض على المرحح من المنهيين، وتقريره أن يقال: لو كان العمل بالإظهار راجحاً لكان مَحَبَّب فَعَّلًا؛ لكن الثاني باطل لأنه مَفْعَلٌ اتفاقاً، فثبت أن العمل بشبهة الاشتقاق راجح.

(١) ليس في ك.

(٢) شرحه على الشافية (٥٠/أ).

أجابوا عن هذا بأمرين:

أحدهما: أنه عَلِمَ، وقد يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره، وذلك لكثرة الأعلام، فيجوز أن يكون
٣ عدم ترتب مقتضى الإدغام عليه لكونه علماً.

وهذا ضعيف؛ لأن يأجج ومأجج أيضاً علمان، فلو كان الإظهار مع اقتضاء الإدغام مغتفراً
(لاغتفر)^(١) فيهما أيضاً.

٦ فإن قلت: مَحَبَّبٌ علم رجل، ويأجج ومأجج علمان لموضعين، فمن الجائز أن يكون الاغتفار
لخصوصية تسمية الأناسي.

قلت: خصوصية كون العلم للأناسي في كثرة الاستعمال ملغاة.

٩ الثاني^(٢): إن الكلام فيما انتفى فيه الاشتقاق المحقق، وههنا هو ثابت.

تحريره: إن العمل بالإظهار إنما يكون راجحاً على شبهة الاشتقاق، لا على نفيه، ولا توجد
الشبهة إلا عند انتفاء تحقق الاشتقاق، وههنا الاشتقاق محقق؛ إذ من الواضح أن محبباً من المحبة، فلا
١٢ شبهة للاشتقاق؛ إذ لا شبهة في الاشتقاق، فلذلك لم يعمل بالإظهار.

١٥ قيل^(٣): في هذا الجواب نظر؛ لأن ظهور اشتقاق محبب من المحبة ليس لأنها لازمة لمسماه؛ بل
لأن محب^(٤) بتخفيف الباء مهمل في كلامهم، والظاهر أن الرجل سمي بمحبب من حُب^(٥)
المستعمل، لا من مَحَبَّ المهمل، وإذا كان كذلك كان يأجج مثل محبب؛ لأن يأج مهمل، وأج
مستعمل، والظاهر أنه سمي المكان يأجج من أج؛ لأنه توجع فيه النيران، لا من يأج المهمل.

ثم اعترض^(٦) على هذا النظر بأنه لو كان يأجج واضح الاشتقاق من أج، كما أن محبباً واضح
١٨ الاشتقاق من حب لأجمع النحاة على كون يأجج يفعل، كما أجمعوا على كون محبب مفعلاً،
والثاني باطل اتفاقاً لوقوع الاختلاف.

ثم أجيب^(٦) عن هذا الاعتراض بأنهم لما أهملوا جميع تراكيب محب، بالتخفيف، ولم يهملوا

(١) ليس في ك.

(٢) الأصل: (الثاني: الكلام فيما)، ك: (الثاني فيما).

(٣) صاحب النظر ابن الناظم في بغية الطالب (١٤١)، ونقله عن ركن الدين (٩١)، وعنه الشارح.

(٤) الأصل، ك: (محب)، وهو كذلك في بغية الطالب، وفي عدد من نسخ شرح ركن الدين.

(٥) م: (حب).

(٦) المعترض والمجيب هو ابن الناظم.

- ٣ جميع تراكيب يأج^(١)؛ إذ من تراكيه جاء، كما مر، وجب على النحاة أن § يحكموا بكون محب ١٢٠ ب مفعلاً؛ لئلا يلزم التركيب من المهمل، بخلاف يأجج فإنه لما جاء أج المستعمل أجزاءه المنسوقة على هذا النسق، وجاء يأج المستعمل أجزاءه بغير نسقه، جاز لهم أن يقولوا بكونه يفعل وفعللاً.
- ٦ وفساد هذا الجواب لا ينفى عليك مما مر. والحق أن يأججاً ليس مثل محب في وضوح الاشتقاق، وكيف لا يكون كذلك وقد مر استدلال سيبويه عليه بغير الاشتقاق، وكيف يتصور الوضوح مع هذا الاختلاف، وإنما الذي سموه وضوحاً هو وهم.
- ٩ وقد أجاب عن النظر بعض الشارحين^(٢) بأنه: لا نسلم أن ظهور اشتقاق محب من المحبة ليس لأنها لازمة لمسماه؛ لجواز أن يكون محب مصدراً، فإن المصدر من فَعَلَ يَقَعْل بكسر العين في المضارع على وزن مَفْعَلٍ بفتح العين، على أن الفراء^(٣) جوز أن يكون حَبَّ يَحْبُّ فَعَلَ يَقَعْل بالضم، فيكون للمكان أيضاً.
- و هذا الجواب حق، وهو دعوى النقل؛ أعني كونه منقولاً، عن المصدر كالفضل والإياس.
- ١٢ فإن قلت: نقل، ولا ثبوت للمنقول عنه، وإنما يتوقف على ثبوته قضية لحق النقل.
- قلت: المنقول عنه ثابت، وعدم الاستعمال لا يمنع ثبوته؛ أعني عدم استعمال محب بمعنى المحبة (لا يمنع كون محب بمعنى المحبة)^(٤)؛ إذ من الجائز أن يقال إنهم جعلوا محباً بالإظهار علماً، وإن كان مقتضى القياس عدمه، فرقاً بين العلم والجنس، ويجوز أن يقال: إنه كان مَحْبُوباً بضم الباء الأولى بمعنى المفعول؛ إذ الأصل في المفعول انتفاء الواو، وإنما نشأت لإشباع الضم، ولذلك الأصل جُعِل جاريًا على يُفَعَّل كالفعل على يُفَعْل، ولولا ذلك لما كان موازناً له، ثم فتحت الباء^(٥) لاستحلاب الخفة، وذلك لكثرة الاستعمال، فعلى هذا يكون الإظهار شاذاً في الصورة قياساً في المعنى.
- ١٨ فإن قلت: فرض مَفْعَل بعيد.
- قلت: هو موجود في الكلام كالمشرفة والمقبرة.
- ٢١ فإن قلت: المَفْعَلَة لا تكون مَفْعُلاً.

(١) الأصل، ك: (مأج).

(٢) هو ركن الدين (٩١).

(٣) انظر تهذيب اللغة (٩/٤ - حب).

(٤) ليس في ك.

(٥) في النسخ: (الياء). والصواب ما أثبتته.

قلت: التاء زائدة على البنية.

فإن قلت: قد قال سيبويه^(١): «ليس في الكلام مفعّل بغير الهاء».

قلت: لذلك أوجبوا الفتح، وإلا لجاز الضم أيضاً.

فإن قلت: المقدر كالموجود، والمعدوم لا يكون موجوداً.

قلت: هو مشترك الإلزام؛ لأن النحاة قرروا أن واو المفعول غير أصلية، والحق أن المفروض لا

يكون كالموجود؛ لأن وجود الموجود للاستعمال، وفرض المفروض للتعليل.

● قوله: «فإن ثبتت...» إلى آخره.

هذا هو القسم الذي تكون شبهة الاشتقاق فيه ثابتة على التقديرين جميعاً ومعها الإظهار الشاذ،

وقد قلنا إن العمل بالإظهار اتفاقاً.

وتقرير المثال أن مهذد لاسم من أسماء النساء إما أن يكون من مهذ، وهو مستعمل، فيكون

فَعْلًا ملحَقًا بجعفر كقَرَدٍ، وإما أن يكون من هذ، وهو أيضاً مستعمل، فيكون مَفْعَلًا؛ لكن ١٢١

الثاني باطل، فيكون الأول صحيحاً.

أما التقسيم فظاهر، وأما بطلان الثاني فلأنه لو كان كذلك لزم تخلف ما اقتضاه الإدغام عنه^(٢)

بلا مانع، والمانع ههنا، كما دريت، هو الإلحاق، وإنما هو الكائن في القسم الأول.

● قوله: «فإن لم يكن...» إلى آخره.

هذا هو القسم الذي لا يتجمع الإظهار فيه شبهة الاشتقاق، وليس معها أغلب الوزنين، وقد

ذكرنا أن العمل بالشبهة اتفاقاً، وذلك كقولهم: مَوْظَبٌ وَمَعْلَى.

فالأول، وهو اسم بقعة فلا ينصرف، إما أن يكون مَفْعَلٌ من وظب، أو فَوْعَلٌ من مظب؛ الثاني

(باطل)^(٣) لأنه مهمل، فتعين الأول لأنه مستعمل.

والثاني، وهو اسم رجل، إما أن يكون مَفْعَلًا من علا، أو فَعْلَى من مَعَل؛ الثاني غير جائز

لإهماله، فتعين الأول لاستعماله.

(١) الكتاب (٢٧٣ / ٤).

(٢) ك: (فيه).

(٣) ليس في ك.

واعلم أن موجباً^(١) كان قياسه كسر الظاء؛ لأن مفعلاً المفتوح عنه لا يجي من المثال، وهو من الأعلام المرجحة الغير الجارية على القياس، ونظيره مَوْهَبٍ، ونُقل مَعَلْتُ الشيءَ: أخذته بسرعة، فعلى تقدير تسليمه لا يستقيم؛ لكون الشبهة في التقديرين قائمة، فيكون من باب مَهْدَدَ.

● قوله: «وفي تقديم أغلبهما...» إلى آخره.

هذا هو القسم الذي يكون مع شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، وقد قلنا: إنه مختلف فيه. رأي المصنف أن العمل بالشبهة، وهذا هو المعنى من قوله: «وفي تقديم أغلبهما عليها نظر» أي: في تقديم أغلب الوزنين على الشبهة، ورأى غيره أن العمل بأغلب الوزنين.

حجة المصنف أنه لو عمل بالأغلب أدى إلى المهمل مع وجود المستعمل؛ لأنه لو قيل رُمَانٌ: فَعَالٌ كان من رَمَنَ، وهو مهمل، ولو قيل: فُعْلَانٌ لكان من رَمَّ، وهو مستعمل.

حجة غيره أن فُعَالاً غالب في أسماء النبات كالتُّفَّاح والحُمَّاض والقُلَام لضرب من الحمض، وفُعْلَانٌ مغلوب، فلو حمل عليه لزم إلغاء الراجع والعمل بالمرجوح، وهذا مذهب الأخفش^(٢). قال: نون رُمَانٍ أصلية مثل قُرَاصٍ، وهو البابونج.

ولك أن تجيب عن حجة المصنف بأن الشبهة أمر موهوم، ولذلك ترك العمل بها مع الإظهار الشاذ، والغلبة أمرٌ محقق لا يتقاعد عن الإظهار، وترجيح الموهوم على المحقق ظاهر الفساد.

اعلم أن الخليل على أنه فُعْلَان. قال سيبويه^(٣): «سألته -أي الخليل- عن الرمان إذا سمي به فقال: لا أصرفه في المعرفة، وأحملة على الأكثر؛ إذ لم يكن له معنى يُعرف به» أي لا نعلم له اشتقاقاً فنحمله على زيادة الألف والنون لأنها الأكثر، وقال المصنف في شرح المفصل في باب غير

المنصرف^(٤): «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رِمَانٌ مِنْ رَمَّ أَوْ مِنْ رَمَنَ إِذَا أَقَامَ» فبين الذكرين تناف. § ١٢١ ب

● قوله: «فإن ثبتت فيهما...» إلى آخره.

هذا هو القسم الثاني مع شبهة الاشتقاق في التقديرين أغلب الوزنين، ومع الأغلب أقيس الوزنين؛ أعني يكون في تقدير الأغلب وفي آخر الأقيس، وقد قلنا: إنه مختلف فيه. الأكثر على أن العمل بالأغلب، وقيل: بالأقيس، وذلك كَمَوْرَقٍ اسم رجل، فإن قلت: إنه من مرق فوزنه فَوْعَلٌ،

(١) م: (موجب).

(٢) انظر منه في المسائل المنورة لأبي علي (٢٠٤-٢٠٥)، والصحاح (رمَن)، والرضي (٢/٣٨٨).

(٣) الكتاب (٣/٢١٨).

(٤) الإيضاح (١/١٤٦).

- اعلم أن دعوى انتفاء الاختلاف في حومان، والحال أن قول الأزهرى فيه ما ذكرت لك، أمر متعذر، ولا يستقيم نفي الاختلاف إلا أن يفسر بالواقع. بين الأغلب والأقيس، ويكون حاصل كلامه حيثئذ: ومن ثم اختلف في ترجيح أحد الأمرين في صورة ثبوتهما، ولم يختلف في ترجيح أحدهما في صورة انتفى أحدهما منها، ولا فائدة في هذا التأويل؛ لأن كل في أحد يعلم أنه لا يكون الترجيح بين ١٢٢ الشيء الثابت والمعدوم، والظاهر أن المراد بالاختلاف الاختلاف المطلق، وقد عرفت شأنه.
- ٦ ● قوله: «فإن ندرا».

هذا هو القسم الذي تكون الشبهة في التقديرين فيه ثابتة، ويكون الوزنان متساويين في الندور، فتكون الأغلبية منتفية لا محالة، وقد قلنا: إنه يحتملها لأنه إما أن يعمل بهما، أو يلغيا، (أو يعمل بأحدهما دون الآخر. لا جائر أن يلغيا)^(١)، وهذا ظاهر، ولا أن يعمل بأحدهما دون الآخر؛ لاستلزام ذلك تخصيص أحد المتساويين، فتعين العمل بهما، وهذا هو الاحتمال.

وتقرير المثال أن نقول: يجوز أن يكون أَرْجُوَانُ أَفْعَلَانًا من رجوت كأفْعُوَانٍ وَأَفْعُحُوَانٍ، ويجوز أن يكون فَعْلُوَانًا من أَرَجَ كَعُنْفُوَانٍ، وكلاهما نادر، فيكون كلا ذلك جائزًا، والمختار عند سيويه الأول. من الكتاب^(٢): «ويكون على أَفْعَلَانٍ في الاسم والصفة، فالاسم أَفْعُوَانٍ والأَرْجُوَانُ والأَفْعُحُوَانُ. والصفة نحو الأَسْحَلَانِ والأَنْعُبَانِ»، ولك أن تمنع تساوي الوزنين في الندور، وترجح مذهب سيويه بأن تقول: أَفْعَلَانٌ أكثر من فَعْلُوَانٍ، فتعين الحمل عليه.

أما الأول فلأن أَفْعَلَانٍ مشهور في الاسم والصفة، كما دريت، ولا كذلك فَعْلُوَانٍ؛ لأنه لا يكون في الصفة، وإنما يكون في الاسم فقط. من الكتاب^(٣): «ويكون على فَعْلُوَانٍ في الاسم نحو العُنْظُوَانِ والعُنْفُوَانِ. ولا نعلمه جاء وصفًا».

وأما الثاني فظاهر.

وعلى هذا يكون المثال من باب حَوْمَانٍ؛ لأنه يكون الأغلب ثابتًا، والحال أن الشبهة في التقديرين ثابتة، ولا أقيس، فيكون العمل بالأغلب.

٢١ والعُنْظُوَانُ: ضرب من النبات، والعُنْفُوَانُ: أول الشباب.

(١) ليس في م.

(٢) الكتاب (٢٤٧/٤).

(٣) الكتاب (٢٦٢/٤).

اعلم أنه قد قيل^(١): لا يجوز أن يكون أفعوالاً من رَجَنَ بالمكان إذا أقام به؛ لأن أفعوالاً معدوم، وهذا مختلف فيه؛ لأن الأسطوانة^(٢) عند الجوهري أفعوالة، ومن ذلك يلزم أفعوال.

فإن قلت: ثبت التغاير بالتاء وعدمها.

٣

قلت: هي من لواحق البنية، وخصوصية وجودها أو عدمها ملغاة.

والأولى أن يقال: لا يجوز كونه أفعوالاً لأنه مختلف فيه، بخلاف الوزنين الآخرين؛ إذ كلاهما

متفق عليه، والحمل على المحقق أولى من الحمل على المشكوك فيه.

٦

وقد قيل أيضاً: إنه معرّب^(٣)، هو الذي يقال له بالفارسية: أرغوان، وعلى هذا يكون التعرض لرتبه تكلفاً، إلا أن يكون ذلك على تقدير كونه عربياً، والظاهر أن الأمر ليس كذلك، ولولا ذلك ذكره المتقدمون في عداد المعربات؛ لكنهم ذكروها في عداد العريبات.

٩

فإن قلت: كما حكم بالتعريب في جرّيز^(٤) مع كريبز^(٥) وجب أن يحكم به في أرجوان مع أرغوان؛ قضية للمماثلة، والإلزام الترجيح من غير مرجح.

قلت: المماثلة ممنوعة؛ إذ لا جائز أن يكون المقيس عليه عربياً؛ إذ الكاف التي كالجيم ليس من

١٢

لغتهم، في فوجب التعريب، ولا كذلك المقيس؛ إذ الغين من لغتهم، فليس الأرجوان بمعرب؛ إذ لو ١٢٢ ب كان كذلك لتلفظوا بالغين لا بالجيم؛ إذ هما سيان في لغتهم، ولما غيروا الحرف؛ إذ البدل والمبدل عربي.

فإن قلت: بطلان هذا التالي ممنوع؛ لأنهم قد غيروا، والحال أن الحرفين عريان كما في إبريسم^(٥).

١٥

قلت: انتفاء التغير مقتضى الأصل فالتغير يقتدر إلى ثبت محقق؛ لكنه متف، فيلزم منه انتفاء التغير.

(١) القائل ركن الدين (٩٢) نقلاً عن ابن الناطم في بغية الطالب (١٤٦-١٤٧).

(٢) سيأتي تفصيل القول فيها في ص (٣٩٣) من هذا الكتاب.

(٣) انظر للمعرب (١٩)، وقصد السبيل (١/١٦٥)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (٨)، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا الغنمي (٢)، وسفر السعادة (١/٥٤-٥٥)، واللسان (رجو).

(٤) هو في الأصل، ك: بزاين، والجرّيز: الرجل الحُبّ الخبيث. ويروى أيضاً بقاء بعدها راء. وانظر للمعرب (٩٦)، (٢٥٩، ٢٧٣)، وقصد السبيل (١/٣٧٧)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (٣٩)، واللسان (جرّيز).

(٥) الإبريسم: هو الحرير كما في قصد السبيل للمحبي (١/٤٨)، والألفاظ الفارسية لأدي شير (٦)، وهو الناهب صُعْدًا كما في المعرب (٢٧)، وثانيه ورابعه ساكنان، وأوله وثالثه مفتوحان، أو مكسوران، أو بكسر الهمزة وفتح الراء، وسينه مفتوحة، أو مضمومة، والأصل فيها الشين المعجمة.

فإن قلت: لو لم يكن التعريب لم يكن التقارب بين اللفظين، كما هو الكائن في أمثلة التعريب،
والثاني حق.

٣ قلت: الملازمة ممنوعة إذ قد يوجد التقارب في غير صورة التعريب، وذلك كما اتحد لغتان، وإذا
كان اتحاد جميع اللغات في بعض الألفاظ كالصابون والتُّور واقعاً فهذا أولى.
● قوله: «فإن فُقدت».

٦ هذا هو القسم الذي تكون شبهة الاشتقاق فيه مفقودة، وأغلب الوزين ثابتاً، وقد قلنا: العمل
بالأغلب.

٩ فمن جملة ذلك قولهم: أفعى، فإنه إما أن يكون أفعَلَ أو فعَلَى، فإن كان الأول كان من فعَوٍ،
وإن كان الثاني كان من أفعٍ، وكلا ذلك مهمل؛ لكن أفعَلَ أكثر من فعَلَى، فوجب أن يكون إياه.
من الكتاب^(١): «إلا أن يكون ثَبِتَ أنها من نفس الحرف، وذلك نحو أفعى وموسى، فالألف فيهما
بمنزلة في مرمى»، وقوله^(١): «إلا أن يكون» مستثنى من كلام مضمونه: أن الألف إذا كانت رابعة
١٢ فصاعداً فهي زائدة. والثَبِتُ الذي أشار إليه هو ما ستعرفه.

ولقائل أن يمنع انتفاء الشبهة في التقديرين؛ لأنه قد نقل أن معنى الفَعَوِ الخَبَثُ. وهذا هو الذي
قال المصنف في الكافية^(٢): «وَضَعُفَ منع أفعى للحية، وأجْدَلُ للصقر، وأخِيلُ لطائر»، وقال في
١٥ شرح الكافية^(٣): «وأما أفعى فكأنهم توهموا معنى الخَبَثِ فظنوا جري ذلك في الأصل مجرى
الصفات» ثم قال^(٣): «وهذا معنى كلام سيويه». استدل بشبهة الاشتقاق فيه، فقد ثبت أن المثال
من باب ما الشبهة فيه في أحد التقديرين ثابتة، وإن بين هذا الكلام وبين ما قاله في الكافية وشرحها
١٨ مُنافاة.

● قوله: «وأوتكان».

أي: ومن جملة هذا النحو أوتكان، وهو اسم موضع.

٢١ وتقرير المثال أن نقول: محقق أن الألف والنون زائدتان؛ لما ذكرنا، وأن الكلمة لا يجوز أن
تكون رباعية أصلية؛ لما مر أيضاً، فهي إما من وَتَكَ بزيادة الهمزة، فتكون أَفْعَلَانًا، أو من أَتَكَ بزيادة

(١) الكتاب (٤/ ٣١٠).

(٢) الكافية (٦٣).

(٣) شرح الكافية (١٣).

الواو، فتكون فَوْعَلَانًا؛ لكن الأول أغلب فيتعين؛ إذ كلا الأصلين مهمل، ولا ترجيح بهما، فيرجح بالوزن، ولك أن تمنع غالبية أفعْلان لأنهم قالوا: لم يأت فيه إلا أُنْبَحان وأُرْوَنان^(١)، وقد جاء في فَوْعْلان^(٢): حَوْنَتان بالناء والشاء في اسم أرض، وحَوْفزان في اسم رجل. غاية ما في الباب تساوي الوزنين، فأين المرجح؟.

● قوله: «وميمٍ إمَّعةٍ» معناه الرجل الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، ولا يقال للنساء.

٦ استدل هو وغيره^(٣) على أن الميم زائدة والهمزة أصلية بأنه لو لم يكن كذلك لزم أن يكون وزنُها إِفْعَلَةٌ واللازم باطل لأن إفعلة مغلوبة، وإفْعَلَةٌ غالبية، والاشتقاق وشبهته مفقودان؛ إذ أَمَعَ وَمَمَعَ كلاهما مهمل، فيتعين الترجيح بأغلب الوزنين.

٩ واستدل ابن جني^(٤) بوجه آخر وهو أنه لو كان إفعلة لزم الحمل على باب كوكب ودَدَنٍ وهو قليل، واستدل^(٥) آخر^(٦) بوجه آخر وهو أنه معناه الصفة، ولا وصفية في إِفْعَلَةٍ؛ إذ لا إفعلة للوصف، فلا يكون إفعلة، فتكون فِعْلَةٌ.

١٢ واستدل آخر^(٧) بالقياس على إمْرَةٍ، وتحريره أن نقول: إمْرَةٌ فِعْلَةٌ، فتكون إمعة كذا، والجامع كون الكل وصفاً. ومعنى الإمْرَة هو الذي يأمر بأمر كل أحد. وفي كلٍ من هذه الاستدلالات نظر.

١٥ أما فيما ذكره المصنف فهو أن يمنع كون الاشتقاق مفقوداً؛ لأنه مشتق من لفظة (مع)، وهذا ظاهر. وأما فيما قاله ابن جني فهو أن يمنع بطلان اللازم؛ إذ لو لم يكن الاشتقاق موجوداً كان الحمل على الكثير هو المتعين؛ لكنه موجود؛ أما استثناء المقدم فلماً مر، وأما الملازمة فلأن الاشتقاق أقدم الدلائل، كما مر مراراً.

(١) وزاد ابن القطاع في أبيته (٧٧): أسحمان: اسم جبل، وهمزته مثناة، وأخطبان: للشَّقْرَاق، ونقل هذا عنه في التاج (نيج)، وفيه وفي اللسان (خطب): وأخطبان اسم طائر سمي بذلك لخطبة في جناحيه، والخطبة: الخضرة.

(٢) انظر الكتاب (٤/٢٦٤).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٥١/أ).

(٤) المنصف (١/١١٦).

(٥) ك: (واستدل بوجه آخر).

(٦) هو أبو عثمان المازني كما في المنصف (١/١١٦).

(٧) هو ابن السراج في الأصول (٣/٣٢).

وأما في الاستدلال الثالث فهو أن النتيجة حاصلها عدم جواز كونها إفعلة، ومن ذلك لا يلزم كونها فَعْلَة؛ إذ من الجائز أن تكون إفعلة، كما سيحيى.

٣ وأما في الاستدلال الرابع فهو أن الفرق القادح بين المقيس والمقيس عليه ثابت، فلا يستقيم القياس؛ أما الفرق فهو أن الاشتقاق في الإمرة واضح، ولا كذلك في الإمعة؛ إذ التقدير كونه مفقوداً، وما يقتضي وجود الاشتقاق لا يقتضيه عدمه؛ إذ لا يكون وجود الشيء وعدمه في عِلَّة الشيء مثلين؛ لأدائه إلى عدم عِلَّة العلة. والحاصل أن الوصف الذي جعله جامعاً ليس بعلة؛ إذ مع وجود تحقق الاشتقاق لا يكون غيره دليلاً.

٩ والأحسن عندي أن يقال: إنه إفعلة لوضوح الاشتقاق، كما عرفت^(١)، وما عرفت من الاستدلالات لا يقاوم جميعها وضوح الاشتقاق.

فإن قلت: لو كان كذلك لزم الحمل على المعلوم.

(قلت)^(٢): والتالي حق؛ لأن الاشتقاق أوجب ذلك الحمل، وقد مر مثل ذلك في ترتب وأخواته، ولا يبعد أن يقال: هو مأخوذ من لفظة (مع)، وأجري في هذه مجرى الإمرة لتقارب معناهما.

● قوله: «فإن ندرا».

١٥ هذا هو القسم الذي شبهة الاشتقاق فيه مفقودة مطلقاً، وزنتا الكلمة نادرتان، وقد قلنا: إن الكلمة تحتلها.

١٨ والتقدير في المثال أن نقول: أسطوانة إما أن تكون أفعوالاً من سَطَن، إن قلت بثبوتها، وقد مر أنها ثابتة عند الجوهري، وإما أن تكون فَعْلَوَانة من أَسَطَ، وكلاهما مهمل، فيجب الحكم بكون الوزين سواء؛ لما مر في أرجوان.

استدل القائل بالمذهب الأول^(٣) النافي للثاني بأنه قد جاء في كلامهم أساطينُ مُسَطَّنَة، ومُسَطَّنَة

٢١ مُفَعَّلَة، وكذا مُسَطَّنَة، وهو مُفَعَّلَة، ويقال: سَطَّنْتُ الأساطين، وكل ذلك يدل على أن الهمزة ١٢٣ بزيادة، فيجب أن يكون أفعوالاً.

(١) لأنه عند الشارح مأخوذ من (مع) كما مر قبل قليل.

(٢) ليس في ك.

(٣) هو مذهب ابن السراج في الأصول (٣/ ٣٥٠-٣٥١)، والجوهري في الصحاح (سطن)، وتبعهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٤).

- والجواب: إن العرب قد تشق من الكلمة المشتمة على الزيادة الأفعال وما يجري عليها، كقولهم: تَمَسَّكَنَّ وَتَمَنَّدَلْ، وَتَمَسَّكَنَّ وَتَمَنَّدَلْ: من المسكين والمنديل، وكلاهما مَفْعِلٌ، فمن الجائز أن يكون النون زائدة اشتق من الكلمة مع بقائها، وقال بعض من مال إلى هذا المذهب^(١): «إن الأقرب أن يقال إنه من باب لَّالٍ وَلُولُؤٍ»، ثم قال بعض الشارحين^(٢): «تقريره أنه يجوز أن لا يكون سَطَنَ فرعاً لسَطَنَ بالتخفيف، بأن لا يكون سَطَنَ مستعملأً أصلاً، كما أن لَّالاً ليس فرعاً لُولُؤٍ الذي هو الرباعي؛ بل على ثلاثي لم يستعمل أصلاً»، وهذا التفسير لا يوافق ما قاله ذلك القائل؛ لأن مضمون باب لُولُؤٍ وَلَّالٍ إثبات أصلين، وكان حق القائل أن يقول: إنه من باب لَّالٍ فقط، أو باب عسى، أو غير ذلك من هذا النحو، وعلى تقدير الصحة الجواب أن الاشتقاق المذكور أظهر وأكثر من إثبات فرع لا يكون له أصل.
- استدل القائل بالمذهب الثاني^(٣) النافي للأول، وهو الأخفش، بأن أفعواله معدوم، وفُعُلوانه موجود كالعُظُولانة والعُنفُولانة، فيجب القول بفُعُلوانة.
- وأجيب عنه بأن ذلك يوجب اجتماع ثلاث زوائد في الآخر، بأن تكون الواو زائدة وإلى جنبها زائدتان الألف والنون، وهذا لا يكاد يكون. ذكره في الصحاح^(٤).
- وهذا الجواب فاسد؛ لثبوت ذلك في المثاليين وغيرهما، كما في صِلْيَانٍ لِبَقْلَةٍ، وَعِنْظِيَانٍ^(٥)؛ أي: فحاش.
- ولقائل أن يمنع تساوي الوزنين لأمرين:
- أحدهما: أن أفعواله أندر، كما عرفت، فيتعين فُعُلوانة.
- والثاني: أن الجواب عن استدلال الجوهرى صحيح، وعن استدلال الأخفش فاسد، كما دريت، فيرتفع القول الأول، ويتحقق الثاني.

(١) انظر شرح ركن الدين (٩٣).

(٢) هو ركن الدين (٩٣).

(٣) هو مذهب الأخفش كما في الأصول (٣/ ٣٥٠)، والصحاح (سطن)، وسفر السعادة (١/ ٥٨)، واختاره ابن الناطم في بغية الطالب (١٤٧)، والرضي في شرحه (٢/ ٣٩٧).

(٤) الصحاح (سطن).

(٥) في النسخ: (عِنْظِيَان). والذي وجدته في المعاجم (عنظ)، بكسر العين والظاء بينهما نون ساكنة، وبعد الظاء ياء، أو بضم العين والظاء بينهما نون ساكنة، وبعد الظاء واو: (عِنْظُرَان).

وذهب قوم^(١) إلى قول ثالث مردود، وهو أنها أفعْلانة كأقْحوانة من سَطو، وهو مستعمل، وهو فاسد لأمرين:

٣ أحدهما أنه لو كان كذلك لكان جمعها أساطي موازن أمانبي، أو أساطٍ موازن جوارٍ بالتعويض ودونه؛ أما الملازمة فلأن جمع الأقحوان: أقاحي أو أقاح، وهي مثلها تقديرًا، فيجب أن يكون جمعها على السواء، وأما بطلان اللازم فلأن جمعها أساطين اتفاقًا، لا ما ذكر.

٦ الثاني: أنه لو كان كذا لزم أن يكون جمعها محذوفًا منه اللام اعتبارًا على زنة أفاعين، وهو معدوم؛ أما الملازمة فلأن المدة التي بعد الكسرة لا يجوز أن تكون اللام؛ لأنها هي الواقعة بعد كسرة التكسير، ولا يمكن كون الحرف الواحد حرفين، وأما بطلان اللازم فظاهر، ولما كان هذا القول

٩ مردودًا قال: «فإن ندرنا احتملهما»، ولم يقل: فإن ندرت احتملهن؛ أعني فإن ندرت الأوزان ١٢٤ أ احتملهن.



(١) هو منهب ابن القطاع في أبيته (٧٨).